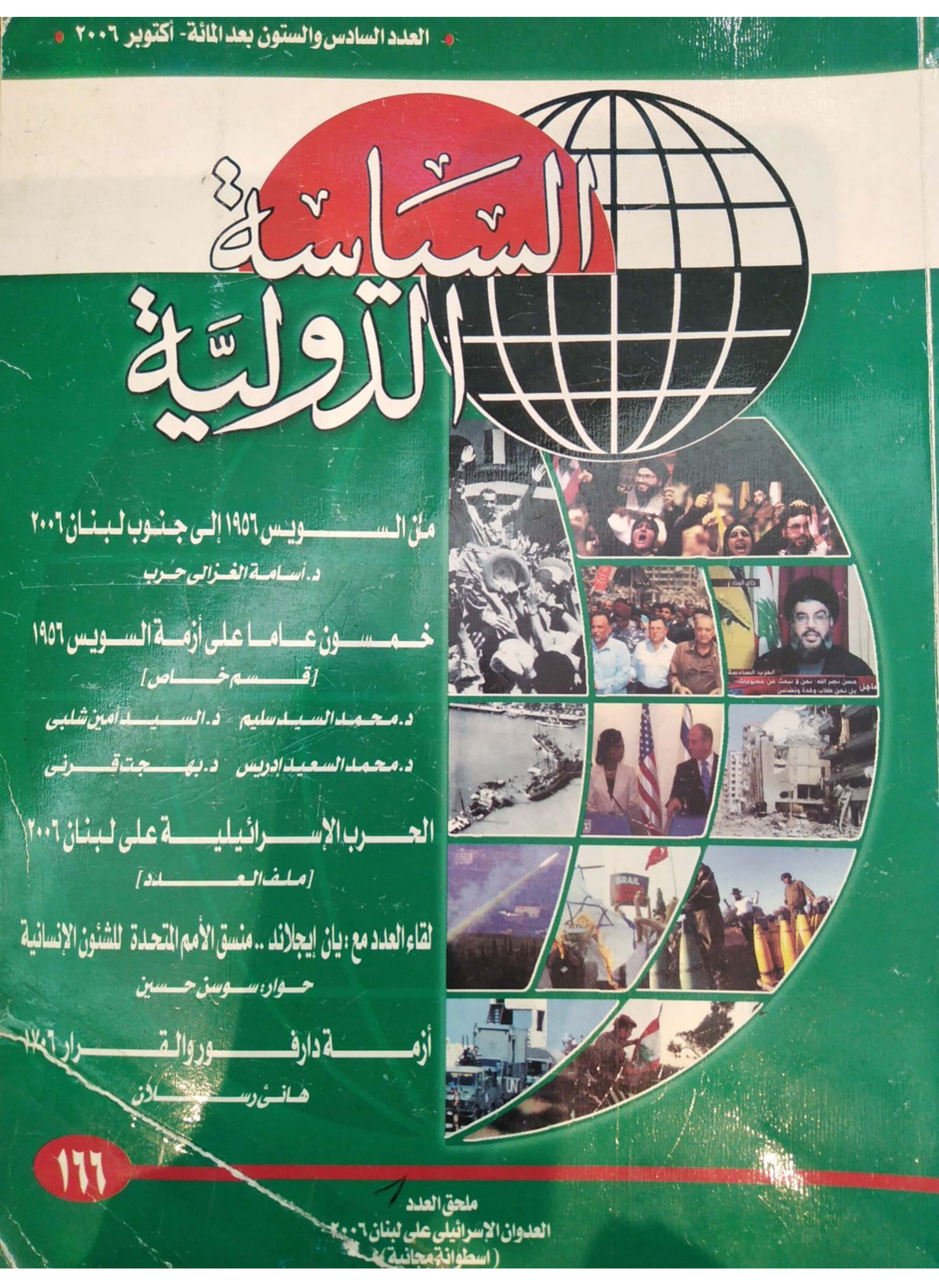


Scanned by CamScanner





السنة الثانية
والأربعون
أكتوبر ٢٠٠٦



DL



Scanned by CamScanner



المحتويات

Scanned by CamScanner

السنة الثانية والأربعون
العدد السادس والستون بعد المائة
أكتوبر ٢٠٠٦

Scanned by CamScanner

د. أســـــامــــة الغــــــزالى حــــرب

من السويس ١٩٥٦ إلى جنوب لبنان ٢٠٠٦!

هذا العام، ٢٠٠٦، يمر خمسون عاما على الوقائع التاريخية المثيرة، التى هزت العالم بين يوليو ونوفمبر ١٩٥٦، وكانت مصر، والعالم العربى كله، فى قلبها، بدءا من تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو، وحتى العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر من العام نفسه.

غير أن مرور نصف قرن على وقائع "أزمة السويس" (وفق التعبير الذى صكه الإعلام الغربى فى ذلك الحين) لم يعن على الإطلاق أن جوهر الصراع الذى كان قائما عام ١٩٥٦ قد انتهى اليوم، ولكنه فقط انتقل إلى أشكال أخرى، وجبهات مختلفة. وكان عدوان إسرائيل على جنوب لبنان، منذ أقل من شهرين فقط فى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦، هو آخر جولات الصراع العربى - الإسرائيلى، الذى كانت حرب السويس عام ١٩٥٦ جولته الثانية!

ويوحى ذلك بأنه إذا جازت فكرة "أن الزمن وحده كفيل بحل المشاكل والخلافات" على مستوى علاقات أفراد البشر وحياتهم القصيرة، فإنها لا تجوز على مستوى علاقات الدول، والشعوب، والحضارات، وحياتها الطويلة، وعلاقاتها المعقدة!

وفى هذا السياق، يكون التساؤل البدهى والمشروع هو: لماذا لم يفلح مرور أكثر من خمسين عاما على الصراع العربى - الإسرائيلى فى إيجاد تسوية عادلة وشاملة دائمة؟ هنا، فإن المقارنة البسيطة بين وقائع ١٩٥٦ و٢٠٠٦ تبدو بالغة الدلالة!

من الناحية الأولى، وفيما يتعلق بالسياق "الدولى" الذى جرت فيه كلتا الأزمتين، يبدو الاختلاف بيِّنا ومثيرا للغاية. فقد جرت أزمة ١٩٥٦ فى خضم المواجهة التى أخذت تترسخ وتتصاعد منذ نهاية الحرب الثانية بين الشرق والغرب، بين الشيوعية والرأسمالية، بين المعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة. أما الحرب على لبنان فى ٢٠٠٦، فقد جرت فى سياق دولى مختلف تماما، لا يحل فيه القطب الأمريكى الأوحد محل القطبين المنافسين السابقين فقط، وإنما تحل فيه "الحرب ضد الإرهاب" محل الصراع الأيديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية، إنه صراع الحضارات الذى بشر به الأمريكيون بعد أن انتصروا فى صراع الأيديولوجيات مع الاتحاد السوفيتى القديم!

فى السياق الدولى الأول، كان الاتصال والإعلام الدولى محدودا ومحكوما، وكان جهاز التليفزيون لا يزال جهازا حديثا لا يوجد إلا فى بلدان قليلة. أما فى السياق الدولى الثانى، فقد تابع العالم كله - ربما بشكل لم يحدث من قبل - وقائع الحرب والقتال والتدمير فى بث حى مباشر، عبر المئات من محطات التليفزيون والقنوات الفضائية (ناهيك عن مواقع الإنترنت واتصالات الإيميل)!

فى السياق الدولى الأول، وقفت الولايات المتحدة معارضة للسياسة البريطانية، وأسهمت بفعالية فى وقف إطلاق النار وإجبار القوى المعتدية على الانسحاب. أما فى السياق الدولى الثانى - عام ٢٠٠٦- فقد وقفت بريطانيا بقوة إلى جانب الولايات المتحدة، إلى حد أن اتهم "تونى بلير" بالتبعية الذليلة لجورج بوش.

غير أن هذا التباين الواضح فى السياق الدولى بين أزمة السويس عام ١٩٥٦ وأزمة لبنان عام ٢٠٠٦، لا يطمس الحقيقة المشتركة الأساسية التى ظلت طوال ما يزيد على خمسين عاما من الصراع فى المنطقة، وهى حيوية وأولوية الدور الخارجى فى هذا الصراع، والذى يرتبط - أكثر من أى شىء آخر- بالأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا! ففى عام ١٩٥٦، ارتبط الصراع فى المنطقة، وعليها، بحقيقة أنها أهم مصدر لإنتاج النفط أولا، وبأنها قريبة من الاتحاد السوفيتى - وقابلة بالتالى للوقوع تحت نفوذه - ثانيا. أما فى عام ٢٠٠٦، فإن الأهمية "النفطية" للمنطقة لا تزال قائمة، بل ومتزايدة. ولكن فى حين زال نهائيا خطر الوقوع تحت النفوذ السوفيتى، أو فى براثن الشيوعية، فإن خطرا آخر أكثر غموضا ومراوغة، أخذت تصوغ ملامحه آلة الدعاية الأمريكية - الغربية العملاقة، هو خطر "الإرهاب" أو "الإرهاب الإسلامى"!

فى الحالة الأولى عام ١٩٥٦، وبسبب غضب الولايات المتحدة على بريطانيا، وحرصها على كسب أو تحييد القوى القومية، التى تشكل الجبهة الأكثر صلابة لمقاومة الخطر الشيوعى، أمكن بسرعة التوصل إلى تسوية للأزمة، واتخاذ التدابير فى الأمم المتحدة لتشكيل قوات الطوارىء الدولية، وكان ذلك تدخلا مهما لا شك فى أثره على مجريات أحداث الصراع العربى - الإسرائيلى.

أما فى الحالة الثانية عام ٢٠٠٦، فقد اختلف الوضع بشدة، ولم تعد الولايات المتحدة فى موقع "الحكم"، وإنما أصبحت طرفا غير مباشر فى الصراع الذي قدرت أنه يتم بين إسرائيل وقوى ترتبط - وفقا لرؤيتها - بالقوى الإرهابية فى العالم، المعادية للولايات المتحدة. لقد انعكس هذا بشكل مباشر، ليس فقط فى إطالة أمد الحرب، وإنما أيضا فى اتساع التدمير الذى لحق بلبنان، وعاد به سنوات كثيرة إلى الوراء !

ولا شك فيما تنطوى عليه تلك المقارنة من دلالة ثابتة على عمق التأثير الذى يلعبه النظام الدولى والعنصر الخارجى فى مسار

Scanned by CamScanner

وحل مشاكل المنطقة، وعلى أن هذه الحقيقة سوف تبقى ثابتة، مادامت الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط مستمرة وقائمة، بل ومتزايدة.

وذلك يطرح علينا - بالتالى- حقيقة أن القدرة على التعامل الكفء والفعال مع العالم الخارجى، والقدرة على كسبه والتفاعل معه - سياسيا وثقافيا واقتصاديا - هى رصيد أساسى سوف يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء شئنا أم أبينا، على قدرتنا على حل صراعاتنا، والوصول إلى تسوية حقيقية لها.

على المستوى الإقليمى، يبدو التباين شاسعا بين ظروف ١٩٥٦ و٢٠٠٦. ففى الحالة الأولى، كانت المواجهة العربية - الإسرائيلية فى مراحلها الأولى، بعد ثمانى سنوات فقط من الجولة الأولى التى كسبتها إسرائيل عام ١٩٤٨. أما فى ٢٠٠٦، فقد مر أكثر من ربع قرن على بدء عملية السلام مع إسرائيل، وتوقيع معاهداتها مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. من ناحية أخرى، وفى حين مثلت أزمة السويس لحظة مد كبيرة للتيار القومى العربى، الذى حركه عبدالناصر، فإن أزمة جنوب لبنان - على العكس - ألقت الضوء بقوة على شعبية وفاعلية قوى إسلامية (شيعية)، وهو ما اقترن بدوره بنفوذ وحضور إيران فى الساحة العربية، وساحة المواجهة ضد إسرائيل، على نحو لا يمكن مقارنته بموقف إيران (تحت إمرة الشاه السابق) من أوضاع وصراعات المنطقة فى منتصف الخمسينيات!

إن المغزى العميق لتلك المقارنة بين الأوضاع الإقليمية فيما بين ١٩٥٦ و٢٠٠٦ هو أن عملية السلام - التى بدأتها مصر السادات منذ أواخر ١٩٧٧ (أى فى منتصف المسافة بين ١٩٥٦ و٢٠٠٦)، والتى انضمت إليها بعد ذلك فلسطين والأردن فى ١٩٩٣ و١٩٩٤ - لم تتحول أبدا إلى حالة سلام حقيقى وشامل فى المنطقة. وتلك الحقيقة تطرح تساؤلا مبررا، هو: هل يعنى ذلك سلامة وجهة النظر، التى عارضت وبشدة - منذ البداية - مبادرة الرئيس السادات، باعتبارها عملا منفردا، والتى رأت أن اتفاقية كامب ديفيد، ثم المعاهدة المصرية - الإسرائيلية تحملان فى ثناياهما بذور نهايتيهما؟ وهل يعنى ذلك أيضا أنه كان ينبغى - من البداية - التعامل الجماعى العربى مع قضية السلام مع إسرائيل، حتى ولو أبطأ ذلك من التوجهات "القطرية" للإسراع فى التسوية ؟

هذه كلها تساؤلات مفتوحة حول الوضع الإقليمى، ولكنها لا تجد إجابات نهائية شافية. وتظل الحقيقة الوحيدة هى أنه منذ ١٩٥٦ وعبر نصف القرن وحتى ٢٠٠٦، لا يزال الصراع العربى - الإسرائيلى قائما، ولا تزال إمكانية التوصل إلى حل نهائى، وإلى سلام عادل وشامل ودائم، مجرد أمنيات وأوهام، أكثر منها وقائع أو حقائق!

أخيرا، وعلى المستوى المحلى لكلا الحدثين (١٩٥٦ و٢٠٠٦)، تتبدى دلالات أخرى عميقة المغزى! ففى كلتا الحالتين، كان الغزو رد فعل لقرار اتخذه زعيم محلى (بصرف النظر عن التباين الشاسع بين القرارين !). فى الحالة الأولى، كان هناك جمال عبدالناصر فى مصر، وفى الثانية حسن نصرالله فى جنوب لبنان، ضابط يرفع لواء القومية، ورجل دين يرفع راية الإسلام!، رمزان للقوى التى لا تزال هى الأشد نفوذا فى سياسات عالمنا العربى: القوات المسلحة، والقوى الدينية الإسلامية!. وعندما اتخذ عبدالناصر قراره بتأميم القناة، كان تقديره أن الإنجليز والفرنسيين لن يغامروا بالحرب ضده، إذا مرت بسلام الفترة التالية مباشرة للتأميم!(*). أما حسن نصرالله، فقال صراحة إنه لم يقدر رد الفعل الإسرائيلى على قراره باختطاف الجنديين الإسرائيليين، على النحو الذى وقع به، والذى اتخذ ذريعة للحرب الشاملة ضد لبنان. وفى الحالتين، نموذج لزعيم سياسى كاريزمى، توارت وراء زعامته وبريقه عيوب هيكلية جسيمة، فى النظام السياسى الذى يتنمى إليه، سواء كان الحكم السلطوى اللاديمقراطى فى مصر ١٩٥٦، أو الطابع الطائفى للنظام اللبنانى فى ٢٠٠٦. وفى حين توهم أعداء عبدالناصر، منذ خمسين عاما، أن الغزو سوف يكون فرصة لإطاحة الشعب بنظامه الديكتاتورى الوليد، فإن أعداء حسن نصرالله استهدفوا، من خلال التدمير الوحشى المجنون للبنان، دق إسفين بينه (ومعه حزب الله) وبقية طوائف الشعب اللبنانى. ولكن، فى الحالتين، كان الغزو الخارجى الأحمق دافعا لزيادة الالتفاف الشعبى حول الزعيم، وارتفعت إلى عنان السماء شعبية عبدالناصر عام ١٩٥٦، مثلما ارتفعت بعد ذلك شعبية حسن نصرالله فى ٢٠٠٦.

هل هناك - إذن- بعد تلك المشابهة التاريخية الفريدة بين ١٩٥٦ و٢٠٠٦ دروس وعبر؟ نعم بالتأكيد.

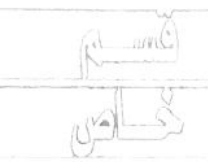
هناك - أولا - الدرس الأول الذى يجب أن يعيه أبناء هذه المنطقة وقادتها (منطقة العالم العربى والشرق الأوسط) وهو أن الحضور الخارجى فى بلادهم وفى مصائرهم هو حضور ثقيل، لا يمكن تجاهله، لأسباب عديدة معروفة، ولكن ينبغى - بالقطع - التعامل الحكيم والشجاع معه، بما يحفظ المصالح الوطنية، وبما يحفظ أيضا الكبرياء القومية والكرامة القومية!

وهناك - ثانيا - الوعى بالترابط المصيرى بين الأقطار العربية، والذى ينبغى أن يكون حاضرا فى أى قرارات "وطنية" أو "قطرية"، وهذا الترابط المصيرى ليس مسألة شعارات وأحلام، وإنما مسألة مصالح محددة (استراتيجية واقتصادية وسياسية ... الخ)، وضرورات يفرضها التطور العالمى.

وأخيرا، تبقى، قبل كل شىء، وبعد كل شىء، حتمية التطوير والبناء الديمقراطى الحقيقى فى بلادنا، الذى طال تأخره كثيرا، والذى لم يعد إنجازه يحتمل مزيدا من التأجيل أو التسويف !

(*) انظر مقال د. محمد السيد سليم فى هذا العدد.

Scanned by CamScanner



العلاقة بين قرار التأميم والعدوان الثلاثى على مصر

د. محمد السيد سليم *

من المعروف أن بريطانيا وفرنسا شنتا عدوانهما على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦، بعد أن فشلتا فى إقناع جمال عبدالناصر بالتراجع عن تأميم شركة قناة السويس، وأن أهداف الدولتين قد اتسعت لتشمل ليس فقط إعادة السيطرة على قناة السويس، ولكن إسقاط النظام المصرى، وتحقيق مكاسب إقليمية لإسرائيل.

ومن ثم، فالارتباط بين العدوان الثلاثى (أو ما تسميه الأدبيات الغربية "حرب السويس"، وهو مصطلح غربى يهدف إلى التغطية على المعتدى فى تلك "الحرب") هو ارتباط قائم. فلو لم يكن قرار التأميم قد اتخذ، لما وقع العدوان الثلاثى، على الأقل فى التوقيت وبالشكل الذى وقع به، ذلك أنه يمكن المحاجاة بأن العدوان على مصر كان سيقع إن عاجلا أو آجلا، نظرا للتعارض الجذرى بين توجهات النظام المصرى الجديد والدول الغربية. ولكن وقوع العدوان فى هذا التوقيت، وبالشكل الذى اتخذه، كان نتيجة لقرار تأميم شركة قناة السويس.

ولكن يرى بعض الدارسين أن قرار التأميم لم يكن سببا للعدوان البريطانى - الفرنسى - الإسرائيلى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ولكنه كان بمثابة الذريعة التى استعملتها الدول المعتدية لشن العدوان، وأن نذر العدوان كانت قد بدأت تتجمع فى الأفق قبل التأميم نتيجة صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، وما أدت إليه من اهتزاز توازن القوى فى الشرق الأوسط لصالح مصر. ويؤكد ذلك أمين هويدى فى كتابه "حروب عبدالناصر" (ص٣٦ -٣٧)، ويضيف فى مقالة منشورة فى مجلة العربى عدد مارس ١٩٧٨.

"كان توازن القوى قد اهتز على المستوى العالمى والمستوى الإقليمى، الأمر الذى لم يكن فى استطاعة القوى الاستعمارية السكوت عنه، ولم يبق إلا إيجاد المبرر أو الذريعة لاستخدام القوة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه. وكان تأميم القناة هو الذريعة للعدوان أن يضرب مصر، والغرض الأساسى له هو إعادة السيطرة على توازن القوى الإقليمى للمحافظة على مصالح الأطراف العالمية".

لا شك فى أن بريطانيا وفرنسا كانتا تريدان التخلص من عبدالناصر قبل إعلان قرار التأميم، لأنه أصبح يمثل عقبة كبرى أمام سياساتهما فى الشرق الأوسط وإفريقيا. ولكن الأمر المؤكد أن

(*) أستاذ العلاقات الدولية ، جامعة القاهرة.

Scanned by CamScanner

بريطانيا وفرنسا لم تخططا لأية عمليات عسكرية ضد مصر، ولا يمكننا أن نقول الشئ ذاته عن إسرائيل التى كانت تخطط لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. صحيح أن المعارك السياسية التى خاضها عبدالناصر ضد الغرب قبل التأميم كان يمكن أن تشكل مبررا للغزو العسكرى.

ولكننا نود فى هذا التقرير أن نناقش الارتباط بين قرار التأميم والعدوان العسكرى الثلاثى على مصر من زوايتين جديدتين، الأولى: هل كان يمكن أن يتخذ قرار التأميم بشكل يؤدى إلى تفادى، أو الإقلال من احتمال العدوان على مصر. والثانية: ما هو الأثر الاسترجاعى للعدوان الثلاثى على قرار التأميم؟ وهل أدى العدوان إلى تغيير فى تطبيق القرار؟ أم أن العدوان لم يحقق أهدافه فى الغاء قرار التأميم وانتهى بتأكيد القرار؟ وسنتناول هاتين الزاويتين على التوالى.

أولا- أثر قرار تأميم شركة قناة السويس على العدوان الثلاثى :

عندما قرر عبدالناصر أن يؤمم شركة قناة السويس، كان قد توقع احتمال لجوء الدول الغربية، وبالذات بريطانيا وفرنسا، إلى عدوان عسكرى على مصر. وقد قدر الموقف على النحو التالى.

(١) الولايات المتحدة لن تقدم على عمل عسكرى ضد مصر، ولكنها ستبارك العمل العسكرى البريطانى، وذلك بسبب اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية.

(٢) فرنسا قد تشترك مع بريطانيا فى عمل عسكرى، ولكنها لن تتدخل بمفردها، فضلا عن أن انشغالها بالحرب الجزائرية سيعرقل احتمال اشتراكها.

(٣) احتمال اشتراك إسرائيل فى غزو عسكرى مع بريطانيا مستبعد بسبب حرص بريطانيا على أصدقائها العرب، ولأن تدخل إسرائيل سوف يجعل معركتها ضد مصر حربا ضد الأمة العربية، وهو ما يفرض على أمريكا محاولة التدخل لفرملة إسرائيل. ثم إن إسرائيل من مصلحتها أن تنتظر لكى ترى صراعنا مع الغرب كله يشتد بعنف، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا ليست فى حاجة إلى إسرائيل عسكريا. وأخيرا، فان قيام إسرائيل وحدها بغزو عسكرى مستبعد.

(٤) رد فعل بريطانيا سيكون عنيفا، وقد قدر عبدالناصر أن احتمال لجوء بريطانيا إلى العمل العسكرى هو احتمال تصل نسبته الى ٨٠٪، ويعتمد ذلك على القوات المتاحة لها فى الشرق الأوسط. وقد استبعد عبدالناصر مبدئيا احتمال الغزو العسكرى البريطانى الشامل، وتوقع احتمال لجوء بريطانيا إلى محاولة اقتحام القناة بالقوة، وكتب أنه فى الحالة الثانية، فإنه سيغلق القناة بإغراق بعض السفن فيها.

(٥) قدر عبدالناصر أنه إذا لجأت بريطانيا إلى القوة العسكرية، فإنها ستفعل ذلك فى الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم، وإلا فإن المناخ الدولى العام الذى سيخلقه ضد التأميم سيتبدد يوما بعد يوم. فإذا مضت هذه الفترة الحرجة، فسوف تتناقص احتمالات الخطر. بعبارة أخرى، فإن عبدالناصر توقع أن هناك تناسبا عكسيا بين مرور الوقت واحتمالات الغزو العسكرى البريطانى. فكلما مر الوقت قلت احتمالات الغزو. فبينما قدر أن احتمالات الغزو فى الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم ستكون ٨٠٪، فإنه توقع أن تقل تلك النسبة تدريجيا حتى تصل فى نهاية أكتوبر إلى٢٠٪، وبعدها ستكون فرصة الغزو المسلح قد انتهت تماما.

على أساس هذا التقدير، بنى عبدالناصر استراتيجية لمواجهة احتمال الغزو البريطانى على أساس كسب الوقت، كذلك اتجه إلى البحث عن معلومات عن حجم القوات البريطانية فى الشرق الأوسط ودرجة استعدادها، وذلك لحساب احتمالات التدخل البريطانى خلال الأسبوع التالى لإعلان قرار التأميم.

كانت لدى مصر معلومات شبه وافيه عن القوات البريطانية الموجودة فى الأردن وليبيا، فقد كانت تتمركز فى الدولتين الفرقة المدرعة العاشرة البريطانية، نصفها فى الأردن، ونصفها فى ليبيا. لكن الفرقة كانت خارج حساب التوازن العسكرى لسببين، أولهما هو أنه من الصعب أن

Scanned by CamScanner

تستخدم بريطانيا قاعدة عربية فى غزو ضد مصر، وثانيهما هو أن بريطانيا ستحتاج إلى هذه القوات، حيث هى فى الأردن وليبيا لحماية الوجود البريطانى فيهما أمام الاحتجاج الشعبى ضد الغزو.

وعليه، فقد كلف عبدالناصر المخابرات الحربية المصرية بجمع المعلومات عن القوات البريطانية فى القواعد القريبة وهى قبرص، ومالطة، وعدن. جاءت المعلومات يوم ٢٤ يوليو عن قبرص، من خلال قيادة منظمة أيوكا المناهضة للوجود البريطانى، تفيد أن القوات البريطانية فى الجزيرة ليست على أهبة الاستعداد لعمليات هبوط بالمظلات، كما أنه يوجد بالجزيرة سرب مقاتلات وسرب طائرات نقل. وتبين أن القوات الموجودة فى مالطة وعدن هى حاملة طائرات فى مالطة، وطرادات لأعمال الدورية وسرب مقاتلات ولواء مشاة فى عدن. وما عدا ذلك، فإن أقرب قوات بريطانية موجودة فى بريطانيا ذاتها.

استنتج عبدالناصر من تلك المعلومات أن بريطانيا لا تملك قوة عسكرية قريبة وكافية تستطيع استعمالها بسرعة وبنجاح لشن عدوان فورى، وأن الأمر يحتاج منها إلى شهرين على الأقل لتجميع مثل هذه القوات. ومن ثم، فهناك ثلاثة احتمالات، الاحتمال الأول: هو أن تقرر بريطانيا اللجوء إلى العمل العسكرى الفورى ضد مصر. وفى هذه الحالة، قدر عبدالناصر أنه يمكن التصدى للقوات الغازية ودحرها، لأنها لن تكون جاهزة تماما. والاحتمال الثانى: هو أن تنتظر بريطانيا تجهيز الحملة العسكرية ضد مصر، وذلك سيتطلب منه الانتظار فترة من الزمن ستكون كافية لتعبئة الرأى العام العالمى ضد احتمالات الغزو. أما الاحتمال الثالث، فهو أن تدفع بريطانيا وفرنسا بإسرائيل لشن هجوم عسكرى على مصر. وكان عبدالناصر يستبعد أن تقدم إسرائيل على هجوم عسكرى على مصر بصورة منفردة بسبب تزايد قوة مصر العسكرية بعد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ . كما أنه إذا قامت إسرائيل بهذا الهجوم، فإن القوات المصرية تستطيع التصدى لها. يتضح ذلك من حديث عبدالناصر مع اللواء شوكت شقير، رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٥ ، حين أثار اللواء شقير احتمال هجوم إسرائيل على مصر، فرد عبدالناصر: إسرائيل اليوم تفكر بدلا من المرة عشرات المرات قبل أن تقدم على مهاجمة مصر لعلمها بقوة جيشها ومدى استعداده، وهى الآن لن تحاول أن تقامر على كيانها. وفى كل الحالات، فإنه سينجح فى تطبيق وحماية قرار التأميم.

وقد تبين فيما بعد صحة تقدير عبد الناصر لقدرة بريطانيا على الغزو المسلح. فيقول سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا آنذاك فى مذكراته، إن بريطانيا كانت فى حاجة إلى عدة أسابيع لتجهيز حملة عسكرية ضد مصر، كما أن بريطانيا استغرقت ثلاثة أشهر لإعداد تلك الحملة، بيد أن عبدالناصر أخطأ فى تصوره أن مرور الزمن من شأنه أن يقلل احتمالات الغزو، وفى استبعاده احتمال التواطؤ البريطانى - الإسرائيلى، وفى تقليله من حدة مشاعر رئيس وزراء بريطانيا، إيدن، ورئيس وزراء فرنسا، موليه، ضده وأثرها على تصميمه على المشاركة فى الغزو.

ومن ثم، فإن قراءة عبدالناصر لتوازن القوى فى المنطقة أدت به إلى استنتاج أن مخاطر الغزو البريطانى تكاد تكون محدودة. وقد دعم من هذا الاستنتاج التصريح الذى أدلى به هارولد ماكميلان، وزير المالية البريطانى آنذاك، والذى أشار فيه إلى قلقه بشأن قيمة الجنيه الاسترلينى. فقد استنتج عبدالناصر أن بريطانيا لن تلجأ إلى استعمال القوة العسكرية، لأن ذلك سيؤثر على مركز الجنيه الاسترلينى، ومن ثم اطمأن عبدالناصر إلى أن قرار التأميم يتضمن مخاطرة محدودة.

لكن من ناحية أخرى، فإنه عند مناقشة البدائل المتاحة للرد على قرار الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى، عرض السيد/ محمد على الغتيت، الذى كان منتدبا قبل ذلك رئيسا لمكتب "مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس"، وترك المنصب قبل التأميم بقليل، على الرئيس عبدالناصر بديلا يحقق لمصر السيطرة على شركة قناة السويس والحصول على عوائدها، دون أن يعرض مصر بالضرورة للعدوان العسكرى.

كانت شئون قناة السويس فى الحكومة المصرية تدار تقليديا من وزارة التجارة والصناعة،

Scanned by CamScanner

وذلك من خلال مصلحة الشركات بالوزارة، ومن خلال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس. وهذا المكتب كان موجودا منذ تأسيس شركة قناة السويس، وتولاه الأستاذ/ على الشمسى، والأستاذ/ محيى الدين عابدين، والياس أندراوس فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.

فى أكتوبر عام ١٩٥٤، طلب عبدالناصر من الدكتور حلمى بهجت بدوى تطوير مكتب مندوب الحكومة، بحيث يتم تطعيمه بكفاءات مختلفة تقوم بدراسة كافة أوضاع شركة قناة السويس، وذلك لكى تكون الحكومة المصرية على علم بكافة شئون الشركة، وقادرة على اتخاذ أى قرار بشأنها. وفى ٢ نوفمبر ١٩٥٥، صدر القرار الخاص بتشكيل مكتب مندوب الحكومة برئاسة الدكتور حلمى بهجت بدوى، الذى أعطى صلاحيات تكوين هيئة المكتب. وقد أعطى المكتب استقلالا ماليا وإداريا، كاملين وأعفى من كل القيود الحكومية على أعماله، كما نقلت تبعيته إلى مجلس الوزراء و نقل مقره إلى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة.

عهد عبدالناصر إلى مكتب مندوب الحكومة بمهمة رسمية، هى إعداد الدراسات القانونية عن شركة قناة السويس، وأوضاعها المالية والتزاماتها الدولية. ولكن المهمة الحقيقية للمكتب – كما قال محمد على الغتيت – كانت دراسة أوضاع الشركة وطبيعة امتيازها، استعدادا لاتخاذ قرار بإنهاء الامتياز فى أى وقت.

بناء على ذلك، قام المكتب بمجموعة من الأنشطة التفتيشية والبحثية لجمع معلومات عن شركة قناة السويس، فقام بعض أعضائه بالتفتيش على الشركة للوقوف على جميع أنشطتها، وأقسامها، وأسلوب عملها ومدى التزامها باتفاقية سنة ١٩٤٩. ويقول الأستاذ/ برهان سعيد – الذى شارك فى تلك الأنشطة بوصفه عضوا فى المكتب آنذاك– إن الأنشطة التفتيشية كانت تتم بتوجيه من الرئيس عبدالناصر وبالتنسيق معه، وإنه كان يخطر الرئيس بنتائج أنشطته. ويضيف برهان سعيد أنه أثناء لقاءاته مع ممثلى الشركة، طلبوا منه تحديد أوضاع العاملين الأجانب فى الشركة بعد انتهاء امتيازها، وأن الرئيس عبدالناصر طلب منه ألا يتحدث مع الشركة فى هذا الموضوع.

كذلك، قام المكتب بعمل سجل كامل لكل وثائق الشركة منذ عقد الامتياز الأول حتى عام ١٩٥٥. كذلك، تمت مراجعة ملفات مصلحة السكك الحديدية المتعلقة بالقناة وترجمتها إلى العربية، وكذلك حصر مواد العلاقة بين الحكومة والشركة فيما يتعلق بالعوائد على الأملاك المدنية ورسوم الحفر، ورسوم البلديات. كذلك، تم بحث الوضع القانونى للشركة بالنسبة لأحكام التشريعات الجديدة اللاحقة على اتفاقية عام ١٩٤٩، وتصوير الوثائق المحفوظة عن النقد الأجنبى للشركة.

لعل أهم أعمال مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس هى دراسة حصص التأسيس. فقد شكل المكتب لجنة من الدكتور حامد سلطان، والدكتور توفيق شحاتة، والدكتور فؤاد رياض، أنيط بها مهمة تحقيق كافة الوثائق والمستندات المتعلقة بشركة قناة السويس، ومراجعة الملفات الموجودة فى مختلف الوزارات والجهات الحكومية الخاصة بها، والقيام بالدراسات الخاصة بالمراحل التى مر بها امتياز شركة قناة السويس. وقد قام أعضاء اللجنة بحصر كافة وثائق الشركة المحفوظة فى قصر عابدين، وتفرغوا لتلك المهمة لمدة تربو على العام، وتبين للجنة حقائق لم تكن معروفة للمصريين عن الشركة من قبل. فقد اكتشفت اللجنة أنه كان من حق مصر، طبقا للمادة العاشرة من فرمان ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤، أن تعين وتحدد وتعتمد القائمة التى تشمل أسماء المؤسسين فى الشركة. غير أن ديليسيبس ادعى أنه حينما قدم إلى الوالى محمد سعيد باشا تقريره، المؤرخ فى ٣٠ أبريل ١٨٥٥، ألحق به قائمة تضمنت أسماء ٦٠ عضوا سبق أن اعتمدهم الوالى، كما زعم بأنه استأذن الوالى فى إضافة أسماء أخرى، شرط ألا يتجاوز مجموع عدد المؤسسين مائة عضو، وأن الوالى محمد سعيد قد اعتمد التقرير والقائمة بمرسوم أصدر فى ١٩ مايو ١٨٥٥. وقد ثبت أن الوالى لم يصدر مرسوما فى هذا التاريخ، وأنه محا ختمه الذى على التقرير وقام بإبطاله وتسليمه إلى "كوينيج بك" ليتولى الاحتفاظ به على

Scanned by CamScanner

حالته الأخيرة. ولكن كوينيج بك سلم ديليسيبس فى ١٩ مايو كتابا يفيد موافقة الوالى على التقرير دون أن يعبأ بقرار الوالى. وقد استند ديليسيبس إلى هذا الكتاب فى تعيين الأعضاء المؤسسين الذين يحق لهم الحصول على عشرة فى المائة من الأرباح، ومن ثم تصرف فى حق مصر فى تلك النسبة، زاعما أنه مفوض فى ذلك من الوالى، حيث إنه أعد قائمة سرية تتضمن ١٦٦ اسما لم يعتمدهم الوالى، وقد أدى ذلك إلى ضياع حصة مصر فى أنصبة المؤسسين منذ تأسيس الشركة وحتى تأميمها. وقد حصلت اللجنة على النسخة الأصلية من تقرير ٣٠ أبريل ١٨٥٥.

بناء عليه، قام المكتب بكتابة دراسة شاملة عن الموضوع، أثبت فيها أعمال التزوير تلك. كذلك، قام الأستاذ محمد الغتيت بكتابة تقرير إلى الرئيس عبدالناصر، شرح فيه تلك الوقائع. وقد لخص هذا التقرير -كما ذكر لى- فى الفصل التاسع من كتابه بعنوان "الحروب الصليبية". وأوصى محمد الغتيت فى تقريره المرفوع إلى الرئيس برفع دعوى قضائية على شركة قناة السويس لاسترداد ما ضاع على مصر، نتيجة هذا التلاعب، وقدر أن ما تستحقه مصر منذ سنة ١٨٦٩ حتى اليوم يعادل رأس مال الشركة بأسره.

عندما استدعى الدكتور عبد المنعم القيسونى، وزير المالية آنذاك، الأستاذ محمد على الغتيت، فى ٢٣ يوليو ١٩٥٦، لكى يبلغه أن الرئيس ينوى تأميم شركة قناة السويس، ويطلب منه وضع مشروع قانون لتأميم الشركة، اعترض الأستاذ الغتيت على التأميم، وبنى اعتراضه على أساسين:

الأول: إن تأميم الشركة سيعنى دفع تعويضات للمساهمين، وسيؤدى ذلك إلى ضياع حقوق مصر فى الشركة.

الثانى: إن تأميم الشركة سيعنى تعرض مصر للغزو العسكرى الغربى خلال ٢٤ ساعة.

ويقول الأستاذ الغتيت، فى مقابلة أجريناها معه فى ٨ و١٠ أغسطس سنة ١٩٨٤، إنه جدد اقتراحه السابق بإقامة دعوى قضائية على شركة قناة السويس أمام القضاء المصرى (باعتبار أن شركة قناة السويس هى شركة مصرية) لمواجهتها بمخالفتها لشروط الامتياز. وعقب إقامة الدعوى مباشرة، تقوم مصر بوضع الشركة تحت الحراسة كإجراء تحفظى لحماية حقوق مصر، إلى أن يفصل القضاء فى موضوع الدعوى. وكان رأى الغتيت أن هذا البديل يستند إلى القانون، ولا يعطى مبررا للغرب للعدوان المسلح على مصر، كما أنه يحفظ لمصر حقوقها فى حصص التأسيس، وهى -فى تقديره- تعادل رأس مال الشركة، كما أنه لا يلزمها بدفع تعويضات للمساهمين، كما كان الأستاذ الغتيت واثقا بأن الحكم سيكون لصالح الحكومة المصرية. وقد طلب الغتيت من الدكتور القيسونى إبلاغ هذا الرأى لعبدالناصر.

وقد نقل الدكتور القيسونى اقتراح الأستاذ الغتيت إلى الرئيس. وقد أكد لنا السيد/على صبرى - فى مقابلة أجريناها معه فى ١٣ أغسطس ١٩٨٤ - أن هذا الاقتراح قد وصل فعلا إلى الرئيس، ولكن الدكتور القيسونى عاد فى اليوم التالى، وأخبر الأستاذ الغتيت بأن الرئيس يبلغه "جمد قلبك وخليك مع الله" وأنه مازال يطلب منه إعداد مشروع قانون التأميم.

لم يحدد لنا الأستاذ/ الغتيت لماذا رفض الرئيس هذا البديل. ولكن السيد/ على صبرى يقول إن وجهة نظر الرئيس كانت هى أن هذا الاقتراح سيدخل مصر فى نزاع قانونى طويل مع الشركة، وستؤلب الشركة الرأى العام والصحافة العالمية على مصر، وستكون لديها فسحة من الوقت لكى تفسد الملاحة فى القناة، كما أن العملية ستفقد عنصر المفاجأة. وربما لم يجد اقتراح الغتيت قبولا لدى عبدالناصر، لأن بعض المساهمين كانوا قد أقاموا دعوى على الشركة عام ١٩٠٣، استنادا إلى الحجة ذاتها التى ساقها الاستاذ الغتيت وذلك أمام محكمة استئناف باريس. وقد أخذت المحكمة بدفاع الشركة، الذى كان منصبا على عدم توافر ركن سوء النية فى استعمال الأوراق المزورة.

والحق أن المسار الذى اقترحه الأستاذ الغتيت للسيطرة على شركة قناة السويس كان يمكن

Scanned by CamScanner

أن يحقق الهدف المنشود، وفى الوقت نفسه يكون رادعا للعدوان على مصر، ولكنه لا يحقق الهدف الذى قصده عبدالناصر، وهو الرد على الإهانة العلنية الغربية للنظام المصرى (باتهامه بعدم القدرة على تنفيذ مشروع السد العالى) بإهانة علنية مماثلة. فقد كان من الممكن للدول الغربية أن تكتفى بإرسال رسالة خطية سرية إلى مصر تخطرها فيها بسحب عرض التمويل، ولكنها سحبت العرض بشكل درامى علنى يتضمن التشكيك فى قدرات النظام المصرى. ولما كان عبدالناصر يؤمن برد الفعل المكافئ للفعل فى القوة والاتجاه- كما أوضحناه فى كتابنا "التحليل السياسى الناصرى" - فإنه لم يكن ليقبل فكرة الحراسة القانونية، حيث إنها لا تحقق رد الفعل المكافئ للفعل الغربى.

من ناحية أخرى، فإن اتخاذ قرار التأميم فى حد ذاته لم يكن ضروريا لترتيب العدوان الثلاثى من زاوية أخرى. فقد اتسم اخراج عبدالناصر للقرار أمام العالم بالعنف وتعمد توجيه الإهانة للغرب. فقد كان يمكن لعبدالناصر- كما يقول همفرى تريفيليان- أن يستدعى ممثل الشركة، فى القاهرة ويخبره بقرار التأميم، ويرتب للاستيلاء على أملاك الشركة ويقترح اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمناقشة التعويضات، ولكنه اختار الطريق العنيف، طريق التحدى ومهاجمة الغرب وإدارة شركة القناة. و الحق أن تريفيليان لم يوجه النصيحة ذاتها لبريطانيا والولايات المتحدة، حينما سحبتا عرض تمويل مشروع السد.

إذا تأملنا مضمون الخطاب، الذى أعلن فيه عبدالناصر قرار التأميم فى مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦، فإننا نجده يتسم بتحدى الغرب ويتضمن العديد من الاتهامات. فقد اتهم الولايات المتحدة بحب الوصاية والتحكم والسيطرة، وخلق المنازعات فى الشرق الأوسط، واتهم أعضاء الكونجرس بالغرور ومحاولة التحكم فى الشعوب. كذلك، اتهم الحكومة البريطانية بمحاولة الوقيعة بين مصر والسودان، واتهم الساسة الإنجليز عموما بالجنون، هذا كله بالإضافة إلى وصف الغرب بأنه حاول أن ينصب فخا لمصر لاستنزاف أموالها من خلال العرض الذى قدمه لتمويل مشروع السد. كذلك، فقد وضع عبدالناصر القرار فى سياق عام امتلأ بالتحدى للغرب من خلال استعراض النضال الوطنى المصرى منذ المعركة من أجل الجلاء حتى معركة تمويل مشروع السد. وقدم القرار، باعتباره ضربة للنفوذ الغربى فى المنطقة العربية، وردا على القرار الأمريكى - البريطانى بسحب عرض تمويل مشروع السد العالى. وقد كان هذا الأسلوب فى إعلان القرار مخالفا للنصيحتين اللتين تقدم بهما محمد الغتيت، وفتحى رضوان للرئيس بخصوص هذا الإعلان. فقد نصح الغتيت بأن يربط الرئيس إعلان القرار بأعمال التزوير التى لجأت إليها شركة قناة السويس منذ أيام ديليسيبس، أى يبرر القرار للعالم على أساس قانونى ، هو استعادة ما ضاع على مصر من حصص التأسيس. كما أن فتحى رضوان نصح بألا يربط الرئيس بين التأميم وسحب العرض الأمريكى - البريطانى، وإنما يبرره على أساس حقوق السيادة المصرية على شركة قناة السويس. ولكن عبدالناصر اختار أن يبرر للعالم القرار على أنه رد على التصرف الأمريكى - البريطانى المهين، وعلى أنه ضربة للنفوذ الغربى.

ويفسر محمد حسنين هيكل طريقة إخراج القرار، التى وصفناها بأنها كانت مقصودة، وأن تلك الإهانات كانت محسوبة، بحيث توازى الإهانة التى وجهت إليه من خلال أسلوب إعلان قرار سحب عرض التمويل. يقول الأستاذ هيكل فى كتابه (The Cairo Documents) ص٤٥٣.

"إن الطريقة التى أعلن بها عبدالناصر الاستيلاء، وعنف خطابه، والإهانات التى وجهها إلى بريطانيا والولايات المتحدة، قد أدهشت إيدن. ولكن لم يكن هناك محل للدهشة، لأن الإهانات كانت قد حسبت عن عمد كرد على الطريقة المهينة التى سحب بها دلاس عرضه لتمويل مشروع السد العالى".

ولا شك فى أن تقديم عبدالناصر للقرار بهذه الصورة يعتبر مسئولا عن المخاوف التى أثارها القرار لدى الغرب، وعن عدم تصديق الغرب للهجة المعتدلة التى اتبعها عبدالناصر بعد تنفيذ القرار. فقد تصور قادة الغرب أن القرار ليس إلا مقدمة لوقف مرور البترول المتجه إلى الغرب عن طريق القناة (حوالى ٦٧ مليون طن من البترول سنويا، منها ٢٠,٥ مليون طن تتجه إلى بريطانيا تشكل ٧٢٪ من استهلاكها من البترول، و١٢ مليون طن تتجه إلى فرنسا تشكل ٩٤٪ من البترول

Scanned by CamScanner

اللازم لاستهلاكها) ولتصفية الوجود الغربي في المنطقة. وقد عبر إيدن عن ذلك في حديثه في ٨ أغسطس. ومن ثم، فقد أثارت عملية إخراج القرار سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي انتهت بالغزو المسلح لمصر. ولا شك في أن الولايات المتحدة وبريطانيا مسئولتان عن بداية تلك السلسلة بالطريقة التي أعلنتا بها سحب عرض تمويل مشروع السد، ولكن من المؤكد أيضا أن طريقة إعلان قرار التأميم قد أدت إلى تصعيد الموقف إلى مستوى كيفي جديد.

وفي مناقشة حول هذا الموضوع مع الأستاذ/ زكريا محيي الدين في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤، قال سيادته إن الهدف من إخراج القرار بشكل ينطوي على التحدي هو "بناء المجتمع المصري معنويا"، أي حشد المجتمع المصري لتأييد القرار، كما أن إخراج القرار بهذا الشكل كان نتيجة المعاناة من السيطرة الاستعمارية. وأضاف أنه ليس من المؤكد أنه لو اختلفت طريقة إخراج القرار، لاختلف رد فعل بريطانيا وفرنسا.

ثانيا- أثر العدوان الثلاثي على قرار التأميم :

بمجرد وصول خبر قرار التأميم، دعا إيدن مجلس الوزراء البريطاني إلى الانعقاد في ٢٧ يوليو، وحضر الاجتماع رؤساء أركان الحرب لمناقشة احتمالات القيام برد سريع. وفي برقية أرسلها إلى أيزنهاور في اليوم ذاته، أكد أنه "من واجبنا أولا وقبل كل شئ أن نباشر أقصى ضغط سياسي على مصر"، ولكنني وزملائي نعتقد بأننا يجب أن نكون على استعداد في نهاية المطاف لاستعمال القوة لإعادة عبدالناصر إلى رشده. لهذا، فقد كلفت رؤساء أركان حربنا صبيحة اليوم بأن يعدوا خطة حربية تتماشى مع هذا المخطط". كذلك، فقد صرح بينو، وزير خارجية فرنسا، بأن فرنسا لن تقبل هذا القرار من الكولونيل ناصر، واستدعى السفير المصري في باريس وسلمه مذكرة تؤكد رفض فرنسا للقرار المصري. أما رئيس الوزراء الفرنسي جي موليه، فقد مضى إلى أبعد، من ذلك، فاتهم عبدالناصر بأنه ديكتاتور صاعد. كذلك، بدأ جي موليه في استكشاف احتمالات استعمال القوة ضد مصر مع مونوري وزير الحربية الفرنسية. وقد تبين من هذه الاتصالات، كما توقع عبدالناصر، أن الدولتين بحاجة إلى وقت للاستعداد لاستعمال القوة العسكرية ضد مصر. ومن ثم، بدأت بريطانيا وفرنسا في اتباع استراتيجية جديدة لمواجهة الموقف الناشيء عن التأميم، أساسها اللجوء إلى العمل السياسي الدولي لإنشاء سلطة دولية لإدارة القناة، مع الاستعداد للعمل العسكري. وبدا واضحا أن فرنسا أكثر استعدادا للجوء للقوة العسكرية أكثر من بريطانيا. واستدعى وزير الخارجية الفرنسي السفير المصري كمال عبد النبي، معلنا رفضه للقرار، ومتهما قرار عبدالناصر بأنه يمثل عملية سلب لحقوق الشركة، ورفض السفير عبد النبي تسلم المذكرة الفرنسية.

وقد قدرت الدولتان أن هناك احتمالين قد يترتبان على هذه الخطوة، الاحتمال الأول: هو قبول عبدالناصر للاقتراح، مما يعني إلغاء قرار التأميم من الناحية الفعلية. أما الاحتمال الثاني، فهو رفض عبدالناصر للاقتراح، وهو ما يحقق للدولتين مكسبين، الأول: هو كسب الوقت المطلوب للاستعداد لعمل عسكري، والثاني: هو حصول الدولتين على المبرر المعنوي للهجوم العسكري على مصر، على أساس رفض عبدالناصر لعملية التسوية السلمية. ومن ثم، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا تضعان العمل العسكري كبديل يجرى الاستعداد له جنبا إلى جنب مع العمل السياسي الدولي، بينما كان عبدالناصر يرى أن العمل السياسي الدولي سيضعف احتمالات لجوء بريطانيا وفرنسا إلى العمل العسكري. أما الولايات المتحدة، فإنها اتفقت مع الشق الأول من الاستراتيجية الأنجلو- فرنسية، ولكنها عارضت الشق الثاني (العمل العسكري) وأرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور وكيل وزارة الخارجية، روبرت مورفي، في ٢٨ يوليو إلى لندن، لكي ينصح سلوين لويد وكريستيان بينو بعدم اللجوء إلى القوة.

كانت وجهة نظر الرئيس أيزنهاور تنحصر في العناصر التالية: (١) رغم أن قناة السويس هي ممر ملاحي دولي مهم، إلا أنه من الصعب تحدي حق مصر في تأميم شركة قناة السويس. (٢) من المحتمل أن مصر لن تستطيع، كما تقول بريطانيا وفرنسا، تشغيل القناة واحترام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨. بيد أن هذا الاحتمال يظل مسألة يمكن مراقبتها(٣). إن بريطانيا

وفرنسا تبالغان فى التهديد الذى يمثله عبدالناصر وبخاصة فيما يتعلق بمقارنته بهتلر، كما يقول إيدن. ومن ثم، فإنه من غير المبرر استعمال القوة العسكرية، خاصة أن مثل هذا الاستعمال قد يحطم الأمم المتحدة، إلا بعد استنفاد كل الوسائل السلمية.

دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر فى لندن، تحضره ٢٤ دولة من أكثر الدول استعمالا لقناة السويس، ومعظمها من الدول الأعضاء فى التكتلات العسكرية الغربية، بالإضافة إلى بعض الدول المحايدة كالهند، وإندونيسيا، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى. وقد افتتح المؤتمر فى لندن فى ١٦ أغسطس، وانتهى باتخاذ قرار بإرسال بعثة من ممثلى خمس دول برئاسة متزيس، رئيس وزراء استراليا، لإبلاغ عبدالناصر بمشروع مقترح، أساسه إنشاء "مجلس قناة السويس" يتولى الإشراف على قناة السويس بالتعاون مع مصر.

وقد جاءت اللجنة إلى مصر، وقابلت عبد الناصر الذى رفض المشروع برمته. ولكى تحول الولايات المتحدة دون لجوء بريطانيا وفرنسا إلى العمل العسكرى، فقد اقترحت إنشاء "جمعية المنتفعين بقناة السويس" يكون لها طابع مؤقت، وتكون مسئولة عن تنسيق المرور فى القناة، وتحصيل رسوم المرور، ولكن عبدالناصر رفض المشروع. وأخيرا، لجأت بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يعطيهما مبررا للعمل العسكرى. فقد قدمت بريطانيا وفرنسا مشروعين إلى المجلس، يقضى المشروع الأول بإنشاء هيئة المنتفعين، ولكن الاتحاد السوفيتى استخدم حق الفيتو ضد المشروع. وقد تمخضت المناقشات عن الاتفاق فى ١٤ أكتوبر على مشروع ثان من ست نقاط لتسوية موضوع القناة، ينص على الآتى:

١- حرية الملاحة فى قناة السويس، وأن تكون القناة مفتوحة لجميع سفن الدول دون أى تمييز.

٢- احترام سيادة مصر.

٣- انفصال إدارة القناة عن سياسة أى دولة.

٤- تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقا لاتفاق بين مصر، والدول المنتفعة بالقناة.

٥- تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة.

٦- الالتجاء إلى التحكيم فى حالة الخلاف بين الحكومة المصرية، وشركة القناة السابقة.

عند هذه النقطة، توقع عبدالناصر أن احتمال الغزو العسكرى لمصر قد انتهى تقريبا، كما توقع همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، فى حديث له مع د. محمود فوزى، وزير خارجية مصر،" أنه بعد أن أنهى البريطانيون استعداداتهم العسكرية ضدكم، مر القطار، وفات المحطة". ولكن بريطانيا وفرنسا كانتا قد عقدتا العزم على اللجوء إلى العمل العسكرى بصرف النظر عن القرار الصادر من مجلس الأمن يوم ٥ أكتوبر.

ولكن خطة الهجوم العسكرى على مصر كانت قد اكتملت منذ نهاية أغسطس باسم "خطة موسكتير"، والتقت الخطة الأنجلو - فرنسية مع المصالح الإسرائيلية فى الهجوم على مصر. فقد كانت إسرائيل تخطط لشن حرب على مصر لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وتدمير قواعد الفدائيين فى قطاع غزة. وقد مهد ذلك كله لعقد اتفاقية "سيفر" بين بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل، وهى الاتفاقية التى حددت خطة الهجوم المسلح على مصر. بموجب هذه الخطة، تقوم إسرائيل بمهاجمة القوات المصرية فى سيناء، ثم تقوم بريطانيا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس، وأن تسمح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس، بحجة الفصل بين الفريقين المتحاربين، فإذا رفض عبدالناصر، فتقوم الدولتان باحتلال المدن الثلاث بالقوة. وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، شرعت الدول الثلاث فى تنفيذ الخطة، فقد قامت القوات الإسرائيلية بغزو شبه جزيرة سيناء. وحينما بدأت القوات المصرية فى التصدى للغزو الإسرائيلى، قامت إنجلترا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر وإسرائيل، وفقا للخطة المرسومة. وعندئذ، قامت القوات الجوية البريطانية بضرب المطارات والمواقع العسكرية المصرية، وشرعت فى ضرب بورسعيد من الجو والبحر واحتلت مدينة بورسعيد.

Scanned by CamScanner

سرعان ما اتضح أن القوات المصرية غير قادرة على مواجهة الغزو الإسرائيلي - البريطاني- الفرنسي، فالجيش المصري لم يكن مهيأ بعد لمقاومة العدوان، فقد كان في مرحلة انتقال غير مستقر على أرض ثابتة من نواحي التسليح والتدريب والتنظيم والعقيدة القتالية. أيضا، فقد تم تدمير سلاح الطيران المصري، وهو رابض في مطاراته في أول يوم للعدوان. أكثر من ذلك، فإن قيادة الجيش، المتمثلة في اللواء عبد الحكيم عامر، لم تكن مؤهلة لمواجهة الموقف، كما أن بعض رفاق عبدالناصر من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق نصحوه بتسليم نفسه إلى السفير البريطاني في مصر. كذلك، فقد انهارت القيادة العسكرية في منطقة بورسعيد وهربت خارج المدينة. كما أن توزيع السلاح والذخيرة على أهالي بورسعيد جاء متأخرا، ولم يكن أهالي بورسعيد قد تدربوا على الأسلحة التي وزعت عليهم بطريقة ارتجالية وقبل العدوان بأيام معدودة، لأن عبدالناصر، كما قلنا، لم يكن يتوقع العدوان. ومن ثم، تقدمت القوات الإسرائيلية حتى مضايق سيناء، كما تم احتلال منطقة بورسعيد في ٥ نوفمبر، وتراجعت القوات المصرية من بورسعيد إلى الإسماعيلية. بيد أنه في ٢ نوفمبر، وافقت الدول المعتدية على قرار أصدره مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار فورا، وسحب القوات الأجنبية من مصر، والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة، ومنع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربي إلى الشرق الأوسط، وعودة الملاحة إلى قناة السويس وتأمينها. وفي أواخر نوفمبر، أعلنت بريطانيا وفرنسا عزمهما سحب قواتهما من مصر دون قيد أو شرط. وفي مساء ٦ نوفمبر ١٩٥٦، أعلن ايدن قرار وقف إطلاق النار في منتصف ليلة ٧ نوفمبر بتوقيت جرينتش، أي الثانية بعد منتصف الليل بتوقيت بورسعيد. وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، اكتمل انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر.

أدى فشل العدوان الثلاثي إلى تأكيد قرار تأميم شركة قناة السويس. ففي أبريل عام ١٩٥٧، تمت إعادة افتتاح قناة السويس للملاحة بعد تطهيرها من عوائق الملاحة التي وضعتها مصر في القناة عند بدء العدوان، وقد مهدت الحكومة المصرية لهذا الافتتاح بمذكرة في ١٨ مارس ١٩٥٧. وفي ٢٤ أبريل، أصدرت مصر تصريحا يحدد وضع قناة السويس. وقد أكدت مصر في هذا التصريح تصميمها على مراعاة اتفاقية الأستانة عام ١٨٨٨ بخصوص حرية الملاحة في قناة السويس، كما أكدت عزمها أن تجعل من قناة السويس ممرا مائيا صالحا يربط شعوب العالم، ويخدم قضيتي السلام والرخاء.

وبعد أن تمت تسوية قضية العدوان الثلاثي على مصر، دخلت مصر في مفاوضات مع ممثلي حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة حول أسس التعويضات، وثار الخلاف حول كيفية التعويض ومقداره. وقد تدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير كوسيط لتسوية الخلاف بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الشركة المؤممة. وفي ٥ فبراير ١٩٥٨، عقدت الجمعية العمومية للمساهمين جلسة غير عادية، أسندت مهمة البحث عن تسوية إلى ثلاثة مفوضين هم: جورج بيكو، وتشارلز فورد، وجورج فوستر، باعتبارهم يمثلون أصحاب الأسهم، وأصحاب حصص التأسيس، ما دامت الشركة قد ألغيت وفقا للقانون المصري. وبدأت مفاوضات بين مصر ووفد المساهمين وحملة حصص التأسيس بوساطة البنك الدولي.

قدرت مصر قيمة التعويضات بحوالي ٧٢ مليون جنيه، وقدرها حملة الأسهم وحصص التأسيس بحوالي ٢٠٤ ملايين جنيه. وأثناء المفاوضات، تنازلت مصر عن مطالبتها بممتلكات الشركة في الخارج، وكانت تقدر بحوالي ٧٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى ٥,٣ مليون جنيه رسوم مرور حصلتها الشركة بعد التأميم. وتنازل وفد المساهمين وحملة حصص التأسيس عن حقه في المطالبة بتعويض عن المدة المتبقية من عقد الامتياز حتى عام ١٩٦٨. وفي ٢٩ أبريل ١٩٥٨، تم في روما توقيع اتفاقية أسس للتسوية مع أصحاب الصكوك. وقد نص الاتفاق على أن تدفع الحكومة المصرية (التي كانت تسمى حكومة الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، بعد الوحدة مع سوريا) مبلغا يعادل ٢٨,٣ مليون من الجنيهات المصرية، وتترك الأموال الموجودة في الخارج لأصحاب الصكوك، وذلك للوفاء وفاء كاملا نهائيا بالتعويض المستحق لحاملي الأسهم وحصص التأسيس. كما يتحمل أصحاب الصكوك المسئولية عن جميع الالتزامات القائمة خارج مصر في ٢٦ يوليو

Scanned by CamScanner

١٩٥٦ مقابل تحمل الحكومة المصرية الالتزامات داخل مصر. وفى ٥ يوليو ١٩٥٨، تم توقيع اتفاقية نهائية بين الحكومة المصرية وشركة السويس المالية التى تكونت للتفاوض باسم أصحاب الصكوك. وقد نص الاتفاق على ما يلى:

١- تئول إلى الحكومة المصرية كافة الأصول القائمة للشركة فى مصر مهما يكن نوعها، ويئول لشركة السويس المالية الأصول الخارجية من عقار ومنقول وأرصدة وأوراق مالية.

٢- تتحمل الحكومة المصرية مسئولية الوفاء بالمعاشات التى يستحقها الموظفون العموميون فى مصر فى ٢٩ أبريل ١٩٥٨، وتتحمل الشركة المعاشات للموظفين الموجودين فى الخارج.

٣- ينتقل إلى شركة السويس المالية (وهى الشركة التى كونها أصحاب حصص التأسيس للتفاوض مع الحكومة المصرية بشأن التعويضات وإدارة واستغلال أموال الشركة المؤممة) التزامات الشركة المؤممة قبل حملة السندات من إصدار عام ١٨٨٥، ويقوم البنك الأهلى المصرى بتعويض المصريين منهم.

٤- تتحمل الحكومة المصرية ديون الشركة السابقة، التى يكون الدائنون فيها مقيمين فى مصر، وتتحمل الشركة الديون التى يكون أصحابها مقيمين فى الخارج.

٥- تدفع الحكومة المصرية تعويضا نهائيا مقداره ٢٨,٣ مليون جنيه للشركة، وتتنازل عن الأموال الموجودة فى الخارج لشركة السويس المالية، وذلك على سبيل الوفاء بشكل كامل ونهائى بالتعويض المستحق لأصحاب الأسهم وحصص التأسيس. ومبلغ التعويض المشار إليه يعادل التعويضات المدفوعة بالإضافة إلى الرسوم التى كانت الشركة المؤممة قد حصلت عليها فى الخارج بعد ٢٦ يوليو.

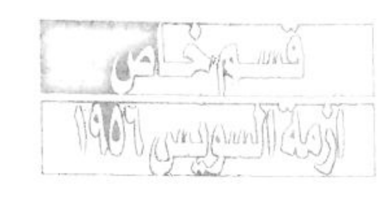
ويقدر أن قيمة صافى ما حصلت عليه مصر من الاتفاقية، بحوالى ١٧,٣ مليون جنيه تمثل الفارق بين الأصول التى حصلت عليها مصر (٧١,٦ مليون جنيه)، والأعباء التى تحملتها (٥٤,٣ مليون جنيه تشمل التعويضات النهائية ومقدارها ٢٨,٣ مليون جنيه). بينما قدر صافى ما حصلت عليه شركة السويس المالية بحوالى ٨٦,٣ مليون جنيه، تمثل الفارق بين الأصول التى آلت إلى الشركة (٧٥ مليون جنيه)، بالإضافة إلى التعويضات التى حصلت عليها (٢٨,٣ مليون جنيه)، وبين الالتزامات التى تحملتها (١٧ مليون جنيه)، هذا فى حين أن الشركة كانت تطالب بحوالى ٢٠٤ ملايين جنيه كتعويضات.

وقد ساعد إبرام الاتفاقية على إنهاء ملف تأميم شركة قناة السويس، وإفراج الولايات المتحدة عن ٣٠ مليون دولار كانت قد جمدتها عقب قرار التأميم، كما ساعد على توقيع مصر اتفاقية مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير لتوسيع وتعميق القناة. وقد قامت مصر بتنفيذ تعهداتها طبقا لاتفاقية يوليو عام ١٩٥٨، فسددت مصر ٢٨,٣ مليون جنيه على أربعة أقساط بموجب قرض حصلت عليه من البنك الدولى.

وهكذا، أدى العدوان الثلاثى إلى عكس الهدف الذى كان ينشده وهو استعادة السيطرة الغربية على قناة السويس. فبعد العدوان، لم يعد هناك من ينازع فى الإدارة المصرية للقناة.

لعل من أهم دلالات ذلك كله هو أن مشروعية القرار وضرورته ليستا فى حد ذاتهما كافيتين لتفادى المخاطر السياسية التى قد تترتب على القرار. ولكن يلزم أيضا أن يتم حساب المخاطر ومحاولة الإقلال منها، خاصة فى موقف عدم التكافؤ فى القوة الشاملة مع الطرف الآخر الذى يتخذ القرار فى مواجهته، وفى موقف وجود توازنات دولية أكبر من قدرات الدولة. وتنصرف تلك النتيجة الى قرار التأميم وقرار العدوان الثلاثى. ففى حالة قرار التأميم، فإن تكييف القرار فى إطار قانونى أو إخراجه بطريقة مختلفة كان يمكن أن يؤدى إلى نتيجة مختلفة. وفى حالة قرار العدوان الثلاثى، فإن تصرف بريطانيا وفرنسا، خارج حسابات توازنات النظام العالمى ثنائى القطبية، أدى إلى الفشل فى تحقيق الهدف.

Scanned by CamScanner



حرب ١٩٥٦ .. المقدمات الإقليمية والدولية

د. السيد أمين شلبى *

تركزت أهداف قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ حول ثلاثة اختيارات، هى :

أ- مقاومة محاولات الغرب ربط مصر بسياسات الأحلاف وبالترتيبات الغربية للمنطقة كحلقة من حلقات استراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتى.

ب - تسليح وإعادة بناء الجيش المصرى، وتفضيل أن يكون الغرب والولايات المتحدة تحديدا هما مصدر هذا السلاح.

ج - تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب المصرى، وكان بناء السد العالى هو القاعدة التى ستتطور عليها هذه الجهود.

ويعالج هذا المقال كيف نظرت الولايات المتحدة والغرب إلى هذه الاختيارات والأهداف المصرية وتعاملت معها، وتفاعلات ذلك مع الرؤى الأمريكية والغربية للدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل، ومواقف النظام المصرى من هذه التوقعات الأمريكية وردود الأفعال الأمريكية والغربية، وكيف أدت بالنظام الجديد فى مصر إلى البحث عن مصادر جديدة لتلبية احتياجات البناء، سواء على المستوى العسكرى بالتوجه إلى المعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى، أو على المستوى الاقتصادى بالبحث عن مصادر لتمويل بناء السد العالى. وكان أكثر المصادر فى متناول اليد هو تأميم قناة السويس، وهو الحدث الذى حرك قوتين، هما بريطانيا وفرنسا بالتواطؤ مع إسرائيل، الى العدوان على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦.

النظام الجديد فى مصر وترتيبات الأمن الإقليمى :

توافق ظهور النظام الجديد فى مصر مع مجئ إدارة أمريكية جديدة، والتى رغم اختلافها الحزبى عن إدارة ترومان الديمقراطية، إلا أنها - خاصة بفعل وزير خارجيتها جون فوستر دالاس- كانت تواصل رؤية الادارة السابقة للعالم، وتتفق مع السياسات التى اتبعتها، خاصة فى فترة ما بعد كوريا، واستقرار الحرب الباردة فى أوروبا وتوجيه الطاقات الى مناطق من العالم كانت مازالت خارج نطاق المنافسة المفتوحة للحرب الباردة. وفى عهد جون فوستر دالاس، تعمق النظر الى الاتحاد السوفيتى باعتباره القوة الخفية خلف كل فكرة أو حركة تتحدى السيطرة الغربية. كما تبلورت نظرية "لا أخلاقية الحياد"، واعتبار أن كل من لا يقف فى

(*) سفير سابق ، المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.

جانب "ديمقراطية العالم الحر" إنما يرتكب رذيلة مؤكدة. واستراتيجيا، بلور جون فوستر دالاس بعد أيام من توليه منصبه رؤيته لمنطقة الشرق الاوسط بقوله: "... إن الشيوعيين يحاولون الإيحاء للعرب بالكراهية المتطرفة للبريطانيين وهنا، وفى منطقة تحتوى على أعظم احتياطيات معروفة فى العالم من البترول .. فإذا وقع هذا فى أيدى أعدائنا، فسوف يحدث تحولا ضخما فى ميزان القوة الاقتصادية. وأكثر من هذا، فإن هذه المنطقة تسيطر على قناة السويس التى هى جزء من العالم وطرقه المائية".

وفى بداية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية ودبلوماسيتها بالنظام الجديد فى مصر، أساءت فهم إشارات قائد النظام الجديد محمد نجيب عن استعداد مصر بعد التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين حول جزء من قناة السويس، للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط وارتباطها بالناتو، غير أن هذه الانطباعات والتوقعات الأمريكية لم تكن لتصمد أمام من ينظر بعمق فى ديناميكيات مجلس قيادة الثورة، لكى يكتشف التزام قوى الإدارة الأمريكية بإبعاد مصر عن أى ارتباط علنى مع الغرب. فقد أدانت مبادئ الثورة، بل والعديد من المنشورات التى وزعت قبل وقوعها، "مؤامرات الإمبريالية الأنجلو- أمريكية"، وأعلنت معارضتها "لأى تحالف أو حلف دفاعى مع الكتلة الامبريالية" وطالبت "بالحرية والاستقلال الكامل والحياد التام والقتال المسلح لتحرير الوطن". بل إن شخصية مثل محمد نجيب كانت تعرف بالاعتدال، هو الذى أوضح خط النظام الذى لا مساومة فيه، عندما قال: "فى هذه الأوقات الصعبة حين تطلق الكتلتان العظميان واحدا من أعظم الصراعات التى شهدها التاريخ، فإننا نود أن نثبت للعالم أن هذا الجزء من العالم ينتمى إلى مواطنيه ولم يعد يقبل سيطرة من أحد". وقد استمر هذا الخط المصرى وتأكد بعد توقيع اتفاقية الجلاء، وبعد صعود عبدالناصر إلى قمة النظام.

فرغم إقرار عبدالناصر بمساعدة واشنطن ومعاونتها فى مفاوضات الجلاء، إلا أن دعوته "لعهد جديد لتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وكذا مع دول صديقة أخرى" كانت إشارة سوف تثبت الأيام أنها بعيدة عن المعانى المتصلة بالحرب الباردة والمفهوم الأمريكى لهذا التعاون. فوفقا للتحليل المبسط ذى البعد الواحد الذى سيطر على دبلوماسية دالاس للحرب الباردة، فقد اعتقد أن تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول قناة السويس سوف يزيل كل العقبات لاشتراك مصر فى تحالف أمريكى. غير أن عبدالناصر قد سارع إلى تصحيح هذا الفهم، وتحديد اطار ما يفهمه من علاقات طيبة مع الغرب. فقد ذكر لمراسل نيويورك تايمز بعد توقيع اتفاقية الجلاء" بعد تسوية السويس، ليس هناك ما يقف فى طريق علاقات طيبة مع الغرب، ولكن هذا الطريق من أجل الأحلاف سوف يبقى حية الشكوك القديمة فى عقول الشعب .. إنها مسألة سيكولوجية لجماعة ذات جذور عميقة. وحتى يتيقن العرب أنه لم تعد هناك أية سيطرة خفية أو إشراف من هذا النوع، فإن أى ضغط لاستمالتهم سيكون سابقا لأوانه بشكل خطير". وفى مقابلة أخرى، زاد عبدالناصر الامر توضيحا "إن وضع مصر الطبيعى كان مع الغرب، ولكن الشعب المصرى ليس مستعدا بعد طرد الانجليز لربط مصر بقوة كبرى أخرى". بهذا الفهم، عارضت مصر وقادتها الجدد مشروعات وترتيبات الأمن الجماعى، التى صاغها وتحمس لها جون فوستر دالاس، وجعل منها مركز اهتمامه فى حملته العالمية لاحتواء الاتحاد السوفيتى واستكمال سلسلة التحالفات حوله. وكان من أبرز هذه الترتيبات مشروع أو مفهوم "الحزام الشمالى" الذى كان من المفترض أن يتكون من تركيا، وباكستان، وإيران، والعراق، وتطور هذا المفهوم إلى حلف بغداد، وهو التطور الذى اعتبره قادة يوليو محاولة لعزل مصر. وأعلنت جريدة "الجمهورية" المتحدثة باسم النظام فى أول رد فعل عن الاعلان عن الحلف فى ١٤ يناير ١٩٥٥ من جانب العراق بأنه "فى تناقض تام مع روح ميثاق جامعة الدول العربية، وحلف الأمن الجماعى العربى". غير أن التصريحات الأكثر حصافة فى معارضة مصر لحلف بغداد كانت تذهب إلى التفريق بين معارضة الحلف المقترح، ومعارضة مصر للغرب، ومثلما أوضح محمود فوزى للدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين وبشكل أكثر تحديدا " إن هناك اختلافا كبيرا بين معارضة مصر لهذا التحالف ومعارضة روسيا له".

Scanned by CamScanner

مصر وطلبات السلاح الأمريكى :

تزامنت مشروعات الأمن الإقليمى التى كانت تخطط لها الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط ورغبتها فى ربط مصر بها، مع الاتصالات التى بدأ النظام الجديد فى مصر فى إجرائها مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة أمريكية للجيش المصرى، وكذلك حول برامج المساعدة الاقتصادية لمصر. وقد توافقت هذه الاتصالات مع انتقال السلطة فى الولايات المتحدة من إدارة ترومان إلى إدارة ايزنهاور، وقد انعكس تفكير إدارة ترومان حول هذا الموضوع فى مذكرة بمجلس الأمن القومى رقم ١٤١ فى ١٣ يناير ١٩٥٣، والتى ربطت فيها بين ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة لمصر وإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، التى اعتبرتها "هدفا سياسيا فى المحل الأول وفى منطقة تتعرض للتهديد السوفيتى..". وقد تفوق ممثلو الإدارة الجديدة فى تصورهم لعلاقة الارتباط بين تلبية طلبات مصر العسكرية والاقتصادية واستجابتها وتأييدها لمشروعات الامن الاقليمى فى المنطقة. ففى تقرير قدمه هارولد ستاسن، مدير الامن المتبادل والمسئول عن تنسيق برامج المعونة العسكرية والاقتصادية المتصلة بالحرب الباردة إلى لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس، أكد فيه أن المساعدات الاقتصادية سوف تقدم فقط للبلدان التى وافقت على الاشتراك فى الأمن الجماعى فى المنطقة، وأن المعونة العسكرية ستكون محصورة فى هذه البلدان "التى تساعد فى تقدم خطط السلام بين إسرائيل والدول العربية وفى إقامة منطقة إقليمية للدفاع". وفى أول زيارة لجون فوستر دالاس للمنطقة فى مايو عام ١٩٥٣، كان ومرافقوه يحملون مجموعة محددة تماما من الأولويات "فالمعونة العسكرية والاقتصادية إنما تعتمد على تحالف مصر مع محور الدفاع الغربى".

لقد كان من المفترض أن يزيل التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا حول السويس أحد العوائق أمام المساعدات العسكرية لمصر، حيث كانت بريطانيا - قبل التوصل إلى اتفاق - تمارس ما يقارب الفيتو على شحنات السلاح لمصر، إلا أن متطلبات وشروط الولايات المتحدة حول المساعدات العسكرية ظلت حازمة. وقد ساعد على هذا الحزم موافقة العراق فى أبريل عام ١٩٥٤ على هذه الشروط، حيث تصورت الولايات المتحدة إمكان التمسك بها رغم رفض مصر المستمر للالتزام بها. غير ان اختلاف التصورات المبدئية لم يحل دون استضافة الجيش الأمريكى لرئيس الأركان المصرى اللواء محمد إبراهيم فى سبتمبر عام ١٩٥٤ فى جولة لمدة ثلاثة اسابيع للمنشآت الأمريكية العسكرية، حيث كان يعامل كممثل لدولة ستتلقى أسلحة أمريكية، بل قد ظهرت مؤشرات من الإدارة وممثليها موجهة اساسا للكونجرس الأمريكى، توحى بأن تسليح العالم العربى، ولاعتبارات متعلقة بتصور التهديد السوفيتى، يجب ألا ينتظر حل المشكلات الداخلية للمنطقة، فى إشارة إلى اعتراض إسرائيل والدوائر اليهودية فى أمريكا على تزويد مصر بالسلاح. ورغم هذه المؤشرات، فقد ظلت العقبة أمام التوصل إلى اتفاق على شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر هى إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم مصر بمطالب التشريع الامريكى حول الأمن المتبادل، وهو ما رفضته مصر على لسان صلاح سالم فى ديسمبر ١٩٥٤.

وتعكس المناقشات التى جرت بين بعثة أمريكية رأسها Eveland Gerhardt وبين جمال عبدالناصر - فى محاولة لإقناعه بالموافقة على الالتزام بمواد قانون "الامن المتبادل الأمريكى" - الاختلافات الاساسية المصرية - الأمريكية، حيث رفض ناصر ابتداء الغموض النظرى لمفهوم "العدو". فبينما ينظر العرب لإسرائيل باعتبارها العدو، فإن الأمريكيين والإسرائيليين يشغلون أنفسهم بالاتحاد السوفيتى. وقد رد ناصر خلال هذه المناقشات على بيان لدالاس، قال فيه إن العرب يجب أن يدركوا أن عدوهم الحقيقى هو الشيوعية الدولية - رد ناصر على ذلك بقوله: "فى هذه المنطقة، نحن نعرف فقط عدوين: الإسرائيليين الذين مازلنا معهم من الناحية الفنية فى حالة حرب، والبريطانيين الذين يحتلون أراضى عربية"، وأضاف "أن العرب لا يعلمون شيئا عن الروس، وأنه من الحماقة أن تحاولوا تحركهم للخوف من غزو سوفيتى".

Scanned by CamScanner

ورغم هذا العرض الذى قدمه ناصر، فقد كرر المبعوث الأمريكى أن المساعدة العسكرية والاقتصادية لدول الشرق الاوسط ستكون متناسبة مع توافق كل منهما مع خطة الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الاوسط ضد السوفيت. ورغم أنه كان من المتصور أن فشل هذه المهمة سوف يضع نهاية للمناقشات حول مساعدة الولايات المتحدة لمصر، إلا أن الأمل فى التوصل إلى اتفاق ظل قائما، على المستوى الأمريكى، بفعل بعض عناصر الخارجية الأمريكية التى كانت تعتقد بإمكانية بناء علاقات إيجابية مع جمال عبدالناصر، وجعله قوة صديقة للولايات المتحدة والغرب، وعلى المستوى المصرى بتأثير الغارة الاسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وقتل فيها ٣٢ مصريا وجرح ٣٩، ووضعت النظام فى حرج بالغ أمام الجيش والرأى العام، وأظهرته بمظهر الضعف وعدة القدرة على الدفاع عن خطوطه، الامر الذى جعل عبدالناصر يكرر للسفير الامريكى بايرود طلباته لعدد من الدبابات والقاذفات. غير أنه مثلما روى عبدالناصر، فقد طالبت الولايات المتحدة بدفع ثمن هذا السلاح نقدا، ٢٩ مليون دولار، الأمر الذى لم تكن مصر تستطيع تحمله. بعد هذا التطور، أصبح عبدالناصر – فى تصريحاته العلنية – أكثر نقدا ومرارة تجاه منع الولايات المتحدة السلاح عن مصر، وراح يستعيد الاتصالات المصرية – الأمريكية، وبعثه على صبرى إلى واشنطن منذ عامين، والوعود الامريكية بالمساعدة، والتى لم ينتج عنها شئ "إلا الكلمات المعسولة"، مستخلصا "أن النفوذ اليهودى والصهيونى له أثر ضخم هناك وأعتقد أنه ستكون اعجوبة الاعاجيب اذا ما حصلنا على شئ".

وإزاء هذا الموقف المعقد، كان من المتصور أن يسعى عبد الناصر إلى مصادر أخرى توفر له التأييد الأيديولوجى والدولى، وقد رأى هذا فى مصدرين: الدول الناهضة الجديدة فى إفريقيا وآسيا وقادتها الذين يبشرون بعدم الانحياز، مثل نهرو وتيتو، ثم العالم الاشتراكى وقيادته السوفيتية التى كانت بدأت تدرك قيمة جيل من القادة الوطنين من أمثال عبدالناصر، وما يمكن أن يقدموه من فرص للاتحاد السوفيتى فى مناطق كانت احتكارا للنفوذ الغربى. وقد جاء تجمع باندونج، فى أبريل عام ١٩٥٥، لكى يكون مدخلا لالتقاء التيار الوطنى والقومى المصرى بتيار عدم الانحياز البازغ، ولكى يكون كذلك ومن خلال رئيس الوزراء الصينى شواين لاى، أول إشارة تبعث بها مصر إلى الاتحاد السوفيتى حول المساعدة العسكرية، وهى الخطوة التى تطورت بعد ذلك إلى صفقة الاسلحة التشيكو سلوفاكية الى مصر، والتى اعلن عنها فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٥٥، ووقعت على جون فوستر دالاس "كالصاعقة"، وكانت بحق خطا فاصلا فى اتجاه السياسة الخارجية المصرية، وفى مجرى الحرب الباردة فى منطقة الشرق الاوسط.

وقد كان من المتصور أن يؤدى وصول السلاح السوفيتى إلى مصر إلى تشجيع الاتحاد السوفيتى على مزيد من التقدم والوجود فى منطقة الشرق الاوسط، وهو ما بدا فيما أعلنه وزير الخارجية السوفيتى شبيلوف، فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٥٥، عن عرض سوفيتى لتقديم مساعدات فنية غير محدودة لمشروعات البلدان العربية، بما فيها مشروع بناء السد العالى فى مصر.

تمويل بناء السد العالى .. فشل الجهود الدبلوماسية :

على الرغم من الخبرة المصرية مع الولايات المتحدة والغرب فى موضوع السلاح، واستمرار الشكوك فى جدية الولايات المتحدة، وإمكان الاعتماد عليها فى تمويل بناء السد العالى، فقد ظل الخيار والتفضيل لدى عبدالناصر وزملائه هو أن يتم بناء السد العالى من خلال كونسورتيوم دولى، وقد لا يكون بعيدا فى هذا الشأن وصف عبدالناصر لشراء السلاح السوفيتى على أنه "مجرد صفقة واحدة"، حيث كانت الشكوك تتملكه من الناحيتين السياسية والاجتماعية حول وجود الخبراء السوفيت فى عمليات بناء السد العالى. أما على المستوى الامريكى، فرغم أن صدمة صفقة السلاح كانت مازالت قائمة، إلا أن النقاش كان يجرى داخل الإدارة الأمريكية ودبلوماسييها، خاصة فى عواصم دول العالم الثالث حول أهمية الالتفات إلى

Scanned by CamScanner

التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى مجتمعات هذه الدول، وبشكل يتعين على الولايات المتحدة ان تعطيها وزنا اكبر.

وحث السفير الامريكى فى الهند شستر باولز واشنطن على ألا تسيطر عليها فقط المفاهيم العسكرية المبسطة للحرب الباردة، وحذر من ان التطورات الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية فى العالم الثالث يمكن أن يستفيد منها الاتحاد السوفيتى فقط. ويبدو أن هذا المنطق بدأ يصل إلى وزير الخارجية الامريكى دالاس، مما يتطلب سياسة امريكية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفيتى. ففى مؤتمر صحفى عقده فى ١١ يناير ١٩٥٦، ذكر "أن الفترة الحالية من التاريخ قد تكون نقطة تحول كبيرة بين الشيوعية والحرية، حيث يبدو بوضوح أن ثمة تحولا فى الحرب الباردة تتحرك فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الى المقدمة". أما الاعتبار الآخر الذى كان يدفع نحو مناقشة جادة للتمويل الأمريكى والغربى للسد العالى، فهو أن الامتناع عن ذلك سوف يوجد ضغطا على عبدالناصر لقبول العرض السوفيتى، بل إن هذا الاعتبار قد ذهب إلى أنه فى غياب تمويل سوفيتى، فإن ارتباط مصر وقبولها للشروط الغربية لبناء السد العالى سوف يجعلان من الصعب عليها أن تستكمل صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى، على الأقل على الأساس الذى تمت عليه. أما الاعتبار الأشمل لدى من كانوا يؤيدون اشتراك الولايات المتحدة، فسوف يولد درجة من الاعتماد المصرى على الغرب، وانشغالا مصريا ببناء السد العالى يحول دون ارتباط مصر بسياسات مناقضة للمصالح والاهتمامات الأمريكية والغربية، ويكسب قبول مصر لنوع من السلام الأمريكى فى الشرق الاوسط.

وعندما بدأت المفاوضات الجادة مع البنك الدولى حول شروط وإجراءات تمويل بناء السد، بدأ البنك يلحق بقرضه المقترح بـ ٢٠٠ مليون دولار شروطا لم تكن مستساغة لمصر، حيث طلب البنك الموافقة على أن يشرف على سياسات مصر الاقتصادية للفترة التى سيستغرقها بناء المشروع، كما طلب أن تسدد مصر القرض بنسبة الفائدة السارية وهى٥,٢/١، والتى اعتبرها ناصر عالية جدا. غير أن هذه الخلافات بين مصر والبنك الدولى قد سويت خلال الزيارة التى قام بها يوجين بلاك الى القاهرة، وبتأييد من دالاس فى ٢٨ يناير عام ١٩٥٦، حيث تم التوصل إلى "اتفاقية واقعية" توصلت إلى حلول وسط للنقاط موضع الاختلاف. وفى تقديره النهائى لهذه الاعتبارات، أعرب دالاس بشكل ذى دلالة عن "أننا قد نعلم قريبا ما إذا كان اتجاهنا فى مجموعة نحو ناصر يجب أن يتغير أم لا". ورغم اعتبار دالاس أن استجابة ناصر لبعثة بلاك والحل الذى تم التوصل إليه قد يعتبران مؤشرا إيجابيا، إلا أن الاختبار الحقيقى لنيات ناصر قد تمثل فى بعثة آندر سون التى جرت فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٥٦، وكمحاولة فى توجيه سياسة عبدالناصر إلى اتجاهات يمكن التحكم فيها بشكل اكثر. وكانت بعثة آندرسون، التى سميت ببعثة Gammor وكانت استمرارا لمشروع سابق هو مشروع Alapha، تهدف إلى عقد سلام مصرى - إسرائيلى لترتيب اجتماع مباشر بين بن جوريون وعبدالناصر، حيث استمر صناع السياسة الأمريكية فى الاعتقاد بأن المخططات السوفيتية حول الشرق الأوسط يمكن إفشالها وتفريغ صفقة الأسلحة، بسلام إسرائيلى - مصرى يربط مصر بالولايات المتحدة بشكل وثيق.

وقد جاء فشل مهمة أندرسون لكى يضعف من كانوا يأملون فى استمالة عبدالناصر، ولكى يتآكل الاستعداد الذى كان قد بدأ للمساهمة فى بناء السد، بل إن فشل هذه المهمة قد دعم التيار المعادى لعبدالناصر فى واشنطن، واعتبر شخصا متعطشا للسلطة، ووصل هذا التيار إلى ايزنهاور نفسه الذى اعتبر أن ناصر هو المسئول عن فشل مهمة آندرسون ورفض المبادرة التى قدمت له لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط، بل وذهب إلى أن يكتب فى يومياته أنه " اقترح على الخارجية الأمريكية أن تبدأ فى بناء شخص آخر كزعيم محتمل للعالم العربى .. وكان اختيارى الشخصى هو الملك سعود". وفى تصريحات علنية، أكد دالاس اقتناعه بـ "أن ناصر معاد للغرب، واتخذ من اعتراف ناصر بجمهورية الصين الشعبية فى مايو عام ١٩٥٦ دليلا على تحالف ناصر معسكر العدو". وبعد يوم من إعلان مصر اعترافها بالصين الشعبية،

Scanned by CamScanner

أعلنت الخارجية الامريكية إعادة النظر فى العلاقات المصرية - الأمريكية.

ورغم كل هذه الغيوم، ظل السفير المصرى فى واشنطن الدكتور أحمد حسين يتمسك بالأمل فى إمكان التوصل إلى اتفاق، ويعبر عن ذلك فى أوساط الدبلوماسيين والمسئولين الأمريكيين. وقد توافق مع ذلك زيارة جديدة ثالثة قام بها رئيس البنك الدولى يوجين بلاك للقاهرة فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦، حيث ناقش خلالها مع عبدالناصر الطلبات الأمريكية - البريطانية بما عرف بمذكرة ٧ ديسمبر، وتختلف روايات مسئولى الإدارة الأمريكية، بمن فيهم أيزنهاور نفسه، عن هذه الزيارة التى تمت فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ونتائجها، حيث ذكر أيزنهاور أن عبدالناصر قد "قدم لبلاك سلسلة من الاقتراحات المضادة، بعضها غير مقبول كلية لسلطات التمويل الثلاث .."، واستخلص ايزنهاور من هذا الفهم ".. أن ناصر ليس معنيا حقيقة بمفاوضات جادة حول المشروع، واعتبرنا المسألة ميتة بالنسبة لكل أغراض العملية". أما يوجين بلاك، فقد نقل عنه قوله فى ٢٢ يونيو" إن سياسة البنك الدولى تجاه عرض السد العالى لم تتغير منذ زيارتى هنا منذ ثلاثة أشهر"، بل إن بلاك قد خالف وصف أيزنهاور لاجتماعه مع ناصر "فلم تكن هناك قائمة شروط جديدة. على العكس تماما، كان الأمر يتعلق بتخلى ناصر عن الأسئلة التى لم يتلق إجابة عليها حول الشروط البريطانية والأمريكية .. وكان فهمى أن ناصر سوف يقبل المذكرات البريطانية والامريكية التى لم يكن قد قبلها من قبل".

ويعتبر المؤرخون الموضوعيون لهذه الفترة أنه لم يكن هناك تفسير للتردد الأمريكى إلا الحسابات التى كانت تسيطر عليها كلية اعتبارات الحرب الباردة، وعدم التسامح مع الاستقلال المتزايد لنظام عبدالناصر، وبشكل ينفصل عن الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بل ولبلاد العالم الثالث، بل إنه بالنسبة لوزير الخارجية الأمريكى، خاصة، كان يسيطر عليه تأثير على قادة ومناطق العالم الثالث الأخرى كمسرح متزايد للحرب الباردة. وكانت هذه الاعتبارات قد ترسخت وتبلورت إلى قرار نهائى بعدم المشاركة الأمريكية فى تمويل بناء السد، وذلك قبل وصول السفير أحمد حسين إلى وزارة الخارجية الامريكية فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ وبتفويض من ناصر بإبلاغ قبول مصر للشروط الأمريكية والبريطانية التى نظمتها مذكرة ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ . وبعد أن عبر السفير المصرى عن اهتمامه بأن تقوم الولايات المتحدة والبنك الدولى بتمويل بناء السد "رغم أن العرض الروسى فى جيبنا" أجابه دالاس، بعد التعبير عن اقتناعه، بأهمية المشروع بالنسبة لمصر وإقرار البنك الدولى بجدواه "إلا أننا قد توصلنا إلى نتيجة نشعر معها بأن المشروع ليس ملائما فى الظروف الراهنة، وأنه سيكون إجهادا كبيرا للاقتصاد المصرى".

وهكذا، كان القرار والموقف الامريكى من تمويل السد العالى من دوافع القيادة المصرية إلى تأميم قناة السويس، وهو الحدث الذى ستكون له تداعياته المصرية والاقليمية والعالمية بالغة الأثر فى التاريخ السياسى والدبلوماسى للمنطقة وللعالم.

المصادر :

- Geoffreg Aronson : " from sideshow to center stage : U S policy towards Egypt, 1946 - 1956 ".Lynme Riemner puls . 1986

- P.J. Vatikiotis, " the History of modern Egypt" London: weidenfed and nieols, 1991).

- Joseph Lorenz , " Egypt and the Arabs boulder, westview .1995

- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

Scanned by CamScanner



أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط

د. محمد السعيد إدريس *

الإجابة على سؤال كيف أثرت حرب السويس عام ١٩٥٦ على تطورات النظام الإقليمى للشرق الأوسط لها علاقة مباشرة بالأسباب والأحداث التى دفعت مبكرا إلى حدوث هذه الحرب. ونستطيع أن نلمح مؤشرات صدام مبكر بين مشروعين، وبالتحديد منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر: مشروع الهيمنة الاستعمارى، وفى القلب منه "المشروع الصهيونى" الذى جسده قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ومشروع التحرر والاستقلال الوطنى الذى تجسد فى الوطن العربى منذ تأسيس جامعة الدول العربية التى كانت طموحا نحو الحرية والاستقلال الوطنى، بقدر ما كانت طموحا نحو الوحدة العربية، باعتبار أن الحرية والاستقلال مقدمتان ضروريتان للشروع فى الوحدة. لكن هذا المشروع الأخير اكتسب معالمه الحقيقية بقيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر، التى عجلت ممارساتها بحتمية الصدام العنيف مع المشروع الاستعمارى الصهيونى.

لقد ارتبطت الحرب، التى حملت اسم "العدوان الثلاثى"، بقرار الزعيم جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، لكن قرار التأميم لم يكن أكثر من ذريعة لتفجير الصدام المسلح والعنيف لفرض أمر واقع جديد يضع حدا للمشروع الثورى، التحررى الذى قادته ثورة ٢٣ يوليو، وامتد إلى مناطق واسعة خارج العالم العربى، وبالتحديد ابتداء من مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، ومن بعده مؤتمر بريونى، ومجمل الأحداث المتشابكة التى استطاع جمال عبدالناصر أن ينسج خيوطها بمهارة لإحكام الحصار على المشروع الاستعمارى الصهيونى، الذى كان قد حمل فى ذلك الوقت اسم "مشروع الأحلاف"، وعلى الأخص مشروع "حلف بغداد" الذى كان يرمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بما يتلاءم مع أهداف الدول الاستعمارية، ومع طموحات المشروع الصهيونى ضمن ما يسمى "مشروع الشرق الأوسط"، على حساب النظام العربى الذى تجسد بقيام جامعة الدول العربية، والذى كانت مصر تسعى إلى تثويره وتطويره ليكون قادرا على التصدى للمشروع الاستعمارى الصهيونى.

وهكذا، نستطيع إن نقول إن المنطقة شهدت صداما متصلا بين مشروعين، حاول كل منهما أن يعيد ترتيبها وفقا لأهدافه ومصالحه، ومن ثم يصبح السؤال عن كيف أثرت حرب السويس

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية".

Scanned by CamScanner

فى النظام الإقليمى للشرق الأوسط سؤالا عن الدور الذى قامت به أحداث هذه الحرب ونتائجها فى حسم الصراع بين المشروعين: المشروع الاستعمارى الصهيونى، الذى حمل مبكرا اسم مشروع الشرق الأوسط، والمشروع التحررى العربى.

وكى يتبين هذا التأثير، فمن الضرورى التعرف أولا على حالة على حالة الصدام بين هذين المشروعين قبل حرب السويس، وكيف كانت حالة كليهما قبل حرب السويس، ثم التعرف ثانيا على حالتهما بعد هذه الحرب، وحدود التغير وأسبابه.

أولا- الصدام بين مشروع الشرق الأوسط والمشروع العربى :

عندما طرح مصطلح "الشرق الأدنى" فى منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٠)، الذى سبق بروز مصطلح الشرق الأوسط، لم يكن مجرد مصطلح سياسى أو جغرافى، ولكنه كان يعكس مفاهيم محددة لمشروع استعمارى استهدف المناطق التى استوعبها، خاصة تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر وجزيرة قبرص، وهى المناطق التى كانت تشملها أغلب أجزاء الإمبراطورية العثمانية. وظهر هذا المصطلح ليعبر عن مشروع يستهدف الاستحواذ على هذه المناطق ضمن مخطط تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

وفى السياق نفسه، تطور مفهوم الشرق الأوسط ليعبر عن مشروع استعمارى تزامن أو ترافق مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة، ويشمل منطقة تشكل امتدادا للشرقين الأدنى والأقصى، وهى أغنى المناطق فى العالم بالنفط والمعادن، وتتمتع بمركز استراتيجى مهم، بين القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان، إضافة إلى كل من المشرق العربى ومصر، وهو بهذا المعنى أضاف دولا إلى العالم العربى، واستبعد دولا عربية، ولم يكن ذلك محض استبعاد أو ضم جغرافى، ولكنه كان لصيقا بـ "حرب الهويات" التى باتت تمثل عصب فكرة احتواء "المشروع العربى" وتفكيكه.

إن من يتابع مراحل التطور العملياتى أو الحركى لمشروع الشرق الأوسط سيجد تطابقا هائلا بينها وبين تطور المشروع الصهيونى، ابتداء من ظهور فكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين.

فنظرا لأهمية فلسطين التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجى بين آسيا وإفريقيا، بين بلدان المشرق والمغرب العربى، قرر الاستعمار البريطانى إقامة إسرائيل فى فلسطين، قلب الوطن العربى، كنقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإراداتها، وإسفين لفصل البلدان العربية الآسيوية عن البلدان الإفريقية. وكتب تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام ١٨٩٧ فى يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطى، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادى فاعل، ودور اقتصادى قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمى والخبرة الفنية".

وصدر فى عام ١٩٠٧ فى لندن تقرير كامبل بنرمان، وزير المستعمرات آنذاك، الذى قدمه فى مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين، وتناول الوضع فى المنطقة العربية، جاء فيه:

"يكمن الخطر على الغرب فى البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب، ويعيش فى شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافيا وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلا عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة".

ويتساءل التقرير عن مصير المنطقة، إذا انتشر فيها التعليم والثقافة، ويجيب بأنه إذا حدث ذلك، فسوف تحل الضربة القاضية بالإمبراطوريات القائمة.

ووضع المؤتمر الاستعمارى المذكور المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف الوطن العربى، وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطآنه واحتواء إراداته وطاقاته وثرواته، ومنع تطوره وتقدمه ووحدته. وحدد الوسائل والأساليب للوصول إلى ذلك بما يلى:

Scanned by CamScanner

أولا: إقامة حاجز بشرى غريب وقوى مانع، يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربى، وإقامة قوة قريبة من قناة السويس، عدوة لشعوب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية.

ثانيا: العمل على تجزئة الوطن العربى إلى دول وكيانات متعددة. ويهدف التقرير إلى إقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيواستراتيجى المهم للوطن العربى وعلى قناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية، والحيلولة دون تطوره ودون تحقيق الوحدة العربية.

وقد بدأت الصهيونية تعمم هذا المصطلح - مصطلح الشرق الأوسط - بديلا للوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة، نظرا لأنه ملتقى القارات الثلاث، ويشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، والخليج، وخليج العقبة، ومضيق هرمز، ويختزن أكثر من ثلثى احتياطى النفط العالمى. وتخشى الصهيونية والاستعمار من إقامة دولة اتحادية عربية قوية وغنية، ومسلحة بالثروة النفطية والقومية العربية والعقيدة الإسلامية.

لقد احتلت المنطقة مكانة مهمة فى التنافس الاستعمارى بين دول أوروبا الاستعمارية، وبالتحديد بين بريطانيا وفرنسا، من أجل السيطرة على الهند (المسماة بدرة التاج البريطاني). وجاءت حملة نابليون على الشرق فى هذا الاتجاه، ولكنه فشل أمام أسوار عكا فعاد إلى فرنسا، ثم ظهر فى لندن عام ١٩٠٩ كتاب بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" لمؤلفه هاملتون، وضح فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم، وطالب بضرورة السيطرة عليها. وأعلن الحاكم البريطانى على الهند، اللورد كيرزون، عام ١٩١١ إدارة خاصة للشرق الأوسط، وكلفها بالإشراف على شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

واقترح المتطرف فلاديمير جابوتنسكى عام ١٩٢٢ مشروعا لإقامة سوق شرق أوسطية. وحددت الحركة الصهيونية عام ١٩٤٢ أهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربى فى مؤتمر "بلتمور" الصهيونى، الذى يعتبر أهم مؤتمر صهيونى بعد المؤتمر التأسيسى فى "بازل" على الشكل التالى: (إقامة قيادة يهودية للشرق الأوسط بأكمله فى ميدانى التنمية والسيطرة الاقتصادية). ووضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول "الشرق الأوسط" فى عامى ١٩٤١ و١٩٤٢، وأنجزوا مشروعا صهيونيا للشرق الأوسط لمواجهة الكتاب الأبيض لحكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين، ويتضمن المشروع العمل على قيام تعاون سياسى واقتصادى يمنع التصادم بين العرب واليهود، ويدمج فلسطين وبقية بلدان المشرق العربى.

وقد طرحت فكرة التعاون الاقتصادى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط لأول مرة فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣، وذلك فى اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتى الخارجية الأمريكية والبريطانية فى لندن، بمقر وزارة الخارجية البريطانية للتباحث فى تسوية وضع الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين فى المنطقة والهيمنة عليها. وأعد اليهودى الأمريكى الدكتور أرنست بيرجمان "أحد تلامذة حاييم وايزمان، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية"، مذكرة قدمها للاجتماع، ويمثل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأمريكية، القائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية وإقامة إسرائيل فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية فى المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا، نستطيع أن نقول إن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان أولى خطوات النجاح الاستعمارية لفرض مشروع الشرق الأوسط كمشروع للهيمنة الغربية الاستعمارية. وبعد قيام إسرائيل، توالت الخطط والأفكار والمقترحات من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك المشروع العربى لصالح مشروع الشرق الأوسط، وفى القلب منه المشروع الصهيونى.

لقد كان تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ خطوة فى الطريق المخالف لمسار تطور أحداث مشروع الشرق الأوسط. وهنا، تطرح علامة استفهام كبيرة حول الدور البريطانى فى المشروعين: مشروع الشرق الوسط والمشروع العربى. لكن طرح علامة الاستفهام هذه يكشف النقاب عن محورية الدور العربى فى تأسيس جامعة الدول العربية، أو على الأقل فى تحديد هوية وأهداف هذه الجامعة بما يتعارض مع المشروع الصهيونى الاستعمارى للشرق الأوسط، بدليل

Scanned by CamScanner

دخول جيوش عربية فى الحرب ضد الكيان الصهيونى عام ١٩٤٨، وبدليل التصدى العربى للمقترحات البريطانية والأمريكية الجديدة لتطوير مشروع الشرق الأوسط على حساب المشروع العربى، ابتداء من "مشروع ترومان" عام ١٩٤٩ الذى عرف فى العالم العربى باسم "مشروع النقطة الرابعة" نسبة إلى المادة الرابعة منه، وتضمن إمكانية تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية إلى دول منطقة "الشرق الأوسط" الواقعة تحت النفوذ الغربى، ثم مشروع "القيادة الرباعية للشرق الأوسط" فى عام ١٩٥١، لإقامة سلسلة من التحالفات السياسية والعسكرية مع دول المنطقة والتنسيق والتعاون بينها، ثم مشروع "قيادة الشرق الأوسط العسكرية" أو "الحزام الشمالى للمنطقة" التى تضم بعض الدول العربية، وبعض دول الجوار فى آسيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتمخض عن ذلك ما عرف بـ "حلف بغداد".

لقد استطاع النظام العربى أن يصمد أمام كل هذه المشروعات، لكن قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر عام ١٩٥٢ حول الصمود إلى مواجهة، وبالذات حول مشروع "قيادة الشرق الأوسط"، أو "سياسة الأحلاف الأمريكية"، وعلى الأخص منها "حلف بغداد".

بداية هذه المواجهة، التى تحولت فيما بعد إلى صدام عسكرى أو عدوان ثلاثى بريطانى – فرنسى – إسرائيلى عام ١٩٥٦، ارتبطت برفض مصر الدخول فى الحلف الدفاعى الذى اقترحته بريطانيا، والذى يضم كلا من بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان. فبعد أربعة أيام فقط من توقيع العراق وتركيا المعاهدة الرسمية المسماة "حلف بغداد" فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥، والتى انضمت إليها بريطانيا وباكستان وإيران فى أبريل من العام نفسه، بدأت أزمة جديدة فى العلاقات بين مصر والغرب، أشعلها الهجوم الإسرائيلى على مواقع الجيش المصرى فى قطاع غزة.

فى هذه اللحظة بالتحديد، بدأت علاقة مصر بالغرب تأخذ منحنى آخر. فقبل ذلك، كان لدى مصر اعتبارات عدة تبرر الأمل فى إقامة علاقات ودية مع الغرب، أهمها المرونة التى أبدتها إدارة الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور إزاء قضية الصراع العربى – الإسرائيلى والعلاقات مع مصر، والتى توجت بتوقيع اتفاقية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٥٤، تقضى بتزويد مصر بمعونة اقتصادية قدرها ٤٠ مليون دولار.

لكن الهجوم الإسرائيلى على غزة، إلى جانب "حلف بغداد"، اعتبرته مصر جزءا من مؤامرة إمبريالية يدبرها الغرب للقضاء على الثورة والسيطرة على الوطن العربى مرة أخرى، وتمثل ردها على ذلك فى قرارين، الأول: الاتجاه نحو شراء سلاح لردع إسرائيل عن شن أى هجمات جديدة. والآخر: تعزيز ترتيبات الأمن داخل الجامعة العربية من خلال إبرام سلسلة من المعاهدات الدفاعية مع الدول العربية الحليفة كسبيل لمواجهة "حلف بغداد".

فى البداية، اتجهت مصر إلى الغرب كسبيل لشراء السلاح، لكنها لم تجد صدى واسعا من جانب بريطانيا أو الولايات المتحدة، اللتين أصرتا على إلحاق مصر بترتيبات الأمن الغربية كشرط لإمدادها بالسلاح، فلم تجد بدا من الاتجاه إلى الكتلة الشرقية. وكان مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ فرصة لمصر لتعميق علاقاتها مع دول العالم الثالث الطامحة إلى الاستقلال عن الإمبريالية الغربية، وجس نبض هذه الدول فى مسألة إمداد مصر بالأسلحة. وقد تقدمت مصر، خلال المؤتمر، بطلب إلى الصين فى هذا الشأن، والتى حولته بدورها إلى الاتحاد السوفيتى المصدر الأساسى للأسلحة للصين فى ذلك الوقت. كان طلب مصر للأسلحة بمثابة فرصة للاتحاد السوفيتى، لتعميق علاقاته مع الدول العربية، وضمان موطئ قدم له فى المنطقة. وبالفعل، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٥٥ عن إبرام اتفاقية للحصول على الأسلحة من الكتلة الشيوعية، مقابل القطن المصرى.

كان من الطبيعى أن تثير صفقة الأسلحة السوفيتية قلق الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل، التى أعلن رئيس وزرائها "بن جوريون" أن الصفقة "أبرمت لسبب واحد هو تدمير إسرائيل". المثير للانتباه فى هذا السياق أن اتجاه مصر لشراء أسلحة من الكتلة الشيوعية أفرز رد فعل عكسيا من جانب الغرب، على خلفية اقتناعه بأن هذه الصفقة ما هى إلا مقدمة لتثبيت أقدام الاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط، مما يعنى خصما من نفوذ الغرب فى المنطقة،

Scanned by CamScanner

ومن ثم بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا فى تعديل مواقفهما من مصر، وهو ما انعكس فى موافقتهما المبدئية على المساهمة مع البنك الدولى فى تمويل مشروع السد العالى. بيد أن هذه الخطوة سرعان ما بددها عدد من التطورات الإقليمية، أهمها اتجاه الأردن، بدعم بريطانى، إلى الانضمام إلى "حلف بغداد"، وهو ما دفع الرئيس عبد الناصر، عبر إذاعة صوت العرب، إلى شن هجوم عنيف على عملاء بريطانيا فى الأردن، وانتهى الأمر بإبعاد الجنرال جلوب، قائد الفيلق العربى، من الأردن، وهو ما كان سببا رئيسيا فى تصعيد التوتر بين مصر وبريطانيا، التى حملتها مسئولية إبعاد جلوب من الأردن.

وبحلول أبريل ١٩٥٤، كانت العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر من ناحية، وكل من أنتونى إيدن، رئيس الوزراء البريطانى، وجون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى، قد وصلت إلى طريق مسدود، حيث اعتبراه تهديدا حقيقيا للمخططات الغربية فى المنطقة، وانضم إليهما جى موليه، رئيس وزراء فرنسا، الذى اتهم الرئيس عبد الناصر بأنه السبب الرئيسى فى دعم الثورة الوطنية فى الجزائر التى بدأت فى نوفمبر ١٩٥٤. ولم تكن إسرائيل فى حاجة لمبررات جديدة لاستعداء عبد الناصر. وإزاء اعتراف مصر بالصين الشعبية وتبادل السفراء مع بكين فى ١٦ مايو ١٩٥٦، ازدادت الأمور اشتعالا بين مصر والغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التى اعتبرت أن هذه الخطوة موجهة إليها فى الأساس.

وقد اعتبر الغرب أن عدم مساعدة مصر فى تمويل مشروع السد العالى يمكن أن يمثل ردا مناسبا على سياسة الرئيس عبد الناصر، ومن ثم أعلن وزير الخارجية الأمريكى، جون فوستر دالاس، فى يونيو ١٩٥٦ أن حكومة الولايات المتحدة قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد المصرى لا يستطيع تحمل عبء بناء السد العالى، وأنها لهذا السبب قررت سحب عرضها بتمويل المشروع. وبعد يوم واحد فقط، تبنت بريطانيا الموقف نفسه. ولما كان قرض البنك الدولى - الذى يبلغ ٢٠٠ مليون دولار - متوقفا على المساعدات الأمريكية والبريطانية، فقد ألغى هذا المصدر بسحب الدولتين عرضيهما.

فى هذه اللحظة، بدأت فكرة تأميم قناة السويس تراود الرئيس عبد الناصر، باعتبارها أحد المصادر التى يمكن أن تمول مشروع السد العالى.

لقد حاول البعض أن يصور قرار التأميم على أنه قرار انفعالى جاء ردا على رفض تمويل مشروع السد العالى، لكن الواقع غير ذلك تماما. فقد شغل عبد الناصر بهذا القرار مبكرا، خاصة منذ استياء مصر ورفضها التسوية المؤقتة التى تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس فى عام ١٩٥٥، والتى رفعت بمقتضاها الشركة ما تدفعه لمصر إلى ٧٪ من إجمالى أرباح القناة، وزادت من عدد المديرين المصريين إلى خمسة، مقابل خمسة وعشرين عضوا فرنسيا وبريطانيا فى مجلس الإدارة. كما أن مصر كدولة مستقلة لم تكن تقبل أن تسمح للأجانب باستغلال مواردها الوطنية لأجل غير مسمى، خصوصا أن الإجراءات والترتيبات التى اتخذتها شركة قناة السويس فى تلك الفترة لم تكن توحى بأنه سوف يتم إنهاء امتياز الشركة بعد اثنى عشر عاما، أى فى عام ١٩٦٨.

لهذه الاعتبارات فى مجملها، يمكن القول إن قرار الرئيس عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس كان محصلة لسياسة الغرب ضد مصر منذ نجاح الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتجسيدا لأهداف وطموحات هذه الثورة فى السيطرة على الموارد الوطنية وإكساب حرية الوطن معانى جديدة تعلمها العالم كله فيما بعد، وأصبحت أبرز شعارات حركة التحرر الوطنى العالمية التى قامت مصر فيها بالدور القيادى المؤسس، ابتداء من مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ إلى مؤتمر بريونى، ثم مؤتمر عدم الانحياز الأول فى القاهرة فى يونيو ١٩٥٦، ومن بعده مؤتمر بلجراد الذى ظهرت فيه حركة عدم الانحياز كحركة عالمية مناهضة لكل أشكال التبعية والهيمنة، وداعية إلى الحرية والسيطرة على الثروات الوطنية وإقامة نظام اقتصادى عالمى عادل، وداعية إلى وضع نهاية لسياسة نهب ثروات دول العالم النامى.

لقد حسم عبدالناصر - فى مداخلته أمام مؤتمر باندونج، وفى أوج الخلافات حول توجهات

Scanned by CamScanner

الدول التى اعتبرت النواة الأولى للحركة - التوجه الحقيقى لمعنى عدم الانحياز، عندما قال: "إن معركة الحرية فى العالم واحدة، وإن خطر الاستعمار على الشعوب واحد، وإن مصر الثورة تتعهد بشن الحرب بكل ما لديها على الاستعمار والسيطرة الأجنبية".

وانطلاقا من هذه المبادئ، كان مؤتمر بريونى بين جمال عبدالناصر ورفيقيه فى النضال، جواهر لال نهرو زعيم الهند، وجوزيف بروز تيتو زعيم يوجوسلافيا، هو رد الفعل الطبيعى على سلبيات باندونج، خاصة ما يتعلق بسياسة الأحلاف والانضمام إليها، والتى كانت الدول الأعضاء قد انقسمت حولها بين مؤيد ومعارض، فى محاولة للبحث عن المعنى الحقيقى لعدم الانحياز، وهو استقلالية الإرادة وانتفاء القهر فى العلاقات الدولية.

كان الدور المصرى البارز فى إجهاض سياسة الأحلاف معركة مهمة كسبها الرئيس جمال عبد الناصر لصالح النظام العربى، حيث أرسى مع رفاقه، ابتداء من مؤتمر باندونج، قاعدة تفعيل نظام الدفاع الجماعى العربى، وتفعيل دور جامعة الدول العربية لمواجهة التحديات الخارجية، وتقديم كل العون والدعم للشعوب العربية كى تتحرر من الاستعمار.

وتوسع الدور المصرى من دعم حركة التحرر العربية إلى دعم حركة التحرر الوطنى فى إفريقيا وآسيا. لذلك، يمكن القول إن التحفز الفرنسى لشن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن مجرد رد فعل لقرار تأميم جمال عبدالناصر لقناة السويس بقدر ما كان انتقاما من دور مصر الداعم للثورة الجزائرية ماديا وعسكريا ومعنويا. وعلى النحو ذاته، يمكن القول إن العدوان الثلاثى كان انتقاما ثلاثيا من سياسة مصر المناوئة لنظام الشرق الأوسط لصالح دعم النظام العربى، بما يمثله ذلك من مخاطر وتحديات للمشروع الاستعمارى الغربى الصهيونى.

ثانيا- تداعيات حرب السويس على النظام الإقليمى :

انتهت حرب السويس إلى مجموعة من النتائج المهمة بالنسبة لمسيرة الصدام بين مشروع الشرق الأوسط، كعنوان للمشروع الاستعمارى الصهيونى، والمشروع العربى، من أهمها:

١- خروج المشروع العربى منتصرا، الأمر الذى أدى إلى اتساع زعامة جمال عبدالناصر ليصبح زعيما للأمة ليس فقط بشخصه، ولكن أيضا بما يدعو إليه من قيم ومبادئ للحرية والاستقلال والعزة والكرامة.

٢- أدى الربط بين شعارات الحرية السياسية والاستقلال الوطنى وشعار السيطرة على الثروات الوطنية، كما جسده قرار تأميم قناة السويس، إلى دعم مطالب السيطرة على هذه الثروات، الأمر الذى اعتبر تحديا للأطماع الغربية فى المنطقة وتحديا لمشروعها.

٣- أفول شمس الإمبراطورية البريطانية التى لم تكن تغيب عنها الشمس، كما كانت نتائج الحرب تهديدا للوجود الفرنسى فى العالم العربى، وعلى الأخص فى الجزائر ودول المغرب العربى، التى كانت مصر تقدم لها كافة المساعدات المادية والمعنوية فى مواجهة الاستعمار الفرنسى. وبشكل عام، يمكن القول إن حرب السويس قوضت السيطرة التقليدية التى كانت لتلك القوى الأوروبية على المنطقة.

٤- إسقاط الافتراضات التقليدية فى الغرب حول الهيمنة الأنجلو - فرنسية على الشرق الأوسط.

٥- السماح لبعض القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، بالدخول إلى المنطقة، للدفاع عن مصالحها، وهو الأمر الذى كان يعنى بالطبع تقليص نفوذ القوى التقليدية المتمثلة فى كل من بريطانيا وفرنسا لصالح القوى الجديدة.

ونستطيع القول إن حرب السويس أدت إلى إحداث تبدل مهم فى موازين القوى الدولية فى الشرق الأوسط لصالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وعلى حساب كل من فرنسا وبريطانيا، الأمر الذى دفع بالنظام الإقليمى فى المنطقة إلى أتون الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى، وأصبح مستقبل النظام الإقليمى يتوقف بدرجة أساسية على مستقبل

Scanned by CamScanner

الصراع الكونى الأمريكى - السوفيتى، بعد أن حدث استقطاب إقليمى حاد فى العالم العربى بين أطراف عربية ثورية صديقة للاتحاد السوفيتى، وأطراف عربية أخرى محافظة أو تقليدية، حليفة للولايات المتحدة.

فبقدر ما شهد العالم حربا باردة أمريكية - سوفيتية، شهد العالم العربى حربا باردة عربية - عربية، أدت إلى انقسام الدول العربية حول النظام العربى ذاته، وكان هذا يعنى ضمنيا حدوث انقسام عربى حول نظام الشرق الأوسط بكل ما يعنيه من أبعاد استعمارية وصهيونية. لذلك، كانت مواجهة القوى الثورية العربية للمشروع الاستعمارى الصهيونى مواجهة - بطريقة أو بأخرى - لعدد من الدول العربية الصديقة لواشنطن. حدث ذلك بوضوح شديد فى عقد الستينيات، حيث حدث انشقاق حاد فى وحدة الصف العربى، ابتداء من حادثة الانفصال التى أنهت على دولة الوحدة المصرية - السورية (الجمهورية العربية المتحدة) فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، ثم حرب اليمن، وأخيرا عدوان يونيو ١٩٦٧.

وعندما نتحدث عن انشقاق أو انقسام فى النظام العربى، فإننا نتحدث فى الوقت ذاته عن انقسام فى المواجهة العربية للمشروع الاستعمارى الصهيونى. ومن ثم، فإن الخسارة للنظام العربى باتت مزدوجة: خسارة ناتجة عن الانقسام العربى - العربى حول الأهداف والشعارات الأساسية للنظام العربى، وخسارة ناتجة عن مهادنة بعض الدول العربية للمشروع الاستعمارى الصهيونى، الذى أخذ يحمل ابتداء من طرح واشنطن لـ "مشروع أيزنهاور" طابعا أمريكيا.

لقد واجه النظام العربى محطات صعبة وقاسية بعد حرب السويس فى مواجهة نظام الشرق الأوسط (الأمريكى - الصهيونى) منذ أن أصبحت الولايات المتحدة الطرف الرئيسى فى المواجهة مع النظام العربى بعد حرب السويس.

لقد انتهت حرب السويس بعلاقات مصرية جيدة مع الولايات المتحدة، نتيجة للدور المهم الذى لعبته واشنطن فى احتواء الحرب بتقديمها "مشروع دالاس" المكون من نقاط ست استهدفت وقف إطلاق النار.

وقد دخلت العلاقات المصرية - الأمريكية طورا جديدا فى عام ١٩٥٧ وبعد فشل العدوان الثلاثي، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ "ايزنهاور" فى يناير من العام نفسه، وهو نوع من التحالف الاستعمارى يستهدف إيجاد منظومة للدفاع عن الشرق الأوسط بحجة ملء الفراغ الذى أحدثه خروج بريطانيا من المنطقة عقب حرب ١٩٥٦، وأعلن عبد الناصر رفضه لهذا المشروع الذى مثل له امتدادا لـ "حلف بغداد" عام ١٩٥٥، بل وعمل على إفشاله بتدعيم الدفاع العربى الجماعى.

ولم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية مساعى الزعيم عبدالناصر لفض وتجميد مشروع أيزنهاور، وبدأت فى استغلال الأحداث الداخلية التى وقعت فى الأردن، حيث تحرك الأسطول الأمريكى السادس إلى شرق البحر المتوسط لدعم وتأييد الملك حسين ضد حكومة النابلسى الوطنية، وبدأ تحليق الطائرات الأمريكية استعدادا لتنفيذ مبدأ ايزنهاور القاضى باستخدام القوة فى حالة الضرورة. ومع استمرار تدفق الأموال على العملاء الأمريكيين فى الأردن، سقطت حكومة النابلسى، وقامت حكومة يمينية بدعم من الولايات المتحدة، التى أكدت بذلك نجاح أول تطبيق عملى لمبدأ ايزنهاور.

ومع هذا النجاح، سعت الولايات المتحدة إلى تطويق سوريا لضمها إلى منظومة الحلف الأمريكى، حيث حشدت الولايات المتحدة القوات العراقية على الحدود السورية، وهى قوات تابعة لـ "حلف بغداد"، كما كلفت القوات التركية بالتحرك إلى الحدود السورية وهى قوات تابعة لحلف الأطلنطى، كما حركت إسرائيل قواتها فى اتجاه سوريا فى محاولة لتطويق سوريا لإجبارها على الانخراط فى الحلف الأطلنطى. وهنا، أدرك عبد الناصر المساعى الأمريكية، وقام بتحريك قوات من الجيش إلى سوريا تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين عام ١٩٥٥، ثم عمل على حماية سوريا من هذه المؤامرات الخارجية التى دعمت حالة الفوضى السياسية فيه، وقام بتحقيق

Scanned by CamScanner

الوحدة المصرية - السورية فى عام ١٩٥٨، التى مثلت إعلانا عن فشل مشروع ايزنهاور الاستعمارى فى ضم سوريا تحت المظلة الأمريكية.

ونظرا لوجود حكومة لبنانية موالية للولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٧، برئاسة كميل شمعون الذى أعلن انضمام لبنان رسميا إلى مشروع أيزنهاور، ونتيجة لعدة تطورات سياسية أدت إلى اندلاع المظاهرات ضد كميل شمعون، الذى رغب فى إحداث تغيير فى الدستور للحصول على فترة رئاسة ثانية - أعلنت الولايات المتحدة تنفيذ مشروع ايزنهاور وتطبيقه على لبنان بضلوع الجمهورية العربية المتحدة فى الأزمة الداخلية التى تتعرض لها لبنان من خلال دعمها لعناصر الثورة اللبنانية، وبدأت الولايات المتحدة فى تحريك أسطولها نحو لبنان، وأعلن عبد الناصر عن دعمه للشعب اللبنانى فى ثورته ضد حكم كميل شمعون، وإعلانه استعداده للدفاع عن لبنان إذا اعتدت الولايات المتحدة أو إسرائيل عليه.

هذه التطورات وما تبعها من انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١، بتورط أطراف عربية ودولية ثم دخول القوات المصرية إلى اليمن، واحتدام المواجهة الأمريكية مع النظام الثورى فى مصر، دفعت كلها إلى عدوان يونيو ١٩٦٧ الذى تورطت فيه الولايات المتحدة بهدف القضاء على النظام الناصرى، باعتباره "النظام القاعدة" أو "الإقليم القاعدة" فى مشروع نهضوى عربى مناهض للمشروع الأمريكى - الإسرائيلى (مشروع الشرق الأوسط).

لقد أدى عدوان يونيو ١٩٦٧ إلى حدوث انكسار هائل فى النظام العربى، وبدأت مرحلة جديدة من المواجهة غير المتكافئة بين المشروعين العربى والشرق أوسطى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى انتهت باتفاق مصرى - إسرائيلى، تمت صياغته فى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

فبعد حرب ١٩٦٧، بدأ المشروع الشرق أوسطى - كبديل للمشروع العربى - يتقدم بخطوات ثابتة دون عائق عربى حقيقى بعد أن نجحت إسرائيل فى احتلال شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وأخذت المشروعات الإسرائيلية لإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط تتصاعد. فقد تأسست فى إسرائيل عام ١٩٦٨ جمعية للسلام فى الشرق الأوسط، مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على البلدان العربية، وخططت هذه الجمعية لإقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وبالتنسيق والتعاون معها، وتتألف من سلطات عدة، أهمها: سلطة نفط الشرق الأوسط، وسلطة التنمية السياحية، وسلطة المياه والرى، وسلطة الزراعة والصناعة، وسلطة تعمير الصحارى.

وحددت الجمعية الإسرائيلية بعض السمات الأساسية التى يجب أن تبرز فى تطور اقتصاد المنطقة، فخصصت كل بلد من بلدان المشرق العربى بالصناعات التى تراها الجمعية، وتنبأت للسياحة بأن تكون من أهم صناعات الشرق الأوسط، بسبب تقارب سكان المنطقة وسرعة المواصلات وزيادة الدخل.

كما طرح حزب العمل الإسرائيلى فى نهاية الستينيات إقامة اتحاد إسرائيلى - فلسطينى - أردنى على غرار اتحاد بنيلوكس، بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج. وتبنى ياسر عرفات طروحات حزب العمل حول الاتحاد الثلاثى وأوهام مشروع مارشال.

ووضع جاد يعقوبى، وزير المواصلات فى حكومة الجنرال إسحاق رابين عام ١٩٧٥، مخططا سريا للتعاون الإقليمى فى مجال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر، وقدمه للجنرال رابين، وجرى بحثه ضمن هيئات حكومية إسرائيلية. ويشير جاد يعقوبى فى مخططه إلى أن التعاون الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط فى مجال المواصلات هو أمر ضرورى للطرفين، ويتضمن المخطط آنذاك التعاون بين مطارى إيلات والعقبة، وإقامة مطار جديد مشترك فى مرحلة لاحقة فى الأردن، لإسرائيل والأردن، ويكون استمرارا للمطار الأردنى الحالى، وإقامة محطة مشتركة وبرج مراقبة واحد.

Scanned by CamScanner

وتضمن مشروع يعقوبى ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد قطار الغور، وإيجاد اتصال برى بين الأردن وميناء أشدود، وتطوير شبكة خطوط حديدية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وتحويل إسرائيل فى نطاق التعاون الإقليمى إلى جسر برى بين مصر ولبنان.

وتضمن المشروع أيضا تطويرا إسرائيليا - أردنيا مشتركا لإيلات والعقبة فى المجال السياحى، وحرية انتقال السياح بين إيلات والعقبة.

ووضع يعقوب ميريدور، وزير الاقتصاد فى حكومة مناحم بيجين، بعد شهر واحد من زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، مشروعا للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، وتوطين الفلسطينيين فى البلدان العربية.

واشتمل المشروع على تأسيس صندوق مالى قوامه (٣٠) مليار دولار لعشر سنوات من دول النفط العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد منه فقط الدول التى توقع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، بينما تحصل إسرائيل على حصة الأسد من الصندوق.

تبنت بعض الأوساط الأمريكية مشروع ميريدور، وتقدم فرانك شريش، عضو مجلس الشيوخ، باقتراح إلى مجلس العلاقات الخارجية والأمن فى الكونجرس، طالب فيه رئيس الولايات المتحدة ببلورة مشروع (مارشال جديد للشرق الأوسط) يؤدى إلى تعاون اقتصادى كامل فى الشرق الأوسط مع الذين يعقدون اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

اقترح شمعون بيريز - خلال زيارته للولايات المتحدة فى بداية أبريل ١٩٨٦ - اعتماد مشروع مارشال للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار فى المنطقة حسب التخطيط والمصالح الإسرائيلية، على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج إسرائيل فى المنطقة، والهيمنة عليها.

واستهدف بيريز، من جراء طرح مشروعه، الاستمرار فى التسوية التى بدأت فى كامب ديفيد، بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق الازدهار فيها، وإيجاد مصالح مشتركة مع بعض الأوساط العربية لخدمة المخططات الإسرائيلية، ووعدت الولايات المتحدة بدراسة مقترحات بيريز بعناية مع حلفائها.

وقال بيريز قبل مغادرته الولايات المتحدة إنه "يعتقد بأن القضايا الاقتصادية ستصبح القضايا الرئيسية فى الشرق الأوسط. وإذا لم تعالج مثل هذه المشكلات، فإننا يجب أن نتوقع عدم الاستقرار، وأن يواجه الشرق الأوسط أعظم المشكلات فى تاريخه".

وأجمل شمعون بيريز موقفه حول التعاون فى الشرق الأوسط فى المعهد القومى لدراسات الشرق الأوسط، وأمام مثقفين مصريين خلال الزيارة التى قام بها إلى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٢، بالعبارات التالية:

"لا ينبغى أن ننظر إلى المفاوضات السياسية بالتركيز فى النظر إلى الماضى، يجب أن نضع نهاية للنزاع العربى - الإسرائيلى وأن نبنى شرق أوسط جديدا... يجب أن يكون الشرق الأوسط منطقة مفتوحة من ناحية اقتصادية لكل الشعوب التى تقطن فيه .. يمكن أن تنشأ كونفيدرالية أردنية - فلسطينية، أو كونفيدرالية إسرائيلية - أردنية - فلسطينية، أو حلف بصيغة بنيلوكس".

وبالمثل، تصاعدت المشروعات الأمريكية للشرق الأوسط بعد أن نجحت الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس كارتر فى إخراج مصر من المواجهة العربية - الإسرائيلية بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

فقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - بعد توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد - مخططا للشرق الأوسط تحت عنوان: "التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط"، وكانت الوكالة الأمريكية قد كلفت ثمانى عشرة مؤسسة أمريكية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط، وتمخض عن التقرير الذى أعلنته الوكالة الأفكار التالية:

– سيكون الدور الأمريكى حاسما فى مجال التعاون الإقليمى، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.

– تقوم فكرة التعاون الإقليمى على أساس شرق أوسطى، وليس على أساس عربى.

– إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكى تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها فى النظام الإقليمى الجديد.

– إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال فى بداية التعاون الإقليمى وتطويره.

ويعالج المخطط الأمريكى آفاق التعاون بين إسرائيل ومصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن، والبحر الميت، وخليج العقبة، وإلى مشكلة الصحارى والزراعة والتعاون العلمى والتكنولوجى.

ويوصى التقرير الأمريكى فى مجال النقل بربط خطوط المواصلات بشكل يعمل على تعزيز التجارة والسياحة، والبحث عن المياه الجوفية فى سيناء، وبيع مياه النيل لإسرائيل وتحلية مياه البحر.

ويطالب التقرير بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها، ويؤكد الدور الذى يجب أن تلعبه الولايات المتحدة فى المرحلة الأولى من البدء فى تنفيذه.

تولى الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا للمنطقة العربية لخدمة مصالحها الاقتصادية والهيمنة على النفط العربى والمحافظة على تفوق إسرائيل على جميع البلدان العربية. لذا، اقترح البروفيسور الأمريكى روبرت تاكر أنه "لمنع أمريكا من أن تنزف حتى الموت من جراء نفط الشرق الأوسط، فإن عليها فرض السيطرة الأمريكية الفعلية على المنطقة الممتدة من الكويت، نزولا على طول الإقليم الساحلى للمملكة العربية السعودية حتى قطر".

ودعا الجنرال الكسندر هيج، وزير الخارجية الأمريكى خلال زيارته لعدة بلدان شرق أوسطية فى أبريل ١٩٨١، إلى إنشاء حزام أمنى فى المنطقة، يضم عددا من الدول من باكستان إلى مصر، ويستوعب السعودية وإسرائيل. وتحدث هيج عن مخططه للشرق الأوسط، أمام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى، عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وإسرائيل وعدد من الدول العربية فى حلف مشترك.

وتعمل الولايات المتحدة لخدمة مصالحها فى المنطقة على:

– تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط وممراته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.

– المحافظة على تفوق إسرائيل العسكرى على جميع البلدان العربية.

– نزع السلاح غير التقليدى من أيدى العرب والحد من التسلح للدول العربية غير الخليجية.

– التوصل إلى تسوية للصراع العربى – الإسرائيلى.

– إلغاء المقاطعة العربية.

– بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية فى الخليج لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكى.

– توسيع وجودها العسكرى فى المنطقة.

– إقامة النظام الإقليمى والسوق الشرق أوسطية.

لكن التطورات المهمة، التى أحدثت تحولا هائلا فى مسيرة تطور النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد عدوان يونيو أو نكسة يونيو ١٩٦٧، كانت أولا: احتلال العراق للكويت وما تبعها من حرب تحرير الكويت وتدمير الجيش العراقى، ثم فرض حظر امتد لأكثر من عشر سنوات على العراق انتهت باحتلاله فى أبريل ٢٠٠٣، وكانت ثانيا: مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ الذى كان

Scanned by CamScanner

من أهم تداعيات ما عرف بـ "حرب تحرير الكويت"، حيث تم فرض دخول دول عربية فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل عرفت باسم "المفاوضات الإقليمية" أو "مفاوضات المسار الثانى". كما فرضت تصفية القضية الفلسطينية من خلال إبعاد الدول العربية عن المفاوضات السياسية وفصل وفود التفاوض عن بعضها بعضا، وعزل المفاوضين العرب (سوريا - الأردن - لبنان) عن المفاوض الفلسطينى، وتحول الصراع العربى - الصهيونى إلى مجرد "نزاع إسرائيلى - فلسطينى"، وهى المفاوضات التى انتهت بتوقيع اتفاقيات وادى عربة الأردنية - الإسرائيلية، وأوسلو الفلسطينية - الإسرائيلية.

وهكذا، نستطيع إن نقول إن مشروع الشرق الأوسط تدعم بهذه الاتفاقيات، وكان ظهور مشروع شمعون بيريز المسمى بـ "الشرق الأوسط الجديد"، ومن بعده المشروع الأمريكى (مشروع بوش - المحافظون الجدد) المعروف باسم "الشرق الأوسط الكبير"، محطتين رئيسيتين فى مسار تطور النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط لغير صالح النظام العربى.

١ - مشروع بيريز للشرق الأوسط الجديد :

صاغ شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق مشروعه للشرق الأوسط الجديد فى كتاب يحمل العنوان نفسه، حيث حدد أربعة عوامل جوهرية تمثل الإطار الجديد للنظام الإقليمى المطلوب، هى:

أ- الاستقرار السياسى: إن الأصولية تشق طريقها سريعا وعميقا فى كل بلد عربى فى الشرق الأوسط، مهددة بذلك السلام الإقليمى، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها.

ب - الاقتصاد: إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هى الرد، بل الرد الوحيد على الأصولية.

ج - الأمن القومى: إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومى فى هذا العصر، عصر الصواريخ أرض - أرض والقدرات النووية، هو إقامة نظام إقليمى للرقابة والرصد.

د - إشاعة الديمقراطية: وليست الديمقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية، بل هى أيضا هيئة رقابية تحرص على السلام، وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولى.

وأوضح بيريز أن الهدف الرئيسى من النظام الإقليمى الجديد هو "خلق البيئة الملائمة لإعادة تعظيم مؤسسات الشرق الأوسط"، ويوضح ذلك أكثر بقوله: "هدفنا النهائى هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية". ويقترح تطبيق نظام الشرق الأوسط الجديد على مرحلتين، الأولى: تتضمن إقامة مشاريع مشتركة فى مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه بين بلدان المنطقة ومنها تركيا، ويعتبر اتفاق الإذعان فى أوسلو ووادى عربة بداية تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد. وتتضمن المرحلة الثانية من مشروعه إقامة سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

وأكد يوسى بيلين، أحد القادة البارزين فى حزب العمل الإسرائيلى أمام مجموعة من المستثمرين البريطانيين فى مايو عام ١٩٩٤، العمل من أجل إقامة السوق الشرق أوسطية، وقال: قد نشهد خلال الأعوام الخمسة المقبلة تشييد بنية تحتية مشتركة فى الشرق الأوسط تشمل - إضافة إلى إسرائيل - كلا من: فلسطين، ومصر، والأردن، وسوريا، ولبنان. وإذا تم ذلك، فإننا سندرس إمكان إقامة سوق مشتركة فى الأعوام العشرة التالية.

الهدف واضح من النظام الشرق أوسطى الجديد والسوق الشرق أوسطية، وهو تكريس الهيمنة الإسرائيلية على البلدان العربية، فى ظل اختلال ميزان القوى والدعم الأمريكى المطلق له، ولممارساته العدوانية والعنصرية والإرهابية والاستيطانية.

Scanned by CamScanner

٢ - مشروع الشرق الأوسط الكبير :

هذا المشروع، الذى يجسد المشروع الإمبراطورى الأمريكى لمرحلة ما بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية، والذى طرح كرد فعل لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يمثل ذروة تطور المشروع الإقليمى الشرق أوسطى.

بداية هذا المشروع كانت مع تأكيد الرئيس جورج بوش (الأب) - فى كلمته الافتتاحية بمؤتمر مدريد للسلام - أن جوهر السياسة الأمريكية لا يقتصر على حل النزاع العربى - الإسرائيلى، بل تهيئة الأجواء أيضا لإقامة النظام الإقليمى الشرق أوسطى.

لقد بدأ مشروع الشرق الأوسط الكبير فعليا باحتلال العراق، لكنه فشل أيضا فعليا فى العراق، وتلاه الآن مشروع الشرق الأوسط الجديد "أو المعدل" الذى طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس فى ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو - أغسطس ٢٠٠٦)، عندما قالت إن هذه الحرب سوف تنتهى بإقامة الشرق الأوسط الجديد.

لقد تكشف أن هذا المشروع كان يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: أن يتوارى الصراع العربى - الإسرائيلى، وألا يتحول إلى عقبة مستمرة تعوق تطوير العلاقات العربية - الإسرائيلية.

الثانى: فرض صراعين بديلين كفيلين بتدمير النظام العربى كلية لصالح المشروع الشرق أوسطى الأمريكى - الإسرائيلى، هما :

١ - صراع عربى - إيرانى، وقد ظهرت ملامح هذا الصراع الجديد فى المواقف العدائية من دول عربية إزاء حزب الله وإيران فى الحرب الإسرائيلية - اللبنانية، عندما زعمت أن هذه الحرب لصالح أهداف إقليمية، ولا تخدم المصالح العربية.

٢ - صراع سنى - شيعى يجرى فرضه وتعميمه على كثير من الدول العربية، بحيث يتزامن مع الاستقطاب الجديد فى المنطقة بين عرب وفرس، ويؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية للدول العربية بهدف إعادة رسم خرائط سياسية جديدة على أسس عرقية وطائفية. ولعل ما يحدث من دعوة فرض التقسيم فى العراق، والتى تتوارى خلف شعار "الفيدرالية"، ما يؤكد جدية هذا المشروع.

هذه التطورات بقدر ما تعكس من جدية الالتزام الأمريكى - الإسرائيلى، بل والغربى - الإسرائيلى عموما بمشروع الشرق الأوسط كمشروع للنظام الإقليمى، بقدر ما تعكس تردى حال المشروع العربى الذى كان قد وصل إلى ذروته عام ١٩٦٧ قبل أن تقع النكسة التى استهدفت استئصاله من جذوره.

لقد تأثر المشروع العربى سلبيا بمناخ الحرب الباردة العربية، لكن انكساره الحقيقى حدث بعد عام ١٩٦٧، ثم بتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية. ولم تفلح محاولات تحديث أو تطوير هذا النظام بسبب الانقسام العربى حول ماهية وأهداف وطبيعة هذا التطور، ومن ثم كان القصور - إن لم يكن العجز العربى - فى التعامل مع الأزمات الحقيقية التى واجهت النظام العربى، بدءا من الانقسام حول الغزو العراقى للكويت، وحرب تحرير الكويت، والاحتواء الأمريكى - البريطانى للعراق، وامتدادا إلى غزو العراق واحتلاله، والعجز عن دعم الانتفاضة الفلسطينية، والتورط بالمشاركة فى محاصرة الشعب الفلسطينى بعد تولى حركة حماس رئاسة الحكومة، وانتهاء بالانقسام حول الحرب الإسرائيلية على لبنان. لكن انتصار المقاومة فى لبنان، ونجاحات المقاومة العراقية، والمأزق الأمريكى الهائل فى العراق، تنبئ بمرحلة جديدة من المواجهة بين المشروع العربى والمشروع الغربى - الإسرائيلى للنظام الإقليمى، مرحلة تقترن بآفاق من التحول الديمقراطى الحقيقى فى البلدان العربية، وأمل فى استعادة الإرادة المفقودة مجددا، وهى كلها مؤشرات باتت آفاقها ممكنة فى ظل ما عبرت عنه الشعوب العربية من انحياز للمقاومة ومشروعها، وثقافتها فى مواجهة ثقافة التطبيع والاستسلام للمشروع الغربى - الإسرائيلى للشرق الأوسط.

Scanned by CamScanner



تداعيات أزمة السويس على النظام الدولى

د. بهجت قرنى *

"بدأت أزمة السويس فى ديسمبر ١٩٥٥ "

أنتونى ناتنج، وزير الدولة البريطانية للشئون الخارجية.

"... قناة السويس لم تكن غائبة عن التفكير السياسى لثورة يوليو، بل كانت قيادتها مهيأة تماما لاتخاذ إجراء محدد سبقت دراسته والتداول بشأنه بصورة موسعة".

سامى شرف، مذكرات وزير الدولة السابق لشئون رئاسة الجمهورية، ص٢٢٢.

"وفى الاجتماع المشترك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء صباح ٢٦ يوليو، طرح عبدالناصر، لأول مرة على نطاق واسع، تأميم قناة السويس. وحين سمع حضور عبدالناصر الموضوع، كان رد فعلهم الأول هو التصفيق، وكانت هذه هى أول مرة يسمع فيها تصفيق فى اجتماع مجلس الوزراء..."

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٦٤.

من الأهمية بمكان، عند التصدى لتحليل النظام الدولى، دراسة عناصر التحول والتغير، رغم صعوبة رؤيتها أو التحكم فى عناصرها، بدلا من الوقوع فى فخ الاستسهال والاقتصار على دراسة عوامل الاستمرارية دون سواها(١). وبينما يعتبر ما اصطلح على تسميته "أزمة السويس" موضوعا على درجة من الأهمية والتشعب، بحيث يمكن معالجته من أوجه عديدة، إلا أننا سنركز فى هذا المقال على تناول الأزمة على المستوى الكلى (Macro)(٢)، من زاوية علاقة قرار تأميم قناة السويس ونتائجه بتحولات النظام الدولى. وفى الوقت الذى تركز فيه الأدبيات الرئيسية المتخصصة فى تحليل الأزمات الدولية على "المفاجأة" كأهم عناصر تعريف الأزمة(٣)، فإن دراسة "أزمة السويس" فى سياقها التاريخى، خاصة الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٤ و١٩٥٦، والتى تضمنت العدوان الثلاثى على مصر، تبين أن هذه الأزمة كانت، إلى حد ما، متوقعة، وأنها جاءت تتويجا لفترة من الصراع الحاد والممتد بين "أنصار القديم"، هؤلاء الذين يحاولون الإبقاء على الوضع القائم فى النظامين الدولى والإقليمى، و"أنصار الجديد"، هؤلاء الساعين إلى تغيير هذا الوضع(٤). ولذلك، قد يكون من الأنسب، عند تعريف الأزمة الدولية، التركيز على ثلاثة عناصر، هى: الوقت الضيق لاتخاذ القرار، والارتباط الوثيق بين

(*) أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى، الجامعة الأمريكية، القاهرة.

تطور الأزمة واستخدام الآلية العسكرية، وأهمية الأزمة كلحظة مخاض فى تحول النظام الدولى وانتقاله إلى مرحلة جديدة فى تطوره، أى الأزمة كنقطة فاصلة بين "قبل وبعد". ولهذا، سنبدأ هذا المقال بدراسة "أزمة السويس" كنقطة تحول فى التفاعلات الدولية السائدة، واستعراض العوامل التى أدت إلى وصولها إلى درجة الغليان فى صيف ١٩٥٦، ثم نتناول فى الجزء الثانى من المقال العلاقة بين أزمة السويس وبعض المحطات التاريخية الأخرى، مثل الصراع الذى واكب إنشاء حلف بغداد، وفى الجزء الثالث تصاعد الأزمة، ومحاولة "أنصار القديم" القضاء على "أنصار الجديد" وإذلالهم، حتى لو كانت وسيلتهم فى ذلك التواطؤ والمؤامرة. وسيتضح من تحليل تصاعد أزمة السويس كيف تتميز الأزمة الدولية بكونها مجالا شديد التوتر، يتطور بسرعة كبيرة ناحية الحل العسكرى. أما الجزء الرابع من المقال، فيتناول فشل الحل العسكرى (العدوان الثلاثى على مصر)، وكيف أدى ذلك إلى التحول لمرحلة جديدة فى النظام الدولى، مركزين فى ذلك على مؤشرين رئيسيين، هما:

١- هبوط الإمبراطوريتين الاستعماريتين التقليديتين، بريطانيا وفرنسا، إلى مصاف دول المرتبة الثانية، ونجاح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى الصعود إلى مرتبة الدولتين العظميين واحتلال مكانهما، لتصبح القطبية الثنائية (Bipolarity) هى المسيطرة على أنماط السلوك والتحول فى منطقة الشرق الأوسط.

٢- عودة الفعالية والحيوية إلى منظمة الأمم المتحدة، ولم يقتصر ذلك على تفعيل دور الجمعية العامة فى إدانة المعتدين، بعد فشل مجلس الأمن فى ذلك بسبب الفيتو البريطانى - الفرنسى، بل امتد أيضا إلى المجال العملى والتنفيذى عن طريق حشد دول عدم الانحياز وراء مشروع كندى متكامل. وقد نتج عن ذلك إنشاء قوات حفظ السلام الدولية، لكى تحقق جلاء القوات المحتلة من الأراضى المصرية. وقد استفدت فى هذا الجزء من مقابلات مع بعض المسئولين الكنديين الذين اشتركوا فى صياغة هذا المشروع، والذى فاز مهندسه ليستر بيرسون، وزير خارجية كندا فى ذلك الوقت، بسببه بجائزة نوبل للسلام. وسنستعرض فى الخاتمة ستة استنتاجات رئيسية فيما يتعلق بنتائج أزمة السويس، وعلاقتها بتحولات النظام الدولى.

الأزمة والقصور فى تحليل النظام الدولى :

كما كان صيف ٢٠٠٦ ساخنا فى المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، كانت سخونة صيف ١٩٥٦ تتويجا لفترة سابقة من الصراع الحاد، وصل إلى ذروته مع قرار التأميم فى يوليو، ثم العدوان الثلاثى على مصر فى نهاية أكتوبر. وقد يبدو هذا التصور منافيا للتعريف المقبول للأزمة على أنها عنصر "مفاجئ" و"جديد" فى التفاعلات السياسية، دولية كانت أو محلية، ولكن أزمة التأميم والعدوان الثلاثى تؤكد، بما لايدع مجالا لأى شك أو لبس، أن الجديد ليس جديدا تماما، بل هو تصعيد لموقف صراعى قائم. ولا يقلل هذا البتة من أهمية قرار التأميم، والأزمة المتزامنة معه، كمحطة تاريخية حاسمة لمصر والمنطقة العربية، ومجموعات الدولة المهمشة فى النظام الدولى، بل وأيضا لعمليات النظام الدولى ومعاييره وقوانينه. لقد أصبح نجاح قرار التأميم -رغم العدوان الثلاثى، أو بسببه- نقطة فاصلة فى التاريخ السياسى الاجتماعى المعاصر، تميز بين ما كان قبله، وما جاء بعده، أى أنه أدى إلى نقلة نوعية فى تطور النظام الإقليمى والدولى. وتتضح أهمية ذلك بالمقارنة بمحاولات أخرى للتأميم فى بداية الخمسينيات، عندما أعلن رئيس الوزراء الإيرانى محمد مصدق عن تأميم بعض المنشآت البترولية، وكان نتيجة ذلك ليس فقط إفشال عملية التأميم، ولكن قيام انقلاب عسكرى ضد مصدق والزج به فى السجون(٥).

وتثير قضية نجاح قرار التأميم فى ١٩٥٦ نقطتين أساسيتين بالنسبة لتحليل النظام الدولى، هما:

١- أهملت نظرية العلاقات الدولية تحليل ديناميكية النظام الدولى وعمليات التحول فيه، رغم أنها، فى شقها "الواقعى" أو شقها "الليبرالى"، تقوم أساسا على تحليل هذا النظام. ولعل أوضح دليل على هذا النقص هو نظرية "الواقعية الجديدة" (Neo- Realism)، التى يتزعمها

Scanned by CamScanner

كينيث والتز(٦)، حيث تختزل العلاقات الدولية وتشعباتها المتعددة فى منظور "الفوضى الدولية". هذا النظام الدولى الفوضوى القديم والأزلى قدم العلاقة بين إسبارتا وأثينا فى الماضى السحيق، والذى تأكد مع ظهور الدولة القومية فى العصور الحديثة. أزلية واستمرار ثوابت النظام الدولى إذن هما القاعدة وأساس التحليل، وما يخالف ذلك ليس إلا تفاصيل .. هكذا يؤكد ثقاة محللى النظام الدولى ذوو التأثير العالمى الطاغى. وفيما يبدو تحليل الاستمرارية والاستاتيكية فى أى هيكل سياسى أو اجتماعى أسهل بكثير من تحليل عوامل التغير والتحول إلى المجهول، إلا أنه فى منتصف الخمسينيات، كان الاقتصار على دراسة ثوابت الاستمرار، وتجاهل عوامل التحول فى النظام الإقليمى، وحتى الدولى، مجافيا لأية "واقعية"، بل إنه أعاق الوصول إلى فهم صحيح لمنطقة الشرق الأوسط، التى هى محور الأزمة(٧).

٢- تلفت دراسة قرار التأميم النظر إلى قصور آخر فى تحليل النظام الدولى، يتمثل، باختصار شديد، فى الإهمال الكلى لتفاعلات النظم الإقليمية. والتصور السائد حتى الآن هو أن عمليات التحول الدولى تسير من أعلى إلى أسفل، أى من قمة النظام الدولى وعلاقات القوى الكبرى فيما بينها إلى ما درج على تسميته النظم الإقليمية الفرعية، (Subsystems)(٨)، وأن الأخيرة تلعب دورا سلبيا متلقيا لا دورا فاعلا ومؤثرا. وسيوضح هذا المقال أن قرار التأميم و"أزمة السويس" أثبتا أن العكس تماما هو الصحيح. لهذين السببين على الأقل، أصبحت هذه الأزمة موضع تحليل مستفيض فى كثير من جامعات العالم، بالإضافة إلى كواليس الدبلوماسية، حيث مثلت نموذجا معرفيا إرشاديا (Paradigm)(٩) لشكل النظام الدولى، متعدية، بكل وضوح، النطاق المحلى والوطنى كمجرد قرار لتأميم شركة أجنبية، لتصبح حدثا دوليا ذا مضامين تحليلية وإرهاصات سياسية بعيدة المدى.

الأزمة والصراع بين "القديم" و"الجديد" فى النظامين الإقليمى والدولى :

يتنافس قرار التأميم -كنقطة فاصلة فى عمليات التحول الإقليمى والدولى- مع أحداث أخرى فى هذه الفترة. ففى غضون عام واحد، والممتد من ربيع ١٩٥٥ إلى ربيع ١٩٥٦، تبرز عدة أحداث يمكن اعتبارها محطات تاريخية، منها محاولة فرض مشروع حلف بغداد (أبريل - نوفمبر ١٩٥٥) والنجاح فى مقاومته، ومؤتمر باندونج كتجسيد دولى للحركة الأفرو- آسيوية، وحركة عدم الانحياز (أبريل ١٩٥٥)، واعتراف مصر بالصين "الشيوعية" (مايو ١٩٥٥) - والتى كانت، على الرغم من ضخامة حجمها، منبوذة عالميا، ومحرومة حتى من العضوية فى الأمم المتحدة، بسبب المعارضة الأمريكية لنظامها السياسى- وصفقة السلاح المصرية - السوفيتية (أو التشيكية، حسب الإعلان الرسمى فى سبتمبر ١٩٥٥). كما يتضمن سيل الأحداث الهادر فى هذه الفترة قرارات لفاعلين إقليميين آخرين، منها -على سبيل المثال- قرار الأردن بطرد جلوب باشا، والذى اعتبر صفعة للنفوذ البريطانى فى المنطقة، ومقدمة لأزمة السويس، بحسب أنثونى ناتنج فى الاقتباس الوارد فى أول هذا المقال.

سلسلة الأحداث كانت إذن تسير -فى مصر وخارجها- فى اتجاه تصعيد الصراع، وكانت تجسد بعدا أساسيا لتحولات النظام فى تلك الفترة، وهو أن التصادم العميق بين القوى الرئيسية فى النظام الدولى والمنطقة العربية -أحد أقاليم هذا النظام الاستراتيجية - لم يقتصر على السلوكيات، بل كان تصادما فى التوجه العام والفلسفة الأساسية والرؤية. وإذا كان هناك حدث واحد يوضح هذا التصادم العميق فى الرؤى، فهو بالتأكيد الخلاف والصراع الحاد حول إنشاء حلف بغداد(١٠)، كان هذا الحلف حلقة فى سلسلة الأحلاف العسكرية، التى ميزت الحرب الباردة، والتى قامت لتنفيذ السياسة الغربية فى تطويق واحتواء العقيدة الشيوعية "المخربة" فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية. وقد بدأت هذه السلسلة من الأحلاف بحلف شمال الأطلنطى ١٩٤٩، ثم حلف جنوب شرق آسيا فى بداية الخمسينيات من القرن الماضى. ولكن لإحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتى، كان لابد من "همزة وصل" جغرافية بين تركيا، العضو فى حلف شمال الأطلنطى، وباكستان، العضو فى حلف جنوب شرق آسيا، وإلا فشلت سياسة الاحتواء والتطويق من أساسها. ومن هنا، جاءت أهمية المنطقة العربية للغرب، الذى أرادها أن تلعب دور همزة الوصل هذه.

Scanned by CamScanner

هذا التوجه الاستراتيجي الغربي كان يختلف عن التوجه الاستراتيجي العربي، ممثلا في مصر الناصرية، بل ويصطدم معه. وقد ظهرت بوادر هذا الصدام في الرؤى قبل عامين على الأقل من توقيع حلف بغداد، أثناء أول زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي الجديد في ذلك الوقت -جون فوستر دالاس- إلى القاهرة في مايو ١٩٥٣. قابل دالاس أعضاء مجلس قيادة الثورة في محاولة لإقناعهم، خاصة عبدالناصر، بالاشتراك في سلسلة الأحلاف الغربية لتطويق الاتحاد السوفيتي، حيث قال(١١):

"إنه لا يحتاج لشرح مطول لحقيقة المطامع السوفيتية في المنطقة .. (و) المحاضر السرية للوفاق الألماني - الروسي الذي سبق الحرب العالمية مباشرة "واضحة". إن الروس طامعون في السيطرة على العالم، وإن الشعوب الحرة يجب أن تنظم نفسها لكي تتصدى لهذا الخطر الداهم ..".

في مواجهة رؤية الحرب الباردة هذه التي سيطرت على العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية لدول الشمال، كانت هناك رؤية مختلفة عند دول الجنوب، فقد كانت "هوية العدو" في كل من الرؤيتين مختلفة تمام الاختلاف. انظر بماذا يجيب عبدالناصر على رؤية دالاس بأن:

"العرب لا يرون أمامهم خطرا على أمنهم غير خطر الاستعمار الذي سيطر على أراضيهم من القرن التاسع عشر وقبله. وفي حالة مصر، فإن الاستعمار البريطاني فرض سيطرته المطلقة لأكثر من سبعين عاما. وليس من المعقول أن نقفز فجأة، فنقول لشعبنا إننا اكتشفنا له عدوا جديدا هو الاتحاد السوفيتي، في حين أنه لم يتخلص بعد من عدوه القديم، وهو الاحتلال البريطاني"(١٣).

أهمية حلف بغداد أنه أخرج هذا التعارض العميق في الرؤى من الدائرة الضيقة للحكام، وكواليس الدبلوماسية، ليصبح تصادما في العلن، وعلى أوسع نطاق، خاصة مع ذيوع سمعة "صوت العرب" الحماسية من القاهرة والموجهة أساسا لجماهير المنطقة العربية. ففي الخامس من أبريل ١٩٥٥، انضمت بريطانيا لاتفاقية المساعدة المشتركة بين العراق وتركيا، ثم تبعتها باكستان وإيران في سبتمبر ونوفمبر على التوالي، وبالتالي أصبح العراق -على خلاف بقية الدول العربية- جزءا من هيكل التحالف الغربي، وبالتالي قبل أولويات تصور الغرب لمن هو "العدو الأهم" على حساب الأولويات العربية (مثلا الاتحاد السوفيتي كالمصدر الأول للتهديد بدلا من إسرائيل).

ونتيجة لرفض مصر الناصرية ما سمته "دخول الاستعمار من الشباك" عبر هذه الأحلاف بعد خروجه شكليا من الباب، فقد اندلعت المعركة بين القوى المؤيدة للتحرر، ورفض الانضمام إلى أحلاف والحفاظ على الرؤية المستقلة من ناحية، والأطراف التي قبلت بالاندماج في الهياكل الغربية ذات الميراث الاستعماري، ومعاداة من يعتبره الغرب عدوا -حتى لو كان على بعد آلاف الكيلو مترات، ولم يهدد أرضا عربية أو يحتل أجزاء منها- من ناحية أخرى. في هذه المعركة المحتدمة بين "القومية العربية" و"الاستعمار"، لم يكن هناك مكان لحل وسط بسبب التضاد الكامل بين الرؤى والاستراتيجيات، أي أنها كانت معركة صفرية (Zero- sum)، فإما أن تصمد الناصرية وتستمر، أو تنتصر النظم الحليفة ومؤيدوها الغربيون. ولذلك، كان قرار رفض تمويل السد العالي نتيجة منطقية للموقف الغربي الراغب في القضاء على الناصرية، كما كان قرار تأميم القناة أيضا نتيجة منطقية لرغبة الناصرية في الدفاع عن نفسها.

تصاعد الأزمة ومحاولة إجهاض عملية التحول الإقليمي والدولي :

جاء رفض تمويل السد العالي مهينا في توقيته ولهجته، حيث كان الهدف منه ليس فقط إفشال الرؤية المضادة للرؤية الغربية، ولكن أيضا إذلالها وتقويض مصداقيتها. أعلن القرار في أثناء عودة عبدالناصر من أول مؤتمر قمة ثلاثية يدشن عالميا حركة عدم الانحياز مع كل من الزعيم الهندي نهرو، والرئيس اليوجوسلافي تيتو في جزيرة بريوني اليوجوسلافية. كانت دول عدم الانحياز تخطط لكي تكون قوة معنوية عالمية تختلف عن كتلتي الحرب الباردة، أي لتكون ضميرا عالميا(١٣). وكان عبدالناصر، أحد أضلاع المثلث، يتكلم باسم المنطقة العربية

Scanned by CamScanner

وإفريقيا، ولذلك وجب سحب البساط من تحت قدميه، وبطريقة مهينة. يقول سامى شرف فى مذكراته(١٤):

"ففى التاسع عشر من يوليو ١٩٥٦، كنا فى طريق عودتنا من يوجوسلافيا. وخلال رحلة العودة بالطائرة من بلجراد، ولم تكن رسالة أحمد حسين (السفير المصرى فى واشنطن آنذاك) قد وصلت بعد، طلب الرئيس منى الاستماع لنشرة الأخبار من إذاعة القاهرة، فوجدت أنها أخبار عادية، فطلب الاستماع لمحطة إذاعة الـ BBC فى لندن، فإذا بها تعلن قرار الولايات المتحدة الأمريكية سحب عرض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى، وتضيف أن بريطانيا سوف تصدر بيانا مماثلا بعد قليل، وقد صدر البيان البريطانى بالفعل بعد ذلك بساعتين".

تم إعلان النبأ قبل أن يستطيع السفير المصرى إبلاغ القاهرة، وهى طريقة مجافية لأبسط قواعد الدبلوماسية. الإهانة إذن واضحة، وقد فهمها عبدالناصر بهذا الشكل. انظر ما يقوله محمد حسنين هيكل، الذى كان أيضا فى نفس رحلة العودة متقدما صفوف الجالسين فى الطائرة، وبجانب مساعد وزير خارجية الهند، وبالقرب من كل من عبدالناصر ونهرو(١٥).

"لاحظت أن جمال عبدالناصر، بعد بضع دقائق من الحديث مع نهرو، تلقى رسالة من قيادة الطائرة، راح يقرؤها باهتمام، ولم تمض دقائق حتى تلقى رسالة ثانية، وثالثة، وتبين أن لاسلكى الطائرة كان يتلقى رسائل عن المؤتمر الصحفى للمتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية، والذى أذاع فيه نصوص البيان الأمريكى بسحب عرض المشاركة فى تمويل السد العالى.

ثم رأيت جمال عبدالناصر يتداول مع نهرو فيما يتلقاه من رسائل ويطلعه عليها، ولمحت نهرو يهز رأسه ويمط شفتيه، على طريقته حين لا يعجبه شئ. وبعد قليل، ترك عبدالناصر مكانه بجوار نهرو، ودعانا إلى مؤخرة الطائرة، وهناك أطلعنا على ما تلقاه من رسائل، وكان تعليقه عليها هو: "إنهم لم يكتفوا بالرفض، وإنما أضافوا إليه الإهانة .. وإن هذا حساب مقصود ..".

وبصرف النظر عن الاختلاف فى التفاصيل بين روايتى شرف وهيكل، فإنهما يتفقان على أن عبدالناصر قرأ نية الإهانة فى سحب تمويل السد العالى، ولذلك تميز رد الفعل المصرى بالسرعة والتصعيد، وهو بهذا يميط اللثام عن الأسلوب الناصرى المميز "السن بالسن". وللمحافظة على السرية التامة، فقد أحيط مجلس الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة علما بالقرار فى نفس يوم خطاب عبدالناصر، معلنا قرار التأميم، أى ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وكما ذكرنا فى الاقتباس من هيكل فى بداية هذه المقالة، فإن حماس الحاضرين كان قويا، بحيث إنهم لم يستطيعوا الامتناع عن التصفيق، وذلك لأول مرة فى تاريخ مجلس الوزراء.

كان هذا رد الفعل الأول الذى تسيطر عليه العاطفة بالطبع، ثم جاء رد الفعل الثانى، الأكثر عقلانية، والذى يقيس المخاوف، ويدرس احتمالات الخطر. وكانت هذه الاحتمالات فعلا حاضرة وحقيقية. كانت هناك ثلاث دول -على الأقل- تنتهز الفرصة لتصفية حساب مع مصر الناصرية، ولو حتى بالغزو العسكرى، أولا: لهزيمة الرؤية الناصرية فى التحول والتغير، ثم أضيف إلى ذلك، ثانيا: منع مبدأ حق التأميم، واسترداد الثروات الوطنية من أن يستقر فى آليات النظام الدولى، لأنه إذا نجح مبدأ تأميم القناة فى ذلك اليوم، فماذا سيحدث غدا للبترول وشركاته الأجنبية؟ ولذلك، وجب القضاء على هذه السابقة الخطيرة، كما حدث فى حالة مصدق فى إيران قبل ذلك. وهكذا، كانت المداولات السرية أثناء الصيف للتخطيط للغزو، والتى توجت باجتماع سيفر- إحدى ضواحى باريس- بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، وشارك فيه -متخفيا- رئيس الوزراء الإسرائيلى بن جوريون بنفسه(١٦).

وبالرغم من أن هذا "المؤتمر - المؤامرة" لم يحظ فى الأدبيات العربية بالتحليل المتعمق الذى يليق بأهميته، إلا أننا سنكتفى هنا بإبراز أنه كان لكل من المؤتمرين الثلاثة أهدافه الخاصة للانتقام من القاهرة. فعلى سبيل المثال، كانت فرنسا مدفوعة بالرغبة فى الانتقام بسبب دعم القاهرة لثورة الجزائر، وإعلان قيام الثورة الجزائرية من صوت العرب فى نوفمبر ١٩٥٤،

Scanned by CamScanner

ولكن المؤتمرين الثلاثة اتفقوا حول ضرورة إسقاط الناصرية، وما تمثله من رؤية ثورية.

ونحن نعرف الآن كيف حاول المتآمرون الثلاثة تحقيق هدفهم. قامت القوات الإسرائيلية بعملية الغزو فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ثم تم توجيه إنذار (وهمى) للمتحاربين بوقف القتال، ووضع القوات على مسافة ١٠ أميال من القناة، أى فى الواقع دعوة للقوات المصرية للانسحاب من معظم سيناء، مع دعوة مماثلة وصريحة للقوات الإسرائيلية لاحتلال هذه الأرض. ولما حدث الرفض المصرى -كما كان متوقعا- قامت القوات الفرنسية - البريطانية بغزو مصر. كان الغزاة على ثقة من النصر، وكانت معطيات القوة العسكرية تبرر هذا التفاؤل وهذه الثقة. وتحت ذريعة حماية حرية الملاحة فى قناة السويس، تم احتلال سيناء ومدن القناة.

حقبة جديدة فى النظام الدولى :

بالرغم من الغزو الثلاثى لمصر، لم تستطع القوات الغازية الحفاظ على حرية الملاحة فى قناة السويس، حيث توقفت نتيجة لإغراق بعض السفن فيها على يد السلطات المصرية. والأهم من ذلك، لم يستطع الغزاة ترجمة النصر العسكرى الذى أحرزوه إلى نصر سياسى، وهذا فى الواقع هو بيت القصيد. فكيف استطاع الطرف الأضعف عسكريا أن يحقق معظم أهدافه السياسية، من تقنين حق الدول الضعيفة فى التأميم، إلى إعادة صياغة هيكل القوة على المستوى الإقليمى وحتى الدولى؟ تدخلنا الإجابة على هذا السؤال إلى جوهر طبيعة الحقبة الدولية الجديدة، نظام ما "بعد السويس"، وسنركز هنا على بعدين أساسيين، هما:

١- أوضح سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى هذه الأزمة أن توافق القوتين العظميين هو أقصر الطرق لنجاح أى مشروع دولى. وفى هذه الحالة، فقد نجحت الدولتان فى فرض إرادتيهما على الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، حتى فى مناطق نفوذها. وكان هدف الاتحاد السوفيتى من التدخل فى هذه الأزمة معروفا، وهو تقويض سياسة الاحتواء والتطويق، وإدخال موسكو كفاعل أساسى فى هذا الإقليم المتاخم لحدودها، لكى يتمتع الأسطول السوفيتى بالمياه الدافئة فى البحر المتوسط من ناحية، ولكن يصبح هذا الإقليم مجالا للقطبية الثنائية، بدلا من استمراره منطقة نفوذ غربية، من ناحية أخرى. وقد نجحت موسكو فى أن تقدم نفسها بعد موقفها من هذا الغزو كنصيرة لحرية الشعوب، وقد ساهمت الأحداث فى الشرق الأوسط فى إبعاد الأنظار عن تدخل القوات السوفيتية فى المجر لإخماد ثورتها بالدبابات الثقيلة. وقد كان عامل التوقيت من أهم أسباب انتقاد الولايات المتحدة لحلفائها بسبب عملية غزو مصر. فلم تكن واشنطن معترضة على الهدف الاستراتيجى، وهو هزيمة الناصرية، بوصفها وسيلة للتغيير والتحول على المستوى الدولى، ولكنها اعترضت على الآلية التى استعملها حلفاؤها من الاستعمار التقليدى، وتوقيت استخدامها، وعدم تنسيقهم مع حليفتهم الكبرى وزعيمة التكتل الغربى. وبالرغم من أن الولايات المتحدة مارست بعض الضغوط الاقتصادية على الدول الغازية لوقف نهجها العدوانى، إلا أن الوسيلة الأساسية لذلك كانت الأمم المتحدة، وبالتحديد الجمعية العامة، حيث حدث اتفاق بين الدولتين العظميين، ودول العالم الثالث، خاصة دول عدم الانحياز، على إفشال الغزو.

وبهذا، تم إجبار إمبراطوريتين على الرضوخ لقرارات خارجية، بحيث تحولتا فى فترة وجيزة إلى دول من الصف الثانى، وظهر أن النظام الدولى لا يتسع إلا للقوتين العظميين فى ذلك الوقت، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، اللتين تربعتا على عرشه دون منازع.

وقد فسر ذلك مورتون كابلان(١٧)، صاحب الكتاب الرائد والأشهر عن هيكل وعمليات النظام الدولى، بوصفه تمثيلا للثنائية الجامدة للنظام الدولى (Tight Bipolarity). وربما يبدو ذلك التوصيف لهذه الحقبة من تطور النظام الدولى صحيحا على السطح، ولكن الحقيقة مختلفة. لقد تم طرد وإذلال الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، وحلت محلها قوتان جديدتان، ولكن كيف حدث هذا؟

لقد نجحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ليس فقط بسبب اتفاقهما معا، حيث إن ذلك لم يغير من موقفهما، كخصمين لدودين، يتبنى كل منهما عقيدة تعتبر الآخر من أشد أعدائه، ويتنافسان على الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط. لم تعمل الدولتان بمفردهما، أو

Scanned by CamScanner

اعتمادا على قدراتهما المادية وحدهما، بل كانت الأمم المتحدة بأعضائها، خاصة من الدول متوسطة القوة والصغيرة، هى الساحة التى أتاحت لهما النجاح.

وبسبب وجود هذين العنصرين- الأمم المتحدة بساحتها النشطة، ثم مجموعة الدول متوسطة القوة، ودول عدم الانحياز- فمن الأصح أن نتكلم، كنتيجة لأزمة السويس، عن قطبية ثنائية مرنة (Loose Bipolarity).

٢- أثمر عنصرا القطبية الثنائية المرنة هذه فى نظام "ما بعد السويس"، أى تعبئة الدول متوسطة القوة، وتفعيل دور الأمم المتحدة(١٨)- عن وليد جديد كوسيلة للتحكم فى المنازعات الدولية، ألا وهو قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام U.N. Peace- Keeping Forces. كانت هذه الآلية الوسيلة الناجحة لتسوية الأزمة بالقضاء على ذريعة بقاء الغزاة، واحتلال الأرض. وقد تمت الموافقة على هذه الآلية الأممية، بناء على مشروع كندى قدمه وزير الخارجية "ليستر بيرسون" الذى حاز جائزة نوبل بسببه. وقد استخدمت آلية القوات الدولية مرة واحدة فقط، قبل ذلك، فى إندونيسيا، ولكن القوات لم تكن بهذا الحجم الكبير، كما أنها لم تلعب مثل هذا الدور الحاسم فى إنهاء أزمة هددت بحرب دولية، (فقد هدد الاتحاد السوفيتى مثلا أثناء هذه الأزمة بإطلاق صواريخ على لندن وباريس). لقد دشن هذا النجاح لآلية قوات الأمم المتحدة عهدا جديدا للدبلوماسية الهادئة للدول متوسطة القوة فى إطار القطبية الثنائية المرنة، (Quiet Middle Power Diplomacy) ولهذا، يستحق تحليل هذه التجربة بعض الإفاضة.

تعتبر الدولة الكندية حالة خاصة جدا بسبب روابطها القوية بالتاج البريطانى، وهى عضو نشيط -مثلها مثل الهند- فى منظمة دول الكومنولث التى تضم معظم المستعمرات البريطانية السابقة. وبالرغم من هذه الروابط القوية بين الكنديين وبريطانيا، إلا أن الحكومة الكندية - مثلها فى ذلك مثل معظم كبار موظفى الخارجية البريطانية- لم تحط علما مسبقا بأبعاد "التواطؤ - المؤامرة"، وقد أعلنت منذ بداية الأزمة معارضتها لاستخدام القوة. وفى الواقع عندما سمع بعض كبار المسئولين الكنديين بنبأ الغزو، اعتبروا هذا النبأ مجرد إشاعة سوفيتية سخيفة، ولذلك اندهش رئيس الوزراء لوى سان لوران Louis st. Laurent عندما تأكد نبأ الغزو من هذه العودة إلى الأساليب التقليدية للاستعمار، والانتكاسة لقدرة المجتمع الدولى على تسوية منازعاته سلميا.

وكان رأى وزير خارجيته ليتسر بيرسون أن سياسات القوة الغاشمة هذه Gunboat Diplomacy يجب ألا تستمر. وكما رأينا سابقا، فإن هذا كان أيضا موقف جارة كندا الكبرى: الولايات المتحدة، وكذلك الغالبية العظمى من دول العالم، ممثلة فى مجموعة دول عدم الانحياز، تحت زعامة الهند ويوجوسلافيا- أكبر أصدقاء مصر الناصرية. وهكذا، كان الجو السياسى مهيأ للدبلوماسية الكندية، لكى تظهر مواهبها، معتمدة على تأييد الآخرين، بما فيهم الولايات المتحدة، ولكن دون أن تكون ذيلا لواشنطن.

فى لقاء مع بعض متخصصى العلاقات الدولية الكنديين فى سبتمبر ١٩٨٦، أفصح جون هولمز، الذى كان أيام الأزمة الطاحنة وكيل وزارة الخارجية لشئون الأمم المتحدة، عن أن داج همرشلد، السكرتير العام للأمم المتحدة، لم يكن متحمسا فى البداية لاقتراح بيرسون بتكوين قوة دولية، كان همرشلد يخشى التعقيدات المختلفة لمثل هذه الخطوة. ولكن بسبب ضغط دول عدم الانحياز، وموافقة واشنطن، اقتنع همرشلد فيما بعد، واستخدم موارد الأمم المتحدة الدبلوماسية والتنظيمية لتحقيق هذا الهدف.

ويسترسل هولمز ليحكى بالتفصيل كيف استمرت ورش العمل برئاسة بيرسون فى فندق دريك Drake Hotel فى مانهاتن، حتى ساعة متأخرة من الليل، لتذليل العقبات المختلفة لبدء هذه التجربة الرائدة بواسطة الأمم المتحدة. ويفصح هولمز أيضا عن أن بيرسون كان يستفيد فى بعض الأحيان من التعاون غير المباشر من جانب بعض الدبلوماسيين البريطانيين الذين فوجئوا "بالتواطؤ - المؤامرة" من جانب إيدن، والذين هرعوا إلى إنقاذ سمعة بلدهم الدبلوماسية من هذا التصرف الأحمق(١٩)، بل إن إيدن نفسه، بعد تحققه من فشل "التواطؤ - المؤامرة" وجد فى الاقتراح الكندى وسيلة لإنقاذ ماء الوجه. ويضيف هولمز(٢٠):

Scanned by CamScanner

"جاءت حملة الإنقاذ الكندية لتحقق عدة أهداف، من أهمها: إنقاذ الغزاة من حمق سياستهم، وقف إراقة الدماء بين مصر وإسرائيل، إبعاد شبح التدخل النووى (السوفيتى)، ثم أخيرا، وليس آخرا، تدعيم المنظمة الدولية لكى تثبت، بتجربة قوات حفظ السلام، قدرات ومصداقية الأمم المتحدة".

شعر الكثيرون بأهمية هذا الدور، وكان التليفزيون فى بداية عهده يشد الناس إليه. وأتذكر أنه فى يوم من نوفمبر ١٩٥٦، كنت فى بهو الأمم المتحدة لانتظار أخذ معطفى فى الساعة الرابعة صباحا، وكان بجانبى (النجم السينمائى الشهير) مارلون براندو، الذى قال إنه لم يستطع الانتظار بعيدا عن متابعة نهاية ما يحدث ووقف نزيف الأزمة. ولكن البطل الحقيقى لهذه العملية كان، بلا شك، بيرسون الذى وضع الخطة المحكمة لقوات الطوارئ الدولية، والذى أدار المفاوضات، وراء الكواليس، بكل مهارة، ليضمن وجود فريق نشيط ومتعاون تحت قيادته.

"أصبح بيرسون مثل المايسترو الناجح الذى يوحد الجميع فى كل متجانس لدفع عمل الأمم المتحدة، ولذلك استحق عن جدارة الفوز بجائزة نوبل ..".

خاتمة :

كما هى العادة فى الأزمات الدولية الطاحنة، كانت "أزمة السويس" محطة تاريخية مهمة، كاشفة لهيكل وعمليات النظام الدولى، كما أدت إلى بعض التحولات الأساسية فى هذا النظام، سنقتصر هنا على ستة منها:

١- بينما فشلت محاولة مصدق فى بداية الخمسينيات للتحكم فى ثروة إيران البترولية، فإن مصر الناصرية لم تنجح فقط فى الاحتفاظ بالقناة، بل نجحت أيضا فى إرساء شرعية مبدأ التأميم والحق فى استرداد الثروات القومية للدول الصغيرة أو الضعيفة، وأصبح هذا الحق ليس فقط جزءا فاعلا من القانون الدولى العام، بل ممارسة سياسية مقبولة، كما بينت كثير من التجارب الدولية التالية (تأميم بعض المنشآت البترولية فى الجزائر، العراق، ليبيا ..، تأميم بعض المناجم فى إفريقيا جنوب الصحراء ..).

٢- دخل النظامان الدولى والإقليمى مرحلة القطبية الثنائية الصريحة (Explicit Bipolarity). وبسقوط الدول الاستعمارية فرنسا وبريطانيا، إلى مصاف دول المرتبة الثانية، فقد تحرر الشرق الأوسط من سيطرتهما عليه، ولكن مقاديره غدت مرتبطة ارتباطا مباشرا بسياسات كل من القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

٣- أصبح واضحا فى هذه الأزمة أن عملية التحول الدولى على عكس ما تقول به أدبيات النظرية الدولية الرئيسية- لا تسير فى اتجاه واحد، من أعلى النظام إلى أسفله، ولكنها يمكن أيضا أن تسير فى اتجاهين. إن النظم الإقليمية تستطيع هى الأخرى تدشين عملية التحول فى هياكل القوة الدولية، إما بمفردها، كما حدث فى قرار التأميم، ومواجهة تحدياته، أو بالتعاون مع آخرين، كما أثبت بزوغ مجموعة دول عدم الانحياز، وتحركها الفاعل على أعلى المستويات الدولية.

٤- أسهم نشاط الدول متوسطة القوة فى دعم فاعلية منظمة الأمم المتحدة، وفى إرساء إحدى دعامات العمل الدولى، ألا وهى مبدأ إنشاء قوات حفظ السلام الدولية لإخماد حرائق النظام الدولى، قبل أن تلتهم أسسه وتقضى عليه.

٥- كانت إسرائيل هى أكثر دول المنطقة استيعابا لدروس التحول الدولى، واستغلالا للوضع الإقليمى والدولى الجديد، رغم أن مصر قد استفادت أيضا بإقامة علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفيتى. ففى منتصف الخمسينيات، كانت العلاقات الإسرائيلية - الفرنسية فى أوجها، ولم يكن من المتصور خروج البرنامج النووى الإسرائيلى إلى النور دون مشاركة فرنسا بشكل رئيسى وفعال. وقد لعب شيمون بيريز دور حلقة الوصل الناجحة فى هذا الصدد، ولكن إسرائيل سرعان ما تكيفت مع تغيير هيكل القوة الدولى، وخططت لكى تكون الشريك الفعال "للسيد الجديد": الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نجحت فى ذلك، كما توضح

Scanned by CamScanner

الأحداث منذ بداية الستينيات، وحتى الآن، بشكل لا يحتاج إلى تفصيل.

٦- بالرغم من وجود عوامل الاستمرار فى هيكل وعمليات النظام الدولى، فإن عوامل التغير والتحول دائما ما تكون حاضرة ونشيطة، سواء أكان هذا التحول بطيئا ومتدرجا، مثل أثر التطور التكنولوجى أو الديموجرافى، أم مفاجئا وسريعا، مثل التغيير الذى واكب أزمة السويس، أم حرب ١٩٦٧، أم نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى. عملية التحول فى النظام الدولى، إما بسبب الوتيرة اليومية المتسارعة، أو بسبب الزلازل السياسية المدشنة لحقبة جديدة، هى سنة عمل هذا النظام، وبالتالى، فإن إهمالها أو الجهل بها، والنظر إلى هيكل وعمليات النظام الدولى بطريقة استاتيكية، يؤدى إلى نتائج وخيمة ومضللة، فى التحليل العلمى، كما فى الممارسة السياسية.

الهوامش :

١- يحوز تحليل النظام الدولى نصيب الأسد فى مجال العلاقات الدولية، وهناك أدب غزير عن عناصره وتطوره، انظر على سبيل المثال:

- Barry Buzan and Richard Little: International Systems in World History. Oxford: Oxford University Press, 2000.

وقد أثرى المكتبة العربية عن هذا الموضوع كل من د. إسماعيل صبرى مقلد فى كتابه الرائد، العلاقات السياسية الدولية، (الطبعة الرابعة)، ود. محمد السيد سليم فى مجلده الضخم، تطور العلاقات الدولية.

٢- العلاقة بين مستويات التحليل الكلى والجزئى، Macro- Micro analysis من المسائل المعقدة التى تعرض لها فى الأساس علماء الاقتصاد وغيرهم من المتخصصين فى منهجية العلوم الاجتماعية. فى العلاقات الدولية، استتب الأمر على أن "الكلى" يرتبط بتحليل النظام الدولى وتفاعلاته، بينما يركز الجزئى على وحدات النظام أو الفاعلين فيه -سواء كانوا دولا أو غير ذلك- وعلى سياساتها الخارجية، بما فى ذلك أسلوب اتخاذ القرار. وهناك دراسات عديدة عن كيفية اتخاذ الفاعلين الرئيسيين للقرارات أثناء أزمة السويس، وقد يكون حصرها ومقارنتها موضوعا لدراسة ماجستير لباحث أو باحثة شابة. وقد قام مايكل بريتشر، عالم السياسة من جامعة ماجيل، مونتريال، كندا، بعدة دراسات متعمقة عن القرارات الإسرائيلية، بما فيها غزو سيناء عام ١٩٥٦، انظر:

- Michael Bhecher: Decisions in Israel's Foreign Policy. New York and London: Oxford University Press, 1974.

خاصة ص٢٢٥- ٣١٧، ثم د. محمد السيد سليم، تأميم شركة قناة السويس .. دراسة فى عملية اتخاذ القرار، توزيع دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٢.

٣- من المحاولات الرائدة للتركيز على "الأزمة الدولية"، كوحدة تحليل مستقلة، مقالة تشارلز هرمان، الذى كان وقتها أستاذا مساعدا فى جامعة برنستون الأمريكية.

Charles Hermann "International Crisis as a Situational Variable" in J. Rossenan Ced): International Politics and Foreign Policy. New York . The Free Press, 1969.

ص٤٠٩- ٤٢١، وكان هناك مشروع كبير ورائد فى جامعة ستانفورد الأمريكية لتطبيق مفهوم الأزمة على اندلاع الحرب العالمية الأولى.

٤- من أبلغ ما قيل عن الصراع بين "القديم" و"الجديد" فى العلاقات الدولية هو التحليل الذى قدمه أحمد سوكارنو، أول رئيس لإندونيسيا، فى أول مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز، بلجراد ١٩٦١، حيث يرى أن مشكلة المشاكل فى العلاقات الدولية هى الصراع بين قوى الثورة الجديدة، التى تمثلها الدول النامية، وقوى الهيمنة، التى تبغى المحافظة على الوضع الراهن. فى تفاصيل الصراع بين القديم والجديد، انظر:

- Bahgat Korany: Social Change, Charisma and International Behavior, Gereve and Leiden : Sijthaff, 1976, p186-196.

٥- د. محمد مصدق (١٨٨١- ١٩٦٧) المحامى والسياسى الإيرانى البارز، تولى رئاسة الوزارة فى طهران ١٩٥١- ١٩٥٣، وقد تجاسر فأمم شركة البترول الإنجلو- إيرانية، وعوقب على ذلك بتدبير انقلاب ضده، ثم اعتقل، وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات فى أغسطس ١٩٥٣.

Scanned by CamScanner

6- Kenneth Waltz: A Theory of International Politics, Reading, Mass: Addison- Wesley, 1979.

٧- انظر فى هذا الصدد السرد التحليلى الموثق لأهم أحداث هذه الفترة فى:

- Fawaz Gerges: International Politics in the Middle East, Boulder, Colorado Westview Press.

٨- فى تطبيق مفهوم النظم الإقليمية أو الفرعية، انظر:

- Paul Noble: "The Arab Subsystem" in Bahgat Korany and Ali E. Hilal Dessouki: Foreign Politics of Arab States, Boulder, Colorado, West view Press, 1991 (znd edition)

والذى ترجم إلى العربية ونشر بواسطة مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. أما الكتاب الكلاسيكى باللغة العربية عن هذا الموضوع، فلا يزال على الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمى العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعات متعددة.

٩- أصبح مفهوم "Paradigm" والذى أترجمه "كنموذج معرفى إرشادى" شائعا بعد استخدام مؤرخ العلوم توماس كون له بكثرة فى كتابه The Structure of Scientific Revolutions, 1962.

١٠- لمزيد من التفاصيل حول هذا الحلف وسياق ما عرف بالحرب الباردة العربية، انظر:

- B. Korany, Social Change, Op.cit. p.299-301.

١١- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦، ص٢٦٢-٢٦٣.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- فى تفاصيل اجتماعات دول عدم الانحياز، انظر:

- B. Korany, Social Change, op .cit.

ولنفس المؤلف

- How Decisions are made in the Third World: West view Press.

١٤- سامى شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، القاهرة، دار الفرسان للنشر، ٢٠٠٥، الجزء الأول، ص٢٢٢.

١٥- هيكل، ملفات السويس ص٤٥٣.

16- Michel Bar-Zahar, Suez: Paris, 1964.

17- Morton Kaplan, System and Process in International Politics. New York: John Wiley and Sons, 1957.

١٨- من الدراسات الجدية والرائدة التى ربطت بين هذين العاملين دراسة د. سمعان بطرس فرج الله، والتى كانت فى الأصل رسالته للدكتوراه من معهد الدراسات الدولية العليا فى جنيف:

- Samaan, an Boutros Faragallah: Le Groupe Afro- Asiatique aux Nations Unis. Geneve, 1963.

١٩- كما هو معروف، فقد استقال أنتونى ناتنج، وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية، من منصبه، احتجاجا على سياسة رئيس الوزراء إيدن فى إدارة أزمة السويس.

20- John Holms, "Canada and Suez", The Globe and Mail (Toronto) Oct. 25, 1986.

Scanned by CamScanner

أســباب وأدوات ســيطرة "المحافظون الجدد" على الساحة الأمريكية

■ د.جمال سلامة على
مدرس العلوم السياسية، جامعة قناة السويس

يهدف هذا البحث إلى فهم أفضل لدور تيار أو حركة "المحافظون الجدد" فى السياسة الأمريكية. وفى هذا الصدد، سوف نتناول الأساس الأيديولوجى والأفكار التى تستند إليها الحركة، وأسباب تنامى تلك الحركة وتصاعد دورها على الساحة الأمريكية. والهدف النهائى من هذا البحث فى الأساس هو تحديد تناول تأثيرات أفكار وممارسات الحركة على السياسات التى اتبعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

أولا- نشأة وتطور فكر "المحافظون الجدد" :

حركة "المحافظون الجدد" هى تيار فكرى تعتنقه مجموعة من الكتاب والإعلاميين والسياسيين والأكاديميين. وبرغم صغر تلك المجموعة، إلا أنها مؤثرة ونافذة للغاية، ويعتبر إرفنج كريستول Irving Kristol هو الشخصية المركزية التى تتزعم حاليا هذا التيار، وهو يهودى أمريكى مولود فى نيويورك عام ١٩٢٠، ويلتف حول كريستول مجموعة من المفكرين، يتوزعون على تخصصات نظرية متعددة كالاقتصاد والتاريخ والسياسة واللاهوت وغيرها.

وترتبط نشأة تيار "المحافظون الجدد" Neo Conservatives بأفكار ليوشتراوس Leo Strauss 1899 : ١٩٧٣، وهو مفكر يهودى ألمانى هاجر للولايات المتحدة عام ١٩٣٨، وعمل أستاذا للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو، ومن هناك بدأت أفكار شتراوس السياسية والاجتماعية تتبلور فيما عرف بـ "الشتراوسية الليبرالية" وهى الأفكار نفسها التى مثلت الجذور أو المنطلقات الفكرية لـ "المحافظون الجدد"(١). كانت تلك الأفكار تصب فى اتجاه الاعتقاد بأن الأمة الأمريكية هى أمة صاحبة رسالة خيرة يجب إيصالها إلى غيرها من المجتمعات، وأن الولايات المتحدة يجب أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس وضع التفوق وتتناسب مع إسهاماتها على الساحة الدولية، وأن تحقيق ذلك يقتضى المواجهة الحاسمة ضد القوى المناوئة واعتماد مبدأ القوة المفرطة لكبح الميول العدائية لدى الآخرين(٢).

وبرغم علمانية أفكار شتراوس وتناقضها مع المعتقدات لدى التيارات والمذاهب المسيحية الموجودة على الساحة، إلا أن ذلك لم يمنعه من القول بإمكانية الاستفادة أو استغلال العاطفة الدينية لدى الأفراد من أجل توجيه سلوكهم(٣).

ويمكن إيجاز أفكار شتراوس فى النقاط التالية:

- رفض دعاوى الحداثة التى انطوت عليها بعض الأفكار الاجتماعية.
- الإيمان بالريادة والرسالية الأمريكية والدعوة إلى تدعيم نفوذ ومكانة الولايات المتحدة.
- الاعتقاد بأن القوة هى الوسيلة الوحيدة لكبح النزعات العدائية وتهذيب سلوك البشر.
- ضرورة استخدام شتى الوسائل الكفيلة بتحقيق القوة

1- Drury, Shadia B.; Leo Strauss and the American Right (New York, Palgrave Macmillan, 1999), pp. 37-41.
2- Strauss, Leo; Liberalism, Ancient & Modern (University of Chicago Press, 1995), pp. 65-70.
3- Norton, Anne; Leo Strauss and the Politics of American Empire (New Haven; Yale University Press, 2004), p. 126.

Scanned by CamScanner

والتفوق فى شتى المجالات، بما فيها الوسائل التى قد تتضمن الخداع.

- إمكانية توظيف النوازع الدينية لمخاطبة الجموع، لكن فى الوقت نفسه ينبغى أن تنأى النخب الحاكمة بنفسها جانبا عن تلك المؤثرات الدينية(٤).

ومن الجدير بالذكر أن اسم "المحافظون الجدد". لم يكن فى البداية إلا لقبا أطلق عليهم من قبل الليبراليين الأمريكيين من قبيل السخرية والحط أو النيل من قيمتهم الفكرية والسياسية، ويرجع ذلك إلى أن كل توجهات وأفكار "المحافظون الجدد" هى توجهات يمينية متشددة تتقارب بشكل كبير مع التوجهات المحافظة. إلا أن أنصار شتراوس قد ادعوا الليبرالية وأطلقوا على أفكارهم أو حركتهم اسم "الشتراوسية الليبرالية"، وقد دفع هذا بالليبراليين إلى إطلاق اسم أو وصف "المحافظون الجدد" على أنصار شتراوس، حتى يمكن تمييزهم عن قوى اليمين المحافظ التقليدى، وفى الوقت نفسه بهدف دحض دعاوى الشتراوسيين وتجريدهم من الصفة الليبرالية التى يدعونها أو يرفعونها(٥).

وبرغم أن الحركة قد شهدت تطورا ملحوظا على المستوى الفكرى والعملى، إلا أن أفكار شتراوس مازالت تحظى برعاية "المحافظون الجدد" حتى يومنا هذا. أكثر من ذلك، فقد أنشأ المحافظون الجدد حركة فكرية متوازية وداعمة تسمى بالشتراوسية مخصصة لأفكار شتراوس، ولها موقع على شبكة الإنترنت منفصل عن مواقع "المحافظون الجدد" وإن كانت تجمعهما وحدة الأفكار(٦).

الأساس الأيديولوجى للحركة :

يقول ستيفان هالبر وجونثان كلارك Stefan Halper & Jonathan Clarke مؤلفا كتاب "أمريكا وحدها " America Alone إن حركة "المحافظون الجدد" قد تبنت منذ صعودها على سطح الأحداث فى عهد ريجان مبدأ مستمدا من الفكر اللينينى (نسبة إلى فلاديمير لينين قائد الحركة الشيوعية) الذى يقول: إن السيطرة على المستقبل لا تتحقق إلا من خلال الاستحواذ على الماضى. لذا، تجد "المحافظون الجدد" يعملون على تحقيق هذا المبدأ ونشر أيديولوجيتهم بشتى الوسائل والجهود عبر وجودهم في الإعلام والتدريس الجامعى.

وتماشيا مع ذلك، فقد تفادى "المحافظون الجدد" ما وقع فيه الليبراليون من أخطاء تتمثل فى طرح أجندة واسعة من القضايا لا تتيح لأحد المجال للتركيز. أما هم، فقد ركزوا طرحهم على عدد من القضايا الرئيسية التى يمكن استيعابها أو تأييدها، مع ربط تلك الأهداف دائما بما يروق للأمريكيين من ماضيهم، ويبدو أنهم وجدوا من الأسهل تذكير الأفراد بأمجاد الماضى، بدلا من هواجس المستقبل التى قد تنطوى عليها وعود غيرهم من الليبراليين، لذا وضعوا صياغات إخراجية لطرح تلك القضايا بشكل يمكن معه استمالة الرأى العام الأمريكى(٧).

ومن خلال الكتابات المتعددة التى تناولت أفكار "المحافظون الجدد"، يمكن الخروج بعدة محاور أساسية تركزت حولها أفكار وممارسات حركة "المحافظون الجدد" وهى: القيادة والرسالية، فكرة الصراع بين الخير والشر، القوة والأحادية، العداء للمنظمات الدولية، والتقليل من مكانة الدبلوماسية.

أ - القيادة والرسالية :

يسود لدى أوساط "المحافظون الجدد" اعتقاد مفاده أن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر وحامية له وكناشرة للديمقراطية والحرية عبر العالم، وأن على الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته مهما تكن. لذا يرفضون فكرة عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولى، ويعتبرون رغبة بعض الأمريكيين فى العزلة أنانية تحمل كثيرا من المخاطر. وقد استند "المحافظون الجدد" على حوادث التاريخ للتدليل على ذلك، خاصة الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية، وهى الفترة التى شهدت الكساد الكبير وصعود النازية، فقد ولدت تلك الفترة لديهم قناعة بأن عزلة أمريكا وانغلاقها على نفسها كانا سببا رئيسيا لصعود النازية وما قادت إليه من شرور. ويرتبط بفكرة الرسالية فكرتان أخريان، هما:

- الإيمان بدور الزعامة أو القيادة السياسية الفعالة، لذلك انشغلوا فى سعى دائم للعثور على قيادة حاسمة قادرة على صناعة تاريخ يحقق التفرد والسيطرة الأمريكية.

- الدعوة المستمرة والبحث الدائم عن مشاريع وأهداف خارجية كبيرة، لذلك عانى المحافظون الجدد كثيرا خلال السبعينيات بسبب تبعات حرب فيتنام التى أثرت سلبا على تأييد الشعب لدور العسكرية الأمريكية، كما عانوا أيضا مع نهاية الحرب الباردة فى نهاية الثمانينيات وتحلل الاتحاد السوفيتى(٨).

ب - الصراع بين الخير والشر :

هناك قناعة لدى "المحافظون الجدد" بأن الأوضاع السياسية تحدد وفقا للصراع بين الخير والشر، وأن المحك الحقيقى للحكم على الشخصية السياسية هو ما إذا كانت عازمة على مواجهة قوى الشر وتفعيل قوى الخير. وفى هذا الصدد، يرى "المحافظون الجدد" أنهم وحدهم الذين يملكون القدرة على تحديد المعايير

4- Strauss, Leo; The Rebirth of Classical Political Rationalism: An Introduction to the Thought of Leo Strauss (University of Chicago Press, 1989), pp. 172-184.

5- Norton, Anne; op.cit., pp. 63-66.

6- http://www.straussian.net.

7- Halper, Stefan A, and Clarke, Jonathan; America Alone: The Neo-Conservatives and The Global Order (Cambridge University Press, 2004), p. 89.

8- Dorrien, Gary; Neoconservative Mind, Politics, Culture, and The War of Ideology (New York, Temple University, 1993), pp. 236, 237.

Scanned by CamScanner

الأخلاقية للخير. وفى ظل ذلك التصنيف الأخلاقى الذى لا يقبل الوسطية أو ما يمكن وصفه بالفصل القطعى بين الخير والشر، يتم النظر للقضايا العالمية باللونين الأبيض والأسود، لذا لا يرون حلولا وسطا لإمكانية التعامل مع من يصنفونهم ضمن قوى الشر. ففى اعتقادهم، يرتبط تنامى الشر بالتهاون فى مقاومته، وأن أى اتفاق مع الشر لن يضعف إلا القوى التى تمثل الخير، لذلك يلح أنصار الحركة على حتمية المواجهة المستمرة إلى أن يتم دحر الشر وهزيمة الطرف المضاد(٩).

ويمكن أن نجد خطاب هذا التيار بوضوح فى وصفهم للاتحاد السوفيتى السابق بإمبراطورية الشر، فضلا عن أن لـ "المحافظون الجدد" السبق فى إيجاد مصطلح محور الشر الذى كان يضم العراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية وكوبا، وقد انعكس هذا على خطاب بوش الابن، خاصة فى وصفه للقوى المناوئة للسياسة الأمريكية بالإرهابيين الأشرار، وتبنيه لمفهوم محور الشر الذى صاغه "المحافظون الجدد"، فضلا عن استخدامه لمبدأ أو شعار: إما أن تكونوا معنا أو تكونوا ضدنا، الذى مثل تحذيرا للدول التى لا تتجاوب مع ما يسمى بالحملة الأمريكية على الإرهاب.

ج- القوة والأحادية :

لعل أهم الملامح الظاهرة لأيديولوجية الحركة هى تلك النظرة الأحادية التى تصطبغ بها مجموعة أفكارهم. فإذا كان "المحافظون الجدد" لا يرون العالم إلا من منظور أحادى متشدد، فإنه لذا غالبا ما يتسم خطابهم السياسى باستخدام المصطلحات الجذرية المتعسفة. ولعل خطورة التوجهات الفكرية لا تكمن فقط فى تلك الرغبة المتقدة لدى منظرى الحركة لتأجيج حالة الصراع الدولى الجديد بحجة الحرب على ما سموه بقوى الشر، بل تكمن فى تبنى مفهوم أحادية القوة الأمريكية، فضلا عن الدعوة إلى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الاعتماد على القوة العسكرية فى السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبارها خيارا أول، لا خيارا أخيرا.

ففى اعتقاد "المحافظون الجدد" أن القوة العسكرية يجب أن تبقى الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية لمواجهة الشر، فلديهم قناعة بأن القوة العسكرية هى التى مكنت من إيقاف زحف النازى، لذا هاجموا بشدة الآراء التى حملت انتقادات للجيش الأمريكى ودوره فى حرب فيتنام. فعلى العكس من تلك الانتقادات، يرى هذا التيار أن دروس فيتنام توفر الذريعة وتحتم الحديث عن أولوية القوة العسكرية، لأن تردد أمريكا فى استخدام قوتها العسكرية بكثافة هو الذى أدى إلى هزيمتها فى أحراش فيتنام(١٠).

د- العداء للمنظمات الدولية :

تشكل حالة العداء للمنظمات الدولية توجها فكريا رئيسيا عند "المحافظون الجدد". فباستثناء التنظيمات الدولية ذات الطابع العسكرى، يعارض "المحافظون الجدد" بشدة الارتباط بالمنظمات الدولية أو التقيد بقراراتها، حيث يكن "المحافظون الجدد" قدرا كبيرا من الرفض والنفور لدور المنظمات الدولية وقواعد القانون الدولى وجهود الحد من التسلح، وقد انعكست تلك الحالة من العداء الدائم للمنظمات الدولية فى صورة رفض للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ونقد للآراء التى قد تدعم التنظيمات الدولية غير العسكرية، وهم يفضلون دائما المفاوضات والمبادرات أو الإملاءات، بدلا من المؤتمرات أو الدبلوماسية المتعددة الأطراف(١١).

بل إن الدبلوماسية التقليدية وجهازها الرئيسى المتمثل فى وزارة الخارجية الأمريكية لم يسلم من هجوم "المحافظون الجدد" الذين يعملون بنشاط ملحوظ بهدف التقليل من مكانة الدبلوماسية كأداة تقليدية من أدوات السياسة الخارجية لصالح الأدوات التى تعتمد على القوة.

ويمكن للمرء أن يلاحظ مدى تأثيرات هذه الأفكار المشار إليها وما أحدثت من تغيير على السياسة الأمريكية، تمثل فى تعدد حالات المواجهة التى تخوضها الولايات المتحدة حتى مع حلفائها لاكتساب كل الجولات مهما تكن تافهة، فضلا عن الانسحاب من المواثيق والمعاهدات والمؤتمرات الدولية.

"المحافظون الجدد" بين اليمين واليسار:

برغم أن مصطلح "المحافظون الجدد" قد يعطى انطباعا بأنهم برزوا من بين صفوف المحافظين التقليديين أو أنهم جماعة من الإصلاحيين الذين انشقوا عن تيار المحافظين، إلا أنهم فى واقع الأمر قد جاءوا من صفوف اليسار واليسار المتطرف ومن بين الليبراليين، فبعضهم كان ماركسيا أو تروتسكيا.

وللدلالة على هذا التقلب، نجد إرفنج كريستول الذى يوصف بأنه عراب المحافظين الجدد يقول: "عندما أنظر فى آرائى التى أطلقتها على امتداد حياتى، أفاجأ بأنها جميعا تحمل صفة الجديد، فلقد كنت ماركسيا جديدا، وتروتسكيا جديدا، واشتراكيا جديدا، وليبراليا جديدا، وأخيرا محافظا جديدا"، ويرجع كريستول ذلك إلى أنه لم يقتنع قناعة تامة بفلسفة أو أيديولوجية بحد ذاتها(١٢).

لذا يعرف كريستول "المحافظة الجديدة" بقوله: "المحافظة الجديدة ليست نصوصا مقررة وليست نظرية أو أيديولوجية أو

9- Halper, Stefan A, and Clarke, Jonathan; Ibid., pp. 95:98.

10- Bacevich, Andrew, J; The New American Militarism: How Americans Are Seduced By War (Oxford University Press, 2005), p. 72.

11- Gerson, Mark, and Wilson, James; The Essential Neoconservative Reader (Wesley Publishing Company, 1996), p. 67.

12- Kristol, Irving; Neo-conservatism, The Autobiography of an Idea (New York: Free Press, 1995), p. 28.

Scanned by CamScanner

حتى برنامجا حزبيا، بل هى مصطلح وصفى لحالة التحول عن الإيمان بالليبرالية إلى وجهة نظر محافظة من قبل مجموعة متميزة من المفكرين والعلماء الموهوبين(١٣).

وبوجه عام، يمكن القول إن مركز "المحافظون الجدد" يقع حاليا فى خانة اليمين الأمريكى، فهو تيار يشمل أصحاب التوجهات اليمينية والدينية، فضلا عن المفكرين اليساريين الذين انتقلوا إلى اليمين. لكن عند الحديث عن علاقة "المحافظين الجدد" بكل من قوى اليمين واليسار فى الولايات المتحدة، يجدر بنا أن نتعرض بإيجاز لأبرز الملامح السياسية لليمين واليسار الأمريكى، وما يقتضيه من وقوف على معنى بعض المصطلحات السياسية التى قد تشير إلى مفاهيم مختلفة بل ومتناقضة أحيانا. فعلى سبيل المثال، فإن الليبرالى فى المجتمع الشيوعى كان يعرف بأنه ذلك الشخص الذى ينطلق فى توجهاته من اليسار إلى اليمين. أما الليبرالى فى المجتمع الرأسمالى، فهو من يتجه سياسيا من اليمين إلى اليسار.

وعلى عكس الفكرة التقليدية المستقرة عن توجهات اليمين واليسار التى تلصق الليبرالية دائما بمعسكر اليمين وتنزعها عن اليسار، إلا أنه فى الولايات المتحدة نجد أن اليسار هو أكثر ليبرالية من اليمين. ولعل هذا الغموض منبعه هو ذاك التشعب الذى يحمله معنى الليبرالية، فهناك ليبرالية سياسية، وهناك ليبرالية اجتماعية، وهناك ليبرالية اقتصادية، وهناك ليبرالية دينية. فإذا استثنينا الليبرالية الدينية التى ترتبط بطبيعة المذاهب المسيحية، فإنه يبقى أمامنا الليبرالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فبالنسبة لليبرالية السياسية أو الديمقراطية، فإن هذا الأمر ليس محل خلاف، لأن كلا من قوى اليمين واليسار فى الولايات المتحدة تتبنى نهجا سياسيا ليبراليا.

أما بالنسبة لليبرالية الاقتصادية بمعناها التقليدى الذى يرفض بشكل بات أى تدخل للدولة فى النشاط الاقتصادى أو الحد من الحريات الاقتصادية وحركة التجارة، فسنجد أن اليمين الأمريكى المحافظ هو الذى يتبنى هذا النهج.

أما حينما نتحدث عن الليبرالية الاجتماعية، التى أصبحت الآن المرادف الأول لمصطلح الليبرالية بصفة عامة فى الولايات المتحدة والنقيض لمصطلح المحافظة، فسنجد أن اليسار الأمريكى هو الذى يقود التوجهات الليبرالية الاجتماعية، لذلك يشير مفهوم اليسار أو الليبرالية الأمريكية إلى تلك الجماعات التى تدافع عن البرامج الاجتماعية التحررية أو الجذرية، والتى تنطوى على الحريات الفردية والشخصية والتعددية الثقافية وقبول الآخر، وكافة الحقوق الاجتماعية حتى وإن تعارضت مع الحريات الاقتصادية. لذا، يؤيد الليبراليون، وعلى رأسهم قوى اليسار، التدخل الحكومى فى برامج التعليم العام والرعاية الاجتماعية والصحية للمعوزين، والشواذ، والإجهاض والتعددية الثقافية. ويضم اليسار طيفا واسعا ومتنوعا من الجماعات السياسية تبدأ بأنصار دولة رعاية المحتاجين، ثم الاشتراكيين الديمقراطيين، والاشتراكيين الماركسيين، والشيوعيين والفوضويين.

المحافظة السياسية والمحافظة الجديدة :

يؤكد إرفنج كريستول زعيم تيار "المحافظون الجدد" أن المحافظة الجديدة تختلف عن المحافظة التقليدية التى تتجسد فى الحزب الجمهورى، لذلك قد لا نجد غرابة حينما يقول كريستول عن الحزب الجمهورى: "إنه حزب مغاير لأفكارنا، فهو حزب رجال الأعمال والمدن الأمريكية الصغيرة، وإن مشكلة الحزب تكمن فى هؤلاء المفكرين الذين يفتقرون للحكمة ويقاومون التغيير ويعتبرون سياساته أقرب للحق"(١٤).

وبرغم أن "المحافظون الجدد" يؤججون معاركهم الفكرية داخل الولايات المتحدة ضد المحافظين والليبراليين على حد سواء، إلا أنهم أكثر شراسة فى حربهم ضد المحافظين التقليديين. فبالإضافة إلى صراعهم الفكرى معهم، فإنهم ينازعونهم المكانة والنفوذ.

فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كان هناك هذا التنافس، بل والصراع السياسى بين من يصنفون بأنهم محافظون ومن يصنفون بأنهم محافظون جدد، فما هى تلك المحافظة السياسية أو التقليدية؟ ومن هم أولئك المحافظون التقليديون؟

فى الواقع، لا يوجد فى الحياة السياسية الأمريكية معنى محدد لكلمة "محافظ"، بل هو مجرد مصطلح يستخدمه الخصوم السياسيون ويطلقونه لتحقير البعض، تماما مثلما جاءت تسمية "المحافظون الجدد" كلقب أطلقه عليهم خصومهم للحط من شأنهم. على أى حال، فالمحافظة السياسية التى توصف بالمحافظة التقليدية، ويصنف أتباعها بأنهم محافظون، تتمثل فى تلك الرؤى التى تدعو للإبقاء على الحالة الراهنة والوقوف ضد أى تغيير جوهرى بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويرتبط المحافظون التقليديون بالثقافة الأنجلوسكسونية، وينطلقون تنظيميا من ثلاثة مراكز تعرف بالمراكز الفكرية أو خزانات الفكر Think Tanks وهى: معهد هوفر Hoover Institution ويعد من أقدم المراكز الفكرية، حيث ترجع نشأته إلى عام ١٩١٩ على يد هيربرت هوفر Herbert Hoover، ويتبع المعهد جامعة ستانفورد Stanford University(١٥).

-معهد هدسون Hudson Institution وقد أنشئ المعهد عام ١٩٦١ بواسطة هيرمان كاهان Herman Kahan(١٦).

-مؤسسة التراث أو مؤسسة هيريتاج Heritage Foundation، وقد أنشئت عام ١٩٧٣ بواسطة بول ويريتش Paul Weyrich، وتتبنى حاليا الفكر الريجانى(١٧).

13- Ibid., p. 44.

14- Kristol, William, and Demuth, Christopher: The Neoconservative Imagination: Essays in Honor of Irving Kristol (Washington, D.C.: AEI Press, 1995), p. 159.

15- http://www.hoover.stanford.edu

16- http://www.hudson.org

17- http://heritage-foundation.area 51.ipupdater.com

Scanned by CamScanner

- معهد كاتو Cato Institute وقد أنشئ عام ١٩٧٧ بواسطة إدوارد كرين Edward H. Crane، وبرغم تبنيه الفكر المحافظ على الصعيدين السياسى والاقتصادى، إلا أنه يتبنى اتجاهات الليبراليين فيما يتعلق بالحريات السياسية(١٨). ويسيطر اليمين المحافظ على عدة مجلات مثل:

National Interest- National Review- Policy Review

وإذا كان الحزب الجمهورى هو أكبر المظلات السياسية التى يستظل بها المحافظون التقليديون (وكذلك الحال بالنسبة لـ "المحافظون الجدد") فإن اللوبى المعروف باسم الاتحاد المحافظ الأمريكى American Conservative Union هو أهم روابط المحافظين، فضلا عن كونه أحد الروافد الكلاسيكية لليمين الأمريكى المتمثل حاليا فى (المحافظون التقليديون، المحافظون الجدد، اليمين المسيحى، اليمين المسيحى الجديد المعروف باسم التيار الإنجيلى أو الإنجيلية السياسية).

وبرغم التناول السابق للمحافظة السياسية، فإن الناظر للمشهد الأمريكى قد يجد صعوبة فى تمييز المحافظ الجديد عن المحافظ التقليدى، ولعل ذلك مرده إلى عاملين، هما:

١- إن المنتمين لهذه الحركة لا يعترفون دائما بذلك الشعار أو الاسم الذى ألصق بهم، فـ"المحافظون الجدد" الذين يقرون بهذا الانتماء ليسوا كثيرين مقارنة بأولئك المتعاطفين والموالين لتلك الحركة دون ارتباط عضوى بمؤسساتها ومراكزها.

٢- إن أجندة "المحافظون الجدد" تكاد تتقارب مع أفكار وتوجهات المحافظين التقليديين ولا سيما فى المسائل الداخلية.

وفى هذا الصدد، يمكن القول إن نقاط تلاقى كل من "المحافظون الجدد" والتقليديين تتمثل فى كونهم من المدافعين بشدة عن الحرية الاقتصادية والمعارضين بشدة للتشريعات التحررية الاجتماعية، فهم يعارضون تدخل الحكومة فى التأثير على الأمور الاقتصادية أو محاولة الحد من الحرية الاقتصادية، كذلك يعارضون زيادة الضرائب، ويحاربون الإجهاض، ويطالبون بالتشدد فى عقاب مقترفى الجرائم، كما يعارضون المطالب التى تنادى بمزيد من الحريات المدنية، ويعارضون التوسع فى الإنفاق الحكومى على مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية والصحية للمحتاجين. ويتبنى "المحافظون الجدد"، شأنهم شأن المحافظين التقليديين، الدعوة إلى تدعيم السلطات التقليدية كالآباء والأسرة والجيش ومؤسسات تنفيذ القانون، لذا رفض كلاهما الثورة الثقافية التى اجتاحت أمريكا فى الستينيات، والتى نادت بالتعددية الثقافية وحقوق الأقليات وحرية النساء والشواذ، إذ رأوا إن إضعاف المؤسسات التقليدية من شأنه أن يضعف أمريكا داخليا، مما يضعفها خارجيا(١٩).

الأجندة المميزة لـ "المحافظون الجدد":

لعل ما يميز فكر وسلوك "المحافظون الجدد" عن المحافظين التقليديين هو ذلك الاهتمام المركز بمسائل السياسة الخارجية وعلى المستوى الداخلى، فهم يختلفون عن اليمين التقليدى بتياريه المحافظ التقليدى والدينى حول حول الدولة الدينية، وحول الهجرة التى يرون فيها عامل حيوية لأمريكا، وحول الزواج والعلاقات الجنسية، حيث يعارضون وضع توصية دستورية تعارض زواج الشواذ أو ما يسمى بالزواج المثلى عل عكس المحافظين التقليديين الذين يطالبون بتدخل الدولة لمنع زواج الشواذ، فضلا عن التشدد فى معارضة الإنفاق الحكومى على مجالات التعليم ومعارضة المساواة الثقافية أو القبول بالتنوع الثقافى(٢٠).

ولعل معارضة الإنفاق على الثقافة والتعليم هى أمر ينبع من نظرة عنصرية، فكثيرا ما تعمد وسائل الإعلام إلى تقديم بعض المعلومات المشوهة عن الأقليات ذات الخلفيات العرقية والدينية التى لم يستوعبها التيار الأبيض السائد فى المجتمع الأمريكى، ومن ثم تترسخ فى الأذهان بعض الصور النمطية المشوهة عن الآخرين. وفى مواجهة ذلك، تقوم برامج تعليم التعددية الثقافية بدور مهم فى تقديم صور حقيقية عن ثقافات الآخرين لمجموع الطلاب بهدف محو الصور النمطية السالبة وتعزيز ثقة أبناء الأقليات بأنفسهم، لذلك يجد "المحافظون الجدد" متنفسا لمواقفهم العنصرية من خلال محاربة هذا البرنامج وغيره من البرامج المماثلة.

"المحافظون الجدد" وتحالف اليمين :

تشهد الساحة الأمريكية تناميا ملحوظا لقوى اليمين الأمريكى الذى يتصدر حاليا المسئولية والقيادة، وتتشكل قوى اليمين الآن فيما يشبه بتحالف أو تلاق بين ثلاثة اتجاهات فكرية يمينية بارزة، هى: الاتجاه المحافظ الجديد، والاتجاه الإنجيلى صاحب الروافد الثقافية الجنوبية، والاتجاه الجمهورى المحافظ.

وقد بدا التحالف بين الاتجاهين الأول والثانى مخالفا لما تنطوى عليه طبيعة الأفكار والتوجهات، نظرا للتباين الجذرى للأوساط التى ينحدر منها كل من "المحافظون الجدد" فى السواحل الشرقية للولايات والمتدينين الأصوليين فى الجنوب. فثقافة الجنوب السائدة لدى الاتجاه الإنجيلى برغم محافظتها، إلا أنها تتطابق مع المحافظة السياسية التى ينتهجها الجمهوريون. وعلى الجانب الآخر، تنظر جماعات الجنوب الإنجيلية بعين الريبة لأفكار ليو شتراوس التى يحتفى بها "المحافظون الجدد" والتى تنطلق من الفلسفات القديمة وتمجد فضائل أصحاب العقائد الوثنية(٢١).

أيضا لم يكن مقدرا أن يصطف المحافظون التقليديون داخل الحزب الجمهورى مثل تشينى ورامسفيلد أو كوندوليزا رايس- تلميذة كيسنجر- إلى جانب "المحافظون الجدد" أصحاب الأفكار الجذرية المثالية أمثال إيرفنج كريستول وابنه ويليام، برغم تصنيف

18- http://www.cato.org

19- Gold, Philip; Take Back the Right, How the Neo-Cons and the Religious Right Have Hijacked the Conservative Movement (New York, Carrol & Graf Publishers, 2004), p. 98.

20- Dorrien, Gary J.; Imperial Designs: Neoconservatism and the New Pax Americana (Taylor & Francis, Inc. 2004), pp. 123-125.

21- Gold, Philip: op.cit., p. 212.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

Scanned by CamScanner

تشيني ورامسفيلد وكوندوليزا ضمن التيار المحافظ المتشدد (الصقور). بالطبع، لم يحدث هذا التلاقي بين التيارات الثلاثة تلقائيا، بل إن شخصية بوش الابن التى تضافرت مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أسهمت فى إحداث هذا التغيير لصالح اليمين الأمريكى، ومن ثم الالتقاء بين الاتجاهات الفكرية الثلاثة.

ثانيا- عوامل صعود "المحافظون الجدد" :

من الإنصاف القول إن جزءا كبيرا من نجاح "المحافظون الجدد" على الساحة الأمريكية، خاصة فيما يرتبط بسياسة أمريكا الخارجية، هو نتاج لنشاطهم الفكرى والحركى الواضح، فقد نجحت الحركة منذ البدايات الأولى فى تدعيم التحالف مع اليمين المسيحى الأمريكى، والارتباط بعلاقة قوية مع المجموعات المتوافقة معها فى الآراء من البروتستانت، خاصة الإنجيليين، كما ركزت الحركة منذ وصول بوش إلى البيت الأبيض على عملية صناعة السياسات والتحكم فى المناصب الحيوية، ولا سيما بعد أن تولى كل من ديك تشيني ودونالد رامسفيلد منصبى نائب الرئيس ووزير الدفاع. فبرغم كونهما من المحافظين التقليديين، إلا أنهما يحتسبان فى خانة "الصقور" فهما معروفان بتشددهما فى النهج السياسى وبميولهما تجاه "المحافظون الجدد".

ولم يسلم أعضاء الكونجرس من التأثر بنفوذ ونشاط "المحافظون الجدد". فمن خلال إغراق نشاط "المحافظون الجدد" لمكاتب أعضاء الكونجرس برسائل الفاكس والبريد الإليكترونى، يتم ترسيخ تصورات مبالغ فيها حول مطالب أو مواقف الناخبين فى دوائرهم الانتخابية حول قضايا هى بالأساس موضوعات ضمن أجندة "المحافظون الجدد"، ومن ثم قد يصوت هؤلاء المشرعون لصالح تلك القضايا، ظنا منهم أنهم يلبون رغبة الناخبين، بينما الحقيقة أن "المحافظون الجدد" يستغلون سلبية الناخبين وعدم تواصلهم المستمر بممثليهم فى الكونجرس، فتعطى رسائلهم بالفاكس أو البريد الإليكترونى فى مؤشرات لا تعكس واقعا حقيقيا ولا ترجع إلا آراءهم.

بالطبع، أسهمت بعض العناصر السلبية داخل المجتمع الأمريكى فى عملية تنامى دور "المحافظون الجدد" على الساحة الأمريكية. ولعل أهم تلك العوامل المشار إليها يتمثل فى ميل المواطنين الأمريكيين نحو العزلة، فضلا عن تراجع اهتمامات الأمريكيين بالسياسة الأمريكية.

أ- ميل المواطنين الأمريكيين إلى العزلة :

من المؤشرات المثيرة للدهشة أن عدد الأمريكيين الذين كانوا يحملون جوازات سفر قبل عام ١٩٩٦ لم يكن يتجاوز نسبة ٧٪ من مجموع الأمريكيين(٢٢). ويبدو أن فكرة السفر إلى بلد أجنبى بالنسبة لكثير من الأمريكيين لم تكن تغرى سوى أولئك الذين يبحثون عن شواطئ مغايرة لتلك الموجودة فى الولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك تلك السياسة التى اتبعها الديمقراطيون على مدى ثمانى سنوات فى ظل ولايتى كلينتون، والتى عمدت إلى التركيز على الاقتصاد المحلى والرعاية الصحية والاجتماعية بصورة أكبر عن غيرها من قضايا السياسة الخارجية.

ب- عدم اهتمام الشعب الأمريكى بالسياسة الخارجية:

كانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تراجع اهتمام الشعب الأمريكى بالسياسة الخارجية، فى الوقت نفسه، تراجعت الصحف عن اهتمامها بالسياسة الخارجية، ولم تعد القضايا العالمية تثير شهية القارئ مثلما كان الحال فى السابق. حتى حينما أسفرت نهاية الحرب الباردة إلى مزيد من الانقسام والتفتت السياسى والعرقى فى مناطق مختلفة من العالم، ظلت تلك المناطق فى تصور المواطن الأمريكى العادى بعيدة التأثير على الحياة اليومية للأمريكيين.

فى ظل هذه الأجواء وفى غياب تراجع الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية لدى المواطن ولدى الإدارة الأمريكية نفسها، كان من المنطقى أن يخرج "المحافظون الجدد" بنتيجة مفادها أن الجبهة الداخلية ليست مهيأة على نحو فعال لمناقشة وضع الولايات المتحدة الفريد على الساحة الدولية، إلا أن هذا الأمر لم يشكل عائقا أمام حركة "المحافظون الجدد"، بل العكس ما حدث. فبرغم سلبية تلك المؤشرات على أهداف الحركة، إلا أن "المحافظون الجدد" قد رأوا فى هذا الفراغ فرصة مواتية نحو القفز إلى الواجهة لملء الفراغ الناشئ عن انتهاء الحرب الباردة فى الإعلام الأمريكى بهدف إعادة صياغة الرأى العام الداخلى ليمثل قوة دافعة تخدم طموحاتهم، سواء من خلال مجلاتهم أو أبحاثهم وندواتهم عبر مراكز الأبحاث،

وفى هذا الصدد، سوف نتناول تفصيليا دور كل من وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث كعنصرين رئيسيين من عناصر استقواء "المحافظون الجدد".

١- الإعلام :

كان سعى "المحافظون الجدد" لتحقيق أجندتهم يستلزم استراتيجيات محددة تتناسب مع أهدافهم. لذا، فإن تسخير آلة الإعلام كان وسيلة أساسية فى هذا الصدد، وقد أجاد "المحافظون الجدد" فى توظيف أدوات الإعلام توظيفا جيدا، ولا يخفى المدى الذى وصل إليه تغلغل المحللين والمعلقين من "المحافظون الجدد" فى شتى وسائل الإعلام الأمريكى للتأثير على الرأى العام الأمريكى، وكسب المزيد من التأييد لدرجة أن البعض قد ذهب إلى حد وصف تيار "المحافظون الجدد" بأنه ظاهرة إعلامية.

وهنا، تجدر الإشارة إلى الدور الذى يلعبه الإعلام كعنصر من عناصر استقواء "المحافظون الجدد"، خاصة فى ظل الإدارة الحالية للرئيس بوش الابن. فمن المعروف أن هناك تيارات فكرية عديدة ممثلة داخل تلك الإدارة التى لا تتبنى قاعدة أيديولوجية أو استراتيجية ثابتة على غرار إدارة ريجان، وأحيانا ما تتعارض تلك الآراء المتنوعة داخل تلك الإدارة. لذلك حينما يخفق "المحافظون الجدد" فى الاستحواذ على أذن الرئيس، يشن أنصارهم من المعلقين والمحللين حملة منسقة للضغط على الإدارة الأمريكية.

٢٢- جورج كينان، سياسى أمريكى مشهور عرف باسم Mr. X، مات فى ١٨ مارس ٢٠٠٥ عن عمر يناهز ١٠١ عام، كان من أكثر السياسيين الأمريكيين الذين أسهموا لفترة طويلة فى رسم السياسة الأمريكية تجاه السوفيت، والعمل على وقف المد الشيوعى واحتواء النفوذ السوفيتى، وقد عمل سفيرا للولايات المتحدة فى موسكو، ثم رئيسا لمكتب تخطيط السياسات بوزارة الخارجية.

Scanned by CamScanner

ولعل ابرز مثال على ذلك هو الهجوم الذي شنه المحافظون الجدد على الرئيس بوش الاب عام ٢٠٠١ عقب مطالبته شارون بانهاء اجتياحه للضفة الغربية

ولعلنا لمسنا ذلك ايضا من خلال انحراف الإعلام الامريكي الى دعاوى المحافظون الجدد بشأن ما يسمى اسلحة الدمار الشامل العراقية، واتضح بعد ذلك انها مجرد تلفيقات واكاذيب اعتمدتها ادارة بوش لبناء ملف تستطيع ان تذهب به القوات للعراق، واقناع الرأى العام الامريكي بان هناك ضرورة تستوجب دخول الحرب

والحديث عن الاعلام يقودنا إلى تناول أربع وسائل أساسية يعتمد عليها المحافظون الجدد، هى الاذاعة والتليفزيون والصحف، وشبكات الإنترنت

أ - الراديو :

تتميز المحطات الإذاعية بنسبة إقبال من أولئك المستمعين الموالين للتيار المحافظ، على عكس البرامج التليفزيونية التى غالبا ما تجذب المؤيدين للافكار الليبرالية. لذا تعد شبكات الأخبار الإذاعية، ولا سيما برامج الحوارات السياسية Talk Show، من أهم الروابط التى سعى "المحافظون الجدد" إلى الاستناد عليها من البداية

كانت محطات الإذاعة تميل فى البداية نحو التوجهات الليبرالية إلا أنه فى أواخر الثمانينيات وطوال عقد التسعينيات، شرعت كثير من القنوات فى بناء قواعد أكبر من المستمعين عن طريق اجتذاب فئات جديدة، لذلك بدأت الشبكات الإذاعية فى توفير منابر لطرح أفكار "المحافظون الجدد" لتصبح شبكات الإذاعة بمرور الوقت كفة التوازن فى مواجهة آراء الليبراليين بالصحف وشبكات التليفزيون

ب - الجرائد والمجلات :

لم تكتف حركة "المحافظون الجدد" بالطبع بالإذاعة كوسيلة تأثير، بل امتد ذلك إلى الصحف، سواء تلك الصحف التى تسيطر عليها وتعبر عن آرائها بشكل أساسى مثل مجلتى The Weekly Standard وCommentary، وصحيفة The Public Interest، أو من خلال الصحف الكبرى التى تعبر عن اتجاهات متعددة

وقد مثل عام ١٩٩٥ فارقا فى حياة تيار "المحافظون الجدد"، فهو العام الذى شهد افول نجم الجيل الأول وصعود الجيل الثانى، حيث شهد هذا العام استقالة نورمان بودهوريتز من رئاسة تحرير مجلة Commentary التى كانت تعكس فكر "المحافظون الجدد"، وشهد العام نفسه إصدار مجلة The Weekly Standard بواسطة ويليام كريستول ابن إيرفينج كريستول، التى أصبحت منذئذ الناطق الرسمى لحركة "المحافظون الجدد" بعد تراجع دور Commentary. ولعل المقارنة بين Commentary مجلة الجيل الأول و The Weekly Standard مجلة الجيل الثانى تكشف عن عدد من الفروق الرئيسية بين الجيلين الأول والثانى، فالأولى التى كانت صادرة عن اللجنة اليهودية الأمريكية كانت موجهة للنخبة المثقفة، اما الثانية (الممولة من روبرت موردوخ إمبراطور الإعلام الشهير)، فقد استطاعت الوصول إلى القاعدة الجماهيرية

وبرغم امتلاكهم لوسائل الإعلام والتأثير، فإن تلك الأفكار التى نشرها جرائدهم ومراكزهم ما كان يمكن أن تحدث هذا الأثر لولا الدعم الإعلامى القوى للتيار المحافظ الأمريكى الجديد من قبل مجموعتين إعلاميتين، الأولى التى يديرها اليهودى الاسترالى روبرت مردوخ، والأخرى المملوكة لميونج مون، فضلا عن كتاباتهم الدورية فى أربع من كبرى الجرائد الأمريكية (لوس انجلوس، نيويورك تايمز، واشنطن بوست، وول ستريت جورنال) فضلا عن مجلة Foreign Affairs المتخصصة(٢٣)

ج - محطات التليفزيون :

فضلا عن الإذاعة والصحف والمجلات، فقد استطاع "المحافظون الجدد" النفاذ إلى محطات التليفزيون الأمريكية. وبرغم أن شبكات التليفزيون الأمريكية منذ تأسيسها كانت تميل هى الأخرى إلى الطابع الليبرالى، إلا أن الحال تغير فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث بدأت التغطية التليفزيونية الإخبارية فى التغير، خاصة فى الشبكات التليفزيونية الوليدة. وقد ظهر بعد آخر فى النشاط التليفزيونى بظهور الشبكات الإخبارية مثل شبكة CNN عام ١٩٨٠، وشبكة NBC الإخبارية، فضلا عن شبكة FOX NEWS عام ١٩٩٦.

وقد تزامن صعود الجيل الثانى مع صعود نجم فوكس نيوز المملوكة لمردوخ الذى يعد من أبرز الداعمين لحركة "المحافظون الجدد"، وقد لاقت تلك المحطة شعبية وإقبالا كبيرا لتصبح محل أنظار المشاهد وصانع القرار. وتعتبر البرامج الحوارية لمحطة فوكس نيوز أكثر مشاهدة من قبل الجمهور الأمريكى. ويكمن سر تفوق تلك المحطة، التى تعتبر اليوم قلعة لـ "المحافظون الجدد"، فى تطويرها لطريقة وشكل تقديم الأخبار ولغة الحوار بشكل جديد، وأكثر جاذبية، مختلف عن الأنماط التى تعمل بها القنوات والشبكات الكلاسيكية التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات، فضلا عن اعتمادها على مقدمى برامج يحظون بالنجومية

د- شبكة الإنترنت :

يتميز "المحافظون الجدد" بنشاطهم الملحوظ فى مجال العمل على شبكة الإنترنت، فهم فى تواصل دائم مع الفئات المستهدفة عبر الشبكة الأساسية من خلال البريد الإلكترونى، أو من خلال مواقعهم المتعددة على الشبكة الإلكترونية، حيث ينشرون فيها كل جديد، سواء فيما يتعلق بأبحاثهم ونشاطاتهم وآرائهم أو من خلال نشر الأخبار والمعلومات العامة التى تهم المواطن الأمريكى. ومن المفيد القول إن كل الجرائد المملوكة لـ "المحافظون الجدد" تنشر نسخها الإلكترونية الموازية بصفة دورية لكى تصبح متاحة أمام القارئ الذى لا يميل إلى إنفاق جزء من دخله على شراء الجرائد، فضلا عن أن مراكز ابحاثهم لها مواقع ثابتة على شبكة الإنترنت.

٢٣- هنرى كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة فوزى وفا، الجزء الثانى (القاهرة، مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠١)، ص ٢٧٧-٢٨٨ .

Scanned by CamScanner

٢- مراكز البحث :

على عكس ما دعا إليه البعض حول استخدام القوة الناعمة، التى تعنى إقناع الآخرين بما تريده دون ممارسة وسائل عنيفة أو التلويح بها، تفرغت حركة "المحافظون الجدد" فى سنوات التسعينيات للدعوة إلى محاولة تفعيل ما يسمى بمبدأ القوة الخشنة فى العلاقات الخارجية، فى الوقت الذى كانوا يستخدمون فيه وسائل الترغيب فى الداخل لاجتذاب المؤيدين من خلال بناء شبكة علاقات قوية لخدمة هذا المجال. ولتحقيق ذلك، عمدت الحركة إلى بناء ما يشبه بمؤسسة ظل دفاعية عسكرية عن طريق استقطاب مجموعات من الخبراء والباحثين لتوظيفهم فى مركزهم البحثى المعنى بالأمور العسكرية والمعروف باسم مركز السياسات الخارجية والدفاعية Foreign & Defense Policy Studies وذلك بغرض توفير البدائل أو الأطروحات الموازية لمسائل السياسة الخارجية، ويقوم ذلك المركز بإصدار أوراق عمل وخطابات مفتوحة إلى الرؤساء الأمريكيين، إضافة إلى استضافة مؤتمرات وندوات تحضرها أسماء بارزة فى واشنطن، وقد انتقل كثير من هؤلاء الخبراء إلى مواقع السلطة.

فى الوقت نفسه، سخر "المحافظون الجدد" عددا كبيرا من مراكز الأبحاث الأخرى المعروفة بخزانات الفكر Think Tanks للترويج لأجندتهم السياسية ومعتقداتهم الأيديولوجية، أغدقوا عليها منحا بملايين الدولارات.

ومن المعروف أن تلك المراكز تحظى بدعم هائل من الكثير من المتبرعين والأثرياء، ولـ "المحافظون الجدد" قدرة كبيرة على جمع التبرعات من المتعاطفين معهم فى الشركات الأمريكية الكبرى، لكن الأهم من تدبيرها هو قدرتهم على استخدام تلك الأموال بذكاء لاجتذاب العقول والخبرات، سواء من الجامعات أو من كل مكان فى أمريكا، لذلك تمكنوا من تحييد وتغيير انتماءات كثير من خبراء العلوم الاجتماعية الليبراليين بتخصيص اعتمادات ومنح ضخمة للأساتذة الراغبين فى توجيه بحوثهم نحو دراسات تخدم أجندة المحافظين السياسية، كما استهدفوا شباب الجامعات بتمويل دراسة طلاب القانون والإعلام والاقتصاد لضمان أن الجيل القادم من قادة المجتمع الأكاديمى الأمريكى سيكون أكثر محافظة.

ولعل أبرز المراكز البحثية التى تضطلع بهذا الدور هو معهد المشروع الأمريكى، (AEI) American Enterprise Institute برئاسة إرفنج كريستوفر، والذى يعد المعقل الرئيسى لجماعة "المحافظون الجدد" وله نشاط ملحوظ فى مجال الدراسات والأبحاث والندوات، وهو مؤسسة قديمة أنشئت عام ١٩٤٣، ويضم هذا المعهد فى صفوفه عددا كبيرا من الشخصيات المنتمية إلى التيار المحافظ الجديد، أبرزهم لين تشينى (زوجة نائب الرئيس ديك تشينى) وريتشارد بيرل(٢٤) فضلا عن مركز مشروع من أجل عصر أمريكى جديد Projcet For A New American Century (PNAC)الذى يرأسه ويليام بيل كريستول، إضافة إلى مركز السياسات الخارجية والدفاعية الذى ينصب نشاطه على الدراسات العسكرية والاستراتيجية.

ثالثا- المحافظون الجدد والإدارات الأمريكية:

١- موقف "المحافظون الجدد" من الرؤساء الأمريكيين:

لا يمكن فهم أفكار وأطروحات "المحافظون الجدد" إلا بالتمييز بين جيلين من المفكرين والمحللين السياسيين ممن انتموا لهذا التيار، الجيل الأول ظهر فى الستينيات من القرن العشرين، وجاءت أفكاره كنتاج أو كرد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التى تعرضت لها الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى، حتى نهاية حرب فيتنام منتصف السبعينيات من القرن الماضى. أما الجيل الآخر، فقد ظهر فى بداية التسعينيات، وجاءت أفكاره لتعبر عن الظروف الأمريكية والدولية فى هذه الفترة.

ومع ذلك، فإن هناك قواسم مشتركة تجمع بين جيلى "المحافظون الجدد"، لعل أبرزها إيمانهم بدور الأفكار فى تغيير الواقع، وسعيهم الدائم للتأثير على ساحة الفكر الأمريكى العام، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التى تهمهم، فضلا عن قدرتهم التى لا تنتهى على إثارة الجدل وعرض أفكارهم ومهاجمة معارضيهم، إضافة إلى خطابهم الذى يتميز بالثقة والحماس بشكل مبالغ فيه.

وبرغم تلك القواسم المشتركة، إلا أنه توجد هناك بالطبع بعض التناقضات البارزة فى مواقف الجيل الأول مقارنة بالجيل الثانى، ربما بسبب اختلاف الظروف المحيطة بنشأة كل جيل، والتى أسهمت فى إحداث تغييرات ملحوظة فى أفكاره، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالى:

١- الجيل الأول :

برغم امتداد الجذور الفكرية للحركة إلى ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن بداية التأريخ الحقيقى لنشاط حركة "المحافظون الجدد" يرجع إلى عقد الستينيات، فلم يبرز التيار المحافظ الجديد بتلك الصورة إلا فى وقت متأخر عبر تجمع أو خليط أيديولوجى متنوع، يضم الديمقراطيين الساخطين على سياسة الحزب الديمقراطى وعناصر من اليسار التروتسكى المتطرف وبعض المثقفين الذين ضاقوا ذرعا بثقافة الستينيات، والداعين إلى اتخاذ مواقف متشددة إزاء الاتحاد السوفيتى، إضافة إلى المعارضين لعمل الأمم المتحدة، فضلا عن اليهود المتأثرين بالأفكار الصهيونية.

كان إيرفينج كريستول من أبرز زعامات الجيل الأول والأب الروحى لتيار "المحافظون الجدد" ومؤسس مجلة "المحافظون الجدد" المعروفة باسم المصلحة العامة The Public Interest، فضلا عن نورمان بودهوريتز الذى يعد أحد الآباء المؤسسين أيضا، وهو المحرر السابق لمجلة كومينتارى Commentary الصادرة عن اللجنة اليهودية الأمريكية.

وقد برزت أنشطة تلك الحركة فى صورة رد فعل وانتقادات شديدة حيال السياسات الأمريكية المتخذة لمواجهة الاتحاد السوفيتى، فقد رأوا فى تلك السياسة ضعفا وتراجعا أمام السوفيت، لا سيما بعد تطوير السوفيت للصواريخ طويلة المدى، وأحداث المجر وتشيكوسلوفاكيا وأزمة كوبا. وبرغم أن بعض المؤسسين الأوائل لهذا التيار هم فى الأساس من الاشتراكيين، إلا

24- http://www.gwu.edu/-nsarchiv/coldwar/interviews/episode-19/perle.html.

Scanned by CamScanner

أنهم بسبب تخوفهم من تمادى النفوذ الشيوعى، فضلا عن موقف الاتحاد السوفيتى المساند للعرب ضد إسرائيل وسياسة الاتحاد السوفيتى ضد مواطنيه اليهود، كل هذه الأمور مثلت دافعا لتبنى الدعوة إلى استخدام وسائل أكثر تشددا ضد السوفيت.

ومن المعروف أن السياسة، التى كانت تتبعها الولايات المتحدة فى تعاملها مع الشيوعية حتى ذلك الحين هى السياسة التى عمدها السياسى والدبلوماسى الأمريكى المخضرم جورج كينان George Kennan 1904- 2005، والتى كانت تعرف بـ "سياسة الاحتواء" . (٢٥) وهى السياسة نفسها التى تبناها هنرى كيسنجر وطورها فى النصف الأول من السبعينيات فيما سماها سياسة "الخطوة خطوة"، لذا امتد هجوم المحافظين ليشمل بشدة ما يسمى بتيار الواقعية الذى كان يمثله هنرى كيسنجر إبان فترة الحرب الباردة. فقد كان مفهوم كيسنجر للسلام عن طريق توازن القوى يتعارض بشكل جذرى مع مفهومهم القائل بتحقيق السلام من خلال التغليبات الأخلاقية التى تؤمن بها الولايات المتحدة. ولهذه الأسباب، اعترضوا على سياسة نيكسون وكيسنجر التى كانت تعرف بـ "الواقعية"، حيث لم تكن تلك الواقعية – من وجهة نظرهم– إلا دليل ضعف وتراخيا خطيرا فى إرادة الأمة الأمريكية. وبدلا من سياسة الاحتواء، دعوا إلى التحول نحو اتخاذ التدابير الفاعلة، مثل تبنى استراتيجية هجومية وتعبئة واسعة النطاق تهدف إلى كسر النظام السوفيتى. ويشير هنرى كيسنجر لذلك فى كتابه الدبلوماسية، حيث يقول: "لم يكن أحد ليتصور التوتر الذى أوشك أن يلحق بالنفسية الأمريكية بسبب النزاع حول تغيير النظام الداخلى للعدو، فقد كانت سياسة الاحتواء تتسم بالعناد والمثالية فى الوقت نفسه، وقد افترضت أن انهيار الغريم الاستبدادى السوفيتى يمكن أن يتحقق بطريقة معتدلة. وبرغم أن تلك السياسة وضعت أمريكا فى عنفوان قوتها، إلا أنها أوحت لدى البعض بضعف أمريكا النسبى"(٢٦).

ويؤكد ريتشارد بيرل Richard Perle ، وقد كان أحد العناصر النافذة للمحافظين فى إدارة بوش الابن، ما ذكره كيسنجر فيقول: "كان يجب أن نقدم الدلائل على أن مجرد الاحتواء أو الانفراج هو شئ غير مجد، وكان يجب العمل على إعادة الاعتبار لتلك الرؤى التى تؤمن بالانتصار الحاسم على الشيوعية"(٢٧).

وقد تمكن "المحافظون الجدد" بالتحالف مع اليمين الراديكالى من فرض وجودهم فى غضون سنوات قليلة بعد سقوط ريتشارد نيكسون ووصول خليفته الضعيف جيرالد فورد إلى سدة الرئاسة. وإذا تخطينا ادارة الديمقراطيين فى عهد جيمى كارتر ١٩٧٦: ١٩٨٠، فسنجد أن إدارة الجمهوريين فى عهد رونالد ريجان ١٩٨٠: ١٩٨٨ قد شهدت مدا وتلاقيا لم يسبق له مثيل بين الجيل الأول والإدارة الأمريكية.

– الجيل الأول وإدارة ريجان :

حتى أواخر السبعينيات، كان معظم "المحافظون الجدد" منتمين عمليا إلى الحزب الديمقراطى، ويبدو أن أفكارهم لم تلق الصدى المطلوب من قبل الديمقراطيين. لذلك وحينما ازداد إحباطهم مما وصفوه بموقف الديمقراطيين المتساهل تجاه السوفيت، تحول كثير منهم إلى الحزب الجمهورى، وقد اكتمل تحولهم بعدما وجدوا ترحيبا من حملة ريجان الرئاسية أواخر السبعينيات. وفى أوائل الثمانينيات، انضم غالبيتهم إلى الحزب الجمهورى خلال إدارة رونالد ريجان (١٩٨٠– ١٩٨٨) وبدأ وجودهم بشكل ملحوظ على ساحة الحزب.

وهكذا، بدأت سياسة جديدة فى عهد ريجان دعم خلالها "المحافظون الجدد" رونالد ريجان وحربه الشاملة على الاتحاد السوفيتى، والذين كانوا يطلقون عليه اسم "إمبراطورية الشر". وبالمقابل، دعم ريجان من نفوذهم داخل إدارته، وقد لعب "المحافظون الجدد" آنذاك دورا سياسيا مهما وضاغطا على إدارة ريجان لحثه على إظهار القوة والتشدد فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتى، واتباع الوسائل القهرية التى من شأنها إسقاط النظام الشيوعى أو القضاء عليه(٢٨).

وبرغم انضمامهم للحزب الجمهورى الذى كان يمثل التيار المحافظ التقليدى، إلا أنهم لم يتبنوا الأجندة المحافظة التقليدية بشكل كامل، خاصة فى الأمور الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لم يشاطروا المحافظين الاجتماعيين رفضهم للإجهاض، كما ظل بعضهم ليبراليا فى تبنى السياسات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. أما غاية ما اتفقوا أو تزايدوا عليه داخل الحزب الجمهورى، فهو التشدد تجاه السوفيت، وبالطبع تأييدهم لإسرائيل.

– الجيل الأول وإدارة بوش الأب :

برغم انتماء بوش الأب للحزب الجمهورى وبرغم الإسهامات، بل والانتصارات التى حققها بوش على الساحة الخارجية، إلا أن "المحافظون الجدد" لم يؤيدوا إدارة جورج بوش الأب بنفس حماسة تأييدهم لريجان.

وقد بدا ذلك أمرا غريبا، فبوش الأب هو الذى شهدت ولايته انهيار حلف وارسو وسقوط سور برلين وتوحيد الألمانيتين، وتهاوى الأنظمة الشيوعية فى أوروبا، بل والأكثر من ذلك سقوط الاتحاد السوفيتى المعروف لديهم باسم إمبراطورية الشر، فضلا عن دعوته إلى ما سماه النظام العالمى الجديد، وفوق ذلك شنه للحرب على

25- Bacevich, Andrew J; op.cit., pp. 86-88.

26- Halper, Stefan A., and Clarke, Jonathan; op.cit., pp. 112, 113.

٢٧– يبدو أن مواقف الرئيس كلينتون من ضغوط المحافظين، واهتماماته بإيجاد حل القضية الفلسطينية، قد كانت دافعا لليمين الأمريكى، وعلى رأسه "المحافظين الجدد" للإسهام بشكل كبير فى تصعيد الهجوم على كلينتون، فيما عرف بفضيحة "مونيكا"، فقد كان الهدف من تصعيد الملف الأخلاقى لكلينتون هو تنحيته مبكرا عن مقعده بالبيت الأبيض، خاصة بعدما أخفقت الحركة فى تنسيقها مع الجمهوريين لخوض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ وحيث لم يستطع الجمهوريون عبر مرشحهم انتزاع مقعد الرئاسة من كلينتون.

28- Halper, Stefan A, and Clarke, Jonathan; op.cit., pp. 121-124.

Scanned by CamScanner

العراق المعروفة باسم "عاصفة الصحراء"، وكلها من الأمور التى كان من المفترض أن تشبع نهم "المحافظون الجدد" وتدفعهم للوقوف بكل نفوذهم وراء بوش الأب.

ويبدو أن فتور تأييد "المحافظون الجدد" لبوش مقارنة بحماسهم السابق لريجان يرجع إلى كون بوش الأول محافظا تقليديا، وكان أكثر اعتدالا من سلفه ريجان فى سياساته المحلية والخارجية، فضلا عن تخوفهم من أن تؤدى سياسته بشأن الصراع العربى- الإسرائيلى إلى شئ من الضغط على إسرائيل، خاصة فى ظل الضغوط التى مارسها على إسرائيل لعقد مؤتمر مدريد الدولى بحضور كل الأطراف، وهو ما كانت ترفضه إسرائيل، وتصر على المفاوضات الثنائية التى اتبعت فيما بعد. ولعل ذلك كان من جملة الأسباب التى جعلت بوش الأب- برغم إنجازاته- يخفق فى الاحتفاظ بكرسيه لولاية ثانية أمام المرشح الديمقراطى كلينتون.

٢- أزمة الجيل الأول وصعود الجيل الثانى :

لم يكن "المحافظون الجدد" ولا حلفاؤهم الإنجيليون منظمين ومؤثرين فى السابق كما هو حالهم اليوم، وكانت الإدارة الأمريكية، حتى عهد ريجان، تواجه معارضة مجلس النواب. من جانب آخر، كانت مقتضيات الحرب الباردة تمنع اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع، خشية التورط فى حرب نووية. حتى فى ظل طفرتهم الأولى خلال رئاسة ريجان، وبرغم أن الحركة المحافظة استطاعت النفاذ والتأثير فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، إلا أنها لم تستطع النفاذ إلى مجال السياسة الخارجية، نتيجة للأغلبية التى سيطر عليها الديمقراطيون داخل الكونجرس، أضف إلى ذلك أن اتجاهات الرأى العام لم تكن لتؤيد هذا التصعيد وتلك النزعة العسكرية التى يحملها خطاب "المحافظون الجدد"، حيث لم تكن الولايات المتحدة قد تعرضت بعد إلى هجمات مثل تلك التى أصابتها فى ١١ سبتمبر.

وقد مثلت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينيات تحديا كبيرا لجيل "المحافظون الجدد" الأول، خاصة على مستوى السياسة الخارجية، إذ إن فشل "المحافظون الجدد" فى العثور على عدو جديد قد يقود إلى صعود أصحاب التوجهات الواقعية ممن يرون التروى فى استخدام القوة العسكرية الأمريكية وزيادة نفقات الجيش الأمريكى أو إطلاق مشاريع أمريكية كبرى، وقد ساهمت سيطرة الديمقراطيين على البيت الأبيض فى زيادة التحدى أمام "المحافظون الجدد".

غير أن تلك النزعة الحركية والجماهيرية التى تميز بها الجيل الثانى من أجيال "المحافظون الجدد"، والذى بدأ فى الظهور منذ عام ١٩٩٤، قد أسهمت فى التغلب على هذا التحدى، أضف إلى ذلك فارقا أساسيا، هو أن الجيل الأول صعد فى فترة خيم فيها على الرأى العام الأمريكى شعور بعدم الثقة فى القوة والسياسة الخارجية الأمريكية، نتيجة لما حدث فى فيتنام. لذا، انحصرت حركة الجيل الأول فى محاولة استعادة الثقة المفقودة فى القوة الأمريكية. أما الجيل الثانى، فقد ظهر بعد انتصار أمريكا فى الحرب الباردة. وبعد أن أعادت سياسة ريجان وحرب بوش الأب المسماة "عاصفة الصحراء" ثقة الأمريكيين فى جيشهم، تبنى الجيل الثانى رؤى تنصب على كيفية استخدام قوة أمريكا ومركزها الدولى غير المسبوق كقطب أوحد لتحقيق أجندتهم، وتشكيل العالم وفقا لرؤيتهم.

وفى سبيله لذلك، عمد نشطاء الجيل الثانى إلى ترويج نوعين من الادعاءات، هما:

الأول: إن الحركة تنفرد فى الإعلاء من شأن القيم الأمريكية، وقد استند "المحافظون الجدد" فى هذا الصدد إلى تكتيك يتسم بالعمومية، بغرض توسيع الفئة المستهدفة من خطابهم السياسى بشكل يشمل الشعب الأمريكى على نطاق واسع.

الثانى: إن أبناء الحركة هم الورثة الحقيقيون والطبيعيون لريجان، وهم وحدهم الذين يمكنهم التصدى لليبرالية التى حاول أن يصيغها كلينتون، والجوانب السلبية للدبلوماسية متعددة الأطراف.

وقد استلزم ذلك صياغة خطاب خاص يستهدف الزملاء فى الحركة، يظهر قدرا من التميز عن أفكار المجموعة الواقعية التقليدية فى السياسة الخارجية الأمريكية(٢٩).

- الجيل الثانى وإدارة كلينتون :

كان من المتوقع أن تشهد ولايتا الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون ١٩٩٢ : ٢٠٠٠ انتكاسة لطموحات وعمل "المحافظون الجدد"، إلا أن انتصار الجمهوريين فى انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤، وتحقيقهم أغلبية داخل الكونجرس فى ظل ولايتى الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون، قد عوضا ذلك وأحدثا نوعا من التوازن تجاه مواقف الرئيس الأمريكى كلينتون، التى لم تكن تتجاوب مع ضغوط المحافظين(٣٠).

ولأهمية هذا التغيير أو التأثير لهذا الظهور الجمهورى على ساحة الكونجرس، فإن البعض يشير إلى أن الثورة المحافظة الثانية، التى نشهدها اليوم والتى حققت هذا الانتصار، قد بدأت فى ظل ولاية كلينتون وقبل انتخاب بوش الابن، حينما تمكن الجمهوريون بالتحالف مع الجيل الجديد من "المحافظون الجدد" من الحصول على أغلبية فى الكونجرس فى انتخابات عام ١٩٩٤ واستعادة زمام المبادرة (٣١).

فى ظل تلك الأغلبية الجمهورية، بدأت هيمنة النزعة الأحادية الأمريكية التى كان من علاماتها الأولى انسحاب الولايات المتحدة من عمليات الرقابة البحرية فى الحصار المفروض على يوجوسلافيا السابقة، وهى الفترة نفسها التى شهدت توجيه

٢٩- ويليام كريستول William "Bill" Kristol مولود عام ١٩٥٢ وهو ابن ارفنج كريستول Irving Kristol ، ويعمل أستاذا زائرا للعلوم السياسية بكلية هارفارد، ومحللا ومستشارا لقناة فوكس الإخبارية، ويتزعم الجناح الفكرى المتشدد بالولايات المتحدة، ومن أبرز أنصار إسرائيل على الساحة الأمريكية، وقد كتب ويليام كريستول العديد من الخطابات السياسية التى ألقاها جورج بوش الابن فى كثير من المناسبات.

30- http://www.newamericancentury.org/

٣١- أصبحت الأطروحات التى تضمنها هذا المشروع أطروحات أساسية لحملة بوش الابن الانتخابية عام ٢٠٠٠ .

Scanned by CamScanner

الاتهامات والانتقادات العلنية للأمم المتحدة بشكل مكثف، وكانت هذه الأغلبية في الكونجرس هي السبب وراء رفض الولايات المتحدة المطالب الداعية إلى ضبط عملية التسليح والتوسع في دور المنظمات الدولية في ميادين الرقابة والتحكم وحفظ السلام والعدالة الجنائية وحماية البيئة.

في عام ١٩٩٦، شهدت حركة "المحافظون الجدد" تطورا ملحوظا مع تأسيس كل من روبيرت كاجان Robert Kagan ووليام كريستول William "Bill" Kristol (٣٢) لمركز "بناك" مشروع من أجل قرن أو عصر أمريكي جديد Project For A New American Century (PNAC).

كان بيان تأسيس المركز ينطوي على الدعوة إلى التفوق المطلق للولايات المتحدة في كل الميادين. وقد نلخص ما سمي بمشروع القرن الأمريكي الجديد في الدعوة إلى تبني مجموعة الأفكار التالية:

- قبول قيام أمريكا لدورها المتفرد في الحفاظ على النظام العالمي الديمقراطي الحر.

- إعادة الاعتبار للعسكرية الأمريكية وتحديث القوات المسلحة وزيادة ميزانية الدفاع بشكل جذري.

- تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة الديمقراطية، والتوسع في نشر قيم الحرية والديمقراطية، وعدم حصر الأمر في شعب من الشعوب أو في بلد من البلدان.

- تشجيع ما سموه بالهيمنة المتسامحة من خلال تعزيز ودعم الإصلاح السياسي في دول العالم، وتطوير اقتصاداتها لتتوافق مع مبدأ حرية السوق.

- مواجهة نظم الحكم المعادية للحرية والديمقراطية، واستخدام القوة للقضاء على النظم الديكتاتورية في العالم ومنها العراق، ووضع نهاية لمجاملة الديكتاتوريات.

- تأكيد ما سموه بالوضوح الأخلاقي، وذلك من خلال النظرة للعالم من منظور الخير والشر دون اعتبار لأي منظور وسطي بينهما(٣٣).

وفي عام ١٩٩٧، قدمت مجموعة من "المحافظون الجدد" هذا المشروع المشار إليه إلى كل من الكونجرس وإدارة الرئيس كلينتون، إلا أنهم لم يلقوا آذانا صاغية، وقد كان على رأس هؤلاء: جيب بوش، وزالماي خليل زاد، وريتشارد بيرل، ودوجلاس فايث، وبول وولفويتز، ووليام كريستول وغيرهم (٣٤). وفي عام ١٩٩٨، وجه (PNAC) رسالة مفتوحة إلى كلينتون بشأن العراق، وقد تضمنت تلك الرسالة الموجهة إلى كلينتون مشروع قانون يجعل من تغيير النظام في بغداد مشروعا سياسيا تتبناه الولايات المتحدة رسميا. وفي ظل سيطرة الجمهوريين على الكونجرس، تمكن المحافظون و "المحافظون الجدد" من صياغة ما جاء في تلك الرسالة في شكل قانون سمي بقانون تحرير العراق.(٣٥) Iraq liberation

- الجيل الثاني وإدارة بوش الابن:

مثلما حملت عودة الجمهوريين إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠١ في ثناياها تغييرات عميقة، وكما أحدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تغيرا في السياسة الأمريكية، فإن إعادة انتخاب جورج دبليو بوش George W. Bush لولاية جديدة عام ٢٠٠٤ قد أعادت خلط الأوراق كلها، فقد أشارت إعادة انتخاب بوش وتعزيز قبضته على السلطة إلى استمرار ثورة المحافظين، وباتت تتولد إشارات إلى أن فترة حكم الجمهوريين لن تكون مؤقتة، بل ستشغل مرحلة زمنية يأمل الجمهوريون الاستفادة منها لكسب الحروب التي يتمنون خوضها وترك بصمتهم على الولايات المتحدة لأجيال قادمة، سواء على الجبهة الداخلية أوالخارجية.

شهدت هذه الحقبة كثيرا من نقاط الالتقاء بين نهج الرئيس بوش الابن وأيديولوجية "المحافظون الجدد". ولعل من أهم الظواهر التي تجسد هذا التلاقي، والتي أخذها بوش عنهم، هي النزوع إلى المواجهة، وأن سياساته تهدف إلى انتصار الخير في صراعه ضد الشر، فضلا عن رفضه للتقيد بعمل الأمم المتحدة، وقد شهدت ولايته انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات ومعاهدات دولية، كما شهدت رفض التوقيع أو المشاركة في اتفاقيات أخرى مثل المحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو، ناهيك عن تأييده اللامسبوق لإسرائيل.

في ظل ذلك، برزت كثير من الآراء عبر وسائل الإعلام، سواء في عالمنا العربي أو في الولايات المتحدة، والتي ترى أن بوش الابن قد وقع ضحية "المحافظون الجدد" نظرا لافتقاره إلى الذكاء أو لكونه من الأشخاص السهل الاحتيال عليهم، ومن ثم استغل "المحافظون الجدد" جهل بوش وعدم خبرته واختطفوا السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالح إسرائيل، بل إن البعض قد ذكر أن بوش الابن قد أصبح محافظا جديدا.

ولعل هذا يضعنا أمام تساؤل: هل يمكن النظر لبوش الابن على أنه من "المحافظون الجدد"؟ وهل تعتبر إدارة بوش إدارة محافظة جديدة؟

وللإجابة على هذا التساؤل، وحسما لهذا الخلط، يلزم التفريق بين حالة الانتماء لتيار "المحافظون الجدد" واتباع بعض السياسات التي قد تتلاقى مع ما يطرحونه من أفكار. فبرغم صعوبة إنكار تأثير حركة "المحافظون الجدد" في راديكالية Radicalization معظم السياسيين الجمهوريين، إلا أنه من الحقائق المؤكدة أن المسئولين الرئيسيين عن السياسة الخارجية في إدارة بوش الابن (بوش، تشيني، رايس، رامسفيلد) لم يكونوا منتمين من الأساس

32- Halper, Stefan A, and Clarke, Johathan; op.cit., p. 125.

33- Woodward, Bob; Bush at War (New York, Simon & Schuster, 2003), p. 334.

34- Bacevich, Andrew J; op.cit., pp. 211:225.

35- Ehrman, John; The Rise of Neo-conservatist Intellectuals and Foreign Affairs, 1945-1994 (Yale University Press, 1995), pp. 156-164.

Scanned by CamScanner

إلى حركة "المحافظون الجدد"، صحيح أن بعضهم يمكن تصنيفهم فى خانة المحافظين التقليديين الذين يزخر بهم الحزب الجمهورى، وأغلبهم من المتعصبين أو المتشددين سياسيا مثل تشينى ورامسفيلد، وآخرون يتعاطفون مع التيارات المنحدرة من الحركة الإنجيلية البروتستانتية، إلا أن هذا لا يعنى انتماءهم قلبا وقالبا لتيار "المحافظون الجدد".

كذلك من الخطأ اختزال السياسة التى اتبعها بوش الابن فى مجرد انصياعه لأطروحات "المحافظون الجدد" ووضعها موضع التنفيذ. غاية الأمر أن كلا من الجمهوريين والمحافظين الجدد قد التقيا فى المكان والزمان المناسبين. وبرغم احتفاء "المحافظون الجدد" بتوحد الرؤية بينهم وبين الرئيس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التى يراها خصومهم أنها علاقة تبعية أو نوع من الاحتيال عليه، إلا أن بوش لا يتبع دوما ما تروج له دوائر "المحافظون الجدد"، فهو قد يتبنى ما يروق له مما يطرحونه، فضلا عن أن هناك خلافات أساسية بين الطرفين حول قضايا مهمة سبق أن تناولناها فى معرض الحديث عن نقاط الخلاف بين "المحافظون الجدد" والمحافظين التقليديين أو الجمهوريين، يضاف إلى ذلك الخلاف فى قضايا السياسة الخارجية، ولاسيما اتهام المحافظين لإدارة بوش بالتخاذل لعدم إبدائها تشددا تجاه الصين. وبرغم تأثيرهم الملحوظ على إدارة بوش الابن، إلا أن عددا قليلا ممن يمكن اعتبارهم ضمن "المحافظون الجدد" تولوا مناصب كبيرة فى كنف هذه الإدارة.

المحافظون الجدد بعد ١١ سبتمبر:

بعد تسعة أيام من أحداث ١١ سبتمبر، بعث أربعون شخصا من "المحافظون الجدد" برسالة إلى الرئيس جورج بوش، ترشده إلى كيفية إدارة الحرب ضد الإرهاب، وكان من بين الموقعين على الرسالة إيرفنج كريستول وريتشارد بيرل المعروف باسم أمير الظلام. كانت الرسالة عبارة عن إنذار للرئيس بوش بأن عليه إعلان الحرب على العراق وعزل صدام حسين من منصبه، وحذروا بوش بأن تقاعسه عن شن الحرب على العراق سيمثل استسلاما مبكرا فى الحرب على الإرهاب. ومع أن حزب الله ليس له علاقة بأحداث ١١ سبتمبر، إلا أن "المحافظون الجدد" حثوه على تحطيم حزب الله ومهاجمة كل من سوريا وإيران إن لم توقفا مساعداتهما لهذا الحزب (٣٦).

كانت كارثة ١١ سبتمبر، التى وصفت بأنها أشد إيلاما من كارثة بيرل هاربر، دافعا لبروز مشروع أمريكى جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية، لا سيما فى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى. ومن هذا المنطلق، جاء مشروع الشرق الأوسط الجديد الذى تبناه "المحافظون الجدد" وتم الإعلان عنه فى يونيو عام ٢٠٠٤ من قبل مجموعة الدول الثمانى الكبرى. وفى ظل التنامى الملحوظ لدورهم بعد ١١ سبتمبر، تركزت دعاوى "المحافظون الجدد" على أربعة محاور جديدة، هى:

١- استعمال الضربات الاستباقية (التوسع فى مفهوم الحرب الوقائية).

٢- تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء دون وسطية (إما أن تكون معنا أو ضدنا).

٣- بلورة أو إبراز ما سمى بمحور الشر والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه.

٤- التركيز بشكل أساسى على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى كمسرح رئيسى لمصالح الولايات المتحدة عبر البحار وساحة لصراعاتها الخارجية. وحينما بدأ "المحافظون الجدد" السعى لوضع هذه الأفكار أو التصورات الأيديولوجية موضع التنفيذ، برزت على السطح عدة حقائق أساسية، هى أن الحركة - ومن أمامها الإدارة الأمريكية- قد باتت فى مواجهة أو اشتباك مع الأطراف التالية:

- العالم الإسلامى حاليا مع احتمالات التوسع فى المواجهة لتضم أطرافا أخرى.

- المنظمات الدولية والسياسات الرامية إلى تحديد سياسة الولايات المتحدة فى إطار الدبلوماسية والاتفاقيات المتعددة الأطراف.

- حلفاء الولايات المتحدة الذين يميلون إلى العمل فى إطار المنظمات الدولية.

- صقور عجز الموازنة الذين يريدون وضع ضوابط على إنفاق الولايات المتحدة.

- الأمريكيون الذين يختلفون معهم فى الرأى والأهداف (٣٧).

العلاقة مع المؤسسات الحاكمة :

- الجيل الأول :

كانت عملية تخريب الانفراج بين الشرق والغرب هى المنطلق الذى اعتمده "المحافظون الجدد" لتحقيق أجندتهم الخارجية. ففى منتصف السبعينيات، حدث تلاق بين كل من اليمين الراديكالى فى الحزب الجمهورى بقيادة رونالد ريجان، وعناصر من جهاز الأمن القومى تسعى للثأر من هزيمة فيتنام. وفضلا عن "المحافظون الجدد" المنبثق معظمهم من الجناح المتشدد المعادى للشيوعية داخل الحزب الجمهورى، كان التحالف مصمما على تحقيق التفوق الاستراتيجى واستعادة هيبة الدولة والتوافق الوطنى الذى اهتز عقب حرب فيتنام وأثناء الحرب الباردة، لذلك عمد هذا التيار إلى انتهاج سلوك فكرى وعمل يهدف إلى تغيير تلك الحالة الرخوة للاستراتيجية الأمريكية التى بدت فى فترة ما يسمى بالتوافق والانفراج الدولى.

ومن أجل إعادة تسييد النزعة العسكرية، كان لابد من إنعاش رغبة الانتصار فى نفوس الأمريكيين وتحييد أنصار سياسة التعايش، لذا راح "المحافظون الجدد" يزيفون المعطيات ويضخمون الأخطار وينتقدون بشدة الأشخاص والمؤسسات المعارضة لهم، خاصة وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية التى اتهموها

36- Ibid; p. 168.

37- Fizgerland, Frances; Reagan, Star Wars and the End of the Cold War (New York, Simon & Schuster, 2000), p. 423.

Scanned by CamScanner

بانتهاج سياسة خاطئة للتخفيف من خطر نشر الصواريخ السوفيتية.

وفى هذا السياق، بدأ المحافظون هجوما منسقا من خلال البنتاجون على وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA يساعدهم فى ذلك دونالد رامسفيلد، وكان يشغل حينئذ منصب وزير الدفاع فى إدارة فورد، فضلا عن رئيس الأركان ريتشارد تشيني، إضافة إلى مجموعة استشارية مرتبطة بالبيت الأبيض، متخصصة فى الاستخبارات President's Foreign Intelligence Advisory Board (PFIAB)

أثمرت تلك الحملة عن تشكيل ما يسمى "الفريق B" فى ٢٦ مايو ١٩٧٦، وهو مجموعة خارجية من الخبراء مستقلة عن CIA كلفها جورج بوش الأب، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك، بإعداد تقرير عن المخاطر السوفيتية وسبل التعامل معها. عقب ذلك، أصدر " الفريق "B"سلسلة من التقارير التى تحذر من أخطار (معظمها تحت دوافع أيديولوجية دون أساس واقعى) وكان بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع فيما بعد فى إدارة بوش الابن، من أعضاء الفريق البارزين، واعتبر هذا الفريق أن تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية حول النيات السوفيتية لا أساس لها، مما أدى إلى التخفيف من مخاطر التهديد الكامن فى التعبئة الاستراتيجية السوفيتية. وأشارت تقارير الفريق المذكور إلى أن السوفيت الذين يملكون صواريخ نووية عابرة للقارات وثقافة استراتيجية هجومية لم يكونوا فقط قادرين على شن هجوم وقائى ضد الولايات المتحدة، بل إن لديهم نزعة أيديولوجية تغذى هذه الميول الهجومية(٣٨).

غير أن ما يدحض ما جاء بالتقرير الملئ بالتعميمات والأسانيد الواهية أن النفقات العسكرية السوفيتية كانت قد بدأت تتراجع منذ عام ١٩٧٥، ومع ذلك بدأت النفقات العسكرية داخل المؤسسات الأمريكية المخصصة لتغيير ميزان القوى فى مواجهة السوفيت تتزايد سنويا فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥.

ولعل ما قد يلقى الضوء على سبيل تلك المنافسة بين الاستخبارات المركزية ومنتقديها- وكلهم من اليمين أو المحافظين- أن وليم كولبى، الرئيس السابق للوكالة، كان قد رفض عام ١٩٧٥ مبادرة من هذا النوع من قبل المحافظين، بحجة أن من الصعب تخيل أن مجموعة مستقلة من المحللين يمكن أن تعد تقويما للقدرات الاستراتيجية السوفيتية بشكل أكثر شمولا من المؤسسة المتخصصة فى الاستخبارات(٣٩).

فى مارس ١٩٨٣، أعاد رونالد ريجان النظر فى السياسة العامة للأمن النووى التى أقامتها إدارة نيكسون، والمؤسسة على معاهدة حظر الصواريخ النووية العائدة لعام ١٩٧١، وقد أطلق فى المقابل مبادرة الدفاع الاستراتيجى، وهو برنامج أبحاث وتطوير يهدف إلى إنشاء الدرع الأرضية والفضائية المضادة للصواريخ. وفى الوقت نفسه، أطلق البيت الأبيض عمليات استطلاع حول الاتحاد السوفيتى ومجاله الجوى، وقد اعتبرت بمثابة استفزازات سياسية كبيرة، المقصود بها إظهار نقاط ضعف أنظمة الدفاع السوفيتية(٤٠).

٢- الجيل الثانى :

كرست نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ التفوق الاستراتيجى الأمريكى، مما هيأ للولايات المتحدة وضعا حصريا فى اللجوء للقوة لحل النزاعات بين الدول، كما كان يطمح "المحافظون الجدد". لكن وبالتزامن مع ذلك، فإن انهيار الاتحاد السوفيتى ألغى مبرر حال الطوارئ القومية فى ظل غياب العدو الاستراتيجى.

كان من البديهى أن يفرح "المحافظون الجدد" بزوال عدوهم، لكن ما حدث كان خلاف ذلك، فقد ولد غياب الاتحاد السوفيتى حالة من الخوف لدى "المحافظون الجدد" من انفراط حالة التعبئة التى استطاعوا تأجيجها تحت الفزاعة السوفيتية، فراحوا يبحثون عن "شيطان جديد" قادر على توحيد الشعب أو عدو يجب محاربته، ويذكر هذا الشعب بأن ثقافته ومجتمعه معرضان للخطر، فجاءت حرب الخليج عام ١٩٩١ ليتم استبدال الاتحاد السوفيتى بـ "الدول المارقة" كعدو استراتيجى.

بعد أشهر معدودة من حرب الخليج، تقدم كل من وولفويتز، مساعد وزير الدفاع السابق، ولويس ليبى، مستشار ديك تشينى للشئون الأمنية، بما يسمى "دليل السياسة الدفاعية ١٩٩٢-١٩٩٤" يدعوان فيه إلى اتخاذ السبل الكفيلة بمنع بروز أى منافس للولايات المتحدة فى المستقبل، وذلك عبر منع أى دولة معادية أو صديقة من السيطرة على مناطق ذات موارد يمكن أن ترفع هذه الدولة إلى مصاف القوة العظمى، ويدعوان أيضا للعمل على تثبيط عزيمة الدول الصناعية المتقدمة عن محاولة تحدى الزعامة الأمريكية أو الإخلال بالنظام السياسى والاقتصادى القائم (٤١).

فى ظل ولاية بوش الابن ومع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تم تحويل نظرية الحرب الأمريكية من مكافحة الشبكات الإرهابية الخارجية إلى مواجهة مع ما يسمى "محور الشر". وقد شكلت استراتيجية الحرب الوقائية، التى تبنتها الولايات المتحدة رسميا فى سبتمبر ٢٠٠٢، تغييرا جذريا لاستراتيجية الاحتواء والردع التى انتهجتها الإدارة الأمريكية فترة الحرب الباردة، وعكست مثابرة اليمين الراديكالى والقومى والمحافظ الجديد فى الولايات المتحدة لبسط نفوذه عن طريق الحرب.

وبرغم أن "المحافظون الجدد" لم يكونوا دوما على علاقة طيبة بكل من وزارة الخارجية أو وكالة الاستخبارات، إلا أن استحكامهم فى البنتاجون (ووزارة الدفاع) فى ظل ولاية بوش الابن عبر شخصيات استراتيجية من أمثال بول وولفويتز، وريتشارد بيرل، ودوجلاس فيث، قد جعل اختطاف "المحافظون الجدد" للسياسة الخارجية الأمريكية أمرا محققا، ولا سيما فى ظل تنامى دور البنتاجون وغلبة النزعة العسكرية على السياسة الخارجية فى عهد بوش الابن.

38- H. Bacevich, Andrew J; op.cit., pp. 185-194.

39- Ibid; pp. 221-222.

40- Halper, Stefan A, and Clarke, Jonathan; op.cit., p. 176.

41- Ibid; pp. 235-254.

Scanned by CamScanner

ولما كان البنتاجون هو أهم معاقل "المحافظون الجدد" داخل إدارة بوش الابن ولمزيد من التمترس والاستحكام داخل البنتاجون، فقد تم عقب ١١ سبتمبر استحداث هيئة خاصة داخل البنتاجون، تسمى مكتب التخطيط الخاص، وقد أنشأها المحافظ الجديد المتشدد ونائب وزير الدفاع السابق بول وولفويتز، وعهد بإدارته إلى دوجلاس فيث، الوكيل السابق بوزارة الدفاع الأمريكية ومستشار حزب الليكود الإسرائيلي.

فى ظل ذلك وفى ضوء التنافس أو العداء الذى يكنه "المحافظون الجدد" لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، شرعت العصبة (وهو الاسم الذى تطلقه وسائل الإعلام على "المحافظون الجدد" فى مكتب التخطيط الخاص) فى تحدى الاستنتاجات التى تتوصل إليها وكالة المخابرات المركزية ووكالة المخابرات العسكرية، وذلك لإثارة الشكوك حول المقدرة المهنية للمتخصصين فى هذه المؤسسات القومية، وقدمت العصبة سيلا من المعلومات البديلة، دفع بالقيادة المدنية فى وزارة الدفاع، المتمثلة فى وزير الدفاع المحافظ دونالد رامسفيلد، ومساعده المحافظ الجديد بول وولفويتز، للانسياق نحو تقاريرهم ومعلوماتهم التى قادت إلى تغليب التوجهات نحو شن الحرب على العراق(٤٢).

وقد اعتمد مكتب التخطيط الخاص على المعلومات المغرضة التى يقدمها المنشقون العراقيون والمولون من قبل مكتب التخطيط الخاص، وهم المصادر نفسها التى كانت تعتبرها وكالة المخابرات المركزية مصادر غير موثوقة للمعلومات، لأنهم لم يقدموا إلا المعلومات التى كان أفراد العصبة أو مكتب التخطيط الخاص يحبون سماعها، فضلا عن أن تلك المعلومات المختلقة لم تكن تخدم بالأساس إلا هدف المنشقين الذين كانوا أكثر لهفة لشن الحرب الأمريكية على العراق، كما هو حال أفراد مكتب التخطيط الخاص.

ويبدو أن جورج تينيت، رئيس وكالة المخابرات المركزية آنذاك، لم يكن قويا بدرجة كافية فى مقاومة نفوذ مكتب التخطيط الخاص، لذلك استطاع كل من ريتشارد بيرل، وبول وولفويتز إقناع الرئيس بوش بأن لدى العراق ترسانة ضخمة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الجاهزة للاستخدام، وظل الرئيس بوش يكرر ترديد هذه الرواية على مسامع الشعب الأمريكى. ولعل تلك الأسباب هى نفسها التى جعلت جورج تينيت، مدير الاستخبارات السابق، يدفع منصبه ثمنا للتنافس والغيرة الوظيفية بين وكالة الاستخبارات وتيار أو عصبة "المحافظون الجدد".

خاتمة :

من خلال تناولنا السابق، يمكن القول إن "المحافظون الجدد" ليسوا قوة سياسية بذاتهم بقدر استقوائهم بالظروف السياسية التى هيأت لهم ذلك، فتأثير "المحافظون الجدد" يقوى أو يضعف وفقا للظروف الداخلية وطبيعة المصالح والتحديات الدولية التى تواجهها الولايات المتحدة. فما نشهده من تصاعد فى نفوذ تلك الحركة مرده بشكل أساسى إلى قدرتهم فى استثمار أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وإلى الظروف التى قادت لوصول بوش الابن وتبنيه جزءا كبيرا من أفكارهم وأجندتهم. ففى ظل ذلك، تمكن "المحافظون الجدد" من إرساء قواعد ثابتة فى السياسة الأمريكية قد تستمر لسنوات، حتى لو خسر حلفاؤهم الجمهوريون الانتخابات القادمة.

أما على مستوى الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فقد أدى صعود هذه الحركة إلى زيادة أو استمرارية حالة عدم الفهم لقضايا الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة على كل من مستوى الإدارة الأمريكية والرأى العام. وبرغم أن الأيديولوجيا قد لعبت دورا مركزيا فى مسار الحركة، إلا أن "المحافظون الجدد" أنفسهم قد افتقروا إلى الفهم والإدراك السليم لطبيعة المنطقة، فلا يوجد بين أنصارهم عدد كاف من المتخصصين فى أنثروبولجيا المنطقة أو فى اللغة العربية أو ممن يمتلكون رؤية متسقة أو واقعية عن هذه المنطقة. فدعوة "المحافظون الجدد" إلى نشر الديمقراطية فى مناطق مثل الشرق الأوسط أو العالم العربى تحمل فى طياتها رغبة فى تحديد أو حصر العلاقة مع الآخرين فى إطار نمطى، حيث إن هناك إحساسا عاليا بتفوق الثقافة الغربية، وبالطبع الأمريكية، على ثقافات الآخرين. ولعل مصطلح الشرق فى - حد ذاته - بات يحمل مضمونا ثقافيا وسياسيا مشوها عند كثير من الأمريكيين، ويستخدمه المحافظون كذريعة لفصل الولايات المتحدة عن ثقافات الآخرين، وقد لعب ذلك دورا أساسيا فى الخطاب السياسى لحركة "المحافظون الجدد". بالطبع، فقد ساهم الجهل المعلوماتى لدى كثير من الأمريكيين فى تكوين صورة سلبية عن تلك البقعة المضطربة من العالم، وسهل من مهمة "المحافظون الجدد" فى تشويه العالم الإسلامى فى وقت تنامى فيه نفوذهم فى وسائل الإعلام، وأعاق تدفق الأفكار الصحيحة المجردة وقاد إلى هذا الفشل الأمريكى فى فهم الآخر.

وأخيرا، وإذا كان البعض يراهن على أن تلك القوى الأيديولوجية التى استمدت جذوتها من أحداث الحادى عشر من سبتمبر ستستمر فى تسلم مقاليد الأمور ولن يكون بوسع الإدارات الأمريكية التحول الجذرى عن خيارات "المحافظون الجدد" فى مجال السياسة الخارجية، إلا أنه، برغم ذلك، وبرغم مظاهر هذا التنامى، فمن المرجح ألا تسلم تلك الحركة من الاصطدام بعوائق. ويكفى للتدليل على ذلك قراءة الانعكاسات السلبية لمشروعهم العسكرى فى العراق. فعلى عكس ما تخيل "المحافظون الجدد"، لم تظهر حرب العراق قدرات القوة العسكرية الأمريكية بقدر ما أظهرت حدود تلك القوة وقيودها، كما كشفت للرأى العام الأمريكى عن خطورة ما تحمله المصالح الخاصة لتلك الفئة على المصالح العامة للولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك أن الحركة المعادية لأمريكا آخذة فى الاطراد، ليس فقط من شعوب الشرق الأوسط، بل من الحلفاء الأوروبيين وعبر المحيط الهادى من جهة الآسيويين. ومن غير المنتظر أن يتراجع الشعور المعادى لأمريكا فى المستقبل القريب. ولعل ما يزيد الأمر تفاقما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة هو تلك

42- http://www.aei.org.

Scanned by CamScanner

أثر الحجم على أداء الدول فى ظل العولمة

[دراسة حالة الدول الصغيرة]



أستاذ مساعد مكلف بالدروس
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،
جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجمهورية الجزائرية

تزداد سرعة المنافسة الشاملة فى ظل العولمة المتعددة الأبعاد والمتعددة الأقطاب الجهوية، خاصة مع الأثر الذى ما تفتأ تحدثه التغيرات التكنولوجية فى مجال المواصلات والاتصالات والمعلومات والإعلام فى مجالات إدارة وهيكلة وتنظيم الشركات والمنظمات والدول والأقاليم وتسيير المدن، مما يدل على تغير فى أهمية العامل الجغرافى فى العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى ازدياد الأهمية النسبية للمعلومات والمعرفة والقيم والذكاء الاصطناعى، والبنيات التحتية لمجتمع المعلومات فى الأداء المتميز للدول والشركات والمنظمات.

ومن آثار تلك التغيرات أثرها على تغيير المعايير والقيم والأساليب التسييرية والبنية التنظيمية للشركات والدول والمنظمات، والاتجاه نحو التخلى عن الهياكل المؤسسية شديدة الجمود والهرمية والمركزية والضخامة، وتبنى أساليب التنظيم الديناميكى المرن والشبكى(الأفقى) واللامركزى والصغير الحجم، خاصة أن "الدولة الوطنية أضحت أصغر من المشكلات الكبيرة وأكبر من المشكلات الصغيرة"، كما يقول دانيال بيل.

ومن الاتجاهات المتزامنة التى تنضوى داخل ديناميكية العولمة، خاصة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تنامى اتجاه التفتت والتشرذم الجيوسياسى والاستراتيجى، والحركات الانفصالية والقبلية الدولية، والمطالب الاقتصادية الاجتماعية للمناطق والأقليات العرقية والطوائف الدينية من جهة، واتجاه التكتل والجهوية الاقتصادية، خاصة مع تزايد أهمية اقتصادات الحجم الداخلية والخارجية والعامل التكنولوجى والبحث العلمى من أجل التنمية، وتنامى دور الأسواق المالية والشركات المتعددة الجنسيات والشراكات المختلفة فى التجارة الدولية من جهة أخرى.

لذلك، نجد الدول القومية تسعى للتكيف مع هذين الاتجاهين المتناقضين بتبنى نظم السوق الحرة، ولجوء النظم السياسية إلى عملية إعادة هيكلة تنظيمية لأقاليمها الوطنية وإقامة البنية التحتية لمجتمع المعلومات، فضلا عن إقامة الحكومات الإلكترونية والاستعانة بالذكاء الاصطناعى لتعزيز قدرات صانع القرار السياسى على الاستجابة لمدخلات بيئة وطنية وإقليمية ودولية شديدة التعقيد والتداخل والتسارع.

ويمكن أن نضع هذا الاتجاه التآكلى للدولة القومية ضمن أطروحة الاتجاه المعرفى(١) فى تحليل العلاقات الدولية، والتى ترى

(١) من أوائل المفكرين الذين ألفوا فى موضوع الكلانية رئيس الوزراء الجنوب الإفريقى السابق، والقائد العسكرى الذى ساهم فى تأسيس عصبة الأمم وفى صياغة ميثاق منظمة الأمم المتحدة - جان كريستيان سموتس(1950 -1870 Jan Christian Smut) ، وله دراسة مهمة بعنوان: "الكلانية والتطور" (Holism-Evolution)"، صدرت عام ١٩٢٥، ينتقد فيها التطور الآلى، الذى أتت به نظريات القرن التاسع عشر، والمتأثرة بنظريات نيوتن وديكارت، مصورة العالم وكأنه ساعة ميكانيكية ضخمة تسير أجزاؤها بشكل رتيب وبفعل نظام ثابت، يتسم بقدر كبير من الانسجام والتوافق والحتمية. والكلانية تأكيد على مبدأ النشوء الذى يعنى إيجاد كليات هى فى حقيقتها أكبر من مجموع أجزائها. وتتجه الرؤية الكلانية لتصبح مسلمة معرفية جديدة بديلة للمسلمة المعرفية التجزيئية التى رافقت المعرفة البشرية الحديثة منذ عصر الأنوار الأوروبية والثورات الصناعية. وتسهم فى هذا المنظور المعرفى الجديد اختصاصات عديدة يسهم فيها علماء الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والأرصاد الجوية وعلم الفلك والطب والرياضيات والميكانيكا وغيرها، خاصة الثورات الاكتشافية فى ميادين علوم المادة (ثورة الكم أو الكوانتوم) وعلوم الحياة (الثورة البيوجزيئية) وعلوم العقل (ثورة المعلوماتية والذكاء الصناعى). أنظر: وليد عبد الحى، تحول المسلمات فى نظريات العلاقات الدولية.. دراسة مستقبلية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص ١٢-١٨.

Scanned by CamScanner

العلاقات الدولية المعاصرة من زاوية ظاهرة الفيضان والتدفق والتفاعل المتزايد بين البيئتين الوطنية والدولية، بحيث تؤدى ظاهرة الاعتماد والارتهان المتبادل إلى ظهور قطاعات التأثر المطلق والمتوسط والضعيف بالبيئة الدولية، بحيث تتجه الدولة القومية -عبر العلاقات الخارجية التى تقيمها شركاتها الوطنية العمومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدنى- نحو ضعف سلطتها وتراجع قدرتها على التحكم فى التغيرات الخارجية، مما يدفعها إلى البحث عن "شركاء" لتعظيم القدرة على التكيف، سواء بالتحالفات العسكرية أو بالتكتلات الاقتصادية أو الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية، " فمن يقول عولمة يقول شراكة "، هكذا يؤكد توماس فريدمان.

ويصنف وليد عبد الحى قطاعات التأثير الخارجى المتنامى على حساب الداخل الوطنى على المنوال التالى:

١) قطاعات التأثير المطلق: أى تلك الميادين التى تتضاءل فيها درجة تحكم الدولة الواحدة بنسبة كبيرة، إذ تمثل هذه القطاعات نقطة الفيضان الدولى على الفضاء الوطنى، مثل: قطاعات العلاقات التجارية والمالية، والتنظيم الجمركى، والمنافسة الاقتصادية، ومراقبة الاستثمار والأسعار...الخ. ويبرز فى هذا المجال النشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات مع عمليات إعادة التموقع لبنياتها الإنتاجية La Dlocalisation وترابط الأسواق المالية (البورصات الوطنية المتعولة) فى الزمن العالمى الحقيقى وتعدد ورشات التكتل الاقتصادى الإقليمى.

٢) قطاعات التأثير المتوسط أو النسبى: وتتمثل فى قطاعات لم تصل فيها درجة تأثير البيئة الدولية إلى الحد الأقصى، إلا انه تأثير متزايد، رغم احتفاظ الدولة بقدر من التحكم فيه. وتبرز هذه القطاعات فى الآتى: الانخراط فى الوظائف العمومية، تنظيم الشئون الثقافية، التعليم والبحث العلمى، نمط التخطيط، استغلال المصادر الطبيعية، تنظيم وسائل النقل، سياسات موازين المدفوعات.

٣) قطاعات التأثير الضعيف: وهى قطاعات لا تزال فيها درجة تحكم الدولة أكبر من أى قطاع آخر، بمعنى أن تأثير البيئة الدولية فيها قائم بالفعل وبكثافة أكبر، ويتمثل فى الموقف من النزاعات الدولية والعلاقات العسكرية مع الدول الأخرى، وحفظ الأمن الداخلى، ونمط نظام الحكم، وسياسات الضمان الاجتماعى، والعلاقات بين العمال وأرباب العمل، وتنظيم وتدعيم قطاع الإعلام.

إن التصنيف السابق يدل على أن تأثير البيئة الدولية القوى يتمحور فى المستوى الأول حول البعد الاقتصادى، بينما يتمحور البعد العلمى والثقافى فى المستوى الثانى، فى حين تبرز فعالية الدولة فى نطاق " أدوات القهر الداخلى" أو أدوات سياسات التكيف القسرى، ضمن المستوى الثالث والأخير.(٢)

إلا أن المؤكد أن ديناميكية العولمة، التى انطلقت نهاية السبعينيات وازدادت وتيرة سرعتها أواسط التسعينيات، بصدد تعويم جل تلك الكيانات الدولية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية فى علاقات تفاعل واختراق من أعلى ومن أسفل النظم الوطنية الموروثة عن القرون الثلاثة الأخيرة، أدت باستمرار إلى المزيد من خلخلة التماسك الوطنى القائم، فى عالم معظم دوله القومية متعددة الأقوام والأعراق.

وقد أدت هذه التحولات إلى قيام الفاعلين الطبيعيين والمعنويين محليا ودوليا بتبنى استراتيجيات تكيفية صعبة تركز على:

١) تبنى سياسات للتحكم فى حجم المؤسسات والمنظمات والتنظيمات والدول الكبيرة وترقية نوعية الحكم (الحكم الراشد The Good Gouvernance) لتعزيز القدرة التنافسية والحفاظ على مستويات نمو اقتصادى إيجابية مستمرة.

٢) إعادة هيكلة الدول الكبيرة الحجم لمجاراة قدرة الدول الصغيرة الحجم فى التمتع بمميزات تبدو مساعدة على التكيف المرن مع التغيرات المذكورة، كما تبدو المؤسسات والمنظمات والدول ذات الأحجام الكبيرة أقل قدرة على التكيف مع بيئة أعمال متعولة، متسارعة الديناميكية، متشابكة الأطراف، متداعية المخاطر، متجزئة القوة.

وانطلاقا من هذه المعاينة لهذا الاتجاه العام التصغيرى لأحجام الهياكل والمؤسسات والمنظمات والدول فى ظل عولمة متسارعة، نصوغ الإشكالية التالية:

من أهم الاتجاهات المؤسساتية فى ظل العولمة الاتجاه نحو محاكاة ظاهرة التصغير الهيكلى والتنظيمى والتجزئة للأحجام التنظيمية القائمة، بهدف تحقيق المزيد من القوة والفعالية والمرونة الحركية والتحكم القيادى فى صنع القرار، والمزيد من الرفاهية الاقتصادية والتمتع بالخصوصية الثقافية والسلم الاجتماعى، والإفادة من التفاعلية الاتصالية وتقليص التكاليف وتقريب المؤسسات والتنظيمات والدول من قواعدها الاجتماعية فى ظل تزايد الوعى والتعليم والحساسية إزاء التدهور البيئى والقلق الأمنى وما إلى ذلك من المشكلات الكوكبية - المحلية.

إن ظاهرة الاتجاه التصغيرى لأحجام الهياكل التنظيمية المختلفة (مؤسسة، منظمة، دولة) ظاهرة مفارقية، فهى تتزامن مع تنامى ظاهرة معاكسة هى ظاهرة التعملق الحضرى والتنظيمى والتكتلات الاقتصادية الاندماجية الإقليمية المتزايدة، وتزايد أهمية اقتصادات الحجم الخارجية، التى تنتج وضعية المنافسة الاحتكارية التى تعمل لصالح الشركات الكوكبية المتعددة الجنسيات. ظاهرتان متزامنتان متضادتان تكشفان عن تأرجح الأشكال التنظيمية المعاصرة، باحثة عن صيغ للتكيف، مما يظهرها فى شكل نماذج للفعالية ونماذج للافعالية، ونماذج للأداء المتميز، وأخرى للأداء الردىء والهش.

فى الواقع، إن الهدف من هذه الدراسة ليس تعقب وتحليل ظاهرة التفكك القومى فى العلاقات الدولية المتعولة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وإنما دراسة المميزات الأدائية لظاهرة الدول الصغيرة القديمة والجديدة فى ظل بيئة متعولة، من أجل التعرف على مدى صحة فرضيتنا المطروحة سابقا.

وهنا نتساءل :

١) هل حجم الدولة يؤثر على نوعية أدائها الكمى والنوعى فى ظل العولمة؟ وهل من نماذج متميزة للدول صغيرة الحجم (المجهرية) تدل على قوة فى الأداء وفعالية ومرونة فى التكيف وعلى قدرة فى التحكم القيادى فى الإصلاح الشامل والديمقراطية التشاركية وتقريب الهياكل من الفاعلين الاجتماعيين، ومن ثم تحقيق المزيد من الرفاهية والتنمية الإنسانية المستدامة؟

(٢) وليد عبد الحى، تحول المسلمات فى نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

Scanned by CamScanner

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال تدبر وتمحيص الفرضية التالية: إن الدول الصغيرة تستجيب إيجابيا بفعالية لتحدى صغر الحجم، الذى حولته إلى ميزة تنافسية فى بيئة متعولة.

ويمكن أن نستعير التعبير عن تلك الفرضية بمقولة مختصرة جامعة فحواها: كلما كنت صغيرا، كنت فعالا.

وستقتصر محاولة بيان صدق هذه الفرضية من عدمه على دراسة وصفية تحليلية لظاهرة الدول الصغيرة الحجم بمعرفة خصائصها ومميزاتها البنيوية، ومتابعة بعض مؤشرات الأداء الكلية (اقتصادية، سياسية، إدارية، اجتماعية)، سواء فى الدول الصغيرة المتطورة أو النامية، لمعرفة مدى قدرتها الهيكلية على الإدارة المتميزة للمنافسة وتحقيق الفعالية، والتنمية الناجحة دون التطرق إلى ظاهرة التصغير كاتجاه تشهده كل من الحكومات والمؤسسات والمنظمات والشركات حتى فى الدول الكبرى والمتوسطة الحجم. وسنتطرق فى هذا الموضوع إلى المسائل التالية:

١) تعريف الدولة الصغيرة (The Small State).

٢) تحديد الخصائص والمميزات العامة للدول الصغيرة.

٣) تحديد أثر الحجم على أداء الدول الصغيرة فى بيئة دولية متعولة.

أولا- تعريف الدولة الصغيرة (The Small State) :

بداية، تختلف التعريفات التى طورها علماء السياسة والقانون الدولى والاقتصاد الدولى حول مفهوم "الدولة الصغيرة" خاصة فى تحديد المعايير الموحدة لحجم الدولة بكل أبعادها الديموجرافية والجغرافية والاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية.

يعرف أيهان كوز وإسوار س. براساد/ Ayhan Kose & Eswar S. Prasad (٣) الدولة الأمة الصغيرة بـ "أنها عموما كل الدول ذات السيادة التى يبلغ تعداد سكانها أقل من مليون ونصف مليون نسمة".

وحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الكومنولث، فإن الدول الصغيرة هى دول يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ولا تزيد مساحتها الجغرافية أو الكتلة الأرضية على بضع مئات أو بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة من الأراضى.

علما بأن تصنيف الدول حسب الحجم وعدد السكان يظهر تعدد الأحجام، ومنه تعدد القوى الدولية، ابتداء من الدول العظمى، فالكبرى، فالمتوسطة، فالصغيرة، وأخيرا الدول المجهرية أو أشباه الدول. وبعد ظهور التكتلات التكاملية الإقليمية، بدأ الحديث عن الدول -الكتلة. ومع ظهور الشبكات الاتصالية المعلوماتية، بدأ الحديث عن الدولة- الشبكة.

ولكن هناك دراسات علمية تدرس ظاهرة الدولة الصغيرة من زاوية البعد الاقتصادى، حيث تتحدث عن اقتصادات صغيرة مقابل أخرى كبيرة، خاصة فى ظل تزايد أهمية اقتصادات الحجم التى تتطلب بدورها وجود أسواق محلية كبيرة، فضلا عن إمكانيات أخرى. كما أنها اقتصادات شديدة الانفتاح على الخارج، من حيث استيراد حاجاتها، ومن حيث الحساسية الشديدة لتدفقات رءوس الأموال.

غالبا نجد اقتصادات الحجم تعمل لصالح البلد الأكبر حجما. ففى ظل انتهاج الانغلاق أو الحماية الاقتصادية الشديدة لاقتصادها الوطنى / L'autarcie، وفى حالة دولتين متشابهتين فى كل شىء إلا فى الحجم، فإن الذى يتمتع بحجم سوق إنتاجية وطنية كبيرة سيحقق اقتصادات حجم كبيرة/ des conomies d'chelles تفوق ما يحققه البلد الأقل منه حجما. ونظرا لمتطلبات اقتصادات الحجم المالية والتقنية والتنظيمية والتسييرية، فسينتج هذا البلد الكبير الحجم بتكاليف منخفضة عن مثيلتها فى البلد الصغير. وفى حالة الانفتاح، فإن البلد الأكبر حجما يصبح مصدرا نحو البلد الأصغر حجما بالضرورة.

ومن هذا المنظور الاقتصادى، تعتبر دولة صغيرة اقتصاديا تلك التى يتميز حجم سوقها المحلية بالصغر وقدرتها الإنتاجية بالمحدودية، إضافة إلى عدم تنوع منتجاتها وخدماتها وحساسيتها إزاء تقلبات الأسواق الدولية المتعولة. فتدرج تلك الدراسات بلدانا عديدة مثل الجزائر والمغرب، فضلا عن ليبيا وتونس، كأمثلة عن البلدان النامية الصغيرة الحجم اقتصاديا، وكلا من سويسرا وهولندا والدنمارك ونيوزيلندا والسويد ضمن فئة الدول الصغيرة والاقتصادات الصغيرة، على أن قوتها الأدائية وقدرتها التكيفية مختلفة. فبالنظر لظاهرة اقتصادات الحجم، تصبح الدول ذات الـ٣٠ مليون نسمة بلدانا صغيرة اقتصاديا، ومن هنا سعى الدول فى ظل تزايد ظاهرة اقتصادات الحجم إلى التكتل الإقليمى.

كما أن الاقتصادى الأمريكى الشهير سيمون كوزنيتز Simon Kuznets يستخدم حد العشرة ملايين نسمة كحد أعلى للدولة الصغيرة الحجم. ومن ثم، فحسب هذا المعيار، يوجد فى العالم ما يزيد على ١٣٤ دولة مصنفة كدول صغيرة من حيث الحجم (الحجم السكانى).

كما أن معيار الدخل القومى/ PIB والمساحة تستخدم كمعايير لتمييز الدول الصغيرة من الدول الكبيرة. وتوجد علاقة وطيدة بين عدد السكان والمساحة والناتج الداخلى الخام لبلد ما، خاصة معيار السكان الذى يحدد حجم الموارد لدى البلدان الصغيرة.

الواقع، إن الدولة الصغيرة هى التى تضم عددا أقل من السكان بالإضافة إلى مساحة لا تتجاوز بضعة آلاف من الكيلو مترات المربعة. وعموما، تتمتع الدولة الصغيرة بالصفة والأهلية القانونية للدولة العادية، بالإضافة إلى اشتمالها على خصائص وأركان الدولة العادية الحجم، وهى الإقليم الجغرافى والسكان والحكومة والاعتراف الدولى من طرف المجموعة الدولية.

ورغم أنها لا تتمتع -عدا بعضها- بقدرات تمكنها من الفعل الدولى والاستقلال الذاتى الفعلى فى اتخاذ القرار، إلا أن مجموعة

(3) Ayhan Kose et Eswar S. Prasad, Voir Grand, in: Finances & Developpment. N. Decembre .2002 (p38-41)

Scanned by CamScanner

منها تتمتع بقوة تأثير معتبرة نسبيا، سواء فى عالم المال والأعمال وعالم الصناعة والخدمات وعالم الدبلوماسية، أو عالم الاستراتيجيات العسكرية والاستخباراتية، أو عالم الثقافة والسياحة، مقارنة بغيرها من الدول المتوسطة الحجم مثل كندا والبرازيل وتركيا ونيجيريا وغيرها.

– ونخلص هنا إلى أن عملية ترتيب الدول –حسب حجمها وقوتها– من خصائص النظام الدولى منذ إبرام الدول المتحالفة ضد الإمبراطورية الفرنسية بعد انتهاء الحروب النابليونية التوسعية فى أوروبا، ومعاهدة شومون/ Chaumont قرب باريس سنة ١٨١٤، والتى نصت على أن تعود حدود فرنسا إلى سابق عهدها، كما كانت عليها سنة ١٧٩٢.

منذئذ، بدأ تصنيف وترتيب قوة الدول وفق الآتى: دول أو قوى عظمى great powers /superpowers ، ودول أو قوى كبرى/ major powers ، ودول متوسطة القوة/ middle powers ودول صغيرة / small states وأخيرا دول مجهرية/ micro-states.

وقد اعتمد هذا التصنيف والترتيب على معايير مثل: المعيار السكانى، ومعيار الأداء الاقتصادى، والقوة العسكرية (سواء المؤكدة أو المفترضة)، ومعيار القوة التأثيرية فى عالم الأعمال (التجارة وأسواق المال).

وباستخدامها لعنصرى السكان ومستوى التنمية الصناعية كمعيارين أساسيين للتصنيف، قامت منظمة دول الكومنولث سنة ١٩٩٧ بتعريف الدولة الصغيرة / small state بأنها "تلك الدولة التى تضم عدد سكان يقل عن مليون ونصف مليون نسمة". وبذلك لم تعد تستخدم مصطلح الدولة المجهرية/ micro-state.

ولكن ينبغى أن نميز بين أصناف عديدة من الدول الصغيرة، فمثلا أوروجواى (ذات الثلاثة ملايين نسمة) والباراجواى (ذات الخمسة ملايين نسمة) تعتبران أصغر من الدول المتوسطة الحجم والقوة، ولكنهما أيضا أكبر من الدولة الصغيرة مثل جمهورية المالديف (٢٧٦ ألف نسمة) ومالطا (٣٧٩ ألف نسمة)(٤).

وللدولة الصغيرة تاريخ قديم يمكن أن نوجزه فيما يلى:

١) التاريخ القديم لظهور الدول الصغيرة: عادة ما نجد أن الأصول التاريخية لدولة صغيرة شديدة القدم. يتعلق الأمر مثلا بجماعة بشرية معزولة عن المناطق الكبرى للصراع، أو هى مجموعات تقيم فى مناطق وعرة التضاريس صعبة المواصلات مثل كانتونات سويسرا الواقعة ضمن جبال الألب وسط أوروبا وإمارة أوندور/ Andorre (٥)، أو هى موجودة حتى اليوم بفضل مصادفات تاريخية وتتمثل فى عدم تعرضها لعملية ضم توحيدى لممالك سابقة أو امبراطويات متفككة أو دول وطنية قائمة مثل: مملكة الدنمارك ودوقية اللوكسمبورج ذات النظام الملكى الدستورى وإمارة موناكو ومملكة ليختنشتاين.

٢) التاريخ الحديث لظهور بعض الدول الصغيرة: وهى الدول الصغيرة التى ظهرت إثر تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية منذ القرن الثامن عشر هنا وهناك عبر القارات، ممتدة إلى أواسط القرن العشرين. فمثلا:

– عرفت قارة أمريكا ظهور دول كبيرة جدا وأخرى متوسطة، كما عرفت ظهور دول صغيرة مثل دول أمريكا الوسطى ما عدا المكسيك، ودول صغيرة فى أمريكا الجنوبية وحوض الكاريبى مثل كوبا وجامايكا والدومينيكان وهايتى والأوروجواى والباراجواى وغيرها.

– وفى قارة أوروبا: ظهرت دول صغيرة كالفاتيكان وفنلندا والدنمارك وسويسرا والنمسا ودول البلطيق وألبانيا ومالطا وقبرص ... الخ.

– وشهدت آسيا، إثر اندثار كل من الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وإمبراطورية الخلافة العثمانية، ظهور دول صغيرة مثل: مملكة بروناى ودولة سنغافورة وكوريا الجنوبية والشمالية والفلبين وماليزيا ولبنان والكويت والبحرين وقطر والإمارت العربية المتحدة و"إسرائيل" ... الخ.

– وفى إفريقيا، حدثت أكبر عملية تفتيت عرفها العالم، حيث توجد فيها دول من الحجم المتوسط، مساحة وسكان، مثل مصر ونيجيريا وإلى حد ما جنوب إفريقيا والجزائر والمغرب والسودان والكونغو الديمقراطية، بينما معظم بقية الدول الإفريقية من الحجم الصغير، مساحة وسكانا، مثل: دول الجزر مثل جمهوريات: موريشيوس، والقمر، والرأس الأخضر، وسيشل، ودول قارية كجمهوريات:جيبوتى، وبوروندى ورواندا وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية وتوجو وبتسوانا وساوتومى وبرانسبى وبنين، ومملكتى ليسوتو وسوازيلاند وغيرها.

٣) التاريخ المعاصر لظهور بعض الدول الصغيرة: وذلك إثر تفكك الاتحاد السوفيتى وفيدرالية يوجوسلافيا فظهرت دول صغيرة كدول البلطيق وجورجيا وأرمينيا وقيرغيزيا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك .. وغيرها.

ومن المهم الإشارة إلى أنه فى كل القارات وعبر المحيطات، خاصة فى أوروبا، ظهرت العديد من الدول المجهرية التى أعلنت عن استقلالها ذاتيا دون أن تلقى أى اعتراف دولى فعلى. مثلا فى أوروبا، ظهرت مملكة سيبورجا / Seborga وسيالاند / Sealand ونظام مالطا/ L'ordre de Malte (وهى أصغر دولة تضم ٤٧ نسمة فقط يحكمها رجال دين مساحتها لا تتجاوز فيلا فى روما) وفى إفريقيا: دويلة لاريونيو/ La Runion.

ثانيا– تحديد الخصائص والمميزات العامة للدول الصغيرة :

وقد جمع علماء السياسة والاقتصاد والقانون الدولى مجموعة

---

(4) Ali Nasser Mohamed, The diplomacy of micro-states, Netherlands Institute of International Relations. Clingendael . Voir internet.

(٥) أوندور إمارة تقع فى جبال البيرينى على الحدود الفرنسية– الإسبانية، لغتها الرسمية هى الكاتالونية، يحكمها قس أورجال/ Urgel الإسبانى، ويشاركه فى الإمارة رئيس جمهورية فرنسا، عدد سكانها بداية الثمانينيات نحو ٢٧ ألف نسمة، مساحة الإمارة لا تزيد على ٤٥٣ كلم٢، وتستمد الدولة مواردها من هذه الوضعية الخاصة، ومن تمتعها بنظام جبائى ذى امتيازات.

Scanned by CamScanner

من السمات العامة المؤثرة على القدرة الأدائية للدول الصغيرة والمجهرية، نوردها فيما يلى:

١) خصائص ومميزات الدول الصغيرة من الزاوية القانونية :

تتمتع مجموعة من الدول الصغيرة بالاعتراف القانونى الدولى وبالعضوية الكاملة فى منظمة الأمم المتحدة، وبعضها الآخر لا يتمتع إلا بصفة المراقب والتمثيل الناقص وعدم القدرة على التصويت. وتتصرف هذه الدول الصغيرة المسماة: أشباه الدول/ Les quasi-tats ، رغم أنها لا تحظى بالاعتراف الدولى، تصرف الدولة العادية ذات الشخصية المعنوية الاعتبارية الدولية، حيث اتخذت لنفسها علما وطنيا ونشيدا وطنيا وعملة وطنية وطوابع بريدية وجواز سفر خاصا وبعثات دبلوماسية فى الخارج مباشرة أو عبر دولة وسيطة ومؤسسات حكومية فعلية.

ومن مفارقات الواقع الدولى الذى تحكمه القوى الغربية أن المنظمة الأممية لم تكن لتعترف منذ ١٩٤٩ بجمهورية الصين الشعبية الشيوعية، بينما منحت مقعدا دائما فى مجلس الأمن لجمهورية فرموزا (الصين الجديدة) التى تسمى اليوم تايوان، والتى تعد اليوم دولة جزرية صغيرة جغرافيا، وذات اقتصاد كبير نسبيا ومزدهر، ولها عملتها الخاصة بها، ولديها قوانينها الخاصة، ولديها قوات مسلحة وحكومية ولها رئيس منتخب بأسلوب ديمقراطى، لكنها لا تتمتع بالاعتراف القانونى والصين الصاعدة اقتصاديا تريد استعادتها إليها كما استعادت هونج كونج عام ١٩٩٧ من بريطانيا.

بينما جمهورية نورو (Nauru) حديثة الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، وتبلغ مساحتها ٢١ كلم مربعا فقط، وهى عشر مساحة منطقة العاصمة الأمريكية واشنطن، والمنتج الوحيد فى هذه الدولة هو الفوسفات الذى يعرف عند العامة بـ "براز الطيور". ولا تملك هذه الدولة عملة خاصة، بل تستخدم الدولار الاسترالى، وذلك لأن الشركة العاملة فى مجال استخراج الفوسفات هناك هى شركة استرالية. ويبلغ تعداد سكان هذه الدولة ١٠,١٤٩ نسمة، ويصل الناتج المحلى الإجمالى فيها إلى ١٠٠ مليون دولار وهو ليس سيئا إذا أخذنا حجم هذه الدولة فى الاعتبار. وعلى الرغم من ذلك، تعتبر هذه الدولة دولة قومية طبقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة.

وهذا من مفارقات تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الدولة القومية، إنه تعريف غامض للغاية ومربك. فإذا لم تستطع منظمة الأمم المتحدة تحديد ما تعنيه بالدولة القومية، فإنها بالتالى تعتبر منظمة فى حالة إرباك شديد للغاية(٦).

وتوجد منظمات دولية حكومية وغير حكومية تقبل بعضوية بعض تلك الدول الصغيرة التى لا تعترف بها منظومة الأمم المتحدة عضوا كاملا (١٩١ عام ٢٠٠٥) مثل تصرف منظمة الدول الفرانكوفونية ومنظمة الكومنولث واللجنة الدولية للألعاب الأوليمبية (١٩٩ دولة قومية أعضاء عام ٢٠٠٢). كما أنه توجد قائمة بعدة أقاليم صغيرة لا تزال مستعمرة تقع تحت التصرف الإدارى لقوى استعمارية كالولايات المتحدة واستراليا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا والدنمارك والبرتغال وإسبانيا ونيوزيلندا وهولندا، من أمثلتها: جزر الفوكلاند، وجزر الكنارى، وسبتة ومليلة وغيرها. كما توضع أقاليم تحت الوصاية الأممية أو الإدارة الأممية المباشرة كحل انتقالى لإعداد شروط تقرير المصير وتحقيق الاستقلال النهائى للإقليم، مثال: إقليم جنوب غرب إفريقيا: ناميبيا، التى كانت مستعمرة جنوب إفريقية حتى سنة ١٩٦٦.

كما توجد عبر الإنترنت مجموعة من الدول أو الجمهوريات الافتراضية Tat virtuel التى أعلنت عن نفسها عبر الإنترنت، ولها رئيسها ومواطنوها ومؤسساتها الافتراضية.

٢) خصائص ومميزات الدول الصغيرة من الزاوية السياسية والاستراتيجية:

تتوزع تلك الدول الصغيرة بين نظم ملكية مطلقة وملكية دستورية وجمهورية، وبين نظم حكم ديمقراطية وأخرى تسلطية ديكتاتورية عسكرية. كما تنتظم الدول الصغيرة ضمن مجموعات سياسية وتكتلات إقليمية خاصة بها، أو توجد ضمن مجموعات تنضوى فيها مختلف الدول المتوسطة والكبيرة الحجم، حيث تعتبر بعضها مناطق اقتصادية أو منطقة تجارة حرة. وقد أسست الدول الجزرية النامية مجموعة للدفاع عن مصالحها وهويتها، ساعية للاعتراف بمكانتها فى المجتمع الدولى.

وعلى مستوى المرونة وسهولة التكيف، حسب سوطون وباين، فإن النظم السياسية فى الدول المجهرية تتميز بطابع الشدة، مع ممارسة بعضها أساليب ديمقراطية مقارنة بكثير من الدول النامية، نتيجة ميل الدول الصغيرة إلى اعتماد أسلوب أو سياسة الإجماع فى اتخاذ القرارات. إضافة إلى ذلك، فإن عددا مهما من الدول الصغيرة متعدد الإثنيات، لذلك، فإن ثقافتها السياسية الغالبة فى أغلب تلك البلدان تنحو إلى اعتماد نهج التشاور والانسجام، توخيا لاستتباب الأمن والاستقرار.

وعسكريا واستخباراتيا، اتخذت القوى الكبرى، خلال القرن الأخير وإلى اليوم، الكثير من الدول الصغرى قواعد عسكرية ومحميات ومراكز تنصت واستعلام كمالطا وقبرص والفلبين وبنما وغيرها.

كما انخرط العديد من الدول الصغيرة فى أحلاف عسكرية وترتيبات أمنية من صنع الدول الكبرى، وهى اليوم تتكتل فى تجمعات خاصة بها أو فى تكتلات إقليمية اقتصادية وسياسية كبرى، مثل التحاق:سويسرا، وفنلندا، والنمسا، وموناكو، ومالطا، وقبرص، والدنمارك، واللوكسمبورج، وإمارة ليختنشتاين، وليتوانيا، واستونيا، ولاتفيا، وسلوفاكيا والتشيك وغيرها بالاتحاد الأوروبى الذى يرتبط بدوره بدول إفريقيا ودول الكاريبى والباسيفيك والبحر الأبيض المتوسط فى اتفاقيات شراكة ثنائية وجماعية، يمنح من خلالها لتلك الدول ومعظمها صغيرة الحجم بعض الامتيازات التفضيلية.

كما تربط اليابان ودول جنوب شرق آسيا علاقات اقتصادية وسياسية، وإن كان التوجس منها قائما بسبب ذاكرة الحرب العالمية الثانية الحية، رغم تقديم إمبراطور اليابان الحالى اعتذارات

(٦) انظر ص١٥٥ فى: كينيشى أومای، طبيعة الدولة فى القرن الحادى والعشرين (الفصل السابع ص ١٥٣-١٦٨): هكذا يصنع المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بدون مكان وتاريخ الصدور.

Scanned by CamScanner

لشعوبها. أما روسيا الاتحادية، فقد أنشأت كومنولث الدول المستقلة الصغرى فى القوقاز وآسيا الوسطى التى كانت دولا ذات سيادة محدودة أو دولا تابعة ètats satellites. كما تمارس نيجيريا الاتحادية دورا محوريا فى غرب إفريقيا، حيث مجموعة من الدول الصغيرة، وهو الدور المحورى نفسه الذى تمارسه جمهورية جنوب إفريقيا مع دول جنوب إفريقيا الصغيرة.

وكذلك، كان - ولا يزال - للولايات المتحدة دول صغيرة تدور فى فلكها وتقدم لها مختلف التسهيلات مقابل ما تحصل عليه تلك الدول من سلاح وتكنولوجيا ... الخ.

عموما، فإن ضعف الإمكانيات الدفاعية للدول الصغيرة جعلها لا تستطيع أن ترد عن نفسها أى عدوان، وهذا ما اتضح من خلال أمثلة غزو الولايات المتحدة لجرينادا عام ١٩٨٣ وتعرض جمهورتى المالديف والقمر لهجمات المرتزقة عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ على التوالى، وتعرض الكويت لغزو العراق عامى ١٩٩٠-١٩٩١ وغيرها. إن الدول الصغيرة والمجهرية تابعة استراتيجيا بشكل هيكلى واسع للدول المتطورة فى الحصول على حاجاتها الأمنية الأساسية(٧).

٣) خصائص الدولة الصغيرة من الزاوية الدبلوماسية:

تاريخيا، كانت الدول الصغيرة دائما ميزة النظام الدولى. فى الواقع، حصل فى بعض الأزمنة التاريخية أن كانت البلدان الصغيرة هى القاعدة لا الاستثناء. وقد بدأ النظام الدولى الجديد، الذى ظهر مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، بمشاركة دولة مجهرية واحدة هى اللوكسمبورج. وفى الفترة التالية لسنة ١٩٦٥، انضمت دول صغيرة مثل أيسلندا وجامايكا ومالطا لهذه المنظمة. وقد أثار قبول المالديف فى المنظمة الأممية سنة ١٩٦٥ مسألة الجدوى العملية من قبول "الدول الصغرى" كأعضاء كاملى العضوية كغيرها من الدول الأخرى. وبطلب من المالديف، شكلت لجنة خبراء بطلب من مجلس الأمن، لكنها اعتمدت توصية من اقتراح بريطانيا والولايات المتحدة تقضى بمنح الدول الصغيرة صفة العضو المراقب دون الحق فى التصويت فى الجمعية العامة للمنظمة الأممية. واعتبر ذلك الموقف مخالفا لميثاق الأمم المتحدة الذى يعتمد مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول بغض النظر عن حجمها.

وبالفعل، تواصل انضمام الدول الصغرى تباعا إلى المنظمة الدولية، إلى أن انضمت مؤخرا كل من توفالو/ Tuvalu الدولة - الأمة الصغيرة ذات الـ ١١ ألف نسمة فى المحيط الهادى فى ٩ مايو ٢٠٠٠، وجمهورية تيمور الشرقية المستقلة عن إندونيسيا سنة ٢٠٠١ بالإضافة إلى انضمام العديد من الدول الصغرى المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى سابقا ويوجسلافيا سابقا ويتوقع استمرار هذا الاتجاه التفكيكى للدول الوطنية مثل العراق وغيرها حيث بلغ عدد الدول المنضمة إلى المنظمة الأممية ١٩١ دولة - أمة، منها حوالى ٧٠ دولة صغيرة الحجم.

وقد تباينت التحليلات السياسية حول مشكلات الأهلية القانونية والقدرة على التمثيل الدبلوماسى للدول الصغيرة خاصة حول مدى اشتمالها على نظام- دولة بأتم معنى الكلمة. فحسب ب. بينيديكت/ B. Benedict فى كتابه "مشكلة الأقاليم الصغيرة" الصادر فى لندن سنة ١٩٦٧، يعد من قبيل التبسيط اعتبارها دولا، فهى ليست قابلة للوجود المستقل كدول، لأنها غير قادرة على الانخراط فى الدبلوماسية الدولية، حتى إن رونالد بارستون/ Ronald Barston يعتبر العلاقات الخارجية للدول الصغرى مجرد علاقات "إدارية الطابع"، فهى عندما تريد التعامل مع جهة خارجية، تلجأ إلى الاستعانة بخدمات سفارات الدول المجاورة لها.

بينما يرى محللون آخرون من الزاوية الواقعية أن الدول الصغيرة قادرة على الانخراط فى علاقات دبلوماسية دولية، لكن طاقتها وإمكانياتها ضعيفة. لهذا، يؤكد م. إيست / M.East - فى دراسة تحليلية له عن السلوك الخارجى للدول الصغرى - أنه لما كانت مواردها غير كافية لإقامة أجهزة دبلوماسية، فإنها تظل فى تبعية مطلقة للدبلوماسية متعددة، الأطراف فى علاقاتها مع الدول الأخرى باعتبارها أسلوبا اقتصاديا أقل تكلفة، مقارنة بمتطلبات الدبلوماسية الثنائية الطرف. أما أ.بليشك/ E. Plischke، فقد وجد أنه فيما عدا دولتى الفاتيكان وأيسلندا، فإن الدول الصغيرة تقيم علاقات دبلوماسية عبر ممثليات افتراضية وغير رسمية فى الخارج، ترتبط بها بعلاقات دبلوماسية أحادية الجانب مع دول أخرى، غالبا ما تكون عبر سفارات الدول الكبرى.

عموما، يقترح آدام واتسون الدبلوماسى البريطانى أنه على الدول الصغرى أن تحتفظ على الأقل بإقامة ثلاث ممثليات دبلوماسية فى الخارج: واحدة فى منظمة الأمم المتحدة، وواحدة فى عاصمة الدولة المستعمرة سابقا، وواحدة لدى الدولة المجاورة، ولكن يجمع آخرون على أن العلاقات الدبلوماسية ضرورية ومرغوبة للدول الصغرى(٨).

٤) خصائص ومميزات الدول الصغيرة من الزاويتين الجغرافية والديموجرافية :

لا تتفق المصادر العلمية وخبراء المنظمات الدولية على حجم معين للمساحة والسكان لاعتبار دولة - أمة ما صغيرة. فمنذ أن تراجعت الإمبراطوريات القديمة (الروسية القيصرية والنمساوية المجرية والعثمانية) والحديثة الاستعمارية خلال القرون الخمسة الأخيرة، تفتتت جغرافية العالم وسكانه إلى مجموعة من الدول الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمجهرية الحجم.

فبينما قد نجد دولة كبيرة الحجم جغرافيا مثل ليبيا وموريتانيا، لكن حجمها السكانى صغير جدا، وقد نجد دولة صغيرة الحجم جغرافيا، لكنها مكتظة بالسكان مثل اليابان وهونج كونج وتايوان وغيرها. وقد يتفق أن نجد دولا صغيرة الحجم جغرافيا وديموجرافيا مثل إمارة موناكو وجمهورية موريس وإمارة ليختنشتاين وقطر ومملكة البحرين وجمهورية جيبوتى وجمهورية جزر القمر وجمهورية الدومينيكان وغيرها من الدول الصغيرة.

كما تتميز هذه الدول من ناحية الموقع والطبيعة الجغرافية بأنها تقوم فى شكل دول جزرية صغيرة / Les petits ètats insulaires أو دول صغيرة محصورة /

(7) Ali Nasser Mohamed, Op. Cit.

(8) Ali Nasser Mohamed, The diplomacy of micro-states, Netherlands Institute of International Relations Clingendael . Voir internet.

Scanned by CamScanner

ètats enclaves بين كتل جبلية أو بين كتلة جبلية تطل على شواطئ بحرية.

٥) خصائص ومميزات الدول الصغيرة من الزاويتين الثقافية والاجتماعية (القومية):

تتميز الدول الصغيرة بتنوع تركيباتها الثقافية والاجتماعية والإثنية، بحيث تتوزع كل منها على أكثر من مجموعة حضارية ثقافية، كما تتميز اجتماعيا بتنوعها أيضا من حيث مدى تباين مستويات المعيشة وتوزع سكانها بين الأرياف والمدن، وبين عدة قوميات وإثنيات.

فبالنسبة للمعيار القومى، ثمة بلدان متجانسة عرقيا ودينيا مثل هولندا وفنلندا والنرويج والنمسا، مقارنة بإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة فى أوروبا، تقابلها بلاد مثل: تايلاند وسنغافورة فى آسيا، مقارنة بإندونيسيا وباكستان - نجدها تتميز بقوة الرابطة القومية وهى بفضل تلك الميزة، الأنجح اقتصاديا غالبا فى اقتصاد عالى شديد التفكك.

ويرى باحثون فى الاقتصاد السياسى أنه فى البلدان الصغيرة المتجانسة، يكون الشعور بالتضامن القومى قويا للغاية، مما يسهل على القادة السياسيين والاقتصاديين عملية المطالبة بالتضحيات دون القسر باهظ الثمن، على عكس الدول الكبرى كالولايات المتحدة والهند، وروسيا الاتحادية وغيرها التى تواجه صعوبات سياسية هائلة لدى السعى إلى تعديل مسار الاقتصاد القومى أو تجديده فى إطار البيئة المعاصرة(٩).

مع العلم أن هناك دولا صغيرة، لكنها غير منسجمة إثنيا ولغويا مثل سويسرا وماليزيا ولبنان والكويت والبحرين وغيرها، لكن حكومات بعض منها، مثل سويسرا وماليزيا، استطاعت ضمان انسجام اجتماعى عام بانتهاج سياسات ديمقراطية، والاعتراف بالثقافات والتنوع العرقى، وانتهاج سياسات منفتحة تحترم حقوق الانسان والأقليات، متسامحة إزاء التنوع الثقافى والعرقى واللغوى، فأفادت كثيرا من ذلك الثراء فى دعم قدرتها التنافسية اقتصاديا.

٦) خصائص ومميزات الدول الصغيرة من الزاوية التنموية الاقتصادية:

تتوزع الدول الصغيرة عبر العالم بين دول متطورة ومتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا، ودول نامية أو سائرة فى طريق التنمية، وبين دول غنية (البحرين وقطر...) ودول فقيرة شديدة المديونية كإريتريا، ورواندا، وساوتومى وبرانسبى وغيرها) ودول مصدرة للعمالة الرخيصة، ودول مصدرة لرءوس الأموال وأخرى مستقبلة لها، ودول تصدر منتجات وحيدة كالموز أو القهوة أو النفط أو الأخشاب، أو تقدم خدمات نقل وإسناد فى طرق الملاحة البحرية الكبرى وتسهيلات خدمية بنكية (واحات ضريبية / Paradis fiscaux الأوفشور /off-Shore) واستجمامات سياحية، فضلا عن معابر لتجارة الأسلحة غير المشروعة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتجارة الرقيق الأبيض.

كما نجد بعض الدول الصغيرة تتمتع بأداء اقتصادى فعال وقوى يضاهى اقتصادات الدول الكبرى، ويتجاوزها أحيانا فى أثره على مجال التنمية البشرية، بينما جلها يعانى من الهشاشة والتأثر السريع بتقلبات وأزمات الاقتصاد المتعولم المتداعية عبر الحدود، ويتعرض لمنافسة شديدة من اقتصادات الحجم الكبير أو اقتصاد قائم على المنافسة الاحتكارية (المنافسة غير التامة) فى ظل تفكك قواعد التجارة الدولية مع منظمة التجارة العالمية.

ويمكن أن نوجز فيما يلى أهم الخصائص الاقتصادية العامة للدول الصغيرة:

١) الانفتاح الشديد على الأسواق الخارجية، ومن هنا تبعيتها الاقتصادية الخارجية بسبب محدودية بنيتها الإنتاجية، أى ضعف اقتصادات الحجم لمعظمها، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، سيما فى البلدان النامية منها، وبسبب الضعف النسبى لإمكانياتها التسييرية والتقنية، مما يفرض عليها -سياسيا- دفع فاتورة عالية للخارج، وبالتالى تبعيتها للمصادر الخارجية فى مجال المعلومات المتعلقة بالأحداث العالمية.

٢) إن معظم الدول المجهرية عبارة عن دول جزرية صغيرة أو أقاليم جبلية محصورة ومعزولة. ومن هنا، فإن العيش فى مثل هذا الوسط يطبع هويتها الإقليمية الخاصة ويعطيها أهمية خاصة ويحملها على التضامن الجماعى دفاعا عن مصالحها المشتركة، فالنقل والمواصلات والاتصالات بين الجزر مكلف، وتوفير الخدمات العمومية فى الجزر عمل صعب ومكلف أيضا.

إن الطبيعة الجزرية/ (L'insularitè) (١٠) لدولة ما ليست فى حد ذاتها عاملا اقتصاديا محددا للتدليل على مدى تقدم وتطور بلد أو آخر. فالتاريخ الاقتصادى للعالم الحديث يدل على أن أول ثورة صناعية وأكبر إمبراطورية استعمارية فى القرن التاسع عشر ولدت فى الجزيرة البريطانية، وهناك اليوم بلدان مصنعة جزرية البنية الجغرافية مثل الأرخبيل اليابانى وجزيرة تايوان وغيرهما.

وفى السبعينيات، بدأت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوساد/ CNUCED) - التى هى ناد للبلدان النامية - تهتم -كما تهتم الدول الصناعية المتقدمة الكبرى- بدراسة الرهانات الاقتصادية للإمكانيات الجديدة التى تشكلها الفضاءات الجزرية، خاصة ما يتعلق منها باستغلال المناطق الاقتصادية الخاصة ذات المائتى ميل (٢٠٠ ميل) وبالصفة السياسية لتلك الأقاليم الوطنية أو الجهوية للجزر. إن كثيرين يهتمون بالحدود الإقليمية الأرضية دون الحدود الإقليمية البحرية وأهميتها فى المنافسة الاقتصادية، والتى يتطلب استغلال فضاءاتها تكنولوجيات عالية لا تمتلكها الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣) الضعف الاقتصادى ونقص الموارد الطبيعية. وفى حالة توافرها، فإن معظم الدول الصغيرة غير قادرة على تعبئتها بنفسها،

---

(٩) بنيدكت أندرسون، ترجمة: فاضل حتكر، الفوضى العالمية الجديدة فى نهايات القرن العشرين (١ من ٢)، البلدان الصغيرة المتجانسة عرقيا ودينيا والمتضامنة قوميا هى الأنجح غالبا فى اقتصاد عالى شديد التفكك. جريدة " السياسة" الخليجية، عدد ٩٤٧٤، ٨ ذى القعدة ١٤١٥هـ/ ٨ أبريل ١٩٩٥م، ص٢٢، عن مجلة "نيولفت ريفيو".

(10) Michel Biggi, Insularitè et Economie. Cahier de l'institut de dèveloppement des iles mèditerranènnes. (IDIM). Voir internet.

Scanned by CamScanner

ولا تقدر على استخدامها استخداما أمثل لضعفها التكنولوجي. ومن هنا، فإن ثلث الدول الصغيرة مدرجة ضمن قائمة الأمم المتحدة للدول الأشد فقرا.

كما أن اقتصادات هذه البلدان شديدة الارتباط بتوقعات البيئة الخارجية، حيث إن المصدر الأكبر لمواردها المالية يأتى من قطاع الخدمات السياحية ومن المساعدات الرسمية الخارجية التنموية. كما أنها مرتبطة فى ذلك بمدى استفادتها من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التى تمنحها لمنتجاتها الاقتصادات الكبرى لضمان وصولها إلى الأسواق الكبرى.

ثالثا- تحديد أثر الحجم على أداء الدول الصغيرة فى بيئة دولية متعولمة :

لقد اكتشف الاقتصاد الحديث، عبر اقتصاد الفضاءات المكانية، القيمة الخاصة بمختلف الفضاءات فضلا عن عوائقها التنموية. إن معظم الدول الصغيرة جزرية الطابع، مما يؤثر على أدائها التنافسى اقتصاديا. فمن جهة، هناك أثر الحجم، وهناك حدود الطبيعة الجزرية، فضلا عن أثر المراحل التاريخية والنظم الاقتصادية السائدة فى تلك الأقاليم.

إنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن الفضاء المكانى عن الجغرافيا، كما لا يمكن فصله عن الزمن والإنسان. إن الاقتصاد مرتبط بشكل وثيق بالإقليم الوطنى مهما قيل عن عولمة وتدويل الأنشطة الاقتصادية. ورغم مقاومة الاقتصاديين الليبراليين للحدود التى تمثل بالنسبة لهم حواجز اقتصادية، لكن جون مينارد كينز الاقتصادى الرأسمالى الكبير يقول: "إنى جد مشفق على أولئك الذين يستهينون بدل أن يشيدوا بالتداخل الاقتصادى بين الأمم. إن الأفكار، والمعرفة، والفن، والضيافة، والأسفار وغيرها من الأشياء هى بالطبيعة دولية. ولكن لتبق البضائع إنتاجا وطنيا، ما كان ذلك ممكنا وملائما"(١١).

حتى إن ميشال بو عنون أحد كتبه بـ "النظام الوطنى العالمى الهرمى(١٢). ومن هنا، فإنه يعرف الاقتصاد الوطنى بأنه" قاعدة اقتصادية، وترابط ذو خصوصية لنظم اقتصادية، تمكن من إعادة إنتاج تركيبة اجتماعية وطنية، لدولة - أمة."

وفى ظل التحولات الاقتصادية الجارية، وسيطرة الاقتصادات الكبرى والشركات الكوكبية على حصص الأسد من الناتج القومى العالمى، نتساءل: هل تمتلك الدول الصغيرة مقومات البقاء؟، خاصة إذا علمنا أن من أهم مميزات عولمة المبادلات ميزة التكلفة المنخفضة التى تتيحها ثورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتى يصاحبها اتجاه ثقيل ينحو نحو التصغير المستمر للهياكل التنظيمية والتوظيف للشبكات الاتصالية، مما انعكس فى تحسين القدرة التنافسية والأداء الفعال للشركات والدول والمنظمات.

ومن بين الدول الصغيرة ما تتمتع بميزات تستطيع بفضلها أن تتجاوز عائق الحجم الصغير، مثل الموارد الطبيعية والإمكانات السياحية والمناطق الاقتصادية الحرة ومناطق الاستجمام والمتعة والأيدى العاملة الرخيصة والمؤهلة والواحات الضريبية المغرية، والموقع الاستراتيجى فى الطرق الملاحية الدولية الرئيسية، بالإضافة إلى قوة العدد المتزايد لهذه الدول التى تعد اليوم بالعشرات، وتعمل على التكتل الاقتصادى وتسعى للحصول على امتيازات خاصة من الدول الكبرى لولوج أسواقها التى تزداد اعتمادا متبادلا.

وتتجادل عدة نظريات اقتصادية تنموية حول تحديد العوامل المؤثرة فى التدفقات العابرة للحدود ليركز بعضها على:

١) نظرية أهمية العامل الجغرافى (جيفرى ساش/ Jeffrey Sachs)(١٣).

٢) نظرية أهمية عامل التجارة الدولية (سياسات التبادل الحر) (العلماء الكلاسيكيون، ومنهم آدم سميث وريكاردو ورومر).

٣) نظرية أهمية نوعية أداء المؤسسات الإدارية والسياسية، وهى نظرية القائلين بفعالية المؤسسات الديمقراطية فى تحقيق التنمية ومنهم: دانى رودريك/ Danid Rodrik وأرفان سوبرامانيان/ Arvin Subramanian (١٤) وهالى إيديسون/ Hali Edison (١٥).

لكن يوجد جدال ونقاش قوى بين أولئك الاقتصاديين الذين يرجحون أهمية العاملين الأولين، وأولئك الذين يؤكدون أهمية العامل الثالث.

وهناك أيضا أطروحة تراجع أهمية الحجم فى أداء الدولة - الأمة، ويدافع عنها كل من كينيشى أوماى(١٦) وألفن توفلر، وهى أطروحة تتقاطع من زاوية رؤية أخرى مع أطروحة عالم الاقتصاد الأمريكى المعاصر بول كروجمان(١٧)، وتستند إلى تحليل ما يسمى باقتصادات الحجم الخارجية، بالإضافة إلى مفكرين آخرين، خاصة بين المعماريين وعلماء الجيوبولوتيكس وبالذات المختصون فى نظريات التكامل الدولى.

وبالإضافة إلى الاقتصاد المتعولم فعلا، والانسحاق التدريجى للحدود الاقتصادية الوطنية وتنامى اقتصاد المعلوماتية، هناك ما

(11) in :Bernard Cassen, Contre la prolifèration du commerce international, inventer ensemble un protectionnisme altruiste. Le Monde Diplomatique. Fèvrier .2000 pp 22-.23

(12) Michel Beaud, Le Système National Mondial Hierarchise. La Dècouverte. .1987 p.02

(13) Jeffrey Sachs, Les Institutions N'expliquent Pas Tout. in: Finances & Dèveloppement. N.02 volume .40 Juin .2003 pp38 .41

(14) Danid Rodrik & Arvin Subramanian, La Primautè des Institutions. Ibid. pp31 - 34

(15) Hali Edison, Qualitè des Institutions et Rèsultats Economiques, Un Lien Vraiment Etroit?, Ibid. pp35-.37

(١٦) فى كتابه، نهاية الدولة القومية: ظهور الاقتصادات الإقليمية، وكتابه، عالم بلا حدود /The Borderless World وفى محاضرته بعنوان، طبيعة الدولة فى القرن العشرين، انظر كتاب: هكذا يصنع المستقبل، مرجع سابق.

(17) Paul Krugman, La Mondialisation N'est Pas Coupable, Vertus et Limites du Libre Echange. èd. Casbah. Alger. .1999 p108-.109

Scanned by CamScanner

يسميه كينيشى أوماى بالاقتصاد المبنى على "المضاعفة" المتعددة. ففى الولايات المتحدة، تستخدم العديد من شركات المعلوماتية مضاعفات السوق لتشترى شركات أخرى عن طريف مقايضة الأسهم. فعلى سبيل المثال، إذا كنت تملك المضاعفات ٥٠-٢٠٠، فإنك تستطيع أن تعرض أسهم شركتك على شركات أخرى مقابل أموال. وبمعنى آخر، فإن الشركات تخضع لتقويم فى السوق من قبل المستثمرين(١٨)، بل من قبل حاملى الأسهم المتعددى الجنسيات الذين يستثمرون أكثر فى الآجال القصيرة.

إذن، تستند الأطروحات، السابقة، إلى مجموعة من المسلمات التى تترافق مع التحول الجارى نحو اقتصاد المعرفة والمعلومات فى ظل العولمة النيوليبرالية، منها أن المناطق والأقاليم داخل الدول الوطنية هى التى أضحت فعالة اقتصاديا لا الدول، أى أن التبادل والمنافسة يجريان فى واقع الأمر بين مناطق ذات ميزات تنافسية فى ظل سوق ودول وطنية متعولمة مترابطة.

وحتى التكتلات الكبرى والدول القومية الكبرى تلجأ - ضمن منطق التقسيم الدولى للعمل، ومبدأ التخصص الذى تمليه حالة المنافسة الاحتكارية على التخصص المناطقى الاقتصادى الفائق (أمثلة الهند والولايات المتحدة وألمانيا واليابان)- إلى إعادة هيكلة للأقاليم الوطنية وإقامة الحكومات الإلكترونية (الدولة- الشبكة) مع إقامة البنيات التحتية للمعلومات والاتصالات الفائقة، حيث لا يمكن فصل السلطة عن الثروة، ولا يمكن فصل الثروة عن السرعة.

وبينما توحى الأسواق بأنها بصدد الاستجابة لديناميكية اتجاهية ثقيلة، ممثلة فى التوحد والتكامل، فإن المجتمعات والدول تستجيب لديناميكية اتجاهية معاكسة تتمثل فى تزايد النزعات الانفصالية، والتوق لتجريب النماذج الفيدرالية فى تنظيم الدولة والأقاليم والتوق إلى المزيد من اللامركزية والاستقلالات الذاتية، بحثا عن المزيد من الرفاهية والعدالة فى توزيع الموارد الاقتصادية أو الاستئثار بها، وهذا اتجاه راهن حتى فى الدول المتطورة المتجهة نحو بناء تكتل الاتحاد الأوروبى: كحركة الاستقلال الذاتى شمال إيطاليا، وتحول بلجيكا إلى دولة فيدرالية، وبريطانيا، التى شهدت بعد غياب دام ٣٥٠ عاما، قيام الاسكتلنديين بإحياء برلمانهم سنة ١٩٩٩، وكذلك تسعى منطقة ويلز نحو الوجهة نفسها، وربما سعت إلى ذلك أيرلندا الشمالية، وهى المفارقة نفسها أيضا فى فرنسا مع مناطقها وكندا ومناطقها، خاصة الكيبك، والمكسيك مع ثورة الزاباتيين/ الشياباس، المتزامنة مع إقامة تكتل النافتا، والنزعات المناهضة للحكومة الفيدرالية فى أمريكا، ونيجيريا وتنزانيا، والتوجه الفيدرالى أو المنادى به فى كل من الدول المركزية التالية: العراق، وإندونيسيا، وباكستان، والجزائر، وأوكرانيا، والصين، فضلا عن التفكك الدولتى القومى الذى شهده الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا السابقان، ما عدا الاتجاه الوحدوى فى ألمانيا واليمن خلال سنوات ١٩٨٩-١٩٩٨.

إن الدولة القومية لم تعد تمثل وحدة للازدهار من الناحية الاقتصادية. من ثم، نلاحظ ازدياد أهمية المناطق أو الدول- المناطق، حسب مصطلح كينيشى أوماى، مثل كاتلونيا بإسبانيا وعاصمتها برشلونة، وإقليم لومبارديا المكون من ثلاث ولايات شمالية فى إيطاليا، ويعارض أهل الإقليم أن تقوم روما بإعادة توزيع الثروة من الشمال على الجنوب. وفى الهند، هناك ثلاث ولايات إقليمية (بانجالور وحيدر آباد وبونا)، أصبحت مشهورة فى إطار اقتصاد المعلوماتية وهى مناطق موصولة عبر الأقمار الصناعية بسنغافورة وبقية أنحاء العالم.

ولئن كان الحجم الأقصى للاقتصاد فى عالم الدولة القومية الصناعية خلال القرن العشرين هو الطابع الملائم لاقتصاد مصنعى جماهيرى قائم على الإنتاج النمطى بالجملة، فإن الأفضل أداء وفعالية وكفاءة هو الحجم الأصغر للاقتصاد (نصف مليون إلى ٣ ملايين) فى عالم الدولة القومية المعولمة، فى العصر ما بعد الصناعى فى القرن الحادى والعشرين بأقاليمه المتشابكة والمترابطة اتصاليا ومناطقه المتنافسة بمزاياها المقارنة النسبية، وأسواقه المتشظية المتخصصة المنفتحة.

الملاحظ أن تركيبة الدول الصغيرة بطبيعتها بسيطة، لكنها تعوض هذا العائق بميزة أخرى هى تجانسها الثقافى القوى وحسن توظيفها لأوراقها الاقتصادية الرابحة. ومن ثم، فإن عولمة الأسواق ليست بالنسبة لها قضية خاسرة بالضرورة، لأن لهذه الأخيرة تحديدا نتيجة مهمة هى التخفيف من أهمية عوامل القوة الكلاسيكية، ومن عامل السيادة لصالح عوامل أخرى للمعنى والقوة.

إن المثال على ذلك هو البلدان الاسكندنافية التى نرى كيف أن سلوكها الدولى متماش مع العولمة دون أن تفقد كثيرا من قيمها. فمملكة السويد (٨ ملايين نسمة/ ٤٤٩,٩٦٤كلم٢) تناضل من أجل عولمة إنسانية من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان والشفافية فى المعاملات التجارية. وكذلك مملكة النرويج (٤,٥٤٦,١٢٠ نسمة/ ٣٨٥,١٢٠ كلم٢) التى تكافح ضد الألغام المضادة للأشخاص، فضلا عن التزامها إزاء النزاع الشرق أوسطى.

إنه من المثير للاهتمام رؤية مدى التأثير المتزايد الذى تمارسه هذه البلدان الصغيرة فى إعادة تعريف الثقافة السياسية الأوروبية، من خلال إقامتها على أسس ثلاثة: الاستقلال الذاتى، والشفافية، والدفاع عن حقوق الإنسان. إن عملية التثمين هذه تجعل هذه الدول الصغيرة، إزاء العولمة الجارية، أقل تخوفا من الهيمنة الثقافية والسياسية الأمريكية.

ورغم هذا، تؤكد وقائع التاريخ الاقتصادى، خلال النصف الثانى للقرن العشرين مع تسارع ديناميكية العولمة، أن الدول الصغيرة شديدة الحساسية إزاء العوائق والضغوط الخارجية. وعموما، كلما كانت دولة ما صغيرة الحجم، كان خضوعها لمتطلبات مبدأ التقسيم الدولى للعمل أشد وطأة، لأنها لا تحتوى داخل حدودها على ثروات وإمكانيات وشروط إنتاجية طبيعية تمكنها من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات التى تتطلبها الاقتصاديات الحديثة. لذلك، فإنها تكون أمام خيار حتمى هو اللجوء إلى الاستيراد الواسع. كما أنها تتميز بالحساسية الشديدة إزاء حركة رءوس الأموال منها وإليها.

ومن أمثلة ذلك ما تتعرض له مكاسب دولة الرعاية الاجتماعية فى بلدان متطورة وصغيرة نسبيا ونموذجية فى أدائها العام مثل

(١٨) كينيشى أوماى، طبيعة الدولة فى القرن الحادى والعشرين (الفصل السابع ص ص ١٥٣-١٦٨)، هكذا يصنع المستقبل، مرجع سابق، ص١٥٨.

Scanned by CamScanner

السويد، ونيوزيلندا وسويسرا(١٩) وهولندا والدنمارك والنرويج وفنلندا.

ومنذ نحو عشرين سنة، تتعرض دول الرعاية الاجتماعية لضغوط اقتصادية وأيديولوجية تؤدى تدريجيا إلى إعادة النظر جذريا فى أسس وجودها ليتماشى سيرها مع الأطروحة النيوليبرالية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى (العولمة). معظم الاقتصاديين مقتنعون بأن العولمة تؤدى حتما إلى تراجع وتآكل مكاسب دولة الرعاية الاجتماعية، بل تعنى العولمة بالنسبة لبعض النيوكلاسيك وبعض الكتاب الماركسيين والراديكاليين نهاية دولة الرعاية الاجتماعية والتحول نحو نموذج اجتماعى ليبرالى محدود.

إن تحليل سياسات الإصلاح التى اعتمدتها الدول الصغيرة يشكل أهمية أساسية، خاصة أنها شديدة الحساسية من غيرها للعوائق الدولية إلا أن هناك فوارق كبيرة بين مجموعة الدول الصغيرة المتطورة والدول السائرة فى طريق التطور فى الجنوب، وفوارق بين الدول المكونة لكل مجموعة من حيث بنيات اقتصادها وتاريخ تجاربها الاقتصادية وطبيعة مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وثقافتها السياسية والاجتماعية، واختلاف التحديات التى تواجهها إزاء العولمة النيوليبرالية الجارية، وأساليب وسياسات الاستجابة، والتكيف مع التحول الجارى فى العلاقات الاقتصادية المتعولمة، مع تنامى دور منظمة التجارة العالمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

وإضافة للخصائص البنيوية المورفولوجية للدول الصغيرة عموما، تتميز الدول الصغيرة المتطورة بالخصائص التالية:

١) التمتع باستقلال وطنى واستقرار سياسى طويل المدى.

٢) التمتع بمزايا نسبية من خلال وجودها ضمن المجتمعات الغربية التى بدأت التحديث والتصنيع والتنمية مبكرا، ودرجة التصنيع العالية والمتقدمة التى تتميز بها باعتبارها مجتمعات صناعية كلاسيكية.

٣) الإفادة من المصادفات التاريخية التى أدت إلى تقدمها الصناعى فى ظل هيمنة نموذج الحضارة الزراعية على بقية العالم، وهيمنة القوى الاستعمارية الرأسمالية الحديثة على معظم القارات عدا أوروبا، مما أعطاها فرصة السبق فى التنمية الصناعية.

٤) ضعف ميزانيات الدفاع أو انتهاج سياسات الحياد كفنلندا وسويسرا والسويد، وعدم التأثر الكبير بدمار الحربين العالميتين رغم تأثرها الشديد بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة من ١٩٢٩إلى ١٩٣٦.

٥) التمتع بمؤسسات سياسية وإدارية نوعية تتيح قدرا مهما من المشاركة السياسية.

٦) العناية الشديدة بقطاع التعليم والتربية والخدمات الاجتماعية.

٧) انتهاج سياسات ناجحة فى تحديد النسل وتنظيم الأسرة فى أوقات مبكرة من بداية القرن العشرين.

٨) صعوبات الموقع الجغرافى والمناخى وتطرفه.

٩) تطويرها أشكالا من المجتمعات البعيدة عن نماذج المجتمعات التعددية المفككة واللامساواتية.

١٠) مستويات بطالة منخفضة نسبيا ومنظومة تأمينات اجتماعية فعالة ومضمونة.

١١) تميزت منذ نهاية أزمة الثلاثينيات بدخل قومى خام/PIB مرتفع، وبمداخيل فردية مرتفعة وبتفاوتات أجرية ضعيفة نسبيا.

وقد استطاعت هذه البلدان الصغيرة المتطورة أن تتخذ لنفسها- إلى بدايات السبعينيات - استراتيجيات تكيف إيجابية مع العوائق الدولية. ولكنها خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، دخلت النماذج الرائدة من الاقتصادات الصغيرة المتطورة فى أزمة هيكلية صعبة، فأصبح من العسير على حكوماتها - كما فى السابق- ضمان التوظيف الكامل، وضمان استقرار الميزانية العمومية، والإبقاء على منظومة التأمينات الاجتماعية المكتسبة من دولة الرعاية الاجتماعية. وليس غريبا أن تندلع أول مظاهرة ضد العولمة فى السويد بالذات قبل سياتل بمدة.

فأصبحت الميزانيات العمومية تعانى العجز، وصارت البطالة والتسريحات الجماعية للعمالة تتزايد، وأضحى التأثر بالتداعيات السلبية للأسواق المالية المتعولمة يتزايد. لذلك، تدخل حكومات هذه الدول مرحلة إعادة التنظيم والإدارة والهيكلة لاقتصاداتها حسب مبادئ الحكم الراشد الجديدة. وقد استفادت البلدان الصغيرة المتطورة إيجابيا من تجاربها الطويلة فى الاندماج فى الاقتصاد الدولى، مستعينة بقدرة حكوماتها الديمقراطية على إيجاد أشكال من الإجماع الاجتماعى المساعد على توزيع عادل نسبيا للدخل القومى، خاصة توصل حكوماتها بالتوافق مع منظمات أرباب العمل والنقابات والمجتمع المدنى إلى إيجاد تسويات حول السياسات التى تعتمدها فى مجالات التنمية المختلفة لاستجابة إيجابية لمواجهة تحديات عولمة المبادلات وتحرير التجارة الدولية، دون التخلى عن قيمها الحضارية المتعلقة بحقوق الإنسان والشفافية والحفاظ على البيئة.

ذلك أنه من مميزات الدول الصغيرة عموما - عدا بعض الاستثناءات مثل سويسرا- درجة انفتاحها الاقتصادى، أى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية بالنسبة للدخل القومى الخام، نظرا لصغر حجم أسواقها المحلية رغم ما تتمتع به من قدرة إنتاجية كمية ونوعية من زاوية تحكمها فى اقتصادات الحجم، ومن ثم كبر حجم وارداتها رغم أهمية صادراتها، مما يؤدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق العمومى، خاصة فى ظل المنافسة الدولية الشديدة التى لا يمكنها أن تتحاشاها بسهولة، مما تطلب منها اتخاذ سياسات حمائية لتلافى تفاقم الآثار المدمرة لانفتاح الأسواق، حتى قبل انهيار نظام بروتن وودز والتعرض للصدمات النفطية المتتالية وتحرير المبادلات الدولية عبر الجات، من خلال اعتماد استراتيجية الحماية الجمركية لقطاعات اقتصادية غير مدولة، وأيضا عبر سياسات توظيف خاصة.

(19) Franois Xavier Merrien, Globalisation et ajustement social: La cas des petits pays dèveloppès. Nouvelle- Zèlande, Suède et Suisse dans une perspective comparative. Confèrence internationale de recherche en scurit sociale an 2000. Helsinki, Finlande. 25-27 septembre .2000 organis par l'association internationale de la sècuritè sociale(AISS). P17.

Scanned by CamScanner

ولا تزال تلك البلدان الصغيرة المتطورة بنماذجها المختلفة تجمع بين قطاعين اقتصاديين، لكل منهما منطقه. فمن جهة، قطاع اقتصادى تصديرى ذو قدرة تنافسية عالية، مكون من شركات كبرى ذات حجم دولى يتصدى للمنافسة الدولية، ومن جهة أخرى قطاع عام ذو حجم معتبر يغطى قطاعات اقتصادية وطنية محمية.

ففيما يخص القطاع الأول فى السويد مثلا، تشكل صناعات الميكانيكا والحديد الحجم الأكبر من الصادرات المكونة من السيارات، والشاحنات، والآلات، والتجهيزات الإلكترونية والاتصالات، تساهم فيها شركات كبرى مثل: فولفو/Volvo والكترولوكس/ Electrolux وسأب - سكانيا/ Saab-Scania وأزيا/ Asia وصوندفيك/ Sandvik وإس كا إف/ SKF وإيركسون/ Ericsson.

أما فيما يخص القطاع الثانى فى السويد، أى القطاع الاقتصادى المحمى، فانه يضم الزراعة والصيد البحرى والنقل والخدمات وبعض الفروع الصناعية، وهو قطاع تمتع خلال التسعينيات بامتيازات اجتماعية وأجرية معتبرة.

وفى سويسرا (٧,٣١٨,٦٣٠ نسمة/ ٤١,٢٨٥ كلم٢) نجد التعارض نفسه بين قطاع مفتوح على المنافسة الخارجية وقطاع محمى. ويشمل القطاع الأول قطاعات الخدمات المالية والتأمينات وبعض التخصصات الصناعية فى قطاع الكيماويات والصيدلة وصناعة آلات القياس الدقيقة وصناعة الساعات. أما القطاع المحمى، فيضم أساسا قطاع الفلاحة والبناء والصناعة التقليدية.

أما حالة نيوزيلندا (٣,٩٥١,٣٠٠ نسمة/ ٢٧٠,٥٣٤ كلم٢)، فهى على النقيض من السابقتين، فقد كانت منتجات الحرير واللحم والحليب والخشب تمثل ٧٥٪ من الصادرات خلال بداية الثمانينيات، بينما الجزء الآخر من اقتصادها مكون من قطاع صناعى وخدماتى محمى إزاء المنافسة الدولية من طرف الحكومات المتعاقبة فى إطار استراتيجية إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات.

لكن عولمة المبادلات المتسارعة الجارية قد أثرت على أداء الاقتصادات الوطنية لهذه الدول الصغيرة المتطورة بسبب شدة انفتاح اقتصاداتها على الأسواق الخارجية كما ذكرنا. ورغم ما تتمتع به من مزايا اقتصادات الحجم(٢٠) الناتجة أصلا عن المبادلات الدولية، حيث إن تحرير المبادلات الجارية ناتج أصلا عن الثورة الحاصلة فى تكنولوجيات الاتصال والمواصلات وما تؤدى إليه من تخفيض محسوس لتكاليف النقل والإدارة الإنتاجية والتسويقية على نحو ما تشير إليه نظريات التجارة الدولية لريكاردو المتعلقة بالمبادلات الناتجة عن المزايا المقارنة ونظرية هوس للتخصيصات العاملية - فإن دولا صغيرة مثل السويد وفنلندا والدنمارك - وإلى حد ما سويسرا- لم تتردد فى الإفادة من مزايا التكامل الأوروبى، فانضمت إلى الاتحاد الأوروبى فى أواسط التسعينيات ومنها مزايا النشاط التنافسى فى فضاء اقتصادى كبير يزيد حاليا على ٤٠٠ مليون مستهلك.

لكن ينبغى الإشارة إلى أن من أسباب الأزمة، التى تشهدها تلك الاقتصادات الصغيرة المتطورة، نهاية العمل بنظام الصرف الثابت سنة ١٩٦٩، والتخفيض العام لإجراءات الحماية الجمركية، وتعميم الأخذ بإجراءات تحرير التجارة الدولية بمقتضى الجات، ثم منظمة التجارة العالمية والثورة المالية والاقتصاد الجديد الناشئ، وكلها عوامل وتحولات هيكلية نوعية ما تفتأ تطبع تلك الاقتصادات المصنعة المتقدمة الصغيرة وتعرضها للمزيد من الانكشاف/ La vulnerabilit حيث إنه فى هذا العالم المتعولم، تتآكل الفضاءات الوطنية من حيث إن القابضين على الأسهم ورءوس الأموال الجوالة أصبحوا أكثر تأثيرا على مصير اقتصادات البلدان من " أصوات" المواطنين الناخبين والنقابات العمالية التى أضحت موازين القوى تعمل لغير صالحها مع التحول الجارى.

ولما كانت العولمة تزيد من الأهمية النسبية للقطاع المنفتح على الأسواق الخارجية أكثر من القطاع المحمى، فإنه نتيجة لاتفاقيات تحرير المبادلات، يتعرض القطاع المحمى لحالة تردى متسارعة، بينما يستفيد القطاع المنفتح على السوق الأجنبية من فرص تنافسية عديدة رغم تعرضه لهزات ومخاطر جديدة وعديدة أخرى. ومن هنا، تقلصت هوامش مناورة الدول الصغيرة المتطورة.

لذلك، فإن هذه البلدان الصغيرة المتطورة بصدد القيام بإصلاحات تعيد توجيه اعتماداتها العمومية واستراتيجياتها التنموية فى اتجاه التخلص التدريجى من القطاعات المحمية والتخلى عن الإسراف، وانتهاج السياسة الاقتصادية الداعمة لتصدير عدة أنواع من المنتجات الزراعية والصناعية المحمية سابقا، والسياسة الاجتماعية القاضية بضمان الأجور والتأمينات الاجتماعية. وهى الآن بصدد تكييف وإصلاح للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تفقد الحكومات والأحزاب الحاكمة قواعدها الشعبية، ساعية للتمسك بقيم اجتماعية عالمية مساواتية، حتى لا يحدث الاضمحلال الكامل المبرمج لنماذج رائدة فى الرعاية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والحكم الراشد.

وهكذا، تبين أن الأداء المتميز للدول المصنعة الصغيرة الحجم يتعرض فى ظل العولمة لهزات ومخاطر، فكيف يتم تكييف الدول الصغيرة النامية معها؟. وعن نماذج منها، يتحدث جاقديش كونجول(٢١) رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة (أوزيس/ AOSIS) -التى تضم الدول الجزرية الصغيرة السائرة فى طريق النمو - عن المشكلات التى تواجه تلك الدول، وهى مشكلات مرتبطة أساسا بصغر حجمها وببنيتها الجزرية والأرخبيلية وبموقعها

---

(٢٠) فعلى خلاف نظرية ريكاردو المتشائمة حول الغلة أو المردودات المتناقصة نتيجة اللجوء إلى الأراضى ذات التكاليف الحدية، فإن اقتصادات الحجم تتحدث عن المردودات المتزايدة فى ظل تكاليف ثابتة متوسطة منخفضة، أى أننا نكون أمام وضعية يكون فيها الإنتاج متزايدا، بينما التكاليف متناقصة، وإن كان ذلك يؤدى إلى ظهور ظاهرة التركز والمنافسة الاحتكارية، ومن ثم تبرير السياسات الحمائية. وللعلم، فإن اقتصاديات الحجم تعمل غالبا لصالح البلد الأكبر حجما. ففى ظل انتهاج الانغلاق/ L'autarcie وفى حالة دولتين متشابهتين فى كل شىء إلا فى الحجم، فإن الذى يتمتع بحجم سوق إنتاجية وطنية كبيرة سيحقق اقتصادات حجم كبيرة/ des èconomies d'èchelles أكبر من البلد الأقل منه حجما. ونظرا لمتطلبات اقتصادات الحجم المالية والتقنية والتنظيمية والتسييرية، فسينتج هذا البلد الكبير الحجم بتكاليف منخفضة من مثيلتها فى البلد الصغير. وفى حالة الانفتاح، فإن البلد الأكبر حجما يصبح مصدرا نحو البلد الأصغر حجما بالضرورة. انظر محاضرات الأستاذ: Op. Cit..Pierre Cyrille Haut

(٢١) فى مقالة له بالفرنسية بعنوان: "الصغار والقابلية للإعطاب"، انظر الإنترنت: La vulnrabilit des petits.

- Jagdish Koonjul, La vulnrabilit des petits.

Scanned by CamScanner

الجغرافى المعزول وسط البحار والمحيطات والتضاريس الجبلية الوعرة، وارتفاع تكاليف الاتصالات والنقل، وبتعرضها المتكرر للكوارث الطبيعية التى تحدثها البراكين والفيضانات والأعاصير الكاسحة، قمتها ظاهرة تسونامى خلال فبراير ٢٠٠٥، إضافة إلى المشكلات الصحية المتأتية من الأمراض المعدية مثل السيدا، وكذلك التدهور المستمر والعنيف للمناخ الكوكبى الذى يؤدى إلى ارتفاع مستوى مياه البحار.

فضلا عما تشهده بعض الدول الصغيرة النامية من نزاعات وقلاقل سياسية داخلية، وتدخلات لقوى أجنبية رأسمالية تتسبب فى حدوث صراعات مسلحة على خلفية السعى للوصول إلى مصادر الطاقة النفطية أو المعادن الثمينة أو المياه (الكويت وغينيا بيساو وأنجولا وهايتى وغيرها).

وقد اعترفت اللجنة الاقتصادية - الاجتماعية للأمم المتحدة شكليا بوضعية الدول الجزرية الصغيرة النامية (PEID) كمجموعة ذات خصائص ومشكلات خاصة تتطلب حلها ضمن رؤية مستدامة للتنمية، كما نصت عليه برامج العمل المعتمدة منذ مؤتمر البيئة والتنمية بقمة الأرض بريو دى جانيرو يونيو ١٩٩٢، وآخرها قمة جوهانسبورج بجنوب إفريقيا حول التنمية المستدامة فى ٢٠٠٢. وفى يناير ٢٠٠٥، تم تأكيد تنفيذ برنامج العمل المعتمد فى بارباد من قبل دول تحالف أوزيس الذى لم ينجح فى تحسين أداء اقتصادات دول التحالف لاعتماده على الدعم الخارجى الذى تأخر، فزادت قدرتها الأدائية تدهورا فى المجال التجارى، خاصة مع تطبيق إجراءات تحرير التجارة الدولية، وعدم أخذ منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، وضعيتها وحاجاتها فى الاعتبار بتخصيصها بمعاملة تفضيلية خاصة، ذلك أن تحالف البلدان الجزرية الصغيرة النامية قليلة الإنتاج، وتبعيتها للخارج فى المواد الغذائية، كثيرا ما استفادت سلعه من المعاملة التفضيلية من طرف الدول المتطورة والاستعمارية سابقا. واليوم ،يبقى التحدى الأساسى لهذه البلدان هو التكتل من أجل التفاوض للحصول على معاملة تفضيلية وفترات سماح انتقالية أطول لتكييف اقتصاداتها، وإلا فإن قواعد العمل فى نظام التجارة الدولية الجديد ستحدث هزات قوية فى هذه البلدان(٢٢).

هكذا، تحث ديناميكية العولمة الدول الصغيرة الحجم على التكتل الجهوى من أجل زيادة قدرة اقتصاداتها الهشة على المقاومة للمنافسة الشديدة. لكن من مكامن الضعف هنا أنها غير قادرة على المشاركة فى المفاوضات بوفود، فضلا عما تتطلبه المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية من مساهمة مالية ومصاريف تقع على عاتقها، حتى إن معظم تلك البلدان ليس لها ممثل دائم فى جنيف، حيث تجرى المفاوضات الماراثونية المعقدة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما يعزز خطر التهميش فى أسواق التجارة العالمية.

إن القليل منها قادر على جذب رءوس الأموال الاستثمارية الأجنبية المباشرة التى يمثل معظمها خوصصة لمؤسسات حكومية. إن قابليتها للانكشاف متأتية من تعرضها للصدمات الخارجية فى معاملاتها الاقتصادية، ومن بعض العوائق الاقتصادية الهيكلية التى تتفاقم بسبب شدة انفتاحها على الأسواق الخارجية، ولشدة تركز صادراتها ولتبعيتها الخارجية فى استيراد منتجات استراتيجية.

ومن النماذج الأخرى للأداء المتميز للدول الصغيرة ذات الاقتصادات النامية نماذج منطقة الأنتيل. فمنذ نحو ثلاثين سنة، أى سنة ١٩٧٣، وقعت أربع دول صغيرة من حوض الأنتيل معاهدة شجاراماس/ Chaguaramas لإقامة تكتل إقليمى، سمى فيما بعد كاريكوم/ CARICOM أى الجماعة والسوق المشتركة لدول الكاريبى- يضم حاليا خمس عشرة دولة صغيرة- معظمها أقاليم جزرية لا تزيد مساحة كل منها على بضعة آلاف أو مئات من الكيلومترات المربعة بالكاد. وبينما بعضها لا يكاد يزيد عدد سكانه على بضعة آلاف من السكان، فإن هايتى تضم وحدها سبعة ملايين نسمة، ليضم التكتل نحو ١٥ مليون نسمة، بينما لا يزيد الناتج القومى لكل منها على نحو مليار يورو.

وكانت الدول المؤسسة لهذا التكتل ممثلة فى: بارباد وجامايكا وجويانا وترينيدا وتوباجو وقد انضمت إليه تباعا إحدى عشرة دولة ممثلة فى: أونتيجا، و بربودا، وبيرمودا، وبيليز، ودومينك وجرنادا وسان لوسى، وسان كريستوف، ونيفاس، وأونجيا، وسان فانسان وجرينادين والباهاماس، وسورينام، وهايتى. ومقر التكتل فى عاصمة جويان: جورج تاون.

فى ظل العولمة الجارية، تسعى تلك الدول الصغيرة - التى تسمى عادة تسمية كاريكاتيرية بجمهوريات الموز- إلى تفعيل دورها الإقليمى والدولى وخاصة مع الاستعدادات الجارية لإقامة منطقة التبادل الحر للأمريكيتين ابتداء من ٢٠٠٥، بما يمكن حكومات الكاريكوم من التفاوض بشروط أفضل مع دول القارة الأمريكية ذات المئات من الملايين. وهى تسعى لتشكيل الوحدة الاقتصادية والسوق الموحدة للكاريبى/ CSME، مع نشائها محكمة العدل للتكتل للبت فى النزاعات الناشئة بين الدول والشركات التابعة للتكتل لتعزيز إمكانات التكامل لمواجهة استحقاقات المفاوضات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بكفاءة أكبر. ذلك أن من بين ما تعانيه بعض هذه البلدان مشكلة المديونية، أى العجز فى ميزان المدفوعات والتضخم وارتفاع النفقات الحكومية. وقد اعتمدت بعضها استراتيجيات الخوصصة لمعظم مؤسساتها العمومية، ومنحت تسهيلات للرأسمال الأجنبى للاستثمار فى الموارد الطبيعية، مثل الأحجار الثمينة والنفط والكهرباء المائية والصناعات الغذائية.

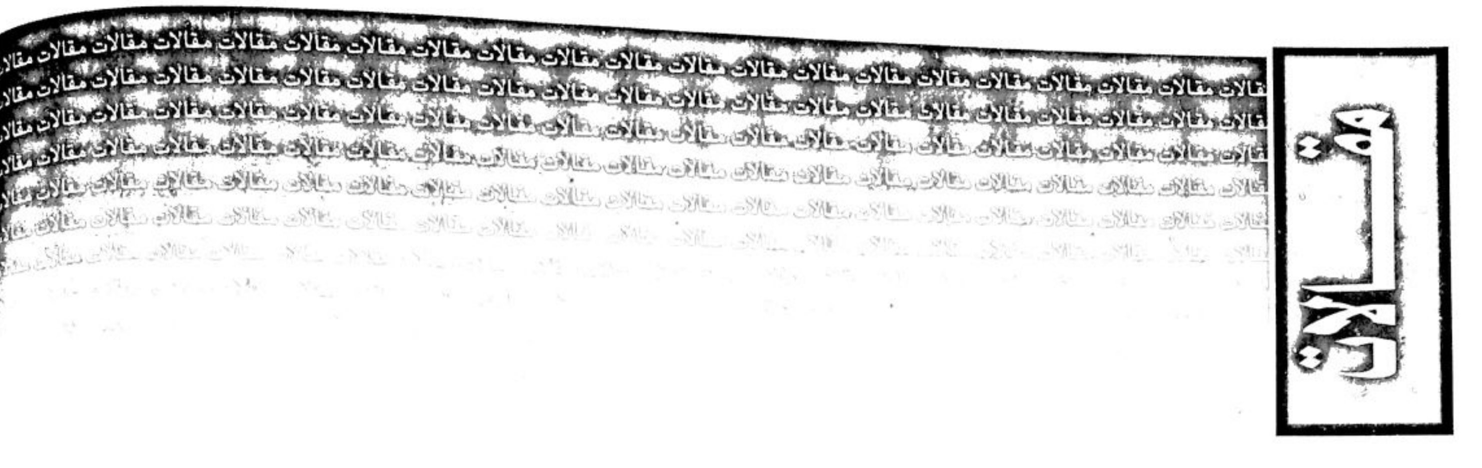
ومعلوم أن الاتحاد الأوروبى فاوض فى إطار اتفاقية لومى أربعة من بلدان إفريقيا والكاريبى والباسيفيك (٧٨ACP = دولة - أمة)، مما يمكن عشرات الدول الصغيرة فى هذه المناطق من الإفادة من بعض المزايا التفضيلية للوصول الحر لمنتجاتها إلى الأسواق الأوروبية الشديدة الحماية.

خلاصة عامة: إن كلا من الدول الصغيرة المتطورة والنامية تشترك فى جملة من الخصائص المورفولوجية الطبيعية والاقتصادية، وإن تباينت تجاربها ونماذجها واستجاباتها إزاء ديناميكية عولمة النموذج النيوليبرالى وعملية تحرير التجارة الدولية عبر منظمة التجارة العالمية.

إن سياسات الإصلاح والتكيف الجارية فى تلك البلدان تكشف عن مخاطر عديدة تواجه اقتصادات البلدان النامية الصغيرة، ولكنها تكشف أيضا عن محاولات للتكتل والتفاوض الجماعى لامتلاك قدرة تفاوضية أفضل مع البلدان المتطورة الكبرى.

(22) Lire: Petits ètats: Relever les dèfis de la mondialisation. Rapport intèrimaire du groupe de travail conjoint: Secrètariat du Commonwealth/ Banque Mondiale sur les petits ètats. Octobre .1999 p .31. voir internet.

Scanned by CamScanner



الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب .. الجدل السياسى والقانونى

وليد حسن فهمى *

بعد صمت دام لبضعة أشهر، جاء خطاب الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٦، معلنا تطوير استراتيجيته فى الحرب على الإرهاب. وظهرت معالم هذه الاستراتيجية الأمريكية بعد التأكيد المستمر للرئيس الأمريكى على عزمه مواصلة هذه الحرب، وضرورة إحداث تغييرات فى السياسة الداخلية، وإمداد المسئولين عن الأمن بالأدوات اللازمة التى تمكنهم من مواجهة هذا العدو.

ويلاحظ من تحليل خطاب الرئيس بوش أنه يهدف إلى ترويع المجتمع الأمريكى وإقناعه باستمرار التهديدات الإرهابية ومحاولات الإرهابيين المستمرة توجيه ضربات جديدة، كما يريد إيهام الرأى العام الأمريكى والعالمى بأنه البطل المنقذ الذى يسخر كل طاقاته من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الولايات المتحدة.

ويسعى هذا المقال إلى معالجة الحرب الأمريكية على الإرهاب من الزاويتين: السياسية والقانونية.

الحرب على الإرهاب وتوطيد الأحادية الأمريكية :

ساهم غياب التنافس الدولى مع الولايات المتحدة إلى الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظيرتها الأحادية، ولقد أيدت حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) هذه الحقيقة لدى قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى، وذلك بعد سقوط المعسكر الشرقى أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم. وقد سمح هذا للولايات المتحدة بتدعيم وتوطيد صفة الأحادية فى إطار الحرب على الإرهاب، الذى اعتبرته إدارة بوش الابن عدوا جديدا للولايات المتحدة.

وهذه الأحادية ليست وليدة هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وإن كانت الإدارة الأمريكية الحالية قد استفادت منها ووظفتها بشكل جيد لخدمة أهدافها الأيديولوجية والاقتصادية، ذلك أن الحرب على الإرهاب قد بدأت منذ أمد غير بعيد، وبالتحديد فى حقبة التسعينيات، إبان الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون.

ففى عام ١٩٩٣، قامت الولايات المتحدة بضرب إحدى منشآت الخدمة السرية العراقية فى بغداد، بالإضافة إلى فرض خطة تهدف إلى منع العراق من تخصيب اليورانيوم وحظر إنتاج الأسلحة النووية، والحيلولة دون قيام العراق بتطوير مفاعلها النووى.

ولتحقيق ذلك الهدف، أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق فى القيام ببعض الضربات الوقائية ضد العراق، الدولة المتهمة باتباع برامج عسكرية خفية. وبناء على ذلك، قامت حكومة الرئيس كلينتون فى السادس والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩٨، ودون الحصول على إذن من الأمم

(*) باحث بجامعة نانسى بفرنسا، وعضو الرابطة الأوروبية للقانون الدولى، والجمعية الفرنسية للأمم المتحدة.

Scanned by CamScanner

المتحدة ببعض الضربات العسكرية، التى عرفت وقتئذ "بثعلب الصحراء". ومما يدعو للدهشة أن الرئيس كلينتون اعتبر الأمم المتحدة وسيلة لخدمة أهداف الولايات المتحدة، وليست كهيئة إدارة دولية للمجتمع الدولى.

وقد بنت الولايات المتحدة سياستها فى مكافحة الإرهاب على أساس اتهام سبق أن وجهته للاتحاد السوفيتى السابق، حينما نعتته "بإمبراطورية الشر" ثم استخدمت الاتهام نفسه تجاه ما سمتهم الدول المارقة، أى الدول التى ترعى الإرهاب.

وهو المصطلح الذى ظهر فى عهد الرئيس كلينتون، ثم تطور ليصبح أكثر اتساعا فى عام ٢٠٠٢، حينما أطلق الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن مصطلحا جديدا سماه دول "محور الشر"، والذى يعد امتدادا للمفهوم السابق، وأعنى به الدول المارقة(١).

ورغم اختلاف المصطلحات والمفاهيم، إلا أن الأمور كلها تسير على وتيرة واحدة تستهدف الدفاع عن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. هذا المصطلح الجديد يهدف إلى تعريف الدول الراعية للإرهاب أو التى تظهر عدم تعاون فى التعامل مع العالم الخارجى أو تلك التى تهدد النظام العالمى(٢). وهنا، يلاحظ مدى اتساع هذا التعريف كما أنه لا يستند إلى أى معايير ثابتة ولا نهائية أو موضوعية، ويمكن اعتباره تعريفا مرنا أو مطاطيا، حيث يسمح للولايات المتحدة بإعداد قائمة بالدول تختلف باختلاف علاقاتها بواشنطن وباختلاف الظروف أيضا، الأمر الذى أعطى للولايات المتحدة الفرصة لإدماج أو إخراج أى دولة فى (ومن) القائمة حسبما تمليه الظروف السياسية. والدليل على ذلك خروج ليبيا من تلك القائمة بعد تحسين علاقتها بالولايات المتحدة، وحليفتها المملكة المتحدة. وكذلك، خرجت العراق من تلك القائمة بعد الحرب عليها والتخلص من النظام العراقى السابق بقيادة صدام حسين، فى حين بقت فى القائمة دول مثل كوبا وكوريا الشمالية المعروفتين بمعارضتهما الشديدة لسياسة الولايات المتحدة، وكذلك بقيت سوريا وإيران فى القائمة، ويبدو أن هاتين الأخيرتين هما الهدف القادم للولايات المتحدة، باعتبار أنهما تساندان "حزب الله" فى حربه ضد إسرائيل. والجدير بالذكر أن فنزويلا انضمت إلى هذه القائمة فى عام ٢٠٠٥.

وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بدأ العدو الجديد لواشنطن فى اتخاذ شكل جديد، وذلك من خلال شبكة إرهابية تتكون من مجموعة خلايا عديدة منظمة ومرتبطة فى عناصرها، وممولة بواسطة قاعدة ودولة معينة. وبالطبع، وجدت الولايات المتحدة ضالتها المنشودة فى تنظيم القاعدة الذى أعلن مسئوليته عن تلك الهجمات.

ومنذئذ، بدأت تتحدد ملامح السياسة الأمريكية الجديدة من خلال مبدأ مهم يمكن استخلاصه من إحدى الخطب التى ألقاها جورج بوش فى العشرين من سبتمبر ٢٠٠١، حين أعلن أن كل دولة وفى كل مكان فى العالم يجب أن تتبنى موقفا معينا: إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين. وابتداء من ذلك اليوم، فإن كل دولة تستمر فى إيواء وتدعيم الإرهاب تعتبر - من وجهة النظر الأمريكية - نظاما معاديا لها.

تخصيص السياسة لأولوية الدفاع عن المصالح الأمريكية :

بالنسبة لواشنطن، يوجد تقسيم لأوضاع ما قبل وما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. فبعد وقوع هذه الأحداث، وجدت الولايات المتحدة نفسها فى موضع حرج بالغ أمام العالم نتيجة لاهتزاز صورتها، لاسيما أنها تمثل لدى الكثيرين أسطورة كبرى ورمزا للمناعة والحصانة غير قابل للمس أو التهديد.

لذا، فقد تبنت الإدارة الأمريكية بعد عام من تلك الأحداث - وتحديدا فى سبتمبر من عام ٢٠٠٢ - استراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى. ووفقا لها، فرضت الولايات المتحدة على العالم اتجاهين جديدين. فمن ناحية، تحتفظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعى الوقائى، الذى بمقتضاه تجتهد الولايات المتحدة على الدوام فى التصرف بشكل فردى ووقائى للحيلولة دون وقوع أية أعمال إرهابية تستهدف الشعب الأمريكى. ومن ناحية أخرى، تدعم الولايات المتحدة المجتمع الدولى فى حال التعرض لأى نوع من هذا التهديد(٣).

وفى هذا السياق، تبنت الولايات المتحدة فكرة نشر الديمقراطية والحرية فى الشرق الأوسط، باعتباره جبهة أساسية فى الحرب على الإرهاب. وفى سبيل ذلك، تدخلت الولايات المتحدة بشكل "خشن" فى الفضاء الداخلى لبلدان الشرق الأوسط، والقيام بدور الرقيب الدولى بحجة المساعدة فى إرساء قواعد الديمقراطية والحرية.

ووفقا لتلك الرؤية، تطورت السياسة الخارجية الأمريكية من خلال اتجاه مختلف، لاسيما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر٢٠٠١، حيث اعتبرت الولايات المتحدة نفسها مكلفة بمهمة إنقاذ المجتمع الدولى كمدافع عن السلم الدولى، والمسئولة عن الاستقرار الدولى من خلال نظرية الصراع بين الخير والشر. وفى خطابه إلى الشعب الأمريكى بمناسبة إعادة تنصيبه، أكد الرئيس بوش دور الولايات المتحدة كزعيم أخلاقى، كما أعرب عن طموحه فى القيام بحملة صليبية عالمية من أجل الحرية(٤).

ومن الواضح جليا أن الولايات المتحدة رغبت فى تقسيم العالم، وفقا لرؤيتها وبما يتناسب مع تحقيق مصالحها، واستخدام مصطلحات مثل الخير والشر أو دول "محور الشر"، كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها، وهو ما يتضح من عبارة الرئيس بوش إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهابيين". وهذه العبارة تبرز تماما وبوضوح رغبة الولايات المتحدة فى الإمساك بزمام الأمور، والقيام بدور قيادى فى سياستها الخارجية، دون أن تنتبه إلى أنها وجهت العالم والعلاقات الدولية نحو كثير من التعقيد.

وقد أصرت الولايات المتحدة على غزو العراق بالرغم من الرفض العالمى الكبير لها. ومع ذلك، لم تستطع السيطرة على الظاهرة الإرهابية، كما أنها لم تستطع القضاء بشكل كامل على تنظيم القاعدة. بل على العكس، فقد أثبتت التجربة أن التدخل العسكرى يؤدى إلى تزايد الإرهاب واستفزاز الشعوب.

ويرى المناهضون للحرب على الإرهاب أن الأوضاع الأمنية ازدادت سوءا، حسب تعبيرهم، وأن هناك تضخيما لخطورة

Scanned by CamScanner

التهديدات التى يشكلها ما يسمى بالمجموعات الإرهابية، وأن هذه الحرب أدت الى خروقات فى حقوق الإنسان، حتى فى الولايات المتحدة نفسها. ويرى البعض أن الخطر الحقيقى لا يكمن فى الإرهابيين، ولكن فى الأساليب المستخدمة ضدهم، إذ يرى البعض أنه من المستحيل القضاء على فكرة معينة بحملة عسكرية، وأن ماتساهم به الحملات العسكرية - حسب رأيهم - هو زيادة حدة وخطورة وانتشار الإرهاب. ويمكن تلخيص الانتقادات للحرب على الإرهاب فى النقاط التالية(٥):

١- التقسيم الفج فى مقولة "إما مع أو ضد الحرب على الإرهاب" بحيث لا يقبل هذا التصنيف أى مجال لانتقادات يراها البعض ضرورية.

٢- الخسائر البشرية الكبيرة بين صفوف المدنيين فى أفغانستان والعراق.

٣- تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى كثير من الاعتقالات التى تمت فى سجون سرية دون توجيه تهم ودون اللجوء الى التسلسل القضائى والمحاكم، وعدم تمتع هؤلاء السجناء بحق التمثيل القانونى من قبل محامين، واستعمال أساليب فى الاستجواب لا تتماشى مع القوانين الدولية.

٤- الاستنزاف الكبير للاقتصاد الأمريكى فى أثناء الحرب على الإرهاب، والذى حول أكبر فائض فى تاريخ الولايات المتحدة فى عهد بيل كلينتون إلى أكبر نقص فى الميزانية فى تاريخ الولايات المتحدة فى عهد الرئيس الحالى جورج بوش.

٥- استمرار الحرب لفترة زمنية قد تكون طويلة جدا مع عدم تحقيق انتصار ملموس، إذ إن هذه الحرب - بخلاف الحروب التقليدية - لا تعتبر قتل أو اعتقال زعماء الجهات المعادية أو تحقيق النصر العسكرى بمثابة نصر، لان الحرب هى حرب افكار وعقائد.

٦- انشغال الحكومة بالحرب على الأرهاب أدى إلى تجاهل الأزمات الداخلية فى الولايات المتحدة من البطالة وسوء حالة التأمين الصحى والضمان الاجتماعى، وتم تقليص بعض هذه الميزانيات لدعم الحرب التى لا توجد هناك بوادر على نهايتها.

وعلى الصعيد الداخلى، فقد أقر الرئيس بوش - فى خطابه الموجه إلى الشعب الأمريكى فى الذكرى الخامسة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر - بعض الاضافات على السياسة الأمريكية فى مواجهة الإرهاب، حيث تبنى رؤية استراتيجية واضحة مفادها الاعتراف بأن الحرب على الإرهاب هى حرب فريدة من نوعها، وتختلف عن الحروب التقليدية، لأنها تحتوى على صراع عسكرى وصراع فكرى.

وقد حدد بوش أربع أولويات يجب التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، هى:

- تأسيس قاعدة دولية خاصة بالمساءلة دوليا.

- تقوية التحالف والشراكة مع الدول الأخرى لتمكين الولايات المتحدة من مواجهة الإرهاب.

- إعادة النظر فى هيكلة النظام الداخلى وإعادة تأهيله لخدمة محاربة الإرهاب، مع توضيح الأولويات القومية وتوجيه الحكومة الأمريكية لتحقيق تلك الأهداف.

- إيجاد طائفة من الخبراء المختصين ودعمهم ماليا ومعنويا لتطوير ثقافة معاكسة للإرهاب.

ولعل ما يهمنا هنا هو أن الإدارة الأمريكية تلوح دائما بالارهاب كعدو غامض يتربص بالشعب الأمريكى، وبالطبع هى تهدف من ذلك إلى تحقيق مصالح لها و لحلفائها. لذلك، فإن هناك من يظن بأن وجود محاولات ارهابية لتفجير الطائرات الأمريكية والبريطانية ما هو إلا خدعة أمريكية - بريطانية للتغطية على الانتقادات التى وجهت للولايات المتحدة لتحيزها السافر لاسرائيل إزاء الحرب على لبنان، ومن ناحية أخرى لتذكير الشعب الأمريكى والعالم الخارجى بالعدو المزعوم المسمى بالارهاب.

موقف القانون الدولى من الحرب الأمريكية على الإرهاب :

عقب اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدا القانون الدولى فى عيون الإدارة الأمريكية خاليا من التوافق الحقيقى مع أهدافها وسياستها، وغير قادر على القيام بدور له مغزى فى اختيار الأعمال التى باشرتها تلك الإدارة فى الحرب ضد الإرهاب.

وفى مواجهة تلك الفجوة، اعتبرت إدارة الرئيس بوش نفسها - كما ذكرنا سابقا - فى مهمة إنقاذية. وبالرغم من ذلك، فإن تلك المهمة التى أوكلها لنفسه الرئيس الأمريكى كشفت عن الكثير من الصعوبات، بالنظر إلى أن العدو هنا هو شبكة إرهابية معروفة ومحددة تمتلك دعما قويا ولديها روابط فى عدة دول.

وإذا كنا نتفق على أن ميثاق الأمم المتحدة لم يشتمل على تعريف للظاهرة الإرهابية، بل إن لفظ الإرهاب لم يرد فى الأصل فى الميثاق، فإننا يجب أن نتفق أيضا على أن مسمى الحرب على الإرهاب ليس له وجود، لا فى ميثاق الأمم المتحدة ولا فى القانون الدولى بشكل عام. ومع ذلك، فإن هناك بعض الأمور يمكن استنباطها من ميثاق الأمم المتحدة، ومنها حق الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والذى بنت عليه الولايات المتحدة دفاعها لتبرير الحرب فى أفغانستان والعراق.

١- الحرب على أفغانستان .. هل كانت حالة دفاع شرعى؟

قبل الخوض فى إيضاح مدى ارتباط الحرب فى أفغانستان بمبدأ الدفاع الشرعى، لابد من التنويه إلى أن ميثاق الأمم المتحدة حرص على تأكيد عدم شرعية الحرب، محرما اللجوء إلى القوة المسلحة فى العلاقات بين الدول. ومع ذلك، فقد وضع استثناءين لتطبيق هذا المبدأ، وفقا لشروط محددة، الأول: هو حصول أى دولة على تفويض من مجلس الأمن، والثانى: يمكن تلخيصه فى مبدأ الدفاع الشرعى، أى أن هناك استثناء من الأصل.

ووفقا للمادة ٢ فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يمتنع أعضاء المنظمة عن التهديد باستعمال القوة فى علاقاتهم الدولية. ويعد

Scanned by CamScanner

هذا المبدأ من أحد أهم المبادئ فى القانون الدولى العام، فكان من الضرورى إدراج الدفاع الشرعى كاستثناء عليه.

فضلا عن ذلك، أدرج واضعو الميثاق مبدأ الاختصاص المقيد، المنصوص عليه في المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق، كمبدأ مكمل للمبدأ السابق، والذى بمقتضاه يمتنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول احتراما لمبدأ السيادة، حتى لا يتم ذلك بطريق اللجوء إلى القوة، أو أن يستخدم الدفاع الشرعى بشكل تعسفى(٦)، وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية فى قضية نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٦، استنادا إلى العديد من القرارات من الجمعية العامة، بل إن المحكمة ذهبت إلى أبعد من ذلك، حينما أقرت هذا المبدأ كقاعدة عرفية (١١). ونظرا للأهمية الفعلية لتلك القاعدة، اعتبرها الكثيرون من فقهاء القانون الدولى من القواعد الآمرة فى القانون الدولى (jus cogens).

إذن، الأصل هو عدم اللجوء إلى القوة، والاستثناء هو الدفاع الشرعى، وبالتالى فإن الدفاع الشرعى، سواء كان فرديا أو جماعيا، يفترض الرد السريع على أى عدوان مسلح، كما يجب أن يهدف أيضا إلى إبطال تأثير الوسائل التى تسمح بتحقيق ضربات مستقبلا.

وهنا، يثور تساؤل، هو: هل يمكن اعتبار الحرب على أفغانستان حالة دفاع شرعى؟ الشرط الأول والضرورى لكى يمكن تأسيس عملية "الحرية الثابتة"، التى تمت فى ٦ أكتوبر ٢٠٠١ على أساس الدفاع الشرعى، هو وجود عمل من أعمال العدوان صادر عن الدولة الأفغانية. وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة، نلاحظ أن الميثاق ترك مفهوم العدوان مطلقا. وبناء عليه، تم تعريف العدوان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤، الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤، على أنه إرسال الدولة باسمها مجموعة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة لشن عمل مسلح له خطورته على إقليم دولة أخرى. وبالرغم من سعة وخطورة أحداث الحادى عشر من سبتمبر، نجد أنه من الصعوبة تحديد ما إذا كان تدمير برجى التجارة فى مدينة نيويورك يعد عدوانا أم لا. كذلك، يثور هنا تساؤل شديد الأهمية، هو: إذا كان العدوان يفترض فيه أن يكون عملا مسلحا، فهل يمكن له أن يصدر عن أفراد؟

وقد أجابت محكمة العدل الدولية على هذا التساؤل فى قضية نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة، عندما حددت أن العدوان المسلح يمكن أن ينشأ عن عمل من أعمال المجموعات المسلحة فى حالة لو كان هذا الفعل يمثل أهمية خاصة، كما يقتضى هذا الفعل وجود صلة بين القائمين به والدولة. الواقع أنه، ومن خلال قضاء المحكمة، يمكن قبول فكرة أن العدوان المسلح لا يتم عن طريق عمل من أعمال القوة المسلحة المنتظمة عبر الحدود الدولية، إنما لابد أن ترسل دولة ما سربا أو قوة أو مجموعة مسلحة، بل ذهبت المحكمة إلى أبعد من ذلك حينما أخذت بالتعريف الذى تضمنه القرار ٣٣١٤، الذى أضاف مسمى القانون الدولى العرفى. ولقد أوضحت المحكمة أنه إذا كان العدوان المسلح يشمل إرسال مجموعة مسلحة على إقليم دولة أخرى، فإن تزويد المجموعة بالسلاح والعتاد وتقديم الدعم لها لا يعنى إدراج الدولة التى قامت بذلك فى العدوان المسلح.

وقد احتاطت الولايات المتحدة لهذه المسألة، عندما اعتبرت أن هناك شيئا من التطابق فى الأهداف بين نظام طالبان وتنظيم القاعدة، وأسندت المسئولية عن الأعمال الإرهابية، التى ارتكبتها القاعدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أفغانستان، بالنظر إلى أن نظام طالبان تقبل وجود تنظيم القاعدة على الأراضى الأفغانية، ومنحه المأوى، وسمح له بالقيام بالأعمال الإرهابية عبر أراضيه.

بيد أن الآراء تباينت بشأن مدى شرعية الحرب على أفغانستان. فهناك اتجاه يرى أنه ليس هناك وضوح فيما إذا كان هناك تعاون حقيقى وملموس أو تواطؤ بين نظام طالبان وتنظيم القاعدة فيما يتعلق بالتنظيم المشترك لاعتداءات الحادى عشر من سبتمبر. وبالرجوع إلى القرار ٣٣١٤ وإلى قضاء محكمة العدل الدولية، فإن الدعم البسيط أو السماح باستخدام الأراضى الأفغانية للقيام بالعمليات المسلحة، حتى لو كانت تلك العمليات تمثل عملا غير شرعى يستوجب مسئولية الدولة، لا يكفى للقول إن هناك عدوانا يسند إليها، والذى بموجبه يمكن تبرير الدفاع الشرعى.

الاتجاه الآخر يستند إلى ما أخذ به قضاء المحكمة الجنائية ليوجوسلافيا السابقة فى قضية تاديتش (Tadic)، حينما اعتبرت أن الدولة التى تمارس أى نوع من الرقابة الاستراتيجية وتقدم الدعم المادى للأفراد تتحمل المسئولية عن الأفعال التى يرتكبونها(٧).

والاتجاه الثالث رأى أن مسألة الحرب ضد الإرهاب، التى تجسدت فى التدخل العسكرى فى أفغانستان، تتعلق بقواعد المسئولية الدولية، التى تستلزم ثلاثة شروط مجتمعة، أولا: الفعل، ثانيا: أن ينسب هذا الفعل للدولة، وثالثا: أن يمثل هذا الفعل انتهاكا لأحد الالتزامات الدولية المرتبطة بها الدولة.

وفى حالة القاعدة، تسند المسئولية كاملة – وبشكل غير قابل للجدل – للتنظيم، والأكثر من ذلك أن المسئولية تبدو واضحة، بحيث يمكن إعطاء الحرب السند القانونى الذى بموجبه يمكن القضاء على التنظيم ومحاكمة أعضائه، بل امتد الأمر أيضا إلى دولة أفغانستان وحكومة طالبان التى اعتبرت شريكة لتنظيم القاعدة، حيث تأكدت الصلة بينهما. كما أن الولايات المتحدة استندت إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ عام ١٩٩٦. فعلى سبيل المثال، القرار ١٢٧٦ الصادر فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٩ قد بين أن حركة طالبان وفرت المأوى ومعسكرات التدريب للقيام ببعض العمليات الإرهابية، كما أوضح القرار أيضا أن حركة طالبان تعكر صفو السلم والأمن الدوليين، مفسحة بذلك الطريق لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى ذلك، فإن الولايات المتحدة لكى يتسنى لها استخدام حق الدفاع الشرعى، فلابد أن تكون هناك صلة أساسية بين أحداث الحادى عشر من سبتمبر من ناحية والقاعدة ونظام طالبان من ناحية أخرى، وهو ما حدث بالفعل، حينما رفض نظام طالبان تسليم أعضاء تنظيم القاعدة المسئولين عن تلك الأحداث. كذلك بتوفير المأوى لأفراد التنظيم، تكون أفغانستان قد ورطت نفسها فى انتهاك القانون الدولى، مما أعطى الفرصة للولايات المتحدة لاستخدام الدفاع الشرعى كسند قانونى لتبرير الحرب فى أفغانستان، وهى المرة الأولى التى تستخدم فيها دولة، ضحية عدوان مسلح، حق

Scanned by CamScanner

الدفاع الشرعى تجاه جماعة لا تمثل دولة، والتى تعد مسئولة مسئولية مباشرة عن اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر.

بالإضافة إلى ذلك، استطاع موقف الولايات المتحدة تجاه أحداث الحادى عشر من سبتمبر أن يحدث صدى كبيرا فى العالم، الأمر الذى أدى إلى إصدار مجلس الأمن قراريه رقمى ١٣٦٨ و١٣٧٣ فى ١٢ و٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، معلنا خطورة اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر على السلم والأمن الدوليين، ومعترفا بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبالرغم من أن القرارين لم يرد فيهما ذكر الاعتداءات المسلحة أو عمل من أعمال العدوان، مما اعتبره البعض تناقضا قانونيا مع الميثاق، إلا أن المجتمع الدولى، خاصة الاتحاد الأوروبى فى اجتماع للمجلس الأوروبى، أيد الأطروحة الأمريكية بشأن مشروعية التدخل العسكرى فى أفغانستان.

٢- الحرب على العراق .. هل تعد امتدادا للحرب الأمريكية على الإرهاب؟

فى العشرين من مارس ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة حربا وقائية ضد العراق دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة، سالبة مجلس الأمن حقه الأصيل فى تفويض الدول فى القيام ببعض العمليات العسكرية فى حال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وفقا للباب السابع من الميثاق، ومنتهكة بذلك الشرعية الدولية والمبادئ الدولية التى يتم التصرف على أساسها فى العلاقات الدولية.

المهم أن الولايات المتحدة، بإضافة مصطلح الوقائية إلى الدفاع الشرعى، حولت المفهوم التقليدى الدفاعى إلى مفهوم هجومى، إيمانا منها بنظرية "الهجوم خير وسيلة للدفاع". ولقد علل الرئيس جورج بوش ذلك، حينما تحدث عما يسمى بالحرب الوقائية فى أحد خطاباته فى ٢ يونيو ٢٠٠٢، بالتطورات والتغيرات التى حدثت فى العام بعد الحادى عشر من سبتمبر، بحيث يجب عدم انتظار هجمات إرهابية جديدة(٨).

وباستقراء نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التى أرست الدفاع الشرعى كأحد استثناءين من مبدأ عدم اللجوء إلى القوة، نتفق على اهتمام واضعى هذا النص بتقييد السلطة التقديرية للدولة، بقدر الإمكان، بجعل اللجوء إلى الدفاع الشرعى استثنائيا وإخضاعه لبعض الشروط والمعايير الموضوعية، منها - على سبيل المثال - وجود عدوان مسلح مسبق. هنا، يبرز تساؤل مهم، هو: إذا كان الإرهاب بنطاقه الواسع لا يرتبط ارتباطا مباشرا بأى دولة، فهل يمكن أن ننسبه إلى هذه الدولة بما يقضى بمسئوليتها؟ وإذا كان المجتمع الدولى قد أعتبر لجوء الولايات المتحدة لحق الدفاع الشرعى فى أفغانستان، بالنظر إلى سعة هجمات الحادى عشر من سبتمبر والارتباط بين نظام طالبان وتنظيم القاعدة، كذلك بافتراض أن تفسير المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة كان ضروريا وفقا للوقائع والظروف التى حدثت منذ ١١ سبتمبر - فهل يمكن اعتبار الحرب على العراق امتدادا لهذه الظروف؟

الجدير بالذكر أن الرأى العام العالمى كان معبأ للتشجيع على القيام بالتظاهرات السلمية فى العديد من البلدان، ولكن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من تحقيق مشروع غزو العراق أو - وفقا للرؤية الأمريكية - حرب صليبية حقيقية بين الخير فى مواجهة قوى الشر. ما يعنينا هو أن نوضح أن مفهوم العمل الوقائى يتعارض تماما مع القواعد الدولية. وفى حالة العراق تحديدا، لا يمكن تبرير التدخل العسكرى، كما حاولت الولايات المتحدة إقناع العالم بأن العراق كانت تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، كما أن الاستخدام الوقائى ليس له أى سند فى القانون الدولى، لاسيما إذا لم يكن هناك هجوم أو انتهاكات للقانون الدولى من الدولة محل الخلاف، أو إذا لم يكن الأمر يستدعى ضرورة إنسانية ملحة. والحال أن العراق لم يكن فى حسبانه تعبئة قواته، وبطبيعة الحال لم يهدف إلى مهاجمة أى دولة، بل ليس فى مقدوره مجاراة الولايات المتحدة عسكريا. أضف إلى ذلك أنه لم يثبت بالدليل القطعى وجود صلة بين النظام العراقى السابق بقيادة صدام حسين وتنظيم القاعدة، وبالتالى فإن الحرب الوقائية لا تعد فقط عملا غير مشروع، ولكنها تمثل أيضا خطورة كبيرة من شأنها أن تؤدى إلى عدم استقرار وتدمير الأمن والسلم الدوليين.

وفقا لتصريحات جورج بوش، فإن التهديدات التى تواجهها الولايات المتحدة تأتى من المجموعات الإرهابية الدولية، ومن الدول التى تقدم لها المأوى أو المساندة، وتأتى أيضا من الدول التى تسعى إلى امتلاك أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل(٩). وبالتالى، إذا كان نوع التهديد نفسه قد تغير، فإن أسلوب الرد السريع نفسه يجب أن يتغير ويتطور. وبناء على ذلك، فإن استراتيجية واشنطن تستهدف من الآن فصاعدا منع أى تهديدات تتجسد لها من خلال البدء بأعمال وقائية ضد أعدائها. هنا، ينبغى التفرقة بين الحرب الوقائية والحرب الاستباقية، هذه الأخيرة تستند على وجود بعض الأدلة المادية التى تبرز خطرا هائلا وتفترض التصرف أو التدخل المسبق. فى المقابل، لا ترتكز الحرب الوقائية على الخوف من العدوان الهائل، ولكن تتأسس على الرعب بعيد المدى. وبصورة أوضح فى حالة الحرب على العراق، استندت الولايات المتحدة على الرعب الذى أصابت به العراق المجتمع الدولى منذ غزو الكويت. من هنا، تذرعت الولايات المتحدة بعدة أسباب لتبرير الغزو، ولكى تعطى صفة الشرعية للحرب.

ومنذ وقوع أحداث سبتمبر٢٠٠١، كانت هناك رغبة لدى الإدارة الأمريكية فى القيام بالتدخل العسكرى فى العراق، التى هى - من المنظور الأمريكى - إحدى دول محور الشر، والقضاء على نظام الحكم بقيادة صدام حسين، معللة ذلك بوجود صلة بين النظام السابق وتنظيم القاعدة، وإن كان ذلك فى حدود ضيقة، ومع ذلك لم تثبت تلك الصلة ثبوتا قطعيا.

البداية كانت بمحاولة واشنطن البحث عن أسلحة الدمار الشامل التى تمتلكها العراق وفقا لمزاعمها، وذلك باسم احترام القرار ٦٧٨ لسنة ١٩٩١، وتحت ذريعة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى مطالبتها بتعيين مفتشين دوليين على الأراضى العراقية. ومع ذلك، لم يتم العثور على أى نوع من تلك الأسلحة، الأمر الذى وضع الإدارة الأمريكية فى موضع حرج أمام العالم. رغم ذلك، ودون الحصول إذن من مجلس الأمن، رأت

Scanned by CamScanner

الولايات المتحدة أن صدور قرار جديد من الأمم المتحدة ليس ضروريا لإضفاء الشرعية على غزو العراق، وقد استندت فى ذلك على القرار ١٤٤١ والقرارات السابقة عليه بشأن العراق.

وفى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٢، صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الذى أعطى العراق فرصة لتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وسمح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المنشآت العسكرية العراقية، كما أعطى الضوء الأخضر للمجتمع الدولى لاستخدام القوة لإجبار العراق على احترام القرارات السابقة. ولكى تدافع الولايات المتحدة عن اتجاهها لاستخدام القوة ضد العراق، والاستناد على الركائز القانونية المنصوص عليها فى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، افترضت الولايات المتحدة وحليفتها - بريطانيا - أن العراق يمتلك مخزونا من الأسلحة المحرمة دوليا، ولا تتعاون بشكل كاف مع مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والخلاصة أن الولايات المتحدة، منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، حاولت إيهام العالم بأنها فى حالة حرب ضد الإرهاب، حتى تعطى لنفسها الفرصة لتحقيق مصالحها بتنصيب نفسها الزعيم الأوحد للعالم، كذلك قامت بتكريس سياستها الخارجية التى بدأت تتضح ملامحها، منذ الحرب على أفغانستان، للدفاع عن ذلك الهدف. وليس أدل على ذلك من الضغوط التى تمارسها الآن على المجتمع الدولى ومجلس الأمن لاستصدار قرار يقضى بمعاقبة إيران إذا استمرت فى تخصيب اليورانيوم وتطوير منشآتها النووية بحجة الخوف من وقوع هذه الأسلحة فى أيدى الإرهابيين، الأمر الذى ينذر باحتمال توجيه ضربة عسكرية لإيران. ولا نستبعد أن تلجأ الولايات المتحدة لابتداع مصطلح جديد - كما جرت عادتها - لتبرير نهجها، قد يكون الإرهاب النووى أو شيئا من هذا القبيل.

الهوامش :

(1) http://whitehouse.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html.

(2) Anthony Lake, ancient conseiller du prsident pour la scurit nationale, Foreign affairs, 1994.

(3) Discours de Donald Rumdfeld, 23/09/2001 sur CBS & le Monde du 25/09/2001.

(4) National Strategy for combating terrorism.

(5) Bush et le droit, Le monde, 07/09/2006.

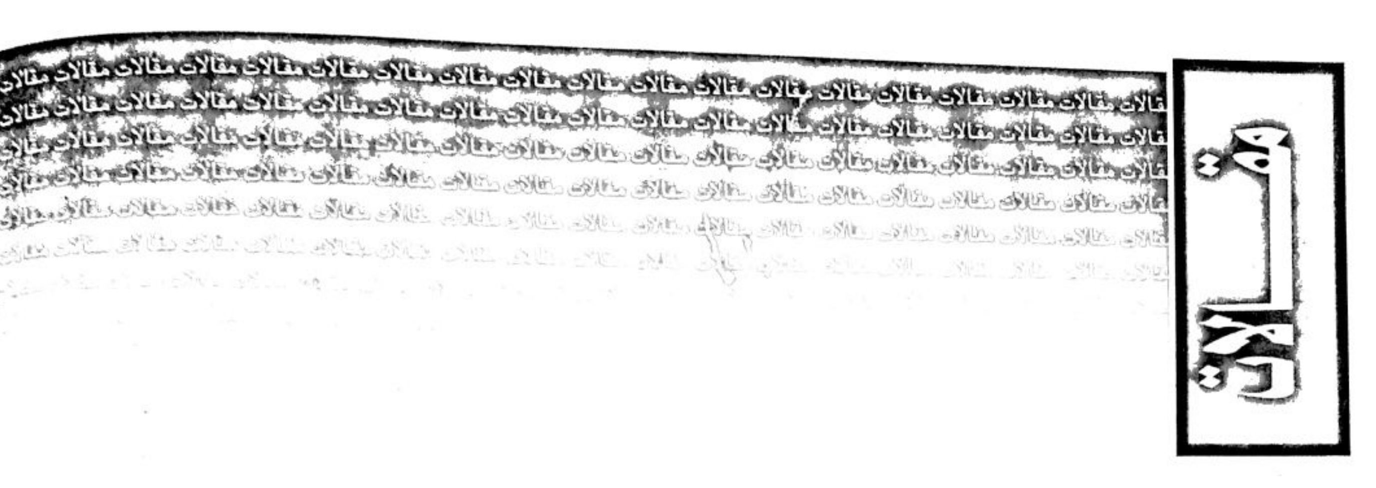
(6) amricaine, L'Harmattan, 2005, p.59.

(7) ICJ, Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America), Judgment of 27 June, 1986.

(8) C. Tadic, Judgment of: 15 July 1999, .L.M., vol. 38, p. 1546, 145, http://www.un.org/icty/tadic/appeal/judgement/index.htm.

(9) Paul Marie de la Gorce, Ce dangereux concept de guerre prventive, le Monde diplomatique,octobre, 2002.

Scanned by CamScanner



أمريكا اللاتينية وكراهية واشنطن

سفير/ أحمد الغمراوى *

أفكار الاستقلال والوحدة ليست جديدة على أمريكا اللاتينية، فقد تأثرت بأفكار الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، ولا يزال حلم سيمون بوليفار (الفنزويلى المولد) ودعوته للاستقلال والوحدة لدول أمريكا اللاتينية فى ذاكرة شعوبها، وذلك بعد أن وحد خمس دول هى: فنزويلا، وإكوادور، وبيرو، والأرجنتين، وبوليفيا.

كما تأثرت أمريكا اللاتينية بثورة عبدالناصر التى أممت قناة السويس وطبقت الإصلاح الزراعى، وبدأت حركة عدم الانحياز التى انضم لها كاسترو (اليسارى)، الذى لا يزال يقاوم أمريكا أكثر من ٤٥ سنة. وتعتبر ثورة كوبا أكثر الثورات تأثيرا فى أمريكا اللاتينية، حيث انطلق منها شى جيفارا الذى كرس حياته لتحرير دول أمريكا اللاتينية ضد الهيمنة الأمريكية وطاردته المخابرات الأمريكية سنة ١٩٦٧ فى بوليفيا، ولا تزال صورة جيفارا وسيرته نموذجا للتحرر ضد أمريكا، وتعلق صورته على صدور الشباب. ومن عجب أن ينطلق من بوليفيا التى مات فيها جيفارا حاكم جديد يسارى هو ايفو موراليس، الذى وصل إلى الحكم بأغلبية ثلثى الشعب من الفقراء وزارعى الكوكا المطحونين، وتسلم السلطة فى يناير سنة ٢٠٠٦، وقام بتأميم الغاز والبترول لصالح الفقراء فى عيد العمال أول مايو سنة ٢٠٠٦، وكان قد سبقه للسلطة يسارى آخر هو هوجو شافيز، الذى انتخبه شعب فنزويلا، وقام بالسيطرة، ضد رغبة أمريكا، على حقول فنزويلا البترولية، وهى الدولة الخامسة المصدرة للبترول، وقد حاولت أمريكا إسقاطه بثلاثة انقلابات فاشلة.

ولا عجب أن يهاجم الرئيس بوش شافيز وموراليس فى مايو سنة ٢٠٠٦، ويعتبرهما أعداء الديمقراطية وحرية رأس المال. ويعتبر رونالد رامسفيلد، وزير دفاعه، شافيز هتلر أمريكا اللاتينية، حيث إنه لايدور فى الفلك الأمريكى، ويسميه اللاتين كرة النار المتحركة لحرق مصالح أمريكا فى القارة.

وقد سارع كاسترو إلى تأييد بوليفيا فى خطة التأميم، وبعث بمساعدات من الأطباء والأدوية لبوليفيا ضمن خطة للتنمية البشرية بواسطة العلاج ومحو الأمية، كما أقام حلفا استراتيجيا مع فنزويلا، نتج عنه تنشيط التجارة، حتى وصلت إلى ٣,٥ مليار دولار بين البلدين سنة ٢٠٠٥، تتضمن ٩٠ ألف برميل بترول خام يوميا تصدر إلى كوبا ويسدد ثمنها بمنتجات وخدمات كوبية، منها خدمات أطباء وأدوية ومحو أمية وصلت قيمتها إلى مليار دولار. وفى يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٦، اجتمع فى بوليفيا إيفو موراليس، الرئيس البوليفى، وكارلوس لاجو، نائب الرئيس الكوبى، وهوجو شافيز، رئيس فنزويلا، وخاطبوا شعب بوليفيا للرد على اتهامات بوش بأن بلادهم ضد الديمقراطية، ولبس الثلاثة ملابس الهنود الإنكا التقليدية لإظهار

(*) مستشار المركز الإعلامى العربى.

Scanned by CamScanner

التضامن من أجل الأصالة، واتهم شافيز أمريكا وبوش بأن خطابه المهدد لهم يعنى إعطاء الضوء الأخضر لأجهزة مخابراته للتآمر ضد بوليفيا، وحذر الشعب البوليفى من مؤامرات بوش.

وقد علق كاسترو فى كوبا على الاجتماع الثلاثى بأنه أجمل يوم فى حياته، حيث يرى هذا التضامن لشعوب أمريكا اللاتينية على أرض بوليفيا.

وردا على هجوم بوش على بوليفيا، هاجم رئيس برلمان فنزويلا بوش، وقال إن على بوش قبل أن يتكلم عن فنزويلا أن يغسل فمه، لأن الكلمات أكبر من أن تنطق. وإذا تكلم بوش عن الديمقراطية، فهل هى ديمقراطية السجون كأبو غريب وجوانتانامو أم الاغتيالات والاحتلال فى العراق؟ وأشاد بديمقراطية الحلف الثلاثى: كوبا وفنزويلا وبوليفيا، باعتبارها ديمقراطية مساعدة الغير والعمل من أجل فقراء القارة اللاتينية.

شافيز يتزعم أمريكا اللاتينية :

سارع شافيز، بعد تأميم الرئيس البوليفى الغاز والبترول فى عيد العمال أول مايو سنة ٢٠٠٦، لمساعدة الرئاسة الجديدة التى تعرضت لهجمة إعلامية من أجهزة الإعلام الأمريكية، وعلى رأسها صحيفة "وول ستريت جورنال" التى تعكس آراء الاحتكارات البترولية.

وقدمت فنزويلا لبوليفيا المساعدات الآتية:

١- استثمارات فى مشروعات بترولية حوالى ١,٥ مليار دولار.

٢- ٢٠٠ ألف برميل من البنزين والمنتجات البترولية شهريا بأسعار مخفضة لبوليفيا، ويتم سداد ثمنها بمنتجات زراعية بوليفية، وعلى رأسها فول الصويا.

٣- ٥٠٠٠ منحة دراسية لطلبة بوليفيا للدراسة فى فنزويلا.

٤- ١٤٠ مليون دولار كفرص لمساعدة إيفو موراليس لتنفيذ وعده بتوزيع أراضى الدولة واستصلاح الأراضى القاحلة وإعادة تشجير الغابات ضمن مشروع للإصلاح الزراعى وتوزيع الأراضى على فقراء المزارعين.

٥- تقديم الخبراء فى حقول صناعة الصلب والصناعات البترولية.

إلا أن تأميم البترول والغاز البوليفى أثار غضب البرازيل التى استثمرت حوالى ١,٥ مليار دولار فى إنشاء خط لنقل الغاز البوليفى للبرازيل، وأثار إسبانيا والأرجنتين اللتين كانتا تستثمران فى صناعة الغاز البوليفى. وقد سارع هوجو شافيز يوم ١١ مايو سنة ٢٠٠٦ إلى بوليفيا، وأعلن تأييده لسياسة التأميم، وصاحب موراليس إلى الأرجنتين فى مدينة (أجواسو)، حيث تم لقاء قمة بين رؤساء الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا بترتيب من هوجو شافيز.

كان الرئيس لولا البرازيلى، والرئيس نستور كرشنر الأرجنتينى قد اجتمعا يوم ١١ مايو لبحث مشكلة تأميم بوليفيا للشركات العاملة بها فى حقل الغاز والبترول، إلا أن موراليس وشافيز استطاعا أن يطمئنا الجميع، وعقد فى مدينة أجواسو الأرجنتينية قرب الحدود البرازيلية اجتماع رباعى صدر عنه بيان يوم ١٢ مايو قرأه الرئيس الأرجنتينى، وأذاعته الـ C.N.N ، وتضمن:

– إن الرؤساء الأربعة لدول البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وبوليفيا اتفقوا على سياسة واحدة، مقتضاها أن التكامل عنصر مهم من أجل مصالح واتحاد شعوب المنطقة.

– أهمية وصول الغاز وضمان استمرار وصوله إلى المستهلكين بما يحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين.

– اتفق الرؤساء على تأييد بوليفيا، التى وافقت على المشاركة فى إنشاء مشروع خطوط غاز يصل طولها إلى ٩٠٠٠ كيلو متر بتكلفة ٢٠ مليار دولار لتوصيل الغاز إلى البرازيل والأرجنتين، وتعبر إلى باراجواى وأوروجواى، باعتبار أن بوليفيا ثانى دولة منتجة للغاز بالمنطقة بعد فنزويلا.

ولم تقتصر مساعدات فنزويلا البترولية على كوبا وبوليفيا، بل امتدت لكل دول أمريكا اللاتينية، وأعلن شافيز عن استعداده لتوريد بترول لدول أمريكا اللاتينية بسعر أقل من السعر العالمى لرغبته فى دعم هذه الدول فى أزمة ارتفاع سعر البترول وكسب ودها ضد محاولة أمريكا للهيمنة على القارة. وقدم شافيز استثمارات وقروضا للأرجنتين التى مرت بضائقة اقتصادية، ولم تقف أمريكا إلى جانبها فى الأزمة، بينما تقدمت فنزويلا باستثمارات فى مشروعات بترولية مشتركة سنة ١٩٩٩، بالإضافة إلى تقديم منتجات بترولية بسعر مميز.

وهو ما فعله شافيز بالنسبة للإكوادور التى ألغت اتفاقها فى مايو سنة ٢٠٠٦ مع شركة ويسترن أويل الأمريكية، بما يشبه التأميم، وأوقفت أمريكا اتفاقية التجارة الحرة مع إكوادور. وأعلن وزير الاقتصاد الإكوادورى – الذى سافر لكراكاس لطلب المساعدة – أنه يتوقع مقاطعة أمريكا لبلاده، وأن زيارته جاءت لتأكيد مساعدة فنزويلا لهم فى الأزمة، وللوقاية من تعسف أمريكا بعد إلغائها اتفاقية التجارة الحرة والتسهيلات التى كانت تقدم للإكوادور.

كما قدم شافيز مساعدات وبترولا رخيصا لشيلى بعد انتخاب ميشيل بكلت اليسارية رئيسة لجمهورية شيلى فى يناير سنة ٢٠٠٦، وهى أول سيدة تصل لرئاسة شيلى، وكانت إحدى ضحايا بينو شيت ديكتاتور شيلى السابق، ولا يزال شافيز يقدم مساعداته لجواتيمالا ولغيرها من الدول اللاتينية.

ماذا بعد مرض كاسترو ؟

لم تستطع الولايات المتحدة إسقاط حكم كاسترو، على الرغم من اعتباره عدوها الأول فى أمريكا اللاتينية. وحاليا ورغم وجود أكثر من ٨٠٠ ألف معارض كوبى فى أمريكا، معظمهم فى فلوريدا – أقامت لهم المخابرات الأمريكية، إذاعة وتليفزيونا،

Scanned by CamScanner

معارض لكاسترو أنفقت عليها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار منذ سنة ١٩٨٥– فإن كاسترو ونظامه احتفظا بنفوذ واسع فى أمريكا اللاتينية.

وقد اغتنمت المخابرات الأمريكية مرض كاسترو وإجراءه عملية جراحية لإشاعة أن بداية أغسطس ٢٠٠٦ هى نهاية النظام الكوبى، وأن كوبا أصبحت على مقربة من الديمقراطية، بعد أن كلف كاسترو شقيقه راؤول بتسلم القيادة خلال مرضه، وهى المرة الأولى التى يتخلى فيها عن القيادة منذ ٤٧ سنة. وكان آخر ظهور علنى لكاسترو فى يوم ٢٩ يوليو ٢٠٠٦، مما أثار التكهنات على من يخلفه، وملأت الصحف الأمريكية الصفحات عن مرضه وعمليته الجراحية فى المعدة، ضمن حملة ضد كاسترو، الذى كان على وشك الاحتفال بعيد ميلاده الثمانين، إلا أن كاسترو بدأ يتعافى، وزاره هوجو شافيز رئيس فنزويلا يوم عيد ميلاده، بما قطع الشائعات حول وفاة كاسترو، وزاد من كراهية الكوبيين واللاتينيين عموما لإعلان شماتة الإعلام الأمريكى فى مرض كاسترو.

وفى ١٩ أغسطس ٢٠٠٦، أعلن هوجو شافيز أن واشنطن عينت جاك باتريك ماهر مسئولا عن عمليات المخابرات لكوبا وفنزويلا، وهو إجراء لم يتم – كما قال – لكوريا الشمالية أو إيران. وقال – فى خطاب ألقاه بمناسبة إعداده لانتخابات الرئاسة الجديدة فى ديسمبر سنة ٢٠٠٦ – إن هناك فكرة لدى أمريكا لتجديد محاولات إسقاط الحكم فى كوبا وفنزويلا، وإنه أسر أربعة جواسيس بفنزويلا وأعادهم إلى واشنطن، وركز شافيز على مبدأ توحيد الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية، وأن تعيين (جاك الأرنب) – كما سماه – ما هو إلا تأكيد لقوة التحالف اللاتينى.

ويتوقع خبراء السياسة لدول أمريكا اللاتينية أن يعلو نجم هوجو شافيز فى أمريكا اللاتينية بعد وفاة كاسترو، وأن يحاول دعم نظام كوبا بالتعاون مع اليسار اللاتينى، خاصة أنه بدأ تحركا على المستوى العالمى بزيارة موسكو وطهران، وأخيرا بكين خلال يوليو وأغسطس سنة ٢٠٠٦، ضمن إطار توطيد التضامن بين اليسار اللاتينى والقوى التى لا تخضع للولايات المتحدة.

جورج بوش يوحد أمريكا اللاتينية ضده :

كانت سياسة واشنطن هى الضغط على دول العالم الثالث والدول اللاتينية خاصة عن طريق صندوق النقد الدولى لفرض خصخصة منشآتها لسداد ديونها إلى الصندوق، وتقوم بدفع عملائها من الأفراد أو من الشركات لشراء هذه المنشآت، والنفاذ إلى الاقتصاد اللاتينى وفرض خضوع الحكومات لسياستها بحكم السيطرة الاقتصادية.

وقد استطاعت أمريكا عقد ثمانى اتفاقيات لمناطق حرة مع دول أمريكا اللاتينية الصغيرة لتوسيع السوق لمنتجاتها ولفرض تبعية اقتصادها للاقتصاد الأمريكى. وبعد قيام مجموعة الميركوسور عام ١٩٩٥ – المكونة من البرازيل والأرجنتين وأوروجواى وباراجواى والتى انضمت إليها فنزويلا ٢٠٠٦ – أصبح هذا التكتل الاقتصادى الثانى فى القوة بعد السوق الأوروبية المشتركة، وزاد تعامله مع أوروبا بنسبة ٤٥٪، وبدأ يزيد علاقاته بالصين واليابان على حساب أمريكا.

وعندما زار بوش الأرجنتين سنة ٢٠٠٥ لحضور اجتماع قمة رؤساء الميركوسور، قوبل بالإضرابات الشعبية، وأحرق علم أمريكا، وهتف المضربون ضد بوش باعتباره فاشيا وإرهابيا وطالبوا بمحاكمته كمجرم حرب. ونظرا لسيطرة اليسار فى البرازيل (التى يرأسها حاليا لولا دا سلفا رئيس اتحاد العمال السابق) وعلى كل دول أمريكا اللاتينية، ما عدا كولومبيا وبيرو، التى استطاعت أمريكا مساعدة رئيسها اليمينى فى انتخابات يونيو ٢٠٠٦ ونجح بأغلبية طفيفة ضد خصمه اليسارى – فإن أمريكا اللاتينية قد أصبحت معبأة ضد إدارة بوش بالكراهية والحقد.

وقد زاد الطين بلة إهمال الإدارة الأمريكية لأمريكا الجنوبية بعد انشغالها بأفغانستان والعراق، ومحاولة السيطرة على منابع بترول الشرق لحرمان الصين وروسيا من السيطرة عليها.

ويقول المحلل الأمريكى بيتر حكيم إن أمريكا لم يعد لديها الموارد ولا الرغبة لتغيير الوضع فى أمريكا اللاتينية، بعد أن استنزفت – فيما يقال – حربها ضد الإرهاب مليارات كثيرة سببت عجزا دائما فى ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى اتخاذها سياسة متعجرفة ضد اللاتين المقيمين بها، وهم أكثر من ١٢ مليونا، ومحاولتها بناء حائط عازل كالحائط الإسرائيلى بطول أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر على حدودها مع المكسيك لمنع التسلل إلى أراضيها. ولا شك فى أن هذه السياسة كان لها أثر فى انتخابات المكسيك التى تمت فى يوليو سنة ٢٠٠٦ والتى رشح لها اليسار لوبيز أدبرادور اليسارى ضد المرشح المحافظ فيليبى كالديرون، والتى يطعن اليسار فى نتائجها حاليا. وإذا راجعنا استطلاعات الرأى العام، فسنجد أن ٨٪ فقط من اللاتين (من اليمين المحافظ) يوافقون على سياسة بوش تجاه أمريكا اللاتينية، وأكثر من ٨٠٪ يعارضون سياسته. ولا شك فى أن هذه أول مرة فى تاريخ أمريكا التى تفكر فيها الإدارة فى إقامة حائط عازل مع أمريكا الجنوبية، وكأنها تعترف بعزلتها عما يسمى حديقتها الخلفية.

ولعل فى سياسة إدارة بوش ما يفسر ما يقوله المحللون اللاتين من أن جورج بوش يوحد دول أمريكا اللاتينية ضده، خاصة أن البعض يروج أنه قد يضطر لاحتلال فنزويلا وبوليفيا للسيطرة على منابع البترول.

أمريكا اللاتينية والقضايا العربية :

كانت البرازيل، وهى أكبر دولة فى أمريكا اللاتينية، من أهم الدول التى استقبلت المهاجرين العرب منذ القرن الـ ١٩ ، وقد بلغ عدد ذوى الأصول العربية فيها سنة ٢٠٠٥ حوالى ٩ ملايين فرد، وتعتبر مدينة ساو باولو الصناعية أكبر تجمع لذوى الأصل

Scanned by CamScanner

العربى، الذين يسيطرون على صناعة الغزل والنسيج والسجاد، ومنهم حوالى ٧ ملايين من أصل لبنانى، وقد انتخب أحمد مراد - اللبنانى الأصل - رئيسا لتجمع العرب فى أمريكا اللاتينية الذى نشأ فى الأرجنتين سنة ١٩٧٣، ويضم اللاتينيين ذوى الأصل العربى باسم (فى آراب) Fe Arab . ومن المعروف أن ذوى الأصل اللبنانى هم الغالبية فى البرازيل، ويليهم ذوو الأصل السورى، ثم الفلسطينى، وقد وصل بعضهم إلى أعلى المناصب فى البرازيل.

اهتمت البرازيل بالقضايا العربية- خاصة القضية الفلسطينية- وأيدت القضايا العربية فى الأمم المتحدة، شأنها شأن معظم دول أمريكا اللاتينية، خاصة بعد أن تسلم السلطة فى أول يناير سنة ٢٠٠٣ الرئيس لولا دا سلفا الذى زار مصر سنة ٢٠٠٤ .

وقد سعت البرازيل لعقد أول قمة عربية - لاتينية، دعى إليها الرؤساء والملوك العرب فى يونيو سنة ٢٠٠٥، وحضرها من الجانب اللاتينى أغلبية الرؤساء اللاتينيين، وعلى رأسهم لولا دا سلفا رئيس البرازيل (رئيس حزب العمال اليسارى سابقا) ولم يحضرها من الجانب العربى سوى الرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقة، وبعض وزراء الخارجية العرب، وقد أثبتت كثافة الحضور اللاتينى الرغبة فى التقارب مع العرب.

وقد نوقشت فى المؤتمر إمكانية مضاعفة التعاون العربى - اللاتينى فى مجال التجارة والاستثمار وزيادة الروابط الثقافية، وأبدى الرؤساء اللاتينيون اهتمامهم بتوحيد الصف العربى - اللاتينى فى مجالات البترول، وإمكانيات أمريكا اللاتينية فى إمداد المنطقة العربية بالقمح والذرة والصويا واللحوم، بالإضافة لمجال التعاون الصناعى لمصلحة الطرفين. ومن المعروف أن البرازيل من أهم مصنعى ومصدرى الطائرات والأسلحة، وكانت من أهم المصدرين للعراق، وأن الأرجنتين تقدمت لمصر بمفاعل ذرى أثناء حكم الرئيس منعم كارلوس. ومنذ انتخاب الرئيس لولا فى البرازيل، تتجه العلاقات مع البرازيل للتوسع. ونظرا لأحداث اجتياح لبنان يوم ١٢ يوليو سنة ٢٠٠٦، فقد ظهرت الاحتجاجات ضد إسرائيل، والسياسة الأمريكية فى إضرابات فى معظم مدن البرازيل، خاصة ساو باولو، وبرازيليا وريودى جانيرو.

وقد قام وزير خارجية البرازيل بزيارة للبنان ورام الله يومى ١٨ و ١٩ أغسطس سنة ٢٠٠٦ للإعراب عن تضامن البرازيل مع لبنان، خاصة أن ثمانية من البرازيليين ذوى الأصل اللبنانى قتلوا فى أحداث الهجوم الإسرائيلى العشوائى. وقد أحاط الإعلام البرازيلى أحداث لبنان، واستشهاد البرازيليين بتغطية اتسمت بمناهضة السياسة الأمريكية والإسرائيلية.

ومن المعروف أن أمريكا اللاتينية تضم أكثر من ٢٥ مليونا من أصل عربى منتشرين فى معظم دول أمريكا الجنوبية والوسطى. ولا شك فى أن هذا الوجود له تأثيره فى الرأى العام اللاتينى، خاصة أنهم من أبناء الجيلين الثالث والرابع اللذين نالا قسطا عاليا من التعليم، وأصبح بعضهم يشغل مراكز مهمة وحساسة.

وقد ظهر التضامن مع العرب منذ أمد طويل بتأييد معظم دول أمريكا اللاتينية للقضايا العربية فى الأمم المتحدة، وفى الإضرابات التى حدثت فى معظمها ضد احتلال العراق، وفى الإضرابات التى حدثت أخيرا فى بيونس إيرس وسانتياجو، ومعظم مدن البرازيل احتجاجا على العدوان الإسرائيلى على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ .

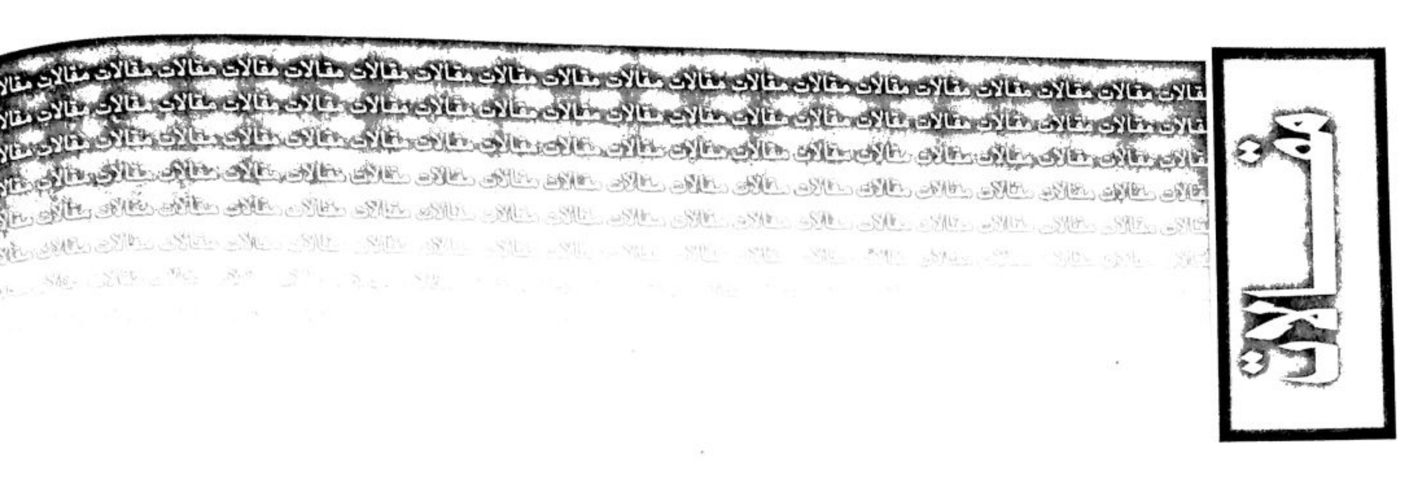
وقد أعلن هوجو شافيز فى فنزويلا أنه سيقطع العلاقات مع إسرائيل، إذا لم توقف العدوان، وأعلن عن فتح باب التبرعات للشعب للتبرع لإعادة بناء لبنان. وفى الإضرابات الأخيرة، اتهم بوش بالفاشية، ومساعدة إسرائيل ضد لبنان، وطلب محاكمته كمجرم حرب.

ويظهر تحرك قادة دول أمريكا اللاتينية، مثل زيارة الرئيس البرازيلى للدول العربية سنة ٢٠٠٥، والرئيس الفنزويلى لليبيا وقطر سنة ٢٠٠٦، رغبة دول أمريكا اللاتينية فى التحالف مع العرب.

إن الحضور العربى لاجتماع مؤتمر الحوار العربى - اللاتينى سنة ٢٠٠٥ بالبرازيل لم يكن بالتجاوب المفترض، حيث لم يسافر إلى البرازيل غير رئيس عربى واحد، هو الرئيس الجزائرى، وقد فسر غياب الرؤساء العرب بأنه نتيجة للضغط الأمريكى. ولكن الآن، فقد أصبح من الضرورى فى المرحلة المقبلة عقد اتفاق استراتيجى مع دول أمريكا اللاتينية، باعتبار أن بها احتياطى القمح والغذاء الذى يحتاج إليه العرب فى حالة تعثر العلاقات مع أمريكا، خاصة أن بأمريكا اللاتينية أكثر من ٢٥ مليونا من أصل عربى، يمكن اعتبارهم همزة وصل فعلية.

آن الآوان لأن تضع مصر استراتيجية نشيطة تجاه دول أمريكا اللاتينية، خاصة أنها أولى الدول العربية التى أنشأت سفارتها بها، وهى المؤهلة لاستضافة مؤتمر للتعاون الاقتصادى العربى - اللاتينى، لتكون مناطقها الحرة همزة وصل بين دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والإفريقية. وتوجد للغالبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية سفارات بمصر، الأمر الذى يسهل عقد مؤتمر اقتصادى عربى - لاتينى، مما يحقق مصلحة الشعوب العربية واللاتينية.

Scanned by CamScanner



المؤسسة العسكرية التركية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبى

د. فوزى درويش *

■

لعبت المؤسسة العسكرية التركية دورا مهما فى التاريخ التركى الحديث، فقد ذهب رئيس الأركان التركى السابق حلمى أوزكوك إلى القول - فى أغسطس ٢٠٠٥- إن "العسكريين هم الذين قاموا ببناء نظام حديث فى تركيا، وإن هذا التغيير الذى شهدته تركيا على أيديهم له الأهمية نفسها لتركيا، بمثل ما لعصر النهضة الأوروبية بالنسبة للغرب، إن هذه النهضة التركية إنما قامت بأيدى الجنود".

■

ولا يزال الكثيرون فى تركيا يعتقدون أنهـا "بلد عـسكرى"، وأن هناك رباط لا انفصام له بين الدولة والقوات المسلحة، التى أنشأت هذه الدولة فى الأساس. وتعتقد المؤسسة العسكرية التركية أن مهمتها التاريخية هى الحفاظ على تماسك الأمة التركية، وقد استتبع ذلك أن مدت نفوذها إلى مؤسسات ومجالات، هى بطبيعتها من اختصاص السلطات المدنية، ومن أهم هذه المؤسسات، على سبيل المثال،" مجلس الأمن القومى"، الذى يناط به أمر السياسات الأمنية لتركيا. وقد كان من المقرر - بمقتضى دستور ١٩٦١- أن يتشكل هذا المجلس من سبعة من المدنيين وأربعة من العسكريين، ولكن المؤسسة العسكرية ضغطت لتعديل هذه العضوية لتكون من خمسة من المدنيين، ومثلهم من العسكريين. كما أصبحت سكرتارية المجلس فى يد العسكريين، وبذلك فقد تحكموا فى جدول أعماله، ونجحوا فى توسيع نطاق صلاحيات هذا المجلس ليكتسب أهمية تفوق الأجهزة الحكومية الأخرى. وقد استغل العسكريون هذا الموقع للوقوف ضد انتشار التوجه الإسلامى فى تركيا ولمواجهة النزعة الانفصالية للأكراد. وقد نجح هذا المجلس فى الإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان الإسلامية النزعة، التى تم انتخابها ديمقراطيا سنة ١٩٩٧، مما يشير إلى القوة والشعبية اللتين تتمتع بهما المؤسسة العسكرية فى تركيا.

ونظرا لهذه المكانة الخاصة للمؤسسة العسكرية، فقد أضحى راسخا فى الأذهان أنه لن يتسنى القيام بأية إصلاحات حكومية فى تركيا بدون دعم المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المطلوبة لتحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى.

ومن جانبها، فقد ساندت المؤسسة العسكرية التركية الجهود الرامية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، على اعتبار أن ذلك بمثابة المرحلة الأخيرة والنهائية لعملية التحديث التى بدأتها ودعمتها هذه المؤسسة منذ أن قام كمال أتاتورك وأنصاره من رجال "الاتحاد والترقى" بإلغاء نظام السلطنة العثمانية فى أول نوفمبر ١٩٢٢، وإعلان الجمهورية التركية فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣، ثم إلغاء الخلافة الإسلامية فى ٣ مارس ١٩٢٤. وقد عمل العسكريون على إلغاء الصفة الإسلامية والشرقية لتركيا، وجعلوا قوانينها كلها مدنية صرفة، منقولة من القانون السويسرى، وشنوا حربا على الحجاب، واضطروا رجال الدين إلى ارتداء الملابس الأوروبية والقبعات. وفى التسعينيات من القرن الماضى، وجد العسكريون أن إعداد البلاد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى يمثل أرضية للعمل المشترك مع المدنيين، وأن هذا الانضمام هو أفضل وسيلة لمجابهة التحديات الداخلية التى كثيرا ما ناضلوا ضدها: التوجهات الإسلامية والنزعة الانفصالية للأكراد. وفى سبيل ذلك، فقد تنازلت المؤسسة العسكرية عن جانب من

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر.

Scanned by CamScanner

سلطاتها المطلقة، أمام النقد الأوروبى اللاذع لتدخلها فى السياسة فى تركيا. واتساقا مع ما سمته أوروبا "ضوابط كوبنهاجن"، طالب زعماء الاتحاد الأوروبى بتحجيم الامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية التركية، وأن يكون للمؤسسات المدنية نصيب أوفر فى السلطة، بحيث يتحول ميزان القوى فى مجلس الأمن القومى لصالح المدنيين.

ويلاحظ أنه بعد صدور قرار قمة هلسنكى ١٩٩٩ بأهلية تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبى -بعد نحو أربعين عاما من الجهود المضنية- صرح رئيس الأركان التركى بدعم العسكريين لطلب عضوية تركيا للاتحاد الأوروبى، قائلا: "إننا نرى قرار الاتحاد الأوروبى فى صالح الأمة التركية تماما، فنحن نؤيده من أعماق قلوبنا". وسرعان ما أصبحت العلاقات مع الاتحاد الأوروبى واحدا من أهم بنود النقاش فى مجلس الأمن القومى، وعبرت كافة النشرات الصادرة عنه عن أن العضوية فى الاتحاد الأوروبى هى هدف قومى و"سياسة رسمية للدولة".

وتعود مساندة العسكريين الأتراك للتوجه نحو الاتحاد الأوروبى واتباعهم ما يمكن أن نسميه بالسياسة الواقعية فى هذا الصدد، إلى اقتناعهم بأن ذلك سيسهم فى إيجاد حلول لبعض المعضلات التركية ومنها مسألة الأكراد، حيث تأمل المؤسسة العسكرية فى أن تهيئ عملية الانضمام إطارا جديدا للتعامل مع هذه المشكلة. وقد تجلى ذلك فى تسجيل وثيقة الأمن الوطنى لعام ٢٠٠١ للمرة الأولى "إن مواطنينا الذين ينضوون تحت لواء الهوية التركية القومية سوف يتمتعون بخواصهم الثقافية، ولغتهم المحلية، باعتبارها حقوقا فردية يمارسونها بحرية". ويشكل هذا الموقف تنازلا كبيرا من جانب رئاسة الأركان العامة فى إطار موقفها التاريخى من المسألة الكردية والتعدد الثقافى. فقد ظل هذا الملف متروكا للمؤسسة العسكرية التركية، وتم استبعاد أى خيار غير عسكرى فى التعامل مع هذه المشكلة المعقدة والمتشعبة الجوانب. فحزب العمال الكردستانى، المتزعم للحركة الانفصالية، والذى مد جذوره إلى شمال العراق أثناء حرب الخليج، له نفوذ واضح فى المقاطعات الجنوبية والشرقية من تركيا، حيث يتمركز الأكراد الذين يشكلون حوالى ٢٠٪ من السكان. وتهدد سيطرة حزب العمال الكردستانى على بعض المناطق فى شرق تركيا سلطة حكومة أنقرة، حيث يحظر توزيع الصحف التى تصدر فى اسطنبول، ومشاهدة برامج التليفزيون التركى. ويقارن البعض بين قوته فى فرض سطوته -حيث يعاقب من لا يستجيب لأوامره فى هذه المناطق بالموت- وبين منظمات مثل الخمير الحمر فى كمبوديا، أو "الممر اللامع" فى بيرو. ومن وجهة نظر حزب العمال الكردستانى، فإن المنطقة الآمنة، التى وضعت تحت سيطرة الأكراد فى شمال العراق، تمثل منعطفا تاريخيا مهما، إذ لأول مرة يتمتع الأكراد بمظاهر الدولة والسيادة على أراضيهم، ويقدرون أن ذلك يشكل دعما لحملتهم الرامية إلى قيام كردستان المستقلة فى يوم من الأيام. وقد استدعت عمليات حزب العمال الكردستانى الإرهابية قيام الجيش التركى بحملات متكررة ضده فى شمال العراق بصفة سنوية تقريبا، مما يعرض الجيش للإدانة من قبل المجتمع الدولى. ويجب ألا يغيب عن الأذهان إعلان حكومة رئيس الوزراء السابق تيرجوت أوزال حالة الطوارئ فى المقاطعات الكردية فى عام ١٩٨٧، لاستعادة سيطرة الحكومة عليها.

وتأمل المؤسسة العسكرية التركية فى أن يؤدى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى إلى تقليص الدعم الخارجى لحزب العمال الكردستانى، خاصة جناحه العسكرى، مما يضعف من مقدرته على الاستمرار فى النضال المسلح. ومن ناحية أخرى، فإن التلويح بالاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية للأكراد، وبأن لهم مستقبلا فى إطار "تركيا الأوروبية" يشكل إطارا جديدا للتعامل مع هذه المشكلة. ولكن لو أن الأكراد لم يقتنعوا بذلك، فقد تزيد نزعتهم إلى العنف، وبالتالى قد تعود المؤسسة العسكرية إلى خطها "الواقعى" فى التعامل مع هذه المشكلة، وتتشبث بامتيازاتها تحت دعاوى الحفاظ على الأمن القومى، خاصة مع وجود فريق من الأتراك يرى أن أية تنازلات للأكراد، حتى ولو كانت اجتماعية أو اقتصادية، ستكون بمثابة استسلام للإرهاب وسبيل لتفتيت الأراضى التركية.

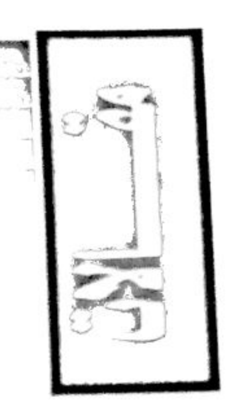
ويأتى فى إطار دعم المؤسسة العسكرية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى، سعيها لإقامة علاقات متميزة مع إسرائيل، حيث إن من شأن ذلك أن يقربها إلى العالم الغربى، الذى يتعاطف مع إسرائيل، باعتبارها - فى نظره - النظام الديمقراطى فى المنطقة. وينقسم تاريخ هذه العلاقات إلى فترتين: الأولى من ١٩٤٨ إلى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى، وقد تميزت بطابع عسكرى ومخابراتى مستتر، والأخرى تبدأ من أوائل الثمانينيات، حيث شهدت توسعا هائلا فى العلاقات العسكرية والاقتصادية والمدنية. ويأخذ التعاون العسكرى بين البلدين شكلا مؤسسيا منظما، يشمل لجانا للقيادة، واجتماعات منتظمة، وحوارا استراتيجيا يصل إلى مستوى وزراء الدفاع، كما يشمل التعاون فى مجالات التدريب والتسليح، حيث تعتبر تركيا سادس أكبر مستورد للسلاح فى العالم، ولا يغطى إنتاجها المحلى سوى ٢١٪ من احتياجاتها.

وتلعب العلاقات التركية - الإسرائيلية دورا غير مباشر فى دعم موقف المؤسسة العسكرية التركية فى وقوفها ضد النزعات الانفصالية للأكراد، ونمو النفوذ الإسلامى داخل تركيا. فقد استغلت المؤسسة العسكرية الروابط الوثيقة مع إسرائيل لزيادة الضغط على نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى الأسبق ذى الاتجاهات الإسلامية. كما تربط الصحافة الإسلامية فى تركيا بين الجهود الرامية إلى إغلاق المدارس الإسلامية -للأئمة والخطباء وتحفيظ القرآن الكريم - وبين العسكريين الذين يؤيدون سياسة التقارب مع إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، استطاعت المؤسسة العسكرية التركية إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو فى ١٩٩٧ بإدانة العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستانى وإعلان معارضته لإقامة دولة مستقلة للأكراد. كما أعلن أيضا -تضامنا مع الموقف التركى- أنه لن يكون هناك سلام مع دمشق إلا إذا أنهت دعمها للإرهاب الذى يمارسه حزب العمال الكردستانى.

لقد ظهر ما يمكن أن نسميه "الموقف الواقعى" للمؤسسة العسكرية التركية نتيجة للفشل فى إيجاد حلول لعدة مشاكل مستعصية فى تركيا، مثل الأزمة الاقتصادية المزمنة، ومشكلة الأكراد والتطرف الإسلامى، مما يمثل تهديدا للدولة التركية الحديثة، التى يرى العسكريون أن مهمتهم التاريخية هى الدفاع عنها. وقد وجدت هذه المؤسسة فى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى إطارا يحقق لها التقارب مع القوى المدنية فى تركيا، ويضع حدا لمشكلة الإرهاب الكردى ونمو النفوذ الإسلامى فى البلاد. ولكن لا تزال هناك عقبات تعوق مسألة الانضمام، مثل رفض تركيا الاعتراف بقبرص. ولو فشلت الجهود الرامية إلى تحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، أو لم تستجب مشكلات نمو المد الإسلامى والنزعات الانفصالية للجهود المبذولة فى هذا الإطار، فقد ترجع المؤسسة العسكرية عن خطها الواقعى الذى انتهجته فى الآونة الأخيرة، وتعود مرة أخرى لفرض سيطرتها على النظام السياسى فى تركيا.

Scanned by CamScanner



أسئلة المجتمع المدنى فى ضوء أدبيات الفكر العربى المعاصر

عزالدين اللواج *

بتلقف الكُتاب والباحثين العرب قضية المجتمع المدنى، انقسم أولئك الكُتاب والباحثون إلى ثلاثة اتجاهات موقفية، هى:

أولا: الاتجاه الذى يؤيد فرضية الإسراع فى تفعيل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية، ويعتبر أن أى رأى مخالف لاتجاهه هو رأى يدعم القمع والاستبداد الذى تمارسه النظم التقليدية السلطوية على مواطنها البائس والمكلوم.

ثانيا: الاتجاه الذى يرفض الموضوع بشكل مطلق ويعتبرها محاولة بائسة لإلهاء شعوب المنطقة عن قضاياها المصيرية، وأن الذين يتحدثون عن إحياء المجتمع المدنى هم مجرد خياليين وواهمين وقعوا تحت تأثير مخدر الانبهار بالثقافة الغربية.

ثالثا: الاتجاه الذى ينطلق من زاوية توفيقية، مفادها انه إذا تمت صياغة موضوع المجتمع المدنى وفق منظور براجماتى يراعى خصوصية البيئة العربية وتجاربها الخاصة، وانه إذا ما تم منحها متسعا من النقاش العلمى المثمر والبناء، فإن موضوع المجتمع المدنى سيكون أداة فاعلة فى مواجهة قهر وتجبر النظم السلطوية. ومع أن هذا الاتجاه الأخير الذى يمثل - من وجهة نظر كاتب هذه السطور- الاتجاه الأكثر نضجا من الناحية التحليلية والفكرية - يأخذ فى عين الاعتبار ملاحظة سعد الدين إبراهيم، التى نبه من خلالها إلى أن الحديث عن المجتمع المدنى فى المنطقة العربية لا يعنى أننا نتحدث عن "كيان واحد متجانس ومتسق، ويعبر عن نفسه بصوت واحد اتجاه الدولة"(١). فإن العديد من أنصار ذلك الاتجاه طرحوا بشكل معرفى حذر جملة من الأسئلة التى ارتأوا أن حسم موضوعها سوف يسهم فى بلورة نظرية تساعد على توظيف عملى إيجابى للموضوع. فطرح موضوع المجتمع المدنى فى الأدبيات الفكرية العربية ولد أسئلة استفهامية عدة، لعل أهمها ما يتعلق بالمحاور التالية.

أولا - سؤال الدولة :

لقد كان من الطبيعى أن يترتب على استنساخ فكرة المجتمع المدنى من المجتمعات الغربية أن تستنسخ أيضا مجموعة الخصائص والسمات المكونة لمنظومة تفاعلها النظرى والتطبيقى مع محاور تحليلية مهمة مثل محور "الدولة"، حيث بدأت بعض الأقلام فى هذا الصدد تتساءل عن مدى إمكانية إيجاد علاقة منسجمة بين المجتمع المدنى والسلطة السياسية، تكون مرتكزة على نفس الخصائص والسمات الموجودة فى النظم الغربية التى تقوم فيها تلك العلاقة على اشتراطات عدة، لعل أهمها مايلى(٢):

(*) كاتب وباحث ليبى .

Scanned by CamScanner

١- استقلال السياسى عن الاجتماعى/المدنى وتمايزهما وظيفيا ومؤسسيا.

٢- تكامل السياسى والاجتماعى/المدنى وتعايشهما تفاعليا

٣- الاختيار المجتمعى للسياسى على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص، وحقه فى مراقبته ومحاسبته وتغييره سلميا وشرعيا ودوريا

٤- مسئولية السياسى عن تجسيد إرادة المجتمع وضمان تحقيق مصالحه وأهدافه

كما طرحت على الصعيد نفسه أسئلة عدة حول علاقة موضوع المجتمع المدنى بالديمقراطية، وكذلك بالطبيعة التى يفترض أن تكون عليها علاقة المجتمع المدنى بالدولة فى المنطقة العربية، حيث أكد البعض أن الديمقراطية تعد فى الواقع إطارا لانتعاش المجتمع المدنى، كما أن المجتمع المدنى يعد ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطى، وأن قوة المجتمع المدنى لا تعنى بحال من الأحوال ضعف الدولة، فوجود دولة قوية، وليس تسلطية، ومجتمع مدنى قوى هو الذى يكرس الشرعية والاستقرار السياسى. أما إذا قويت الدولة وضعف المجتمع المدنى، فإن ذلك يفتح الباب والمجال للفوضى وعدم الاستقرار(٣). أيضا ظهرت دراسات بحثية أخرى تطرح سؤالا مهما يشكك فى وجود كيان يجسد المعنى الموضوعى الصحيح لمفهوم الدولة، وبالتالى مادام ذلك الكيان الذى يعد مرتكزا أساسيا لموضوع المجتمع المدنى غير موجود، فإنه لا حاجة لنا إذن نحن العرب إلى كل ذلك الجدل حول موضوع يفتقد فى المنطقة العربية أحد أهم مرتكزاته وتجلياته التفاعلية، خاصة فى ظل استخلاص ابستمولوجى يرى أن الدولة القطرية العربية قد قامت أصلا على سد فراغ سياسى وسلطوى ومؤسساتى وإدارى وبيروقراطى، ولم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية المشخصنة، وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية فى بعض الحالات لتسد ذلك الفراغ. وبدون وجود ركائز تذكر لدولة فاعلة (ربما عدا دولة المخزن فى المغرب والإدارة الحكومية القديمة فى مصر)، لذلك فقد اهتمت الدولة القطرية العربية بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل أن تنتقل إلى ترسيخ مؤسسات الدولة الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات، أى أنها بدأت بطبيعة الحال بالحكومة (السلطة) قبل مؤسسات الدولة والمجتمع(٤). وفى مقاربة متماهية مع الرؤية الآنفة، يؤكد الدكتور صالح السنوسى أن "الفرد العربى لم يكن على معرفة سابقة بمثل هذه المؤسسة "الدولة" وما ينتج عنها من رموز ومعان وقيود مفروضة على الحركة والانتماء، لقد التقت طموحات بعض الفئات مع مصالح القوى الأجنبية فأدى ذلك إلى دولة القبائل والطوائف والمناطق(٥). عموما، زاد من وطأة الاستفهام الآنف وجود أنظمة عربية تعانى أزمة حادة يمكن حصر أبرزها فى النقاط التالية(٦):

١- أنظمة انتقالية غير مستقرة، ويفتقد معظمها نموذجا واضحا لإقامة سلطتها السياسية ومؤسساتها.

٢- أنظمة تابعة للقوى الأجنبية وخاضعة لسياساتها وبرامجها بصور متنوعة ومتدرجة عن التبعية المباشرة وغير المباشرة.

٣- أنظمة تسلطية تحتكر السلطة والثروة والقوة وتنتهك الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها

٤- أنظمة محدودة الفاعلية تعثرت فى إنجاز مشاريعها وتحقيق رهاناتها الوطنية والقومية على حد سواء.

٥- أنظمة غير شرعية تفتقر إلى الرضا والقبول المجتمعى، مما جعلها أنظمة تعسفية مستبدة.

لقد ترتب على المعطيات الآنفة أسئلة عدة حول المأزق الديمقراطى وعلاقته بموضوع المجتمع المدنى، خاصة أمام تموجات الرفض الدائرة حاليا حول التطبيقات النظامية الموجودة فى المنطقة العربية. ففى الوقت الذى نبهت فيه الكاتبة بصحيفة الشرق الأوسط اللندنية ريم الصالح إلى أن التجربة فى المنطقة العربية قد أثبتت أن الديمقراطية الشكلية وصناديق الاقتراع ليست إلا وسيلة لتكريس الجمود واللاعدالة وعرقلة التطور(٧)، أكد العديد من الباحثين أنه حتى وقتنا هذا لا يوجد اتفاق حول شكل ومضمون الديمقراطية المطلوبة فى منطقتنا العربية، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن مسألة الاتفاق فى مجال الفكر السياسى والممارسة ليست واردة، وذلك لسبب مفاده أن الفكر السياسى العربى يمر فى المرحلة الراهنة بعملية مراجعة ونقد ذاتى، بالإضافة لمجابهة شرسة مع طغيان دولة الثقب الأسود(٨).

إن الواقع الديمقراطى فى معظم الأنظمة السياسية العربية يشخصه سمير أمين بالقول "وقد أخذت الحكومات العربية المعاصرة بمبدأ الاعتراف بالمواطن ذى الحقوق السياسية، ومنها أساسا حق الانتخاب فى إطار دستورى يحدد قواعد وتكوين ممارسة السلطة، ولكن هذه المبادئ بقيت شكلية غير معمول بها جديا"(٩).

وفى إشارة للآثار السلبية المرافقة للتطبيق المبتسر عمليا للعملية النيابية وإلى انعدام التسامح الفكرى المتبادل فيها، يؤكد كمال المنوفى أن ساحات المجالس النيابية باتت تشهد أحيانا مهاترات شخصية وتراشقا بالألفاظ النابية، فمن اللافت "أن تجد حزبا يدافع بحرارة، وهو فى صفوف المعارضة، عن اختلاف الآراء والتوجهات من منطلق أن ذلك ضرورى لإثراء الديمقراطية، ولكنك تجده يضرب بهذا عرض الحائط، سواء فى حياته الداخلية أو فى تعامله مع الأحزاب الأخرى المعارضة، بل إنه لا يتردد، حينما يظفر بالسلطة، فى تضييق الخناق أو التنكيل بالقوى والتيارات التى تختلف معه"(١٠). إن السلبيات المظهرية الآنفة جعلت العديد من الكتابات العربية المختصة بشئون موضوع المجتمع المدنى تبدى تريثا وتحفظا على الدعوات الرامية لاستنساخ التجربة الغربية فى مجال المجتمع المدنى، ومن ثم إسقاطها على المنطقة العربية، خاصة أن هناك مؤشرات منطقية عدة تعزز من تلك المخاوف، وتثير العديد من الأسئلة الاستفهامية المحيرة.

ثانيا- سؤال الواقع الثقافى والاجتماعى:

فى الوقت الذى دعا فيه أنصار فكرة المجتمع المدنى لضرورة الإسراع فى بلورة تطبيقية وعملية عاجلة للفكرة فى منطقتنا العربية، شكك باحثون آخرون فى إمكانية وجود نمط الفرد العقلانى المستقل فى تلك المنطقة، واعتبروا أن ثمة عقبات تعرقل عملية بناء ذلك النمط الفردى الذى اعتمدت عليه كثيرا بلورة فكرة المجتمع المدنى فى الغرب، وأن مظاهر ثقافية عدة تحول دون التكون الناضج لشخصية الفرد العقلانى المستقل فى منطقتنا العربية، ربما أهمها ما يلى:

Scanned by CamScanner

١- إن الفرد العربى، إجمالا، يجمع فى تركيبه النفسى، وفى سلوكه الاجتماعى الذى يصدر عن هذا التركيب، اتجاهين متناقضين "النزعة الفردية، والنزعة الجماعية، فهو من جهة مدفوع بنزعة فردية عمياء تجعله يخرج عن المجتمع ويخالفه، وينعكس ذلك فى تأكيد الذات أمام الآخرين، وبدافع الكرامة، والحساسية ضد النقد، ومن جهة أخرى، فهو مدفوع بنزعة جماعية تجعله عاجزا عن العيش دون الالتصاق بالجماعة والاعتماد الكلى عليها، وينعكس ذلك فى طاعة شعائر بعض المجموعات، بالرغم من كرهه إياها، وفى عدم القدرة على تأكيد استقلاليته"(١١).

٢- إشكالية الذهنية العربية المتسمة بخصائص وسمات سلبية عدة، لعل أبرزها:

أ- إنها ذهنية عاجزة عن مواجهة الذات وعاجزة عن الاعتماد على الذات، لكنها موهوبة بالبكاء وتعليق مشاكلها على مشاجب الآخرين، تحتاج إلى الآخر وتعاديه فى آن واحد، تحب وتكره بشيزوفرينيا لافتة ومحيرة.

ب- ذهنية منكوبة، جنائزية، واقعة فى أسر الإحساس بالنكبة، وغروب المجد الأندلسى الغابر، تنوح على ما ولى وتتناسى أنها سلبت من الآخرين أشياء كثيرة، لكنها تكره الآخر الذى انتزع منها مجد الماضى، فتحوله إلى شيطان أكبر ومصدر دائم للشر والظلم، وبالتالى من الطبيعى جدا أن نراها غير قادرة على التخلص من العذابات والآلام التى تختلج سريرتها وغير قادرة فى نفس الوقت على مواجهة ذلك الآخر، أو الاستغناء عنه(١٢).

ج - إنها ذهنية كما يقول الكاتب الكويتى صلاح الساير "مسحورة، عمياء، لا بصر لها، ولا بصيرة"، تلفيقية لا ثبات للمنطق فيها، ترى ما تود أن تراه، لا ما يتراءى للعيان، وتبصره الأبصار، وتلمسه البصائر، ذهنية تذكرنا بالثرى التركى الخامل الكسول والمتعجرف الذى فقد ماله وسلطته وهيبته الماضية، ورفض الاعتراف بالواقع الجديد، فى الوقت الذى رفض فيه الجد والاجتهاد والعمل، وارتضى التسول على الطرقات" (١٣).

٣- ترتب على وجود هذا النمط الذهنى، إشكاليات عدة واجهت الفكر العربى الحديث والمعاصر، حيث تحول ذلك الفكر إلى فكر لا تاريخى يفتقد الحد الأدنى من الموضوعية، ولذلك كانت قراءاته للتراث قراءة سلفية تنزه الماضى وتقدسه، وتستمد منه الحلول الجاهزة لمشاكل الحاضر والمستقبل، الأمر الذى خلق مواطنا عربيا مؤطرا بتراثه، بمعنى أن التراث يحتويه احتواء يفقده استقلاله وحريته، لقد تلقى ذلك المواطن البائس - ولايزال- تراثه منذ ميلاده كمحفوظات ومفاهيم، كلغة وتفكير، كحكايات وخرافات وخيال، كطريقة فى التعامل مع الأشياء، كأسلوب فى التفكير، كمعارف وحقائق، كل ذلك بدون نقد وبعيدا عن الروح النقدية، فهو عندما يفكر، يفكر بواسطته ومن خلاله، فيستمد منه رؤاه واستشراقاته، مما يجعل التفكير هنا عبارة عما ذكره الجابرى من أن جل الشعوب تفكر بتراثها، ولكن ثمة فرقا شاسعا بين من يفكر بتراث ممتد إلى الحاضر ويشكل الحاضر جزءا منه، ومن يفكر بتراث توقف عن النمو منذ قرون(١٤).

٤- ترتبت أيضا عليه سلبيات عدة امتدت إلى منظومة محددات الفعل الديمقراطى للمواطن العربى، وتتجسد تلك السلبيات بشكل جلى وواضح من خلال أزمة ثقافته السياسية أو أزمة عقله السياسى، التى تتضح خصائصها من خلال جملة العقبات الكئود التالية:

أ- عدم وجود الاستعداد للمشاركة أو الممارسة السياسية.

ب - انعدام التسامح الفكرى المتبادل.

ج - عدم توافر روح المبادرة، فالمواطن العربى يفكر دوما بعقلية أبوية تتصور أن كل قرار وكل مبادرة ينبغى أن تكون من مستويات عليا وفوقية، وليس من منطلق ذاتى وكينونى.

د- اعتقاد المواطن العربى بأن السلطة السياسية مودعة فى أطر وآليات متوحدة مع شخص الفرد الحاكم، والذى يجب ألا يعامل كبشر معرض للوقوع فى الخطأ.

هـ- انعدام الثقة بين المواطن العربى والنظم السياسية التقليدية القائمة على حكم الفرد الطاغية أو الأوليجاركية المتنفذة.

و- عدم الشعور بالاقتدار السياسى، حيث يقول أحد الباحثين فى نص يحمل دلالات ومؤشرات عدة - اتضح من دراستين ميدانيتين أجريتا على عينات من الحضر والريف فى المجتمع المصرى خلال عقد السبعينيات من القرن المنصرم - "إن أغلب المبحوثين لا يستطيعون مواجهة المسئول بكلمة الحق والإعلان عن آرائهم بصراحة فى حضرته، خوفا من احتمال التعرض لإيذاء جسدى أو لفظى، إضافة إلى الاقتناع بعدم جدوى الكلام، حيث يفعل المسئول ما يراه هو فى النهاية"(١٥).

هذا عن أسئلة الملمح الثقافى، أما عن أسئلة الملمح الاجتماعى، فهى عديدة وذات مستويات ومحاور تحليلية وارفة، لعل أكثرها جدلا ما يتعلق بسؤال الثقافة العصبوية (القبلية - العشائرية - الطائفية) السائدة فى المنطقة العربية، وما إذا كان بالإمكان أن يتبلور عمليا مجتمع مدنى نموذجى، ومثل ذلك النمط هو السائد والمهيمن على منظومة العقل السياسى العربى، فالمجتمع المدنى قائم فى الأساس على ثقافة التسامح التى تتطلب احترام الآخر المختلف معه وعدم التعصب والتحيز لجماعة اجتماعية معينة، واستخدام ذلك ذريعة لإحداث التوترات والقلاقل فى المجتمع واستعمال العنف والقمع المادى أو المعنوى ضد كل من يخرج عن الإطار الفكرى لتلك الجماعة، هذا فضلا عن "أن كيان الدولة العربية- من حيث وجودها كدولة - لا يزال لا يحتمل بقوة التعددية الديمقراطية، لأن التعدديات العصائبية المترسبة لم تنصهر بعد فى بوتقة تحدى الدولة الحديثة والمجتمع، وهذا النوع القديم من التعددية قد يغطى الديمقراطية ويحل محلها بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الفوضى والحرب الأهلية. بمعنى آخر، إن المسار الديمقراطى لم ينفذ بعد بوضوح إلى جذور البناء الاجتماعى، كما لم تبرز بوضوح فئات من المجتمع المدنى تحمى المشروع الديمقراطى وتضمن استمراره"(١٦). فالمجتمع المدنى هو مجتمع تقوده أساسا نخبة مدينية"صنيعة الموروث الحضارى للمجتمع ككل، نخبة تفرض هيمنتها الاقتصادية والثقافية على المجتمع كله، ومثل هذه النخبة غير موجودة فى الوقت الراهن فى أقطار العالم العربى، قد تكون هناك نخبة مدينية فى هذا القطر العربى أو ذاك تصف نفسها بالمجتمع المدنى، ولكنها لا تمارس ما هو ضرورى من الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتحول فعلا إلى مجتمع مدنى قادر على القيام بدوره التاريخى كقاطرة للإصلاح والتغيير فى المجتمع ككل، كما قد تكون هناك نخبة لها الهيمنة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ولكنها

Scanned by CamScanner

بدوية فى سلوكها وعقليتها وتطلعاتها، وبالتالى فهى لا تنتمى إلى المدينة التى هى الشرط المؤسس لمفهوم المجتمع المدنى"(١٧).

ثالثا– سؤال الواقع الاقتصادى :

من الصعب أن نقبض على جل خيوط الإشكالية الاقتصادية التى يرى البعض أنها قد تعرقل سير عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى فى المنطقة، وبالتالى إجهاض حلم إحياء المجتمع المدنى الفاعل والمؤثر، لذلك سوف نختصر حديثنا على الإسقاطات والتداعيات السلبية التى قد تترتب على استفحال ظاهرة مثل ظاهرة الفساد على البناء الاجتماعى المهم لبلورة المجتمع المدنى الفاعل والمؤثر، فمن المعروف أن دراسة الفساد ومسبباته وعواقبه لها تاريخ طويل فى علم الاقتصاد، إذ ترجع جذورها إلى المساهمة المميزة التى قدمها إلى الأدبيات المتعلقة بالتكسب غير المشروع كل من بها جواتى (١٩٨٢) وكروجر (١٩٧٤) .. وآخرون (١٨).

حيث أفضت تلك الدراسات وغيرها إلى جملة من التعميمات الابستمولوجية المرتبطة بالبناء الاجتماعى، وتحديدا بعناصره المتعلقة بظاهرة الفقر، وهى تعميمات يمكننا من خلال ربطها بالمنطقة العربية أن نقول إن متغيرا مثل الفساد فى النظم الاقتصادية العربية قد ساهم فى إيجاد بناء اجتماعى مترهل، وفى تأزم وضعه الثقافى الذى سبق أن تحدثنا عن جانب منه. وعلى كل حال، فإنه وطبقا لما أورده تقرير الفساد لعام ٢٠٠٥ – الذى يصدر عن منظمة الشفافية العالمية– فإن أربعة عناصر رئيسية تلعب دورا كبيرا فى التأثير فى البنية التحتية، ومن ثم فى تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، وهذه العناصر تتمثل فى التالى(١٩):

١– الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثمارى على البنية التحتية.

٢– الفساد يقلص النمو الذى يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات فى البنية التحتية.

٣– يرفع الفساد تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.

٤– يقلل الفساد من نوعية ومستوى خدمات البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا للفقراء.

هذا عن الفساد وتأثيره فى جدلية الفقر بشكل عام. أما عن الفساد وتأثيره فى موضوع المجتمع المدنى فى المنطقة، فإن ذلك يتلخص فى متغيرات عدة، لعل من بينها التداعيات السلبية المرتبطة بتنامى ظاهرة البيروقراطية التى تعمل على تسويغ الفقر واستفحال أمره من خلال آليات منهجية يقوم باستخدامها ثلة من المفسدين المتنفذين(٢٠) والذين تكمن خطورتهم – من وجهة نظر كاتب هذه السطور– فى إقدامهم على صناعة أنماط ثقافية تعمل على توظيف أهدافهم الرامية لتعزيز ظاهرة الفقرقراطية، ولعل من بين أهم تلك الأنماط ما يلى:

أ– ثقافة كاتم الصوت :

وهى ثقافة صمت يسعى الفقرقراطيون إلى تفعيلها فى المجتمع بوسائل وأدوات عدة، وهدف هذه الثقافة– على كل حال– هو خلق مواطن عربى يتسم بالاهتزاز وفقدان الثقة فى النفس، ومن ثم تحويله إلى كائن متخشب لا يجيد إلا تطبيق شعار واحد هو شعار "نعم سيدى".

ب – ثقافة الخوف :

وهى ثقافة اجتماعية تصب فى مصلحة الاستراتيجية الفقرقراطية، وتقوم على منطق استبدادى يحدده جورج اورويل فى روايته (١٩٨٤) بالقول إنه "أن تعرف ولا تعرف، وأن تعى حقيقة صادقة كل الصدق، وترى بدلا منها كذبات موضوعة بعناية، وان يكون لديك فى نفس اللحظة وجهتا نظر متباينتان، وان تعتقد وتؤمن بهما كلتيهما، وان تستخدم المنطق ضد المنطق، .... وان تعتقد بأن الديمقراطية غير ممكنة، وفى نفس الوقت تنادى بأن الحزب الحاكم هو حام للديمقراطية، وان تنسى ما تدعو الضرورة لأن تنساه ثم تستعيده ثم تعود فتنساه مرة ثانية، الأنكى من ذلك كله أن تطبق نفس الطريقة فى حالة الإيجاب والسلب"(٢١).

وفى سبره البحثى فى تداعيات ثقافة الخوف على الوعى الجمعى للمواطن العربى، يربط أحد الباحثين العرب بين تبعات تلك الثقافة وقمع الدولة السلطوية العربية من خلال الإشارة إلى أن "القمع المفرخ للخوف واللاجم للشعور بالأنا الاجتماعية، يقتل الأنا الأخلاقية داخل الفرد، فيرتد إلى أحط أنواع الدناءة والخسة وانتهاز الفرص"(٢٢).

ج – ثقافة المحاكاة :

تتجسد من خلال ظواهر تقليد الفقراء العرب للمفسدين فى سلوكياتهم وأساليبهم فى التكسب غير المشروع، وكذلك من خلال الاندماج الإرادى أو غير الإرادى فى نظام مجتمعى يتحول فيه المواطن إلى قاهر ومقهور فى نفس الوقت، نظام عبر عنه بعمق الكاتب المصرى نبيل عمر فى مقالة له بعنوان"صناعة الفراعين"حيث يقول عمر إنه كان يعاتب صديقا له تغيرت أحواله بعد أن تم اختياره لمنصب رفيع عن طريق نشاطه السياسى، وبات يقوم بما كان ينبذه من قبل، قائلا.

"هذا النظام أقوى من أى رغبات شخصية أو غير شخصية، نظام غير مكتوب، لكنه مسيطر وفعال، من أول لحظة دخلت مكتبى وكل رغباتى مجابة .. حتى لو كانت مخالفة للوائح والقوانين، فالكل يجندون أنفسهم لتبرير أى طلبات أو تقنين أى أفكار تطرأ على بالى قبل أن يقوموا بمهام أعمالهم .. بمجرد أن أقف، يقفون جميعا، أمشى يمشون، أجلس يجلسون، أحببت هذه السلطة، ثم عشقتها، وأخيرا .. أدمنتها، شئ لا أستطيع أن أصفه.. وأنت تمارس السطوة، يخيل لك أن صفة من صفات الله قد انتقلت إليك"(٢٣).

على كل حال، هذا عرض مقتضب لأهم الاسئلة الدائرة حول موضوع المعوقات البنيوية وكيف يمكن ان تحول دون بلورة عملية وتطبيقية فاعلة لفكرة المجتمع المدنى، وهى عموما مكملة لما أوردناه فى دراسات نشرت فى السابق عرجنا من خلالها بشكل عام على أهم مظاهر الخلط المفاهيمى الدائر حول الموضوع.

Scanned by CamScanner

المراجع :

١- د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ١٩٩٦م، ص١٨٥.

٢- د. على عباس مراد، المجتمع المدنى والديمقراطية (مقاربة تحليلية فى ضوء التجربتين السياسيتين الغربية والعربية) مجلة دراسات، كلية الاقتصاد، العددان الأول والثانى (بنغازى، ٢٠٠٢)، ص١٢٧.

٣- د. حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطى فى الوطن العربى .. قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية (العدد ١٤٢، السنة السادسة والثلاثون، أكتوبر،٢٠٠٠)، ص٢٢.

٤- د. محمد جابر الأنصارى، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية (مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربى)، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص١٨٦.

٥- د. مولود زايد الطيب، العولمة والتماسك المجتمعى فى الوطن العربى، الطبعة الأولى، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٥ ص٦٣.

٦- د. على عباس مراد، المصدر السابق، ص١٣٤.

٧- ريم الصالح، الإنسان العربى قبل الأمة العربية، الموقع الإلكترونى لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد الصادر بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٥.

٨- د. خميس حزام والى، إشكالية الشرعية فى الأنظمة السياسية العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ٢٠٠٣، ص٢٤٤.

٩- د. خميس حزام والى، المصدر السابق.

١٠- د. كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث نشر ضمن كتاب الثقافة والمثقف فى الوطن العربى، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر ١٩٩٢، ص١٧٤.

١١- د. خليل النقيب، البيروقراطية والإنماء، الطبعة الأولى، بيروت، معهد الإنماء العربى، ١٩٧٦، ص٥٥-٥٦.

١٢- صلاح الساير، دعوة صريحة لجلد الذات العربية، مجلة العربى (الكويت)، العدد ٥٢٩، ديسمبر ٢٠٠٢، ص٥٤-٥٥.

١٣- صلاح الساير، المصدر السابق، نفس الصفحة.

١٤- د. محمد عابد الجابرى، نحن والتراث.. قراءات معاصرة فى تراثنا الفلسفى، الطبعة الثانية بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص٢٧-٣١.

١٥- للمزيد، انظر د. كمال المنوفى، المصدر السابق، ص١٧١-١٧٧.

١٦- د. أحمد شكر الصبيحى، مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٢٢.

١٧- د. محمد عابد الجابرى، عوائق بنيوية أمام التحول الديمقراطى، الموقع الإلكترونى للدكتور محمد عابد الجابرى.

١٨- باولو ماورو، تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومى، بحث نشر ضمن كتاب "الفساد والاقتصاد العالمى"، تحرير كيمبرلى ان اليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠، ص١٢١.

١٩- معتز سلامة،الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر، بحث نشر ضمن كتاب "الفقر فى الوطن العربى"، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص٧٨-٧٩.

٢٠- للمزيد حول ظاهرة الفقرقراطية، انظر : عز الدين اللواج، إنهم يرقصون على جثثنا، موقع "شفاف الشرق الأوسط الالكترونى".

٢١- د. عبد الرازق عيد، يسألونك عن المجتمع المدنى، الطبعة الأولى، بيروت، دار التنوير، ٢٠٠٥، ص٥٧.

٢٢- عبدالرازق عيد، المصدر السابق، ص٦٢.

٢٣- عزالدين اللواج، المصدر السابق.

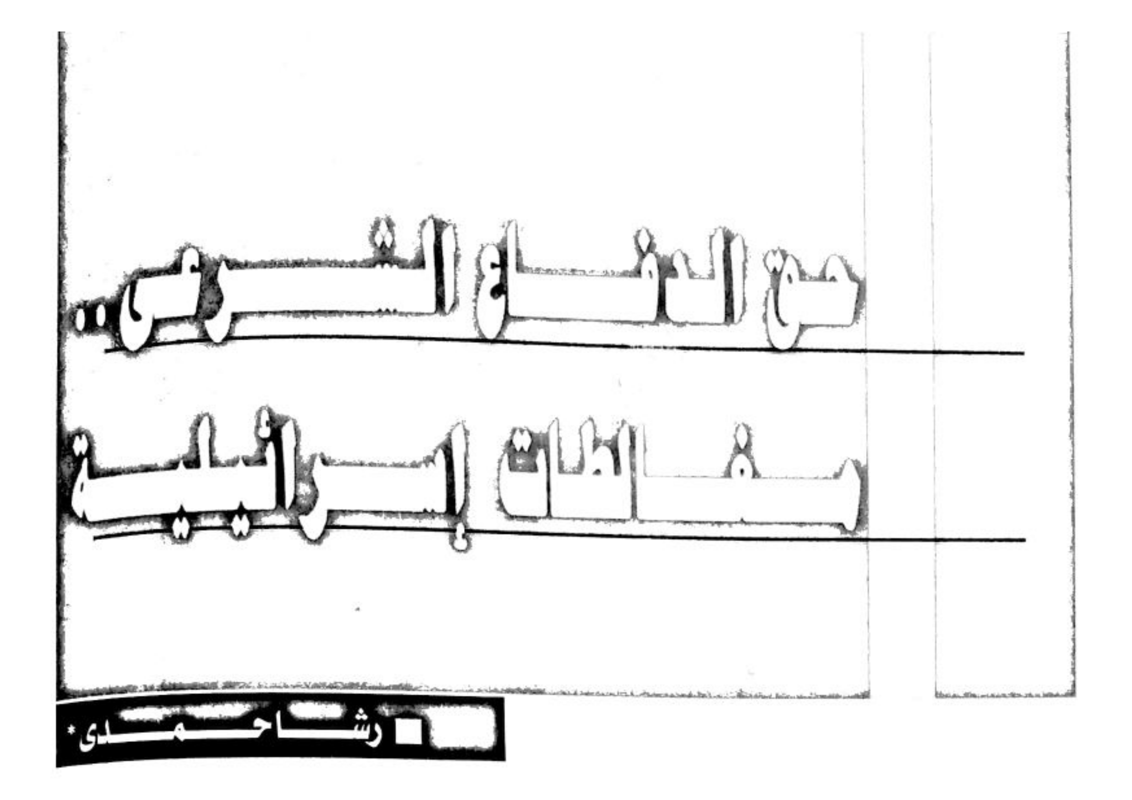
Scanned by CamScanner

ملف العدد

الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦



Scanned by CamScanner





سارعت إسرائيل، منذ اللحظات الأولى لهجومها العسكرى على لبنان، إلى تأكيد حقها الشرعى فى الدفاع عن النفس، وأيدتها فى هذا الحق عدة قوى دولية، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب كندا واستراليا وبعض الدول الأوروبية، الأمر الذى أثار عدة إشكاليات قانونية، تتمثل فى مدى اتساق الممارسات الإسرائيلية مع شروط وقواعد ممارسة حق الدفاع الشرعى عن النفس وفقا لأحكام القانون الدولى، فضلا عن الجدل المثار حول وضعية حزب الله كمقاومة شرعية ضد الاحتلال الإسرائيلى، بالإضافة إلى تزايد المخاوف من أن يؤدى تأييد بعض الدول الكبرى للادعاءات الإسرائيلية إلى تطوير وتوسيع مفهوم الدفاع عن النفس بطريقة قد تقوض السلم والأمن الدوليين. ويدفع ظهور هذه الإشكاليات القانونية إلى ضرورة تفنيد ما تروجه إسرائيل من ادعاءات، وفحص مدى قانونية الممارسات الإسرائيلية وكشف حقيقتها، وذلك بالاستناد إلى مصادر القانون الدولى المتمثلة فى الاتفاقيات الدولية العامة والعرف الدولى.

أولا- ميثاق الأمم المتحدة (الاتفاقيات الدولية العامة):

تنص المادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ عدم جواز قيام الدول باستخدام القوة ضد دول أخرى، وقد وضع الميثاق نفسه حالتين استثنائيتين لهذا المبدأ، الحالة الاستثنائية الأولى تتمثل فى استخدام القوة من قبل مجلس الأمن ضد الدول التى تهدد الأمن والسلم الدوليين فى إطار المادة ٤٢ من الفصل السابع للميثاق، والحالة الاستثنائية الثانية تتمثل فى قيام الدول، فرادى أو جماعات، باستخدام القوة ضد دول أخرى فى إطار حق الدفاع الشرعى عن النفس، والذى تنظمه المادة ٥١ من الميثاق.

وقد استندت إسرائيل فى تبرير هجومها على لبنان إلى المادة ٥١ من الميثاق، التى تنص على أنه "ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول فرادىً أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فورا..."(١).

يوضح نص المادة ٥١ أنه لا يجوز التمسك بحق الدفاع عن النفس، إلا وفقا لمجموعة شروط وقواعد، أول هذه الشروط هو وقوع اعتداء مسلح "Armed Attack" يدفع الدولة التى وقع عليها الضرر إلى استخدام القوة دفاعا عن النفس ضد الدولة المعتدية. وثانيها هو قيام الدولة بإخطار مجلس الأمن فورا بأنها تعرضت لاعتداء مسلح وتمارس حقها الشرعى فى الدفاع عن النفس. والشرط الثالث هو أن تكون التدابير التى تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها تدابير مؤقتة إلى أن يقوم مجلس الأمن بالنظر فى الوضع واتخاذ ما يراه من إجراءات.

وبتطبيق نص المادة ٥١ على الحالة الإسرائيلية - اللبنانية، يتضح عدم اتساق الممارسات الإسرائيلية مع الشروط اللازمة لممارسة حق الدفاع عن النفس. فمن الصعوبة بمكان اعتبار العملية العسكرية المحدودة التى قامت بها قوات حزب الله فى يوليو الماضى وأدت إلى أسر جنديين إسرائيليين، اعتداء مسلحا، وذلك فى ضوء الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية فى قضية نيكاراجوا عام ١٩٨٩، إذ أكدت المحكمة فى هذا الحكم أن استخدام حق الدفاع عن النفس يتطلب أن تكون الأعمال من الجسامة، بحيث تصل إلى مستوى الاعتداء المسلح فيما إذا صدرت هذه الأعمال من قوى نظامية مسلحة. وقد ميزت المحكمة

(*) ماجستير فى القانون الدولى، جامعة ويستمنستر، لندن.

Scanned by CamScanner

فى هذا الحكم بين الاعتداء المسلح من ناحية، والحوادث والمناوشات الحدودية "Mere Frontier Incidents" من ناحية أخرى، وأكدت أن الحوادث الحدودية لا يحق للرد عليها استخدام القوة فى إطار الدفاع عن النفس، إذ إنه لا يتوافر فى مثل هده الحوادث قصد الاعتداء(٢). وقياسا على ذلك، فإن ما حدث فى ١٢ يوليو الماضى بين قوات حزب الله وإسرائيل يعد أحداثا حدودية، وقد سبق تكرارها فى الماضى، وملابسات هذه الحادثة الحدودية ليست واضحة تماما لاختلاف الرواية الإسرائيلية عن رواية حزب الله، إلا إنها لا ترقى بأى حال إلى جسامة الاعتداء المسلح الذى يهدد سلامة إسرائيل الإقليمية واستقلالها السياسى.

فضلا عن ذلك، فإن الإطار العام للوضع بين إسرائيل ولبنان لا يمكن معه اعتبار ما أقدم عليه حزب الله اعتداء مسلحا، ذلك لأن الوضع القائم بين إسرائيل ولبنان هو حالة لا سلم ولا حرب "Status Mixtus"، والتى جرى العرف على تسميتها نزاعا مسلحا. وتمثل قوات حزب الله مقاومة مشروعة للاحتلال الإسرائيلى، نظرا لاستمرار احتلال مزارع شبعا، وعدم التوصل لاتفاق سلام نهائى بين البلدين، واستمرار وجود أسرى لبنانيين فى السجون الإسرائيلية، حيث يقضى القانون الدولى -وفقا لاتفاقية جنيف الثالثة- بأن تتم إعادة الأسرى فور انتهاء الحرب. وعدم قيام إسرائيل بإعادة مزارع شبعا والإفراج عن الأسرى اللبنانيين واستمرارها فى خرق الخط الأزرق يعنى استمرار وجود حالة النزاع المسلح بين الطرفين. وتلتزم قوات حزب الله بالشروط المحددة التى وضعها القانون الدولى لميليشيات المقاومة المسلحة المشروعة ضد الاحتلال، إذ تندرج قوات حزب الله تحت قيادة عسكرية منظمة، وتحمل السلاح علانية وتمارس العمل المسلح بشكل علنى لمقاومة احتلال جزء من الأراضى اللبنانية، كما تلتزم بارتداء زى عسكرى يحمل شارة مميزة، وتراعى قوات حزب الله مبادئ القانون الدولى الإنسانى وتنفذ عملياتها ضد أهداف عسكرية (قبل انتهاك إسرائيل لاتفاق نيسان ١٩٩٦ فى الاعتداءات الأخيرة التى استهدفت مدنيين لبنانيين). وبتوافر هذه الشروط، تكون قوات حزب الله ميليشيات مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلى وفقا للقانون الدولى، ويحق لها القيام بعمليات عسكرية ضد القوات والأهداف العسكرية الإسرائيلية، ومن ذلك أسر الجنود الإسرائيليين، شريطة أن تلتزم بتطبيق قواعد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بالأسرى.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى المادة السابعة من قرارها الصادر فى عام ١٩٧٤ لتعريف العدوان، أن الاعتداء لا يتوافر بالنسبة لحق الشعوب فى تقرير المصير، وقد أصبح مقررا فى مبادئ القانون الدولى أن استخدام القوة لمقاومة الاحتلال والاستعمار لا يعتبر مخالفا للمادة ٢ (٤) من الميثاق الذى يحظر استخدام القوة، وبالتالى ينحسر لفظ الاعتداء المسلح عن أعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال. وبناء على ذلك، لا تعد أعمال حزب الله ضد الجنود الإسرائيليين اعتداء مسلحا، ولا يحق لإسرائيل استخدام القوة للرد عليه.

لم تلتزم إسرائيل كذلك بالشرطين الثانى والثالث للجوء لاستخدام القوة دفاعا عن النفس، إذ لم تقم بإخطار مجلس الأمن بأنها تعرضت لاعتداء مسلح، وتستخدم القوة دفاعا عن النفس، كما أن العمليات العسكرية الإسرائيلية لم تكن مؤقتة، بل على العكس استمرت إسرائيل فى أعمالها العسكرية بغض النظر عن اجتماعات مجلس الأمن التى هدفت إلى معالجة الوضع، الأمر الذى ينفى عن العمليات العسكرية صفة الدفاع عن النفس، الذى هو فى الأساس إجراء مؤقت وينتهى بقيام مجلس الأمن بالنظر فى الموقف واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معه.

ثانيا- العرف الدولى :

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة ينظم الأسباب والشروط التى تجعل من حق الدول اللجوء إلى استخدام القوة دفاعا عن النفس، فإن الممارسة الفعلية للقوة العسكرية فى إطار الدفاع عن النفس تخضع أيضا لقواعد وضوابط ينظمها العرف الدولى، وتتمثل فى مبادئ: التناسب والضرورة والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.

وقد استمد العرف الدولى هذه المبادئ من حادثة السفينة "كارولين" الشهيرة، فى عام ١٨٣٦، حين هاجمت القوات البريطانية سفينة أمريكية فى مياه نهر النيجر، بدعوى قيام تلك السفينة بإمداد المتمردين الكنديين الثائرين على الاحتلال البريطانى لكندا بالسلاح، وقد بررت القوات البريطانية هذا الهجوم بأنه دفاع عن النفس، الأمر الذى دحضه وزير الخارجية الأمريكى -آنذاك- دانيال ويبستر فى مراسلاته الدبلوماسية مع نظيره البريطانى، حين حدد الضوابط المقيدة لحق الدفاع عن النفس، ألا وهى: التناسب والضرورة الملحة والفورية التى لا تسمح بوقت للتفاوض أو اللجوء لوسائل أخرى لمعالجة الأمر. وقد أصبحت هذه المبادئ هى الضوابط المنظمة لاستخدام القوة دفاعا عن النفس فى العرف الدولى، وقد استندت إليها محكمة نورمبرج(٣).

وبالنظر إلى الحالة الإسرائيلية - اللبنانية، يتضح أن إسرائيل لم تلتزم بهذه المبادئ فى استخدامها للقوة العسكرية ضد لبنان.

مبدأ الضرورة الملحة والفورية "Instant Necessity":

لم تواجه إسرائيل قبل هجومها على لبنان حاجة ملحة وفورية تستدعى القيام بعمل عسكرى ضد لبنان، بل كان لديها الوقت والعديد من الوسائل الأخرى للتعامل مع الموقف واستعادة جندييها الأسيرين. على سبيل المثال، كان يمكن للقوات الإسرائيلية القيام بعملية حدودية مماثلة بهدف أسر اثنين من قوات حزب الله ومبادلتهما فيما بعد، وكان متاحا لإسرائيل فتح قناة اتصال مع الحكومة اللبنانية بهدف الضغط على حزب الله لإخلاء سبيل الجنديين الإسرائيليين، أو الدخول فى مفاوضات غير مباشرة مع حزب الله لتبادل الأسرى أسوة بتجارب سابقة بين الطرفين.

وبذلك، تكون إسرائيل قد لجأت إلى استخدام القوة العسكرية ضد لبنان، رغم أن لديها الخيارات والوقت الكافى لاستخدام وسائل أخرى، مما يسقط شرطا أساسيا للجوء لحق الدفاع عن النفس، هو الضرورة الملحة والفورية.

Scanned by CamScanner

مبدأ التناسب وتوازن رد الفعل "Proportionality":

على الرغم من عدم النص على شرط "التناسب" صراحة فى ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه يعد جزءا من القانون الدولى العرفى، فضلا عن أنه قد تم ذكره فى عدد من الاتفاقيات الدولية، من أبرزها اتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧، التى تنظم قوانين الحرب، وكذلك البروتوكول الإضافى لاتفاقيات جنيف الأربع والصادر فى عام ١٩٧٧.

وتقضى قاعدة "التناسب" بأن الدولة لها الحق فى اتخاذ إجراءات أحادية للدفاع عن نفسها، شريطة أن يكون رد الفعل متناسبا مع الضرر الذى وقع على الدولة، وأن يكون استخدام القوة بالقدر اللازم لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر، وأن يتجنب استهداف المدنيين. وقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى شرطى الضرورة والتناسب فى حكمها الصادر بشأن قضية نيكاراجوا فى عام ١٩٨٩، وفى الرأى الاستشارى الذى قدمته فى عام ١٩٩٦ حول مشروعية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وكذلك رأيها الاستشارى بشأن قضية مسطحات البترول الإيرانى فى عام ٢٠٠٣، حيث ذكرت المحكمة أن عاملى الضرورة والتناسب يمثلان قيدا على حق الدفاع الشرعى عن النفس، فرديا كان أو جماعيا(٤).

وقد رأى العديد من خبراء القانون الدولى أن رد الفعل الإسرائيلى على عملية حزب الله لم يراع مبدأ التناسب، وانتهك القانون الدولى الإنسانى باستهدافه المدنيين اللبنانيين والمنشآت المدنية الحيوية.

بناء على ما سبق، فإن الادعاء الإسرائيلى بأن عملياتها العسكرية ضد لبنان تندرج تحت إطار الدفاع عن النفس ينطوى على مغالطات عديدة، وذلك بالاستناد إلى أحكام القانون الدولى (ميثاق الأمم المتحدة وقواعد العرف الدولى)، إذ ينتفى السبب الداعى إلى الدفاع عن النفس وهو وقوع اعتداء مسلح، بالإضافة إلى عدم التزام إسرائيل بالإجراءات والضوابط المنظمة لاستخدام القوة دفاعا عن النفس، والمتمثلة فى إخطار مجلس الأمن واستخدام القوة بشكل مؤقت ومتوازن، فضلا عن عدم توافر عاملى الضرورة وضيق الوقت، كما أن استخدام القوة لم يكن الملاذ الوحيد أمام إسرائيل لاستعادة جندييها الأسيرين.

وبذلك، يتضح أن العمليات الإسرائيلية الأخيرة ضد لبنان لا تشكل دفاعا عن النفس، الأمر الذى يفتح الباب لتساؤلات أخرى حول التكييف القانونى للعمليات الإسرائيلية، والسبل القانونية للتعامل معها

التكييف القانونى للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان:

تأتى العمليات الإسرائيلية الأخيرة ضد لبنان فى إطار جرائم الثأر والعدوان والعقاب الجماعى ضد الشعب البنانى، وهى ممارسات تنتهك القانون الدولى الإنسانى، وتضع إسرائيل فى موضع المسئولية الجنائية عن تلك الجرائم. فعدم مراعاة إسرائيل لعامل التناسب "Proportionality" فى رد فعلها على عمليات حزب الله، جعل عملياتها تقع فى إطار جريمة الثأر "Reprisal". ويأتى تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلى برغبته فى إعادة لبنان عشرين عاما إلى الوراء ليؤكد تعمد إسرائيل ارتكاب جريمة الثأر المحظورة، وفقا للقانون الدولى.

وتعد الممارسات الإسرائيلية ضد لبنان جريمة عدوان "Aggression"، إذ ينطبق عليها تعريف العدوان الذى أقره قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ الصادر فى ديسمبر ١٩٧٤، ألا وهو "استخدام القوة المسلحة ضد سيادة دولة أخرى أو ضد سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى". وقد حدد القرار الممارسات التى تندرج تحت تعريف العدوان، ومن أبرزها: فرض حصار جوى وبحرى على الدول المعتدى عليها، وقصف المنشآت المدنية للدولة وبنيتها التحتية(٥). وقد قامت إسرائيل بالفعل بفرض حصار بحرى وجوى ضد لبنان وقصفت موانيها البحرية ومطار بيروت، فضلا عن قطع الطرق البرية المؤدية إلى سوريا، كما استهدفت منشآت لبنان المدنية من محطات الكهرباء وخزانات الوقود والطرق والجسور، بالإضافة إلى منازل المدنيين وملاجئ الأطفال والمعوقين. وبهذا، تكون إسرائيل قد استخدمت القوة العسكرية ضد لبنان، منتهكة سيادته الوطنية، ومهددة سلامته الإقليمية بقطع أوصاله وعزل قراه الجنوبية عن شماله.

وقد انتهكت إسرائيل فى عملياتها العسكرية ضد لبنان أهم ركائز القانون الدولى الإنسانى، والمتمثلة فى ضرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وحماية حرية المدنيين فى التنقل وعدم جواز إبعادهم عن قراهم، أو أخذهم كرهائن، مع ضمان حماية البيئة وسلامتها. وانطلاقا من هذه الانتهاكات، يمكن توصيف العمليات الإسرائيلية بأنها عقاب جماعى "Collective Punishment" ضد الشعب اللبنانى، وسياسة العقاب الجماعى محظورة بمقتضى المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التى وقعتها إسرائيل وتلتزم بها قانونا.

السبل القانونية للتعامل مع الجرائم الإسرائيلية:

ويترتب على إدراج الهجوم الإسرائيلى على لبنان تحت بند جريمة العدوان، وليس الدفاع الشرعى عن النفس، أن تتحمل إسرائيل المسئولية القانونية عن كل ما اقترفته من جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولى الإنسانى، وأن تتم مساءلتها قانونيا كدولة، بالإضافة إلى المسئولية الجنائية للأفراد عن جرائم الحرب.

ويختص بالمحاكمة عن الجرائم التى ارتكبتها إسرائيل نوعان من المحاكم، هما: المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية. والمحاكم الدولية إما أن ينشئها مجلس الأمن بقرار خاص منه فى إطار الفصل السابع من الميثاق كما حدث بالنسبة للجرائم التى وقعت فى يوجوسلافيا ورواندا، وإما أن تتم المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظامها الأساسى لسنة ١٩٩٨. ومن المستبعد أن يتم اللجوء فى الوقت الحالى لهذه المحكمة، نظرا لصعوبة أن يصدر مجلس الأمن قرارا بالإحالة إليها، فضلا عن أن لبنان وإسرائيل ليسا طرفا فى النظام الأساسى للمحكمة.

أما بالنسبة للمحكمة الوطنية، فيمكنها مقاضاة المسئولين عن هذه الجرائم أمامها، خاصة أن اتفاقيات جنيف قد نصت على التزام الدول بالبحث عن مرتكبى جرائم الحرب وتقديمهم للمحاكمة، ويجوز أن تقوم بذلك المحاكم صاحبة الاختصاص الإقليمى التى وقعت فى إقليمها تلك الجرائم، إلى جانب المحاكم

Scanned by CamScanner

ذات الاختصاص العالمى التى أجازت قوانين دولها محاكمة مرتكبى بعض الجرائم الدولية أمامها، أيا كان موقع الجريمة أو جنسية مرتكبيها، وقد كانت بلجيكا من الدول الرائدة فى هذا المجال.

تداعيات عدم التصدى للادعاءات الإسرائيلية وقبول الدول الكبرى بها:

لا تكمن خطورة الادعاءات الإسرائيلية حول حقها فى الدفاع عن النفس فى مجرد حماية إسرائيل من المساءلة القانونية فقط، وإنما التهديد الأكبر يكمن فى احتمالات أن تؤدى هذه الادعاءات وقبول بعض الدول الكبرى بها إلى تطوير مفهوم الدفاع عن النفس، وتوسيع مفهوم "الاعتداء المسلح"، بحيث يشمل الأنشطة المحدودة التى قد تقوم بها بعض الجماعات الفاعلة دون مستوى الدول "Non State Actors"، وقد يتضمن ذلك أعمال الميليشيات المسلحة التى تعد مقبولة ومشروعة فى ظل الاحتلال، وقد يشمل أيضا أعمال بعض الجماعات الإرهابية التى جرى العرف على التعامل معها وفقا للقانون الجنائى، وليس وفقا لاستخدام القوة ضد الدول الأخرى، مما قد يعنى إرساء حق إسرائيل مستقبلا فى استخدام القوة ضد أى دولة أخرى بسبب وقوع حوادث حدودية أو أعمال محدودة من قبل جماعات قد لا تكون الدولة على علم بها أو مؤيدة لها. ومن شأن إرساء هذا المبدأ منح إسرائيل سابقة قد تستغلها فى تقويض سيادة الدول المجاورة وتهديد أمن واستقرار دول المنطقة.

وقد اعتادت إسرائيل على التمسك "بحق الدفاع عن النفس" كمبرر لأعمالها العدائية فى المنطقة، وانتهاك سيادة الدول المجاورة، فقد استندت إلى هذا الحق فى تبرير حربها على الدول العربية عام ١٩٦٧، وكذلك قصفها للمفاعل الذرى العراقى"أوزيراك" عام ١٩٨١، وفى عملية "العنتيبى" ضد أوغندا عام ١٩٧٦، وهجومها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان (١٩٧٥- ١٩٨٢)، وإنشاء الحزام الأمنى فى الجنوب اللبنانى، واستهداف المكاتب الفلسطينية فى تونس ١٩٨٥(٦). إلا أن المجتمع الدولى، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن يقبل بهذه الادعاءات، وكان يندد بالممارسات الإسرائيلية ويدينها أو على أقل تقدير يلتزم الحياد، ولم يسبق أن اعترف بحق إسرائيل فى ممارسة القوة العسكرية ضد جيرانها دفاعا عن النفس، الأمر الذى يبرز خطورة التأييد الذى أظهرته بعض الدول الكبرى لحق إسرائيل فى الدفاع عن النفس ضد لبنان.

ويزيد من خطورة المغالطات الإسرائيلية أن المفاهيم القانونية المتعلقة باستخدام القوة والتدخل الدولى والسياة الوطنية قد أصابها نوع من السيولة فى ظل الحرب على الإرهاب. وقد بدأت بالفعل الساحة الدولية تشهد اتجاهات نحو تطوير مفهوم "حق الدفاع عن النفس" بصورة قد تؤدى إلى إساءة استخدامه ليصبح أداة لانتهاك سيادة الدول وتقويض أمنها واستقرارها. فهل تقف المنطقة على أبواب معركة جديدة مع إسرائيل ساحتها القانون الدولى وجنودها فقهاء القانون؟ ولمن يكون الانتصار .. لقوة الحق أم لبطش السلاح بغض النظر عن فرص النصر والهزيمة؟ فالإحجام عن المعركة قد يعنى تأرجح ميزان العدالة الدولية لوقت طويل.

الهوامش :

١- ميثاق الأمم المتحدة - www.un.org

٢- حكم محكمة العدل الدولية فى قضية نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية www.icj_cij.org/icjwww/cases/inus_isummary.19860627

3- Alexandrov, Stanimir. A.Self Defense Against the use of Force in International Law. The Hague, Netherlands: kluwer la international, .1996

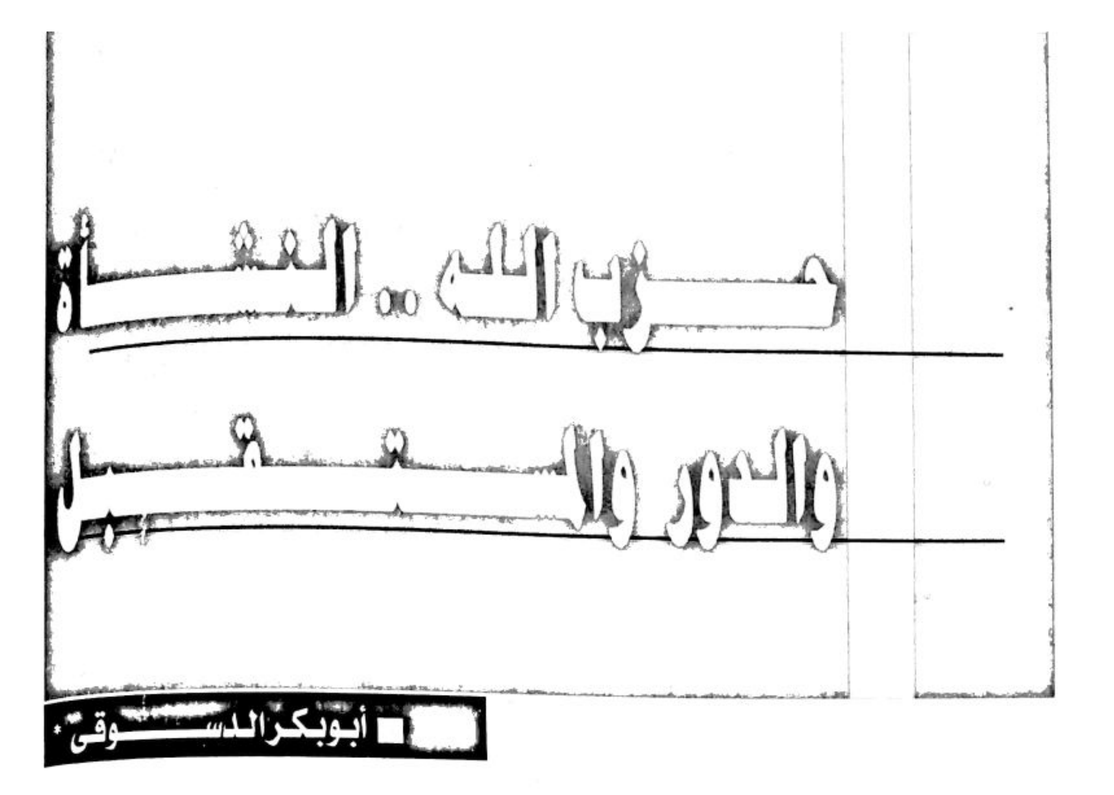
4- Gray, C.. International Law and the use of force. New York: Oxford University Press, 2004.

٥- قرار "تعريف العدوان" الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٤ http://www.un.org/documents/ga/res/29/ares.29htm

6- Gray, C.. International Law and the use of force.New York: Oxford University Press. 2004.

Scanned by CamScanner





■ أبوبكر الدسوقى*

أثار حزب الله جدلا ونقاشا واسعا فى العديد من الدوائر السياسية والأكاديمية، وحتى على مستوى الرأى العام إقليميا وعالميا، وذلك بالنظر إلى ظروف نشأته، وطبيعة دوره وعلاقاته الخارجية، ومنهجه فى التعامل مع قضايا الداخل اللبنانى والمحيط الإقليمى، وحول مدى قدراته العسكرية فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى اللبنانية المحتلة، ولموقفه من الصراع العربى - الإسرائيلى، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، حيث نجح حزب الله فى صد العدوان الإسرائيلى، ومنع تقدمه فى الأراضى اللبنانية، حتى صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بوقف الأعمال العدائية على لبنان.

وترجع نشأة حزب الله إلى الانقسام الذى حدث لحركة أمل الشيعية التى أسسها الإمام موسى الصدر، حيث تسبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ فى انقسام الحركة إلى جناحين، أحدهما رأى أن المرجعية الشيعية لحركة أمل يجب أن تكون من داخل لبنان، فى حين دعا الجناح الآخر إلى اتخاذ الخمينى كمرجع أعلى للشيعة فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك لبنان، ثم تعزز الانقسام بين الجناحين، عقب الاجتياح الإسرائيلى لبيروت، من مؤيد للتفاوض مع إسرائيل، وآخر تمسك بخيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد، فكان انشقاق بعض كوادر وقادة أمل مكونين حزب الله، الذى اعتمد المقاومة خيارا استراتيجيا له فى مواجهة الاحتلال. وقد ارتبط الحزب بإيران، انطلاقا من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية، حيث إن كل أفراد الحزب من اللبنانيين الشيعة، الذين يعتبرون الولى الفقيه فى إيران مرجعا دينيا وسياسيا لهم. فقد جاء فى بيان صادر عن الحزب يوم ١٦ فبراير ١٩٨٥ أن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد فى ولاية الفقيه، كما أن أغلب قادة حزب الله ينتمون إلى مدرسة النجف الدينية الشيعية بالعراق، ومنهم الإمام موسى الصدر، مؤسس حركة أمل، الذى اختفى فى ظروف غامضة عام ١٩٧٨، والشيخ صبحى الطفيلى أول أمين عام منتخب لحزب الله، والشيخ عباس الموسوى، الذى تولى أمانة حزب الله بعده ولم يمكث فيها سوى تسعة أشهر ثم استشهد عام ١٩٩٢ هو وابنه وزوجته، عندما استهدفتهم الطائرات الإسرائيلية، وأخيرا الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام الحالى، الذى يحظى باحترام كافة الأطراف، وله مواقفه السياسية الإيجابية على صعيد الداخل اللبنانى، وقد استشهد ابنه هادى فى إحدى المواجهات مع القوات الإسرائيلية فى منطقة جبل الرفيع جنوب لبنان (انظر السياسة الدولية، عدد أبريل ٢٠٠٦).

ولحزب الله هيكل تنظيمى معروف، يتكون من الأمانة العامة، والمجلس السياسى، ومجلس الشورى ومجلس تخطيطى، وكتلة نواب، وهيئات استشارية متعددة. والحزب تنظيم ديمقراطى، تتخذ فيه القرارات وفقا لقاعدة التصويت بالأغلبية.

ولحزب الله رؤية سياسية تشمل جميع مناحى الحياة، شأنه شأن أى حزب سياسى. ومن هنا، تتعدد الأدوار التى يقوم بها حزب الله ما بين العمل العسكرى المقاوم، والعمل السياسى، والإعلامى، والتنموى، والاجتماعى. وكما يشير الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله فى كتابه "حزب الله .. المنهج .. التجربة .. المستقبل" الصادر فى بيروت عام ٢٠٠٢، فإن "الحزب إسلامى قبل أن يكون مقاوما، والتزامه العقائدى هو الذى دفعه ليرفض الاحتلال ويقاتل إسرائيل، فهو يحمل منهجا

(*) باحث سياسى، سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية.

Scanned by CamScanner

للحياة بشموليتها، ولا يقتصر واجبه على ناحية دون أخرى، وإن برزت أولوية الجهاد على غيرها".

ومن هنا، يتضح أن حزب الله يعطى أهمية وأولوية لأعمال المقاومة، بل إن هذا الدور هو الذى لفت الأنظار إليه فى الداخل والخارج، واستطاع حزب الله بنجاحاته المتكررة أن يتبوأ موقعه فى الداخل اللبنانى، بل إن هذا الدور هو الذى أكسب الحزب مصداقيته على المستوى العالمى، فأصبح له علاقات دولية متنوعة، خاصة بعد أن أدت المقاومة إلى انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبنانى -عدا مزارع شبعا- عام ٢٠٠٠. وقد تجلت قدرة حزب الله على المقاومة فى أروع صورها فى تصديها للعدوان الإسرائيلى يوليو/أغسطس ٢٠٠٦.

وقد اعتمدت قوات حزب الله على اسراتيجية جديدة على المنطقة فى القتال أشبه بحرب "العصابات"، حيث تمركزت قواته ومنصات إطلاق الصواريخ الخاصة به فى مناطق سرية حصينة، فقد استطاعت الاستفادة من معرفتها بجغرافيا المكان وتضاريسه وتسخير كل مقومات الطبيعة لإخفاء الجنود والمعدات العسكرية عن أعين قوات الاحتلال الاسرائيلى، وقد اعتمد حزب الله منهجا قتاليا يقوم على العديد من الأسس، فى مقدمتها السرية المطلقة حتى لا تتعرض خططه للانكشاف وقواته للهزيمة، كما التزم حزب الله المصداقية مع جنوده، فتعمقت بناء على ذلك الثقة بين القادة والجنود، كما اعتمد منهج المقاومة أيضا على سياسة "اعتماد البدائل". فالحزب يضع فى تصوره كافة الاحتمالات ويضع بديلا أو أكثر لكل احتمال. والأهم من ذلك كله الاعتماد على رجال ذوى خبرة عالية ومراس طويل فى العمليات العسكرية.

كما يمارس حزب الله العمل السياسى، ولو بدرجات أقل من المقاومة، حيث يمثله (٩) نواب فى مجلس النواب اللبنانى (البرلمان)، ووزيران فى الحكومة، أى أن هناك مشاركة سياسية لحزب الله فى مؤسسات الدولة الرسمية، كما له -أيضا- تمثيل فى النقابات والاتحادات المهنية والعمالية وغيرها. ويلتزم الحزب بمقررات اتفاق الطائف الذى وضع نهاية للحرب الأهلية فى لبنان، والذى تستند إليه معادلة الحكم فى لبنان، وترتضيه كافة الطوائف اللبنانية.

كما يقوم حزب الله بدور إعلامى نشيط من خلال امتلاكه لجهاز إعلام قوى ممثل فى قناة "المنار" الفضائية وإذاعة النور، بهدف تعبئة الجبهة الداخلية، وشرح وجهات نظر الحزب تجاه كل المواقف والتطورات لمؤيديه ومعارضيه على السواء، ونقل الوقائع بكافة تفاصيلها فى إطار من المصداقية. وقد نجح الجهاز الإعلامى لحزب الله فى القيام بدوره بشكل إيجابى خلال الأزمة الأخيرة، حيث استطاعت قناة "المنار" -صوت حزب الله فى المعركة- أن تستقطب الأنظار فى المنطقة العربية وعلى المستوى العالمى. وقد حاولت إسرائيل مرارا قصف مقار قناة المنار، أملا فى وقف بث إرسالها، ونجحت فى ذلك لمدة دقيقتين فقط لكن ظلت قناة المنار تبث إرسالها وتنقل عنها معظم الفضائيات، ونجحت فى القيام بدورها فى إطار، مستويين، أولهما: شن الحرب النفسية ضد العدو، وثانيهما : تعبئة الداخل لشد أزر المقاومة وحماية خطوطها الخلفية.

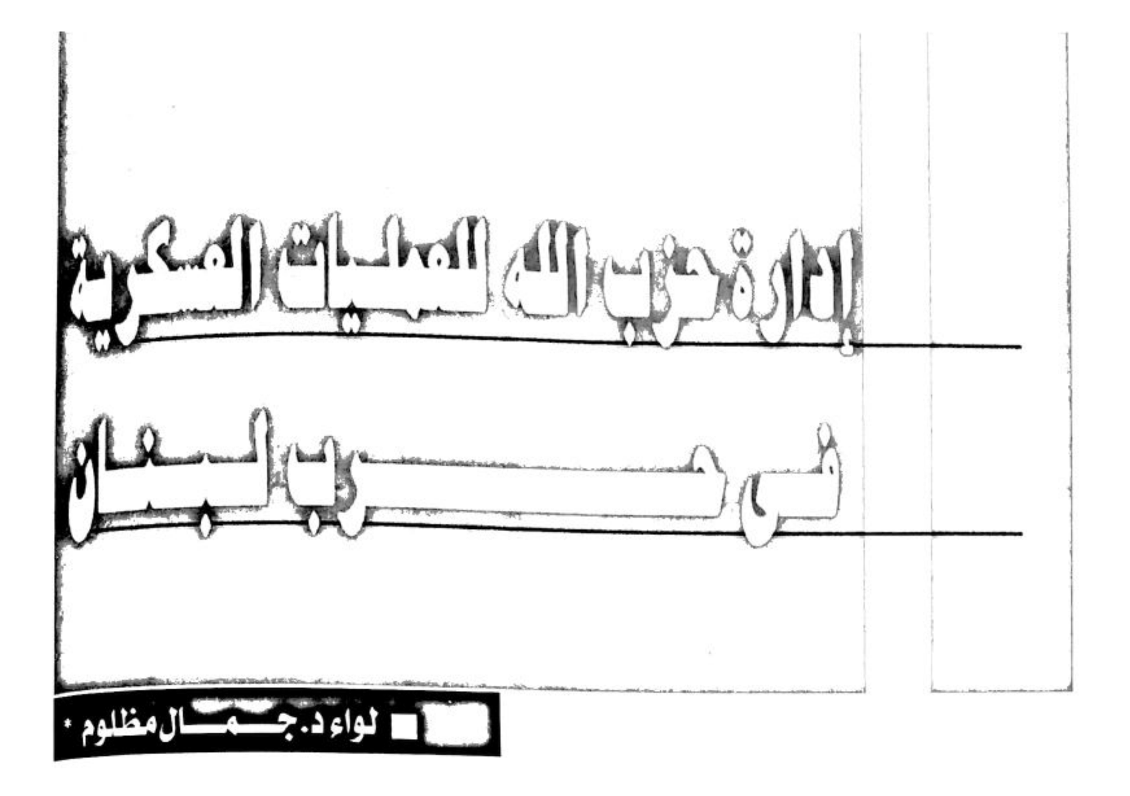
ويقوم حزب الله أيضا بدور تنموى واجتماعى، خاصة فى ضاحية بيروت الجنوبية والبقاع وفى جنوب لبنان، حيث يتركز الشيعة. ويلاحظ أنه يقدم خدماته لجميع أبناء الجنوب بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو المذهب، حيث ينشط الحزب فى المجال الاجتماعى بإنشاء المستشفيات والمدارس ودور الرعاية، التى ترعى أسر الشهداء والأيتام والفقراء. كما تعهد الحزب، بعد العدوان الإسرائيلى الأخير، بتعويض المواطنين الذين تهدمت منازلهم جراء العدوان بتقديم مساعدة مالية تقدر بـ (١٢) ألف دولار أمريكى، علما بأن عدد الوحدات السكنية المدمرة يبلغ نحو ١٥ ألف وحدة سكنية.

غير أن أكثر القضايا المثيرة للجدل فى مسيرة حزب الله تكمن فى مستقبل هذا الحزب، الذى ارتبطت نشأته ووجوده واستمراره أيضا بالمقاومة. فماذا سيكون مصير الحزب إذا تم التوصل -فرضا- للتسوية وعقد معاهدة سلام مع إسرائيل؟.

الإجابة على هذا التساؤل مرتبطة برؤية حزب الله لإسرائيل ولمستقبل الصراع العربى - الإسرائيلى. فحزب الله يعتقد أن استمرار الكيان الإسرائيلى يشكل خطرا كبيرا على فلسطين والمنطقة، ويجب مقاومته ومواجهته ورفضه، وإعداد العدة اللازمة للتصدى له، والتعاطى مع كل مرحلة بحسب مستلزماتها على قاعدة رفض تشريع الاحتلال، واستمرار مقاومته كأصل. فحزب الله يؤمن بوجوب تحرير كامل فلسطين والأراضى العربية المحتلة، فهو لديه ثوابت فى هذا المجال، وهو حريص عليها، ويؤمن بعدم التفريط فيها مع مراعاة الظروف الموضوعية، فقادة الحزب لا يجهدون أنفسهم فى تقديم إجابة على التساؤلات المرتبطة بالمستقبل، حتى لا يجد الحزب نفسه أمام أطر يصعب الخروج عنها، فهو يُبقى أمامه كل الخيارات مفتوحة.

ولكن ما هو متوقع أن حزب الله سوف يستمر مادام الاحتلال قائما، كما أن الحزب بدأ يسعى إلى أن يكون جزءا من النسيج السياسى والاجتماعى فى لبنان. وقد تندمج قوات حزب الله مستقبلا فى الجيش اللبنانى، على أن تكون لها وضعية خاصة تحت قيادة خاصة، ويصبح الحزب حزبا سياسيا مثل بقية الأحزاب اللبنانية.

Scanned by CamScanner





لواء د. جمال مظلوم *

وضع حزب الله هدفا معلنا لقواته المسلحة ولحرصه على تطويرها وتأكيد جهوزيتها باستمرار، ذلك الهدف هو مقاومة العدوان والاحتلال الإسرائيلى لأراض لبنانية، والاستعداد لمواجهة أى تطورات تهدد أمن وسلامة لبنان، خاصة فى ظل ضعف تسليح ودور الجيش اللبنانى. وبعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، تمسك حزب الله بالاحتفاظ بقواته، مادامت هناك أراض لبنانية محتلة، وتحديدا استمرار احتلال إسرائيل مزارع شبعا وكفر شوبا.

أسلوب قتال حزب الله :

فى ظل عنف الرد الإسرائيلى على قيام حزب الله بخطف جنديين فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، اتبع حزب الله أسلوبا قتاليا يعتمد طريقة "خطوة خطوة"، حيث استخدم قوته فى تأن وبطء ليدخل السلاح الجديد تلو الآخر بالتزامن مع التصعيد الإسرائيلى، وكلما شعر بتراجع المعنويات فى صفوف مقاتليه ومناصريه واللبنانيين. وكان لهذه الخطة فاعلية ملموسة، ورجحت مصادر عدة أن الحزب لم يرغب فى التصعيد من جانبه، إنما الرد فقط. وكان الحزب يعول كثيرا على المواجهات البرية مع القوات الإسرائيلية على الأرض، إذ يشعر بأن مقاتليه سيكونون أكثر قدرة على نصب كمائن مكلفة للمدرعات الإسرائيلية، مع احتمال امتلاكه صواريخ إيرانية الصنع موجهة ومضادة للدروع، ومزودة بحشوات مزدوجة لتدمير الدروع الحديثة.

واعتمد حزب الله تكتيكا عسكريا مشابها للوسائل التى كان يستخدمها الفيتكونج خلال حرب فيتنام، مما جعل منه خصما شرسا للجيش الإسرائيلى، حيث أقام قرب الحدود مع إسرائيل شبكة أنفاق وخنادق مثل تلك التى أقامها الفيتكونج. ووصفت بعض المصادر ما يواجهه الجيش الإسرائيلى فى لبنان بأنه ليس ميليشيا، بل لواء من القوات الخاصة فى الجيش الإيرانى، حيث إنهم مدربون إلى أقصى الحدود ومجهزون بشكل جيد ومندفعون لمواصلة القتال.

ورغم أن حزب الله ميليشيا، إلا أنه يتدرب كجيش، ويتسلح كأن مقاتليه جنود فى جيش دولة، حيث إن عناصر الحزب مدربون، وذوو كفاءة عالية جدا، كما أنهم مزودون بسترات واقية ونظارات للرؤية الليلية وأجهزة اتصالات جيدة. هذا، ويمكن رصد السمات التالية فى القدرات العسكرية والأساليب القتالية للحزب :

١- يستخدم مقاتلو "حزب الله" الأنفاق كى يختفوا بسرعة فى الأرض، فهم يطلقون الصواريخ المضادة للدبابات بواسطة المنصات المحمولة على الكتف ثم يختفون بسرعة، وهى الطريقة نفسها التى يستخدمها المتمردون الشيشان، حيث إنهم يستخدمون نظام المجارى والأنفاق فى "جروزنى" لمهاجمة صفوف المدرعات الروسية. لذلك، فإن مقاتلى "حزب الله" استطاعوا أن يحققوا مفاجآت تكتيكية خلال القتال.

٢- جيش حزب الله هو بمثابة جيش صغير تساعده دائرة أوسع من العاملين معه بشكل جزئى لتوفير السكن والنقل وتخزين الأسلحة فى البيوت والمبانى الأهلية، حيث يعمل "حزب الله" مثل قوة ثورية وسط بحر من المدنيين، مما يجعل من الصعب خوض القتال معه دون قصف المناطق المدنية. وبموجب أوامر،

(*) خبير عسكرى ، مستشار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

Scanned by CamScanner

أسلحة حزب الله

الأفراد :

يقدر عدد العناصر المقاتلة للحزب بـ ٢٠ ألف مقاتل، ويتمتع مقاتلو حزب الله، الشيعة عموما، بثقافة الاستشهاد كإحدى أهم نقاط القوة التى يتمتع بها حزب الله.

المعدات :

فرض حزب الله تعتيما هائلا حول ما يملكه من أسلحة وإمكانيات حربية، إلا أن عمليات المواجهة التى تمت شهدت تطورا نوعيا كبيرا، وأنه لم يعد يعتمد على الأسلحة الخفيفة فقط، حيث كشفت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية عن أن حزب الله يمتلك ما بين ١٠ و١٥ ألف صاروخ تلقاها من سوريا وإيران. ومن بين هذه الصواريخ :

١- صواريخ كاتيوشا، وهو السلاح التقليدى الذى يمتلكه الحزب، وقد أدخل عليه تطويرات عديدة منذ استخدامه فى قصف شمال إسرائيل لأول مرة عام ١٩٩٦ عقب مجزرة قانا وعملية عناقيد الغضب، وكانت زنة رأسه الحربية فى ذلك الوقت ٢٢كجم.

ويوجد منه حاليا نوعان، هما :

- ١٠٧مم، ويصل مداه المؤثر إلى أكثر من ١٠كم.

- ١٢٢مم القادر على حمل رأس زنة ١٠٠ رطل، ويصل مداه لحوالى ٣٠كم.

٢- صواريخ إيرانية من نوع فجر - ٢، ٣، ٤، ٥، والتى يرجح أن مداها فى حدود ٥٠ - ٧٥كم.

ويرجح أن هذه الأنواع صنعت بجهد مشترك بين إيران والصين وكوريا الشمالية، ويتم إطلاقها من منصات متحركة. ويقدر مدى الصاروخ فجر - ٣ بـ ٤٠ كم، ويحمل رأسا متفجرة زنة ٢٠٠ رطل، ويتراوح مدى الصاروخ فجر - ٥ بين ٦٠ و٧٠كم ويحمل رأسا متفجرة زنة ٣٨٥ رطلا.

٣ - مجموعة صواريخ من طراز رعد - ٢، ٣، ٤، وهى مماثلة للصاروخ الإيرانى شاهين - ٢ من عيار ٣٣٣مم.

٤- صواريخ زلزال ١، ٢، والتى يبلغ مداها نحو ٢٠٠ كم، ويمكنها الوصول إلى تل أبيب، وهى مزودة بنظام توجيه ومصممة لقصف المدن ويحمل رأسا حربية تصل حمولتها إلى ١٠٠ - ١٥٠كجم من المتفجرات.

صواريخ أرض - بحر :

رجحت مصادر امتلاك حزب الله صواريخ أرض - بحر من نوع "سى - ٨٠٢" يتخطى مداه ١٠٠كم، وهو أحد أكثر صواريخ أرض - بحر تطورا، وهو من النوع الذى أطلق على البارجة الإسرائيلية يوم ١٦ يوليو ٢٠٠٦.

صواريخ مضادة للدبابات :

١- R.P.J - 29 روسى الصنع ومدى الرماية ٥٠٠ متر.

٢- قذائف البتروفا :

وذكرت مصادر غربية أن لدى حزب الله أسلحة أخرى مضادة للدبابات مثل:

١- صاروخ إيه تى - ٤ سبايجوت روسى الصنع ذو مدى ٢٠٠٠ متر.

٢- صاروخ ساجر من نوع إيه تى - ٣ روسى الصنع يوجه سلكيا.

٣- صاروخ تاو أمريكى مدى ٣٥٠٠ متر.

٤- صاروخ كورنيت آى روسى الصنع يوجه بالليزر، ويصل مداه إلى ٥ كم.

طائرات :

يمتلك حزب الله طائرات بدون طيار من طراز مرصاد - ١، كان قد أطلقها فى عام ٢٠٠٤ بهدف جمع معلومات دقيقة عن شمال إسرائيل، وقد رجحت مصادر عسكرية استخدامها فى قصف البارجة البحرية يوم ١٦ يوليو ٢٠٠٦ أمام السواحل اللبنانية، كما أعلنت إسرائيل أيضا فى ٧ أغسطس ٢٠٠٦ إسقاطها طائرة بدون طيار كانت فى طريقها إلى حيفا تحمل على متنها متفجرات. وكذلك، أعلنت فى ١٣ أغسطس ٢٠٠٦ إسقاطها طائرتين من الطراز نفسه كانتا فى طريقهما إلى شمال إسرائيل.

يظهر بعض المقاتلين لاستعادة منصات إطلاق الصواريخ، والقيام بعملية الإطلاق، ثم الذوبان وسط المدنيين.

٣- فى سنواته الأولى، تخصص حزب الله فى التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف، بل إن الولايات المتحدة توجه إليه اللوم على الهجمات الانتحارية على السفارة الأمريكية فى بيروت ومواقع المارينز عام ١٩٨٣.

Scanned by CamScanner

٤- أصبح لـ "حزب الله" شعبية كبيرة في جنوب لبنان، حيث أقام هناك دولته الصغيرة، كما احتفظ لنفسه بجزء من جنوب بيروت، المعروف باسم المربع الأمني، والذى قصف بمئات الأطنان من القنابل طوال فترة الحرب.

٥- بعد قتال عناصر حزب الله ضد الإسرائيليين لمدة ١٨ عاما، لم تعد لديهم أى رهبة من الجيش الإسرائيلى، بل منحهم ذلك قدرة كبيرة على إزعاج الإسرائيليين ومعرفة عيوبهم، حيث أصبحوا على ثقة بأن الجيش الإسرائيلى جيش عادى يمكن أن يرتكب الحماقات والأخطاء العادية.

٦- وصف تيمور جوكسل، كبير المستشارين السياسيين لقوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان، حزب الله على نحو يشبه كثيرا ما يصفه به الإسرائيليون، بكونه تنظيما دقيقا وصبورا وقادرا على جمع المعلومات، ولديه خبرة متراكمة فى حرب العصابات من الثورة الأمريكية حتى الماويين والفيتكونج ويقدر قوة إسرائيل وحدود قدرتها على التعبئة.

٧- عندما تسلم حسن نصر الله قيادة الحزب عام ١٩٩٢، أعاد تنظيمه فى ثلاث قيادات مناطقية تتمتع باستقلالية عسكرية، كما تمكن من تحسين الجانب الأمنى للحزب، إذ أقام وحدات تتمتع بالاستقلالية إلى حد كبير تعمل وسط الناس، فضلا عن وجود قوات احتياط بغرض تقديم الدعم وتوفير الإمدادات والاحتياجات اللوجيستية بصورة عامة.

مراحل قصف الصواريخ لحزب الله :

يمكن تحديد مراحل القصف الصاروخى لحزب الله كالتالى:

١- مرحلة أولى: حتى شمال حيفا (الفترة من ١٢ إلى ١٥ يوليو ٢٠٠٦).

٢- مرحلة ثانية: قصف حيفا (الفترة من ١٦ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٠٦). قام حزب الله بقصف مدينة حيفا ثالثة المدن الإسرائيلية كثافة بالسكان بصواريخ من طراز رعد - ٢ ورعد - ٣ الباليستية الإيرانية الصنع.

٣- مرحلة ثالثة: ما بعد حيفا من ٢٨ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦، وتم فيها استهداف أهداف حتى مدينة عفولة (٥٠كم من الحدود اللبنانية) باستخدام صواريخ من طراز خيبر ١-.

٤- مرحلة رابعة: ما بعد بعد حيفا (الأول من أغسطس ٢٠٠٦ - اليوم الـ ٢٢ من القتال):

وتم فيها استهداف مدينة بيسان (٧٠كم من الحدود اللبنانية)، كذلك تم استهداف مدينة الخضيرة (٨٠كم من الحدود وتبعد ٤٠كم شمال تل أبيب) فى الخميس ٣ أغسطس، ومدينة بيسان وزخرون فى التاسع من أغسطس (اليوم الـ ٢٩ من القتال) على بعد ٧٠ كم من الحدود اللبنانية مع إسرائيل.

الأيام الأعنف قصفا لحزب الله :

١ - فى الأحد ٦ أغسطس ٢٠٠٦، تمكن حزب الله من تحقيق أكبر نسبة خسائر فى إسرائيل تشمل الآتى:

- ١٢ قتيلا فى معسكر للجنود الاحتياط فى شمال إسرائيل.

- ٣ قتلى وحوالى ٢٥٠ جريحا فى حيفا، نسبة كبيرة منهم من العرب عقب قصفها بحوالى ١٢ صاروخا لحزب الله.

٢- فى التاسع من شهر أغسطس، أعلن حزب الله عن مقتل ١٥ جنديا إسرائيليا فى مواقع مختلفة فى الجنوب اللبنانى، بخلاف قتلى وجرحى فى القصف الصاروخى على شمال إسرائيل.

٣ - فى ١٠ أغسطس ٢٠٠٦، أعلنت إسرائيل عن مقتل ١٨ إسرائيليا.

حزب الله والعمليات البحرية :

١- فى ثالث أيام القتال فى ١٤ يوليو ٢٠٠٦، قام حزب الله بقصف سفينة حربية إسرائيلية كانت قد قصفت بيروت، وقد اعترف الجيش الإسرائيلى بذلك، وقال إن السفينة أصيبت بأضرار فى هجوم قبالة ساحل لبنان.

٢- فى ٣١ يوليو ٢٠٠٦، أكدت مصادر أمنية لبنانية إصابة سفينة إسرائيلية، هى السفينة الثانية التى تتم إصابتها بصواريخ حزب الله منذ بداية الحرب الإسرائيلية المفتوحة على لبنان.

٣- فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦، أعلن حزب الله عن قصف زورق إسرائيلى من نوع ديفورا يحمل ١٢ شخصا قبالة سواحل صور، وإسرائيل تنفى ذلك.

ماذا تحقق على أرض المعركة؟

١- إن المقاومة اللبنانية لم تضع بين أهدافها حسم المعركة عسكريا لصالحها، فلم يكن ذلك مطروحا أو هدفا مطلوبا. فسوابق التاريخ تؤكد أن خسائر حركات المقاومة الوطنية ومواقع احتضانها عادة ما تفوق خسائر جيوش الاحتلال، لاسيما فى ظل الخلل القائم بين ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة أمريكية حديثة، وما لدى المقاومة اللبنانية من أسلحة خفيفة مهربة.

٢- إن المقاومتين اللبنانية والفلسطينية أثبتتا أنهما تمتلكان قوة الإيمان بالهدف والرسالة والتمسك بالحقوق المشروعة والقدرة على إلحاق الأذى بالخصم وإنهاكه واستنزافه، بل وإحداث شرخ فى عقيدته الأمنية، وهو ما تحقق خلال أيام الحرب.

استراتيجية حزب الله :

استفاد حزب الله من الاستراتيجية والعقيدة العسكرية

Scanned by CamScanner

الإسرائيلية فى الحروب السابقة مثل :

١- اتكال القيادة الإسرائيلية المفرط على سلاح الجو، وكان لذلك تأثير كبير فى تدمير البنية الأساسية فى لبنان وتأثير محدود على قدرات حزب الله.

٢- الاعتماد المتزايد على سلاح المدرعات فى المعارك البرية مع إعطاء دور ثانوى لسلاح المشاة، مما كبد إسرائيل خسائر كبيرة فى الدبابات.

٣- افتقار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لمعلومات دقيقة عن إمكانية حزب الله ومراكز قياداته ونوعية أسلحته وتكتيكاته القتالية ومخازن أسلحته.

٤- تأثير الاتكال المتزايد على التكنولوجيا على القدرات القتالية لسلاح المشاة، خاصة عند فشل المدرعات.

وتميز قتال حزب الله بالآتى :

١- التخطيط الجيد للحرب :

حيث لوحظ استدراج القوات الإسرائيلية إلى مناطق مجهزة، يطلق عليها مناطق قتل الدبابات، وهو ما حدث فى معارك يوم ١٢ أغسطس (اليوم الـ ٣٢ من القتال).

٢- الاستطلاع الإلكترونى :

اعترف الجيش الإسرائيلى باختراق حزب الله الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، حيث استطاع تكوين شبكة معلوماتية جيدة عن التجمع للقوات وأسلوب القتال، مما ساعد على تحقيق خسائر كبيرة فى الميدان.

٣- الخداع :

حيث استطاعت قوات المقاومة اللبنانية خداع القوات الإسرائيلية ودفعتها إلى ضرب مواقع هيكلية، مما استنزف القدرات القتالية الإسرائيلية وقلل من خسائر قوات المقاومة.

الدروس المستفادة من الحرب :

أدت الحرب الإسرائيلية إلى بلورة مجموعة من الحقائق التى يجب أن تستفيد منها فى المستقبل المنظور. ويمكن القول إن أهم تلك الحقائق:

١- إن إسرائيل لا تعلم إلا لغة القوة فى عالم لا يستطيع فيه أحد التصدى لهذه القوة الغاصبة والمؤيدة تماما من الولايات المتحدة.

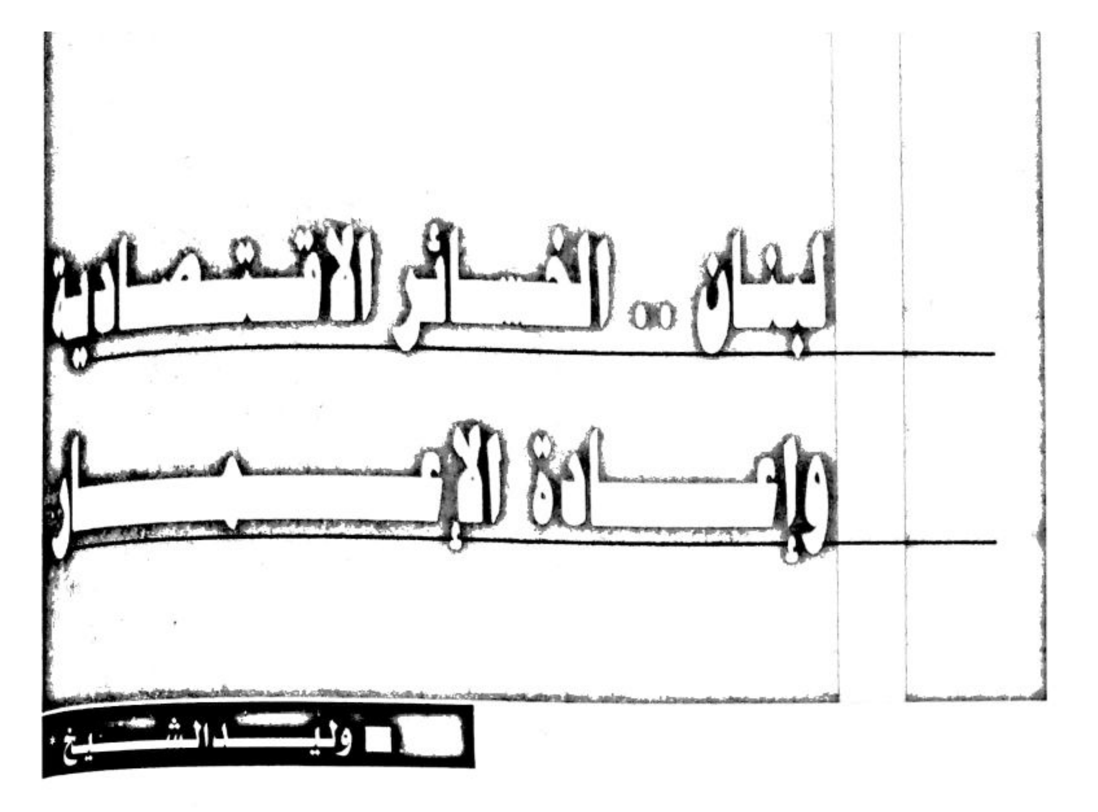
٢- أكدت مواقف الدول الأوروبية من الأزمة أن الأولوية بالنسبة لها ضرورة تصفية حزب الله وتسليم أسلحته، الأمر الذى يعنى أن التدمير الذى تعرض له لبنان إنما يأتى فى الدرجة التالية من اهتماماتها.

٣- رغم التفاوت الشاسع فى ميزان القوة العسكرية بين القوة الإسرائيلية وحزب الله، فقد أثبتت الحرب الحالية الفاعلية للمقاومة اللبنانية إزاء البطش الإسرائيلى.

٤- برغم أن أى شخص لا يستطيع أن يلوم الأنظمة العربية على عدم الانسياق فى صراع عسكرى مباشر مع إسرائيل، فإن المنطق يتطلب إيجاد حد أدنى من التنسيق بين الحكومات العربية وقوى المقاومة حول استراتيجية واحدة، حتى لو كانت غير معلنة، يكون هدفها المصلحة العربية العليا.

Scanned by CamScanner





وليد الشيخ (*)

أدت الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى دمار غير متوقع أصاب البنية التحتية والاقتصادية فى لبنان، وذلك إلى الدرجة التى يصعب فيها التنبؤ بسهولة العودة لأوضاع ما قبل اندلاع الحرب فى ١٣ يوليو ٢٠٠٦. ومثلما أوجدت الحرب شقاقا سياسيا بين مختلف الفرقاء اللبنانيين، حدث الأمر ذاته على صعيد تقدير الخسائر والأضرار التى أصابت الاقتصاد اللبنانى، ناهيك عن خلافات إعادة الإعمار. فهناك من يحمّل حزب الله مسئولية الأضرار التى وقعت، لذا يبالغ فى تقديرها لدرجة أن أوصلها إلى ١٥ مليار دولار، ومنهم مثل "غالب أبو مصلح"، المدير السابق للبنك المركزى اللبنانى، الذى قلل منها ليضعها بين ٣ و٤ مليارات دولار، محملا مسئولية تدهور الاقتصاد اللبنانى للحكومات اللبنانية المتعاقبة، ومنهم من اعتبر المبالغة فرصة جيدة للحصول على معونات جيدة تساعد على تطوير الاقتصاد اللبنانى من الأساس، بينما رد آخرون بأن هذه الأموال ستخدم طرفا على حساب طرف حيث ستصل إلى الحكومة اللبنانية التى تسيطر عليها مجموعة ١٤ آذار/ مارس(١).

خسائر الاقتصاد اللبنانى :

رغم التفاوت الواضح فى تقديرات الخسائر، فلا يمكن لأحد تجاهل الأضرار الفادحة التى أصيب بها الاقتصاد اللبنانى نتيجة هذا العدوان. فعلى سبيل المثال، يقدر الخبير الألمانى "اليكيز ناسان" الممثل الاقتصادى الألمانى فى لبنان، الخسائر المباشرة وغير المباشرة بنحو ١٠ مليارات دولار، وأنه بصرف النظر عن هذه الأرقام، فمن المؤكد أن البنية التحتية اللبنانية قد دمرت بشكل شبه نهائى(٢).

ويعود التفاوت فى تقدير الخسائر لأسباب عديدة، منها اختلاف الأهداف السياسية لكل طرف يقوم بعملية التقييم. فعلى سبيل المثال، كان يتم إصدار تقديرات أولية عن الأضرار يوما بيوم وإضافة توقعات الخسائر حسب المنطقة المستهدفة، وهو ما تسبب فى تقديرات غير حقيقية، ناهيك عن تقدير الأضرار غير المباشرة الناتجة عن إلغاء الموسم السياحى، وإغلاق المصانع وبوار الزراعات وفقدان عشرات الآلاف لوظائفهم، وهروب الاستثمارات الأجنبية، وغيرها من الآثار الممتدة لفترة من الزمن.

وكان مجلس الإنماء والإعمار اللبنانى الحكومى وعديد من الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين قد قدروا الخسائر المباشرة فى البنية التحتية فى تقديرات أولية بحوالى ٦ مليارات دولار تشمل المساكن المدمرة، إلى جانب الأضرار غير المباشرة الناجمة عن توقف الإنتاج والشلل الاقتصادى وفرص العمل المهدرة، وتسريح الموظفين وخسارة الموسم السياحى، مما جعل أضرار هذا العدوان أعلى من أى عدوان سبقه(٣).

فى حين رأى خبراء اقتصاديون آخرون أنه إلى جانب الخسائر المباشرة التى تقدر بنحو ٢,٥ مليار دولار، هناك خسائر غير مباشرة متمثلة بخسارة الموارد المتوقعة من السياحة وهى نحو ٣ مليارات دولار، والخسائر الناجمة عن الاستثمارات المحتملة التى لم تتحقق وهى نحو مليارى دولار، وتراجع الصادرات وكذلك واردات الدولة من رسوم القيمة المضافة والرسوم الجمركية، فضلا عن عدم تحقيق النمو الاقتصادى الذى كان مقدرا بنحو ٦ بالمائة، كل هذا يرفع الخسائر إلى نحو ٩,٥ مليار دولار(٤).

وقد أشارت الهيئة العليا للإغاثة إلى أنه تم تدمير ٣٠ من المنشآت اللبنانية الحيوية أو إلحاق الأضرار بها، من ضمنها مطار بيروت وموانئ وخزانات مياه ضخمة ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى ٦٣٠ كلم من الطرقات و٢٣ محطة بنزين كما شملت الأضرار ١٤٥ جسرا و٦٥ ألف مسكن، منها حوالى ٣٠ ألفا تم تدميرها بصورة شاملة توجب إعادة بنائها من جديد، وتسعة آلاف مصنع ومحل تجارى ومزرعة وسوق، كما أصيبت محطات إرسال تليفزيونى وإذاعى وهوائيات للهاتف الخلوى، وأماكن عبادة، ومقار تابعة لحزب الله ومكاتب ومنازل كوادر فى الحزب وقواعد ومعدات عسكرية، كما أسفرت الأزمة عن توقف صادرات البلاد من السلع المصنعة تقريبا، كذلك تسبب الحصار فى وقف العمل فى نحو ٩٥٪ من مصانع البلاد، وأصابت القذائف

(*) صحفى بجريدة الأسبوع.

Scanned by CamScanner

خسائر لبنان من العدوان الإسرائيلى ٢٠٠٦ (تقديرات أولية)

أولا- البنى التحتية :	(قيمة الأضرار بملايين الدولارات)	النسبة (٪)
١- قطاع النقل	٤٠٤	١٦,٤
١-١ شبكة الطرق	٣٤٩	١٤,٢
١-٢ المطارات	٥٥	٢,٢
٢- قطاع الكهرباء	٢٠٨	٨,٤
١-٢ الانتاج	٩٩	٤,٠
٢-٢ النقل والتوزيع	٧٤	٣,٠
٣- قطاع الاتصالات	٩٩	٤,٠
٤- قطاع المياه	٧٤	٣,٠
ثانيا- المساكن والمؤسسات التجارية :	**(قيمة الأضرار بملايين الدولارات)**	**النسبة (٪)**
قضاء صيدا	١٨	٠,٧
قضاء صور	٧٨	٣,٢
قضاء النبطية	١٤٢	٥,٨
قضاء بنت جبيل	١٤٢	٥,٨
قضاء مرجعيون	٩٤	٣,٨
قضاء حاصبيا	١٨	٠,٧
قضاء بعلبك - الهرمل	٧٥	٣,٠
قضاء زحلة والبقاع الغربى	١٥	٠,٦
قضاء بعبدا (الضاحية الجنوبية)	٦٣٨	٢٥,٩
هامش تقديرى لتكلفة أضرار لم تتم معاينتها (٢٠٪)	٢٤٤	٩,٩
ثالثا- المؤسسات الصناعية	١٩٠	٧,٧
رابعا- محطات توزيع المحروقات	١٠	٠,٤
خامسا- منشآت عسكرية	١٦	٠,٦
المجموع العام: (مليون دولار أمريكى)	٢,٤٦٤	١٠٠

المصدر : مجلس الإنماء والإعمار اللبنانى.

الإسرائيلية ٤٥ مصنعا كبيرا إصابات مباشرة، وحرم الحصار الإسرائيلى المصانع اللبنانية من استيراد المواد الخام ونقل الإنتاج، حيث بلغ حجم القوى العاملة المتضررة مباشرة فى القطاع ١٢٥ ألف شخص(٥).

فى الوقت نفسه، أشار تقرير لمركز "الدعم الاقتصادى اللبنانى" إلى القطاعات التى تعرضت للضرر، وأهمها قطاع المساكن خاصة فى الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان، وقطاع النقل الذى تعرض لأضرار بالغة نتيجة لاستهداف الطرق والجسور والمطارات، وكذلك مئات من السيارات وشاحنات النقل، وكذلك قطاع الكهرباء والاتصالات والمياه والقطاع الزراعى الذى شهد بوارا شاملا، خاصة فى منطقتى البقاع والجنوب بكل تداعياته، مع فقدان الأيدى العاملة التى تعول مئات الآلاف من المواطنين، والقطاع السياحى الذى يشكل ٢٠٪ من إجمالى الناتج الوطنى اللبنانى، الذى كان يتوقع له أن يشهد وصول ١,٦ مليون سائح إلى لبنان بنسبة إشغال ١٠٠٪ بمعدل إنفاق يصل إلى ٣ مليارات دولار، وكذلك قصف وتعطيل مطار وميناء بيروت الذى تمر عبره ٩٠٪ من الصادرات اللبنانية، مما أدى لتعطل الحياة الاقتصادية مع استمرار الحصار الإسرائيلى بخسائر تزيد على ٤٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب الخسائر الباهظة فى قطاع البناء الذى شهد تدمير ما يزيد على ٤ ملايين متر مربع بخسائر تصل إلى مليارى دولار، هذا إلى جانب تزايد نسبة البطالة مع تدمير وتعطيل مئات المصانع، وكذلك زيادة حالة الهجرة إضافة إلى التهجير القسرى، الأمر الذى أضر بشدة بالقطاع الصناعى الذى يتوقع أن يتراجع بصورة قوية بعد هبوط معدل النمو للاقتصاد اللبنانى من ٦٪ إلى صفر ٪، هذا إلى جانب زيادة عجز الموازنة، مع تناقص الصادرات وتزايد الإنفاق على النازحين وعلى إعادة الإعمار(٦).

أما سندات الدين اللبنانية، فهى معرضة لارتفاع فوائدها، إذ إن درجات التصنيف Rating ستنخفض مع ارتفاع المخاطر، مما سيكبد لبنان تكاليف فوائد إضافية لا طاقة له بها، خاصة إذا علمنا أن الدين العام اللبنانى وصل إلى ٤٠ مليار دولار، أى نحو ١٨٠٪ من الناتج الإجمالى، وتكلفة هذا الدين تصل إلى ٢,٨ مليار دولار سنويا، أى أن كل يوم إضافى من تعطيل للبلاد يخسر فيه

Scanned by CamScanner

الناتج الإجمالى ٦٠ مليون دولار. وبالتالى، فإن أزمة البطالة المتفاقمة أصلا بين ١٥ و٢٥٪ من القوى العاملة ستزداد حدة وتزداد معها حدة الفقر، حيث إن المؤشرات العالمية تشير إلى أن نسبة ٣٠٪ من الشعب اللبنانى تعيش عند خط الفقر أو تحته، مما سيقلل من فرص العمل ويزيد من حدة أزمة الفقر، خاصة فى المناطق الريفية المحرومة(٧)، ناهيك عن الخسائر المالية العامة من توقف الاستيراد والتصدير عبر المرافئ ، مما حرم الخزانة من إيرادات وكلفها نفقات بحدود ١٠٠٠ مليار ليرة، حسب تأكيدات وزير المالية للهيئات الاقتصادية، مما رفع العجز بأكثر من ٧٪ نتيجة زيادة النفقات وتراجع الايرادات، بعد أن تبخرت الآمال فى الحفاظ على فائض ميزان المدفوعات الذى تحقق بروس الأموال الخليجية التى كانت قد وصلت إلى رقم قياسى فى النصف الأول من العام الحالى، بلغ ١,٨ مليار دولار(٨).

لكن الأخطر - وفق بعض خبراء الاقتصاد - أن ذلك قد يؤدى إلى شطب لبنان من على خريطة الاستثمارات العربية والدولية مدة من الزمن بعد أن كانت قد وصلت إلى ٣ مليارات دولار فى النصف الأول من العام الحالى، فضلا عن مشاريع عقارية بقيمة ٥,٣ مليار دولار تم إلغاؤها(٩)، وذلك رغم تأكيد رياض سلامة حاكم مصرف لبنان، أن البنك المركزى اللبنانى لديه احتياطيات من النقد الأجنبى تقارب ١٣ مليار دولار من العملات الأجنبية، حيث كانت احتياطيات لبنان من العملات الأجنبية قبل بدء الهجوم الإسرائيلى على البلاد قد سجلت ١٣ مليار دولار واحتياطى الذهب ما يساوى ستة مليارات دولار(١٠).

بينما ذهب المدير السابق للبنك المركزى اللبنانى "غالب أبو مصلح" إلى أن مشكلة لبنان ترجع إلى الحكومات اللبنانية السابقة، التى حملها مسئولية زيادة المديونية ودخول لبنان فى أتون أزمة اقتصادية اجتماعية بنيوية بعد بلوغ الدين العام اللبنانى أكثر من ٢٠٠٪ من الناتج المحلى، وتفاقم العجز فى حساب المدفوعات الجارية، وانخفاض مستوى الادخار الوطنى إلى أدنى مستوياته مع استهلاك اللبنانيين ١٢٠٪ مما ينتجون، وتراجع معدلات النمو فى السنوات الأخيرة وبلوغ نسبة الفقر بين السكان ٣٥٪، واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية، ليفاجأ ٧٥٪ من خريجى الجامعات بعدم وجود عمل، خاصة مع إغلاق العديد من المصانع فى السنوات الأخيرة لتبدو بعض الصناعات على وشك الانهيار مثل صناعة الألبسة والحياكة(١١).

جهود إعادة الإعمار :

لم تكن قضية إعادة الإعمار أقل ارتباطا بالأبعاد السياسية للحرب، خاصة مع تأكيد بعض الخبراء الاقتصاديين تأخر التحرك الرسمى لدرجة جعلت البعض يتساءل عن أسباب ذلك، وهل كان مجرد إرباك وإهمال، أم أنه أمر متعمد؟ فالحكومة اللبنانية لم تقم- حتى بعد مرور شهر كامل من الإعلان عن المساعدات السعودية والكويتية- بتنفيذ آليات قبولهما، وهو ما رأوا أنه يعبر عن هشاشة الدولة، بل حتى لمحاولة توريط حزب الله وتحميله مسئولية الخسائر والأضرار مع إطالة أمد معاناة الناس(١٢).

وتحولت قضية إعادة الإعمار إلى استكمال للمعركة لكن بوسائل أخرى، وقد أبدت بعض وسائل الإعلام الغربية تعجبها من السرعة غير المتوقعة لإظهار الأسرة الدولية استعدادها لإعادة إعمار لبنان مع رصد الأمم المتحدة ٢٢٠ مليون يورو، كما توقعت كذلك أن يكون حجم الدعم العربى سخيا، نظرا لما سمته شعور الحكومات العربية بالذنب تجاه ما تعرضت له لبنان ووقوفها مكتوفة الأيدى إزاء الهجوم الإسرائيلى، مرجحة أن تقدم السعودية وحدها مليار دولار(١٣). فى حين يشير محللون اقتصاديون إلى أن مسئولية إعادة إعمار لبنان وعودة البلاد ٢٠ عاما للوراء على يد الآلة العسكرية الإسرائيلية تقع على عاتق الدول العربية بحكم قوميتها العربية(١٤).

وهو أيضا ما ذهب إليه "أبو مصلح" الذى قال إن ذلك سيتم كتعويض عن الموقف السلبى من المقاومة وعدم اتخاذ موقف إيجابى لوقف العدوان الإسرائيلى ولامتصاص غضب شعوبها، لكنه حذر مما سماه "البعد التنافسى الخارجى" على لبنان بين مقدمى المساعدات، حيث ستقوم السعودية خاصة والعرب عامة والغرب أيضا بدعم الحكومة اللبنانية، خاصة قوى ١٤ آذار / مارس، بينما ستقوم إيران بدعم حزب الله وبعض مناطق الجنوب اللبنانى(١٥).

وهو ما بدأ - كما رأى كثير من المحللين حتى أثناء العدوان - بإعلان السعودية تقديم ٥٠٠ مليون دولار للبنان وتقديم وديعة لمصرف لبنان المركزى بمليار دولار لدعم الاقتصاد اللبنانى، ثم تقديم الكويت تبرعا بـ ٣٠٠ مليون دولار. وفور انتهاء الحرب، قام السيد حسن نصر الله بهجوم وقائى مضاد، معلنا عن البدء فى حملة لإعمار المساكن المدمرة وتعويض جميع المتضررين بتوزيع ١٢ ألف دولار على المتضررين فى الضاحية الجنوبية، وبدء مشروع طموح يقوم به الحزب لإعمار الضاحية ومناطق الجنوب خلال عام واحد، مما فُسر من قبل البعض بأنه يتم بأموال إيرانية تحاول دعم حزب الله بكل قوة، إلا أن ذلك أحدث انتقادات داخلية، باعتباره تجاوزا لدور الدولة، كما أغضب فى الوقت نفسه السياسيين الأمريكيين بسبب دعمه لنفوذ حزب الله فى الشارع اللبنانى ليعلنوا مشاركة أمريكية فعالة فى إعادة إعمار لبنان، ثم قام رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة بإعلان تقديم ٤٠ ألف دولار لكل من دمر مسكنه باستثناء سكان الضاحية الجنوبية، ثم جاء مؤتمر السويد الذى حصلت منه لبنان على تعهدات جاوزت بكثير مبلغ النصف مليار الدولار الذى كان مطلوبا ليصل إلى ٩٤٠ مليون دولار، لكن السنيورة أكد فيه أنه لا شىء من أموال المساعدات الدولية سيستخدم فى دعم حزب الله، بينما أكد نائب الأمين العام للأمم المتحدة "مارك مالوخ براون" أهمية الدعم الدولى للبنان، كونه سيعزز موقف الحكومة اللبنانية، وسيدعم تطلعات اللبنانيين لحكومة مستقرة وقوية وديمقراطية(١٦)، مما اعتبر استمرارا للتجاذب السياسى الاقتصادى بين إيران من جهة، والسعودية وأمريكا وأوروبا من جهة أخرى، أو ما وصل بالبعض لاعتباره بداية حرب باردة سعودية - ايرانية فوق الأنقاض اللبنانية بتجاذبات حول إعادة الإعمار بين أنصار حزب الله وشركة سوليدير التى يمتلكها آل الحريرى(١٧).

وقد أعلن بعض كبار السياسيين ورجال الأعمال عن إعادة بناء بعض الجسور الكبرى على نفقتهم الخاصة، مثل إعلان رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتى إعادة بناء جسر المدفون بينما أعلن ابنا رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى - سعد وبهاء الدين الحريرى- عن إعادة بناء وترميم خمسة جسور دمرها

Scanned by CamScanner

العدوان الاسرائيلى فى منطقة صيدا، وأربعة جسور فى منطقة عكار، وكذلك قرر رجل الأعمال اللبنانى آمال الحورانى التبرع بتكلفة بناء جسرين مدمرين على نهر الليطانى، يربطان منطقة النبطية بجديدة مرجعيون، بينما قرر مجلس إدارة شركة كازينو لبنان إصلاح جسرى مفرق غزير والمعاملتين على الاوتوستراد الساحلى على نفقته الخاصة(١٨).

وفى النهاية، فقد كان مجلس الإنماء والإعمار قد أعد رؤية شاملة لإعمار لبنان تحت عنوان "قراءات فى الدمار ومعالم الإعمار" تقوم على صرف مساعدات فورية أو توفير بدل إيجار شهرى للمتضررين، وتعميم التغطية الصحية ومجانية التعليم، وكذلك صندوق لدعم المؤسسات الاقتصادية والأسر وتقديم القروض وتحويل الخطط القديمة للإصلاح والتطوير الاقتصادى ودمجها فى خطط الإعمار فى ظل استغلال جيد للمساعدات الدولية القادمة وبإرادة إصلاح حقيقية(١٩). لكن جهات أخرى أبدت تخوفها من أن تؤدى التجاذبات السياسية بين تيارى ٨ و١٤ آذار/ مارس إلى مزيد من المعاناة للاقتصاد، وبالتالى للشعب فى لبنان، خاصة مع إعلان الحكومة رفض هذه الخطة التى أعدها مجلس الإنماء والإعمار بسبب خلافات شخصية بين رئيس المجلس الفضل شلق ورئيس الحكومة الذى يريد إنشاء هيئة إعمار بديلة عن المجلس(٢٠). هذا بينما تستعد الشركات العالمية للانقضاض لاكتساب أكبر حصة ممكنة من تكاليف إعادة الإعمار، وفى مقدمتها الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية(٢١).

الهوامش :

1-http://www.islamonline.net/arabic/politics/ArabicAffair/Topic_08/2006/12/.10shtml

2-http://www.dw-world.de/dw/article/2137286,2144,0,.00html

٣- صحيفة الإعمار والاقتصاد، العدد (١٥٧)، ١٨-٣١ أغسطس ٢٠٠٦،"تأخر التحرك الرسمى إرباك وإهمال .. أو خيار".

4-www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/8/2006/.171376htm - 83k

5-http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/.4711038html

٦- صحيفة المستقبل اللبنانية، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦ ، "التقرير الأخير عن مجمل خسائر الحرب".

7-http:/www.almushahidassiyasi.com/ar/1893/43/

8-http://www.manartv.com.lb
NewsSite/NewsDetails.aspx?id=1777

9-http://www.almushahidassiyasi.com/ar/1893/43/

10- http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/.4711038html

11-http://www.daralhayat.com/business/08-2006/Item-20060818-2280b9eb-c0a8-10ed-019d-d97b6f87704b/story.html

١٢- صحيفة الإعمار والاقتصاد اللبنانية، مصدر سابق.

13-http://www.dw-world.de/dw/article/2137286,2144,0,.00html

14-http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/.4711038html

15-http://www.islamonline.net/arabic/politics/ArabicAffair/Topic_08/2006/12/.10shtml

16-http://www.dw-world.de/dw/article/2152456,2144,0,.00html

17-http://www.elaph.com/elaphweb/ElaphWeb/AkhbarKhasa/8/2006/.169847htm?KeyWords=

18-http://www.elaph.com/elaphweb/ElaphWeb/Economics/7/2006/.162317htm?KeyWords

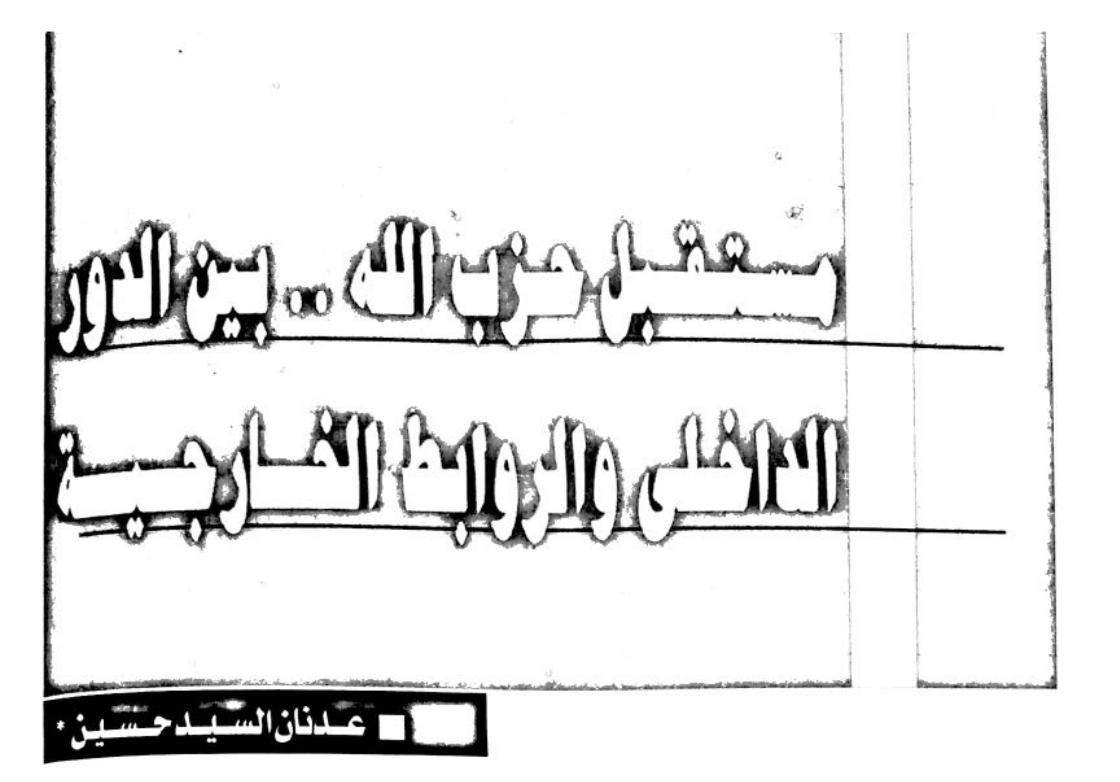
١٩- صحيفة الإعمار والاقتصاد اللبنانية، مصدر سابق.

20-http://www.manartv.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=1636

21-http://www.dw-world.de/dw/article/2137286,2144,0,.00html

Scanned by CamScanner





■ عدنان السيد حسين *

يشير حصاد تجربة حزب الله فى السنوات الخمس عشرة الماضية الى تحقيق الحزب نتائج مقبولة، إذ لم ينجر الى قتال الميليشيات الباحثة عن سلطة أو مال على حساب الناس، ولم يعتمد خطابا مذهبيا حادا فى مواجهة غيره من المذاهب الاسلامية، وإن كان استند فى نشأته وثقافته وفكره السياسى والاجتماعى إلى فكرة التشيع.

إلى ذلك، شارك حزب الله مؤخرا فى الحكومة الحالية من خلال وزارتى الطاقة والعمل، وفاز بعدد من المقاعد النيابية تراوح بين ٧ و٩ مقاعد بين عامى ١٩٩٢ و٢٠٠٥، وتحالف مع نواب غير منتمين إليه (مسيحيين ومسلمين سنة)، بحيث شكل فى البرلمان الحالى كتلة برلمانية (كتلة الوفاء للمقاومة) من ٩ نواب للحزب و٥ نواب آخرين، وذلك فى دوائر: بيروت، وبعبدا، والجنوب، والبقاع، أى أنه لم ينحصر فى منطقة واحدة، أو دائرة انتخابية واحدة، وانخرط فى اللجان البرلمانية (الادارة والعدل، التربية والتعليم، الصحة، حقوق الانسان، السياسة الخارجية، الدفاع ..)، وقدم مشاريع قوانين مختلفة، وعلى ذلك جاء تصنيفه بأنه الحركة الاسلامية الأولى المشاركة فى السلطة اللبنانية.

وعلى الصعيد الاجتماعى، نجح حزب الله، بشهادة برنامج الأمم المتحدة الانمائى U.N.D.P ، فى تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء، خاصة فى قطاعى الصحة والتعليم، ولم تسجل عليه صفقات مشبوهة لأهداف مالية، وهذا ما يفسر سببا من أسباب قوته: "الاستقامة"، إلى جانب سبب آخر هو: "المقاومة" بكل ما انطوت عليه من جدية وسرية، وإعداد، ومتابعة.

أما بعد الحرب الأخيرة، فقد باشر الحزب مساعدة الذين تهدمت منازلهم بتقديم مساعدة مالية للعائلة الواحدة، قيمتها ١٢ ألف دولار أمريكى، لاستئجار منزل وتأمين أثاثه، مع الاشارة الى وجود نحو ١٥ ألف وحدة سكنية مدمرة. أما إعادة بناء الأبنية المدمرة، فقد تدخل فى تجاذب سياسى بين حزب الله وبعض أطراف السلطة الحكومية، حيث يريد حزب الله انجاز هذه العملية بسرعة، وبدون هدر مالى. أما قوى الأغلبية البرلمانية، المعروفة باسم قوى ١٤ آذار/ مارس، فتريد أن تجرى هذه العملية من خلال مؤسسات الدولة: مجلس الإنماء والإعمار، صندوق المهجرين، مجلس الجنوب. بيد أن هذه المؤسسات، التى تولت أعمالا مشابهة قبل خمس عشرة سنة، اتهمت بالهدر المالى، وكثيرا ما طالتها المناقشات البرلمانية، ودعت الى إخضاعها للرقابة المالية والادارية توخيا للشفافية.

ربما يتجه الرأى العام فى لبنان إلى مناشدة الجهات المانحة - دولا أو مؤسسات دولية - كى تشرف مباشرة على الإنفاق، هذا مع عدم تشكيكه بنظافة أداء حزب الله فى هذا المضمار. وما بين الأداء القتالى، والأداء الاجتماعى، يراكم حزب الله إنجازاته. وقد تتسع قاعدته الشعبية، وسط رغبة مجموعات شبابية من غير المسلمين الشيعة بالانخراط فى صفوف المقاومة التى أثبتت حضورها ودورها. وهنا، لابد من الاشارة الى أهمية التفاهم المعلن بين حزب الله والتيار الوطنى الحر بقيادة الجنرال ميشال عون، فقد أوجد استرخاء فى العلاقات الطائفية، واحتضانا اجتماعيا للنازحين، فضلا عن وجود تصور مشترك

(*) أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة لبنان.

Scanned by CamScanner

للاستراتيجية الدفاعية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفساد.

مستقبل العلاقات مع سوريا وإيران :

بحكم الدعم الذى يتلقاه حزب الله من سوريا وإيران، وبحكم الواقع الجيوبوليتيكى الذى يربط لبنان بسوريا، وتداعيات الوجود العسكرى السورى فى لبنان لمدة طويلة (١٩٧٦ ٢٠٠٥)، فإن أسئلة عدة تطرح حول مستقبل علاقة حزب الله بكل من سوريا وإيران.

مما لا شك فيه أن الدعم المالى، والتسليحى، واللوجيستى، الذى يتلقاه حزب الله من سوريا وإيران مسألة قائمة. وكثيرا ما سئل أمين عام الحزب، السيد حسن نصر الله، عن هذه المسألة، وقد اعترف بها، مع الإعراب عن قبوله لأية مساعدات عربية أو إسلامية أخرى تخدم أهداف حزب الله، وفى طليعتها مواجهة إسرائيل وتحرير ما بقى من الأراضى اللبنانية بالقرب من الحدود الدولية مع فلسطين.

ومن المرجح، بعد الحرب الأخيرة، أن يتلقى حزب الله دعما من دول إسلامية عدة بعدما كسر نظرية الردع الإسرائيلية، وأعاد الثقة بامكانية مقارعة اسرائيل عسكريا من خلال مقاومة مسلحة غير نظامية. وقد تتعدد أشكال الدعم سياسيا وماليا، وتسليحيا، وبشريا .. وهنا، لا بد من الاقرار بأن ظاهرة حزب الله اخترقت المجتمعات الاسلامية كافة، متخطية الحواجز المذهبية. ولعل هذه النتيجة هى من أهم ما حققه حزب الله فى الحرب، الأمر الذى يفسر تحفظ اسرائيل على مشاركة جنود من الدول الاسلامية فى القوات الدولية (يونيفيل) العاملة فى جنوب لبنان.

على صعيد آخر، فان نتائج صمود حزب الله سوف تخدم بشكل أو بآخر السياسات السورية والايرانية فى المنطقة، مع ضرورة التمييز بين مصالح الدولتين، وان كانتا فى موقع الممانعة للسياسات الإسرائيلية. لقد أعلنت دمشق أن أية تسوية للعلاقات اللبنانية - الإسرائيلية مرتبطة بتسوية العلاقات السورية - الإسرائيلية، ولابد من العودة الى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى بوجه عام . وبينما أعلن أمين عام الأمم المتحدة كوفى أنان منذ الأيام الأولى للحرب ضرورة إشراك سوريا وإيران فى أية تسوية لتحقيق السلام على الجبهة اللبنانية - الاسرائيلية، كانت الدبلوماسية السورية تشدد على وحدة المسارات العربية إذا ما أريد للعملية السلمية أن تنجح.

يمكن لحزب الله أن يلعب دورا مساعدا للسياسة السورية من خلال تحسين أوراقها التفاوضية، وهذه مسألة معروفة منذ عهد الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد. بيد أن حزب الله لم يصنف بأنه ملحق بالسياسة السورية، أو أنه فصيل مسلح تديره أجهزة المخابرات السورية، بل تحدث أحيانا بعض الاختلافات والخلافات فى المواقف بين الطرفين، فخطاب الرئيس السورى بشار الأسد بعيد الحرب الأخيرة، والذى حمل اتهامات واضحة لقوى ١٤ آذار / مارس اللبنانية بخدمة اسرائيل والادارة الأمريكية، لم يجد ارتياحا فى صفوف حزب الله، والسبب فى ذلك هو انطلاق الحزب من طبيعة الصيغة اللبنانية، ومن المجتمع السياسى اللبنانى المأزوم بشكل كبير بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريرى، هذا بالاضافة إلى تطور حزب الله فى خطابه السياسى، وممارساته السياسية، تدريجيا حيال ما يتعلق بالعوامل اللبنانية والعربية.

إن هذه الظاهرة لا تقتصر فى آثارها على علاقاته مع سوريا، وإنما تمتد إلى علاقات حزب الله مع إيران.

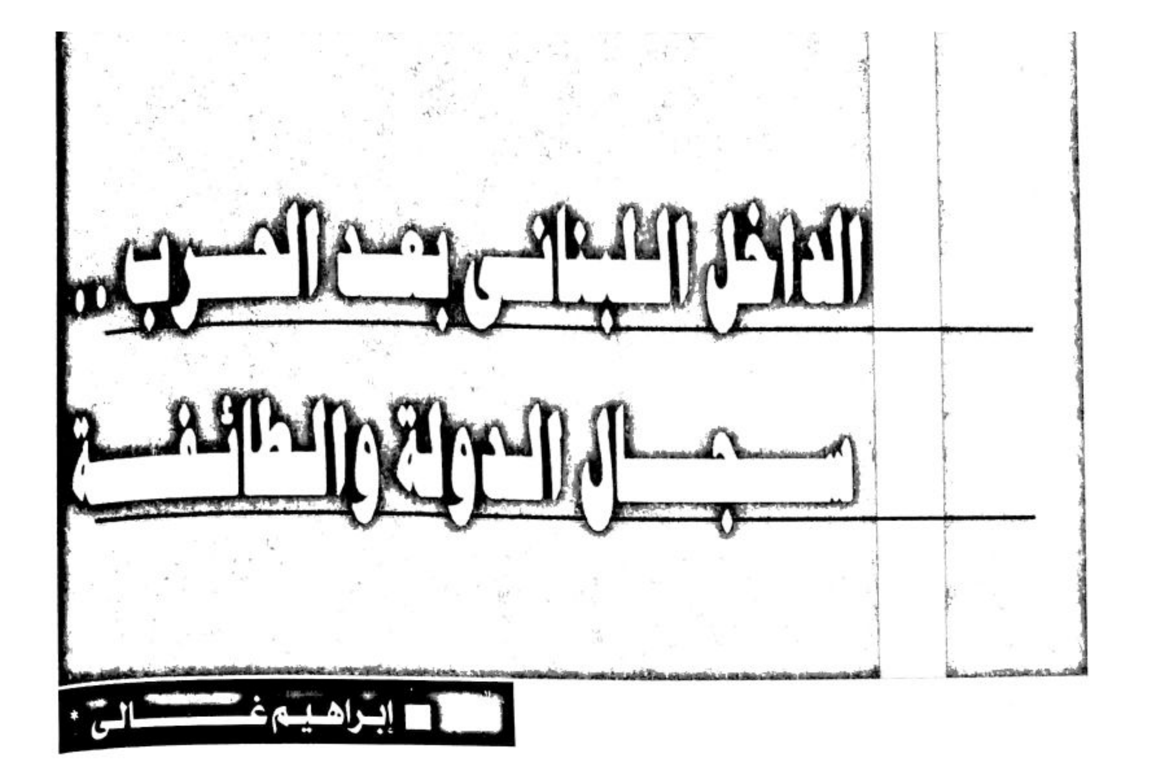
صحيح أن علاقة حزب الله مع ايران تتجاوز الدعم المالى والتسليحى الى العلاقة العقيدية من خلال مرجعية المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد على خامنئى. وصحيح أن هذه العلاقة مضت عليها فترة طويلة، وتحديدا منذ عام ١٩٨٣، إلا أن الصحيح أيضا هو وجود هامش واسع لحزب الله فى مواقفه السياسية، اكتسبه تدريجيا ومن خلال الممارسة. يعود هذا الهامش إلى أسباب عدة: أعضاء الحزب لبنانيون، ونشاطه يتركز فى البيئة اللبنانية التى هى جزء من بيئة عربية تشترك معها فى الثقافة واللغة والمصالح المشتركة، وعلاقته بحركة حماس فى فلسطين أعطته بعدا تحرريا عربيا بعيدا عن التصنيف المذهبى، مقابل حصول حماس على دعم ايرانى واكتسابها لخبرات حزب الله. ومن المتوقع أن تأخذ حركة حماس دفعا جديدا فى الصمود أمام الحصار الإسرائيلى المضروب على غزة. هذه هى قاعدة التأثر والتأثير بين حماس وحزب الله، وقد يتسع نطاقها ليشمل أحزابا وفصائل أخرى عربية واسلامية.

إلى ذلك، يرفض حزب الله أن تكون حربه مع إسرائيل مجيرة لصالح إيران وسوريا بالكامل، وهو يعلن عن أهدافه فى تحرير لبنان، وتأكيد سيادته حتى الحدود المعترف بها دوليا، بما فى ذلك استعادة الأسرى اللبنانيين من السجون الاسرائيلية. أما على الصعيد الخارجى، فإنه يؤكد طابعه المقاوم، وبأنه جزء من حركة المقاومة العربية والاسلامية لاسرائيل.

قد تتضح أسباب إضافية للحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وكيف أنها لم تكن بهدف الرد على أسر جنديين إسرائيليين على الحدود الدولية. ومن المرجح أن يأتى تصنيف حزب الله فى هذه الحرب فى موقع دفاعى، هذا مع ضرورة الإقرار بترابط موضوعات الملف النووى الايرانى، وقضايا التسوية أو المواجهة بين العرب واسرائيل. لماذا يبقى حزب الله فى موقع دفاعى؟ لأن الهجمة الشرق أوسطية التى تنفذها الإدارة الأمريكية تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد أو الكبير" صارت هى العامل الأول الذى يفسر الأحداث فى الشرق الأوسط منذ أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة الأمريكية.

Scanned by CamScanner





إبراهيم غالى*

من أبرز تداعيات الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان تكريس انتقال حالة السلم الأهلى البارد، الذى صبغ العلاقة بين كافة القوى السياسية والدينية فى لبنان منذ توقيع اتفاق الطائف فى عام ١٩٨٩، إلى حالة من السلم الأهلى الساخن، وكانت بداية هذا التحول هى لحظة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥.

فقد بدا لبنان بعد الحرب الأخيرة كأنه مختزل فى مقولات أمنية خالصة، يعلو فيه كل ما هو أمنى على ما هو سياسى أو اجتماعى أو ثقافى أو حتى دينى. وما حدث هو أن كل فرقة فى لبنان ترى ضرورة بناء دولة طال انتظار تأسيسها، ولا تجد أمامها سوى ميثاق وحيد لفعل ذلك، هو اتفاق "الطائف" الذى كان يفترض أن يؤسس لبنان على فكرة المواطنة، بحيث تلغى الطائفية السياسية تدريجيا، والتى تقسم المواطنين إلى جماعات متمايزة فى الحقوق والواجبات، وتقام جمهورية برلمانية وفقا لقانون انتخابى جديد لا يقوم على أساس المحاصصة، وتبسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة أراضيها بواسطة قوتها الذاتية، بعد أن تحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسلم أسلحتها إلى الدولة.

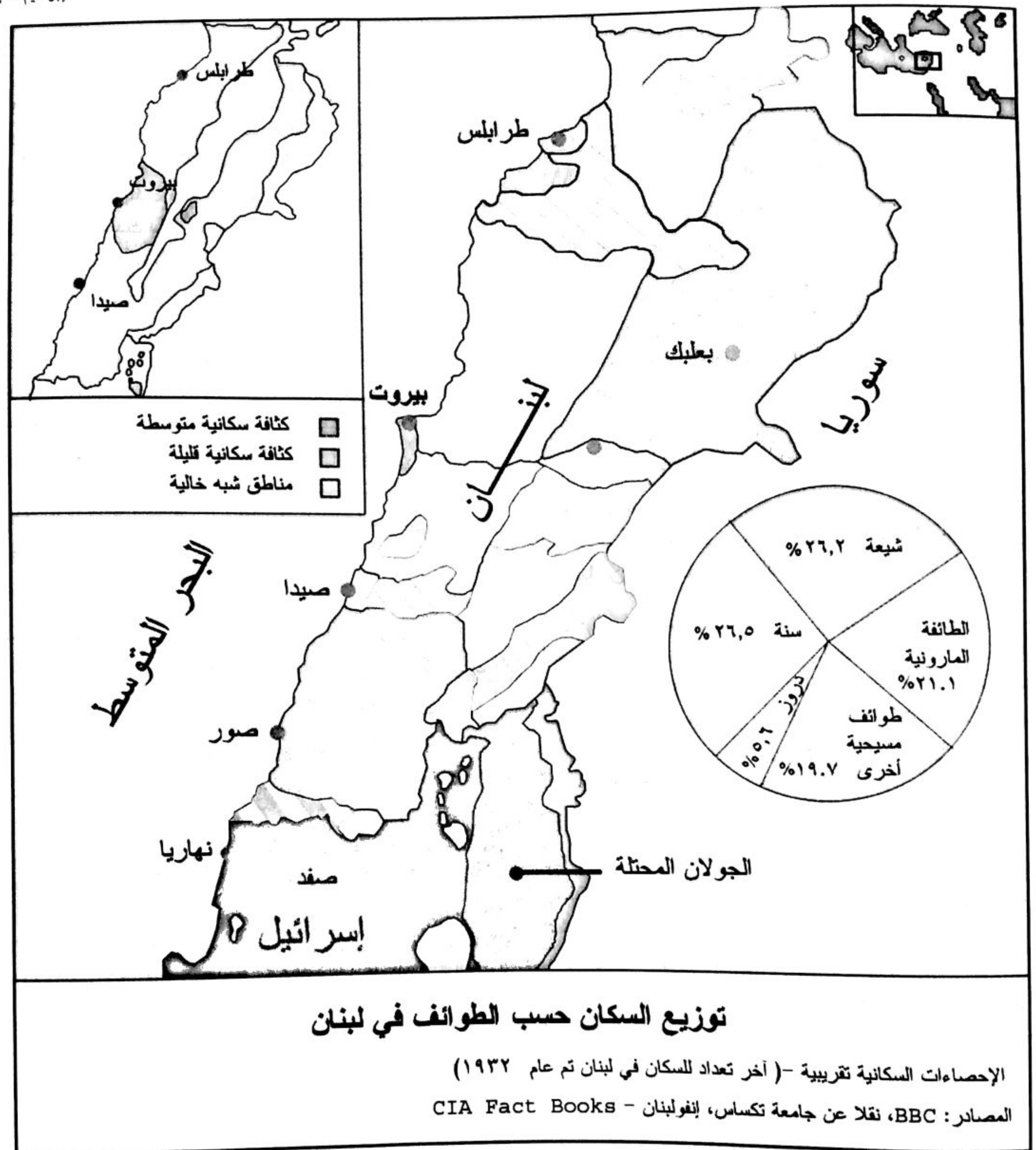
بيد أن عدم اكتراث القوى الرئيسية فى لبنان بتطبيق اتفاق الطائف لمدة تزيد على ١٥ عاما، نظرا لانكفاء كل طائفة على تحقيق مصالحها الخاصة فقط، قد كرس أزمة لبنان المستعصية، أزمة الدولة اللبنانية التى لم تعرف منذ بداية إنجاز استقلالها فى عام ١٩٤٣ مركزية قوية أو سيادة مطلقة للدولة، حتى فى فترات الرخاء والاستراحة من الحروب.

واليوم، لا تختلف التيارات السياسية فى لبنان، سواء تم تقسيمها على أساس الطائفة الدينية أو على أساس سياسى صرف، على أن تكون الدولة قوية وقادرة، كما لا تختلف كثيرا على أن المدخل لتحقيق ذلك ينطلق بالأساس من اتفاق الطائف ذاته. لكن تعالى الأمنى على السياسى، خاصة بعد الحرب الأخيرة، وتراكم روافد أخرى مثل القرارات الدولية بدءا من القرار ١٥٥٩ وصولا إلى القرار ١٧٠١، هو ما يجعل هذه المرحلة فى تاريخ لبنان لا تبدو مفصلية لجهة قيام الدولة الفاعلة، إذ ثمة حالة يمكن وصفها بالاحتراب بين المهادنة السياسية (السلم الأهلى البارد) والعراك حول الأمور الأمنية (السلم الأهلى الساخن)، وتحديدا فيما يختص بسلاح حزب الله.

وبالرغم من أن القيادات اللبنانية، الدينية والسياسية، قد بدت أثناء الحرب، على اختلاف التوجهات والمواقف منها، بمثابة رجال دولة حقيقيين، (يتضح ذلك فى تأجيل معارضى الحرب حسابهم مع حزب الله بعد نهاية الحرب، وفى المواقف الواعية التى اتخذتها الحكومة اللبنانية بقيادة فؤاد السنيورة، وكذا فى موقف حزب الله وأمينه العام السيد حسن نصر الله من الموافقة على مقررات الحكومة لإنهاء الحرب.. إلخ) - إلا أن ذلك قد انضوى أثره بعد الحرب، ودخل الجميع فى سجال سياسى عنيف وصراع على السلطة، أو على الاحتفاظ بها حتى قبل أن ينفك

(*) باحث فى العلوم السياسية.

Scanned by CamScanner



توزيع السكان حسب الطوائف في لبنان

الإحصاءات السكانية تقريبية -(آخر تعداد للسكان في لبنان تم عام ١٩٣٢)

المصادر: BBC، نقلا عن جامعة تكساس، إنفولبنان - CIA Fact Books

الحصار الإسرائيلى على لبنان أو تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة الدولة اللبنانية، وفقا لبنود القرار ١٧٠١.

هذه الحرب كان يمكن أن تشكل مدخلا جديدا نحو إرساء دعائم أولى للدولة اللبنانية. فللمرة الأولى، ينقسم اللبنانيون فيما بينهم ليس على أساس طائفى دينى، بل على أساس سياسى،

وإن كان هذا التقسيم -غير الجامد- يرجع إلى مرحلة الانتخابات النيابية التى جرت فى مايو ويونيو ٢٠٠٥، إلا أنه قد تأكد أثناء فترة الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. فكل الطوائف الدينية - بلا استثناء - شهدت تجاذبات وخلافات داخلها حول الموقف من الحرب ذاتها ومن حزب الله، حتى داخل الطائفة الشيعية ذاتها، ولم يعد التقسيم مشابها لمرحلة الحرب

Scanned by CamScanner

الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، تلك الحرب التى أخذت بعدا دينيا طائفيا وآخر سياسيا حزبيا، وانقسمت بيروت إلى غربية تسيطر عليها الميليشيات المسلمة، وأخرى شرقية تسيطر عليها الميليشيات المسيحية، بحيث بات الكل يفتش عن منطقة وجود طائفته ليلجأ إليها، إما إلى قسم شرقى مسيحى، أو قسم غربى مسلم). بل وشهدت هذه الحرب حروبا أخرى داخل الطائفة الواحدة، كما حدث داخل الطائفة المسيحية من انقسام بين حزب الكتائب والقوات اللبنانية واقتتالهما فى يناير ١٩٨٦، وكما حدث من اقتتال بين حركة أمل وحزب الله فى مايو ١٩٨٨، وأيضا المواجهات التى حدثت بين "أمل" والفلسطينيين فى أكتوبر ١٩٨٦، وبين "أمل" والحزب التقدمى الاشتراكى فى يناير ١٩٨٧، فى ظل غياب تام للسلطة المركزية، وتحول البلاد إلى أجزاء صغيرة، تسيطر على كل جزء منها ميليشيا مختلفة. وقد استمر هذا الوضع حتى تأسست الجمهورية اللبنانية الثانية فى عام ١٩٩٠، حيث حكم لبنان من خلال ما عرف باسم "الترويكا"، تطبيقا لاتفاق الطائف (رئيس الجمهورية مارونى، ورئيس الوزراء سنى، ورئيس مجلس النواب شيعى).

ويمكن تناول مواقف القوى اللبنانية المختلفة من الحرب الأخيرة وما بعدها، اعتمادا على تقسيمين، أحدهما يعتمد التناول الطائفى الدينى، والآخر يعتمد التناول السياسى، وإن كان ذلك لا ينفى وجود درجة من التداخل بين البعدين.

أولا- لبنان .. الدينى/الطائفى:

١- المسيحيون :

توجد فى لبنان إحدى عشرة طائفة مسيحية معترف بها، ست مجموعات كاثوليكية، وأربع مجموعات أرثوذكسية، ومجموعة بروتستانت. ومن بين هذه المجموعات جميعا، يشكل الموارنة نحو ٢١٪ من عدد سكان لبنان، بينما يمثل الروم الأرثوذكس نحو ١١٪، والروم الكاثوليك يمثلون نحو ٧٪، وتتشكل النسبة الباقية من الأرمن والإنجيليين.

وقد انقسم المسيحيون، وعلى وجه التحديد الموارنة، فى نظرتهم إلى هذه الحرب، بين نسبة هى الأكبر، وتتجاوز نحو ٦٥٪ من الشارع المسيحى، ضمت أصواتها إلى التيار الوطنى الحر بقيادة العماد ميشال عون، الذى دعم موقف حزب الله أثناء الحرب وبعدها.

أما النسبة الأقل من الطائفة المسيحية، فكانت مع مواقف أحزاب وقوى مسيحية معارضة لحزب الله وتطالب منذ فترة بنزع سلاحه، ورأت أنه أدخل لبنان كله إلى حرب بالوكالة عن سوريا وإيران، وتوزعت هذه النسبة بين كتلة القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، وكتلة قرنة شهوان، وحزب الكتائب. وثمة مسيحيون آخرون فضلوا الانخراط فى أو تأييد للقوى الوطنية واليسارية والقومية الأخرى.

٢- المسلمون :

- الشيعة: الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى أو يؤيدون حزب الله، وآخرون ينتمون لحركة أمل. وبطبيعة الحال ونظرا إلى التوافق بين الكتلتين وتحالفهما فى كافة الانتخابات منذ عام ١٩٩٢ وحتى انتخابات ٢٠٠٥، ولأن الحرب تدور فى الجنوب، معقل السكان الشيعة فى لبنان، فإن غالبية الشيعة يؤيدون كافة مواقف حزب الله.

على أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الشخصيات الشيعية المستقلة، وكذا العلمانية، وأخرى ذات ثقل وغير متوافقة مع حزب الله، قد أخذت من الحزب وسياساته ونظرته إلى الداخل اللبنانى موقفا نقديا.

- السنة: انقسم السنة إلى ثلاثة تيارات لها مواقف، تراوحت بين مؤيد لتيار المستقبل بزعامة النائب سعد الحريرى، وهو ضد نهج حزب الله، ويطالب بنزع سلاح الحزب كشرط لإقامة دولة لبنانية قوية، ومنتم إلى الجماعة الإسلامية التى اتخذت موقفا إيجابيا من حزب الله، وفئة ثالثة كانت السلبية عنوانها الرئيسى.

- الدروز: كذلك انقسم الدروز بين غالبية تؤيد آراء رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى وليد جنبلاط الذى يتخذ الآن موقفا عدائيا من سوريا وينتقد حزب الله بشدة، وفئة ثانية أقل عددا أخذت خط منافس جنبلاط بين الدروز، وهو الأمير طلال أرسلان الأقل شعبية بين الدروز، وبين دروز آخرين سلكوا خط التيارات اليسارية والقومية.

وبطبيعة الحال، ونظرا لتعقد الخريطة الدينية والطائفية فى لبنان، فإنه يصعب التحديد على وجه الدقة حجم المؤيدين والمعارضين داخل كل من هذه الطوائف، لكن الحاصل هو أن الطائفة الدينية الواحدة قد انقسمت بداخلها إلى "طوائف" أو "مجموعات" كل حسب توجهه السياسى ونظرته للأوضاع فى لبنان، خاصة أثناء فترة المعارك الحربية، وهو ما قد يوحى بأنه فى الإمكان تشكيل لبنان الدولة، بناء على اعتبارات سياسية لا دينية.

وربما يكون ذلك مدخلا إضافيا لتعميق الإيمان بفكرة الدولة، لكن ما يعوق ذلك هو أن هذه الانقسامات داخل الطائفة ربما تكون ظرفية، وأنه فى حالة الحديث عن كيان الدولة الذى قد يمس الطائفة ككل، فإن هذه الخلافات تتلاشى، ويتحد أفراد الطائفة ثانية وراء من يرونه قائدهم الذى يحفظ حقوق الطائفة داخل المجتمع وليس الدولة. يضاف لذلك أن الاقتناع بفكرة الدولة، من الناحية السياسية، لابد أن تسبقه تعديلات جوهرية فى النظم الاجتماعية والمعيشية والتعليمية. فوفقا للمادة العاشرة من الدستور، لا يجوز المس بحقوق الطوائف (مثل إنشاء مدارسها الخاصة). ومن الناحية الإدارية والوظيفية، لم يطبق اتفاق الطائف، الذى يسقط الطائفية، فى وظائف الفئة الأولى بالدولة.

Scanned by CamScanner

ويبدو أن الجميع فى لبنان قد اقتنع بضرورة العيش المشترك فى ظل الطائفية الدينية التى تنظم كافة العلاقات المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وقرر كثير من المرجعيات والقيادات المسيحية والإسلامية، على السواء، صراحة رفض إلغاء الطائفية الدينية، واستتباعا السياسية، باعتبارها منبثقة عن الأولى.

وعلى ذلك، يمكن القول إن الطوائف المختلفة فى لبنان حتى الآن، ورغم ما مر بلبنان من حروب مختلفة، لن تتنازل عن ذلك العقد السياسى والاجتماعى الذى قامت عليه دولة لبنان منذ عام ١٩٤٣، وهو عقد يقوى بشكل كبير من المجتمع المدنى اللبنانى، مقابل عجز الدولة عن أداء أدوارها، لأن الجميع يدرك أن الاختلال فى التوازنات الطائفية بالدولة، أو إلغاء الطائفية التى تقوم على التعايش بين الطوائف المختلفة وفقا لإطار منظم، يمكن أن يستدرك البلد إلى مخاطر عديدة، وهذا ما حاولت إسرائيل اللعب على أوتاره خلال الحرب بضرب منشآت لبنانية وقتل للمدنيين، أملا فى تأليب الداخل اللبنانى ضد حزب الله، أو قيادة القوى الأخرى إلى الانقلاب العنيف على الحزب، وهو ما تفادته كافة الطوائف اللبنانية بمختلف مشاربها الدينية والسياسية.

ثانيا - لبنان .. السياسى :

انقسمت القوى اللبنانية، من الناحية السياسية، إلى كتلتين كبيرتين، لكل منهما رؤاها ووجهات نظرها المتباينة تجاه مشروع الدولة.

وأخذا فى الاعتبار وجود فوارق - ولو ضئيلة - داخل الكتلة الواحدة، فإنه يمكن تناول الكتلتين الأكبر على الساحة اللبنانية، فكل كتلة منهما تمثل مشهدا مغايرا للآخر، ليس فى التوافق على قيام دولة قادرة مقتدرة، منتجة وعادلة، ولكن حول الأسلوب والمصالح التى يبتغيها كل طرف بعينه داخل كل كتلة منهما.

١ - كتلة ١٤ مارس/آذار:

نشأت هذه الكتلة بعد اغتيال الحريرى مطلع عام ٢٠٠٥ . ومنذ ذلك الوقت، انقلبت تماما على سوريا، باعتبارها المسئول الأول عن حادثة الاغتيال، وبعدها جرى خروج القوات السورية من لبنان تنفيذا للقرار الدولى ١٥٥٩، ثم كان أبرز مطالب هذه الكتلة نزع سلاح حزب الله، أو دمجه فى الجيش اللبنانى، تمهيدا لبسط سيادة الدولة.

ولأول مرة، تتشكل داخل المجلس النيابى اللبنانى ما عرف باسم الأكثرية، والتى تشكلت نتيجة تحالف عدد من الكتل الأكبر، هى كتلة تيار المستقبل بزعامة سعد الحريرى (٣٦ نائبا)، وكتلة اللقاء الديمقراطى بقيادة رئيس الحزب التقدمى الاشتراكى وليد جنبلاط (١٦ نائبا)، إضافة إلى كتل أصغر عددا هى: كتلة القوات اللبنانية (٦ نواب)، وأعضاء قرنة شهوان، الذين يقودهم حزب الوطنيين الأحرار (٦ نواب)، وكتلة الكتائب (نائب واحد)، وكتلة اليسار الديمقراطى (نائب واحد)، والتكتل الطرابلسى (٣ نواب).

وتعد كتلة ١٤ مارس/آذار أيضا الأكثر تمثيلا فى الحكومة اللبنانية، التى شكلت فى ١٩ يوليو ٢٠٠٥، لتكون أول حكومة لبنانية تقوم بعد الخروج السورى من لبنان، وضمت ١٥ وزيرا من التحالف المناهض لسوريا، وتم استبعاد تيار عون من هذه التشكيلة، نظرا لخلاف حول عدد المناصب الوزارية، وهو الأمر الذى سهل فيما بعد التفاهم بين تيار عون وحزب الله.

وبغض النظر عن آراء المعلقين عن توجهات هذه الكتلة خارجيا، بين من يتهمهم بعضها، مثل القوات اللبنانية وحزب الكتائب، بتبنى الأجندات الأمريكية والإسرائيلية، أو تعداد كتلة تيار المستقبل فى إطار تحالف مصرى - سعودى - أردنى مؤيد للغرب، أو سوى ذلك، فإنه، وعلى وجه الاختصار، تتفق كتلة ١٤ مارس/آذار على عدد من الأمور، أبرزها:

أولا: لا عودة لوجود سورى أو لعب دور سورى داخل لبنان، أيا كان شكل ونوع هذا التدخل، أو استمرار تحالف سوريا مع قوى داخلية مثل حزب الله.

ثانيا: إن بناء دولة قادرة لا يعتمد فقط على تفعيل اتفاق الطائف، وإنما أيضا على تطبيق كافة القرارات المرتبطة باغتيال الحريرى، وتنفيذ بنود القرار ١٥٥٩، على اعتبار أنه يضع سلاح حزب الله ضمن سلاح الميليشيات التى يجب تفكيكها، إضافة إلى تطبيق القرارات الدولية المتعاقبة مثل القرارات: ١٦٨٠ و ١٦٤٤ و ١٦٣٦، وصولا إلى القرار ١٧٠١ وما سيعقبه من التباحث حول وضعية مزارع شبعا، وقبل ذلك نشر الجيش وتعزيز وجود القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة "اليونيفيل". وتؤكد كتلة ١٤ مادس/آذار ضرورة نزع سلاح حزب الله، أو إدماجه فى الجيش اللبنانى، وترى ضرورة عدم وجود مقاتلى الحزب، بدءا من جنوب نهر الليطانى وحتى الشريط الحدودى فى الجنوب اللبنانى مع الحدود الإسرائيلية.

ثالثا: تتمسك كتلة ١٤ مارس/آذار بنفس التشكيلة الحكومية الحالية، باعتبارها دستورية، وتمثل كافة القوى والكتل بالمجلس النيابى، وترى أن حديث البعض عن إجراء انتخابات مبكرة وحل هذه الحكومة شأن غير دستورى.

رابعا: ربما تؤيد هذه الكتلة أى تحرك دولى يمنع وصول أسلحة لحزب الله من دمشق أو طهران، باستثناء أن تيار المستقبل - على وجه خاص - لا يتفق مع الآراء الدولية التى تطالب بنشر قوات دولية على الحدود السورية - اللبنانية.

وإجمالا، تعتقد قوى ١٤ مارس/آذار أن حزب الله قد أقحم لبنان فى حرب خاصة بأطراف غير لبنانية، ولهذا طالبت بعقد جلسة طارئة لمجلس النواب قبل أن يبدأ الوقف الفعلى بين إسرائيل وحزب الله بعد صدور القرار ١٧٠١ لمناقشة موضوع نزع سلاح الحزب.

Scanned by CamScanner

٢ – كتلة حزب الله – أمل – عون :

وتتشكل هذه الكتلة من نواب التحرير والتنمية من حركة أمل (١٥ نائبا)، ومن كتلة الوفاء للمقاومة من حزب الله (١٤ نائبا)، ومن كتلة ميشيل عون "التيار الوطنى الحر" (١٤ نائبا)، إضافة إلى تأييدها من قوى تتبع طوائف أخرى مثل الأمير طلال أرسلان من الدروز، أو من الجماعة الإسلامية (سنة) والتى اتخذت موقفا إيجابيا من الحرب ودعمت حزب الله، وإن كانت تختلف معه حول السياق السياسى، إضافة إلى عدد من الأعضاء القلة المستقلين بالبرلمان، وبعض الأحزاب اليسارية والقومية غير الممثلة فى البرلمان.

ويلاحظ هنا أن تيار عون – ذا الشعبية الأكبر بين المسيحيين فى لبنان، وبتفاهمه مع حزب الله ودعم مواقفه، وتأييده الكامل للمقاومة – هو الذى أحدث قدرا كبيرا من التوازن على الساحة السياسية اللبنانية، بحيث لم يبد البلد وكأنه منقسم بين سنة وشيعة، حيث أدى موقف الموارنة إلى تنحية هذا البعد الطائفى فى المواقف من الحرب.

ورغم اختلاف أهداف الأطراف الثلاثة من الدخول فى هذا التكتل، وهم يمثلون الأقلية فى المجلس النيابى، فإن ثمة اتفاقا مشتركا على ضرورة الاستمرار فى مواجهة إسرائيل مادامت لم تحل قضية مزارع شبعا وكفر شوبا، ومادام هناك أسرى لبنانيون بالسجون الإسرائيلية. كما يرى هذا التكتل أن لا حديث عن نزع سلاح المقاومة إلا بعد حل هاتين القضيتين السابقتين، إضافة إلى توافر ضمانات راسخة بعدم اعتداء إسرائيل على الأراضى اللبنانية.

ولم يعارض هذا التكتل قرار الحكومة اللبنانية، ووافق على البنود السبعة التى قدمتها حكومة السنيورة لوقف إطلاق النار. ومن ثم، يرى هذا الفريق أن الجيش اللبنانى جيش وطنى يجب مساعدته فى انتشاره على الأرض فى الجنوب اللبنانى، وإلى جواره قوات "يونيفيل" التى تقتصر مهامها فقط على حفظ السلم، وليس مراقبة حزب الله فى الجنوب أو تفكيك سلاحه. كما أن هناك اعتراضا على فكرة نشر قوات دولية على الحدود اللبنانية – السورية. ويرى هذا التكتل أيضا ضرورة إقامة علاقات طبيعية مع سوريا بعد حل الإشكاليات المعلقة مثل المعتقلين اللبنانيين فى السجون السورية، وترسيم الحدود بين سوريا ولبنان ضمن اتفاق بين البلدين.

ويتهم هذا الفريق، خاصة حزب الله والتيار الوطنى الحر، الأكثرية الحكومية باستشراء الفساد المالى والسياسى، وإثقال البلد بدين محلى كبير تجاوز ٤٠ مليار دولار أمريكى، فضلا عن زيادة نسبة البطالة، بل واستغلال التدمير الذى ألحقته إسرائيل بلبنان لتحقيق مطامع مادية جراء عملية إعادة الإعمار، وهو ما ظهر فى المبالغة الشديدة فى تقدير حجم الأضرار والخسائر اللبنانية بعد نهاية الحرب.

بالنسبة لحزب الله، فقد لوحظ عبر خطابات السيد حسن نصر الله، أثناء الحرب وما أعقبها، حرصه على الداخل اللبنانى دون التخلى عن ثوابت حزب الله، خاصة فيما يرتبط بمسألة مستقبل سلاحه، وبدا الأمين العام فى البداية أكثر توافقا وتقاربا مع مواقف الحكومة اللبنانية، إلا أنه، وردا على انتقاد قوى ١٤ مارس/آذار للحزب مرارا وتكرارا، اضطر إلى التلويح بقوة الحزب، والهجوم المباشر على الحكومة اللبنانية بقيادة السنيورة، والخروج عن الصمت فى توجيه اللوم على من اعتبرهم داخل لبنان كانوا ينتظرون هزيمة حزب الله.

أما عن شكل الدولة اللبنانية، فيرى كل من تيار عون وحزب الله، وطبقا لما ورد فى التفاهم المشترك الموقع بينهما فى ٦ فبراير الماضى، أن الدولة اللبنانية لا تقوم إلا وفق الديمقراطية التوافقية. ورغم أن حزب الله يشكل أغلبية شعبية، إلا أنه، واتفاقا مع تيار عون، يرى أن مقاربة المسائل الوطنية وفق معادلة الأكثرية والأغلبية غير متوافرة الآن فى المجتمع اللبنانى. ويطالب الطرفان بإصلاح قانون الانتخابات، بحيث تكون النسبة أحد أشكاله الفاعلة، بما يضمن صحة وعدالة التمثيل الشعبى، ويحد من تأثير المال السياسى والعصبيات الطائفية.

وتحقيقا لذلك، يرى العماد ميشيل عون ضرورة إسقاط الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة ائتلاف وطنى حقيقى، ويهدد باتخاذ خطوات فاعلة لتحقيق هذا الأمر، وهو ما أدخله فى صراع سياسى عنيف مع رموز ١٤ مارس/آذار.

ويمكن القول إنه مهما اتفق الفرقاء اللبنانيون ظاهريا على مقولات، مثل الديمقراطية التوافقية، أو التوجه نحو بدء اتخاذ الخطوات لإلغاء الطائفية السياسية، طبقا لاتفاق الطائف، فإن الأمور فى لبنان تبدو أعقد من ذلك بكثير، وربما لا يتردد هذا الحديث سوى للاستهلاك الإعلامى فقط، إذ يبدو أن مقولة "قوة لبنان تكمن فى ضعفه" سوف تستمر لأمد من الدهر، وأنه لا مصلحة لدى معظم الأطراف، خاصة السنة والمسيحيين وشيعة حركة أمل، بل وربما حزب الله ذاته، فى إلغاء الطائفية السياسية، فالجميع يبدو وكأنه يقاوم هذا من وراء جدر.

ويمكن القول إن أبرز المشكلات التى يواجهها الفرقاء اللبنانيون اليوم أنهم يلجأون إلى الاحتماء باتفاق الطائف، مع أن هذا الاتفاق قد أبرم عام ١٩٨٩ لإنهاء الحرب الأهلية. ولا يعنى القول إنه يعمل على بناء دولة لبنانية خلوه من النواقص، أو أن كافة القوى السياسية ترتضى كافة بنوده، فكل فريق يأخذ من هذا الاتفاق ما يروق له من بنوده، ويتشبث بها فى وجه الفريق الآخر، وبعض القوى تضيف الشروط الدولية كمدخل لعلاج مشكلات لبنان الدولة.

أما التحدى الأخطر، فيمكن فى الجدل الدائر حول سلاح حزب الله. الحزب تبدو حججه مقنعة فى ضرورة وجود المقاومة، فالإشكاليات الكبرى مع الجانب الإسرائيلى لم تحل بعد، ولا شك

Scanned by CamScanner

فى أن الجيش اللبنانى وقوات "يونيفيل" لا يستطيعان حماية لبنان من أى اعتداء، كما أن تجربة الحزب السابقة تؤكد أنه لم يشهر سلاحه فى وجه الداخل اللبنانى، وربما لم يستخدمه للابتزاز السياسى المكشوف. ومن الناحية الإجرائية، فقد أقر السيد حسن نصر الله باختفاء كافة المظاهر التسليحية أو الظهور العلنى بالسلاح فى الجنوب، وهو الأمر الذى لم يفعله مقاتلو حزب الله سابقا، حتى قبل هذه الحرب.

بيد أن ذلك لا ينفى أن للطرف الآخر مبرراته، فلا سلاحان فى الدولة الواحدة إذا أريد لها أن تبسط سيادتها وتشكل جيشا يدافع عن أراضيها، بل يمكن القول إن ثمة خوفا، ربما قد يكون مشروعا، من سلاح الحزب الذى أثبت جدارته أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية.

المشكلة فى سلاح حزب الله هى أن الحزب لا يرى أنه ميليشيا، ولم يذكر أى من القرارات الدولية ذلك تحديدا بشأن الحزب، كما أن الحزب يرى، طبقا لاتفاق الطائف، أن الميليشيات، التى شملها الاتفاق وطالب بنزع سلاحها، لم تنزع هذا السلاح من الأساس، ومن ثم لا يجوز مطالبة حزب الله بما لم يفعله غيره من قوى دخلت فى حرب أهلية طاحنة.

العنصر الأخير، الذى يعيق - وكثيرا ما أعاق - تشكيل دولة لبنانية، إن فى أوقات السلم أو الحرب على السواء، هو هذا التشابك بين الداخلى والإقليمى والدولى فى الحالة اللبنانية. لبنان، وفى كل مراحله التاريخية المختلفة، كان محط تنافس إقليمى ودولى، ومدخلا لتشكيل المنطقة، ومحورا للتنافس بين الإرساليات الغربية والدعوات الإسلامية، لدرجة جعلت كافة طوائفه تشكل لها ارتباطات خارجية، يصعب الفكاك من شركها.

والآن، فالتاريخ عند هذه النقطة لم يتوقف، بل يؤكد نفسه وبحد قاطع، إذ تبقى لبنان الدولة اليوم حبيسة بين مشروعين، يختلف كلاهما عن الآخر كل الاختلاف، إلى حد يجعل من لبنان لدى بعض الفئات الأخرى مجرد معبر لبلد آخر.

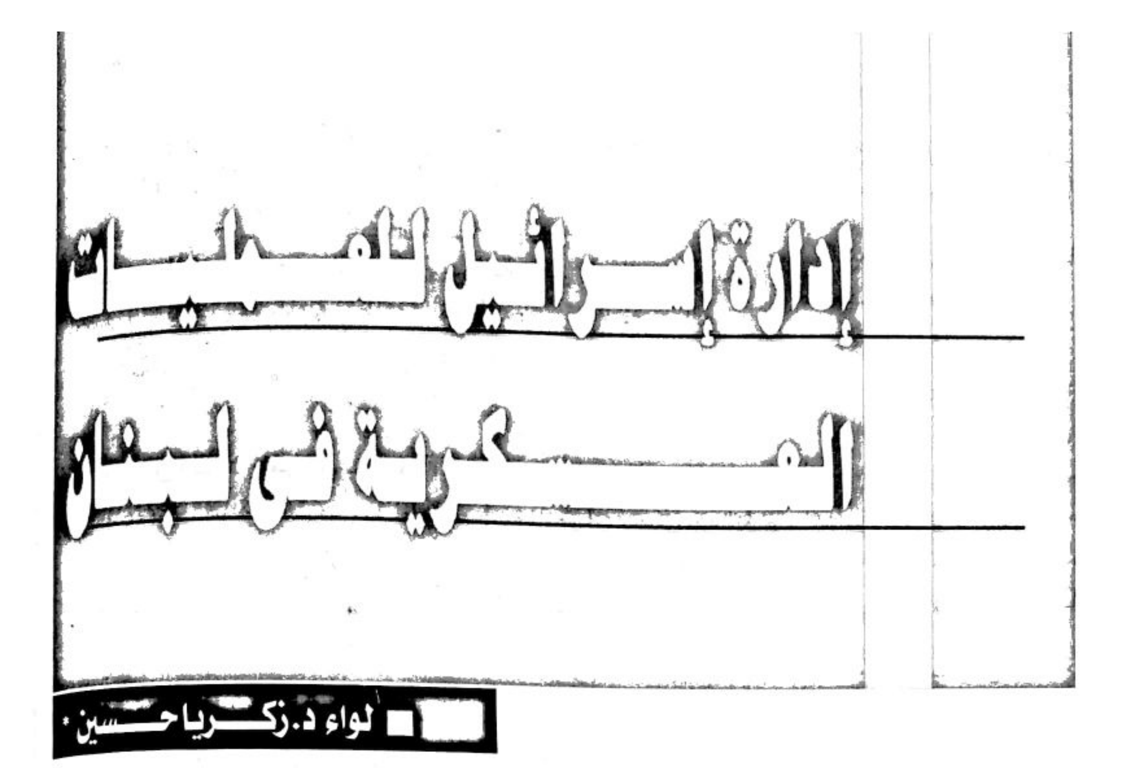
لبنان اليوم تشكله طائفية داخلية لا خلاص منها، وتزداد حدتها بطائفية خارجية، تقترن بمحاور خارجية تتنافس على مشروعاتها بالمنطقة ككل، والثمن هو الدولة اللبنانية ذاتها، فأزمة الطائفية اللبنانية، المتوجهة للخارج، تأججت أكثر بعد دخول الرئيس بشار الأسد على خط السجال اللبنانى الداخلى بخطاب استفزازى يوم ١٥ أغسطس ٢٠٠٦، قذف من خلاله بكل ما امتلكه من نقد لقوى ١٤ مارس/آذار، كما قامت إيران بتصوير انتصار حزب الله، وكأنه انتصار لها فى جولة مع الجانب الإسرائيلى، وعمت الاحتفالات أنحاء إيران.

قتامة هذه الوضعية تزداد أيضا مع قيام الولايات المتحدة وشركائها بكافة المحاولات للتضييق على حزب الله، والإيهام المباشر بأنها تعمل لصالح لبنان، وهو ما يجعل بعض القوى من داخل ١٤ مارس/آذار تبدو وكأنها فى ميزان واحد مع الأمريكيين، رغم النقمة على السماح الأمريكى لإسرائيل بضرب كل الأهداف فى لبنان دون استثناء.

وأخيرا، لا يجوز القول إن مستقبل الدولة اللبنانية مرهون بتغير هذه التحالفات القائمة اليوم. فمهما تتبدل التحالفات، تبق الطائفية وارتباطات كل طائفة برمزها وقائدها القوى هى المحرك لخيوط الداخل اللبنانى، وأن أزمة لبنان الحقيقية الآن أنه دخل فى إطار حالة من السلم الأهلى الساخن بفعل حجم الخلافات السياسية بين كتلتيه الكبيرتين، وسط اختفاء كتلة ثالثة تستطيع تقريب وجهات النظر. فالدولة مستقطبة بين مشروعين، لكل منهما بنيته الاجتماعية والسياسية وارتباطاته الإقليمية والدولية، وهذان التياران يتلقيان مساعدات خارجية، بين تيار تابع لمحور غربى - عربى - سعودى بالأساس تنضم إليه مصر والأردن، وتيار شكل محورا مقابلا مع إيران وسوريا.

Scanned by CamScanner





اتسمت المواجهة العسكرية الإسرائيلية – اللبنانية بسمات خاصة انفردت بها، وجعلتها مختلفة اختلافا جوهريا عن كل المواجهات العسكرية الإسرائيلية – العربية التى تمت منذ زرع الكيان الصهيونى على أرض فلسطين، وإعلان قيام الدولة العبرية فى ١٥ مايو ١٩٤٨. ويتسع هذا الاختلاف ليشمل الأهداف والتخطيط والإعداد والتدريب والإدارة لهذه المواجهة، بل يتسع هذا الاختلاف ليشمل أساليب تطبيق مبادىء القتال المتعارف عليها مثل التوازن والمبادأة والمفاجأة والحشد، وغيرها من المبادىء التى تحكم التخطيط الاستراتيجى العسكرى وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول بشكل عام.

ولعل من أبرز هذه الخصائص مبدأ "التوازن العسكرى"، الذى يعرفه العلم العسكرى بـ "أنه التعادل من حيث (الكم والكيف) بين القوتين المتصارعتين"، حيث يعنى "الكم" عدد القوات وأسلحة ومعدات القتال للجانبين. أما "الكيف"، فهو يعنى التماثل فى امتلاك التكنولوجيا العسكرية ومدى حداثة أسلحة ومعدات القتال، وتماشيها مع كل جديد فى هذا المجال إلى جانب آلية القيادة والسيطرة ومنظومة الحرب الإلكترونية، وذلك بالقدر الذى يجعل "النصر والهزيمة" من نصيب القوة التى تمتلك التفوق، سواء فى حجم المعلومات المتوافرة ومدى دقتها عن القوة الأخرى أو فى إجادتها لتطبيق مبادىء القتال والفن والعلم العسكرى، بل وتتفوق فى مجال التخطيط والإدارة الاستراتيجية وتحسن إعداد المسرح للعمليات.

وإذا طبقنا مفهوم "التوازن العسكرى" بهذا المعنى على حزب الله، فيتضح الفارق الكبير الذى لا يقارن بين قوة وحجم وتسليح حزب الله وقوة الجيش الإسرائيلى رباعية الاضلاع، ضلعها الأول قوة تقليدية تمتلك أقوى ما انتجته تكنولوجيا التسليح، وقوة فوق تقليدية "جرثومية وكيماوية"، وقوة نووية، وقوة فضائية، اضافة إلى سلسلة من التحالفات الدفاعية والاستراتيجية الدولية، أهمها مع الولايات المتحدة وتركيا والهند. ورغم هذا الخلل الشديد فى "التوازن العسكرى" بين كل من حزب الله ودولة إسرائيل، إلا أن هناك اجماعا من نخبة المثقفين والمفكرين والمحللين على أن صمود حزب الله وأسلوب قتاله جعلا النصر إلى جانبه، رغم الثمن الكبير الذى دفعته الدولة اللبنانية ثمنا لهذا النصر، الأمر الذى يتطلب تحليل الإدارة الإسرائيلية لهذه المواجهة للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق الأهداف المعلنة والنتائج التى انتهت إليها هذه المواجهة، وأوجه القصور الذى أدى إلى سعى الولايات المتحدة الأمريكية –الحليف الاستراتيجى لإسرائيل– لإطالة زمن المواجهة، لتعطى الفرصة الكاملة لسرعة حسم وتحقيق الأهداف التى أعلنتها إسرائيل عند البدء فى مواجهتها العسكرية رغم التفوق الساحق لها.

العوامل المؤثرة على الأداء العسكرى الإسرائيلى :

أولا– عدم خبرة وحنكة رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلى، وانعكاس ذلك على الإعداد والتخطيط والإدارة الاستراتيجية للمواجهة العسكرية، حيث تم اتخاذ قرار بدء الصراع بصفة عاجلة ودون دراسة كافية لأبعاده، حيث تحددت الأهداف ولم يتحدد حجم القوة المشاركة القادرة على تحقيق هذه

(*) خبير عسكرى ، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

الأهداف، وبما يتناسب مع حجم وقوة حزب الله ودرجة استعداده القتالى وقدرته على إدارة الصراع وتجهيزه المسبق لمسرح العمليات، مما انعكس على التخطيط والإدارة الاستراتيجية للصراع أو أبعاده المختلفة.

وقد نقلت الصحافة الإسرائيلية(١)، أنه فى مجلس الوزراء المصغر الذى اتخذ قرار المواجهة العسكرية ضد لبنان، كان "شيمون بيرز" الوزير الوحيد المعترض عليه، وكان سؤاله لرئيس الأركان دان حالوتس عن الخطوات التالية، فقال "إنه يفهم الخطوتين الأولى والثانية، ولكنه لا يفهم الثالثة والرابعة"، وجاء رد حالوتس معبرا، فقال "إن الخطوة الثالثة مرتبطة بالخطوة الثانية، وإن الرابعة مرتبطة بالثالثة، وكلها مرتبطة بما يحدث على أرض الواقع".

ومن المعروف عن رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير دفاعه عمير بيرتس أنهما ليس لهما سجل عسكرى حافل بالترويع والقتل والتدمير، أسوة بباقى قيادات إسرائيل. ومن هنا، فإن إيهود أولمرت أراد أن يقدم أوراق اعتماده لشعبه بجدارة كرئيس دموى لا يقل -إن لم يكن قد تفوق- عن "أحد عشر" رئيسا للوزراء سبقوه، كانوا جميعا من العسكريين الذين قادوا الحروب. أما إيهود أولمرت، فهو أول رئيس وزراء من خارج العسكريين، وكل علاقته بالجيش لا تتجاوز الخدمة الإجبارية التى أصيب فيها وحولته إلى مراسل عسكرى، وبالتالى فقد انعكس ذلك على إدارته للمواجهة، وبصفه خاصة الجانب الانتقامى والتأديبى منها، ليثبت أنه ليس أقل دموية وعنفا وارهابا ممن سبقوه.

ثانيا- اهتزاز ثقة المجتمع الإسرائيلى بقدرة القوات المسلحة على تحقيق الأمن المطلق لإسرائيل، وذلك بعد النجاح الذى حققته العملية الفلسطينية وعملية حزب الله، حيث نجحت العملية الأولى -التى تمت فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦- فى مهاجمة موقع عسكرى حصين عبر حفر نفق تحت الأرض بطول ٤٠٠ متر استمر إعداده وتجهيزه فترة ثلاثة أشهر كاملة، مما أسفر عن مقتل اثنين من الجنود وجرح سبعة وأسر جندى إسرائيلى تم سحبه عبر النفق، مما أبرز قدرة المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات صادمه للعدو، مع إمكانها التنسيق مع الأجنحة العسكرية الفلسطينية للقيام بعمليات مؤثرة على العدو الإسرائيلى، رغم كل ما يقوم به من إجراءات أمنية أو ما يتمتع به من جهاز معلومات واستخبارات متوغل. ثم كانت العملية الثانية -التى نفذها حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦- والتى اخترقت فيها عناصر قواته الخط الأخضر وأسرت جنديين إسرائيليين وقتلت ثلاثة وأصابت واحدا وعشرين آخرين، مما اعتبر انتصارا تكتيكيا لحزب الله وتأكيدا لاحتراف عسكرى عالى المستوى فى الإعداد والتدريب والتنفيذ، مما أصاب غرور القوة والكبرياء الإسرائيلية، الذى ارتكز على نظرية عدم قدرة العرب على المساس بأمنه وحدوده، كما أصاب أجهزة المعلومات والمخابرات الإسرائيلية التى ادعت دائما أنها من أفضل أجهزة المعلومات فى العالم على الاطلاق.

وفى سبيل احتواء موجة الغضب فى الشارع الإسرائيلى، بدأت إسرائيل عملياتها العسكرية فى ١٤ يوليو ٢٠٠٦، والتى أدارتها على مرحلتين رئيسيتين، المرحلة الأولى: حملة جوية وبحرية وصاروخية لفرض حصار كامل برى وبحرى وجوى على لبنان "الشعب والدولة والحزب"، وعزله عن محيطه الاقليمى بهدف إيقاف ومنع أى إمدادات عسكرية إلى حزب الله، سواء لاستعواض خسارة أو لدعم عملياته العسكرية، خاصة الصاروخية منها. والمرحلة الثانية: حملة برية يرتبط تنفيذها بمدى نجاح الحملة الجوية وقدرتها على فرض الأهداف الإسرائيلية، خاصة تدمير قوات حزب الله، وفرض تسليم سلاحه للدولة اللبنانية، وفى حالة عدم إمكان تنفيذ ذلك الهدف من خلال الحملة الجوية الصاروخية، تبدأ إسرائيل حملتها البرية بعد أن تهيىء لها كل أسباب النجاح.

ثالثا- عدم وضوح الأهداف المخططة بين القيام بعمليات تأديبية واسعة ورادعة للدولة اللبنانية، وبين تدمير القوة القتالية "لحزب الله"، خاصة قوته الصاروخية بالقدر الذى يتحقق معه فرض نزع سلاحه وإبعاده خارج نهر الليطانى لتأمين الشمال الإسرائيلى، حيث كان الهدف المعلن للعملية الإسرائيلية هو الافراج غير المشروط عن الأسيرين الإسرائيليين، ودفع حزب الله بعيدا عن منطقة الحدود إلى جنوب الليطانى، مع تسليم سلاحه للجيش اللبنانى، وفرض الدولة اللبنانية سيطرتها على الجنوب بقواتها المسلحة، وإقامة منطقة أمن عازله فى الجنوب الموجود فيها قوة دولية لفرض الأمن والسيطرة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

ولعل من أبرز الاخطاء فى الإدارة العسكرية الإسرائيلية عدم تركيز الجهود الرئيسية للقوات المسلحة الإسرائيلية لتحقيق الهدف من عملياتها، من خلال توفير الحشد اللازم من القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والصاروخية فى عملية واحدة، يتم تنظيم إعلان التعبئة اللازمة لها، وإعطاء الفرصة الكافية لأجهزة التخطيط لإعداد التخطيط الاستراتيجى اللازم لتحقيق الهدف منها، وتنظيم التعاون والتنسيق بين أفرع القوات المسلحة وتحديد مهام واضحة لها والتدريب المركز عليها، حيث بدا أن الحملة الجوية الصاروخية كانت غير متسقة مع الهدف المعلن، وبالتالى، تم تركيز المجهود الرئيسى لها على تدمير دولة لبنان بشكل عام قبل التركيز على تدمير القوة الرئيسية الصاروخية لحزب الله بالقدر الذى انعكس على إطالة زمن العمليات لمدة ٣٤ يوما، دون أن تحقق الحملة البرية الأهداف المخططة للعمليات.

رابعا- انعكس غياب المعلومات وعدم دقتها عن قوة وحجم وتمركز قوات حزب الله وأماكن تجمع صواريخه وأسلوب قتاله وإعداده وتجهيزه لمسرح العمليات -انعكس ذلك على الأداء العملياتى للقوة البرية، حيث اتسمت الحملة البرية بالتردد فى استدعاء الحجم والقوة المناسبة من جنود الاحتياط لإحراز التفوق المناسب الذى يضمن نجاح العمليات، ثم التردد فى

Scanned by CamScanner

صياغة المهام للحملة البرية بين تنفيذ عملية شاملة تكتسح الجنوب اللبنانى وتطرد قوات حزب الله خارج نهر الليطانى، طبقا للهدف المعلن، وبين القيام بعمليات محددة مترددة، نتيجة غياب المعلومات الكافية عن الجانب الآخر من ناحية، وعدم إعطاء الفرصة الكافية للتخطيط والتدريب من ناحية أخرى، وبالتالى لم تتم بلورة عمل عسكرى متكامل لتحقيق أهداف عسكرية محددة، واتسم الأداء العسكرى ما بين عمليات تأديبية وعمليات ردع استراتيجى وبين مواجهة برية لقوة مدربة تدريبا راقيا على إدارة حرب عصابات بالقدر الذى بدا فيه أن هناك انفصالا بين أداء القوة الجوية والصاروخية ودورها فى تدمير دولة لبنان، وبين دورها لخدمة الأهداف العسكرية ضد حزب الله.

خامسا- تعدد المهام للقوات الجوية والبرية بصورة تبدو غير خاضعة لتخطيط شامل ومتكامل، حيث ثم تصوير عملية الاسقاط الجوى على مستشفى فى مدينة حلب، ثم إسقاط آخر على أحد المنازل بهدف اعتقال مواطن يدعى "حسن نصر الله"، باعتباره انجازا كبيرا تحصل به إسرائيل على رهائن، حتى لو كانوا جرحى من حزب الله يعالجون فى المستشفيات، ثم كانت المجازر المتلاحقة، سواء "مذبحة قانا" أو غيرها، مما أبرز عمليات القوات المسلحة الإسرائيلية بأنها تبدو كردود أفعال فى محاولة لتحقيق أى مكاسب من خلال خطف للرهائن أو عمليات المداهمة والاعتقالات، أو الاستهداف العشوائى للمدنيين، مما أدى إلى انتقادات واسعة النطاق، سواء داخل إسرائيل أو من المجتمع الاقليمى والدولى.

سادسا- فرض الأداء والاستعداد القتالى لقيادة وقوات حزب الله على القوات البرية الإسرائيلية تغيير أسلوب قتالها وتحركاتها، حيث كانت تدير عمليات قتالها من خلال الاختراق السريع لمجموعات القتال المشكلة من القوات المدرعة والميكانيكية، والذى يصل إلى عمق ٣٠ كيلومترا فى يوم القتال الواحد، وذلك باستغلال عمليات المساندة الجوية والصاروخية وأعمال المدفعية بعيدة المدى بالقدر الذى تتحقق فيه النتائج والأهداف فى فترات زمنية محدودة، وبأقل خسائر ممكنة. إلا أن أعمال الكمائن والاغارات التى أدارها حزب الله بنجاح فرضت الترجل للقوات البرية الإسرائيلية، كما فرض أسلوب حرب العصابات والقتال المتلاحم تحييدا للدعم النيرانى المكثف المطلوب من القوة الجوية والصاروخية بالقدر الذى جعل من عمليات الاستيلاء على قرى بنت جبيل ومارون الرأس وغيرها، والتى لا تبعد سوى عدة كيلومترات من الخط الحدودى الأزرق، عمليات مكلفة جدا من حيث الخسائر وتحقيق الأهداف، بل وأصبح التقدم البرى فى الجنوب اللبنانى لا يتجاوز عدة كيلومترات محدودة، بالمقارنة بأسلوب القتال الذى اعتادت عليه القوات البرية الإسرائيلية.

سابعا- واجهت إسرائيل قوات تقاتل بأسلوب مغاير تماما لعقيدتها القتالية التى تعتمد على "الحرب الخاطفة"، باعتبار أن قوة العمل الإسرائيلية التى تدير الاقتصاد هى قوة الاحتياط نفسها التى تعبأ لاستكمال بناء القوات المسلحة، وبالتالى فإن إطالة زمن المواجهة العسكرية انعكست انعكاسا سلبيا على الاقتصاد الإسرائيلى، وهذا ما دعا مجلس الوزراء المصغر إلى التردد فى فكرة الاستدعاء الكامل أو المناسب من قوة الاحتياط، والاكتفاء بعمليات برية محدودة وليست شاملة.

كذلك كان لطبيعة الصراع المسلح أثره، نظرا لكونه صراعا غير تقليدى لا يتم بين قوتين مسلحتين نظاميتين "جيوش ميدانية". ومن هنا، اعتبرت العمليات الإسرائيلية "مواجهة مفتوحة" تعتمد بشكل رئيسى على إدارة "القتال عن بعد"، حيث استخدمت إسرائيل قواتها الجوية والصاروخية والبحرية لتدمير كل الأهداف المدنية فى الدولة اللبنانية مع ضمان عدم حدوث خسائر بشرية كبيرة أو تدمير لأسلحة قتالها لغياب القوة المضادة العسكرية اللبنانية القادرة على التصدى وإيقاف العدوان.

كما أن "عقيدة إسرائيل القتالية تعتمد على إدارة صراعاتها المسلحة خارج حدودها، حتى لا تتعرض مدنها للتدمير، لكن نجح حزب الله فى نقل العمليات إلى الداخل الإسرائيلى وفرض على سكان شمال إسرائيل البقاء فى الملاجىء لشعورهم -ولأول مرة- بالتدمير المباشر لمنازلهم وممتلكاتهم.

تقييم الإدارة الإسرائيلية للعمليات العسكرية :

على ضوء العوامل المؤثرة على الأداء العسكرى الإسرائيلى، يمكن تأكيد عدة حقائق مهمة على طريق تقييم الإدارة الإسرائيلية للمواجهة العسكرية اللبنانية. لعل أولاها: إن الاستخدام المفرط للقوة الجوية والصاروخية والبحرية الإسرائيلية، مقابل عملية محدودة للغاية تم فيها خطف أسيرين، قد نجح فى فرض حصار خانق على لبنان بريا وبحريا وجويا، كما نجح فى تدمير لبنان، مما يؤكد استمرار الاستراتيجية الثابتة طويلة المدى التى تعتمد فى ميزان القوى بينها وبين الدول العربية على التفوق الدائم الذى يمكن الدولة العبرية من تطبيق استراتيجية الردع النفسى، التى هى جزء ثابت وراسخ فى الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى، وإن حاجة إيهود أولمرت إلى استعادة هذه الاستراتيجية وبفاعلية كبيرة هى التى دفعته إلى ممارسة هذا العقاب الجماعى الذى انتهى إلى تدمير لبنان.

ثانيتها: لقد تأثرت الأهداف المطلوب تحقيقها بقصور استخباراتى إسرائيلى، نتج عنه عدم اكتشاف أساليب قتال حزب الله وترسانته الحربية، وعدم تمكن القوة الجوية المتطورة تكنولوجيا والمتقدمة -كما ونوعا- من شل قدرة المقاومة ووقف إطلاق صواريخها على مدى ٣٤ يوما، هى كل فترة العمليات العسكرية. كما افتقرت المخابرات الإسرائيلية لمعلومات عن أوضاع تمركز وتحرك قوات حزب الله والتعرف على مدى تجهيزها لمسرح العمليات من أنفاق ودشم وملاجىء، مما أدى إلى التخبط فى إدارة العمليات البرية. كما أن غياب المعلومات - نتيجة الانسحاب الإسرائيلى من لبنان عام ٢٠٠٠- قد حرم إسرائيل من قاعدة بيانات كانت توفرها قواتها العاملة هناك. كما

Scanned by CamScanner

أن إطلاق الأقمار الاصطناعية وطائرات الاستطلاع لم يمكنها من سد هذا الفراغ، وقد تجلى ذلك فى عدم القدرة على معرفة مواقع مقاتلىَ حزب الله والفشل فى تحديد الأنفاق التى يُخزن فيها حزب الله صواريخه، مع عدم تمكنه من الوصول إلى أى من قادة الحزب، مما أدى إلى فشل عملية الاسقاط الجوى الإسرائيلى، سواء فى مدينة بعلبك أو صور أو مدينة حلب.

ثالثتها: الخسائر الاقتصادية الكبيرة التى نتجت عن اطالة زمن العمليات بالقدر الذى استدعى طوارئ البنك المركزى، وإجراء تعديلات فى الموازنة، والتغيير فى اتجاه معدل النمو الاقتصادى، فضلا عن زيادة الإنفاق العسكرى، الذى قدر بنحو ٢٢ مليون دولار، وأن قصف مدن الشمال لنحو أربعة أسابيع قد دمر نحو ٢٥ مصنعا فى ٦٠ بلدة شمالية، منها خمسة مصانع أصيبت بأضرار بالغة، كما تم اغلاق نحو ٧٥٪ من مصانع مدن الشمال، إضافة إلى اغلاق ٣٥٪ من المصانع والمنشآت الصناعية فى حيفا وشمالها، وقد أصاب قطاع السياحة خسائر بملايين الدولارات، حيث كان متوقعا أن تصل عائدات السياحة إلى ٣,٥ مليار دولار هذا العام. كما أن قيمة الأضرار الكلية للمبانى بلغت أكثر من ٣٢٠ مليون دولار، حيث أصابت صواريخ حزب الله حوالى ستة آلاف منزل بأضرار كلية أو جزئية، كما ألحقت أضرارا بـ ٥٠ متجرا.

لقد نجحت إسرائيل فى تدمير الدولة اللبنانية لتأكيد استراتيجية الردع النفسى التى استهدفتها المواجهة العسكرية، وذلك بإلقاء قنابل نووية على لبنان(٢)، تحمل أكثر من ٢٠٠ ألف طن مواد متفجرة، الأمر الذى دمر البنية التحتية تدميرا شاملا، وأدى إلى نزوح أكثر من نصف مليون لاجئ(٣) وما يقرب من أربعمائة قتيل وآلاف الجرحى، إضافة إلى تدمير خمسة وخمسين من الكبارى، وتدمير مطار بيروت وموانئ طرابلس وصيدا، إلى جانب تدمير كل أحياء العاصمة اللبنانية والعديد من ثكنات الجيش اللبنانى فى الجنوب، وعدد كبير من المدارس والمستشفيات ومراكز مساعدات الأمم المتحدة، الأمر الذى هدد بكارثة إنسانية، وجعل من هدف تدمير الدولة أهم من تدمير حزب الله وإبعاده عن الجنوب اللبنانى، الذى كان الهدف الرئيسى من المواجهة العسكرية، والذى كان من الواجب تركيز كل الجهود الرئيسية للقوات المسلحة لتحقيقه، خاصة مع عمل هذه القوات على جبهتين فى وقت واحد، هما: الجبهة الفلسطينية والجبهة اللبنانية.

الهوامش :

١- مجلة البيان، العدد (٢٢٧)، نقلا عن صحيفة الفجر، ١٧ يوليو ٢٠٠٦، ص٧٢.

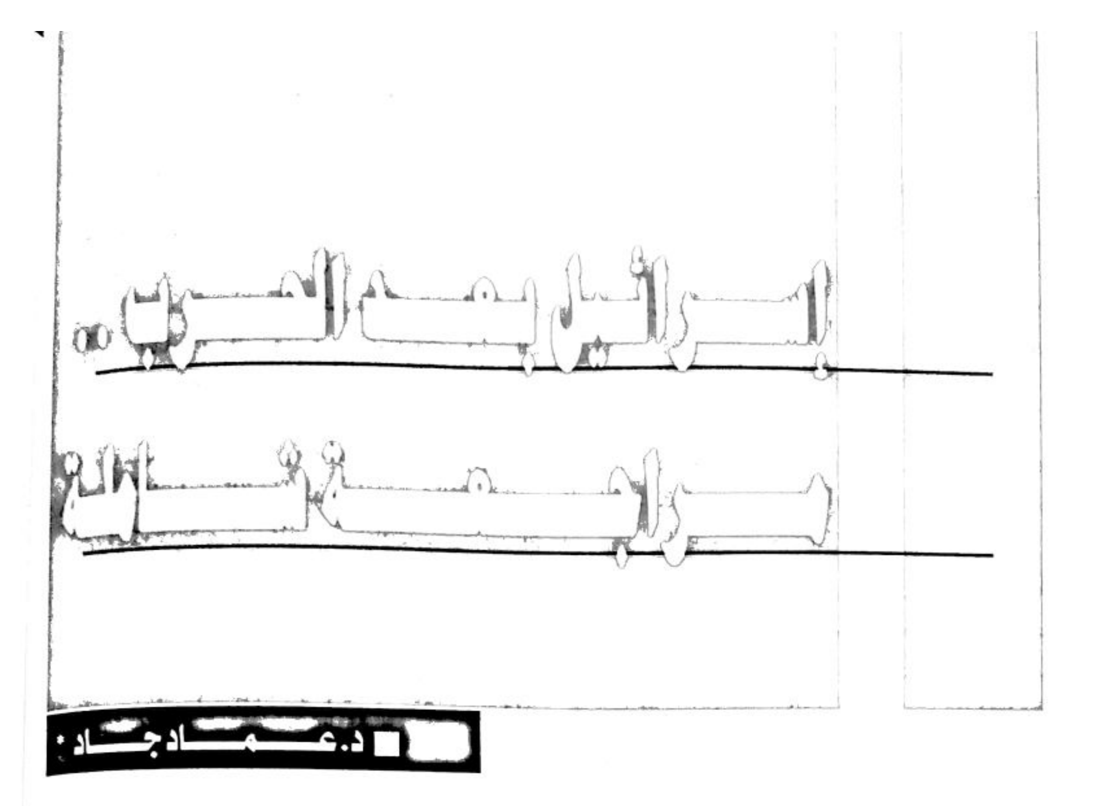
٢- تصريح لرئيس مجلس النواب نبيه برى فى لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية فى بيروت.

٣- انطونيو فيرارى، صحيفة كورييرى ديللا سيرا الإيطالية فى ٢٤ يوليو ٢٠٠٦. انظر: جريدة الجرائد العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٩٩٣.


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

Scanned by CamScanner





د. عماد جاد (*)

ما إن توقف القتال تطبيقا للقرار ١٧٠١، حتى بدأت التساؤلات في إسرائيل عن كيف جرى ما جرى، وما حقيقة ذلك، ولماذا لم تنتصر إسرئيل في الحرب على مقاتلي "حزب الله"، وهل تكبدت إسرائيل بالفعل الخسائر التي أعلن عنها. ووسط هذه التساؤلات، أجريت استطلاعات للرأي العام الإسرائيلي حول المنتصر في هذه الحرب، فكانت الإجابة: لم ينتصر أي منهما، النتيجة أقرب إلى التعادل -٦٦٪- بينما رأى ١٨٪ أن إسرائيل قد انتصرت بفعل تمكنها من احتلال مساحات من الأرض في الجنوب اللبناني، ورأى ١٥٪ من الإسرائيليين أن الحرب انتهت بانتصار حزب الله الذي قتل نحو ١٣٠ عسكريا إسرائيليا، ودمر أكثر من ٨٠ دبابة ومدرعة، واسقط مروحية ودمر بارجة حربية متطورة - البارجة حنيت - . وبعد مرحلة التساؤلات، بدأت مرحلة الحساب، فإسرائيل لم تنتصر، وجيشها خرج من الحرب فاقدا الكثير من سمعته الإقليمية. ويذكر للرأي العام الإسرائيلي ولكافة القوى السياسية هناك أنها لم تدخل في أي جدل سياسي حول الحرب وجدواها طوال الأيام الثلاثة والثلاثين التي استغرقتها الحرب. ولكن مع توقف القتال، بدأت التساؤلات وتحولت بمرور الوقت إلى مساءلات ورغبة في تحديد المسئولية عن اتخاذ قرار الحرب، وعن المسئولين عن هذه النتيجة المتواضعة لجيش يصنف الأقوى في المنطقة، في مواجهة مقاتلين تتراوح تقديرات أعدادهم بين ثلاثة وخمسة آلاف مقاتل.

صحيح أن الجيش الإسرائيلي دمر البنية التحتية للبنان، وحول الجنوب إلى مناطق أشباح وقتل - حسب تقديرات مصادره -نحو خمسمائة من مقاتلي حزب الله، وما يزيد على ألف وأربعمائة مدني، جلهم قضى في أعمال تندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية، إلا أن الصحيح أيضا أن الحروب المشابهة التي تخوضها قوات نظامية في مواجهة مقاتلين يخوضون حرب عصابات - على غرار حرب الولايات المتحدة في فيتنام- لا تقاس نتائجها بحجم الدمار والخراب وأعداد القتلى، بقدر ما تقاس بمدى إنجاز الأهداف المحددة للحرب.

إسرائيليا، تحددت أهداف الحرب في الإفراج عن الأسيرين لدى حزب الله، ووقف إطلاق الصواريخ من الجنوب اللبناني، وانتهت الحرب دون تحقيق أي منهما. وبالتالي، فإسرائيل لم تحقق أهدافها، وقبلت بوقف إطلاق النار، وصدر القرار ١٧٠١ الذي أعاد القضية إلى المربع الأول مجددا.

وإذا كان الوضع على الأرض قد انتهى دون هزيمة حزب الله ودون انتصار إسرائيل، فإن ما ورد في القرار ١٧٠١ جاء بفعل جهود الولايات المتحدة، التي حاولت صياغة مشروع قرار يحقق لإسرائيل ما عجزت عن تحقيقه عسكريا، وتحديدا تحميل حزب الله مسئولية بدء الحرب، ومطالبة حزب الله بالإفراج عن الجنديين الإسرائيليين، دون شرط التبادل، وأيضا نشر قوات دولية في الجنوب اللبناني، والنص صراحة على عدم وجود قوات ومسلحين في المنطقة ما بين نهر الليطاني والخط الأزرق، سوى قوات الجيش اللبناني والقوات الدولية. وكشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن حرص الإدارة الأمريكية على التشاور مع

(*) أمين عام المنظمة العربية لمناهضة التمييز، رئيس تحرير مجلة "مختارات إسرائيلية" التي تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

Scanned by CamScanner

الحكومة الإسرائيلية بشأن بنود مشروع القرار، وأن الولايات المتحدة استجابت لطلب الحكومة الإسرائيلية منح الجيش مهلة لمدة ٦٠ ساعة لشن هجوم برى واسع النطاق قبل تطبيق وقف إطلاق النار، وهو ما تحقق بالفعل، وتم إخراجه بعدم النص على موعد محدد لوقف إطلاق النار، حيث ترك الأمر للحكومتين اللبنانية والإسرائيلية. وقد فشل الهجوم البرى الذى شنته القوات الإسرائيلية فى الساعات الستين السابقة على وقف القتال فشلا ذريعا، وتكبدت القوات الإسرائيلية فيه خسائر كبيرة بلغت ٣٣ جنديا، وأكثر من ٣٠ دبابة ومدرعة.

ومثلت نتائج الحرب صدمة بالنسبة للرأى العام الإسرائيلى لاعتبارات عديدة، نذكر منها:

١- عجز الجيش الإسرائيلى عن تحقيق انتصار عسكرى سريع على قوات شبه عسكرية لا تمتلك قدرات الجيوش النظامية، وتحديدا سلاح الجو.

٢- نجاح مقاتلى حزب الله فى إلحاق خسائر كبيرة فى صفوف القوات الإسرائيلية.

٣- وضوح أوجه خلل عديدة فى أداء القوات الإسرائيلية، وهو أمر يقدر الرأى العام الإسرائيلى أن بلادهم لا يمكنها أن تتحمل ثمنه فى جولات قادمة.

٤- نجاح مقاتلى حزب الله فى الوصول إلى الأعماق الإسرائيلية، حيث طالت صواريخ الحزب مدينة حيفا، واضطر أكثر من مليون إسرائيلى فى الشمال إلى البقاء فى الملاجئ أو النزوح صوب الوسط والجنوب.

٥- إن أخطر ما ترتب على هذه الحرب من نتائج يتمثل فى سقوط "هيبة الردع" للجيش الإسرائيلى، وهو الأمر الذى يراه الرأى العام الإسرائيلى أنه يمكن أن يحفز " أعداء إسرائيل" على تكراره فى المستقبل، ويمكن أن يتعاون أكثر من طرف (حزب الله، سوريا، وربما إيران) فى أى مواجهة قادمة، ومن ثم فإن الثمن سيكون مرتفعا للغاية فى المرات القادمة.

٦- فقدان الجيش لثقة المواطن الإسرائيلى العادى.

عقب ذلك، انتقل الرأى العام الإسرائيلى إلى مرحلة توجيه الأسئلة التى تحمل اتهامات حول من المسئول: رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، وإرث المنصب بحكم مرض شارون، والمتهم بالحصول على رشاوى مقنعة فى شكل تخفيضات فى ثمن شقة سكنية؟ أم وزير الدفاع، عمير بيرتس، الذى لا خبرة له فى هذا المجال، وسبق أن خان ناخبيه الفقراء فقبل بوزارة الدفاع عوضا عن المالية؟ أم رئيس الأركان، دان حالوتس، الذى قدر أن أسر حزب الله للجنديين سوف يؤثر على البورصة، ففكر أول ما فكر فى محفظته المالية، ومن ثم تفرغ لبيع ما لديه من أسهم قبل الانخفاض المتوقع فى الأسعار؟ أيضا، هل يتحمل رئيس الأركان، دان حالوتس، القادم من سلاح الجو مسئولية إدارة حرب كان ينبغى أن تكون برية وجعلها جوية؟ وعندما اضطر إلى خوض الحرب البرية، جاء القرار متأخرا وأشبه بالكارثة، كما أن مهلة الـ ٦٠ ساعة، التى طلبها لبدء تطبيق القرار ١٧٠١، من أجل شن معركة برية تعدل نتائج الحرب، كانت الأكثر فشلا والأكبر من حيث الخسائر فى المعدات والبشر. فهذه العملية، التى استمرت من منتصف ليل الجمعة ١١ أغسطس إلى صباح الخميس ١٤ أغسطس، أسفرت عن مقتل ٣٣ جنديا إسرائيليا من الفرقة ١٦٢، وهى الفرقة نفسها التى سقط على معسكر تابع لها صاروخ كاتيوشا يوم ٦ أغسطس، فقتل ١٢ من جنودها. والجدير بالملاحظة هنا أنه ما إن وصلت القوات الإسرائيلية على المنطقة المحددة لها فى صباح ١٤ أغسطس، حتى صدرت لها الأوامر بالانسحاب والعودة التدريجية إلى إسرائيل. وتكثر فى الوقت الراهن روايات الجنود والقادة عن حالة التخبط التى سادت المستويات العليا، والتى كانت تدفع إلى إصدار قرارات متناقضة: أوامر بالهجوم، ثم الانسحاب دون تحقيق الأهداف.

أيضا، تسود إسرائيل حالة من اليقين بأن هناك تقصيرا استخباراتيا يكاد يصل إلى حد الفشل فى حساب قدرات حزب الله العسكرية واستعداداته القتالية، والأكثر أهمية امتلاكه لطرازات حديثة من الأسلحة على نحو قلب موازين القتال فى العديد من المعارك، وحيّد دور القوات البرية الإسرائيلية. ويتحدثون هنا بوضوح عن دور الصاروخ الروسى من طراز " كورنت" القادر على اختراق الدروع حتى سمك ١,٢ متر، فهذا الصاروخ الروسى هو القادر وحده على تدمير الدبابة الإسرائيلية "ميركافا"، ولم يكن لدى الأجهزة الإسرائيلية ما يفيد بامتلاك حزب الله لهذا الطراز، ولذلك دخلت "الميركافا" الجنوب اللبنانى مطمئنة إلى حصانتها فى مواجهة المضادات التقليدية، وكانت نتيجة استخدام هذا الصاروخ ما سمى " مذبحة الميركافا"، بل إن رجال حزب الله استخدموا هذا الصاروخ ضد الجنود الذين كانوا يتحصنون خلف المبانى والتلال.

وقد أدت هذه التطورات إلى سجال مفتوح بين كافة القوى السياسية، تبلورت على أثره ثلاث رؤى واضحة بشأن التعامل مع تداعيات الحرب بين إسرائيل وحزب الله. وتنطلق هذه الرؤى الثلاث من أرضية إسرائيلية صهيونية، ترى فى إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية متقدمة تعيش فى بيئة إقليمية متخلفة، وأن مستقبل الدولة العبرية يعتمد بالأساس على التحصن ضد هذه البيئة وليس الانفتاح عليها، ومن ثم فالخلاف يدور، بالأساس، حول سبل التعامل مع التحديات القائمة على النحو الذى يحقق لإسرائيل الأمن والاستقرار، وأيضا البقاء كدولة ذات أغلبية يهودية.

الرؤية الأولى- تفعيل عملية التسوية السياسية :

انطلق أنصار هذه الرؤية من قناعة تقول إنه كان جيدا ألا

Scanned by CamScanner

تكسب إسرائيل هذه الجرب، لأنها لو كسبتها لأعادت الكرة مجددا إلى الفلسطينيين، والسوريين، وربما مع الإيرانيين، وأنه من الأفضل لإسرائيل أن تتحول أخيرا إلى دولة طبيعية فى المنطقة، وتنهى الاعتماد على القوة العسكرية فى التعامل مع العرب، وأن تضع مسافة بين رؤيتها لدورها- كدولة فى المنطقة- وبين السياسة الأمريكية التى تعبر عن دولة تبعد عن المنطقة أكثر من سبعة آلاف ميل، فما يفيد واشنطن قد لا يفيد إسرائيل. ويلاحظ أن هذا التيار يتبلور بوضوح الآن، ويطالب ببدء مفاوضات حقيقية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وذلك بالانسحاب من مرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أراضيها التى احتلت فى حرب يونيو ١٩٦٧، والانسحاب من مزارع شبعا اللبنانية القرار .

الرؤية الثانية - مزيد من الاعتماد على القوة العسكرية :

يرى أنصار هذه الرؤية أن ما لم تحققه إسرائيل على مدار الأيام الثلاثة والثلاثين ينبغى أن تستعد لتحقيقه بعد أن تستوعب الدرس وتعيد دراسة ما جرى، وأن تبدأ بإعادة تحديث قواتها وتفعيل أجهزتها الاستخباراتية، وتستعد بعد ذلك لجولة جديدة أكثر اتساعا، فإسرائيل لا تحتمل هزيمة عسكرية أو حربا تجرى على أراضيها، ولا تحتمل كذلك تآكل قدراتها الردعية أو هيبة جيشها. وينطلق أصحاب هذا الرأى من مقولة إسرائيلية تقليدية ترى أن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة، ومن ثم على إسرائيل الاستعداد جيدا لحرب جديدة أكثر اتساعا. وقد عبر بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية عن هذه الرؤية، ومن بينهم رئيس الوزراء إيهود أولمرت، الذى أكد أكثر من مرة أن ما جرى كان جولة، وأن إسرائيل تستعد لجولة جديدة.

الرؤية الثالثة- انضمام إسرائيل إلى الناتو:

يؤمن أنصار هذه الرؤية بمقولة إن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة، وفى الوقت نفسه يرون أن ما جرى فى الحرب مع حزب الله أدى إلى تآكل صورة إسرائيل القوية، وأسقط أسطورة الجيش الإسرائيلى، وهو أمر بات يمثل خطرا شديدا على مستقبل إسرائيل. ويرون أن إسرائيل دولة صغيرة المساحة وقليلة السكان، مقارنة بالدول العربية المجاورة، وبالتالى فهى لا تتحمل خوض حروب جديدة، لاسيما وأن أراضيها تعرضت للقصف الحقيقى لأول مرة منذ عام ١٩٤٨. ويرى أنصار هذه الرؤية أن إسرائيل تعرضت بالفعل لهزيمة عسكرية أمام مقاتلى حزب الله- بمعنى أنها لم تحقق انتصارا واضحا -وأن ما خفف من تداعيات هذه الهزيمة مساندة الإدارة الأمريكية، التى بادرت بصياغة مشروع قرار دولى تبنى الرؤية الإسرائيلية، وعمل على تحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه عسكريا. ويوقن أنصار هذه الرؤية بأن الولايات المتحدة تشهد تغيرات يمكن أن تأتى بإدارة أمريكية لا تحمل الدرجة نفسها من التأييد لإسرائيل، ويمكن أن تتزايد الأصوات الأمريكية التى ترى فى تل أبيب عبئا استراتيجيا، على غرار ما أكدته دراسة ستيفن والت وجون ميرشايمر، وهنا تكون إسرائيل بالفعل أمام خطر حقيقى. والحل - من وجهة نظر أنصار هذه الرؤية - هو استغلال تعاطف وتأييد الإدارة الأمريكية الحالية- إدارة جورج بوش الابن- من أجل انضمام إسرائيل إلى معاهدة حلف الناتو. ففى هذه الحالة، سيكون أمن إسرائيل جزءا لا يتجزأ من أمن دول الحلف. وبموجب المادة الخامسة من اتفاقية الحلف، فإن الاعتداء على إسرائيل سيعد اعتداء على باقى دول الحلف، ومن ثم لن تجرؤ أى دولة أو جماعة فى المنطقة على مهاجمة إسرائيل. والمؤكد أن المسألة ليست بمثل هذه السهولة أو البساطة، فالدول الأوروبية أعضاء الحلف- مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا - لا تتحمس كثيرا لمثل هذه الأفكار، على الأقل فى ظل استمرار الصراع العربى الإسرائيلى، وهناك فى هذه الدول من يناقش الفكرة باعتبارها يمكن أن تكون مكافأة على إنهاء الصراع، ومن ثم فمن غير الوارد منحها قبل تسوية الصراع على نحو شامل.

لايعنى ذلك أن أيا من الاتجاهات الثلاثة بات مهيمنا على الساحة الإسرائيلية، أو أن الحكومة الإسرائيلية ستتجه نحو التفاوض على قاعدة الشرعية الدولية، بل يعنى أن هناك عملية مراجعة شاملة لما جرى، وتقييما متواصلا للنتائج وبحثا فى السيناريوهات المستقبلية، ويعنى أيضا أن هناك تغيرات جذرية يمر بها المجتمع الإسرائيلى، تتمثل، ربما، فى انتهاء الحياة السياسية لرئيس الوزراء إيهود أولمرت، وربما حزب كاديما، وأيضا وزير الدفاع عمير بيرتس، وعودة الجنرال باراك إلى رئاسة حزب العمل، وتقدم وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى- جولدا مائير الجديدة كما يتوقع لها البعض- فى الحياة السياسية، سواء بخلافة أولمرت فى رئاسة كاديما، أو العودة إلى حزبها القديم - الليكود- واحتلال المرتبة الثانية خلف نيتانياهو، وهى تغيرات قد تؤدى إلى تجاوز ما جرى، أو تسفر عن زيادة ثقل ووزن أى من الاتجاهات الثلاثة السابق عرضها.

المؤكد أن هناك عملية مراجعة شاملة فى إسرائيل، وهو ما يقتضى مراجعة مقابلة على الجانب العربى، واستعدادا لما هو آت من تغيرات وتحولات غير معلومة الاتجاه حتى الآن، فالاتجاه سيتحدد فى غضون الفترة القادمة، وبناء على تفاعلات عملية المراجعة الداخلية، وتطورات الأوضاع الإقليمية والحسابات الأمريكية تجاه المنطقة، والدور المطلوب من إسرائيل ضمن هذه الحسابات.

Scanned by CamScanner

خسائر إسرائيل الاقتصادية من الحرب على لبنان

مع وقف إطلاق النار فى لبنان، ارتفعت الأصوات داخل إسرائيل تطالب بإجراء تحقيقات حول الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ولم يقتصر الجدل حول خسائر إسرائيل عسكريا وسياسيا، بل امتد إلى تأثيرات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلى.

يمتاز الاقتصاد الإسرائيلى بقدر كبير من التنوع والتماسك مقارنة باقتصادات دول المنطقة، حيث تبلغ نسبة صادرات المواد المصنعة ٩٣٪ من إجمالى الصادرات، الأمر الذى يشير إلى قوة قطاع الصناعة فى إسرائيل، على عكس اقتصادات المنطقة التى يعتمد اقتصادها على تصدير المواد الأولية خصوصا البترول الخام والمحاصيل الزراعية. كما أن صادرات المواد عالية التقنية، والمتمثلة فى الإلكترونيات والاتصالات وبرامج وخدمات الكمبيوتر، تصل نسبتها إلى نحو ١٨٪ من إجمالى الصادرات. كما أن الاقتصاد الإسرئيلى يحظى بتصنيف متقدم من قبل العديد من المؤسسات المالية العالمية.

إلا أن الحرب على لبنان ألحقت خسائر كبيرة بقطاعات الاقتصاد الإسرائيلى المختلفة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلى وصلت إلى ٢,٢ مليار دولار خلاف نفقات الحرب التى بلغت فى الأسابيع الثلاثة الأولى نحو٤٠٠ مليون دولار.

وتعتبر المناطق الشمالية فى إسرائيل من أكثر المناطق التى تعرضت لخسائر كبيرة، فقد أعلن اتحاد الصناعيين الإسرائيليين أن ٣٪ من أصل ١٨٠٠ مصنع ومؤسسة صناعية صغيرة قد أغلقت أبوابها، وأن ٣٥٪ منها تعمل بشكل جزئى، بينما تعمل الـ ٣٠٪ المتبقية بكامل طاقتها، لتصل الخسائر المالية للقطاع الصناعى إلى نحو ٤,٦ مليار شيكل منذ بداية الحرب.

وأعلن وزير الزراعة الإسرائيلى أن إعادة تأهيل القطاع الزراعى فى الشمال ستحتاج من ثلاث الى خمس سنوات على الأقل.

وقد تعرض قطاع السياحة الإسرائيلى إلى خسائر كبيرة جراء الحرب على لبنان، فقد بلغت نسبة السائحين هذا العام ٥٠٪ مقارنة بعام ١٩٩٩ . ويشار إلى أن نسبة مساهمة قطاع السياحة فى إجمالى الدخل القومى تبلغ نحو ٣٪.

أما أسعار الأسهم فى سوق تل أبيب، فلا تزال مرتفعة على الرغم من هبوطها بنحو ١٩٪ منذ أن بلغت أعلى معدلاتها فى شهر مايو الماضى، بسبب الانخفاض التى شهدته أسواق المال العالمية، وبسبب العمليات الإسرائيلية العسكرية فى قطاع غزة، وبدرجة أقل بسبب الحرب على لبنان.

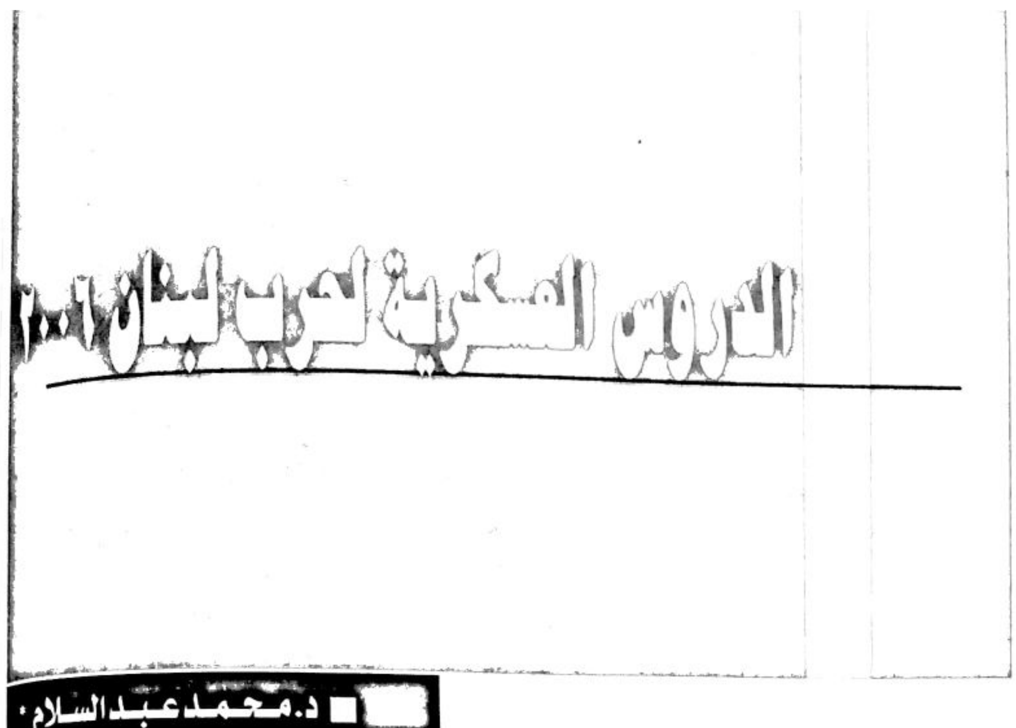
كما أجبرت الحرب أكبر البنوك الإسرائيلية على إغلاق فروعها فى المناطق الشمالية بشكل مؤقت. ويتضح حجم الخسائر التى منى بها القطاع المصرفى، بمقارنة مجموع إيداعات البنوك الاسرائيلية فى النصف الأول من العام الحالى، والتى بلغت نحو ١,٤ مليار دولار، مع إجمالى الودائع التى خرجت من إسرائيل خلال شهر يوليو الماضى فقط، والتى بلغت نحو ٣,٨ مليار دولار.

ومع مجمل الخسائر السابقة فى القطاعات المختلفة للاقتصاد الإسرائيلى، نجد أن معدل نمو إجمالى الناتج المحلى، الذى بلغ نحو ٥,٧٪ عام ٢٠٠٥، من المتوقع له أن يتراجع إلى ٤٪ فقط فى ظل التراجع فى معدلات الإنتاج وتعطيل الموسم السياحى، وانخفاض معدلات الإنفاق العام وتكاليف إعادة الإعمار.

ورغم ذلك، فإن الاقتصاد الإسرائيلى أثبت قدرته على التكيف مع حالة الحرب، ويرجع هذا - بالإضافة لتنوع قطاعاته وقوتها- إلى الدعم المالى والعسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل.

سنية الفقى

Scanned by CamScanner





د. محمد عبد السلام *

إن الافتراض السائد هو أن "مسرح عمليات" الشرق الأوسط لن يعود إلى ما كان عليه بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ فى لبنان، فقد أفرزت تلك الحرب غير التقليدية دروسا عسكرية محيرة، قد تمارس تأثيرات على عمليات صنع القرار والتخطيط العسكرى وإدارة العمليات مستقبلا، كما سيطر تيار فى المنطقة، خلال الجدل الذى دار حول النتيجة النهائية للحرب، يدفع فى اتجاه إحداث تحول جذرى فى مفاهيم استخدام القوة المسلحة بالمنطقة. لكن تحليل دروس الحرب ونتائجها يؤكد أن ماجرى كان أقرب -مجازا - إلى "انقلاب عسكرى" وليس ثورة عسكرية.

لقد كان الشرق الأوسط عبر تاريخه الحديث "مسرح عمليات" أكثر منه نظاما إقليميا، فقد تغيرت حدوده الجغرافية عدة مرات، تبعا لحركة الجيوش ونتائج الحروب، وكان لكل حرب نظامية أو غير نظامية، جرت على ساحته، دروس مستفادة، أو غير مستفاد منها، لكن المشكلة أن حروب الإقليم التى لم تتوقف أبدا كانت تغير أشكالها عبر الزمن.

ولقد انفجرت خلال السنوات الأخيرة موجة من الحروب اللامتماثلة Asymmetrical Wars، فجيوش حديثة تقاتل جيوشا تقليدية، وقوات نظامية تواجه ميليشيات مسلحة، ومؤسسات أمنية تقاوم شبكات إرهابية، ويستخدم كل طرف عناصر تفوقه، فى ظل قواعد اشتباك مختلفة، وهنا تكثر أخطاء التقدير، وتتعقد ألعاب الحرب، وتسيطر حالة عدم يقين، والأهم أنه تحدث مفاجآت عسكرية.

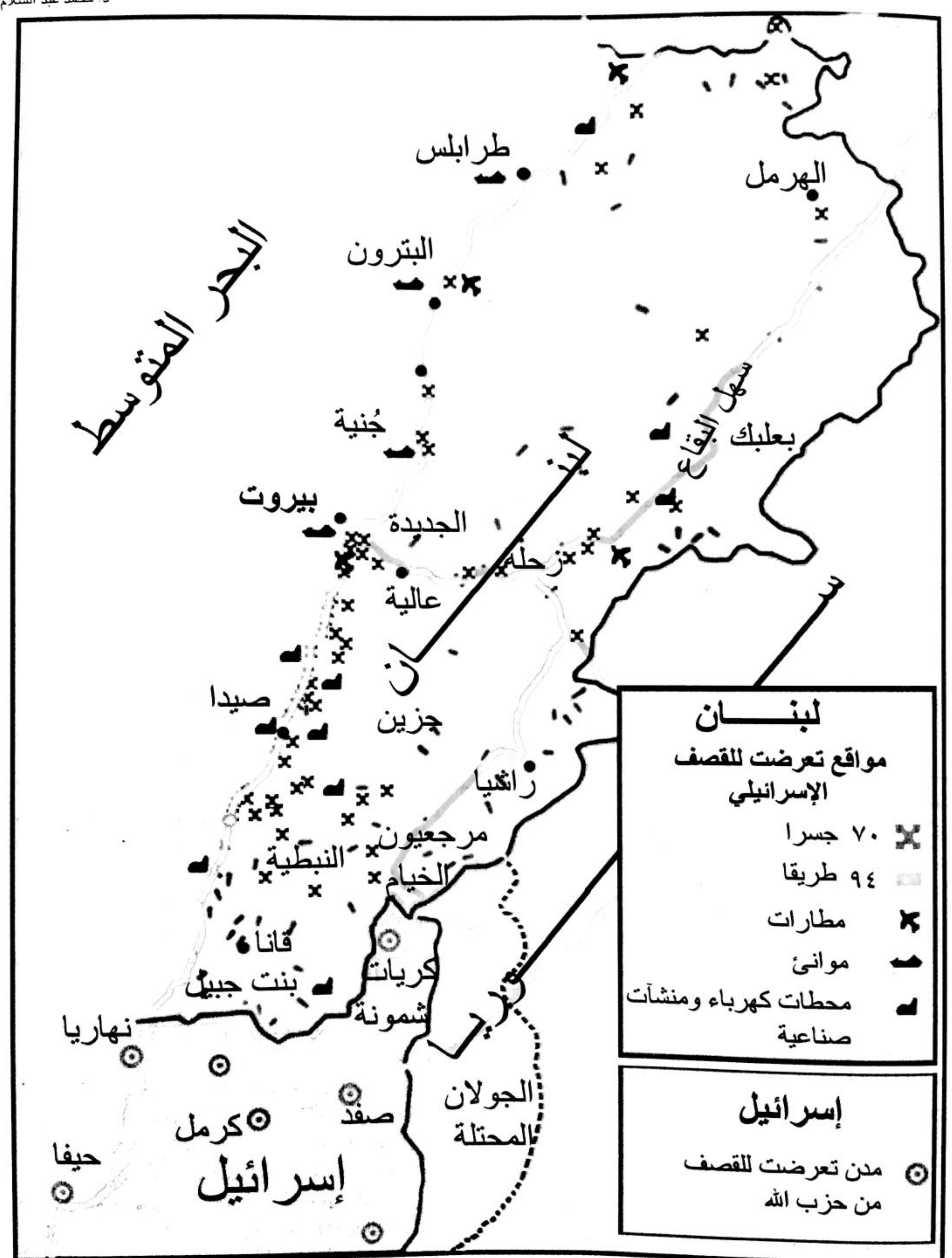
ولقد كانت حرب لبنان ٢٠٠٦ واحدة من تلك الحروب غير النمطية التى أثارت مجموعة من الإشكاليات العسكرية الحقيقية، يمكن تناولها فى ثلاث نقاط، تتعلق الأولى بالدرس الرئيسى للحرب وهو "أن للقوة حدودا" فى إدارة الصراعات، وتركز الثانية على بعض الدروس العسكرية المحددة التقليدية. وغير التقليدية، أما الثالثة، فإنها ستحاول طرح بعض الأفكار بشأن مفهوم النصر والهزيمة فى تلك الحرب، وذلك كالتالى:

أولا- حدود القوة فى إدارة الصراعات :

لقد بدأ الطرفان لعبة الحرب فى لبنان وإسرائيل بثقة شديدة فى تقديراتهما الخاصة، قبل أن يدركا أنهما قد قاما بالقفز فى الفراغ، وأصبح كل منهما يواجه مشكلة، تتعلق بفقدان نسبى من جانب كل منهما للسيطرة على سلوكه، أو سلوك الآخر، بحيث أصبحت الحرب ذاتها هى المتحكمة فى سلوك أطرافها. فمن بدأ الأعمال القتالية لم يكن يعرف كيف ينهيها، بطريقة تحافظ على تاريخ مشرف يخشى أن يفقده، وحد معين من القدرة على البقاء فى اللعبة، دون أن يضطر لمواجهة فرقاء الداخل بخشونة فيما بعد. ومن اندفع فى رد فعله الغاشم لم يكن يدرى ما هى خطوته التالية، سوى مزيد من التدمير فى انتظار ظهور "راية بيضاء" لن تظهر، أو التورط فى حرب برية طويلة ومكلفة لايرغب فيها، وأصبح الطرفان يواجهان مايسمى "معضلة السجناء"، فكل منهما كان يعتقد أنه مضطر لما يقوم به، وليس لديه خيار سوى الاستمرار فيما يفعله، فقد كان ثمن التراجع أكبر من ثمن الاستمرار، قبل أن يرهق الطرفان عسكريا لدرجة قررا معها "الاكتفاء" بما تحقق، إذ كان كل منهما يقدر أن ما هو قادم قد يكون الأسوأ، لذا قبل الطرفان وقف القتال، لتتضح ملامح الصورة التالية:

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

Scanned by CamScanner



مواقع العمليات العسكرية في لبنان وإسرائيل

Scanned by CamScanner

١- الجيش الإسرائيلي: بعد وقف إطلاق النار، واجهت إسرائيل واحدا من أعقد الأوضاع العسكرية في تاريخها القصير، فقد تعرضت من قبل لعدة صدمات مربكة عبر حروب الماضي، رغم انتصاراتها العسكرية في معظمها، إذ أجبرها الضغط الدولي عام ١٩٥٦ على التراجع والانسحاب، لتفكر بعدها في أنها يجب أن تثق فقط في قوتها الذاتية كملاذ نهائي، كما أن قدرتها على تكبيد عدة دول عربية هزيمة ساحقة عام ١٩٦٧ لم تؤد إلى استسلام عربي نهائي، وتمكنت القوات المصرية والسورية من مفاجأتها بقوة عام ١٩٧٣، وتحقيق أول انتصار عربي ضدها، كما خاضت حربا مربكة دفعتها إلى تغيير نظريتها الأمنية عام ١٩٨٢، رغم تمكنها من محاصرة عاصمة عربية لأول مرة.

في كل تلك الحروب، باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، كان أداء إسرائيل العسكري مقبولا، من وجهة نظرها، لكن المشكلة كانت تتركز في أن قياداتها السياسية لم تقدر وزن الضغط الدولي، أو عمق المشاعر الوطنية، أو قدرات الطرف الآخر، أو حدود القوة المسلحة. إلا أن ما حدث في حرب لبنان كان مختلفا تماما، فقد كان الأداء العسكري الإسرائيلي ذاته يواجه أكثر الاختبارات حدة، وكانت النتيجة "كارثية"، حسب التحليلات الإسرائيلية ذاتها، فما تحقق في النهاية كان مرتبطا بالفجوة الطبيعية في موازين القوة الهائلة، وليس بفعل أداء القوات الإسرائيلية في المعركة وفقا لمبادئ الحرب.

إن القوات الجوية الإسرائيلية، وهي ذراع إسرائيل الطويلة، لم تتمكن من حسم المعركة رغم قيامها بتدمير كل هدف يحمل شبهة عسكرية في لبنان، كما تم التردد طويلا في استخدام القوات البرية، التي واجهت مقاومة مفزعة من جانب عناصر حزب الله، ولم تحقق إنجازا حقيقيا إلا في نهاية الحرب عندما تم الدفع بحوالي ٣٠ ألف عنصر منها، كما أن أسلحة إسرائيل المتطورة مثل الدبابة ميركافا قد فقدت حصانتها، وتم إسقاط طائرة هليكوبتر مسلحة، واستهداف زورق حربي، والنتيجة هي تأكيد - أمام الرأي العام الداخلي - أن قدرة إسرائيل العسكرية لها حدود، وأن ثمة أوهاما لا أساس لها، فإسرائيل يمكن أن تمس بشدة.

الأكثر أهمية هو أن صواريخ كاتيوشا، التي تعد سلاحا تكتيكيا لا معنى له بمنطق الحروب النظامية، قد اخترقت أجواء إسرائيل بصورة غير مسبوقة، وتسببت في إحداث تأثير نفسي مفزع في الداخل، كما كانت هناك أسئلة بدون إجابة حول قدرة الاستخبارات الإسرائيلية على اكتشاف ما يدور حولها، وقدرة إسرائيل على ممارسة أساليب الحروب الحديثة، المرتبطة ببعد فضائي، مع عناصر حزب الله. لكن الأهم أن القوات الإسرائيلية لم تقم بأية عملية يمكن أن تعتبر انعكاسا لفكرة الجيش الصغير الذكي الذي أعد نفسه جيدا لحروب المستقبل، واضطرت إسرائيل إلى القيام بعمليات عنيفة عسكريا غير مبررة سياسيا، كأي جيش بدائي، والنتيجة هي أن مستقبل تعايش الدولة مع المنطقة أصبح مرة أخرى محل نقاش.

إن إسرائيل، بالطبع، تمثل قوة لايستهان بها، فهي لم تقم بتعبئة سوى ٣٠ ألف عنصر من قواتها البالغة في حالة الطوارئ القصوى، ٦٥٠ ألف جندي، وقد تمكنت من فرض موقف يتمثل في دفع حزب الله إلى شمال الليطاني، وهو مايمثل إنجازا لها، وقد تمكنت من تكبيد حزب الله خسائر مادية وبشرية بدرجة ما، لكن الفكرة الأساسية هنا هي أن نظرية أمن إسرائيل قد انهارت، ووضح أنه من الممكن إيذاؤها بشدة، ولم يتمكن جيشها من التصرف بالاحترافية التي كانت متصورة، وأنها لايمكن أن تضرب بدون ثمن أو أن تفرض أمرا واقعا بلا نهاية، فإسرائيل والأطراف الإقليمية قد أدركت أن لقوتها حدودا، وأنه يمكن المساس بها بأسلحة وأساليب بسيطة، وسوف يغير ذلك كثيرا من العقائد العسكرية في الفترة القادمة.

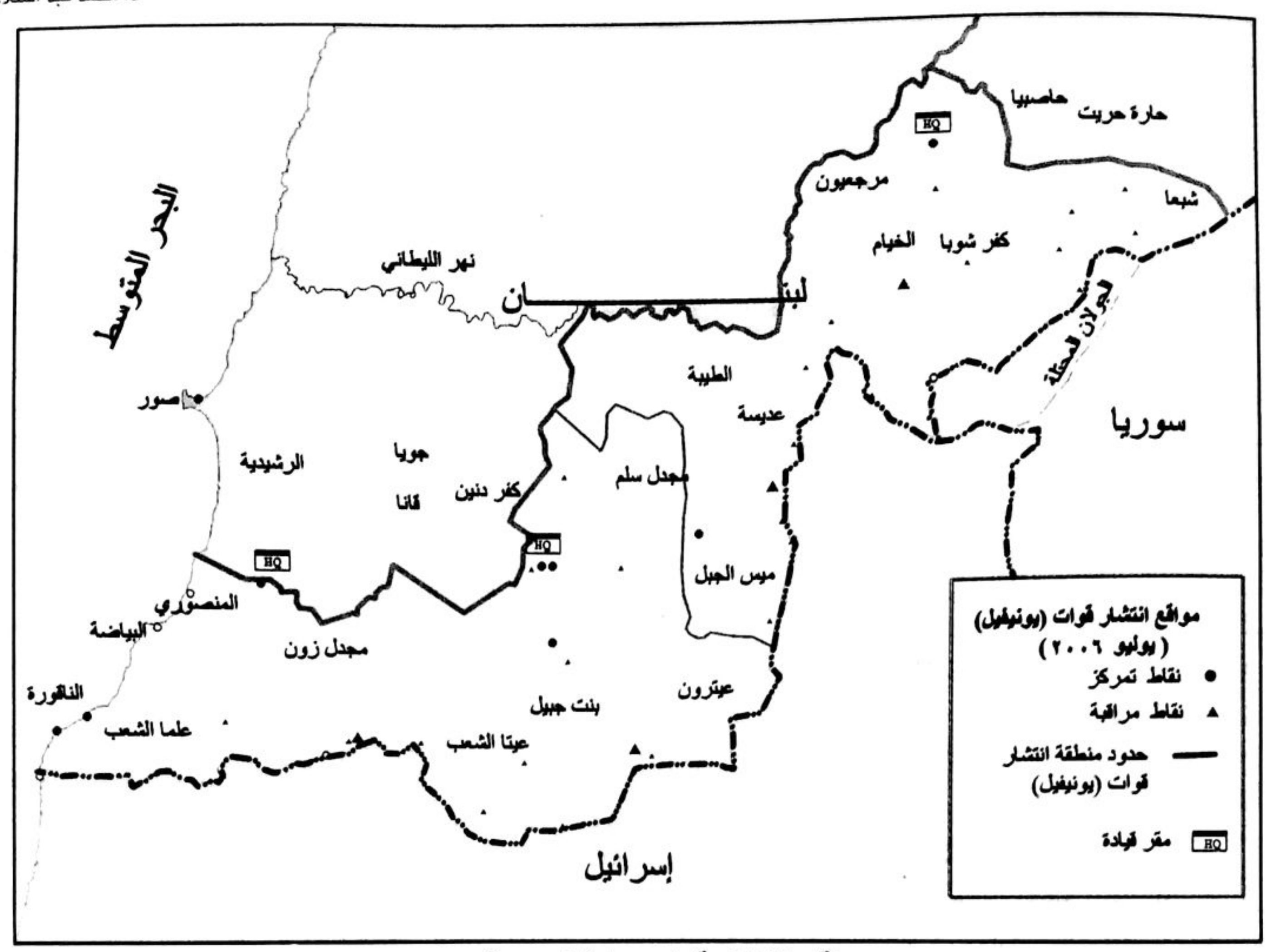
٢- حزب الله: بعد وقف إطلاق النار أيضا، واجه حزب الله المأزق العسكري نفسه الذي واجهته إسرائيل، لكنه بطريقة ما كان قادرا على تجاوزه مؤقتا، فقد قامت عناصر حزب الله بإنجاز عسكري اعتبره الشارع العربي غير مسبوق، بل إن السيد حسن نصر الله نفسه أكد، في تصريحاته التالية للحرب مباشرة، أن عناصره حققت مالم تحققه الجيوش النظامية العربية، فقد تمكنت بالفعل من القيام بعمليات نوعية، كقصف الزورق "سعر"، وإسقاط هليكوبتر مسلحة وإغراق إسرائيل بالكاتيوشا، وتدمير دبابات ميركافا المتطورة، وتكبيد القوات البرية الإسرائيلية خسائر كبيرة، والصمود حتى النهاية، بل تحقيق ما اعتبر عربيا انتصارا تاريخيا.

لقد أدت إدارة حزب الله لمعركته مع إسرائيل إلى سيطرة اتجاهات في الشارع العربي، تؤكد أن المقاومة هي السبيل الرئيسي لإدارة الصراع مع إسرائيل، فالسبل الأخرى (كالمفاوضات) لم تحقق شيئا، بل إن تيارات وشخصيات عربية ذات ثقل قد دعت لحل الجيوش العربية النظامية، وإبدالها بميليشيات شبه عسكرية تتبع استراتيجية المقاومة. وتحول السيد حسن نصر الله إلى زعيم "كاريزمي" عربي، وهو ما مثل في الحقيقة توجها شعبيا عاما، يتجاهل أيضا حقيقتين، هما:

١- إن كل عمليات حزب الله كانت تكتسب طابعا رمزيا شديد الأهمية، لكنها من الناحية العملياتية تخضع للنقاش، فتدمير زورق لم ينه حصار إسرائيل البحري للبنان، وإسقاط طائرة لم يؤثر في السيطرة الجوية الإسرائيلية، ومن بين كل ٣٠٠ صاروخ كاتيوشا، كان صاروخ واحد يؤدي إلى نتائج محددة، ولم يتم تدمير أعداد كبيرة من دبابات ميركافا، ولم تصل خسائر الجنود الإسرائيليين إلى الحد الذي يتجاوز خسائر التدريب المعتادة في الجيوش، كما كان أداء حزب الله فائقا، لكنه لم يمنع احتلال جنوب لبنان، إذن كانت هناك أيضا حدود لقوة وأساليب حزب الله.

٢- إن قائمة الحسابات الختامية كانت تمس مباشرة مسألة

Scanned by CamScanner



مواقع انتشار قوات يونيفيل - يوليو ٢٠٠٦
(قبل اندلاع العمليات العسكرية)

التدمير الذى تعرضت له بنية الدولة اللبنانية، فمن الممكن لأية جماعة داخل أية دولة أن تقوم بأعمال بطولية، ولن يتم التمكن من استهدافها بحكم طبيعة تشكيلها، لكن حجم الخسائر التى ستتكبدها الدولة، نتيجة مثل تلك الأعمال، قد يكون هائلا. ولو أن هناك قيادة واحدة تتحكم فى قرار الحرب وقرار السلام معا، فلربما كانت ستدخل فى اعتباراتها خسائر الدولة، وليس مجرد خسائر العناصر المسلحة، كجزء من المعادلة، ومن هنا تأتى خطورة النقاش الدائر فى المنطقة.

لقد تمكن حزب الله بالفعل من تحقيق إنجاز عسكرى كبير، لكنه ليس "غير مسبوق"، فهناك حرب أكتوبر ١٩٧٣، التى كبد فيها جندى مصرى واحد إسرائيل خسائر فى الدبابات بأكثر مما فعلت عناصر حزب الله، كما أن الإنجاز تحقق بثمن هائل لحق ببنية الدولة اللبنانية. وفى النهاية، تراجع إلى شمال الليطانى، وواجه مواقف حرجة مع الطوائف اللبنانية الأخرى، وكان عليه أن يحاول تعويض اللبنانيين عما لحق بهم، وأن يحاول تجاوز فكرة صعبة، هى أن تلك الحرب كلها نشبت لاعتبارات غير لبنانية، وإن كان قد أثبت - وهو المهم بالنسبة للمعادلات العسكرية التالية- أنه من الممكن مواجهة إسرائيل وإيذاؤها، بأساليب أبسط مما يمكن أن يتخيله أحد، وأن هناك عناصر ضعف فى بنية إسرائيل، فالمحرمات العسكرية لم تعد قائمة، وأصبح لدى المخططين العسكريين مايمكن أن يفكروا فيه طويلا.

وهكذا، أوضحت حرب لبنان درسا كبيرا توجد خلفية له فى كثير من الحروب التى شهدتها ساحة الشرق الأوسط، لكنه بدأ فى التقدم نحو الواجهة فى "الحروب اللامتماثلة" التى شهدتها المنطقة، والتى أدت إلى كبح جماح دول أو تيارات أو جماعات مختلفة كانت تفكر فى أهداف تالية أو تستسهل استخدام القوة المسلحة، أو تفخر بقدرتها على الإيذاء الإقليمى، أو تحارب معارك صغيرة يائسة داخل الدول، أو لديها أوهام تأثير تتجاوز قدراتها الحقيقية، أو ما يمكن أن تحققه الأسلحة، وهو أن للقوة حدودا.

ثانيا- الدروس العسكرية للحرب :

فى هذا الإطار، كانت هناك مجموعة من الدروس التقليدية التى يمثل كل منها تقريبا "حكمة شائعة" فى الدراسات الاستراتيجية، لكن كثيرا ما يتجاهلها القادة، وتكون النتيجة فى

Scanned by CamScanner

العادة مشكلة من نوع ما، إضافة إلى "دروس صغيرة" تمثل فى الحقيقة استدراكات أو إضافات أو ظواهر تتطلب اهتماما خاصا، منها ما يلى:

١- إن أى طرف يمكن أن يبدأ الحرب، لكن لايمكنه أن ينهيها بمفرده، وهو الدرس الذى أدركه حزب الله بمجرد اتضاح طبيعة الرد الإسرائيلى "الشامل" على عملية خطف الجنديين، وبدأت إسرائيل تدركه بشكل معدل مع تطور الأعمال القتالية، وطوال فترة الحرب. فمشكلة الحروب هى أنه إذا كان طرف ما يمكنه أن يسيطر على سلوكه، فإنه من الصعب بالنسبة له أن يضبط سلوك الآخرين، وبالتالى فإنه يجب دائما أن يعرف ما يفعله، وأن يفكر فيما ينتظره، وأن يتوقع الأسوأ، فلا يوجد شئ فى الحروب يتسم بالاعتدال.

أحد جوانب تلك المسألة هو أنه يجب عدم الرهان على السيناريوهات الممكنة أو المتصورة فى كل الأحوال، فلم يعد من الممكن الارتكان تماما إلى الحسابات المستندة على خبرات قديمة، أو تقديرات واثقة، أو معلومات تبدو وكأنها مؤكدة. فالأقوال - التى تنبه الأطراف المقبلة على احتمالات حرب، أو التى تنوى تصعيد القتال، أو التى تنتظر الجولة التالية بأن "تحذر مما لا تعرفه"، أو أن "ما تنتظره قد لا يحدث" - أصبحت عناوين رئيسية للتخطيط العسكرى حاليا، مهما بلغت تصورات أى طرف لدقة التقديرات الخاصة بقدرات وخسائر وإرادة ونيات الطرف الآخر.

٢- إن الحرب أكبر من أن تترك للجنرالات، وهو الدرس الذى تجاهلته إسرائيل خلال الحرب. فحكومة "المدنيين" قد رضخت نسبيا لضغوط وخطط الجنرالات فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحرب، واستهداف بنية لبنان بصورة غير مبررة عسكريا، فى ظل تعرض "الكرامة الحربية" الإسرائيلية لتحد غير مسبوق. لكن المفترض فى إدارة الحروب أن النتائج السياسية هى محدد حاكم، فما يبدو ضروريا عسكريا قد يصبح ضارا سياسيا، وقد تؤدى "أساليب الجنرالات" إلى تأمين الدولة عسكريا، لكنها ستؤدى إلى توترات عنيفة تعمق التساؤل حول إمكانية التعايش معها فى المستقبل.

وهنا، توجد إشكالية ترتبط بدرس آخر شائع، حتى فى مباريات كرة القدم وليس فقط فى المعارك الحربية، وهو "احترم الخصم"، وكثيرا مايقرر عسكريو الحروب النظامية القديمة فى المنطقة أنهم كانوا يتعاملون مع تلك الجملة القصيرة بجدية. لكن فى مثل تلك الحروب السيئة، التى يقودها متعصبون أو تصل تفاعلاتها إلى المساس بالكرامة أو الاحترام أو المعتقدات أو حتى الأوهام، ربما يوجد تساؤل ما حول مدى حدوث ذلك فى حروب الموجة الحالية. وثمة مؤشرات على أنه كان هناك احترام اضطرارى للخصوم فى حرب لبنان، لكن ربما لم يتم التعامل بالجدية بنفسها مع ذلك الدرس بالقدر نفسه على الجانبين.

٣- إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وهو درس تجاهله الطرفان إلى حد كبير، فحزب الله خاض حربا يوجد جدل حول "دوافعها"، فيما يتعلق بمتطلبات مسرحها المباشر، كما استمر فى إدارتها بطريقة يبدو فيها اهتمام المقاتلين وكأنه لا يتركز دائما على النتيجة المطلوبة للحرب وإنما على مجرد المعركة. كما عكست إسرائيل المعادلة فى هجماتها الجوية على بنية لبنان، عندما حاولت تحقيق أهداف عسكرية بوسائل سياسية، وواجه الطرفان مشكلة، فتعقيدات السياسة كانت تبرز أكثر كلما طال مدى الحرب.

تكتمل تلك النقطة بدرس شهير، هو أنه يجب التخطيط للفشل بمثل مايتم التخطيط للنجاح، والمشكلة أن أحدا فى إسرائيل لم يكن يتصور أن الحرب قد تنتهى بنتيجة أخرى غير تلك المستهدفة بشكل عصابى، رغم تصاعد الواقعية مع الوقت، ولم يكن لدى أحد فكرة محددة حول الكيفية التى يمكن أن يخطط بها حزب الله للفشل، فى ظل ما بدا لفترة طويلة أنه إنكار لوجود مشكلة، تتعلق بدولة تدمر بشكل مفزع ومنظم. فعلاقة الحرب بالسياسة أصبحت تتجاوز الحكم التقليدية إلى ظواهر معقدة، فقد بدا للحظة أن الحرب لم تعد استمرارا لشئ، أو على حد وصف مجلة تايم، خلال القتال، فإنه بعد نهاية الحرب، ربما يثور سؤال هو: لماذا كانا يتقاتلان؟

ثالثا- مفاهيم النصر والهزيمة :

ويرتبط العنصر الأخير بالقضية الأهم التى لا يمكن تجنب مناقشتها، وهى نهاية الحرب، فمادامت القوة المسلحة تستخدم لتنفيذ مهام عسكرية، يتم من خلالها تحقيق أهداف سياسية، فسيكون على كل دولة أن تدرس ماحدث جيدا، ويتعلق أهم درس تقليدى فى التاريخ القصير لحروب الموجة الأخيرة بنتيجة المعركة، أى معركة، فلم تعد هناك انتصارات مدوية أو هزائم ساحقة فى المواجهات المسلحة. وقد كان مفهوما منذ البداية أن المصطلحات التقليدية للنصر والهزيمة لا تنطبق على مثل هذه الحروب "غير المتماثلة"، وأن الحرب سوف تنتهى بمساحة رمادية، يمكن أن يعتبر كل طرف فى ظلها أنه حقق نصرا "استراتيجيا".

كانت الاحتمالات النظرية الخاصة بالنتيجة النهائية لحرب لبنان واضحة منذ بداية العمليات العسكرية، وهى:

١- هزيمة أحد الأطراف: كان ذلك هو أكثر السيناريوهات تطرفا. فعلى الرغم من أن تلك الحروب لا تشهد نصرا ساحقا أو هزيمة مدوية، إلا أن جبروت القوة قد يجبر طرفا ما على قبول وقف إطلاق النار، بشروط الطرف الآخر، مع أو بدون مخرج كريم، وهو ما فعله صدام حسين فى حرب الكويت ١٩٩١ بعد تدمير العراق، وفعله عرفات فى حرب لبنان ١٩٨٢ بعد تدمير بيروت، فهناك حد معين للقدرة على احتمال الخسائر قبل أن يقرر طرف ما أن يخرج من المعركة.

هذا السيناريو كان مثارا بالنسبة لحزب الله، ففكرة هزيمة إسرائيل، بصورة تضطرها إلى قبول "تصورات حزب الله" للحل

Scanned by CamScanner

بشأن الأسرى وشبعا والجنوب والسلاح، صعبة، وكانت إمكانية تحققه ترتبط بمدى تكبد عناصر حزب الله خسائر كبيرة، ومدى دخول التدمير الغاشم لبنية لبنان ضمن حسابات قياداته، لتقرر وقف القتال فى وقت ما. وكان التيار الرئيسى فى التحليلات يؤكد أن هزيمة الحزب صعبة، خاصة إذا قرر السير فى طريق النصر أو الشهادة.

٢- إرهاق الطرفين عسكريا: إن الأساس هنا أيضا هو فكرة أن معظم "الحروب اللامتماثلة" تنتهى بدون منتصر أو مهزوم، وأنه لا يوجد معيار محدد أصلا للانتصار فيها، فالمعتاد هو أن عملياتها تستمر لفترة طويلة حتى يصاب الطرفان بحالة من الإرهاق العسكرى، بفعل حجم الخسائر وعجز القوة وضغوط السياسة، ليتوقف أو يتجمد القتال كأمر واقع دون توافق، أو بتوافق على طريقة "تجرع السم"، التى قبل فى ظلها الإمام الخمينى وقف القتال مع العراق عام ١٩٨٨، والإرهاق العسكرى هو أحد الشروط الشائعة لقبول الطرفين وقف إطلاق النار.

كانت المشكلة أن الطرفين كانا يدركان تماما أن هذا السيناريو هو الأكثر احتمالا، وأن لعبة الحرب القائمة هى لعبة "عض أصابع" بشكل ما، ويحاول كل طرف أن يتجنب بشدة، كأولوية قصوى، استنزاف الطرف الآخر له، من خلال مستويات تصعيد وتكتيكات قتال ستدرس فيما بعد. لكن بينما كان هذا السيناريو يمثل هزيمة بالنسبة لإسرائيل، من وجهة نظرها، فإنه يمثل بالنسبة لحزب الله انتصارا، وبالتالى كانت إسرائيل تحاول تجنبه، وكان حزب الله يراهن عليه، والنتيجة المحتملة غير واضحة.

٣- الملاذ السياسى الأخير: وهو السيناريو الثالث، الذى كان يمثل بشكل ما، الوجه الآخر لما سبق. كان التصور هنا هو أنه إذا لم تتمكن إسرائيل من هزيمة حزب الله، فى ظل اتباعه استراتيجية "الصمود"، وإذا وصلت العمليات العسكرية إلى حد إرهاق الطرفين، فى الوقت الذى تعتبر قيادات الجانبين فيه أنها حققت حدا من المكاسب، كأن تخرج القوات الإسرائيلية حزب الله من جنوب الليطانى، وتكبده خسائر كبيرة، أو أن يكبدها حزب الله خسائر لا تحتمل بينما تتراجع قواته إلى الخلف - كان متصورا أن يقبل الطرفان الحلول السياسية المطروحة، خاصة أن بعض صياغاتها كانت تتضمن حدا من المصداقية والكرامة للطرفين.

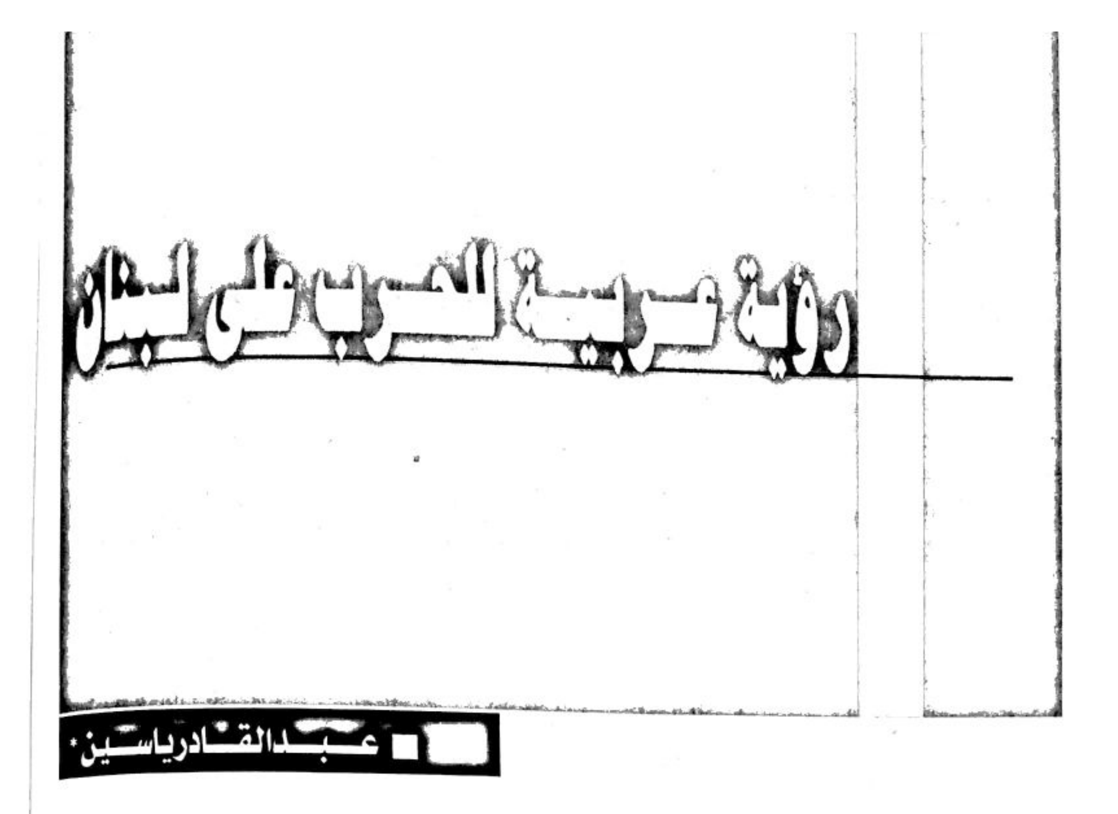
لكن ما جرى هو أن الطرفين المباشرين للحرب (حكومة إسرائيل وحزب الله) لم يستقبلا بأكاليل الغار فى بلديهما، بعد قبول وقف إطلاق النار، بل على العكس واجه كل منهما حسابا عسيرا معلنا أو غير معلن، وكان الدرس هو أن من يشن حربا يمكنه أن يكون واثقا بأنه سيدفع ثمنا، حتى لو كان يعتقد أنه انتصر أو صمد، أو، على الأقل، حقق أهدافا معقولة أو خرج بأقل خسائر ممكنة. فاحتفالات النصر جرت فى أماكن أخرى غير لبنان الجريح، وإسرائيل المنكسرة.

لقد سبب هذا الموقف المحير ارتباكا لدى معظم المحللين، وأدى إلى إفراز تعبيرات جديدة، كالقول إن أحدا لم ينتصر. وهناك فقط مستويات من الهزيمة، أو أنها حالة من اللانصر واللاهزيمة، أو أن إسرائيل لم تنتصر، وحزب الله لم يهزم، أو العكس. وقد ترك البعض الحكم على النتيجة - بعد انتهاء الحرب مباشرة - للمستقبل، على أساس أن من يخسر سياسيا داخل دولته، أو تؤدى تفاهمات وقف القتال إلى العمل ضده، يكون هو الخاسر المفترض عسكريا بأثر رجعى.

لكن بعيدا عن تقييمات أطراف العملية ذاتها، أو الرأى العام المتحمس، يعتبر الدرس الأساسى، الذى يمثل جوهر المعادلة الجديدة على خريطة الإقليم العسكرية، أن كل طرف سيكون عليه أن يعيد التفكير طويلا فى مسألة استخدام القوة العسكرية، أيا كانت تقديراته، فى اتجاه العودة إلى الأصول الأولى، فالاستخدام الرئيسى لها هو الدفاع (والردع) عن الوطن، واستخدامها هجوميا يجب ألا يتم إلا فى حالة الضرورة القصوى أو "اللاخيار"، فوقتها ستكون كل التضحيات مقبولة. المشكلة أن تاريخ الشرق الأوسط يفيد بأن هذا الدرس تحديدا لا يتم تعلمه.

Scanned by CamScanner





■ عبد القادر ياسين*

ثلاثة وثلاثون يوما استغرقتها الحرب التى شنها "جيش الدفاع الإسرائيلى" على لبنان. وما إن اندلعت هذه الحرب، حتى تحركت البرك الآسنة، واختلفت الآراء حول من تسبب فيها. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، استمر الخلاف، ولكن -هذه المرة- حول من الذى انتصر؟ ومن الذى هُزم؟ وإن كانت إسرائيل مجمعة على أن جيشها قد أخفق فى تحقيق أى من أهدافه، هذه المرة.

لكن الاتفاق الإسرائيلى سرعان ما تحول إلى خلافات محتدمة حول تحديد المتسبب فى هذا الاخفاق: هل هو المستوى السياسى؟ أم المؤسسة العسكرية؟ ومن، بالضبط، فى المستوى السياسى؟ رئيس الوزراء، أم وزير الدفاع، أم وزير المواصلات، الذى ترك منصب وزير الدفاع، قبل نحو عام، وقبل عام آخر، كان قد ترك رئاسة الأركان؟

وقد امتد الخلاف إلى الجانب العربى، حيث احتدم الجدل حول مسئولية حزب الله عن الدمار الذى حاق بلبنان، وعن الدور الذى يلعبه فى الداخل اللبنانى وعن شكل النظام اللبنانى بعد هذه الحرب. وفى هذا المقال، يطرح الكاتب رؤيته فى إجابة على ثلاثة أسئلة لها ما يبررها، هى: لماذا كانت هذه الحرب؟ ولماذا كل هذا الإفراط فى استخدام إسرائيل للقوة ضد المدنيين العزل والبنى التحتية فى لبنان؟ وما الذى يمكن استنتاجه من تلك الحرب؟.

١- لماذا الحرب ؟

هل هدفت هذه الحرب الوحشية التى شنتها إسرائيل ضد الشعب اللبنانى إلى مجرد استرجاع الجنديين الإسرائيليين، اللذين أسرهما "حزب الله" فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦؟ لعل من السذاجة التسليم بهذه الفرضية، ليس فقط لأن هذه الهجمة العسكرية الإسرائيلية قد تجاوزت كل الخطوط الحمراء، وانتهكت أبسط قوانين الحرب، ولكن أيضا لأن هذه الحرب الشاملة والغارات البرية، والجوية، والبحرية، التى شنها العدو الإسرائيلى على معظم الأراضى اللبنانية، كان يمكن أن تقتل الأسيرين بالمصادفة.

أما البعض، الذى حاول تبرير الهجمة الإسرائيلية الوحشية على لبنان وشعبه، بالقول إن "حزب الله" -بإقدامه على أسر الجنديين الإسرائيليين- قد تسبب فى كل هذا الدمار للبنان، وكل هذه الآلام لشعبه، فهو يتغافل عن أن الهجوم على المدنيين صفه ملازمة لكل الاعتداءات الإسرائيلية، فقد سبق أن قتلت هذه الاعتداءات الأسر الفلسطينية التى خرجت لتتنفس على شاطئ غزة (٩ يونيو ٢٠٠٦)، ومن قبلهم عمال أبو زعبل فى مصر (١٢ فبراير ١٩٧٠)، وتلاميذ بحر البقر (٨ أبريل ١٩٧٠)، وغيرهم من العرب المدنيين العزل، كما يتغافل عن أن حزب الله إنما يسعى لتحرير ما تبقى من أرضه واسترداد أسراه لدى العدو الإسرائيلى.

لقد حفت بهذه الهجمة على لبنان جملة من الأسباب، لعل فى مقدمتها خدمة المشروع الأمريكى فى لبنان -الذى بدأ تنفيذه منذ اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، رفيق الحريرى (١٤ فبراير ٢٠٠٥)- والمتمثل فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٥٥٩، وأهم ما فيه سحب سلاح "حزب الله". وقد سبق لمسئولين أمريكيين كبار، مثل وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، ومساعدها

(*) كاتب ومفكر فلسطينى.

لشئون الشرق الأوسط ديفيد وولش، أن هددوا بالعمل على تنفيذ ذلك القرار الدولى، بطريقتهم، الأمر الذى عاد وأكده نائب قائد سلاح الجو الإسرائيلى فى أثناء الحرب الأخيرة على لبنان.

وهناك أيضا الرغبة الإسرائيلية فى تأمين حدود إسرائيل الشمالية ضد هجمات حزب الله. ومن هنا، كان الإلحاح الإسرائيلى على ضرورة مرابطة الجيش اللبنانى على الحدود مع إسرائيل، فضلا عن غرض إسرائيل والولايات المتحدة المشترك فى تمزيق لبنان، وتقويض الاقتصاد اللبنانى، والعمل على إزاحته من ميدان منافسة إسرائيل.

ويأتى ضمن الدوافع الإسرائيلية محاولة سد العجز الملحوظ فى الميزانية الإسرائيلية لهذا العام، خاصة أن السيد الأمريكى سيدفع بسخاء، ليسدد كل ما صرفته إسرائيل فى حربها ضد لبنان وشعبه، مع مكافأة إضافية مجزية جدا. فهذه الحرب -كما سبق أن أشرنا- هى لحساب الولايات المتحدة، ومشروعها الاستعمارى فى لبنان أساسا، وحتى تثبت إسرائيل للإدارة الأمريكية مدى حسن أداء "جيش الدفاع الإسرائيلى"، وبما يؤكد للولايات المتحدة، مجددا، أنه لا غنى لها عن إسرائيل فى المنطقة، وفى الوقت نفسه، تستفيد الولايات المتحدة من هذه الحرب كمجال اختبار للجديد من أسلحتها.

إقليميا، ثمة تطلع إسرائيلى إلى استئصال شأفة الإسلام المجاهد، واقتلاع فكرة القومية العربية، فضلا عن هدف العدو الإسرائيلى المزمن فى تعميق الإحساس بالهزيمة لدى الأمة العربية، وحرمان الشعب الفلسطينى وحركة مقاومته من السند القوى (حزب الله)، الذى كثيرا ما تناغما معا فى توجيه الضربات الموجعة إلى العدو الإسرائيلى.

لكن، هل كانت هذه الأهداف والأسباب تستأهل كل تلك الوحشية الإسرائيلية؟

٢- لماذا الإفراط الإسرائيلى فى استخدام القوة ؟

يعود إفراط العدو الإسرائيلى فى استخدام القوة ضد المدنيين اللبنانيين العزل، وكل هذا التدمير المنهجى للبنية التحتية اللبنانية، إلى جملة من العوامل، فهناك أولا رغبة فى التخلص النهائى من حزب الله، وإذا لم يمكن، فيكتفى بتأليب جمهرة اللبنانيين على المقاومة، فضلا عن محاولة الجيش الإسرائيلى تعويض اندحاره وخسائره فى ميدان القتال مع "حزب الله". ومن ناحية أخرى، فإن وراء الهجمتين العسكريتين الأخيرتين على قطاع غزة ولبنان -بمجرد توافر ذريعة أسر جنود إسرائيليين- الرغبة فى استرداد سمعة الجيش الإسرائيلى المتردية، منذ اضطراره للانسحاب من هاتين المنطقتين، والذى رفع معنويات المقاومين فى فلسطين ولبنان، فاستخف الفلسطينيون واللبنانيون بجنود "جيش الدفاع الإسرائيلى". ويجب ألا نتغافل عن رغبة أولمرت فى أن يثبت للملأ أنه يتفوق على كل أسلافه من القادة الصهاينة، فى القدرة على الاستخدام الشرس للقوة، رغم انحداره من الحركة السياسية الإسرائيلية، وليس من المؤسسة العسكرية.

بيد أن هذا الإفراط الإسرائيلى فى استخدام القوة جاء ليعكس إفلاسا إسرائيليا، فضلا عما سبق للزعيم الوطنى الهندى الشهير، المهاتما غاندى، أن قاله من أنه "ليس أغبى من القوى الذى يستخدم أقصى قوته، إلا الضعيف الذى يتلقى ضربات عدوه مستكينا، لائذا بضعفه". أما الرمز الصهيونى اليسارى يوسى ساريد، فقد وصف إسرائيل فى هذه الحرب بمدمن المقامرة، الذى يتوغل فى المغامرة، كلما خسر، فتزيد خسارته.

٣- عماذا كشفت الحرب ؟

أكد مسار الحرب، ونتائجها، مجددا، أن الإنسان، وليس السلاح، هو العامل الحاكم فى الحرب، وأن نقطة ضعفنا تكمن فى مؤسساتنا السياسية، وليست فى إنساننا، بينما تتمثل نقطة تفوق عدونا الإسرائيلى فى مؤسسته السياسية، دون البشر.

وقد أكدت ولادة "حزب الله"، ومسيرته الجهادية، أن البديل لا يتم تحضيره سلفا. فهذا الحزب نضج على نار الاجتياح الإسرائيلى للبنان، وقد قاتل فى أثناء هذه الحرب ببسالة عز نظيرها، ووصل أداؤه إلى الذروة فى شتى المجالات، فضبط خطابه السياسى والإعلامى على أدائه القتالى، وتناغم الخطابان مع الأداء، ولم يتخلفا عنه.

وقد أكدت هذه التجربة الدور الكبير للدين فى تعبئة الإنسان، ومعنوياته، على أن "حزب الله" لم يخلط الدين بالسياسة، ولم يتواكل على الدين، بل عمد إلى توظيف العلم، والتكنولوجيا، والعقل البشرى، وظل الحزب على حذره، ويقظته، واستمر يطور قدراته القتالية، والسياسية، والإعلامية، على حد سواء.

وقد أعادت تجربة "حزب الله" الجهادية الاعتبار لشعار "التحرير" مقابل شعارات "التسوية"، خاصة إذا ما طرحت تحت نير ميزان قوى مختل لصالح الأعداء. كما أثبتت أن حركات المقاومة فى الوطن العربى تظهر إلى الوجود حين تضعف الدولة أو تغيب. وبينما كان الهدف الرئيسى للاعتداء الإسرائيلى على لبنان سحب السلاح، فمن الذى يستطيع أن يقدم اليوم على طلب سحب سلاح قوة انفردت بالدفاع عن الوطن والشعب، وانتزعت لهما النصر المؤزر؟

وعلى المستوى العربى، فبينما زادت هذه الحرب من حدة الانقسامات العربية، فقد ضخت فى الوقت نفسه الدماء فى عروق النظام الرسمى العربى المتصلبة، كما وضعت حدا لشطط البعض، الذى حاول تمزيق الأمة **بإعمال سلاح الفرقة المذهبية.** وقد انقشع غبار هذه الحرب عن **حقيقة مؤداها أن مواجهة العدو** وهزيمته ممكنة ومتاحة، وبدأت **ثقافة الاستسلام فى الانحسار** أمام **ثقافة المقاومة، كما تعززت العلاقات العربية - الإسلامية.**

Scanned by CamScanner

ومحصلة ذلك كله أن تبدأ الدول الغربية مرة أخرى فى وضع العامل العربى فى اعتبارها بعد أن أسقطته من حسابها منذ عقود.

كما أكدت هذه الحرب مجددا مدى الاندماج الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وعدونا المباشر (إسرائيل)، وقد كشفت عن نفاق الإدارة الأمريكية. فعلى حين زعمت وزيرة الخارجية رايس أنها تصلى من أجل لبنان، استمرت عملية إمداد إسرائيل بآخر ما انتجته الترسانة الأمريكية من أسلحة. كما كشفت أيضا عن غباء هذه الإدارة، فقد ظلت سياستها تجاه لبنان على حالها، دون إدراك لطبيعة ما يجرى على الأرض اللبنانية منذ بداية الحرب وحتى صباح يوم ٣٠ يوليو، مما سمح بوقوع مذبحة قانا الثانية. وقد كان من الممكن لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ أن يعكس ميزان القوى فى ميدان القتال بين إسرائيل وحزب الله، لولا تمتع إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة ومن يدور فى فلكها.

نظرة إلى المستقبل :

توج النصر "حزب الله"، وتجربته الجهادية على رأس الثورة العربية، حتى غدا الحزب مثلا يحتذى، وأصبح أكثر منعة عنه قبل الحرب السادسة، مما يجعلنا ننتظر محاولات للنسج على منوال هذا الحزب فى أقطار عربية.

توقفت الحرب .. نعم، لكن هذا لا يعنى انتهاء المشاكل، بل إن الصراع انتقل إلى الداخل اللبنانى، حيث من المنتظر أن تغير القوى المضادة لحزب الله، والحركة الوطنية اللبنانية من تكتيكاتها. ورغم أن هذه القوى ازدادت ضعفا عما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة، فإنها لم تفقد الأمل فى تحقيق المشروع الأمريكى فى لبنان، بعد أن تعثر، بمجرد تحقيق الخطوة الأولى فيه، باغتيال رفيق الحريرى.

وما كان لعجز العدو الإسرائيلى عن تحقيق أى من أهداف حربه العدوانية ضد لبنان، فضلا عن الضربات الساحقة التى تلقاها على أيدى مقاتلى "حزب الله"، وانتقال الحرب، لأول مرة فى تاريخ إسرائيل، إلى داخل أراضيها -ما كان لهذا كله إلا أن يزلزل الجسد الإسرائيلى، ويربكه، ويبشر بتحولات ذات شأن داخله. فمن المتوقع أن تتم إعادة توزيع المواقع داخل الحركة السياسية الإسرائيلية، حيث سيتراجع حزب "كاديما" عن الموقع الأول لحساب "الليكود"، بينما سينزوى حزب "العمل"، ويخلى موقعه لحزب "ميرتس". كما نتوقع أن يختفى أولمرت وبيرتس من الساحة السياسية الإسرائيلية، مرة وإلى الأبد، إذ ستواجه حكومة أولمرت طعنات من أحزاب أقصى اليمين الصهيونى - الدينى والعلمانى على حد سواء- فضلا عن هجمات اليسار الصهيونى، ناهيك عمن سيعمد إلى القفز من سفينة حكومة أولمرت الغارقة. ورغم أن حكومة أولمرت ستحمل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مسئولية الهزيمة التى حاقت بإسرائيل، وجيشها، وستبحث عن كبش فداء من بين جنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، إلا أن هذا لن يحميها من السقوط.

التساؤل هنا له ما يبرره: هل ستتحقق نبوءة قائد "الموساد" السابق، باحتمال بقاء إسرائيل فى الوجود حتى سنة ٢٠٢٠، واستحالة بقائها حتى ٢٠٥٠، خاصة مع ما نتوقعه من ارتفاع منسوب الهجرة المضادة من إسرائيل، مقابل هبوط مستوى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل؟

من المنتظر أن تعيد الإمبريالية الأمريكية النظر فى استراتيجيتها تجاه الوطن العربى، بعد أن خيب "حزب الله" ظنها، وصمد فى وجه الهجمة الإسرائيلية، قبل أن يدحرها فى العديد من المواقع، وبعد أن تجلى عجز "جيش الدفاع الإسرائيلى" فى الحرب السادسة.

كما سيحتدم الصراع بين الدول الكبرى على المصالح فى كل من إيران، وسوريا، ولبنان، مما سيعيد الاصطفاف بين الدول الكبرى حيال قضايا الوطن العربى، والعالم الإسلامى.

وبعد، فرغم كل هذا القتل للمدنيين، والتدمير للمساكن والبنى التحتية، الذى مارسته القوات الإسرائيلية ضد الشعب اللبنانى، فإن العد التنازلى لإسرائيل قد بدأ، تماما كما أن "العدوان الثلاثى" على مصر وقطاع غزة (خريف ١٩٥٦) كان إيذانا بانتهاء الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية المعتديتين، رغم ضآلة خسائرهما البشرية والمادية، إذا ما قيست بما لحق بالشعب المصرى، وقواته المسلحة فى تلك الحرب. ولأن الحرب السادسة لم تحقق للولايات المتحدة وإسرائيل شيئا يذكر من أهدافهما، فإن تلك الحرب وضعت أوزارها كى تحضر هاتان الدولتان ميدان القتال للحرب السابعة.

Scanned by CamScanner

حلم الديموقراطية الساذج

[رؤية غربية للحرب]

"نيوزويك العربي" أول أغسطس ٢٠٠٦

جيل كيبل *

إن الحرب المتكشفة فصولها فى الشرق الأوسط الآن ترسم معالم حقبة جديدة. بالنسبة لإسرائيل والفلسطينيين، فإن هذه الحقبة ستمثل نهاية لأى احتمال للتوصل إلى سلام بينهما. وبالنسبة لإسرائيل وحزب الله، فإن ذلك سيكون بداية الصراع من أجل البقاء. وبالنسبة للبنان المولود من جديد، بقيادة حكومة ميالة للغرب انبعثت العام الماضى من رحم ثورة الأرز المعادية لسوريا، فإنها ستكون خسارة تفوق كل التوقعات والحسابات. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإنها ستكون الشهقة الأخيرة لحلم ساذج بصورة كلية. أهو الشرق الأوسط الموالى للولايات المتحدة الذى يتصدره عراق صديق للولايات المتحدة بعد فترة صدام والديمقراطيات التى تتبرعم فى أرجائه بسرعة مثل نبات الفطر عبر مشهد كان مستبدا حتى الآن؟

يا له من هراء. إن الولايات المتحدة غائصة الآن، وإسرائيل واقعة تحت التهديد، ولبنان ينهار أمام أعيننا، والعراق على حافة حرب أهلية، وإيران تصب الزيت على النار عبر المنطقة، بينما تواصل برنامجها النووى مع دعوتها لمحو إسرائيل من على خريطة العالم. وفى تلك الأمكنة غير المحظوظة التى جرت فيها انتخابات، فإن الإسلاميين سجلوا انتصارات ساحقة، راكبين موجة الامتعاض الشعبية ضد أمريكا وإسرائيل والغرب.

ولعل المرء يتأمل فى سبب هذه الفوضى العارمة. ففى الشرق الأوسط، حقق الرئيس جورج دبليو بوش حقيقة ما وعد به، تحولا كاملا عن سياسات أسلافه. فبعد ١١ ديسمبر، استنتج "المقرر" أن ليس هناك سوى القليل للتفاوض عليه فى جزء من العالم كان مهدا للإرهاب. فالصدمة والهلع هما اللذان يستطيعان تحقيق أى شىء واستعادة مصداقية الدولة العظمى الجريحة وموقفها العالمى. ولكن اليوم، لم يبق سوى القليل من هذه المصداقية أو هذا الموقف العالمى لأمريكا.

فأوحال الورطة العراقية ليست سوى الدليل الأول، فقد فقدت واشنطن الكثير (إن لم يكن معظم) نفوذها فى العواصم العربية المستبعدة، وذلك أساسا بسبب أنه لا القادة العرب ولا شعوبهم بصورة عامة يرون بعد الآن أى إشارة خافتة على أى موقف نزيه للولايات المتحدة. فمنذ وصوله إلى الحكم، قضت إدارة بوش على الدور الأمريكى التقليدى الذى كان يتمثل فى لعب دور الوسيط النزيه (نسبيا). وقد أصبحت منحازة بصورة سافرة فى النزاع، وهى تصم آذانها عن سماع وجهات النظر العربية، وهى ترفض بالكامل تقريبا وقف الاشتطاطات الإسرائيلية، بينما تسير المنطقة سريعا نحو الفوضى.

ولاتزال الفحولة المضللة تمسك بخناق واشنطن. فبعد تولى إدارة بوش الحكم، عامل كبار مسئوليها الشرق الأوسط كما عامل بطلهم السابق رونالد ريجان الاتحاد السوفيتى السابق، بطريقة متشددة، ويتشدد لا مرونة فيه. نعم، إن الاتحاد السوفيتى انهار، ولكن على الطريق إلى ذلك اكتشف ريجان محاسن الحوار والشراكة مع ميخائيل جورباتشوف، ولكن هذا لم يحدث اليوم، لا فى العراق ولا فى أى مكان آخر. وبدلا من ذلك، فإن أمريكا تتمسك بأسلوب الأحادية الذى وضعها فى هذه المتاعب أصلا.

أتذكرون تمثال صدام الضخم الذى أنزلته دبابة أمريكية فى ساحة بغداد المركزية؟ وهو ما أعاد إلى الأذهان إنزال تماثيل مشابهة لستالين ولينين. لقد مثل ذلك النهاية المرحب بها لديكتاتورية متعطشة للدماء، ولكن ذلك لم يكن أيضا بداية الديمقراطية، أو حتى لمجتمع قادر على البقاء كما الحال فى أوروبا الشرقية أو روسيا. لماذا؟ لأن بغداد ليست، فى المقام الأول، برلين. ليس هناك هيكل سلطة مركزى فى الشرق الأوسط الذى سيؤدى انهياره إلى انتعاش المجتمع المدنى على حطامه. وبدلا من محاولة استيعاب السنة العراقيين بعد الغزو، قامت واشنطن بجهد مكثف لاجتثاث البعث من العراق. غير أنه بسبب العدد الكبير لأعضائها ومناصريها وشبكاتها التى تصل إلى العشائر العربية القوية الممتدة إلى الشام والجزيرة العربية، فإن العرب السنة لم يجزعوا، بل شنوا حركة تمردهم الكابوسية الأثر الآن. ولو كانت الولايات المتحدة أكثر تحسسا وتفهما لمصالحهم منذ البداية، لكان الوضع على الأرض مختلفا اليوم.

وكذلك، فإن أسلوبا أحاديا مماثلا يميز السياسة الإسرائيلية هى الأخرى، وبالتالى سياسة أمريكا. فردا على انتفاضة الأقصى، دمر أرييل شارون تقريبا السلطة الفلسطينية، بمباركة من إدارة بوش، وقد بنى الجدار، وانسحب من غزة وتوقع من الفلسطينيين أن يقبلوا ما يعرضه عليهم. ولهذا، فإن محمود عباس الذى تم إضعافه لم يستطع الحصول على أى مكسب سياسى يضيفه إلى رصيده. وفى المقابل، فإن حركة حماس المتشددة حصلت على ذلك، مدعية أن الانسحاب الإسرائيلى كان نتاج هجماتها الانتحارية. وعليه، فإن الانتخابات الفلسطينية التى كان يمكن لها أن تأتى إلى الحكم بمجتمع فلسطينى مدنى مسالم تحولت إلى انتصار لحماس، وهو ما دفع إلى جولة جديدة من الأحادية الأمريكية - الإسرائيلية.

تم عزل حكومة حماس الجديدة، سياسيا وماليا، كما كان هذا هو حال الفلسطينيين جميعا. وقد تكون الأرضية الأخلاقية لذلك أرضية صحيحة، ولكن الثمن السياسى لذلك كان كارثيا، فقد قامت حماس المحشورة فى الزاوية أولا بأسر جندى إسرائيلى، وهو ما تبعه الهجوم الإسرائيلى على غزة واعتقال وزراء حكومة حماس وأعضاء برلمانها، ثم جاء اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين آخرين، ثم الدمار الذى نشهده اليوم. لقد مزقت الأحادية الشرق الأوسط، ومع ذلك، فإن كل انعطافة فى الأزمة تأتى بالمزيد منها. إن ضحية كل حرب هى الحقيقة، والحقيقة هنا هى أنه لن يكون هناك سلام من دون شركاء لبنائه.

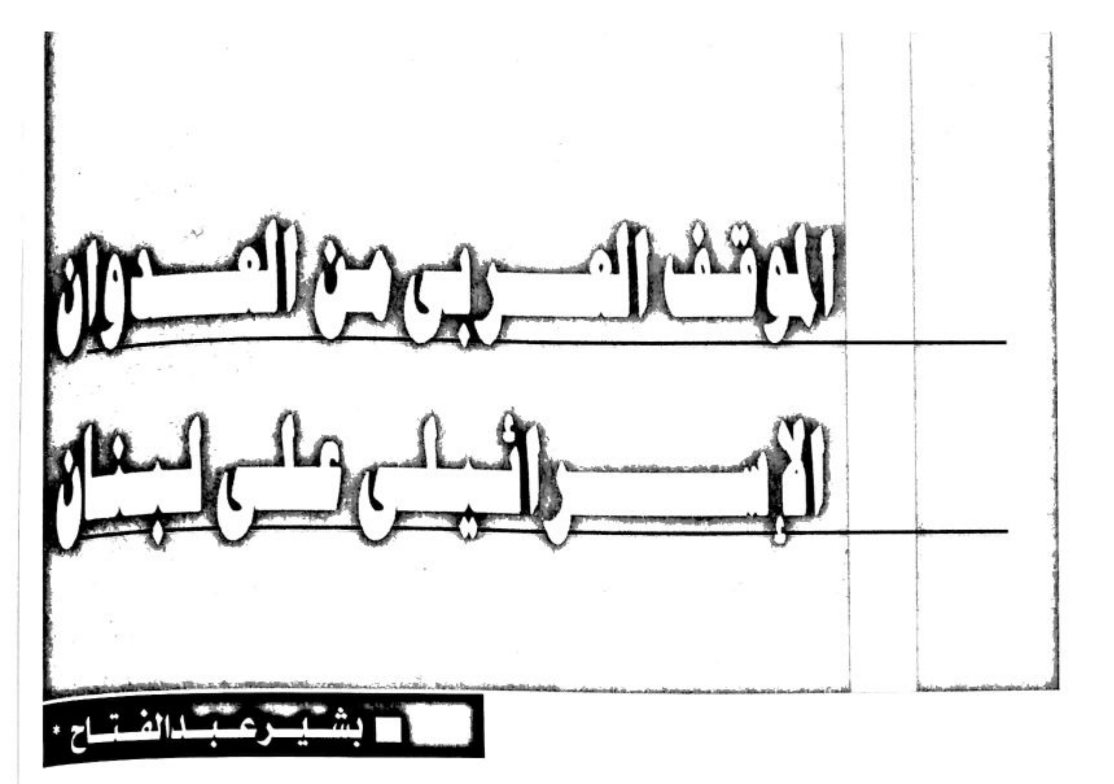
---

* جيل كيبل، قسم الدراسات الشرق أوسطية بمعهد ساينس بو فى باريس.

المصدر : http://newsweek.alwatan.com.kw Default.aspx?MgDid=418944&pageId=147

Scanned by CamScanner





■ بشير عبد الفتاح *

من السمات البارزة فى العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان أن الموقف العربى حياله لم يقتصر على الحكومات أو الأنظمة الحاكمة، فهناك أيضا دور الجماهير والشعوب العربية بكل ما يعتمل بداخلها من حركات سياسية وتنظيمات مدنية أو أهلية، بل إن هذا الموقف العربى غير الرسمى كان هو الأكثر حضورا وتعبيرا عن نبض الأمة فى هذا الظرف الحرج.

غضب شعبى :

ما كادت جموع الشعب العربى تبتهج بإعلان حزب الله اللبنانى نجاحه فى تنفيذ عملية "الوعد الصادق"، التى أغار خلالها مقاتلو الحزب على موقع عسكرى إسرائيلى حدودى، فنجح فى قتل ثمانية جنود إسرائيليين وجرح أكثر من عشرين آخرين، فضلا عن أسر جنديين اثنين، حتى فُجع الجميع بعدوان إسرائيلى وحشى على الجنوب اللبنانى تحت مسمى "عملية تغيير الاتجاه" التى أعلن الإسرائيليون أنها تأتى ردا على عملية حزب الله لاستعادة الجنديين الإسرائيليين وإبعاد قوات الحزب عن الحدود الإسرائيلية وتدمير بنيته التحتية.

وقبل أن تعبر الجماهير العربية عن غضبها واحتجاجها، جاء الموقف السعودى الرسمى، معتبرا أن عملية حزب الله مغامرة عسكرية غير محسوبة من شأنها أن تضر بالمصالح العربية، ثم جاءت باقى ردود الفعل الرسمية العربية فى الاتجاه نفسه تقريبا، الأمر الذى أشعل الغضب الشعبى العربى، ليس فقط احتجاجا على العدوان الإسرائيلى على لبنان، ولكن أيضا تنديدا بالموقف الرسمى العربى المتخاذل. وفى هذا الإطار، عمت التظاهرات الشعبية، التى قام بها الطلاب والنقابيون وشرائح مختلفة من أبناء العالم العربى، كافة الدول العربية تقريبا، للتنديد بالعدوان الإسرائيلى، والتواطؤ الأمريكى، والتخاذل الدولى، وكذا الانبطاح الرسمى العربى. وتركزت المطالب الشعبية العربية فى مطالبة الحكومات بضرورة طرد السفيرين الأمريكى والإسرائيلى من الدول التى لديها تمثيل دبلوماسى متبادل مع الدولة العبرية، وضرورة قطع البترول عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل، فضلا عن السماح بفتح باب الجهاد والتطوع فى صفوف المقاومة المسلحة ضد العدوان الإسرائيلى.

الموقف الرسمى :

عشية بدء العدوان الإسرائيلى على لبنان يوم ١٣ يوليو الماضى ٢٠٠٦، انتقدت السعودية فى بيان رسمى ما اعتبرته مغامرة لا تخدم المصالح العربية، فى إشارة منها إلى الهجوم الذى شنه حزب الله وأسر خلاله جنديين إسرائيليين، وسرعان ما لحق الموقفان الرسميان لكل من مصر والأردن بالموقف الرسمى السعودى، مستخدمين مفرداته نفسها تقريبا، وفى مقدمتها "المغامرة غير المحسوبة" وهو ما انعكس بشكل واضح فى بيان وزراء الخارجية العرب لدى اجتماعهم فى القاهرة. وخلال هذا الاجتماع الذى عقد بعد ثلاثة أيام من الهجوم العسكرى الإسرائيلى ضد لبنان، صوت الوزراء العرب على قرار يدين العدوان الإسرائيلى على لبنان، كما أعلن الأمين العام عمرو موسى أن عملية السلام قد انتهت، لكن الدول العربية ظلت منقسمة حيال الموقف من "حزب الله".

(*) سكرتير تحرير مجلة الديمقراطية .

Scanned by CamScanner

وبعد صمت وسلبية داما قرابة شهر كامل، تحركت الأنظمة العربية، فلبت دعوة وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل، لعقد اجتماع طارىء على مستوى وزراء الخارجية العرب يوم الاثنين ٧ أغسطس فى بيروت بحضور السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة ورئاسة دولة الإمارات، وذلك بغرض البحث فى سبل تقديم الدعم العربى للبنان فى مواجهة العدوان الإسرائيلى الغاشم.

وخلال الاجتماع، الذى جرت فعالياته فى ظل تحليق الطيران الإسرائيلى فوق وسط بيروت حيث مكان الاجتماع، بدت واضحة التداعيات السلبية للتقاعس العربى الرسمى عن مناصرة لبنان وشعبه، حيث لم يفلح رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة فى إخفاء تأثره البالغ وهو يتحدث أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى بيروت.

وقد تميز الموقف العربى الرسمى، خلال الاجتماع، بما يشبه التطابق الكامل فى وجهات النظر بين جميع الوزراء المشاركين فى الاجتماع حول تبنى المطالب والمقترحات اللبنانية، إضافة الى خطة البنود السبعة التى سبق للسنيورة أن طرحها، وأجمعت عليها الحكومة بشأن مشروع القرار الفرنسى - الأمريكى فى مجلس الأمن. كما عمد الوزراء العرب إلى إظهار اتفاقهم على تبنى موقف عربى متماسك، وإرسال رسالة واضحة للبنانيين وكذلك للعرب وللعالم أيضا بأن الدول العربية متضامنة مع لبنان. وقد خلص المؤتمر -بالإجماع- إلى:

أولا: الدعم الكامل للنقاط السبع التى تبناها مجلس الوزراء، وسبق أن عرضها السنيورة فى مؤتمر روما لمساعدة لبنان يوم ٢٦ يوليو ٢٠٠٦، والتى تقدم تصورا شاملا ومتكاملا للحل الجذرى، أجمع عليه مجلس الوزراء اللبنانى، والقمة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببكركى، وكذا مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامى. ويتمثل برنامج النقاط السبع فيما يلى:

- الوقف الفورى والدائم للنار، وبالتزامن مع ذلك:

- التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولى.

- انسحاب الجيش الاسرائيلى إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين الى قراهم ومدنهم.

- التزام مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة، حتى يتم ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضى، على أن تكون - خلال تولى الأمم المتحدة السلطة- مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين.

- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية، مما سيؤدى إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت وثيقة الوفاق الوطنى فى الطائف.

- تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها، وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقا للضرورة بهدف اطلاق العمل الانسانى العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن فى الجنوب ليتمكن النازحون من العودة الى منازلهم.

- اتخاذ الأمم المتحدة، بالتعاون مع الفرقاء المعنيين، الاجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعه لبنان وإسرائيل فى عام ١٩٤٩، وتأمين الالتزام ببنود هذا الاتفاق،إضافة إلى البحث فى التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

- التزام المجتمع الدولى بدعم لبنان على الصعد كافة، ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التى تشهدها البلاد، خاصة فى ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطنى.

ثانيا: إيفاد وفد من الجامعة العربية يضم وزير خارجية الإمارات العربية الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، الذى ترأس بلاده الدورة الحالية للجامعة، ونائب رئيس وزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى، لأن بلاده عضو حالى فى مجلس الأمن الدولى، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر العربية، والتشاور فى كيفية علاج المواقف الخطيرة الناجمة عن الاعتداء الإسرائيلى والدمار الكبير الذى تعرض له لبنان، والتطورات المرتبطة بذلك، ولتنبيه مجلس الأمن إلى مغبة اتخاذ قرارات بحلول غير قابلة للتنفيذ.

وفى يوم ٢٠ أغسطس الماضى، اجتمع ١٧ وزير خارجية عربيا فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة بغرض وضع خطة عمل للتحرك العربى المشترك فى مرحلة ما بعد صدور القرار الأممى رقم ١٧٠١، وقد اتفق الوزراء المشاركون على تبنى الاقتراح المصرى بإنشاء آلية لإعادة إعمار لبنان تضم فى عضويتها الجامعة العربية والأمم المتحدة والبنك الدولى، لتدعم الشعب اللبنانى ماديا، وتعهد الوزراء العرب بدعم الحكومة اللبنانية سياسيا. وأكد بيان صادر عن الاجتماع أن الدول الأعضاء فى الجامعة العربية أعربت عن استعدادها لبذل جهد عربى مشترك من أجل مشاركة عربية فى إعادة إعمار لبنان للمساعدة على نمو الاقتصاد اللبنانى. غير أن الجامعة أرجأت تحركها وكلفت المجلس الاقتصادى باقتراح وسائل تنفيذ خطط إعادة الإعمار فى الاجتماع التالى له.

الاختلاف حول حزب الله :

على الرغم من أن اجتماع وزراء الخارجية العرب عقد

Scanned by CamScanner

متأخرا، بعد أن بلغ الغليان العربى الشعبى ذروته، إلا أن تلك الاعتبارات لم تكن لتبدد الخلاف الناشب بين الحكومات العربية بشأن الموقف من المقاومة العربية المسلحة، لاسيما اللبنانية منها وفى القلب منها حزب الله، حيث شهد الاجتماع نقاشا بين وزير الخارجية السورى وليد المعلم، ورئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة، والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، حيث اقترح الأول تضمين البيان الختامى للاجتماع تحية إلى رجال المقاومة اللبنانية، خاصة مقاتلى حزب الله، لكن السنيورة أشار إلى أن الوزراء العرب جاءوا لدعم موقف لبنانى موحد وليس قوة أو منظمة بعينها. وهنا، حاول عمرو موسى وأد الخلاف فى مهده، فاقترح توجيه تحية دعم للبنان، مقاومة وشعبا وحكومة.

ومن جانبه، شدد وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل، فى كلمته أمام الاجتماع الوزارى، على ضرورة تحييد الساحة اللبنانية عن الصراعات الإقليمية والدولية، مما يشى برفض المملكة توظيف أية دولة فى المنطقة أو خارجها لأية قوة داخل لبنان للقيام بمهام محددة تخدم الأجندة الخاصة بهذه الدولة أو تلك، بينما يدفع لبنان ومن ورائه باقى الدول العربية الثمن، وهو التصريح الذى يتناغم مع الموقف السعودى الرسمى المعلن منذ بداية العدوان الإسرائيلى على لبنان فى ١٣ يوليو الماضى، والرافض لأية أعمال عسكرية من قبل الحزب ضد إسرائيل، تعتبرها الرياض مغامرات يدفع ثمنها الشعب والدولة فى لبنان، وكذا دول الجوار العربية.

وعلى صعيد آخر، تباينت مواقف القوى الإسلامية فى العالم العربى حيال حزب الله، حيث لعب الصراع التاريخى بين السنة والشيعة، بشقيه السياسى والمذهبى، دوره فى دفع بعض الإسلاميين فى المملكة وبعض دول الخليج الأخرى، الذين يقرأون آراء ابن تيمية ويعتقدون فى أن الشيعة أخطر على السنة من اليهود والمسيحيين، إلى الزعم بأن ثمة اتفاقا بين إيران وحزب الله وإسرائيل على محاصرة وتقويض المسلمين السنة، ومن ثم فإنهم لايؤيدون حزب الله. وبمنطق مغاير، انتقد الشيخ عبدالمحسن العبيكان، الفقيه السعودى والمستشار بوزارة العدل السعودية، فى مقالة نشرتها جريدة "الشرق الأوسط" يوم ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ بعنوان "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"، موقف حزب الله الذى يتخذ قرارات مصيرية دون الرجوع لأولى الأمر أو أصحاب الشأن المعنيين، بزعم الجهاد ضد عدو يفوقه عدة وعتادا، مما دفع اليهود لتدمير بلد عربى كامل، والإضرار البالغ ببنيته الاساسية، وتشريد أهله، وإضعاف قوة المسلمين وتفريق كلمتهم وتشتيت شملهم، وهو مايتنافى مع النصوص الشرعية.

على النقيض من ذلك، اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين ما يقوم به حزب الله عملا جهاديا بطوليا يستحق كل مساندة، وردت الجماعة على فتوى عدد من العلماء السعوديين بحرمة دعم حزب الله فى حربه ضد إسرائيل باعتباره شيعيا، فى بيان لها، متهمة هذه الفتاوى بشق صف الشعوب العربية والإسلامية، التى أجمعت على مناصرة المقاومة فى فلسطين ولبنان، عن طريق إحياء فتنة قديمة وخلافات، سبق أن أنهكت عقل الأمة وجسدها، وأجمع العقلاء على تجاوزها، مؤكدين أن بعض الحكومات تحاول أن تبرر موقفها المتخاذل والمتخلى عن نصرة المقاومة، بل والداعم للعدوان الصهيونى والأمريكى، بأن تثير قضايا فرعية بإثارة خلافات بين السنة والشيعة لتبرير التخاذل لدولهم.

وأخيرا، يمكن القول إن الموقف الرسمى العربى من العدوان الإسرائيلى على لبنان قد ترك أصداء مدوية فى جنبات الوضع السياسى العام فى العالم العربى، لم تطل العلاقات بين الأنظمة العربية وشعوبها فحسب، وإنما امتدت لتشمل العلاقات فيما بين الأنظمة العربية وبعضها بعضا على نحو ما بدا جليا فى خطاب الرئيس السورى بشار الأسد عقب وقف إطلاق النار، وما أحدثه من ردود فعل وتداعيات، ربما تستمر تأثيراتها لفترة قادمة.

Scanned by CamScanner

المؤتمر الصحفى لاجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب

(١٥ يوليو ٢٠٠٦)

جرى أول اجتماع لوزراء الخارجية العرب لمناقشة الحرب الإسرائيلية على لبنان والوضع فى المنطقة فى الخامس عشر من يوليو الماضى. وبعد الاجتماع، صرح كل من عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، ومحمد حسين الشعالى، وزير الدولة للشئون الخارجية فى دولة الإمارات العربية المتحدة (رئيس الدورة الحالية للجامعة) بأن وزراء الخارجية العرب اتخذوا ثلاثة قرارات فى اجتماعهم اليوم بمقر الجامعة العربية بشأن الأحداث الجارية فى لبنان وفلسطين (انظر نص القرارات فى الاسطوانة المرفقة مع العدد).

من جانبه، اعتبر عمرو موسى – فى رده على أسئلة الصحفيين – أن الوضع الراهن يدعو إلى الكثير من الغضب والاستياء والإحباط. وقال إن هذا الوضع يرجع فى المقام الأول إلى أن القوى العظمى، أو بعضها، سلمت عملية السلام برمتها إلى إسرائيل "وبدأنا نسمع عن حق الدفاع الشرعى لإسرائيل رغم أنها دولة احتلال بما يتناقض مع القانون الدولى".

ووصف موسى هذا الوضع بأنه تطور خطير، وأن وزراء الخارجية العرب اتفقوا على أن تطلب الجامعة العربية عقد اجتماع لمجلس الأمن على أعلى مستوى ممكن لإعادة النظر فى مسار عملية السلام من أساسها. وأضاف أن الدبلوماسية الإسرائيلية والدبلوماسيات المؤيدة لها عملت فى الفترة الأخيرة على إبعاد الأمم المتحدة عن القضية، وتسليمها إلى وسطاء ينتهى بهم الأمر إلى تسليم الموضوع بأكمله إلى إسرائيل.

وأكد عمرو موسى أنه لابد من تصحيح هذا المسار ودعوة المجتمع الدولى إلى تحمل مسئولياته.

وحول ما تردد عن اختلاف وجهات نظر عدد من وزراء الخارجية العرب خلال الاجتماع، أكد وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتى محمد حسين الشعالى، أن وزراء الخارجية العرب نجحوا فى مقاومة الضغوط التى استهدفت جر الاجتماع إلى الفشل، أو دفعنا كعرب للدخول فى معارك لا ترتبط بالمصلحة العربية.

وحول دعوة اليمن لعقد قمة عربية طارئة، أوضح الأمين العام للجامعة العربية أن القمة اقترحت بالفعل وأرسل الاقتراح إلى الدول الأعضاء، وهناك ترحيب من جانب عدد من الدول، ولكن لم يكتمل النصاب بعد.

وردا على سؤال حول وجود آلية محددة لدى الجامعة لوقف العدوان الإسرائيلى على لبنان، قال حسين الشعالى "ليس هناك آلية جاهزة لدى مجلس الجامعة، إنما هناك اتفاق على إجراء اتصالات، سواء عربية أو على المستوى الدولى من أجل التوصل إلى هذه الآلية". وأوضح أن الآليات المقترحة حاليا هى محاولة الاتصال لإيجاد رأى عام دولى واتخاذ قرارات لوقف العدوان على لبنان، وقال "لا أحد يمكن أن يتوقع أن الأمة العربية الآن ستدخل حربا أو جاهزة لدخول حرب، فالبديل هو العمل السياسى والدبلوماسى وهذا ما نقوم به".

وحول كيفية التعامل مع الفيتو الأمريكى المتكرر فى مجلس الأمن الدولى ضد مشاريع القرارات التى تدين إسرائيل، قال الوزير الإماراتى "نحن لم نضع نظام الأمم المتحدة وإنما نحن أعضاء بها، فهل نحن قادرون على تغيير نظام الأمم المتحدة؟ الأمم المتحدة لا تزال هى الوسيلة الوحيدة التى نستطيع أن نلجأ إليها لتقليل الدمار، أو تقليل ما يمكن أن يلحق بالأمة العربية من دمار".

من جانبه، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إن كافة الإجراءات والآليات التى تم اتباعها فى عملية السلام، بما فيها اللجنة الرباعية الدولية أو ما يسمى بالرباعية، جميعها "إما فشلت فى التعامل مع عملية السلام أو ساهمت فى دفن عملية السلام أو ساهمت فى إهداء عملية السلام إلى الدبلوماسية الإسرائيلية لتفعل بها ما تشاء. فإذا كانت إسرائيل تريد إيقاظ عملية السلام فتوقظها، أو قتل عملية السلام فتقتلها، أو تجزئة عملية السلام فتجزئها أو تتخذ إجراءات انفرادية أحادية الجانب، أو تقرر التفاوض وتقرر مع من تتفاوض".

وأضاف "لقد انتهينا جمعيا إلى أن نقرر أن عملية السلام فشلت، وأن الآليات والمقترحات واللجان التى تم إنشاؤها كلها إما كانت خادعة، أو منومة أو لاغية لعملية السلام".

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إن على مجلس الأمن أن "يسترد هذه القضية التى تركت لوسيط نزيه ثم وسيط تخلى عن النزاهة ثم وسيط لا يعتبر وسيطا، مضيفا أن الأمور تتراجع باستمرار، وشدد على أنه يجب أن تكون هناك يقظة عربية شاملة".

وحول الآلية التى قد تؤدى إلى قرار بوقف إطلاق النار، قال موسى "الفلسطينيون طلبوا وقف إطلاق النار فى مسودة المشروع الذى تعرض للفيتو الأمريكى فى مجلس الأمن، وكذلك اللبنانيون يطلبون وقف إطلاق النار وسيفرض عليهم فيتو آخر، وهناك طلب بوقف إطلاق النار سيقدم إلى مجلس الأمن، لان وقف إطلاق النار، هو من مهام مجلس الأمن فقط .. نحن نطالب ونصر على وقف إطلاق النار ولكن آلية تحقيق هذا يجب أن تأتى بأمر من مجلس الأمن وحده".

وتابع موسى "إذا ما فشل مجلس الأمن الدولى، إذن فليس أمامنا إلا حديث السلاح".

وردا على سؤال حول اتخاذ مجلس الجامعة العربية موقفا محددا فيما يتعلق بالتعامل مع حزب الله، قال موسى "الموقف واضح فى قرارات الاجتماع، إلى جانب شعب لبنان كله، المسألة ليست حزب الله أو غيره .. الجسور التى تضرب وتقصف هى ملك للبنانيين وكذلك البيوت، نحن مع لبنان كله، المسألة ليست هذا الفصيل أو ذاك، وإنما لبنان كله معرض إلى هجوم".

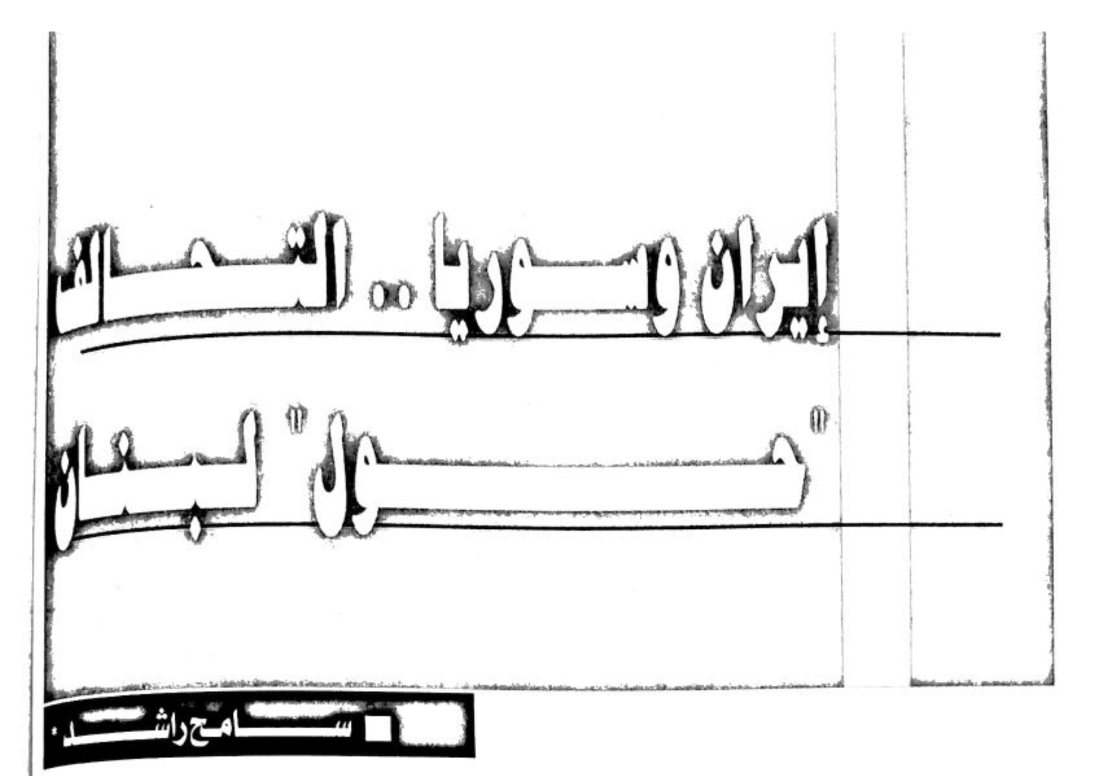
وعن اتهام سوريا بأنها داعمة لما يسمى بالإرهاب فى المنطقة، قال الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى "إننا غير مقتنعين بهذا المنطق .. الإرهاب هو ما يحدث إزاء لبنان وفلسطين الآن".

وحول إمكانية تفعيل الضغوط العربية من خلال قطع تصدير النفط والمقاطعة العربية الشاملة من خلال الجامعة العربية وعدم اللجوء إلى مجلس الأمن فى أى قضية عربية، قال موسى إن "الناس بدأت تتحدث عن ذلك.. فى حالة الدفع بالمجتمعات العربية إلى اليأس، فهناك إجراءات أخرى، وهذا مسار واضح. أما هذه المرة، فالجامعة العربية هى التى ستذهب إلى مجلس الأمن ككل، وليس دولة واحدة أو مجموعة من السفراء، إنما هذا قرار رسمى وزارى بالذهاب جميعا وطلب عقد مجلس الأمن على مستوى سياسى كبير لمناقشة ظروف وأوضاع المنطقة وفشل عملية السلام".

وردا على سؤال حول ما إذا كان الاعتراف بفشل عملية السلام يعد تناقضا مع مبادرة السلام التى طرحتها قمة بيروت وقوبلت برفض أو تجاهل من الأطراف المعنية الأخرى أم لا، قال عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية "هذه المبادرة تحدد الموقف العربى، فهذا هو عرضنا وهو الحد الأدنى أو الأقصى، لا بد من القدس، لا بد من اللاجئين، لا بد من الأرض، مقابل التطبيع والاعتراف وغيره، هذا هو الموقف العربى إزاء إسرائيل. أما الآن، فنحن ذاهبون إلى مجلس الأمن، وهناك قرارات لمجلس الأمن ومقررات مدريد واتفاقيات وقانون دولى وميثاق الأمم المتحدة، هذه كلها أمور يجب أن تكون مطروحة، وليس فقط المبادرة العربية".

Scanned by CamScanner





سامح راشد *

يقوم التحالف السورى - الإيرانى بوجه عام على عدد من الركائز، بعضها ينطلق من تحديات وقيود مفروضة على الدولتين أو إحداهما، وبعضها الآخر يبحث عن مصالح وأهداف تسعى الدولتان إلى تحقيقها، أى تتشكل هذه الركائز من مصفوفة فرص وقيود أمام السياستين السورية والإيرانية. وتتجسد هذه المصفوفة الملفات والقضايا التالية:

١- العامل الأمريكى: رغم أن النظام الدولى القائم على ثنائية الأقطاب قد انتهى منذ أكثر من عقد، إلا أن انقسام دول المجموعات الإقليمية وتأثر علاقاتها البينية بعلاقة كل منها بالقوى الكبرى فى العالم لم ينته، حيث تتوزع دول العالم فى نطاقاتها الإقليمية حسب طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتتراوح مواقع اصطفاف الدول، كل حسب درجة (التعاون/ الصراع) مع الولايات المتحدة. وعلى اختلاف تلك الدرجات، إلا أنها جميعا تنتشر فى حيزين رئيسيين: ملاءمة أو مقاومة السياسات الأمريكية. ووفق هذا التقسيم، تقع إيران وسوريا فى حيز مقاومة السياسات الأمريكية. وبالنظر إلى المجموعة الإقليمية للشرق الأوسط، نجد أنهما الوحيدتان اللتان تنتميان إلى هذا الحيز فى تلك المجموعة، مما يجعل توافقهما واتفاقهما فى ملفات وقضايا كثيرة أمرا طبيعيا ومفهوما، خصوصا مع تغلغل الدور الأمريكى فى المنطقة، بما يجعل من المستحيل على أى دولة معالجة قضايا المنطقة أو إدارة سياستها الإقليمية دون التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع العامل الأمريكى، وبالتالى التحرك من أرضية "الملاءمة" أو "المقاومة" لهذا العامل. وعليه، فإذا كانت هناك فى المنطقة مجموعة من الدول يمكن اعتبارها دولا "ملائمة" لواشنطن أو "متلائمة" مع سياساتها، فإن سوريا وإيران تمثلان حصريا المجموعة المقابلة، أى الدول "غير المتلائمة" مع واشنطن أو المقاومة للعامل الأمريكى فى المنطقة.

٢- وضع النظام العربى: إذا كان العامل الأمريكى للمعادلة الإقليمية يمثل قيدا أو مصدر ضغط مشتركا على كل من سوريا وإيران، فإن وضع النظام العربى ليس كذلك، فهو يمثل قيدا أو - بالأصح - نقطة ضعف لدى سوريا، بينما يعد فرصة تتيح مجالا واسعا للحركة أمام إيران. فالاهتراء الذى يميز النظام العربى يحرم دمشق من أى سند أو دعم جماعى عربى، سواء فى القضايا العربية الكلية مثل إدارة الصراع مع إسرائيل، أو فى القضايا الفرعية مثل العلاقات السورية- اللبنانية، أو حتى فى القضايا القطرية ذات الطابع الداخلى، مثل وضع حقوق الإنسان فى سوريا (أو فى أى دولة عربية). وهذا النظام العربى الذى لا يوفر مظلة حماية لأى من أعضائه هو ذاته الذى يفسح -بهذا الوضع- مجالا واسعا أمام إيران للحركة والتعامل مع مختلف القضايا والملفات دون قيود أو محاذير، يستوى فى ذلك أيضا ما يمس القضايا العربية الشاملة والممتدة، مثل علاقة إيران بحزب الله وحماس وانعكاساتها على مجريات الصراع فى مساريه الفلسطينى واللبنانى، أو القضايا الجزئية والفرعية مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك بالطبع القضايا والملفات دون الإقليمية، مثل أمن منطقة الخليج. وقبل كل ذلك، هناك الملف العراقى والدور الإيرانى المحورى فيه، ذلك الدور الذى لا يضارعه دور أى طرف آخر، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، أى دولة الاحتلال ذاتها.

٣- المشهد العراقى: كما سبقت الإشارة، لا يضارع الدور الإيرانى فى العراق أى دور آخر، سواء كانت أطرافا غير عراقية يتقدمها الاحتلال، أو حتى العراقيين أنفسهم. لكن التوافق السورى- الإيرانى المرتبط بالعراق سابق على الاحتلال وتنامى الدور الإيرانى هناك، فقد جمع العداء لنظام صدام حسين بين سوريا وإيران لسنوات طويلة. ورغم تغير المشهد العراقى بعد سقوط نظام صدام، فقد احتفظ الملف العراقى بكونه مصدر توافق بين طهران ودمشق، لكن وفق معادلات مختلفة، قوامها عدم السماح لواشنطن بالاستفادة الكاملة من وجودها فى العراق، وتقليل فرص تحويل هذا الوجود إلى مصدر ضغط وتهديد فعلى لأى من الدولتين (إيران أو سوريا)، مع الاحتفاظ بخط أحمر لا ينبغى الوصول إليه، هو خط المواجهة المسلحة مع واشنطن فى العراق أو بسببه.

(*) باحث بمجلة السياسة الدولية.

Scanned by CamScanner

أولا - إيران وسوريا ولبنان :

لا شك فى أن لبنان يمثل ساحة مفتوحة أمام مختلف أشكال التفاعلات والعلاقات الإقليمية والدولية. بيد أن ثمة عاملين أساسيين يحكمان التوافق السورى- الإيرانى فى لبنان، الأول قديم نسبيا وهو النفوذ السورى فى لبنان، والثانى هو ظهور ثم تنامى دور منظمة لبنانية شيعية هى "حزب الله". وفى ضوء التوافق حول ملفات ومسائل أخرى غير لبنان، كان من السهل التوفيق بين النفوذ السورى (القديم) والحضور الإيرانى (الجديد). ولأن سياقات الأحداث فى لبنان بمعادلاتها الداخلية والخارجية، فى السنوات الثلاث الماضية، أوجدت خصوما مشتركين كثرا لنفوذ سوريا ودور إيران، فقد لوحظ أن المستجدات اللبنانية أفضت فى حسابات وتقديرات الدولتين إلى أن هذا التوفيق يصب فى مصلحة الطرفين، الأمر الذى دفع بالتحالف السورى - الإيرانى إلى الاستمرار، لا إلى الانتهاء أو التفكك. فالضغوط من خارج لبنان ومن داخله هدفت إلى تقويض النفوذ السورى هناك، وإلى تقليص حجم ودور "حزب الله"، ثم انتقلت تلك الضغوط - خصوصا من خارج لبنان- إلى محاولة تطوير المسارين السابقين لتحقيق هدف آخر، هو تفكيك التحالف بين طهران ودمشق. لكن الشواهد أكدت أن مسارى الضغط المنفردين كانا سببا لاستقواء دمشق وطهران، كل بالأخرى. ورغم النجاح فى تقليص النفوذ السورى داخل لبنان إلى حدود دنيا، وإخراج ملف وضعية "حزب الله" من دائرة المؤجلات وطرحه على طاولة النقاش والمعالجة، إلا أن هذا النجاح لم يكن قابلا للتوظيف فى اتجاه آخر -يتطلب حسابات وأدوات أخرى- هو الروابط الثنائية بين سوريا وإيران. وهناك مظاهر متعددة تعكس هذه المعادلة الجديدة، بدءا بالقرار ١٥٥٩، عقابا على التمديد للرئيس اللبنانى إميل لحود، وانتهاء بطرح ملف سلاح "حزب الله" للنقاش فى الحوار الوطنى اللبنانى، مرورا بين هذا وذاك باغتيال الحريرى وخروج القوات السورية من لبنان.

١ - حرب اضطرارية بالوكالة :

يتفق معظم المحللين على أن الحرب الإسرائيلية على لبنان هى حرب بالوكالة، وأنها أصلا حرب بين الولايات المتحدة وإيران، تنفذها إسرائيل ضد "حزب الله". لكن ما أثار اختلافات فى التحليلات، وتباينات فى الرؤى والتقييمات، هو الجانب المتعلق بأسباب نشوب الحرب والطرف المسئول عنها، حيث رأت بعض الكتابات أن عملية "حزب الله" فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ لم تكن سوى استدعاء متعمد للحرب، وأن حسابات إيرانية (وسورية بدرجة ما) تقف وراءها. بيد أن موقفى سوريا وإيران من الحرب، وردود أفعالهما المتغيرة بتغير تطوراتها، لا تمثل مواقف أو ردود أفعال طرف خطط وتعمد تفجير الحرب. والأهم من ذلك هو ما كشف عنه أمين عام "حزب الله" حسن نصر الله بعد انتهاء الحرب، عندما أعلن أنه لو كان يعلم حجم ومدى رد الفعل الإسرائيلى على عملية خطف الجنديين لما قام بها. وبغض النظر عما إذا كان هذا التصريح يعنى ندمه على العملية وإقرارا منه بخطأ حساباته، أم أنه يعنى فقط أسفه لما أصاب لبنان من دمار وخراب، فإن الدلالة المهمة هى أن الحرب لم يكن مخططا لها من جانب "حزب الله" أو محور إيران - سوريا. خاصة مع تأكيدات مسئولى "حزب الله" - المدعومة بتقارير غربية - أن واشنطن وتل أبيب كانتا تبيتان النية لشن تلك الحرب، لكن بحلول خريف العام الحالى، وفق تقديرات الحزب.

بالتالى، فإن كون الحرب الإسرائيلية على لبنان حربا بالوكالة نتيجة ارتباط طرفيها المباشرين بطرفين أو أطراف أخرى، لا ينفى أنها حرب فرضتها إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، على "حزب الله" ومن ورائه إيران. لذا، فإن نقطة البدء فى النظر إلى دور إيران وسوريا فى تلك الحرب ومواقفهما منها، وبعد ذلك موقعهما فى مرحلة ما بعد الحرب، هى أن دور الدولتين فى تفجير تلك الحرب كان دور المتلقى للضربة الأولى، وأنها حرب شنت ضد وكيل إحداهما (إيران)، على أرض لبنان التى لا تزال الأخرى (سوريا) تصارع للحفاظ على دور ونفوذ فيها.

١ - الموقف من الحرب :

كان للمفاجأة الشديدة، التى تعرض لها اللبنانيون ومختلف الأطراف العربية بشن عدوان إسرائيلى واسع النطاق على لبنان وقع صادم على كل من سوريا وإيران. فمن ناحية، هما المعنيتان بعد لبنان- قبل أى طرف آخر - بتلك الحملة العسكرية الشرسة. ومن ناحية أخرى، كانت مختلف دول العالم تتطلع إلى الكيفية التى ستتعامل بها الدولتان مع الهجوم الإسرائيلى الكاسح على لبنان. ومن ناحية ثالثة، فبعد وقوع الكارثة ونشوب الحرب بالفعل، أصبح المهم والجدير بالتفكير والتخطيط والتحضير الجيد هو مراحل واحتمالات ما بعد الحرب، بدءا بسيناريو نتائج العمليات العسكرية، وانتهاء بالتداعيات الناجمة عنها. لذا، كانت طهران ودمشق تدركان جيدا أنهما فى مأزق أو - على الأقل - أنهما أمام تحد خطير. ونظرا لتشابه موقعى الدولتين فى كثير من الجوانب ومن مختلف زوايا النظر، إضافة إلى مساحات التوافق التى تفرض تقديرات وتحليلات وبالتالى قرارات متسقة، إن لم تكن متطابقة، فليس من المستغرب أن تتناغم مواقفهما من الحرب. بيد أن هذا لا ينفى وجود اختلافات فى المواقف فرضتها خصوصية موقع كل دولة وطبيعة صلتها بالصراع مع إسرائيل، وبالوضع الاستراتيجى فى المنطقة، سواء فى النطاق العربى أو على المستوى الإقليمى ككل. ومن أوجه التوافق والتناغم فى المواقف السورية والإيرانية من الحرب الإسرائيلية على لبنان ما يلى:

١- توقيت إعلان المواقف: أخذت كل من دمشق وطهران وقتا يعتبر طويلا نسبيا - بمقاييس الأزمات والحروب - قبل إعلان موقف واضح من الحرب. فمرور أيام قبل أن تعلن الدولة موقفا رسميا من حرب على حدودها أو ضد طرف موال لها، يعد زمنا طويلا. لكن - كما سبقت الإشارة - لعب عامل المفاجأة دورا كبيرا فى لجم السياستين السورية والإيرانية لفترة، ربما كانتا تقومان خلالها بتحليل الموقف ودراسة أبعاده قبل إبداء رد فعل قد يأتى بنتائج غير مرغوب فيها.

٢- تدرج المواقف: سارت مواقف الدولتين فى منحنى صاعد، انتقل من رفع مسئولية إشعال الحرب عن "حزب الله"، باعتبار أن خطف جنديين لم يكن يستوجب ذلك الرد الإسرائيلى المبالغ فيه، إلى البعد الإنسانى فى الدمار الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، ثم إلى اتهام إسرائيل والولايات المتحدة بتعمد شن هذه الحرب، وأنها كانت معدة سلفا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة فارقا زمنيا بين مواقف سوريا

Scanned by CamScanner

ومواقف إيران، فقد كانت الأخيرة أسبق فى إعلان مواقفها بالتسلسل المشار إليه، ثم كانت تتلوها سوريا بعد أيام بذات التسلسل. كذلك، يلاحظ أن درجة الحدة فى الخطاب السورى كانت أقل كثيرا من إيران.

ونتيجة هذه الوتيرة البطيئة والأقل حدة فى ردود الفعل السورية على بدء الحرب ثم على مجرياتها، بدت دمشق كما لو كانت عاجزة أو ممتنعة عن إبداء موقف واضح وصريح من الحرب، وهى الاتهامات التى وجهتها لها أطراف عربية وقوى لبنانية. إلا أن منحنى تطور الموقف السورى شهد نقلة تصعيدية كبيرة بالخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد، فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦، وشن فيه هجوما عنيفا وحادا على مختلف الأطراف التى اعتبرها بشار خصوما لحزب الله فى تلك الحرب، سواء كانوا الخصوم المباشرين، أى واشنطن وتل أبيب، أو غير المباشرين، مثل قوى لبنانية اتهمها بالعمالة، ودول وقيادات عربية اعتبرها خذلت المقاومة اللبنانية وأيدت الحرب الإسرائيلية على "حزب الله" ولبنان. أما على الجانب الإيرانى، فقد شهد أيضا تصعيدا مع نهاية الحرب، لكنه كان تصعيدا متسقا مع الوتيرة المتدرجة لموقف طهران منذ بداية الأزمة، حيث شددت إيران من لهجتها الحادة ضد واشنطن وتل أبيب، وخرج الرئيس أحمدى نجاد ليتحدى الرئيس الأمريكى أن يناظره أمام العالم، واكتست الحركة السياسية الإيرانية، سواء فى الاتصالات الدبلوماسية أو على مستوى الخطاب، بنبرة من الثقة والفخر بالأداء العسكرى لحزب الله والأداء السياسى لكافة القوى اللبنانية أثناء الحرب.

ومن السهولة بمكان تفهم ذلك التطور فى المواقف الإيرانية والسورية، بناء على تطور العمليات العسكرية ونتائجها. فبعد أن سادت حالة من الشك والقلق بشأن احتمالات انكسار "حزب الله" أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية الجبارة، كان من الطبيعى أن يتغير جوهر وشكل الموقفين السورى والإيرانى يوما بيوم، حسب الإنجاز الذى يحققه جنود "حزب الله" على الأرض، أو وفق مدى الخسائر التى تتكبدها القوات الإسرائيلية فى عملياتها. ومن المظاهر التى تعكس، ببلاغة، هذه الصلة، أن دمشق - التى التزمت الصمت فى الأيام الأولى للحرب، ثم لم تشر من قريب ولا من بعيد إلى أى احتمال لدخولها مواجهة مسلحة مع إسرائيل، سواء دفاعا عن لبنان أو بهدف تحرير الجولان رغم التحرشات الإسرائيلية الإعلامية بها وتوجيه تسريبات مقصودة حول احتمال توسيع نطاق العمليات ليشملها - أعلنت (سوريا) صراحة، وبشكل واضح مع الأيام الأخيرة للعمليات العسكرية، ترحيبها بالحرب، وذلك على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم، فور وصوله بيروت للمشاركة فى اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ، الذى عقد فى ٧ أغسطس ٢٠٠٦ حيث قال المعلم "أهلا وسهلا بالحرب الإقليمية وسوريا مستعدة للرد على أى عدوان إسرائيلى".

٣- التعامل الجزئى الإيجابى: أى عدم الانزلاق إلى رفض كلى أو قبول كلى لما يجرى من تطورات أو أحداث، وهى سمة اشتركت فيها سوريا وإيران بشكل كامل طوال فترة الحرب ثم بعدها، حيث كانت دمشق وطهران تبديان رفضا أو تحفظا على مقترح أو خطوة معينة (مثل مشروع القرار الفرنسى- الأمريكى لوقف القتال) دون أن يفضى ذلك التحفظ إلى رفض كامل نهائى. وقد ظهرت هذه السمة بوضوح مع نهاية الحرب وصدور القرار ١٧٠١، الذى لقى من الجانبين السورى والإيرانى ردا إيجابيا (أكثر مما كان متوقعا منهما). لكنهما رغم ذلك ،انتقدتا القرار بوجه عام واعتبرتاه أقل من المطلوب. وقد انعكست هذه الانتقائية الإيجابية فى إدارة الدولتين لسياساتيهما فى فترة الحرب على فرص تنفيذ القرار ومتطلباته، فقد رفضت سوريا وجود قوات دولية على حدودها مع لبنان، وأبلغت كوفى أنان بذلك لدى زيارته لدمشق، لكنها أرفقته بتجاوبها مع القرار وأنها على استعداد تام للتعاون من أجل تنفيذه.

إذن، خرجت المواقف السورية والإيرانية من الحرب الإسرائيلية على لبنان من تحت مظلة التحالف السورى- الإيرانى فى المقام الأول، ليس بمنطق أن وجود التحالف يفرض تشابه المواقف، لكن من زاوية أن التحالف بينهما يستند إلى اعتبارات ومقومات هى ذاتها التى وضعت الدولتين على مسار واحد من مسارات الحرب الأخيرة.

ثانيا - سوريا واستعادة الدور المفقود :

المفاجأة التى حملتها تلك الحرب فيما يتعلق بسوريا وإيران تتجاوز الحسابات الخاطئة المتصلة بالحرب ذاتها، وسير عمليات القتال، المفاجأة تكمن فى مفارقة أن ما أدت إليه الحرب الإسرائيلية على لبنان جاء معاكسا تماما لما كانت تريده تل أبيب، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، فالهدف الأساسى الذى ابتغته الدولتان من الحرب، وهو إضعاف كل من سوريا وإيران، لم يتعرض للإخفاق وحسب، لكن الحرب أدت فعليا إلى منح دمشق وطهران مزيدا من القوة والعنفوان فى التعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ليس على المدى القصير أو أثناء الأزمة الحالية وحسب، لكن أيضا فى المدى المتوسط على الأقل، وهو ما يتفق عليه حاليا معظم المحللين الأمريكيين والإسرائيليين أنفسهم. والتفسير ببساطة أن العلاقة القوية التى تربط حزب الله بكل من إيران وسوريا كفيلة بأن تضيف إليهما مزيدا من الثقة والقوة الفعلية فى التوازن الجديد الذى سيتلو هذه الحرب.

فالتحديات والأعباء التى توالت على دمشق، بصفة خاصة فى العامين الأخيرين فى لبنان وبسبب لبنان، أصبحت فى سبيلها إلى الانتهاء، بل والتحول من أعباء وتحديات إلى فرص ومساحات للحركة والمناورة. ومظاهر ذلك وإشاراته عديدة، منها - على سبيل المثال - ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، يوم ٣١ يوليو ٢٠٠٦، حيث ضمنت جملة مطالبها وشروطها لوقف إطلاق النار ضمان "فرض حظر على عمليات تسليح حزب الله"، وهو ما تضمنه بالفعل بعد ذلك القرار ١٧٠١، مما يعنى بشكل واضح طرح فكرة مراقبة الحدود السورية - اللبنانية، فهى المدخل البرى الوحيد لإمداد حزب الله بالأسلحة والمعدات، وهو ما لن يحدث بالطبع دون موافقة سوريا وتنسيق كامل معها. والمغزى هنا فى طريقة إدراك واشنطن أهمية سوريا. وإذا كانت رايس قد ألمحت إلى هذا الدور السورى دون تصريح، فإن كوفى أنان كان أكثر صراحة منها من البداية، عندما أعلن فى مؤتمر روما - الذى عقد فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ - أن ثمة دورا لسوريا وآخر لإيران لا يمكن من دونهما الحديث عن إنهاء الأزمة. ثم تلا ذلك، مع اقتراب نهاية الحرب وانكشاف الفشل الإسرائيلى فيها، الحديث عن حزمة "حوافز" يجرى تحضيرها لعرضها على سوريا، وهى التى تتناقل الأنباء والتسريبات غير الرسمية عن أنها تخضع للتفاوض بالفعل فى الوقت الراهن، أى أن دمشق قد عادت بالفعل إلى الساحة من

Scanned by CamScanner

باب واسع لا يدخله سوى المدعوين إلى ممارسة دور والوقوف إلى جانب اللاعبين الكبار.

ثالثا - مستقبل مثلث إيران - سوريا - لبنان:

معروف أن مثلث إيران - سوريا - لبنان تمثل فيه بيروت ضلع القاعدة الذى يرتكز عليه الضلعان الآخران، حيث تحيط طهران ودمشق ببيروت وتظللانها، لكنهما فى الوقت ذاته تستندان إليها فى إدارتهما لكثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى، وفى إدارتهما للعلاقة الثنائية بينهما أيضا.

ونظرا للتفاوت الكبير فى قدرات وثقل كل من الدول الثلاث، بناء على معطيات متعددة سبقت الإشارة إلى بعضها، فإن التحالف السورى - الإيرانى فى علاقته مع لبنان أقرب ما يكون إلى تحالفا "حول" لبنان أكثر منه تحالفا "مع" أو حتى بسببه وحسب. والدلالة هنا، أن نتائج الحرب الأخيرة من شأنها إحياء الدور السورى وتقوية الإيرانى فى المنطقة، لكن من شأنها أيضا حلحلة الوضع اللبنانى وإعادة ترتيبه، بما يجعل بيروت ضلع القاعدة، الذى تستند إليه طهران ودمشق فى تحالفهما بدرجة كبيرة، أقل تماسكا واستقرارا مما مضى، سواء كان ذلك وفق سياقات داخلية، مثل الحديث عن سلاح حزب الله ومستقبله ومستقبل الدولة اللبنانية والرئاسة وغيرها من ملفات راحت قوى لبنانية تطرقها بقوة وإصرار فور توقف القتال، أو فى سياقات خارجية شهدت جديدا بالقرار ١٧٠١ وتغير طبيعة وأهداف ومهام قوة "يونيفيل". والمغزى هنا ليس فى مجرد تأثر التحالف الثنائى بين سوريا وإيران بهذه التغيرات فى الساحة اللبنانية، لكن المغزى الأهم فى مدى انعكاس ذلك على موقف طهران ودمشق من بيروت، وحدود التغير المحتمل فى مساندة ودعم الدولتين للبنان أو لبعض القوى فيه.

بعبارة أكثر وضوحا، إذا كانت سوريا وإيران قد تعاملتا مع الحرب الأخيرة بمنطق براجماتى كشف أسس التحالف بينهما من زاوية، وأبعاد تحالفهما "حول" لبنان من زاوية أوضح، فإن "معية" لبنان فى هذا التحالف قد تشهد تغيرات مهمة بدورها، إن لم يكن بشكل عاجل، فعلى المدى المتوسط، خصوصا فى ضوء الحسابات القطرية المنفردة لكل طرف فى هذا المثلث، بما فى ذلك لبنان، الذى يضم بدوره عدة أطراف فرعية.

لقد أسفرت الحرب عن فشل مطبق للجهود الإسرائيلية - الأمريكية (وبدرجة معينة الأوروبية) التى سعت من خلال الحرب الأخيرة إلى كسر رأس حربة هذا التحالف أو (الجناح العسكرى) ممثلا فى "حزب الله". لذا، تحولت تلك الجهود سريعا، وبمجرد وقف العمليات العسكرية، إلى العمل فى مسارين آخرين متوازيين، الأول هو استقطاب سوريا واستدراجها للانسلاخ من التحالف مع إيران ووقف دعمها وتأييدها لحزب الله، والثانى هو الضغط بقوة على الحزب من خلال تأليب قوى داخلية لبنانية عليه لدفعه إلى تقديم تنازلات والتخلى عن ثوابت ترتبط بمصادر قوته فى الساحة اللبنانية، نعنى بذلك تحديدا ملف أسلحة الحزب والوضع الاستراتيجى جنوب الليطانى، إضافة إلى تحريك ملف مزارع شبعا. وواقع الحال أنه يجرى توظيف كلا المسارين لصالح الآخر، حيث تسعى الاتصالات والرسائل التى تتلقاها دمشق من واشنطن، بل ومن تل أبيب، إلى إقناع سوريا بأن الرهان على "حزب الله" لم يعد مضمونا، وأن إيران التى تقف وراءه وتدعم مواقف سوريا لن تستمر على هذا النمط، إذا حصلت على أثمان مقبولة فى ملفات أخرى، أبرزها الملف النووى. وفى المقابل، تدرك إيران (ومن ثم حزب الله) أن المواقف السورية ليست مطلقة، وأن مساندة دمشق للحزب وتحالفها مع إيران ليسا أبديا. والمعنى أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، كما يتوقع أن تؤدى إلى استعادة سوريا دورا إقليميا مفقودا، وإلى تنامى دور إيرانى قائم أصلا، فإنها أيضا تفتح الباب أمام نوع من التفكير المنفرد لكل منهما، تطلعا إلى مصالح قطرية، ربما تتعارض أو على الأقل لا تراعى الاعتبارات المشتركة وموجبات التحالف بينهما. بيد أن هذه التحولات المحتملة مرهونة بعوامل عديدة، أبرزها قدرة واشنطن وتل أبيب على حشد موقف إقليمى ودولى ضاغط على كل من إيران وسوريا، وهو ما لا يتأتى بدوره دون توافر شرطين:

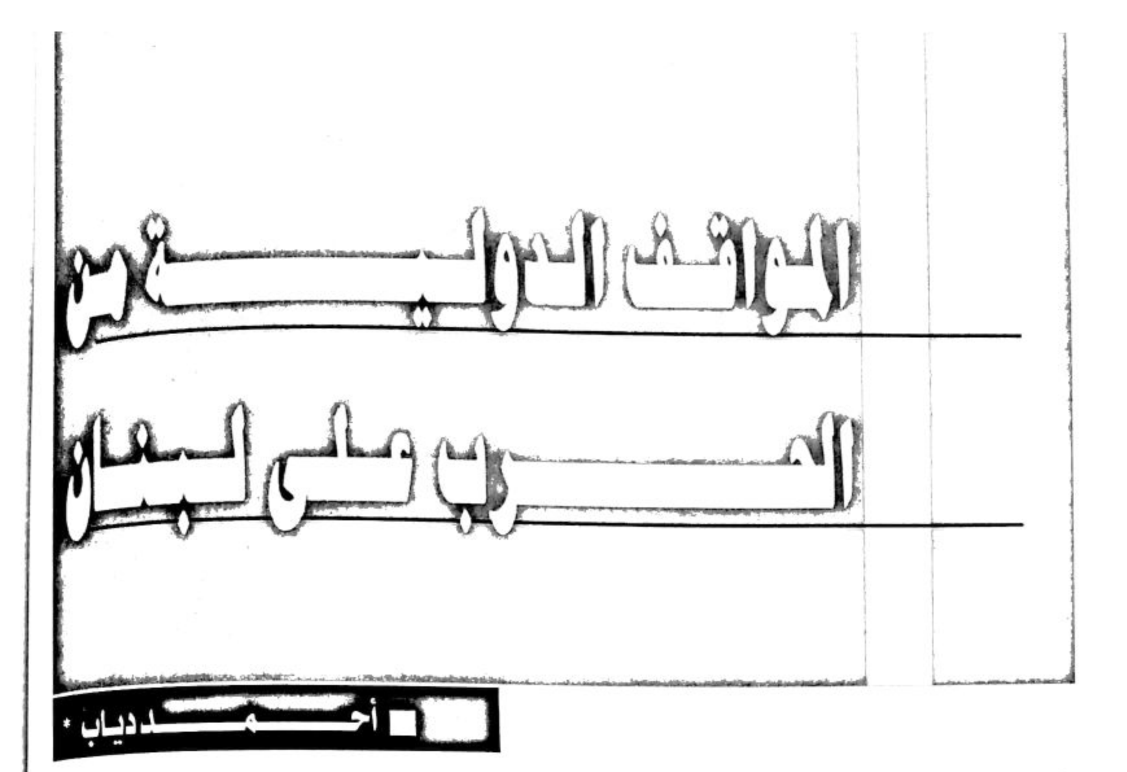
الأول: هو استعداد واشنطن - فى المقام الأول ثم تل أبيب بدرجة تالية - لتقديم بعض المكاسب لسوريا وإيران.

الشرط الثانى يتصل بتلك الأطراف التى ستمارس ضغطا على طهران ودمشق. وهنا، يبرز الموقف العربى ودوره، سواء بالنسبة للوضع الجديد داخل لبنان، أو بالنسبة للعلاقة مع سوريا وطريقة التعامل معها داخل النظام العربى. ومن الواضح أن ثمة ارتباطا وتلازما بين الشرطين، بمعنى أن أية مكاسب أو ترضيات، قد تضطر واشنطن أو تل أبيب لتقديمها إلى سوريا أو إيران، لن تكون منفصلة بحال عن الملفات الإقليمية التى تهم بالضرورة الدول العربية. وليس من السهولة بمكان تصور قبول الأطراف العربية الرئيسية تلك الترضيات (مثل تغيير وضعية الرقم السورى فى المعادلة الإقليمية، أو التغاضى عن تفاقم وتراكم الدور الإيرانى فى العراق) لمجرد أن الحسابات الأمريكية والإسرائيلية قد ارتأت ذلك تغلبا على مأزق ورطت إسرائيل نفسها فيه من الجنوب اللبنانى، حتى وصل إلى "ما بعد حيفا".

لكن فى المقابل، تدرك دمشق وكذلك طهران أن أمامهما فرصة قد لا تتكرر لمساومة واشنطن وتل أبيب على وضع إقليمى جديد. وهنا، سيكون الخيار أمام إدارة بوش وحكومة أولمرت صعبا، فإما صفقة متكاملة تشمل كل الملفات بحلول شاملة نهائية، أو حزمة جزئية من الاتفاقيات المرحلية لتجاوز الموقف الراهن، بما يعنيه ذلك من توازنات معقدة ومعادلات متداخلة قابلة للانكسار فى أية لحظة. لكن خيار الصفقة الشاملة متعددة الأطراف سيحمل الجميع أعباء والتزامات بعض الأطراف ليست مستعدة لها بعد. كما أن إدارة بوش مقبلة على استحقاق داخلى هو انتخابات الكونجرس، بينما حكومة أولمرت تمر بمرحلة مراجعة صعبة لملف الحرب. وعلى الجانب الآخر، لدى سوريا وإيران والدول العربية والفلسطينيين واللبنانيين حسابات متعارضة أحيانا، وبعضها يفضى إلى عدم التعجل بالحلول الشاملة النهائية لأزمات المنطقة. وبذا، فإن المحصلة النهائية لحرب لبنان تسير باتجاه إعادة رسم التوازنات القائمة فى المنطقة، بدءا من منطقة جنوب لبنان، بإحلال قوات دولية محل قوات حزب الله، على أن يحشر الحزب شمالا مع بقية مكونات الداخل اللبنانى، ولتعاد صياغة المعادلة السياسية فى لبنان بدور أكبر لسوريا بالتضافر مع إيران، مما يعنى بدوره أن هناك دورا سوريا مرشحا للإحياء عربيا وإقليميا، مع مزيد من العنفوان والتماسك فى الدور الإيرانى، ولتصبح بقية النطاق العربى هى المساحة الضبابية فى تلك الصورة الجديدة.

Scanned by CamScanner





■ أحمد دياب *

أثار العدوان الإسرائيلى على لبنان، عقب اختطاف مقاتلى حزب الله لجنديين إسرائيليين فى ١٢ يوليو الماضى، ردود فعل متباينة من جانب القوى الكبرى. ففى الوقت الذى أدانت فيه معظم دول العالم هذا العدوان، أيدته بعض الدول واعتبرته دفاعا عن النفس، ربما تأثرا بالموقف الأمريكى. لكن الملاحظ أن هذا العدوان لم يثر انقساما حادا بين القوى الكبرى، على نحو ما حدث خلال الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، ربما بسبب صغر لبنان وضعف تأثيره سياسيا واستراتيجيا على التوازنات العالمية، وربما بسبب توافر الذريعة، ممثلة فى حزب الله. وبينما دارت معركة دبلوماسية حول العراق بين كل من روسيا وألمانيا وفرنسا والصين من جانب، والولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر، فإن التحركات الدبلوماسية حول لبنان انطلقت بالأساس من الولايات المتحدة وفرنسا، فى حين ظلت مواقف القوى الدولية الأخرى هامشية.

أولا- موقف الولايات المتحدة :

عقب قيام حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ بعملية عسكرية ضد القوات الإسرائيلية المرابطة على الحدود مع لبنان وراء الخط الأزرق، قتل فيها ثمانية جنود وجرح ثمانية عشر وأسر جنديين، لم تكن إسرائيل مضطرة، ولا كان متوقعا أن ترد على هذه العملية المحدودة بمثل هذه الحرب الشاملة، فقد أتيحت أمامها بدائل أخرى عديدة لاحتواء الأزمة، ربما كانت أقل تكلفة، وربما أكثر فعالية، كما حدث فى مرات أخرى سابقة. هذه البدائل تتراوح ما بين القبول بمبدأ تبادل الأسرى، أو التصعيد بالضغوط السياسية، وانتهاء بالقيام بعملية عسكرية محدودة، إذا كان الهدف هو الإفراج عن الجنديين الأسيرين. غير أن إسرائيل، ولأسباب كثيرة، فضلت توظيف الأزمة لتنفيذ خطط متفق عليها من قبل مع الولايات المتحدة لتغيير قواعد اللعبة برمتها فى المنطقة، إذ نشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن خطة الحرب ضد لبنان كانت موضوعة منذ نحو خمسة أشهر، كما أبلغ السفير الأمريكى فى بيروت، جيفرى فيلتمان، الحكومة اللبنانية منذ شهر مارس ٢٠٠٦ بأن الولايات المتحدة تمنح المسئولين اللبنانيين فرصة خمسة أشهر لنزع سلاح حزب الله، وإن فشلوا، فإن واشنطن ستتولى المهمة بنفسها. بل إن ديفيد ولش، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، قال صراحة إذا لم ينجح لبنان فى تنفيذ القرار ١٥٥٩، أى نزع سلاح حزب الله، فإن إسرائيل ستفعل ذلك.

وفى السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى تحقيق سيمورهيرش، الصحفى الأمريكى الشهير، المنشور فى مجلة "ذى نيويوركر" يوم ١٤ أغسطس ٢٠٠٦، وتقرير وين ماديسون الذى نشر فى المجلة نفسها، وهما يؤكدان أن اجتماعا عقد يومى ١٧ و١٨ يونيو ٢٠٠٦ تحت غطاء ندوة نظمها معهد "أمريكان انتربرايز"، شارك فيها نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى، ورئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى إيهود أولمرت، إضافة إلى ثلاثة رؤساء سابقين للحكومة فى إسرائيل هم: نيتانياهو وباراك وبيريز، فى حضور النائب ناتان شارانسكى، وقد تم فى هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة على خطط تدمير "حزب الله" عسكريا.

ومنذ اللحظة الأولى، قام الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن بتبنى الحرب الإسرائيلية ضد لبنان، وتبريرها فى المسرح الدولى على أنها دفاع مشروع عن النفس. ويذكر تيرى ميسان الكاتب والصحفى الفرنسى فى صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن الرئيس الفرنسى جاك شيراك فوجئ، فى اجتماع مجموعة الثمانى (١٥- ١٧ يوليو ٢٠٠٦) بسان بطرسبرج، بالرئيس الأمريكى يقول له: "هذه ليست عملية إسرائيلية وافقت عليها الولايات المتحدة، لكنها عملية للولايات المتحدة تنفذها إسرائيل". ثم يضيف ميسان: "بعبارة أدق، فإن مشروع تدمير لبنان قدمته إسرائيل إلى الإدارة الأمريكية قبل العام الماضى بقليل، طبقا لما أفادت به صحيفة "سان فرانسيسكو كرونيكل".

وفى أول مؤتمر صحفى لها بعد بداية العدوان الإسرائيلى على لبنان، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس (٧ أغسطس ٢٠٠٦) بهدوء وثقة غربيين، أن "شرق أوسط جديدا يتخلق الآن من رحم الأزمة اللبنانية"، مضيفة "أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن وقف لإطلاق النار". ولم يعن كلام رايس سوى معنى واحد، هو أن حرب إسرائيل ضد لبنان هى حرب الولايات المتحدة، وأنها لن تسمح بوقفها، قبل أن تحقق أهدافها، وأنه ليس أمام

(*) باحث فى العلوم السياسية .

Scanned by CamScanner

المجتمع الدولى وشعوب المنطقة من خيار آخر سوى تحمل آلامها، مهما تكن موجعة، لأنها ليست سوى آلام ولادة متعثرة لشرق أوسط جديد.

ونظرا لعجز إسرائيل عن تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية، رغم مرور أكثر من شهر، بسبب بسالة مقاتلى حزب الله، وتصاعد الضغوط الدولية المطالبة بوقف الحرب لوضع حد لعملية تدمير لبنان التى ترتكبها إسرائيل، ثم تهديد رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة لكوندوليزا رايس بالاستقالة، فى حال استمرار الحرب ضد لبنان، ومن ثم لن يبقى رمزا للسلطة فى لبنان سوى الرئيس إميل لحود، وهو ما يعنى عودة النفوذ السورى إلى لبنان مجددا - أمام ذلك كله، اضطرت واشنطن إلى الموافقة على إصدار قرار مجلس الأمن الدولى ١٧٠١، لكنها استطاعت أن تمنح إسرائيل مزايا أكبر بكثير مما استطاعت تل أبيب تحقيقها بالوسائل العسكرية. وهنا، تكمن المفارقة الكبرى التى تجعل من إمكانية التطبيق الفعلى لهذا القرار على أرض الواقع، على النحو الذى تريده إسرائيل والولايات المتحدة، أمرا صعب المنال، وسوف يتطلب معركة سياسية، وربما عسكرية أخرى.

والواقع أنه يصعب عدم الربط بين الحرب على لبنان، وتصاعد الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران، خصوصا حول ملف الأخيرة النووى. والهدف الرئيسى، الذى سعت إليه واشنطن من هذه الحرب، هو منح إسرائيل الفرصة كاملة لتدمير البنية العسكرية لحزب الله، ثم الانتقال بعد ذلك لتصفية حماس وإسقاط حكومتها، وتشكيل تحالف دولى وإقليمى، قابل لإغراء سوريا بالانضمام إليه، يعمل على عزل إيران، وتقليص نفوذها فى المنطقة، تمهيدا لتصفية نظامها إن أمكن.

ثانيا- مواقف دول الاتحاد الأوروبى:

انتقدت الحكومات والشعوب الأوروبية العدوان الإسرائيلى على لبنان، وأعلن المجلس الأوروبى، الذى يمثل معظم الدول الأوروبية، أن رد فعل إسرائيل على قيام حزب الله بأسر الجنديين الإسرائيليين كان عملا مفرطا، وغير متوازن. واتهمت معظم الدول الأوروبية إسرائيل بالقيام بهجمات عشوائية وطائشة ضد المدنيين الأبرياء فى لبنان. لكن الأربعة الكبار فى الاتحاد الأوروبى (ألمانيا - فرنسا - إيطاليا - بريطانيا) تباينت مواقفها بشدة إزاء العدوان، إذ أيدت كل من لندن وبرلين العدوان الإسرائيلى، واعتبرتاه دفاعا عن النفس. فى المقابل، انتقدت كل من باريس وروما العدوان، واعتبرتاه مبالغا فيه والغرض منه تدمير لبنان.

(أ) الموقف الفرنسى:

تربط فرنسا بلبنان علاقات تاريخية وثيقة. وخلال العدوان الإسرائيلى الأخير، شعرت فرنسا بأنها معنية أكثر من غيرها بما يحدث فى لبنان، وأنه من الضرورى منع تدميره وإعادته سنوات إلى الوراء. وفى قمة الدول الثمانى الكبرى التى عقدت فى مدينة سان بطرسبرج الروسية (١٥- ١٧ يوليو الماضى، وصف الرئيس الفرنسى جاك شيراك قصف الطائرات العسكرية الإسرائيلية اليومى على لبنان بأنه استجابة عسكرية مفرطة فى استخدامها للقوة، وغير متكافئة، للاعتداءات التى تعرضت لها إسرائيل من قبل حزب الله. وطيلة أيام الحرب، كانت الدبلوماسية الفرنسية تدار مباشرة من قصر الإليزيه، حيث أرسل شيراك وزير خارجيته فيليب دوستى بلازى أربع مرات إلى لبنان، كما أرسل رئيس الوزراء دومينيك دوفيلبان وعددا من الوزراء لإظهار اهتمامه بإنقاذ لبنان.

وبعد فترة من "التخبط" التى تبعت بدء العمليات العسكرية، وبعدما تبين لباريس أن الحرب ستطول، بمباركة أمريكية لإسرائيل، بدأت تظهر ملامح "الخطة" الفرنسية لإيجاد تسوية للنزاع، عبرت عنها "الورقة الفرنسية"، التى قدمت فى مؤتمر روما (الذى عقد فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦). ومن هذه الورقة، استوحت الدبلوماسية الفرنسية مشروع القرار الأول، ثم القرار المعدل، وعندما صوت مجلس الأمن الدولى (١٢ أغسطس ٢٠٠٦) على القرار ١٧٠١ الذى وضع حدا للحرب الإسرائيلية على لبنان، شعرت باريس بأنها حققت إنجازا دبلوماسيا من الدرجة الأولى. فالدبلوماسية الفرنسية وضعت مسودة المشروع الذى لم يطرح غيره رسميا فى مجلس الأمن، طوال مدة الحرب، باستثناء مشروع قرار روسى خجول، يدعو إلى وقف الأعمال العدائية لمدة ٧٢ ساعة "لأسباب إنسانية" لم يهتم به أحد. والقرار كما صدر، ورغم التعديلات التى أدخلتها عليه الولايات المتحدة، يتبنى تماما "المقاربة" الفرنسية، إذ جاهدت الدبلوماسية الفرنسية كثيرا لانتزاع مجموعة من التنازلات من واشنطن، ومنها ما جاء تحت "التهديد الدبلوماسى". ففى مؤتمر صحفى عقب اجتماع استثنائى لمجلس وزراء فرنسى مصغر عقد فى مدينة تولون المتوسطية بحضور رئيس الحكومة، ووزيرى الخارجية والدفاع، أعلن شيراك أن بلاده لن تتردد فى طرح مشروع قرار، أحادى، فى مجلس الأمن إذا تبين لها أن الوصول إلى نص مشترك مع واشنطن صعب التحقيق.

والواقع أن باريس وواشنطن وجدتا نفسيهما، خلال فترة الحرب، فى وضعية "المواجهة" السياسية والدبلوماسية، مما أعاد التذكير بما كان عليه الوضع قبيل الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، حيث تزعمت فرنسا معسكر الرافضين للحرب، والرافضين تخويل الولايات المتحدة وبريطانيا تفويضا من مجلس الأمن بمهاجمة العراق. وذهبت فرنسا وقتها إلى حد التلويح باللجوء إلى استخدام "الفيتو" فى مجلس الأمن لإجهاض أى مشروع يذهب فى هذا الاتجاه.

لكن الفرق بين المواجهة الفرنسية- الأمريكية حول لبنان، والمواجهة السابقة حول العراق هو أن أوجه الاتفاق بين الدولتين تتفوق على أوجه الخلاف. أما الفرق الأساسى الآخر، فهو أن باريس كانت تعى أن لا حظ لها بالوصول إلى نتيجة فى مجلس الأمن، إلا عبر التفاهم مع واشنطن. فالأخيرة، هى الجهة الوحيدة القادرة على التأثير فى إسرائيل، وبالتالى، فإن أى قرار لا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ، إلا إذا قبلت به إسرائيل والولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، فإن استراتيجية التحرك الفرنسية قامت على تقديم مقترحات "مقبولة ومتوازنة"، وتجميع الدعم الأوروبى، ثم الدولى لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن باريس لا تريد الافتراق عن واشنطن، ولا القطيعة مع إسرائيل، وإنما كانت تهدف إلى إيجاد مخرج يحقق عدة أهداف فى وقت واحد، هى وقف الحرب، وبالتالى وقف تدمير لبنان، وهو ما تحقق عبر القرار ١٧٠١.

وكان أهم بنود هذا القرار (١٧٠١) تعزيز قوة "اليونيفيل" الدولية فى جنوب لبنان. وفى هذا السياق، اقترحت فرنسا تشكيل قوة ضاربة مكونة من ١٥ ألف جندى. وقد طلب من فرنسا المشاركة بنحو ٣٥٠٠ جندى فى هذه القوات مع تولى قيادتها، لكن فرنسا تراجعت عن الالتزام بقيادة هذه القوات، مكتفية بإرسال ٢٠٠ مهندس عسكرى فقط، ذلك أن لفرنسا تجارب مريرة فى مهام حفظ السلام الدولية، فقد خسرت عام ١٩٨٣ فى لبنان نفسه ٥٨ جنديا فى هجمات انتحارية، والتى أودت بحياة ٢٤١ جنديا أمريكيا

Scanned by CamScanner

أيضا. ثم تكبدت (فرنسا) خسارة أفدح في البوسنة، حين قتل ٨٤ عسكريا فرنسيا، لأنهم افتقدوا صلاحيات الردع والدفاع عن النفس.

وبعد ما يزيد على عشرة أيام من التردد، وبعد مناشدة أمريكية، قررت فرنسا تولى قيادة القوة الدولية، وزيادة عدد قواتها فيها، بدعوى أنها (فرنسا) حصلت على ضمانات من لبنان وإسرائيل بأن القوة الدولية ستتمكن من الاضطلاع بمهمتها، و"تقديم توضيحات من الأمم المتحدة حول تسلسل قيادة "اليونيفيل" كى تكون متماسكة وفعالة"، و"ضمان تمتع القوات الدولية بصلاحية استخدام القوة للدفاع عن نفسها ولحماية المدنيين".

هذه التبريرات قد تكون مقنعة، لكنها غير كافية لتفسير التراجع الفرنسى، فقد حدث فى الواقع عقب تطورين مهمين، الأول: حماسة إيطاليا المفاجئة لإرسال ٣٠٠٠ جندى إلى لبنان، ولقيادة القوات الدولية هناك. من هنا، خشيت باريس أن تقوم روما بوراثة دورها التاريخى والثقافى المميز فى سوريا ولبنان. أما التطور الثانى، فهو التهديدات المبطنة، التى أطلقتها واشنطن تجاه باريس، بأنها قد تلغى كل الصفقات السرية التى عقدتها معها منذ عام ٢٠٠٤، والتى ولد من رحمها القراران الدوليان ١٥٥٩ و١٧٠١.

(ب) موقف إيطاليا:

باعدت مواقف رئيس الحكومة الإيطالية السابق، سيلفيو بيرلسكونى، إلى حد كبير بين إمكانات إيطاليا، وأهداف سياستها العربية. فبرغم إمكاناتها وعلاقاتها التاريخية والثقافية الوطيدة مع الدول العربية، فإن فترة رئاسة بيرلسكونى لحكومة بلاده شهدت فتورا على المستوى الشعبى، وبدرجة أقل على المستوى الرسمى، برغم محاولات الدبلوماسية الإيطالية تجنب الآثار السلبية لمواقفه. فقرار بيرلسكونى مشاركة الإدارة الأمريكية فى غزو العراق عام ٢٠٠٣، وتصريحه الشهير الذى حقر فيه الحضارة الإسلامية والعربية ومساهماتها التاريخية فى الحضارة الإنسانية، أديا إلى الإضرار برصيد إيطاليا فى العالم العربى.

لكن منذ تولى رومانو برودى رئاسة حكومة يسار الوسط الإيطالية فى يونيو الماضى، وتولى "اليسارى" ما سيمو داليما وزارة الخارجية، بدأت الدبلوماسية الإيطالية نهجا جديدا لاستعادة مركز إيطاليا ومكانتها، وبشكل متوازن، فى منطقة الشرق الأوسط. فبعدما أعلن برودى نيته سحب القوات الإيطالية من العراق (١٢٠٠ جندى)، جاء العدوان الإسرائيلى على لبنان لكى تنشط الدبلوماسية الإيطالية، وتستضيف مؤتمر روما لمحاولة وقف العدوان الإسرائيلى، الذى وصفه برودى، بأنه "كان مفرطا ومبالغا فيه".

وفى حياد ونزاهة، أعلن وزير الخارجية داليما أن الإدارة الأمريكية حالت دون دعوة مؤتمر روما إلى وقف إطلاق النار. وبينما ترددت دول أوروبية إزاء إرسال قوات للمشاركة فى دعم القوات الدولية "يونيفيل"، أعلنت إيطاليا استعدادها لإرسال ثلاثة آلاف جندى ولرئاسة هذه القوات الدولية، وأعلنت روما رفض إرسال جندى واحد إلى الجنوب اللبنانى، ما دامت إسرائيل مستمرة فى انتهاك قرار وقف إطلاق النار. وفى الوقت الذى تسعى فيه دول أوروبية، بطريقة مواربة، إلى استغلال القرار ١٧٠١، ومحاولة تفسيره لجهة جعل مهمة القوات الدولية نزع سلاح حزب الله، أعلن وزير الخارجية الإيطالى، بوضوح، أن هدف القوات الدولية ليس تدمير حزب الله، وإن كانت السفن الحربية الإيطالية سوف تتولى مراقبة الشواطئ اللبنانية، لمنع وصول أسلحة إلى حزب الله.

(ج) موقف بريطانيا:

يذكر جون كامبفنر، رئيس التحرير الجديد لمجلة "ذى نيو ستيتسمان" البريطانية، أن أكثر من مصدر رسمى فى الحكومة البريطانية أخبره بأن الولايات المتحدة كانت تعرف مسبقا بنية إسرائيل شن الحرب على لبنان، بل إن الإدارة الأمريكية أبلغت الحكومة البريطانية بذلك. ربما يفسر ذلك الالتزام الكامل من تونى بلير، رئيس وزراء بريطانيا، بالموقف الأمريكى من اللحظة الأولى، وإصراره على أن تأخذ إسرائيل كل الوقت اللازم لها فى لبنان. لذا، رفض بلير المطالبة بوقف فورى لإطلاق النار، أو شجب العدوان الإسرائيلى، برغم تصاعد حجم التدمير، وعدد القتلى المدنيين فى لبنان، وأدى ذلك إلى انقسام فى الموقف الأوروبى، وعدم قدرة الدول الأوروبية -باستثناء فرنسا- على التحرك السريع لوقف العدوان الإسرائيلى. عموما، الحكومات العمالية فى بريطانيا معروفة بصداقتها ودعمها لإسرائيل، ابتداء من حكومة هارولد ويلسون، وانتهاء بحكومة بلير التى تعتبر الأكثر دعما لإسرائيل فى أوروبا كلها. لكن ما يثير الدهشة، حقا، هو ربط بلير سياسة بريطانيا بسياسة الولايات المتحدة إلى درجة التبعية المطلقة، كما ثبت فى الحرب على العراق ولبنان، والحرب على الإرهاب، وتبنى مسألة الشرق الأوسط الجديد، سياسة بلير هذه تتعارض تماما مع مواقف الرأى العام البريطانى من تلك القضايا، بل ومع توجهات غالبية أعضاء حزب العمال فى بريطانيا. هذا الانفصام عرض بلير لضغوط ومطالب شديدة، لتقديم استقالته. ورغم رفضه بلير لهذه المطالب، إلا أنه أذعن أخيرا، وقرر الاستقالة فى غضون عام.

(د) موقف ألمانيا:

منذ بداية العدوان الإسرائيلى على لبنان، تبنت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل الموقف الأمريكى، الذى يبرر ما يجرى فى لبنان بأن إسرائيل تدافع عن نفسها، وهو ما شكل انحيازا واضحا للموقفين الأمريكى والإسرائيلى، رغم أن ألمانيا حرصت دائما على إيجاد نوع من التوازن بين علاقتها الخاصة بإسرائيل من جهة، وعلاقاتها المتميزة بالعالم العربى من جهة أخرى. لكن المشكلة تكمن فى أن الأزمة اللبنانية جاءت فى توقيت عادت فيه ألمانيا حليفا مقربا من الإدارة الأمريكية. ولم يكن متصورا أن تجازف ميركل بمعارضة واشنطن من جديد، وتكرار سيناريو المستشار السابق جيرهارد شرودر، قبيل وأثناء وبعد الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣.

وإذا كان موقف المستشارة ميركل قد حظى فى البداية بتفهم وتأييد رسمى وشعبى فى ألمانيا، فإن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان لمدة أكثر من شهر وضع موقف الحكومة الألمانية فى موقف حرج وصعب. فقد تجرأ وزير الخارجية فرانك شتا ينماير، الذى يمتاز بالعقلانية والهدوء، على توجيه النقد لتدمير البنية الأساسية اللبنانية، واصفا ذلك بأنه لا علاقة له بالدفاع عن النفس، كما وصفت وزيرة التعاون الدولى فى الحكومة الألمانية هايدى مارى فيستوريك قصف المدنيين بأنه انتهاك غير مقبول للقانون الدولى.

إن التحرك الدبلوماسى الألمانى المكثف خلال العدوان الإسرائيلى، والذى قامت به ميركل عبر اتصالاتها بزعماء دول المنطقة، وجولة وزير الخارجية شتاينماير فى الشرق الأوسط، وكذلك ما تسرب عن اتصالات ألمانية سرية مع حزب الله، وحماس بالتنسيق مع روسيا، من أجل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، ووقف إطلاق النار، معتمدة على خبرتها السابقة فى التوسط بين

Scanned by CamScanner

إسرائيل وحزب الله- هذا التحرك الألمانى كان نتيجة الضغوط الداخلية من جانب أحزاب المعارضة الألمانية، خاصة حزب الخضر والحزب اليسارى، وهى الأحزاب التى شنت حملة على ميركل، اتهمتها فيها بالسلبية فى التعامل مع الأزمة اللبنانية، مما دفع ميركل إلى التحرك لتحسين موقفها أمام الرأى العام الألمانى، وحرصت ميركل على دمج جهودها فى الدور الأوروبى وتقويته، حيث لم يعد أحد فى برلين يرغب فى تسليط الضوء على دور ألمانى مستقل، إذ أعلنت ميركل أن الجهد الدبلوماسى الألمانى يصب فى إطار نشاط الاتحاد الأوروبى ومجموعة الثمانى، وإن وزير الخارجية ينسق تحركاته بالكامل مع خافيير سولانا، منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى.

ورحبت ألمانيا بصدور القرار ١٧٠١، وأعلنت عزمها المشاركة فى قوات حفظ السلام الدولية فى لبنان، فى الوقت الذى تتوافر فيه الأنباء عن استمرار الوساطة الألمانية بين حزب الله وإسرائيل، من أجل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، والإفراج عن الأسرى "اللبنانيين" فى السجون الإسرائيلية.

ثالثا- موقف روسيا الاتحادية :

تزامنت بداية العدوان الإسرائيلى على لبنان مع انعقاد قمة الثمانى فى مدينة سان بطرسبرج الروسية (١٥- ١٧ يوليو ٢٠٠٦)، وعكست تصريحات الرئيس بوتين خلال القمة طبيعة الموقف الروسى من الأزمة اللبنانية، إذ حاول بوتين دعوة المشاركين فى القمة للتعامل مع جذور الأزمة المتمثلة فى تحرير الأراضى العربية المحتلة، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وحذر بوتين من عدم إيجاد حلول جذرية لأزمات المنطقة بصفة عامة. لكن سرعان ما بدأت تتقلص التصريحات الروسية، لتقتصر فى النهاية على مجرد المطالبة بوقف فورى لإطلاق النار، واحترام أمن إسرائيل. وكان واضحا أن الخلاف بين أطراف قمة الثمانى قد عطل بشكل ملموس الوصول لتسوية سياسية حول موقف المجتمع الدولى. واعتبر الكرملين أن بيان الثمانى الكبار يمكن أن يوفر الإمكانيات لنجاح مؤتمر روما، وأرضية صالحة لإصدار بيان عن مجلس الأمن يدعو لإيقاف المعارك، إلا أن هذا لم يحدث، وتبين أن التفاؤل الروسى مبالغ فيه، مما جعل الحرب تستمر أكثر من ٣٠ يوما. ولم تنجح روسيا فى إيقاف الحرب لدواع إنسانية لمدة ٧٢ ساعة فقط.

والمشكلة لم تكن فقط فى أن الجهود الروسية فشلت فى اختصار فترة العدوان الإسرائيلى لتجنيب الشعب اللبنانى ويلات الحرب، وإنما أثارت تساؤلات حول أسباب فشل روسيا فى الوصول إلى تسوية حاسمة، بل إن التسوية التى تم الاتفاق عليها جاءت بعد تنازلات من موسكو عن العديد من المواقف التى يعتبرها الكرملين أساسية فى حل أزمة الشرق الأوسط بصفة عامة.

ولعل الشعور بعجز أو تقلص الدور الروسى جعل الكرملين يحجم عن اتخاذ موقف بشأن مشاركة روسيا فى القوات الدولية إلى لبنان، خاصة بعد أن عانت قوات حفظ السلام الروسية من التهميش والتجاهل فى أزمة البلقان، عندما تم توزيع كوسوفو كمناطق نفوذ بين قوات دول الناتو، وضمت إلى فرق الدول الأوروبية فرقا من القوات الروسية، التى كانت قد احتلت مطار برشتينا بشكل استعراضى آنذاك.

لقد كشف العدوان الإسرائيلى على لبنان عن أن دور روسيا قد أصبح هامشيا، وغير مؤثر فى الصراع، وأن كل مساعى موسكو للعودة إلى المنطقة، سواء عبر اتفاقيات التعاون ومبيعات الأسلحة إلى المنطقة، أو عبر التعاون الاقتصادى، ليست أكثر من نيات، انهارت تحت وطأة القصف الإسرائيلى. كما أكد هذا العدوان أن الملف الشرق أوسطى بصفة عامة مازال يخضع للاحتكار الأمريكى، والمصالح الإسرائيلية، وأن دور اللجنة الرباعية لا يزيد على مجرد مشاركة ثانوية يتم تجاهلها فى اللحظات الحاسمة.

رابعا- موقف اليابان :

تسعى اليابان إلى أن يكون لها دور على الساحة السياسية الدولية، مثلما هى صاحبة دور بارز على الساحة الاقتصادية (ثانى أكبر اقتصاد فى العالم). ومن متطلبات وجود هذا الدور الاهتمام بما يحدث على الساحة العالمية، وتحديد المواقف منها، وتقديم الأفكار والمبادرات، وغيرها من الأمور المعروفة فى هذا السياق.

وقد بدأت اليابان الاهتمام منذ سنوات بتوسيع دائرة اهتمامها بالقضايا الإقليمية، ومنها المنطقة العربية التى شهدت أول مشاركة لقوات الدفاع الذاتى اليابانية بمنطقة عمليات عسكرية خارج اليابان، منذ الحرب العالمية الثانية، خارج نطاق قوات حفظ السلام.

ومنذ بداية الأزمة اللبنانية الأخيرة، أدانت اليابان عملية أسر الجنديين الإسرائيليين، من قبل حزب الله، ومن ثم طالبت بالإفراج الفورى وغير المشروط عنهما، مع مطالبة الحكومة اللبنانية ببذل جهودها لتأمين ذلك. ليس هذا فحسب، بل مطالبتها بوضع حد لما سمته "العنف من قبل الميليشيات"، وتحدثت صراحة عن نزع سلاح حزب الله، معتبرة أن تلك قضية أساسية فى إطار بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل الأراضى اللبنانية، كما طالبت بوقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل.

فى المقابل، فإن اليابان، وإن كانت قد اعتبرت أن الغارات الإسرائيلية على لبنان من شأنها أن تزيد التوتر فى المنطقة، وأنها لن تسهم فى حل المشكلة، فإنها لم تدنها بشكل صريح وواضح، وإنما اكتفت بمطالبتها بعدم الاستخدام المفرط للقوة، لا سيما تلك التى تستهدف السكان المدنيين، والبنية الأساسية.

وفيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلى على قوات الأمم المتحدة فى لبنان يوم ٢٥ يوليو الماضى، فإنها (اليابان) اكتفت بالإعراب عن أسفها، وطالبت بوقف فورى لإطلاق النار من أجل تجنب المزيد من الضحايا المدنيين. وبعد حوالى شهر من العدوان، أعلنت اليابان عن تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى لبنان، من خلال منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمى، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين بقيمة مليون دولار.

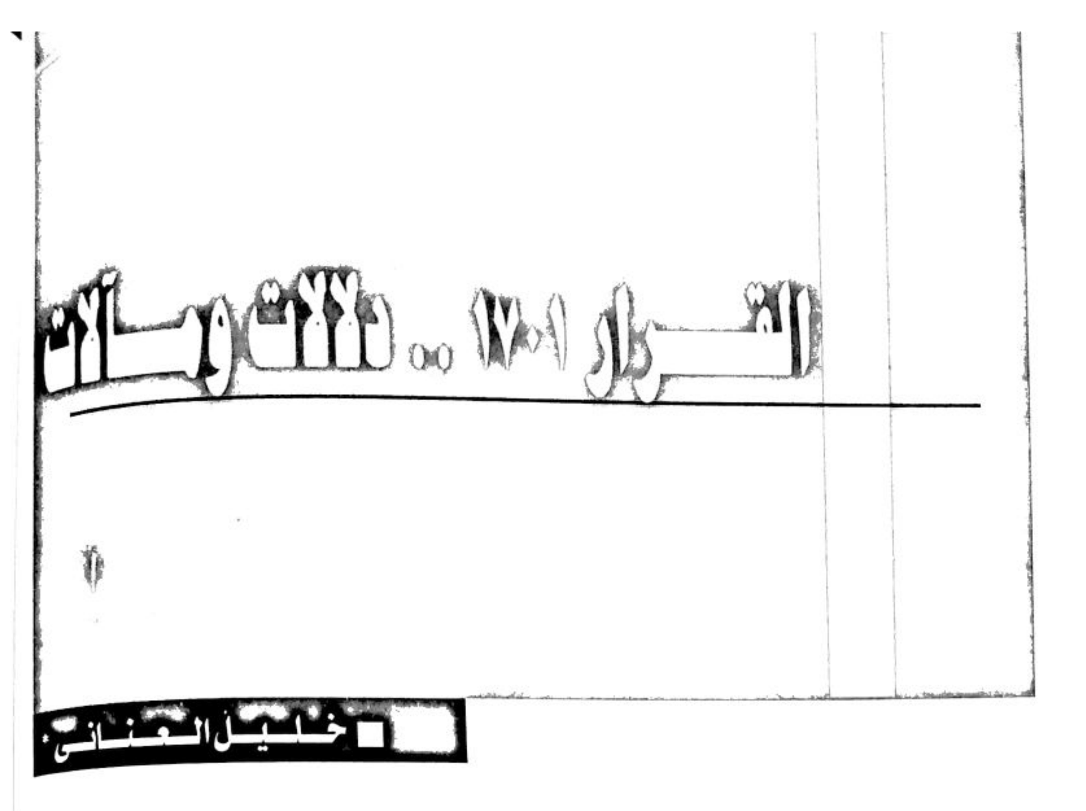
وإذا كان الموقف اليابانى يحمل الكثير من الجوانب التى قد يتم الاتفاق عليها، أو الاختلاف معها، أو حولها من قبل الأطراف المختلفة، فإنه فى حالة دولة مثل اليابان، تسعى للعب دور سياسى عالمى، ولها مصالح عديدة فى المنطقة، أهمها البترول، ربما كان يتطلب جهدا أكبر، لا سيما على المستوى الدبلوماسى.

وهنا، يبرز أثر عاملين مهمين فى تحديد الموقف اليابانى تجاه قضايا المنطقة بصفة عامة، وقضية الصراع العربى - الإسرائيلى، بصفة خاصة، الأول: طبيعة علاقات اليابان التحالفية مع الولايات المتحدة، الداعم الأكبر لإسرائيل. ومن ثم، فإن اليابان تدرك تماما أن هناك خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها فى بعض القضايا، لا سيما تلك التى تتحكم فيها الولايات المتحدة.

الثانى: طبيعة المواقف العربية التى تتسم غالبا بالالتباس والضعف والتشرذم، ومن ثم فليس فيها ما يحمل اليابان على اتخاذ مواقف أكثر تقدما، أو بذل المزيد من الجهود.

Scanned by CamScanner





خليل العنانى*

ستة وعشرون قرارا دوليا، هى حصيلة القرارات التى حظى بها لبنان فى مجلس الأمن، خلال ثمانية وعشرين عاما(*)، وذلك بدءا من القرار ٤٢٥ الصادر فى التاسع عشر من مارس ١٩٧٨، وانتهاء بالقرار ١٧٠١ الصادر فى الحادى عشر من أغسطس ٢٠٠٦.

ومن بين هذه القرارات، لم يثر أى منها من الجدل والاختلاف مثلما أثاره القرار ١٧٠١، وهو الذى ينظر إليه البعض كما لو كان قرارا جامعا لمعظم ما ورد فى القرارات السابقة، سواء فيما يتعلق بالموقف من سلاح حزب الله، أو فيما يخص العلاقة الشائكة بين إسرائيل ولبنان، أو فيما يخص دور الأمم المتحدة فى النزاع بين الطرفين، وذلك من خلال قوات "اليونيفيل" الموجودة على الحدود بين البلدين.

وبالرغم من ذلك، فإن مساحة كبيرة من الغموض تشوب لغة القرار ١٧٠١، وتجعله عاجزا عن تقديم حل نهائى للأزمة بين لبنان وإسرائيل، ويبدو كما لو كان فى حاجة إلى قرار مكمل له.

وهو غموض يراه البعض مقصودا، وذلك بغرض تلبية الأهداف والمصالح المتعارضة لجميع الأطراف المتلامسة مع الأزمة، التى خلفتها الحرب الإسرائيلية على لبنان، سواء كان الطرفين المتنازعين (لبنان وإسرائيل)، أو من يقف خلفهما (فرنسا والولايات المتحدة)، حيث يتيح القرار الفرصة أمام كل طرف من أجل "اجتراح" تأويلات تتلاءم مع رؤيته "لمنطوق" القرار والهدف من إصداره، وكأنه محاولة لإرضاء جميع الأطراف المتداخلة فى الصراع.

دلالات تستوجب التوقف :

كشأن غيره من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والمتعلقة بتشخيص الحالة فى الشرق الأوسط، يكشف تشريح القرار ١٧٠١ عن مجموعة من الدلالات، تستوجب التوقف لمعرفة مآلاته وفرص تطبيقه على أرض الواقع.

ولعل أولى هذه الدلالات ما يتعلق بطريقة "إخراج" القرار، والتى عكست تباينا واسعا فى رؤية الأطراف المختلفة لما ينبغى أن يكون عليه القرار، كما عبرت عن حجم الاستقطاب الفرنسى - الأمريكى فيما يخص كيفية معالجة الأزمة اللبنانية - الإسرائيلية.

ففى الوقت الذى سعت فيه الولايات المتحدة نحو فرض أكبر قدر من الضغوط على الحكومة اللبنانية، من أجل "تسخين" موقفها من حزب الله، ورفع درجة السخط "اللبنانى" تجاهه، وذلك عبر الدفع نحو إطالة أمد الحرب على لبنان، من أجل إنجاز المهمة الرئيسية لها، ممثلة فى القضاء على القواعد العسكرية لحزب الله - حاولت فرنسا الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف "فورى" لإطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلى واللبنانى، وتأكيد ضرورة العودة إلى وضع ما قبل ١٢ يوليو ٢٠٠٦، أى قبل بدء الحرب. ولم يكن من سبيل أمام هاتين الرغبتين المتناقضتين سوى الوصول إلى صيغة "توفيقية" تلبى حاجة الوكيلين، أكثر مما تخدم أهداف الطرفين "الأصيلين" فى النزاع. لذا، فقد تم النص على وقف "الأعمال العدائية" بين الجانبين، مع السماح لإسرائيل بحق شن "عمليات دفاعية" داخل الأراضى اللبنانية ضد مقاتلى حزب الله.

الدلالة الثانية تتعلق بقدرة القرار ١٧٠١ على رسم حدود نهائية للنزاع بين إسرائيل ولبنان، وهو ما لا تتيحه بنود القرار، ذلك أنه لم يأت على ذكر الكثير من القضايا الجوهرية التى تمثل أساس الصراع الراهن، والتى وفرت الأجواء اللازمة لاندلاع الحرب الأخيرة على لبنان، وفى مقدمتها قضية ترسيم مزارع شبعا، وقضية الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، وقضية سلاح حزب الله. وكان جل اهتمام القرار هو وضع حد للحرب الدائرة بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، خصوصا بعد التكلفة الإنسانية والاقتصادية العاليه لها، وتحديدا على الجانب اللبنانى. فقد ترك القرار مسألة ترسيم مزارع شبعا للأمين العام كى ينظر فى كيفية حلها، فى حين لم يشر مطلقا لقضية الأسرى اللبنانيين. كما أنه لم ينص صراحة على نزع سلاح حزب الله، وإنما تم التعاطى معه بعمومية ودون تخصيص، وذلك مراعاة للاعتبارات والتوازنات السياسية فى الداخل اللبنانى.

(*) باحث بمجلة "السياسة الدولية".

Scanned by CamScanner

أما الدلالة الثالثة، فتتعلق بضعف آليات تنفيذ القرار ١٧٠١ . فمن جهة، لم يضع القرار سقفا زمنيا محددا للكثير من بنوده، سواء فيما يتعلق بانتشار قوات الأمم المتحدة فى الجنوب اللبنانى، والذى يتطلب وقتا زمنيا لا يقل بحال عن ستة أشهر، أو ما يتعلق بالنظر فى قضية مزارع شبعا وموعد البت فى مسألة تبعيتها، أو حتى فيما يخص عودة الجنديين الأسيرين لدى حزب الله، وتوقيت مبادلتهما مع الأسرى اللبنانيين، إذا ما تم ذلك، وهو وضع من شأنه تبديد أى أمل فى استقرار الحدود بين الطرفين، ويجعل من القرار مجرد إعلان "هدنة" وليس وقفا حقيقيا لإطلاق النار يمكنه الصمود فى وجه أى تفسيرات "تأويلية" من قبل أى طرف. ومن جهة ثانية، لم يشر القرار إلى كيفية التعاطى مع أحد الطرفين، إذا ما حدث اختراق لبنود القرار، أو جرى التهرب من استحقاقاتها ولم يتم الالتزام بها.

والدلالة الرابعة، هى عدم قدرة القرار ١٧٠١ على تقديم تسوية حقيقية للصراع فى المنطقة، وضمان عدم تكرار الحرب مجددا، وذلك بقدر ما يعبر عن "صفقة" لإنهاء الحرب، يتم من خلالها توفير "ضمانات" أمنية لإسرائيل فى مواجهة حزب الله، وهو بذلك يبطل الكثير من المقولات التى جرى الترويج لها عشية بدء الحرب وكمسوغ لاستمرارها، من ضرورة وضع حل دائم للصراع فى الشرق الأوسط، وإنهاء أسبابه "الوجودية".

أما الدلالة الخامسة، فهى أن القرار خلق حالا من "تجميد" الوضع بين لبنان وإسرائيل، وهو ما شكل دافعا لدى كل طرف للزعم بانتصاره فى حرب الثلاثة والثلاثين يوما. ففى حين يرى البعض أن القرار يعبر، بشكل أو بآخر، عن انتصار حزب الله فى الحرب، وذلك حين لم ينص صراحة على نزع سلاح الحزب بالقوة، أو لأنه لم ينص على موعد محدد لتسليم الجنديين الإسرائيليين المخطوفين لدى حزب الله - ترى إسرائيل أن القرار يعد مكسبا سياسيا، يعوض خسائرها الاستراتيجية فى الحرب، ذلك أنه، وللمرة الأولى منذ ربع قرن، سيتم إنشاء منطقة عازلة بين لبنان وإسرائيل، قد تحمى هذه الأخيرة من صواريخ حزب الله، ناهيك عن نقل مهمة سلاح حزب الله إلى الحكومة اللبنانية، وما قد يفرضه ذلك من ضغوط عليها، وعلى الموقف السياسى لحزب الله فى الداخل اللبنانى.

تنفيذ القرار .. مواقف معقدة :

يبدو منطقيا، فى ظل ما يفرضه القرار ١٧٠١ من غموض وميوعة، أن يواجه صعوبات فى التنفيذ على أرض الواقع، حيث يحظى القرار بعدد من "الأفخاخ" التى يمكنها تفجير الوضع من جديد. ويمكن رصد مواقف الأطراف المختلفة من تطبيق القرار على النحو التالى:

١- الموقف اللبنانى :

جاء القرار ١٧٠١ بمثابة إنقاذ للبنان من براثن الحرب العنيفة التى شنتها عليه إسرائيل لمدة ثلاثة وثلاثين يوما، ولم يكن من سبيل أمام جميع القوى السياسية فى لبنان سوى قبول القرار بالرغم من تحفظها على بعض بنوده. ولكنه جاء بأقل الخسائر، على حد تعبير المراقبين والمسئولين فى لبنان.

وبالرغم من ترحيب جميع الفصائل السياسية اللبنانية بصدور القرار، بما فيها حزب الله، إلا أن ثمة معضلات "لبنانية" تواجه تنفيذ القرار. وهنا، يمكن الحديث عن معضلتين رئيسيتين: الأولى، سياسية، وتتمثل فى موقف الفرقاء اللبنانيين من تطبيق القرار، وانعكاسات ذلك على مستقبل العلاقة بينهم، ذلك أن ثمة خلافات داخلية أبرزتها بعض بنود القرار، ولا تزال "تختمر" تحت السطح بانتظار الفرصة للظهور، لعل أهمها ما يتعلق بمسألة نزع سلاح حزب الله، وهى التى تعمد القرار الجديد، وعلى خلاف القرار ١٥٥٩، إلقاءها على عاتق الحكومة اللبنانية، (فقرة تمهيدية ٥، وفقرة تنفيذية ٣)، وهو ما يعنى احتمالات توجيه فوهة المدفع نحو منصة الإجماع الوطنى اللبنانى الذى تحقق طيلة أمد الحرب.

وبالرغم من تجنب الحكومة اللبنانية التعليق على مسألة نزع سلاح حزب الله، وذلك عشية إقرارها نشر الجيش اللبنانى جنوب نهر الليطانى، إلا أن المسألة تمثل أمرا معقدا وحساسا للغاية، لما لها من تداعيات على حسابات كافة الأطراف على الساحة السياسية اللبنانية. ففى حين تنظر قوى ١٤ أذار (تيار المستقبل بزعامة سعد الحريرى، واللقاء النيابى الديمقراطى بزعامة وليد جنبلاط، والقوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع) للقرار باعتباره فرصة مواتية للتخلص من سلاح حزب الله، كمقدمة لتقليل وزنه السياسى، فإن حزب الله يرى أن التمسك بالسلاح هو ضمانة لتحقيق استقلال الأراضى اللبنانية المحتلة (فى إشارة إلى مزارع شبعا الواقعة على الحدود اللبنانية - السورية - الإسرائيلية والتى تبلغ مساحتها ٢٤٠ كلم مربعا، وتحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ باعتبارها جزءا من هضبة الجولان السورية المحتلة)، كما يشدد الحزب على أن السلاح هو بغرض حماية الشعب اللبنانى من مخاطر العدو "الصهيونى"، خاصة فى ظل ضعف قدرات الجيش اللبنانى.

وفى ظل هذا الوضع، كان منطقيا أن يتم التوصل إلى تسوية "مؤقتة" بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، يقوم بمقتضاها هذا الأخير بـ "إخفاء" سلاحه فى منطقة جنوب الليطانى التى يجب أن تكون منطقة خالية من القواعد العسكرية والأسلحة، ما عدا السلاح الشرعى، والذى يقصد به هنا سلاح الجيش اللبنانى وقوات الأمم المتحدة. بيد أن هذه التسوية قد لا تصمد كثيرا فى وجه المتغيرات الجديدة على الساحة اللبنانية، خصوصا فى ظل حال الاستقطاب السياسى التى خلفتها الحرب على مواقف الأطراف فى الداخل اللبنانى.

وقد بدا قرار نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب كما لو كان حدثا فريدا من نوعه، وهو الذى لم يتمكن من ذلك طيلة عقود من الغياب الكامل أو الحضور الشكلى، خصوصا بعد الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، حيث كان حزب الله هو المدافع الأساسى عن الجنوب اللبنانى، والذى كان يخشى دائما من خطورة نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب، نظرا لإمكانياته الفنية واللوجيستية المتواضعة، مقارنة بالإمكانات الإسرائيلية.

أما المعضلة الثانية، فتتعلق بالجانب العسكرى، مسألة نشر قوات الأمم المتحدة فى الجنوب اللبنانى، وذلك من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة والعتاد فيما بين الخط الأزرق ونهر الليطانى، وهى مسألة، ناهيك عن صعوباتها الفنية والسياسية، إلا أنها لا تحظى بارتياح لدى حزب الله، خاصة أن القرار ١٧٠١ ينص على توسيع صلاحيات هذه القوات، كما ونوعا، (فقرة تنفيذية ١٢)، مما يجعلها تقترب من نمط القوات الدولية التى يفرضها الفصل السابع فى ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يعنى احتمالات فتح جبهة جديدة للتوتر بين حزب الله وهذه القوات مستقبلا، أو

Scanned by CamScanner

بينها وبين الجيش اللبنانى.

وكثيرا ما تثار التساؤلات حول قدرة الجيش اللبنانى على حفظ التوازن الاستراتيجى على الحدود مع إسرائيل، خاصة فى ظل اللغة "المطاطية" التى تحدث بها القرار عن حق إسرائيل فى شن عمليات "دفاعية" فى الأراضى اللبنانية، وهو ما قد يساء تفسيره "إسرائيليا" من أجل استهداف وتصفية قيادات حزب الله.

وتبدو مهمة الجيش اللبنانى عسيرة فيما يخص تطبيق القرار ١٧٠١، إما لجهة تجهيزه الفنى والعسكرى، حيث لا يعد الجيش اللبنانى، حسب رأى الخبراء والمحللين، "قوة مقاتلة"، ولا يتمتع بقدر عال من التسليح والعتاد، أو لجهة الحساسية السياسية التى قد يخلفها وجود الجيش فى الجنوب، وهو الذى تفكك مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) بسبب التوترات الطائفية.

فى حين نظر البعض لنشر الجيش فى الجنوب باعتباره إنجازا يتحقق من خلاله، وللمرة الأولى منذ ثلاثة عقود، انتزاع موافقة لبنانية بالإجماع على نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب، وتحديدا فى جنوب الليطانى. وينطلق أولئك من أن الحظر الذى كان مفروضا على دخوله منطقة جنوب الليطانى أسقط، وبالتالى فهو يشكل خطوة باتجاه ضبط الأمن والحفاظ على الاستقرار فى هذه المنطقة. كما أن موافقة الأطراف اللبنانية، وخصوصا حزب الله، على نشر الجيش فى جنوب الليطانى، بموازرة القوات الدولية، تعنى - بطريقة أو بأخرى - وجود رغبة محلية فى تثبيت الحضور الأمنى للدولة فى هذه المنطقة، إضافة الى حضورها الإدارى والمؤسساتى فيها، إثر سحب إسرائيل جيشها من الجنوب تحت ضربات المقاومة الإسلامية.

ناهيك عن أن ذلك قد أسقط العديد من المحاذير الإقليمية التى كانت تقف حائلا دون الحضور الفعلى للجيش فى هذه المنطقة، والتى كانت تتمثل فى موقف سوريا الرافض باستمرار لأى دور للمؤسسة العسكرية فى منطقة محاذية للحدود الدولية اللبنانية - الإسرائيلية.

٢- الموقف الإسرائيلى :

على الرغم من ترحيب الحكومة الإسرائيلية، بزعامة إيهود أولمرت، بالقرار ١٧٠١، والذى يضمن لها، حسب تفسيرها للقرار، عدم العودة إلى وضع ما قبل ١٢ يوليو، إلا أن ثمة معوقات تعترض سبل تنفيذه، لعل أولها ما يتعلق بمسألة الثقة، فمنذ متى وإسرائيل تلتزم بقرارات مجلس الأمن، وهى التى تعمدت توسيع حملتها البرية وزيادة عدد جنودها المنخرطين فى الحرب إلى ثلاثين ألفا، عشية التصويت على قرار مجلس الأمن؟ كما أنها لم توقف عملياتها العسكرية إلا بعد مرور أكثر من يومين على صدور القرار، وبدت كمن يبحث عن نصر "مفقود"، قد يعوض خسائرها الفادحة التى منيت بها طيلة أسابيع الحرب، ناهيك عن الخروقات التى تمت خلال الأيام الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وكان آخرها عملية الإنزال "الفاشلة" التى جرت فى منطقة البقاع فى التاسع عشر من أغسطس ٢٠٠٦.

وثانيها: ما يتعلق بالضمانات التى يمكن أن تمنحها إسرائيل للبنان والمجتمع الدولى بعدم "اجتراح" تفسيرات وتأويلات ملتوية للفقرتين التنفيذيتين (١و٢) فى القرار المذكور، والمتعلقتين بوقف العمليات الهجومية، وبدء الانسحاب من جنوب الليطانى. ويبدو أن إسرائيل ليست عازمة على الانسحاب الكامل من جميع الأراضى التى احتلتها عشية حربها الأخيرة على لبنان، وذلك تحت ذريعة عدم وصول قوات الأمم المتحدة للجنوب اللبنانى.

من جهة ثالثة، تسعى إسرائيل، وكنتيجة لإخفاقها الذريع فى الحرب على لبنان، إلى "استدراج" حزب الله نحو مواجهة أخرى، ولو محدودة، تحقق من خلالها أى نصر عسكرى عليه. ويظل القضاء على الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، الجائزة الكبرى لإسرائيل، وهو ما قد يوفرها لها البقاء على مقربة من الجنوب اللبنانى لتنفيذ عملياتها تجاه أعضاء الحزب وقياداته، وهى فى ذلك تحاول القيام بدور بديل لدور قوات الأمم المتحدة فى لبنان (اليونيفيل) فيما يخص منع حصول حزب الله على أسلحة من سوريا وإيران.

ويزيد من تعقيد المسألة الموقف الحرج الذى تواجهه حاليا حكومة أولمرت، على خلفية فشلها فى تحقيق أى من الأهداف التى أعلنتها عشية اتخاذها لقرار الحرب، وهو ما يعنى إقحام القرار ١٧٠١ فى حلبة الصراعات الداخلية فى إسرائيل، وقد تصبح المزايدة على تنفيذه بمثابة جواز مرور لمن يرغب فى تولى دفة القيادة فى إسرائيل.

وقد تأخذ الانتهاكات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ أشكالا عديدة، تحت غطاء تأويلى لبنوده، منها على سبيل المثال:

- شن هجمات على مواقع لحزب الله فى الجنوب اللبنانى تحت واجهة العمليات الدفاعية.

- فرض حظر بحرى وبرى على المنطقة الجنوبية، تحت ادعاء منع حزب الله من التزود بالسلاح والعتاد.

- البقاء فى بعض القرى والبلدات اللبنانية بذريعة عدم وجود قوات دولية بها.

ويزيد من احتمالات ذلك أن القرار ١٧٠١ لم ينص على توقيع عقوبات رادعة فى حال قام أى طرف بانتهاك بنود القرار، ناهيك عن عدم اكتراث إسرائيل بردود فعل المجتمع الدولى على انتهاكها لبنود أى قرار دولى.

٣- الموقف الإقليمى :

لا يمكن بحال إنكار الطابع الإقليمى للقرار ١٧٠١، وهو الذى حملت بعض بنوده إشارات ضمنية لبعض الأطراف بعدم تصدير السلاح إلى حزب الله، أو أى ميليشيات لبنانية أخرى. وفى إطار الحديث عن الموقف الإقليمى، يمكن الإشارة تحديدا إلى موقفى كل من إيران وسوريا، ومدى مساهمتهما فى تنفيذ القرار. ولذا، لم يكن غريبا أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان - فى جولته بالمنطقة التى جرت أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٦ - بزيارة كل من طهران ودمشق من أجل تأكيد ضرورة الالتزام بتنفيذ القرار ١٧٠١.

بالنسبة لإيران، فقد عبرت فى البداية عن امتعاضها من القرار واعتبرته "أحادى الجانب"، وذلك على غرار ما صرح به وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متكى عشية صدور القرار(١)، كما أبدت إيران تحفظها على بعض بنود القرار، وذلك تضامنا مع تحفظات الحكومة اللبنانية وحزب الله عليها. بيد أنها أعلنت دعمها الكامل للقرار، وذلك على غرار ما صرح به الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان عشية زيارته إلى طهران أوائل شهر سبتمبر ٢٠٠٦(٢).

وبشكل عام، تبدو إيران حريصة على تنفيذ القرار ١٧٠١، وذلك لما يعطيه لها من أريحية فى ملفها النووى وأزمتها المعلقة مع

Scanned by CamScanner

المجتمع الدولى، فى الوقت نفسه الذى تحاول فيه طهران استغلال النصر المعنوى الذى حققه حزب الله فى الصمود أمام الجيش الإسرائيلى، ومحاولة توظيف هذا النصر لتحقيق "حزمة" من المصالح الإقليمية فى المنطقة.

وتبدو إيران مؤثرة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ من خلال مسألتين، الأولى: هى مسألة تصدير السلاح إلى حزب الله، حيث يشدد القرار الدولى على عدم السماح بدخول أى أسلحة لأى فصيل سياسى أو ميليشيا لبنانية، باستثناء ما تطلبه الحكومة اللبنانية (فقرة تنفيذية ٧). وتتركز الاتهامات الغربية والإسرائيلية لإيران، باعتبارها داعما رئيسيا لحزب الله سياسيا وعسكريا.

والمسألة الثانية هى إعادة إعمار لبنان. وفى هذا الإطار، يجرى الحديث عن مساهمة إيران، سواء بشكل رسمى من خلال المعونات الحكومية للبنان، أو بشكل غير رسمى من خلال علاقتها الوثيقة بحزب الله.

أما بالنسبة لسوريا، فيبدو الأمر أكثر وضوحا، حيث تحتل دمشق موقعا متميزا فيما يخص تنفيذ القرار ١٧٠١. وتبدو مساهمة دمشق فى تنفيذ بنود القرار مؤثرة من خلال عدة مداخل، الأول: يتعلق بمراقبة الحدود مع لبنان، والعمل على وقف تصدير (أو تهريب) السلاح إلى حزب الله. وفى هذا الصدد، أشار الأمين العام للأمم المتحدة - أثناء زيارته إلى دمشق - إلى التزام هذه الأخيرة بمراقبة الحدود ونشر دوريات عسكرية بطولها. وكانت سوريا قد رفضت فى البداية نشر قوات دولية على حدودها مع لبنان، وهدد الرئيس السورى بشار الأسد بإغلاق الحدود إذا ما تم نشر هذه القوات(٣). كما أشار رئيس الوزراء الإيطالى رومانو برودى إلى أن سوريا وافقت "على إرسال حرس حدود من الاتحاد الاوروبى لضبط عمليات تمرير أسلحة بين سوريا ولبنان"(٤)، كما أعلنت سوريا عن نشر ما يقرب من خمسمائة جندى لضبط الحدود مع لبنان.

والمدخل الثانى: هو دور دمشق فى إقناع حزب الله بعدم اختراق قرار مجلس الأمن، ذلك أن ثمة إجماعا بين المراقبين على العلاقات الوثيقة بين القيادة السورية وقيادة حزب الله، ومدى تأثير ذلك فى الاستجابة للمواقف الدولية.

أما المدخل الثالث: فيتعلق بمسألة ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان، وذلك فى إطار قضية مزارع شبعا، حيث ينص القرار ١٧٠١ على النظر فى حل هذه المسألة، وطالب الأمين العام بالتوصل إلى تسوية لها.

ويبدو موقف دمشق من القرار ١٧٠١ معقدا. فمن جهة، تسعى دمشق لكسر حاجز العزلة الذى فرضته الولايات المتحدة عليها طيلة السنوات الخمس الماضية، وذلك عبر لعب دور مؤثر فى تنفيذ (أو عرقلة تنفيذ) بنود القرار، ومحاولة توظيف القرار من أجل إعادة الضوء إلى دورها الإقليمى المؤثر فى شئون المنطقة. ومن جهة ثانية، تواجه سوريا إشكالية العلاقة مع حزب الله. فإذا كانت سوريا، كما يشاع، تقوم بدور مهم فى تسليح حزب الله، فكيف يمكن إذا أوقف تهريب السلاح له خصوصا فى ظل موافقتها على وجود قوات أوروبية لضبط الحدود مع لبنان؟ ومن جهة ثالثة، يمكن لسوريا أن توظف القرار الدولى لإعادة فتح ملف الجولان المعلق منذ أكثر من ربع قرن، ولكن السؤال هو: كيف يتم ذلك؟.

اليونيفيل .. صعوبات فنية وسياسية :

منذ صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١، الذى تم بموجبه وقف "العمليات العدائية" بين لبنان وإسرائيل، والحديث لا ينقطع عن دور قوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان "اليونيفيل" فى الحفاظ على هدوء الأوضاع ومراقبة وقف إطلاق النار، تمهيدا للوصول إلى حل سياسى بين البلدين.

وتبدو قدرة المجتمع الدولى على توفير ضمانات كافية لقوات "اليونيفيل" للقيام بعملها، سواء من حيث الوفاء بالمساهمة فى تشكيلها كما ونوعا، أو من حيث تذليل العقبات السياسية التى قد تعترض عملها - أمرا معقدا، ويصعب التنبؤ بمآلاته.

ففى ظل المهام الملقاة على عاتق هذه القوات، والتى حددتها القرارات ٤٢٥ و٤٢٦ لعام ١٩٧٨، و ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦، والتى تتمثل فيما يلى:

* مراقبة وقف العمليات العدائية.

* مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية فيما تنتشر فى الجنوب، وبينها على طول الخط الأزرق، بالتزامن مع سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان.

* توسيع مساعدتها للإسهام فى ضمان الوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادى وآمن.

* مساعدة القوات المسلحة اللبنانية فى اتخاذ خطوات باتجاه إقامة منطقة - بين الخط الأزرق ونهر الليطانى- تكون خالية من الأشخاص المسلحين، والعتاد والأسلحة، عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان و"اليونيفيل.

* مساعدة الحكومة اللبنانية، بناء على طلبها، فى منع دخول الأسلحة أو المعدات، ماعدا تلك التى تطلبها الحكومة اللبنانية.

- فإن ثمة صعوبات بانتظار قوات "اليونيفيل"، قد تحد من قدرتها على القيام بدورها على النحو المنصوص عليه فى القرار المذكور. وفى هذا الإطار، يمكن الحديث عن مجموعتين من المعوقات، الأولى: فنية، والأخرى سياسية.

- العوائق الفنية :

ينص القرار ١٧٠١ على زيادة عدد وعتاد قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) فى لبنان إلى حد أقصى يبلغ ١٥ ألف جندى، وذلك من أجل القيام بدور حيوى فى الجنوب اللبنانى. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوات موجودة فى لبنان منذ عام ١٩٧٨، وكانت تضم ٢٠٠٠ فرد من جنسيات مختلفة، بهدف مراقبة وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، وقد تميز أداؤها طيلة هذه الفترة بالتواضع الشديد فى وجه الخروقات التى جرت بين الطرفين الإسرائيلى واللبنانى.

ومن المفترض أن يتم تحسين أداء هذه القوات من خلال تزويدها بتعزيزات عسكرية ولوجيستية تمكنها من أداء مهامها على النحو المطلوب. بيد أن هذه القوات تواجه معضلتين، الأولى تتعلق بوسائل تشكيلها، والثانية بطبيعة صلاحياتها.

بالنسبة للمعضلة الأولى، فقد واجهت مسألة زيادة قوات اليونيفيل محطات صعبة، حيث لم يصل عدد القوات المشاركة فيها فى البداية إلى ثلث ما هو مطلوب، أى أقل من خمسة آلاف جندى. ومن المفترض أن تسهم ٤٩ دولة فى تشكيل هذه القوات، وهو ما قد يستغرق وقتا طويلا قد يتعدى حاجز ستة أشهر.

وقد قرر الاتحاد الأوروبى المساهمة بنصف القوات المطلوبة، أى سبعة آلاف وخمسمائة ألف جندى، حيث من المتوقع أن ترسل

Scanned by CamScanner

التعهدات بالمشاركة فى قوة (يونيفيل)

الدولة	كيفية المساهمة (كما ونوعا)
فرنسا	قيادة القوة والمشاركة بـ ٢٠٠٠ جندى
إيطاليا	٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ جندى
بنجلاديش	حوالى ٢٠٠٠ جندى
إسبانيا	١١٠٠ جندى
ماليزيا	كتيبة واحدة
اندونيسيا	كتيبة واحدة ووحدة هندسية
تركيا	نحو ١٠٠٠ جندى
بلجيكا	نحو ٤٠٠ جندى
نيبال	كتيبة واحدة
الدانمارك	سفينتان على الأقل
قطر	٢٠٠ – ٣٠٠ جندى
فنلندا	٢٥٠ جنديا
ألمانيا	دوريات بحرية وحدودية، دون أى قوة مقاتلة
النرويج	١٠٠ جندى

المصدر : موقع بى بى سى العربى على الرابط :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabi
middle_east_news/newsid_5284000/
5284432.stm

إيطاليا مـا بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ جندى، وفـرنسـا ٢٠٠٠، وفنلندا ٢٥٠، بينما ستقدم المانيا وهولندا دعما بحريا مقابل الشواطئ اللبنانية، فى حين سيتراوح الدعم الإسبانى بين ٧٠٠ والف عنصر، وتعهدت بولندا بارسال ٥٠٠ عنصر، وبلجيكا بحوالى ٤٠٠.

فى حـين تعـهـدت بنجـلاديش بارسـال مـا بين ١٦٠٠ والفى جندى، وإندونيسيا بفرقة مدرعة والف جندى، وماليزيا بفرقة آلية والف جندى، واقـتـصـر الدعم الامريكى والبريطانى على أعـمـال المراقبـة الجوية والاتصـالات والحمـاية الجوية والتـجسس وتقديم الدعم اللوجيستى.

وقـد ربطت معظم الدول مشـاركاتـها فى هذه القوات بأمـرين، الأول: الرغبة فى اختبار مدى نجاح التجربة التى يخوضها الجيش اللبنانى، بمؤازرة القوات الدولية الموجـودة فعـلا، ومن ثم الوقـوف على آلية العمل فى الجنوب ليكون فى وسعها اتخاذ القرار النهائى برفع نسبة مشاركتها، فلا تبقى رمزية.

أمـا الأمـر الثـانى، فـيـعـود إلى أن أبرز الدول، التى أبدت استعدادا لإرسال جيشها الى الجنوب، قررت فى اللحظة الاخيرة التريث الى حين معرفة التعاطى الإسرائيلى مع أفراد هذه القوات، وذلك نظرا للسجل السيئ لإسرائيل فى هذا الملف.

أما المعضلة الثانية، فتتعلق بالصلاحيات المخولة للقوة الدولية، ذلك أن القـرار ١٧٠١ قد تعاطى مع مسـألة قـوات اليونيفـيل تحت البند السـادس من مـيـثـاق الأمم المتـحـدة، مما يعنى أن الطابع الدفاعى سيكون سياجا حاكما لطبيعة عمل هذه القوات.

وبالرغم من أن القرار أعطى صلاحيات واسعة لقوات اليونيفيل، مقارنة بدورها فى السـابق، إلا أنها تقتـصـر فقط على مـراقبـة وقف إطلاق النار بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى ومسـاعدة الحكومـة اللبنانية فى إنشاء منطقة منزوعة السلاح جنوب الليطانى.

أى أنهـا قـوات غيـر هـجـومـيـة، ولن تحـاول القيام بنزع سلاح حزب الله، وإنما ستلعب دور "الشرطى على الاتفاق السياسى الذى أقره قرار مجلس الأمن. وفى حال مقاومة الأطراف المتقاتلة بالقوة أوامـر يونيـفـيل أو أوامـر الجـيش اللبنانى بنزع السـلاح، عندئذ ستـسـتـخـدم القـوة العـسكرية، اذا اضطرت، لفرض نزع السلاح بالقـوة" وذلك على حد تعبيـر مـارك مـالوك براون، مسـاعد الأمين العام للأمم المتحدة.

لذا، فـقـد بدا الموقف الفـرنسـى من هذه القـوات مـخـيبـا لآمال وتوقعات الكثيرين، حيث قررت فرنسـا، فى البداية، المشاركة بنحو ٤٠٠ جندى فقط فى هذه القوات، بعد أن كان الحـديث يجرى، قبل صـدور قـرار مـجلس الأمن، حـول مـسـاهـمـة فـرنسـا بأربعة آلاف جندى. وقد بررت فرنسـا موقفها بطبيعة الصلاحيات الموكلة للقوة الدولية، والتى رأت باريس أنها ضئيلة ولا يمكن التضحية لأجلها، حيث ستـقتـصـر على مـجرد مـراقبـة وقف إطلاق النار دون القيام بعمليات دفاعية إذا ما تعرض أفراد القوة الدولية للهجوم من أى طرف. فى حـين يرى البـعـض أن فـرنسـا إنما ترغب فى ربط مساهمتها فى القوة الدولية وقيادتها بنزع سـلاح حزب الله بشكل واضح ودون مواربة.

بيد أن باريس تراجعت عن موقفها، وقررت إرسال ألفى جندى إلى لبنان، وقد أشار البعض إلى أن سبب هذا التراجع هو حصول فرنسا على توضيحات حول عدد من النقاط، منها(٥):

– مفهوم العمليات المنوطة بـ يونيفيل : فقد رفضت فرنسا منذ البداية أن تكون القـوة الدوليـة فـارضـة للسـلام، وأرادت أن تكون مرافقة للجيش اللبنانى لمساعدته على مهمة استعادة الاستقرار فى الجنوب. وفى هذا السـيـاق، جـرى توضـيـح قـواعـد الاشـتـبـاك فى سياق عمليات يونيفيل، بحيث لا تغرق فى حالات وتجارب سابقة سيئة، فتكون قادرة على الدفاع عن نفسها اذا تعرضت لأى اعتداء واتخاذ التدابير التى تحول دون ذلك، (من التجـارب وضع القوات الدولية فى البوسنة حيث كان على القيادة أن تعود الى المستوى السياسى فى نيويورك كى تدافع عن نفسـهـا، والانتشار فى لبنان عام ١٩٨٣، حيث تم تفجير مقر القوات الفرنسية ..). وعليه، اتفق على أن تكون قيادة القوة قادرة على اتخاذ قرار الدفاع عن نفسها من دون الرجـوع الى نيـويورك. ويبـدو أن فـرنسـا حـرصت على توضيح قـواعد الاشـتـبـاك، لأنها كانت منذ بداية مناقشات القرار ١٧٠١ (قبل صدوره) غير متحمسة لوضعه تحت البند السابع الذى يتيح اسـتـخـدام القـوة، لأن موقف الحكومة اللبنانية كان رافضا لذلك، فدعمت اعتماده على أساس الفصل السادس، وهذا ما تطلب اللجوء الى توضيحات تطمئن باريس الى قدرات يونيفيل وقواتها المشاركة فيها.

٢– رأت باريس أنه ليس من مهمات يونيفيل تجريد حزب الله من سلاحه بعد استتباب الوضع جنوب الليطانى، بل إن مهمتها دعم الجيش، لأن نزع سـلاح الحـزب مـسـألة تعـود الى الحكومة اللبنانية.

٣– تضمن الحكومتان اللبنانية والاسرائيلية تدابير تؤمن إطارا آمنا للقـوات الدوليـة، وقـد حـصلت الحكومـة الفـرنسـيـة على رد إيجابى، بحيث لا تكون القوات الفرنسية غير مرحب بها أو تعتبر عدائيـة، وقـد أبدت باريس ارتيـاحـهـا الى موقف رئيس الحكومة اللبنانيـة فـؤاد السنيـورة فى هذا الصـدد، والمواقف المتـخـذة فى مجلس الوزراء الذى يشارك فيه حزب الله.

Scanned by CamScanner

- العوائق السياسية :

وهى تتلخص فى التبعات السياسية للمهام الملقاة على عاتق القوة الدولية، وهو ما يمكن تلخيصه فى أمرين، الأول: فيما يتعلق بشكل العلاقة بين الحكومة اللبنانية، وهذه القوة الدولية، وإلى أى حد يمكن للحكومة اللبنانية بسط كلمتها على القوة الدولية، خصوصا إذا ما حدث احتكاك بين الجيش اللبنانى وهذه القوة؟ وهل ستقوم الحكومة اللبنانية، وحسبما نص القرار، باستدعاء القوة الدولية للمساهمة فى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وفى مقدمتها "حزب الله" أم سيتم الالتفات على هذه المهمة، خاصة أن القرار ١٧٠١ قد تركها بالاختيار؟ وما العمل إذا ما حدث احتكاك بين مقاتلى حزب الله والقوة الدولية؟ وإلى أى الأطراف سوف تنحاز الحكومة اللبنانية؟

والأمر الثانى: يدور حول علاقة إسرائيل بهذه القوات. فمن جهة أولى، اعترضت إسرائيل على مشاركة بعض الدول فى هذه القوات مثل إندونيسيا وماليزيا، تحت ذريعة عدم اعترافهما بإسرائيل، فى حين أن كلا البلدين قد عرض المساهمة بشكل فعال فى هذه القوة بشكل قد يصعب تعويضه، وقد تراجعت إسرائيل عن ذلك لاحقا ووافقت على مشاركة كلا البلدين. ومن جهة أخرى، لا يمكن الوثوق بإسرائيل فيما يخص احترامها لوجود مثل هذه القوات، وعدم تخطى صلاحياتها، وهى التى تسعى دائما إلى التقليل من أهمية المجتمع الدولى، وقدرته على حماية إسرائيل. لذا، فمن غير المستبعد أن تنتهك إسرائيل صلاحيات هذه القوات، وتعمد إلى مطاردة حزب الله داخل الأراضى اللبنانية، تحت ذريعة عدم قدرة القوات الدولية على القيام بذلك.

ويزيد من هذه المعوقات أن قوات اليونيفيل لا ينظر إليها بوصفها "قوات لحفظ السلام"، وإنما فقط مجرد قوات مراقبة لوقف إطلاق النار بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، تمهيدا للوصول إلى حل سياسى بين الطرفين، ذلك أن ثمة شروطا ضرورية كى تصبح "اليونيفيل" قوات لحفظ السلام، ليس أقلها، أولا: أن تكون هذه القوات ثمرة اتفاق سياسى أو ترتيبات قانونية تم التوصل إليها بين الطرفين، وهو ما لا يتوافر فى هذه الحال. ثانيا: أن يخولها قرار مجلس الأمن لعب دور فى تصفية النزاع بين الطرفين، وهو ما لا يوفره القرار ١٧٠١. وثالثا: أن تكون هذه القوات جزءا من إرادة المجتمع الدولى لفرض اتفاق سلام بين الطرفين المتنازعين، وهو ما لم يتم البت فيه حتى الآن.

وخلاصة القول، إن القرار ١٧٠١ لا يمثل سوى خيط رفيع يفصل ما بين لبنان وإسرائيل، يعكس فى جوهره وضعية التعادل "النسبى" التى أفرزتها نتائج الحرب الأخيرة، وستبقى احتمالات قطعه واردة، إذا ما رغب أحد الطرفين فى إنهاء هذه الوضعية.

الهوامش :

(*) يمكن مراجعة القرارات الخاصة بلبنان على موقع مجلس الأمن على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على موقع الأمم المتحدة: www.un.org

وهذه القرارات هى:

- القراران ٤٢٥و٤٢٦ عام ١٩٧٨.
- القرارات ٥٤٢، ٥٣٨، ٥٣٦ لعام ١٩٨٣.
- القرار ٥٥٥ لعام ١٩٨٤.
- القراران ٥٧٥و٥٦٤ لعام ١٩٨٥.
- القراران ٥٨٧و٥٨٣ لعام ١٩٨٦.
- القراران ٥٩٩و٥٩٤ لعام ١٩٨٧.
- القراران ٦١٧و ٦٠٩ لعام ١٩٨٨.
- القرار ١٤٦١ لعام ٢٠٠٣.
- القراران ١٥٢٥و ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤.
- القرارات ١٥٩٥، ١٦٣٦، ١٥٨٣ لعام ٢٠٠٥.
- القرارات ١٦٩٧، ١٧٠١، ١٦٨٦، ١٦٨٠، ١٦٥٥، ١٦٤٤ لعام ٢٠٠٦.

(١) جريدة الحياة، ١٣ أغسطس ٢٠٠٦.

(٢) جريدة الحياة، ٢ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٣) صرح الرئيس بشار الأسد فى لقاء تليفزيونى أجراه مع قناة دبى بأنه "سيعتبر نشر القوات الدولية على الحدود السورية - اللبنانية إجراء يهدف إلى خلق أجواء عدائية بين دمشق وبيروت، مما سيولد بالتأكيد مشاكل بين البلدين"، راجع موقع الجزيرة نت على الرابط، دخول ٢٤ أغسطس ٢٠٠٦:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4267DEFD-8470-47FA-9567-46FABF84CD3C.htm

(٤) جريدة النهار اللبنانية، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦.

(٥) جريدة الحياة، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٦.

Scanned by CamScanner



يان إيجلاند

سكرتير عام مساعد الأمم المتحدة للشئون الإنسانية:

"دارفور على حافة الهاوية من جديد"

حوار :
سوسن حسين

تولى يان إيجلاند منصب السكرتير العام المساعد للشئون الإنسانية فى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ بعد أكثر من ٢٥ عاما من العمل فى مجال الإغاثة وحقوق الإنسان. وقد بدأ اهتمامه بالعمل فى المجال الإنسانى مبكرا، حيث أسس فرعا لمنظمة العفو الدولية فى بلده، النرويج، وهو فى سن الخامسة عشرة، وتم انتخابه نائبا لرئيس اللجنة التنفيذية الدولية للمنظمة نفسها وعمره لا يتجاوز ثلاثة وعشرين عاما، وكان بذلك أصغر شخص يشغل هذا المنصب. وقد شغل إيجلاند أيضا منصب سكرتير عام منظمة الصليب الأحمر فى النرويج، وعمل بوزارة الشئون الخارجية النرويجية، كما عمل مستشارا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢ .

يرأس يان إيجلاند مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، وهو يختص بالتعامل مع الكوارث الإنسانية الكبيرة والأزمات المعقدة التى لا يمكن لدولة بمفردها، أو المنظمات الإنسانية الأصغر حجما، أن تتعامل معها. وكان من أبرز الكوارث التى تعامل معها، كارثة تسونامى ٢٠٠٤، والتى شكلت تحديا حقيقيا لمنظمات الإغاثة والمجتمع الدولى ككل.

ويتميز يان إيجلاند بالصراحة الشديدة فى دفاعه عن حقوق المدنيين وفقراء هذا العالم. وقد أغضبت تصريحاته، عن "بخل" الدول الغنية فى تقديم الدعم المادى بعد كارثة تسونامى، حكومة الولايات المتحدة، التى اعتبرت تصريحاته نقدا موجها إليها. وفى عام ٢٠٠٥، اختارته مجلة تايم الأمريكية واحدا ضمن مائة شخص ساهموا فى تشكيل العالم، واصفة إياه بأنه "صوت ضمير البشرية".

وقد حصل يان إيجلاند – المولود فى النرويج عام ١٩٥٧ – على درجة الماجستير فى العلوم السياسية من جامعة أوسلو، وله عدد من الدراسات والتقارير عن حل النزاعات، كما شارك فى التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة جواتيمالا والقوات الثورية المعارضة لها، ثم توقيع هذا الاتفاق فى أوسلو عام ١٩٩٦، وكان رئيس وفد النرويج عندما تم التوصل إلى اتفاق حول معاهدة أوتاوا لمنع استخدام الألغام فى أوسلو عام ١٩٩٧ .

ولإيجلاند اهتمام مباشر بقضايا الشرق الأوسط، فقد كان من المؤسسين لقناة الاتصال بين القيادات الفلسطينية والإسرائيلية فى أثناء عمله فى وزارة الشئون الخارجية النرويجية (١٩٩٠–١٩٩٧)، والتى أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو بين الطرفين عام ١٩٩٣ .

كما احتلت أزمة دارفور جزءا كبيرا من اهتمامه منذ توليه منصبه فى الأمم المتحدة، ولعب دورا بارزا فى وضع معاناة النازحين نتيجة لهذا الصراع فى بؤرة الاهتمام العالمى. وقد انتقد إيجلاند بشدة العدوان الإسرائيلى الأخير على المدنيين والبنية التحتية المدنية فى لبنان، لكنه أصر فى الوقت نفسه على انتقاد حزب الله لنشره المقاتلين فى الأحياء المدنية.

وحول الأوضاع الإنسانية المترتبة على الصراعات الدائرة فى الشرق الأوسط، ومشكلات الإغاثة الإنسانية فى العالم بشكل عام، كان لمجلة "السياسة الدولية" هذا اللقاء مع يان إيجلاند فى النصف الأول من شهر أغسطس الماضى.

Scanned by CamScanner

في ظل الانتهاكات الصارخة للقانون الدولى الإنسانى، والتى رأيناها مؤخرا فى لبنان والأراضى الفلسطينية المحتلة .. ما هى القواعد التى يجب أن تحكم سلوك الأطراف المنخرطة فى النزاعات المسلحة؟ وهل هناك، فى رأيك، حاجة لإنشاء آلية جديدة لتطبيق هذه القواعد ؟

● هناك العديد من القوانين والقواعد التى تحكم سلوك جميع أطراف النزاعات المسلحة، سواء كانوا دولا أو جماعات، ومن الصعب أن نستعرضها كلها فى بضع كلمات. ولكننى أود أن أؤكد أنه، وبموجب القانون الإنسانى الدولى، على جميع الأطراف حماية المدنيين وممتلكاتهم، وحماية البنية التحتية التى تستخدم لأغراض مدنية، ويتضمن ذلك تمكين المدنيين من الحصول على احتياجاتهم الأساسية مثل الطعام، والماء، والرعاية الصحية، والمأوى، وكلها أساسية للحفاظ على حياتهم.

● على جميع أطراف النزاع المسلح حماية المدنيين وممتلكاتهم

ويعتمد النجاح فى تطبيق القانون الإنسانى الدولى – شأنه فى ذلك شأن جميع القوانين الوطنية – على قبول جميع الأطراف، أفرادا وجماعات ودولا، لمجموعة من النظم والقوانين التى تحكم سلوكهم، وأن يمتنعوا عن انتهاكها، وهناك فى القانون الدولى بالفعل نصوص تفرض عقوبات على هذه الانتهاكات. وقد أكدت الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة، فى القمة العالمية عام ٢٠٠٥، مجددا مسئولياتها الجماعية عن الدفاع عن المدنيين، ولكننا بحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية من قبل الدول والفاعلين الآخرين لاحترام نصوص هذا القانون، والالتزام بالعمل فى إطار قواعده. هناك أيضا حاجة لأن يمارس المواطنون ضغوطا على حكوماتهم، لكى تلتزم بالعمل بهذه القواعد والقوانين.

بماذا تصف التدمير الشامل والمتعمد من قبل الطيران الإسرائيلى للبنية التحتية المدنية ؟ وما هو الوضع الإنسانى فى لبنان حاليا؟ وما هى الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة فى هذا الصدد؟

● أستطيع أن أقول، مما رأيته فى بيروت، إنه يبدو لى واضحا أن الطرفين قد انتهكا القانون الدولى الإنسانى، فقد دمرت غارات الطيران الإسرائيلى أحياء بأكملها فى غضون أسبوع واحد فقط من اندلاع الحرب. وبغض النظر عما إذا كان محاربو حزب الله يستخدمون هذه المناطق للسكن أو للعمليات الحربية، فإن الدمار الذى لحق بممتلكات المدنيين لاى يتناسب بأى شكل من الأشكال مع أى فائدة عسكرية قد تجنيها إسرائيل من هذا الفعل. وهناك فى مختلف أنحاء لبنان الآلاف من المبانى السكنية، والمئات من المنشآت الاقتصادية، والعديد من الطرق والكبارى، ومنشآت البنية الأساسية من محطات الوقود والكهرباء أصيبت أو دمرت جراء القصف الإسرائيلى. ولكننى أؤكد أن حزب الله، بنشر محاربيه وسط السكان المدنيين، قد انتهك أيضا القانون الدولى الإنسانى.

أما بالنسبة لوضع المدنيين فى لبنان، فقد نزح ما يقرب من ربع تعداد السكان فى أثناء هذه الحرب، ولكنهم بدأوا العودة إلى بيوتهم ومناطقهم فور وقف العمليات المسلحة، وهم يواجهون هناك مشاكل خطيرة تتمثل فى انهيار البنية التحتية، والبيوت التى تهدمت جزئيا أو بشكل كامل، والعدد الكبير من القنابل (نحو ثمانية آلاف وخمسمائة) التى لم تنفجر فى أثناء الحرب، والتى تشكل تهديدا كبيرا لسلامتهم. إن الدمار الكبير الذى لحق بالطرق والكبارى يجعل مهمة الأمم المتحدة فى توصيل المعونات الضرورية أكثر صعوبة، خاصة أن هناك أعدادا من هؤلاء العائدين مازالوا فى حاجة إلى معونات إنسانية عاجلة، مثل توفير مياه الشرب، وإصلاح شبكات الصرف الصحى، وتوفير مأوى مؤقت، واحتياجات منزلية، بالإضافة إلى حاجتهم إلى الطعام. وقد كان من المقدر أن يحتاج لبنان إلى ١٦٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية، ولكن هذا الرقم يجرى تعديله لتغطية هذه الاحتياجات العاجلة. ومن المتوقع أن تبلغ المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة فى لبنان ذروتها فى الفترة ما بين منتصف أغسطس ومنتصف أكتوبر، ثم تبدأ تدريجيا مرحلة إعادة الإعمار، التى ستتطلب تمويلا أكبر وتأخذ مدة أطول. وستكون الحكومة اللبنانية هى المسئولة عن إدارة مرحلة إعادة الإعمار، وهى التى ستتحكم فى أموال المعونة المقدمة من مختلف الأطراف، بينما ستلعب الأمم المتحدة دورا محدودا ومساعدا فى هذا الإطار.

● الدمار الذى لحق بالبنية المدنية فى لبنان لا يتناسب مع أى فائدة عسكرية

لقد أصدر مكتب تنسيق الشئون الإنسانية للأمم المتحدة، منذ بضعة أشهر، تقريرا يحذر فيه من تدهور الحالة الإنسانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. ومع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، وتدمير منشآت البنية التحتية مثل محطة كهرباء غزة، بالإضافة إلى غلق المعابر، فإن الأوضاع تنحدر إلى الأسوأ .. هل لك أن تصف لنا الوضع فى الوقت الحالى ؟

● إن الوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، خاصة فى قطاع غزة، يدعو بالفعل إلى القلق الشديد. لقد تأثر الاقتصاد

Scanned by CamScanner

الفلسطينى لدرجة ملموسة بوقف الدعم الدولى منذ انتخابات يناير الماضى، ثم أصيب بضربة شديدة أخرى جراء تأثير إغلاق المعابر على حركة الاستيراد والتصدير، مما أصابه بالضعف الشديد. وبالرغم من أن معبر كارنى كان مفتوحا بصفة شبه مستمرة منذ نهاية يونيو الماضى أمام دخول المساعدات الإنسانية، فإن الأمن الغذائى فى غزة فى وضع حرج. إن أكثر من ٧٠٪ من السكان لا يستطيعون تدبير احتياجاتهم الأساسية من الغذاء دون معونة. هناك نقص شديد فى مواد أساسية، مثل الدقيق والسكر، كما أن أسعارها قد ارتفعت منذ يناير الماضى بنسبة ١٥٪ و ٣٣٪ على التوالى. وبسبب تدمير محطة كهرباء غزة، فإن غالبية السكان لا تصل إليهم الكهرباء لأكثر من ٦ أو ٨ ساعات يوميا، بينما لا تصل إليهم مياه الشرب لأكثر من ثلاث أو أربع ساعات فى اليوم. وتعتمد المستشفيات ومنشآت البنى الأساسية الأخرى على الوقود لتشغيل مولدات الكهرباء الخاصة بها، بينما تحذر منظمة الصحة العالمية من وجود نقص خطير فى مخزون الأدوية الضرورية.

• الوضع الإنسانى فى غزة يدعو إلى القلق الشديد

لقد واصلت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها توصيل المعونة للشعب الفلسطينى، أثناء هذه الأزمة، ولنا فى ذلك تاريخ طويل، كما لدينا آلية فعالة على الأرض. وأعتقد أننى لست فى حاجة لتذكير القراء بأن هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين - الإنروا - لم تنقطع عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين خلال ما يقرب من ستين عاما. وقد أطلقت الأمم المتحدة نداءاً لجمع ٣٨٤ مليون دولار من التبرعات لتمويل العمليات الإنسانية وحدها. ونحن مستمرون فى تقديم أشكال مختلفة من العون للشعب الفلسطينى، مثل توفير الغذاء والخدمات الصحية الضرورية، ودعم شبكات المياه والصرف الصحى، وتقديم الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى مساعدات فى مجال الزراعة، وإعادة دفع الاقتصاد.

هناك أيضا تدهور فى الأوضاع الإنسانية فى العراق منذ حرب ١٩٩١، والعقوبات الاقتصادية التى تلتها، ثم تدمير جزء كبير من البنية التحتية الأساسية فى حرب ٢٠٠٣، واستمرار اندلاع عمليات العنف وعدم الاستقرار منذ ذلك الحين .. هل مازالت الأمم المتحدة تلعب دورا هناك، بعد الانفجار الذى أصاب مقرها الرئيسى فى بغداد عام ٢٠٠٣، والذى أودى بحياة بعض أفراد هيئتها هناك ؟

● لقد واصلت الأمم المتحدة جهودها الإنسانية فى العراق قبل وبعد حرب ٢٠٠٣ . وبالرغم من أننا اضطررنا لسحب موظفينا الدوليين بعد تفجير مقرنا فى بغداد، فقد استمرت هيئات الأمم المتحدة فى تنفيذ برامجها عن طريق طواقم العمل العراقية، التى تميزت بالكفاءة العالية والتفانى فى الوقت نفسه، والتى تشكل العمود الفقرى لكل عمليات الأمم المتحدة فى العراق.

ولا نستطيع أن نقول إن العراق يعانى من كارثة إنسانية، لأنه، كبلد منتج للنفط، يعتبر من الدول المتوسطة الدخل، والتى تتمتع بمستوى معيشى مرتفع نسبيا مقارنة بدول أخرى، وذلك على الرغم من أن هناك مناطق تعانى من الحاجة وعدم الأمان. وتركز الأمم المتحدة حاليا فى العراق على تنسيق وتوفير الخدمات الضرورية، وإعادة بناء البنية الأساسية، ويتضمن ذلك مشروعات لها مردود سريع فى مجالات الصحة والتعليم وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحى، كما تواصل هيئاتها توفير الاحتياجات الأساسية، مثل المأوى والطعام، لمجموعات النازحين من مناطقهم الأصلية داخل العراق. وتدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية لإصلاح وترميم الآثار الثقافية والدينية التى تضررت من العمليات الحربية، كما تتعاون مع الحكومة العراقية فى إطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية للتنمية. وأخيرا، فإن الأمم المتحدة تقدم المساعدات الإنسانية العاجلة فى حالات الضرورة، فقد ساعدت المتضررين من الفيضانات التى اجتاحت تسع محافظات عراقية فى أوائل عام ٢٠٠٦ .

• يجب أن يمارس المواطنون ضغوطا على حكوماتهم للالتزام بالقانون الدولى الإنسانى

لقد لعبت شخصيا دورا محوريا فى توجيه أنظار العالم نحو مشكلة النازحين فى دارفور.. ما هو الموقف على الأرض الآن ؟

● مع الأسف، فإن الوضع فى دارفور يقف مرة ثانية على حافة الهاوية. وأثناء شهرى يونيو ويوليو الماضيين فقط، أدت أعمال العنف ضد السكان المدنيين إلى نزوح أكثر من أربعين ألف شخص من بيوتهم الأصلية أو من المعسكرات التى آووا إليها سابقا. هناك مرة أخرى أعداد كبيرة من الوفيات بين المدنيين نتيجة لأعمال العنف المتزايدة من ناحية، ولعجزهم عن توفير الاحتياجات اللازمة للبقاء على حياتهم من ناحية أخرى. كما أصبح العاملون فى مجال المعونات الإنسانية هدفا للاعتداءات المتكررة. وخلال شهر يوليو الماضى، قتل منهم عدد يزيد على الذين قتلوا فى العامين الماضيين بأكملهم.

Scanned by CamScanner

إن انعدام الأمن فى دارفور يقلص من إمكانية إيصال المعونات الإنسانية للملايين الذين هم فى أمس الحاجة إليها. وبينما أنا أرد على هذه الأسئلة، فإن هناك ما يقرب من مليون وستمائة ألف شخص لا نستطيع الوصول إليهم بتاتا، أو نصل إليهم بعد معاناة شديدة. ولكى يتوقف هذا المد من العنف وعدم الاستقرار، يجب أن يتوافر شرطان، هما: وجود قوة دولية قادرة على حفظ السلام، والتوصل إلى حل سياسى شامل يأخذ فى الاعتبار كل الأطراف. والواجب على جميع الدول، خاصة الدول الإسلامية التى لها نفوذ لدى الحكومة السودانية، بذل الجهود من أجل تحقيق هذين الشرطين، ويجب أن نقف جميعا وقفة واحدة، مطالبين الحكومة السودانية بتحقيق الأمن والأمان للمدنيين، وللعاملين فى هيئات الإغاثة الإنسانية الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة إليهم. وإذا اضطرت هيئات الإغاثة إلى سحب موظفيها من على الأرض، فسوف يفقد ملايين الأشخاص طريقا أساسيا لتوصيل الدعم الذى يبقى على حياتهم.

• عاملو هيئات الإغاثة يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة للمدنيين فى دارفور

من ناحية أخرى، يجب أن يعيد العالم مشكلة هؤلاء النازحين إلى بؤرة اهتمامه، أن يزيد من جهوده للتوصل إلى حل وتقديم الدعم والمساندة. فمع استمرار عدم الاستقرار وانعدام الأمن، لن يستطيع هؤلاء النازحون - والبالغ عددهم أكثر من مليونين - العودة إلى ديارهم. وبالتالى، فإن معاناتهم ستستمر لسنوات، إن لم تكن عقودا قادمة. ومع مرور الوقت، سوف يتناقص الاهتمام العالمى بمشكلتهم، والدعم الإنسانى المقدم لهم بشكل حاد.

لقد حذرت مرارا من فقدان العالم الاهتمام بالأزمات طويلة الأمد، مثل تلك الموجودة فى الكونغو وتشاد وإريتريا والنيجر، كما أشرت إلى أن المساعدات الإنسانية فى بعض الأحيان ليست سوى "ضمادة" صغيرة يضعها المجتمع الدولى على جرح عميق .. هل تشعر بعدم وجود إرادة دولية حقيقية لرفع المعاناة عن هذه الشعوب ؟ ماذا تطلب من المجتمع الدولى؟ وما هى رؤيتك للدور الذى تلعبه أنت شخصيا فى هذا الإطار ؟

● لقد سُئلت هذا السؤال مرارا، وإجابتى تظل دائما بأننى متفائل بأن هناك تقدما فى مجال تقديم المساعدات الإنسانية، سواء من ناحية زيادة وعى المجتمع الدولى بالمعاناة الشديدة التى تواجهها أعداد كبيرة من البشر فى مختلف أنحاء العالم، أو من ناحية توفير الدعم المادى اللازم لمساعدتهم. بالطبع، لا يزال أمامنا طريق لنقطعه، وأنا شخصيا لن أشعر براحة، مادام يوجد فى هذا العالم أطفال يموتون جوعا، بينما لا يتكلف إطعامهم سوى دولار واحدا فى اليوم، كما يموت الأطفال المصابون بسوء التغذية، نتيجة لأمراض مثل الإسهال والكوليرا، التى من السهل منع انتشارها، ولا يتكلف علاجها سوى عشرة سنتات.

إن عملى أن أواجه على الدوام هؤلاء الذين يملكون الكثير بالصور والقصص التى تصور معاناة أولئك الذين لا يملكون إلا أقل القليل. إنها مهمة سوف أواصل تأديتها مادامت الحاجة تدعو إليها، وهى مهمة يجب أن يشاركنى فيها الجميع. ولو أن كل شخص فى هذا العالم تبرع بخمسة وسبعين سنتا، مرة واحدة كل عام، لاستطاعت الأمم المتحدة تمويل كل مشاريع الإغاثة الإنسانية.

• الإنروا لم تنقطع عن مساعدة الفلسطينيين خلال ستين عاما

ومع ذلك، فكما أشرت، فإننى كثيرا ما أشعر بأننا نقدم الإعانات الإنسانية لنغطى جرحا لا تتوافر الإرادة السياسية لعلاجه. إن عمليات الإغاثة، بطبيعتها، مسكن قصير المفعول، والجروح العميقة التى تتسبب فى وقوع كوارث إنسانية يجب أن تعالج من جذورها، وهى فى الغالب مرتبطة بنواح سياسية وأمنية. ويجب علينا، كأفراد وكمجتمع دولى، أن نظهر تصميما أكبر على علاج هذه الجروح العميقة التى تعانى منها العديد من الدول.

هل طلبتم زيادة فى ميزانية الأمم المتحدة الإنسانية لهذا العام؟ وهل هناك مشاكل فى التمويل؟

● فى الواقع، لم نطلب زيادة فى التمويل، لقد طلبنا ٥,٩ مليون دولار لميزانية عام ٢٠٠٥، و ٤,٩ مليون دولار فقط لعام ٢٠٠٦ . وبشكل عام، فإن تمويلنا يأتى من الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة. والملاحظ أن التبرعات تأتى غالبا من الدول نفسها كل عام، ونحصل غالبا على أقل من المبالغ الضرورية، وفى وقت أطول من المطلوب. وفى عام ٢٠٠٥، باستثناء كارثة تسونامى، واجهنا نقصا حادا فى تمويل كل الكوارث الإنسانية التى وقعت خلال ذلك العام. ومن المشاكل التى نواجهها أننا نتلقى تمويلا لدعم بعض النواحى دون الأخرى. ولذلك، فإننا نعجز عن تنفيذ برامج متعلقة بتوفير مياه الشرب والصرف الصحى والخدمات الصحية لعدم وجود تمويل، مع أنها يمكن أن تسهم بشكل فعال فى إنقاذ الأرواح. نحن نسعى لتوسيع دائرة المتبرعين، وتوفير الأموال اللازمة للإعانة الإنسانية بشكل أكثر سرعة وانتظاما.

Scanned by CamScanner

كما أننا نسعى لإرساء قواعد تتيح توزيع التمويل بشكل أكثر عدالة، وبناء على أساس الحاجة، والحاجة وحدها. وقد أنشأنا لأول مرة هذا العام الصندوق المركزى للإغاثة، ويحوى أموالا تحت الطلب يمكن توجيهها بشكل سريع للتعامل مع الكوارث أو التدهور المفاجىء فى الأوضاع الإنسانية فى أى مكان، بالإضافة إلى استغلالها لتقديم الدعم للكوارث "المنسية" التى لا تحصل على الاهتمام الكافى من المجتمع الدولى.

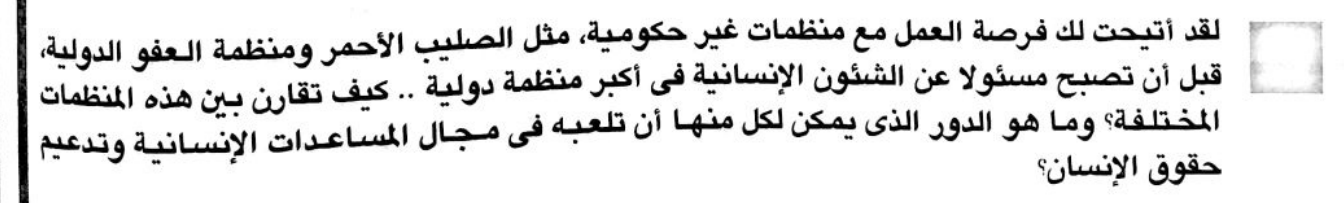
ومن المفترض أن يخصص لهذا الصندوق ٥٠٠ مليون دولار، وصل منها حتى الآن ٢٦٣ مليون دولار فقط. ورغم أن عمر الصندوق لا يتجاوز الشهور، فقد استطعنا من خلاله إمداد عشر هيئات إنسانية بأكثر من ١٠٠ مليون دولار لتمويل أكثر من ١٥٠ مشروعا فى ٢٠ بلدا مختلفة. وبهذا، فقد ساهم الصندوق، بحق، فى إنقاذ الأرواح، ورفع المعاناة عن ملايين البشر. وطبقا للنظام القديم فى تمويل الإغاثة، فقد كان هناك وقت طويل يمر بين طلب الدعم والوصول الفعلى لأموال التبرعات. أما الآن، فالأموال متوافرة فورا عن طريق هذا الصندوق، حيث يمكن تخصيص ٣٠ مليون دولار لكل أزمة إنسانية بشكل فورى للبدء مباشرة فى عمليات الإغاثة. وقد تم استخدام هذه الأموال لمواجهة أزمات إنسانية فى جمهورية وسط إفريقيا، وتشاد، وساحل العاج، وجيبوتى، وتيمور الشرقية وغيرها. وفى الأسبوع الماضى، تم تخصيص ١١ مليون دولار للاستخدام فى أفغانستان، حيث يهدد الجفاف حياة أكثر من مليونين ونصف مليون شخص.

• لو أن كل شخص فى العالم تبرع بخمسة وسبعين سنتا لاستطعنا تمويل كل مشاريع الإغاثة الإنسانية

لقد تسبب تسونامى عام ٢٠٠٤ فى حدوث كارثة إنسانية على نطاق غير مسبوق .. ما هى الدروس المستفادة من تجربتكم فى تنسيق المعونات الإنسانية فى أثناء هذه الأزمة؟ وهل تمت الاستفادة من هذه الدروس بشكل عملى؟

● فى الواقع، هناك اتفاق عام على أن عمليات الإغاثة عقب كارثة تسونامى سارت بشكل جيد إلى حد كبير. لقد وصلت المساعدات الإنسانية الأساسية : المعونة الغذائية العاجلة، توفير المأوى المؤقت، الإجراءات الصحية الوقائية بشكل سريع إلى أكثر من مليونى شخص، مما مكننا من تفادى حدوث خسائر إضافية فى الأرواح. لقد كانت عملية تنسيق المساعدات صعبة، نظرا للأعداد الكبيرة - من مئات المنظمات غير الحكومية - التى وصلت إلى الأماكن المنكوبة. ولنستطيع مواجهة الموقف، فقد أنشأنا مجموعة لتنسيق الجهود فى كل مجال، مثل الإسكان والتعليم .. الخ، ولكن هذا النظام لم يستوعب جهود كل المنظمات بشكل كامل. وبناء على هذه التجربة، فقد طورنا نظاما جديدا، تتولى فيه إحدى المنظمات الرائدة فى كل مجال مسئولية تنسيق جميع الجهود، بما فيها جهود هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ونظرا لأن الأفراد والمسئولين على المستوى المحلى لعبوا دورا مهما فى مرحلة التعامل الأولى والسريع مع الأزمة، فنحن الآن نعمل على دعم الإمكانات المتوافرة على المستوى المحلى والوطنى، لكى تتولى الهيئات المحلية تقديم الاستجابة العاجلة، بينما تلعب هيئات الإغاثة الدولية دورا مساعدا لها.


لقد أتيحت لك فرصة العمل مع منظمات غير حكومية، مثل الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، قبل أن تصبح مسئولا عن الشئون الإنسانية فى أكبر منظمة دولية .. كيف تقارن بين هذه المنظمات المختلفة؟ وما هو الدور الذى يمكن لكل منها أن تلعبه فى مجال المساعدات الإنسانية وتدعيم حقوق الإنسان؟

● تلعب المنظمات غير الحكومية دورا متزايد الأهمية كشريك للأمم المتحدة، وهناك العديد منها ينفذ على الأرض مشاريع وبرامج من تمويل وتخطيط الأمم المتحدة، وتحت إشرافها. وتتمتع هذه المنظمات ببعض المزايا التى لا تتوافر للأمم المتحدة، منها أنها تستطيع التحرك بسرعة أكبر لمواجهة الكوارث، كما أن حجمها الأصغر نسبيا يتيح لها التخصص فى مجال واحد أو منطقة جغرافية بعينها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المنظمات أكثر نجاحا فى الحصول على تمويل من جهات غير حكومية. ولكن من الناحية الأخرى، لا توجد منظمة أخرى فى العالم لها ثقل ونفوذ منظمة الأمم المتحدة، وهيئاتها الإنسانية لها تأثير مباشر على مجلس الأمن. وتتعامل هذه الهيئات مع كل الدول الأعضاء فى المنظمة على مستويات مختلفة: محلية وإقليمية ودولية، بوصفها كيانات سياسية، وأيضا بوصفهم مانحين أو مستقبلين للمعونات الإنسانية. ولا توجد منظمة أخرى فى العالم تضم هذا العدد الكبير من الكفاءات فى مختلف المجالات، أو تستطيع العمل على المستوى العالمى بمثل كفاءة الأمم المتحدة.

Scanned by CamScanner

قضايا السياسة الدولية

- ☐ جرائم ضد الإنسانية فى الشرق الأوسط
- ☐ فلسطين
- ☐ إيران
- ☐ فى الشأن السودانى

Scanned by CamScanner

القنابل العنقودية .. الأبرياء يدفعون الثمن

■ السفير/أحمد حجاج *

أقدم الجيش الإسرائيلى على ارتكاب أفظع جريمة ضد المدنيين فى لبنان، شهدتها أى حرب فى العقود الأخيرة. كلنا نعرف أن إسرائيل تباهت بأنها قامت بأكثر من ١٤ ألف طلعة جوية ضد سبعة آلاف هدف لبنانى، هدمت خلالها المساكن ،والجسور، ومحطات الوقود ،والمطارات، والموانئ ... الخ، ولكن أفظع ما قامت به هو استهداف المدنيين الذين سقطوا بالمئات لإيجاد الذعر بين المواطنين.

قد يعتقد البعض أن الغارات الإسرائيلية قد توقفت، ولكنها فى حقيقة الأمر مازالت مستمرة . فبالإضافة إلى استخدام الطيران الإسرائيلى قنابل أمريكا الذكية ضد المساكن، وهى التى يمكن أن تهدم مبانى بأكملها، فقد استخدم القنابل العنقودية التى تحدث دمارا هائلا ضد المدنيين بصفة خاصة. هذه الأسلحة التى يطالب المجتمع الدولى بتحريمها يطلق عليها اسم M26 ، وهى عبارة عن صواريخ قصيرة المدى ضد الأفراد، يحتوى كل منها على مئات من القنابل الصغيرة التى تصيب المدنيين عند انفجارها، وتلحق أضرارا بكل أجزاء جسم الإنسان وتقطيع الأيدى والأرجل وتشوه الوجوه. وقد حدد خبراء الألغام التابعون للأمم المتحدة فى جنوب لبنان عشرة مواقع توجد فيها بقايا هذه القنابل العنقودية التى ألقتها إسرائيل ولم تنفجر، واعتبروا أن ذلك هومجرد "قمة جبل الجليد فقط"، حيث من المتوقع ازدياد عدد هذه المواقع كثيرا قريبا بعد تمشيط المنطقة، وبالتالى ستزداد اعداد الضحايا بين المدنيين اللبنانيين. ويقول تقرير مؤسسة "هيومان رايتس واتش" الأمريكية إن القنابل الإسرائيلية قتلت إلى جانب اللبنانيين ٩٣ شخصا (العدد مرشح للزيادة) من الجنسيات المزدوجة: لبنانية وبرازيلية وكندية وألمانية وأمريكية، وبالطبع لم تحتج الولايات المتحدة لدى إسرائيل على قتل عدد من مواطنيها. وأشار تقرير المؤسسة أيضا إلى استهداف إسرائيل سيارات قوافل الإغاثة الدولية بما فيها سيارات الإسعاف، وقد عرض التليفزيون البريطانى فيلما عن ذلك، لأن بعض المصورين البريطانيين كانوا بالمصادفة ضمن إحدى هذه القوافل.

وأذكر أنه خلال عهد الرئيس الأمريكى ريجان عندما قامت إسرائيل بغزو لبنان فى يوليو ١٩٨٢ أثناء حصار بيروت، أن استخدمت إسرائيل هذه القنابل ضد المدنيين بالمخالفة للاتفاق الذى وقعته مع الولايات المتحدة نفسها وكذلك اتفاق الدفاع المشترك بين البلدين لعام ١٩٥٢، مما اضطر الرئيس ريجان إلى وقف وحظر تزويد إسرائيل بها. ولكن هذا الحظر ألغى تدريجيا وبهدوء ودون إعلان عام ١٩٨٨ من قبل الخارجية الأمريكية. وقد وقعت الولايات المتحدة عقدا مع اسرائيل عام ٢٠٠٥ لتزويدها بـ ١٣٠٠ صاروخ من القنابل العنقودية. كما أقام الرئيس بوش جسرا جويا لتزويد إسرائيل بهذه الأسلحة الفتاكة أثناء عدوانها على لبنان، ضاربا بالقانون الأمريكى نفسه عرض الحائط، بل وقام بتزويد إسرائيل بالقنابل الضخمة التى يزن كل منها أكثر من خمسة آلاف رطل، والتى استخدمتها ضد مبانى الضاحية

(*) أمين عام الجمعية الإفريقية بالقاهرة.

Scanned by CamScanner



الجنوبية فى بيروت بالذات. وقد تم توريد كل هذه الأسلحة بالإضافة إلى ما قيمته ٢٢٠ مليون دولار من وقود الطائرات الحربية (قبل الحرب بأيام) عن طريق القواعد الأمريكية فى أوروبا (بريطانيا وألمانيا) بالإضافة -للأسف- إلى قاعدة أمريكية فى إحدى الدول العربية، التى أعلن المسئولون فيها أنه ليس لديهم أى رقابة على ما يجرى فى هذه القاعدة التى تستخدمها الولايات المتحدة كمخزن للأسلحة فى المنطقة. هذا إلى جانب تزويد إسرائيل بصور الأقمار الأمريكية العسكرية، وهو أمر قائم على أية حال منذ سنوات ولكن ازداد فى الفترة الأخيرة.

وقد أرسل رئيس منظمة هيومان رايتس واتش الأمريكية خطابا بتاريخ ١١ أغسطس الجارى إلى ستيفن هادلى، مساعد الرئيس بوش للأمن القومى، يشير فيه إلى ما أعلن عن رغبة إسرائيل من واشنطن الإسراع فى تزويدها بقنابل عنقودية أمريكية، وهو ما سيؤدى بالضرورة إلى زيادة الضحايا بين المدنيين اللبنانيين، لافتا النظر إلى نوعية المدافع القاذفة للصواريخ الأمريكية فى حوزة إسرائيل، والتى تطلق ستة صواريخ مزودة بهذه القنابل فى المرة الواحدة، تتضمن بداخلها ٣٨٦٤ قنبلة مختلفة. واتهم فى خطابه إسرائيل باستخدامها ضد المدنيين والمناطق السكنية، مكذبا ما جاء من نفى على لسان متحدث بلسان السفارة الإسرائيلية فى واشنطن ووصفه بأنه كاذب. وقد قامت المنظمة بتصوير قاذفات الصواريخ الإسرائيلية هذه على الحدود بين إسرائيل ولبنان خلال المدة الأخيرة، وهى من طراز M 483AI (أمريكية الصنع) وعليها علامات واضحة تشير إلى أنها تحمل قنابل عنقودية وعليها خاتم فضى مربع، والمدفع نفسه أطول من المدافع العادية المستخدمة وذلك طبقا لشهادة أحد الضباط الإسرائيليين الذى طلب عدم ذكر اسمه. بل وذكر ضابط آخر أن الكتيب الخاص بالمدفع يحذر الجنود من استخدام القنابل العنقودية M26، حيث يؤدى ذلك إلى نشر ألغام لمدة طويلة فى الأرض المستهدفة، نظرا لارتفاع معدل عدم التفجير عند الاستخدام الأول.

ينص قانون مراقبة صادرات الأسلحة الأمريكى على أنه "يجب عدم بيع أو إعارة أى أسلحة أو تقديم أى خدمات عسكرية أمريكية إلا إذا أدى ذلك إلى تقوية أمن الولايات المتحدة أو تنمية السلام فى العالم"، كذلك "يمكن بيع الأسلحة إلى الدول الصديقة فقط من أجل أمنها الداخلى ولأسباب خاصة بالدفاع المشروع عن النفس ومن أجل الحفاظ على أو إعادة الأمن والسلم الدوليين". غنى عن البيان هنا أن إسرائيل استخدمت هذه الأسلحة الأمريكية بالمخالفة للقانون الأمريكى.

والآن، فان هناك جزءا مهما من هذه الاسلحة المستخدمة فى الحرب على لبنان لم ينفجر. وقد رفضت إسرائيل أن تخبر الأمم المتحدة أومنظمات الإغاثة بمواقعها. ويقدر الخبراء بأن ما لايقل عن عشرة فى المائة من هذه القنابل - التى اعترفت اسرائيل بأنها ألقت بآلاف الأطنان منها - لم ينفجر فى لبنان. وقامت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بتحذير المواطنين من الاقتراب من بقايا هذه الأسلحة الفتاكة وغيرها، التى يطلق عليها الخبراء اسم "بقايا متفجرات الحرب" explosive remnants of war (ERW) والتى تحصد ضحاياها من المدنيين الأبرياء لسنوات عديدة بعد انتهاء أى حرب. وقد استخدمتها الولايات المتحدة فى حرب فيتنام ولاوس بصفة خاصة، وبعد ذلك فى العراق وأفغانستان وكوسوفا، واستخدمتها إسرائيل فى كل الحروب التى خاضتها ضد الدول العربية. ويرجع سبب عدم انفجار بعض هذه القنابل العنقودية، التى يتم تفجيرها من الجو وقبل أن تصل إلى الأرض بمسافة قصيرة لتحقيق أكبر عدد من الخسائر ضد البشر، إلى فشل أجهزة التفجير للعمل بكفاءة.

ويبلغ مخزون الولايات المتحدة الامريكية من هذه القنابل ٣٩٦,٥٧٦ قنبلة طبقا لإحصاء عام ٢٠٠٥، وإسرائيل نفسها تنتج مثل هذه القنابل بناء على تكنولوجيا أمريكية، ولديها مخزون منها مقداره ٦٠ مليون قنبلة صغيرة وتقوم بتصديرها إلى عدة دول، من ضمنها الهند وألمانيا.

Scanned by CamScanner

تغطى القنبلة الواحدة منطقة واسعة مساحتها أكبر من كيلومتر مربع، وتتضمن كل قذيفة قنابل أصغر، عددها ٦٤٤ قنبلة (ولكنها مساوية لها فى الفتك بالأفراد). كما أن قنابل M26 تطلق من مدفعية خاصة لمسافة تتراوح ما بين ٣٢ و٣٨ كيلومترا، وكل مدفع يطلق ما مجموعه ستة صواريخ تحتوى فى المرة الواحدة على ما مجموعه ٣٨٦٤ قنبلة صغيرة تغطى أيضا كيلومترا مربعا. وطبقا لشهود عيان، فقد تم إطلاق عدد منها- على سبيل المثال- ضد سكان إحدى البلدات فى لبنان يوم ١٩ يوليوالماضى، حيث قتلت العديد من المواطنين حتى هؤلاء الذين كانوا فى بيوتهم. وفى الغزوات الإسرائيلية السابقة ضد لبنان، اقتضى الأمر سنوات طويلة من خبراء الأمم المتحدة لتحديد مواقع هذه القنابل الإسرائيلية - الأمريكية وتدميرها، حيث إنها غطت عشرات الكيلومترات المربعة فى الجنوب، والآن هى فى الجنوب والشمال معا.

هناك كذلك ما يطلق عليه الخبراء العسكريون اسم "الألغام الأخرى المضادة للأفراد

Mines Other Than Anti- Personal Mines (MOTAPM)" ، وهم يقصدون بها أساسا القنابل العنقودية التى لا تنفجر بعد استخدامها، وتصبح بمثابة ألغام فى الأرض تنتظر من يلمسها لكى تنفجر وتقتله، سواء من البالغين أوالأطفال.

وقد تم انشاء مؤسسة دولية تسمى "الائتلاف ضد القنابل العنقودية" "Cluster Munitions Coalition" تجمع المؤسسات المدنية بالإضافة إلى الصليب الأحمر ومؤسسات حقوق الإنسان (ومن ضمنها مؤسسات أمريكية) اعتبرت أيضا أن استخدام هذه القنابل هو انتهاك صريح للقانون الدولى الإنسانى.

ويرى الخبراء أنه إذا لم يقم اجتماع مراجعة اتفاقية معاهدة الأسلحة التقليدية بمعالجة هذا الموضوع خلال عام ٢٠٠٦ الحالى كموضوع حيوى وعاجل، فان المستقبل يحمل مخاطر متزايدة للمدنيين فى أى حروب قادمة تستخدم فيها هذه القنابل. وهناك للأسف سبعون دولة تمتلك قنابل عنقودية من نوع ما، إما تصنعها أو حصلت عليها من الولايات المتحدة، وعلى رأسها بالطبع إسرائيل التى زودتها واشنطن بأحدث التكنولوجيا فى هذا الشأن، وهى الدولة التى لم تتورع عن استخدامها بكثرة، فى حين أن الدول الأخرى تحتفظ بها للردع ولم تستخدمها حتى الآن فيما عدا الولايات المتحدة. ولا يغيب عن أذهاننا أن أكثر الدول إنتاجا واحتفاظا لمخزونات من هذه القنابل هى من الدول الغربية أساسا، ولو أن هناك بعض الدول الأخرى مثل الصين والبرازيل والأرجنتين. وقد تم عمل استقصاء بيانات أرسل لحكومات أكثر من مائة دولة، ردت عليه ٣٣ دولة فقط، وأعلنت نتائجه فى مارس الماضى وظهر منه ما يلى:

* ردت عدة دول أنها تؤيد انطباق القانون الدولى الإنسانى على استخدام مثل هذه الأسلحة، وذكر بعضها "أنهم يزودون القادة الميدانيين بخبراء ومستشارين قانونيين خلال عمليات التخطيط العسكرى واختيار الأهداف العسكرية المعرضة للقصف أو أثناء تدريب الجيوش". هذا بالطبع منتهى النفاق، حيث إن أمريكا نفسها تدعى أنه أثناء استخدامها لهذه الأسلحة خلال حرب العراق الأولى وفى غزو العراق عام ٢٠٠٣ كان لديها مثل هؤلاء "الخبراء" القانونيين، ولكن ذلك لم يردعها عن استخدامها بكثرة وقتل آلاف العراقيين المدنيين، وشاركتها بريطانيا فى ذلك.

وبعد الحرب ضد العراق عام ١٩٩٢، صرح الأطباء العسكريون الأمريكيون بـ "أنه بالرغم من كل التحذيرات، فان المدنيين يصابون منها بأعداد كبيرة"، خاصة الأطفال الذين يجذبهم بريقها ويظنونها ألعابا يمكن لهم اللهو بها. وتلحق هذه القنابل أيضا أضرارا بالغة بالمدنيين فى المناطق الزراعية بالريف، حيث تكون كامنة تحت التربة وتنفجر بمجرد المس بها، سواء من البشر أو الآلات الزراعية.

* ذكرت النرويج أن استخدام هذه الأسلحة يثير مشاكل تقع ضمن البروتوكول الإضافى لاتفاقيات جنيف (الذى يحكم معاملة المدنيين خلال الحرب) والمتعلق بحظر أى عمليات قصف غير محدودة أو القيام بها بالقرب من المناطق المأهولة بالمدنيين. كما أنها - إلى جانب البرازيل - ذكرتا أن استخدامها عن طريق الجو (أى قصف الأهداف بواسطة الطائرات التى تطير على ارتفاع شاهق) يخالف ما يعرف بقواعد "التمييز" Distinction، أى إمكانية تحديد المواقع العسكرية المستهدفة على أساس عدم قدرة هذه الطائرات على معرفة هذه الأهداف بدقة من هذا الارتفاع الشاهق. وقد أيدت سويسرا هذا الرأى.

* قالت أيرلندا إن استخدام هذه الأسلحة يثير موضوع عدم التمييز، حيث إن تأثيرها يشمل منطقة واسعة من الأرض، مما يؤدى إلى إصابات بين المدنيين. أما المكسيك، فترى أنه لا توجد مبررات عسكرية مهما تكن تدعو إلى استخدامها، ووصفتها النمسا بأنها غير قانونية. وقالت هولندا إنها ستدمر مخزونها من هذه الأسلحة الذى يبلغ ١٦ ألف صاروخ.

* من الدول التى أبدت رأيا مؤيدا لاستخدام هذه الأسلحة بولندا، التى ترى أن نسبة القنابل العنقودية التى لا تنفجر تعد صغيرة، وكذلك روسيا التى ذكرت أن المشكلة تكمن فقط فى القنابل المنتجة قديما، إلى جانب ايطاليا التى تعتقد بأحقية استخدامها طبقا للقانون الدولى الإنسانى!! كل ذلك بالطبع بالمخالفة لما ثبت من آثار استخدامها فى فيتنام ولاوس والعراق وأفغانستان ولبنان، وحتى فى فلسطين المحتلة. كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ردت على ذلك بأنها لا تؤمن بأن مثل هذا الاستخدام لا يتعارض مع القانون الدولى الإنسانى، بل وطالبت بإنشاء لجنة فنية مستقلة توضح لها تلك الدول التى لديها مخزون منها -أو من المحتمل أن تحصل عليها فى

Scanned by CamScanner

المستقبل - نظرتها فى عدم تعارض استخدام هذه القنابل مع القانون الدولى الإنسانى.

* حاولت الولايات المتحدة وألمانيا التقليل من مخاطر هذه القنابل التى لا تنفجر بالقول إنه يجب ألا تستخدم إلا إذا كانت نسبة التفجير تصل إلى ٩٩٪ بالنسبة للقنابل المنتجة حديثا.

* اقترحت الأرجنتين التخلص من مخزونات هذه القنابل التى لا يصل معدل عدم تفجيرها إلى حد معين، وأشارت النرويج إلى أنها دمرت بالفعل كل مخزونها من تلك القنابل التى تستخدم عن طريق الجو.

وقد أخذت بعض الدول خطوات متواضعة باتجاه تقييد استخدام هذه القنابل، فقد أقر مجلس الشيوخ البلجيكى، فى يوليو ٢٠٠٥، قانونا يمنع استخدامها، وهناك مشروعات قوانين مماثلة أمام برلمانات النمسا وفرنسا وألمانيا وايطاليا ولكسمبورج والسويد وسويسرا، ولكن لا يتوقع إقرار مثل هذه القوانين فى غالبية هذه الدول قريبا. أما الفاتيكان، فقد صرح فى العام الماضى بأنه يدعو إلى وقف فورى لاستخدام هذه الأسلحة، بل وتدمير المخزون منها كلية، وشاركه فى ذلك البرلمان الأوروبى فى أكتوبر ٢٠٠٤، مطالبا بالتوصل إلى اتفاق دولى ملزم بذلك. وهناك طائفة المسيحيين "الميمونيت" التى تقوم بجهد كبير لتوضيح مخاطر هذه الأسلحة وتدعو إلى تدميرها.

ومن الغريب أن اتفاقية عام ١٩٩٧ الخاصة بالألغام المضادة للأفراد لم تتضمن أى إشارة إلى هذه القنابل، بناء على اعتراضات أمريكية وإسرائيلية بالذات، ولكن دولا عديدة تنبهت إلى ذلك. وبعد مرور ستة أعوام على هذه الاتفاقية، تم إعداد بروتوكول إضافى (البروتوكول رقم ٥) تحت اسم "البروتوكول الخاص بمخلفات الحرب من المتفجرات" ألحق بما يسمى اتفاقية الأسلحة التقليدية الخاصة، أى الأسلحة التقليدية التى تحدث قدرا كبيرا من الدمار وتؤدى إلى إصابات جسيمة بين المدنيين. وقد قامت أكثر من ٢٠ دولة بالتصديق على هذا البروتوكول الذى سيدخل حيز التنفيذ فى نوفمبر القادم، مما يؤهله لأن يصبح مصدرا من مصادر القانون الدولى.

وهذا البروتوكول المهم يتضمن نصوصا حول الإجراءات التى يتوجب اتخاذها بعد انتهاء المعارك، حيث تلزم الأطراف المسئولة بالعمل على تطهير المناطق التى سقطت فيها هذه المخلفات. إسرائيل عضو فى "اتفاقية الأسلحة التقليدية الخاصة" ولكنها رفضت وأمريكا الانضمام إلى البروتوكول المشار إليه. ولكن فى رأى بعض الخبراء، فإنها ملزمة به - ولو أدبيا- بالرغم من عدم توقيعها عليه، وهم يرون أيضا عدم قدرة لبنان- على ضوء الخسائر الفادحة التى ألحقت به - على أن يتمكن من الناحية المادية أو الفنية من تحمل التكلفة الضخمة لتطهير أراضيه من هذه الأسلحة الإسرائيلية - الأمريكية، ولكنهم يرون الرجوع إلى المادتين السابعة والثامنة من البروتوكول، واللتين تنصان على أن كل طرف مسئول عليه تقديم المساعدة إلى الدولة المتضررة، وهو أمر يتوجب على لبنان والدول العربية الاستفادة منه دوليا. كذلك يجب أن نسعى إلى أن تقوم لجنة التحقيق، التى شكلها مجلس حقوق الإنسان الأخير التابع للأمم المتحدة للتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية ضد لبنان، ببحث هذا الموضوع. كما يمكن النظر فى اقتراح تقديم بند على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة من دول عدم الانحياز، وعلى رأسها الدولة المتضررة لبنان والدول المنضمة للبروتوكول المشار إليه، يستند على هذا التقرير الدولى لتكوين لجنة من الخبراء، تعكف على وضع اتفاقية دولية ملزمة لتحريم مثل هذه الأسلحة وفرض عقوبات على من يصنعها أو يستخدمها. طبعا الولايات المتحدة وإسرائيل ستعارضان، ولكن ذلك سيكشف زيف دعاواهما حول حقوق الإنسان، ويثبت للعالم تواطؤهما فى قتل المدنيين. والهدف هو إبقاء الموضوع مثارا باستمرار، خاصة أن الدول العربية والإسلامية أساسا هى المستهدفة بمثل هذه الأسلحة، التى تم بالفعل استخدامها ضد المدنيين العزل.

من الدول المنضمة لهذا البروتوكول ألمانيا التى يمكن محاولة الضغط عليها فى هذا الصدد، ولكن أشك فى أنها ستستجيب، فهى مع إسرائيل على طول الخط وتزودها بالأسلحة منذ عقود (أربع غواصات خلال العامين الأخيرين فقط تكلفتها أكثر من مليارى دولار على نفقة دافع الضرائب الألمانى وبما يخالف الدستور الألمانى نفسه الذى يمنع إرسال أى أسلحة إلى مناطق التوتر)، وتعمل على وأد أى محاول داخل الاتحاد الأوربى لانتقاد إسرائيل، وهى لا تزال ترفض مساعدة مصر ودول شمال إفريقيا لإزالة ملايين الألغام التى زرعتها جيوشها أثناء الحرب العالمية الثانية.

كلمة أخيرة، فى رأيى، لقد آن الأوان لكى تدخل الدول العربية ميدان إنتاج هذه الأسلحة التى أزعم أنها يمكن أن تشكل بعض الردع أمام أسلحة الدمار الشامل التى فى حوزة إسرائيل، وحتى نقوى من موقفنا فى أى مفاوضات قادمة بخصوصها على المستوى الدولى. وهناك دولة عربية واحدة على الأقل تسير فى هذا الاتجاه. وإذا كان مسموحا لى بطرق باب التمنى، فإننى أتمنى إعادة إحياء صناعة الإنتاج العسكرى العربى المشترك، حتى ولو بين بضع دول فقط، وأن يخصص له جزء من مليارات الدولارات التى تنفق على استيراد الأسلحة من الدول الغربية. ولا يقل أهمية عن ذلك إعداد كوادر عربية عسكرية وعلمية وقانونية تستطيع المشاركة بكفاءة فى المباحثات والمفاوضات التى تجرى حاليا، إما فى إطار الاتفاقيات القائمة بخصوص هذه النوعية من الأسلحة، أو تلك التى يمكن أن تجرى فى المستقبل. ومن الواجب فى هذا الصدد توثيق ما حدث من استخدام إسرائيل للقنابل العنقودية فى لبنان ضد المدنيين، وما نقلته وسائل الإعلام الأجنبية والعربية، فى أفلام وكتيبات وتوزيعها على أكبر نطاق.

Scanned by CamScanner

قانا .. رمز الانتهاكات الإسرائيلية

■ سالى سامى البيومى *

جاءت صور الأطفال القتلى تحت حطام المبنى المستهدف من القوات الإسرائيلية بقرية قانا بجنوب لبنان مثيرة لغضب الشعوب والدول، التى طالبت بالتحقيق فى الجرائم التى ترتكبها الآلة العسكرية الاسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء. ففى صباح يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٦، قصفت القوات الإسرائيلية مبنى سكنيا فى القرية، تختبئ به عائلتان لبنانيتان من هول نيران القصف الإسرائيلى، وكانت النتيجة مقتل ٢٨ مدنيا، منهم ١٤ طفلا لم يشاركوا فى النزاع بين حزب الله وإسرائيل بأى شكل من الأشكال.

وقد أعاد هذا الحدث إلى الأذهان المذبحة التى ارتكبها الجيش الاسرائيلى منذ نحو عقد مضى عندما قتل أكثر من ١٠٠ وجرح أكثر من ١٥٠٠ مدنى لبنانى يوم ١٨ أبريل ١٩٩٦ إثر قصف القوات الاسرائيلية لمجمع الأمم المتحدة بقانا، الذى فتح أبوابه ليستقبل هؤلاء الذين هربوا من هول الحرب ولجأوا إلى الأمم المتحدة ليحتموا بها(١). وأثار هذا الحدث حفيظة المجتمع الدولى والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، التى لم تتردد فى وصف الواقعة بـ "مذبحة" كما جاء فى تقرير منظمة "هيومان رايتس واتش " Human Rights Watch(٢)، حيث تم استهداف المدنيين وقوات الأمم المتحدة بشكل يبدو وكأنه كان مقصودا(٣).

وقد أشارت المعلومات الصادرة من الحكومة اللبنانية ومن العاملين بالأمم المتحدة الموجودين فى لبنان، إضافة إلى النتائج الأولية التى وصلت إليها بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى أن قانا قد شهدت جريمة حرب خطيرة فى يوليو ٢٠٠٦ . وعزز هذه المعلومات رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفى أنان، إلى رئيس مجلس الأمن، يطلب فيها إيفاد بعثة تقصى حقائق لقانا، مشيرا إلى أنه طبقا للمعلومات التى وردت إليه، فإن القصف الإسرائيلى لقانا قد يصنف كانتهاك للقانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى لحقوق الإنسان(٤). وقد لقى ما يقرب من ألف مدنى لبنانى مصرعهم نتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية أثناء العدوان الأخير على لبنان، والقصف المدفعى الثقيل الذى لم يفرق بين مدنى وعسكرى، والذى استهدف منشآت البنية التحتية. ورغم أن هناك من يزعم أن حزب الله قد انتهك القانون الدولى الإنسانى أثناء هذه الحرب، إلا أن المأساة التى شهدتها لبنان تقطع بشكل لا يثير الشك بأن إسرائيل تعمدت تبنى السياسات العسكرية التى تتنافى تماما مع كل المواثيق والاتفاقيات الدولية، والتى من شأنها الحد من آثار النزاعات المسلحة على السكان المدنيين.

جريمة الحرب فى قانا :

يحمى القانون الدولى الإنسانى، من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية الدولية، الأشخاص والسكان غير المشتركين بشكل مباشر فى النزاع، بالإضافة إلى هؤلاء الذين توقفوا عن المشاركة فى المعارك العسكرية مثل الجرحى وأسرى الحرب. وقد تبلورت الصيغة القانونية لهذه القواعد فى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧، وجاء نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية ليعزز من شأن هذه الاتفاقيات، ويعتبر الانتهاكات الجسيمة لها جريمة حرب.

(*) باحثة بمجلة السياسة الدولية .

Scanned by CamScanner

يتمتع المدنيون بحماية خاصة طبقا لنصوص هذه الاتفاقيات، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافى الأول. فمن المبادئ الأساسية فى هذا الصدد مبدأ التمييز Distinction الذى نصت عليه المادة ٤٨ من البروتوكول الإضافى الأول، والتى حثت على التمييز بين كل ما هو مدنى والأهداف العسكرية وضرورة استهداف الأهداف العسكرية فقط. وتأكيدا لهذا المبدأ، تضيف المادة ٥٠ أنه فى حالة أى شك فى الهدف، كونه مدنيا أو عسكريا، فإن هذا الهدف يعتبر مدنيا ويكون التعامل معه بهذه الصفة. ويعتبر عدم التمييز بين الاهداف المدنية والأهداف العسكرية جريمة حرب طبقا للمادة ٨ (٢) ب (١) من نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، والتى تنص على أن إحدى جرائم الحرب هى "تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة فى أى أعمال حربية".

وبرغم أن هذا المبدأ قد أصبح جزءا مهما فى القانون الدولى العرفى Customary International Law الذى تلتزم جميع الدول به، سواء أكانت أم لم تكن من الموقعين على الاتفاقية التى تنص عليه، إلا أن مسألة التمييز بين المدنيين والمقاتلين دائما ما تثير الجدل. فمن الصعب أن يعترف أى طرف فى نزاع مسلح بأنه استهدف بشكل عمدى السكان المدنيين والمنشآت المدنية، وغالبا ما يبرر هجومه بنفى مدنية الأهداف.

وكانت هذه هى السمة الغالبة فى الحرب التى شنتها اسرائيل ضد لبنان، فلم يفرق الجيش الاسرائيلى بين مدنى وعسكرى بحجة أن حزب الله يستخدم السكان المدنيين كدروع بشرية، وكان الجيش الإسرائيلى يستهدف القرى بحجة انطلاق صواريخ حزب الله منها. وفى حالة قانا ٢٠٠٦، ادعت إسرائيل بأنها مركز لتخزين أسلحة حزب الله، وأنها كانت مصدرا لانطلاق ١٥٠ صاروخا تجاه شمال إسرائيل(٥)، بيد ان المؤشرات الأولية تنفى هذه الادعاءات. فعلى سبيل المثال، أجرت منظمة هيومان رايتس واتش عدة مقابلات مع شهود عيان على الاعتداء الجوى على قانا، وقد نفوا جميعا وجود أى مقاتلين لحزب الله، وأكدوا ان الطرق المؤدية لقانا قد دمرت إثر قصف إسرائيلى سابق، مما يجعل من الصعب إدخال قاذفات صواريخ حزب الله إليها(٦). وقد قام باحثو المنظمة بزيارة مواقع القصف الجوى فى اليوم التالى (٣١ يوليو ٢٠٠٦) ولم يعثروا على أية معدات عسكرية مدمرة. وقد وفرت الحكومة اللبنانية لسكرتير عام الأمم المتحدة وثائق تؤكد أن العاملين بالإغاثة لم يجدوا أى أسلحة بالمبنى المستهدف، وأن جميع الضحايا مدنيون، فضلا عن أن التحريات التى قامت بها الجهات العسكرية اللبنانية تفيد بأنه لا يوجد أى مؤشر لإطلاق صواريخ من المبنى أو بجواره(٧).

وإذا افترضت صحة الادعاءات الإسرائيلية بأن هناك صواريخ أطلقت من هذا المكان، فوفق القوانين والأعراف الدولية، كان يجب على الجيش الإسرائيلى التأكد من أن الهدف قد بقى على صفته العسكرية، أو أن المعدات العسكرية لم يتم نقلها، حيث يصبح مرة ثانية موقعا مدنيا لا يجوز قصفه(٨).

ورغم أن مفهوم "الميزة العسكرية الأكيدة" الذى جاء فى تعريف المادة ٥٢ من البروتوكول الإضافى الأول للأهداف العسكرية يتسم ببعض الغموض(٩)، إلا أنه يرتبط بمبدأ آخر من مبادئ القانون الدولى الإنسانى، هو مبدأ التناسب Proportionality الذى على أساسه يجب أن تقاس الفائدة العسكرية المتوقعة من تدمير هدف ما، قد يستخدم لهدف عسكرى بالضرر العائد على المدنيين. وفى هذا الصدد، تنص الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من البروتوكول الإضافى الأول على أنه "إذا ثار الشك حول عين ما، تكرس عادة لأغراض مدنية مثل أماكن العبادة أو منزل أو أى مسكن آخر أو مدرسة، بأنها تستخدم فى تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكرى، فلا يفترض استخدامها للعمل العسكرى".

وفى قانا وغيرها من القرى والمدن التى تعرضت للهجمات الإسرائيلية، استهدفت منشآت تحمل الصفة المدنية، ومنها آلاف المنازل، وعشرات الجسور والطرق، ومحطات توليد الطاقة، والمطارات، والموانئ، والمرافق المدنية، ومنشآت البنية التحتية، مما يعد انتهاكا صريحا لمبدأ التناسب. وبرغم الزعم الإسرائيلى بأن هذه الأهداف تستخدم من قبل قوات حزب الله، فمازالت إسرائيل ملزمة بعدم قصفها التزاما بمبدأ التناسب. إن مخالفة هذا المبدأ تعد جريمة حرب طبقا للمادة ٨ (٢) ب (٤) لنظام روما الأساسى، والتى تعتبر "تعمد شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر فى الأرواح أو إصابات بين المدنيين أو إلحاق أضرار مدنية أو ضرر واسع النطاق وطويل الأجل للبيئة الطبيعية، يكون إفراطه واضحا بالقياس إلى المكاسب العسكرية المتوقعة". وتمثل مذبحة قانا تجسيدا لعدم احترام مبدأ التناسب. فكما جاء فى جميع التقارير التى أصدرتها المنظمات الحقوقية الدولية، بالإضافة إلى خطاب كوفى أنان لرئيس مجلس الأمن، فإن القوات الاسرائيلية قد تعمدت وبشكل مستمر قصف جميع الطرق المؤدية إلى قانا، الأمر الذى منع المدنيين من الهروب من القرية قبل القصف. وقد نصت المادة ٥٧ من البروتوكول الإضافى الأول على الاحتياطات التى يجب أن تتبع لتفادى وقوع ضحايا من المدنيين. فإلى جانب التأكد من أن الهدف له صفة عسكرية، فإن على متخذ القرار فى شن هجوم أن "يوجه إنذارا مسبقا وبوسائل مجدية فى حالة الهجمات التى قد تصيب السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك"(١٠).

ولم تتخذ اسرائيل تلك الاحتياطات فى هجومها على قرية قانا. فبينما ادعت أنها وجهت انذارا إلى سكان قرية قانا بالابتعاد عن رجال حزب الله والأماكن التى تنطلق منها الصواريخ، وأنها طالبت المدنيين بالنزوح عن القرية(١١)، فإن تقارير الحكومة اللبنانية تؤكد أنه كان من المستحيل لأهل القرية النزوح منها، لأن القوات الإسرائيلية بقصفها السابق قد دمرت كل الطرق التى تسمح بالخروج من القرية(١٢)، فضلا عن أنها استمرت فى قصف هذه الطرق، ليصبح المبنى الذى تم استهدافه أحد الملاجئ التى احتمت بها الأسر المحاصرة. وادعت إسرائيل أن القرار العسكرى لضرب قانا قد اتخذ على فرض أن السكان قد انتبهوا للإنذارات الإسرائيلية وتركوا المكان، إلا أن رد الحكومة اللبنانية أكد أن القوات الجوية الاسرائيلية كانت تراقب القرية، ولهذا كان من المؤكد أن تعرف

Scanned by CamScanner

إسرائيل وجود مدنيين فى المنطقة(١٣). وهذا ليس بجديد على القوات الاسرائيلية. ففى ١٩٩٦، عندما قصف الجيش الإسرائيلى مجمع الأمم المتحدة، استخدمت المبررات نفسها، حيث نفت الحكومة الاسرائيلية معرفتها بوجود مدنيين بالمبنى، مع أن نتائج التحقيق التى قامت بها الأمم المتحدة أثبتت عكس ذلك.

محاكمة مجرمى الحرب وغياب الإرادة السياسية :

يصعب التحقيق فى انتهاكات القانون الدولى الإنسانى بدون وجود إرادة سياسية على المستويين الوطنى والدولى ،تعمل على تعزيز تلك المبادئ وتطبيقها بغض النظر عن المصالح السياسية.

ويفترض أن تجرى الدولة المتهمة نفسها تحقيقا بشأن الادعاءات بوقوع جرائم حرب، وأن تتولى محاكمة المسئولين إذا ثبتت صحتها، ولكن نادرا ما يحدث ذلك إلا إذا تغير النظام وتكونت بيئة سياسية مناسبة.

يمكن أيضا محاكمة مجرمى الحرب خارج نطاق سلطة الدولة، الطرف فى النزاع المسلح، بحكم "عالمية الاختصاص القضائى" الذى بموجبه يمكن لكل دولة ان تحيل إلى العدالة مرتكبى جرائم نالت اهتمام المجتمع الدولى، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية مرتكبها أو ضحاياها(١٤). وينطبق ذلك بصفة خاصة على الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافى الأول الملحق بها، ومنها "اتخاذ السكان المدنيين أو فرد من المدنيين هدفا للاعتداء، وشن هجوم دون تمييز، مع العلم بأنه سوف يتسبب فى خسائر أكثر مما ينبغى فى الأرواح، أو إحداث الإصابات بالمدنيين أو الإضرار بأهداف مدنية"(١٥)، وهى كلها أعمال ارتكبها الجيش الاسرائيلى فى حالة قانا.

وتشترط دول كثيرة فى أمريكا اللاتينية وأوروبا وضع قوانين داخلية لتطبيق مبدأ الاختصاص الدولى وإمكانية اتخاذ إجراءات قانونية ضد مجرمى الحرب. وربما يقف القانون البلجيكى لجرائم الحرب، قبل تعديله فى أبريل ٢٠٠٣، مثالا واضحا لتطبيق هذا المفهوم. فحتى أبريل ٢٠٠٣، كان بإمكان المحاكم البلجيكية ان تحاكم أى مجرم حرب بغض النظرعن مكان وقوع الجريمة أو جنسية المجرم أو ضحاياه. إلا أنه مع الضغوط السياسية التى مارستها الولايات المتحدة ضد بلجيكا، وتهديد وزير الدفاع الأمريكى، دونالد رامسفيلد، بسحب مقر الناتو من بروكسل، قامت بلجيكا بتعديل القانون لتتم المحاكمة فقط إذا كان المجرم بلجيكى الجنسية، أو اذا كان الضحية بلجيكى الجنسية، أو أقام فى بلجيكا لمدة ثلاثة أعوام وقت ارتكاب الجريمة، أو إذا كانت بلجيكا طرفا فى اتفاقية تنص على ممارسة صلاحيتها فى مثل هذه القضايا(١٦). وكانت النتيجة لهذا التعديل إسقاط الدعوى المقدمة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أرييل شارون.

وهناك دول تتيح رفع قضايا مدنية ضد المتهمين بارتكاب جرائم حرب. فعلى سبيل المثال، يتيح القانون الأمريكى للضحايا من غير مواطنى الولايات المتحدة رفع دعوى تعويض عن الأضرار التى لحقت بهم ضد أى شخص موجود داخل الولايات المتحدة أو له أرصدة فيها. وقد قامت مجموعة من المواطنين اللبنانيين برفع دعوى مدنية ضد رئيس الأركان الإسرائيلى السابق، موسى يعلون، أثناء زيارته لواشنطن عام ٢٠٠٥، بسبب الدور الذى لعبه فى قصف قانا ١٩٩٦ . ومع أن هذه الدعوى تلزمه بتقديم رد إلى المحكمة، إلا ان المحكمة ليس لديها السلطة لحجزه بالولايات المتحدة أو منعه من الدخول مرة أخرى(١٧).

أما على المستوى الدولى، فقد أسس البروتوكول الإضافى الأول، الملحق باتفاقيات جنيف، لجنة دولية لتقصى الحقائق، مكونة من خمسة عشر عضوا مستقلا يشهد لهم بالحياد والخلق الحميد. ومن اختصاصات هذه اللجنة التحقيق فى الوقائع المتعلقة بأى ادعاء بانتهاك للقانون الدولى الإنسانى، كما هو محدد فى الاتفاقيات وفى البروتوكول الإضافى الأول(١٨). ولكن لكى تستفيد الدول من نشاط اللجنة، فعليها ان تصدق على البروتوكول الإضافى الأول، وأن تعترف باختصاص اللجنة بالتحقيق فى ادعاءات الانتهاكات. وفى واقع الأمر، فإن أيا من لبنان أو إسرائيل لم تصدق على البروتوكول، ولذلك لا يمكن للجنة أن تباشر التحقيق دون أن يعلن الطرفان موافقتهما على ذلك.

ويمكن لأمين عام الأمم المتحدة أن يشكل بعثة تقصى حقائق، كما حدث فى عام ١٩٩٦، عندما فوض بطرس غالى، الأمين العام السابق، المستشار العسكرى الهولندى، فرانكلين فان كابين، للتحقيق فى واقعة قانا بسبب مقتل أكثر من ١٠٠ مدنى لبنانى أثناء لجوئهم لكتيبة تابعة لقوات اليونيفيل المبعوثة من الأمم المتحدة(١٩). وقد أدانت نتائج التحقيق إسرائيل، إلا أن المجتمع الدولى لم يتخذ أى إجراءات ضدها، مما يؤكد أن للإرادة السياسية الدولية دورا كبيرا وفعالا فى محاسبة الدول التى لا تلتزم بالقانون الدولى.

وبينما يمكن للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق فى جرائم الحرب، فإن ذلك لا يمكن أن يتم فى حالة قانا إلا بقرار من مجلس الأمن، كما جاء فى المادة ١٣ من نظام روما الأساسى الخاص بممارسة الاختصاص، لأن لبنان وإسرائيل لم تصدقا على نظام روما الأساسى. وطبقا لهذه المادة، يمكن لمجلس الأمن - بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - أن يحيل الحالة إلى المدعى العام. وقد سبق أن أحال مجلس الأمن، بموجب القرار رقم ١٥٩٣ لعام ٢٠٠٥، الموقف فى دارفور إلى المدعى العام التابع للمحكمة. ويمكن لمجلس الأمن ان يطلب من الأمين العام تكوين فريق من الخبراء لفتح تحقيق شامل ومستقل فى جرائم الحرب التى اقترفت فى لبنان، وقد كان هذا مطلب كوفى أنان، بيد أن المجلس لم يأخذ اى خطوات فى هذا الاتجاه حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن القرار ١٧٠١، الخاص بإنهاء العمليات العسكرية، لم يتضمن أى إشارة إلى تحديد المسئولين عن الانتهاكات التى حدثت أثناء النزاع. وفى ضوء الدعم الأمريكى للهجوم الاسرائيلى على لبنان، ووقوف الولايات المتحدة عقبة ضد إصدار أى قرار من المجلس يدين فيه إسرائيل مهددة باستخدام قوة الفيتو، يبدو من المستحيل أن

Scanned by CamScanner

يصدر مجلس الأمن أى قرار فى هذا الشأن.

وفى ظل غياب الارادة السياسية الدولية لتطبيق مبادىء العدالة الدولية، يصبح البديل المتاح هو الضغط المعنوى والإعلامى الذى تمارسه منظمات حقوق الإنسان الدولية وبعض هيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، والتى توثق هذه الجرائم فى انتظار اليوم الذى يمكن فيه معاقبة المسئولين عنها. وفى هذا الإطار، فقد أصدر مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، قرارا فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ يدين فيه الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة فى لبنان، كما أدان المجلس القصف المكثف ضد السكان اللبنانيين المدنيين فى العديد من القرى، ومن ضمنها قانا(٢٠). وتضمن القرار إرسال لجنة رفيعة المستوى، من خبراء بارزين فى مجال قانون حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى، لتقصى الحقائق فيما يخص الاستهداف الإسرائيلى المنظم للمدنيين وقتلهم، والتحقيق فى نوعية الأسلحة التى استخدمتها إسرائيل، وإذا ما كانت مطابقة لمعايير القانون الدولى أم لا. ومع ذلك، فإنه ليس من الضرورى أن تؤدى النتائج التى ستتوصل إليها تلك اللجنة إلى محاكمة أو عقوبة، فلا يزال مبدأ سيادة الدولة يقف حجر عثرة أمام التطبيق الأمثل للقوانين والمبادىء التى تدافع عن حقوق الإنسان.

الهوامش :

1- Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Territories, Including Palestine, United Nations. United Nations Commission on Human Rights (11 March 2004).

- انظر القرص المدمج لقراءة التقرير.

2- Israel/Lebanon: "Operation Grapes of Wrath": Civilian Victims, http://hrw.org/reports/1997/isrleb/Isrleb.htm

- Human Rights Watch, September 1997.

3- Van Kappen, Franklin. 5 July 1997. Letter dated 7 May 1996 from the Secretary General addressed to the President of the Security Council.

- انظر القرص المدمج لقراءة تقرير الأمم المتحدة فى هذا الصدد.

4-http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N84/457/06/IMG/N.0645784pdf?OpenElement

- انظر القرص المدمج لقراءة الخطاب المرسل من الأمين العام إلى مجلس الأمن.

5-http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N84/457/06/IMG/N.0645784pdf?OpenElement.

6- http://hrw.org/arabic/docs/02/08/2006/lebano13908_txt.htm.

7-http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N84/457/06/IMG N.0645784pdf?OpenElement.

8- http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE150702006?open&of=ENG-ISR.

٩- تعرف المادة ٥٢ للبروتوكول الإضافى الإضافى الأول الأهداف العسكرية بتلك الأهداف التى "تسهم مساهمة فعالة فى العمل العسكرى، سواء أكان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتى يحقق تدميرها التام أو الجزئى أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها فى الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة".

١٠- المادة ٥٧ من البروتوكول الإضافى الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

- النص الكامل للبروتوكول بالقرص المدمج.

11-http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N84/457/06/IMG N.0645784pdf?OpenElement

١٢- المصدر السابق.

١٣- المصدر السابق.

14- www.hrw.org/arabic/hr-global/list/tsxt/pino-.1html.

15- www.hrw.org/arabic/hr-global/list/tsxt/pino-.2html.

16- www.hrw.org/press/08/2003/belgium.080103htm.

17- Nathan Guttman,"Lawsuit against Ya'alon in US court", Jerusalem Post, 15 December 2005.

١٨- انظر المادة ٩٠ من البروتوكول الإضافى الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

19-http://domino.un.org/UNISPAL.nsf/db942872b9eae454852560f6005a76fb/62d5aa740c14293b85256324005179be!OpenDocument.

20-http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/view5/01B9DECECFE9A68A6C12571CA0026386B?opendocument.

Scanned by CamScanner

التلوث الإشعاعى الناتج عن الحروب .. حالة العراق *

د. عبد على كاظم المعمورى **

تكتنف الكتابة عن موضوعة البيئة فى العراق إشكاليات متعددة، أبرزها على الإطلاق عدم توافر المعلومات الكافية، وبخاصة البيانات والإحصاءات، حيث تتعدد توصيفات مشكلة التلوث البيئى فى العراق، بدءا من أنه (كارثية)، مرورا (بالمجزرة)(١) على حد وصف عالمة الفيزياء الاسترالية (هيلين كوكديكوت). ويتجسد جزء مهم من هذه الإشكالية فى الأوضاع التى يعيشها الاقتصاد العراقى، وعدم قدرته من الناحية المالية والفنية (التكنولوجية) على النهوض بالبيئة ذاتيا، حيث يوجد كم كبير من المشكلات البيئية المعقدة، التى تحتاج إلى جهود كبيرة واستثنائية.

بيد أن ما يمكن أن يشار إليه فى هذا الجانب هو أن عدم الاهتمام الذى طال موضوع البيئة العراقية كان تراكميا، بدءا من الانشغال التام للدولة ومؤسساتها والمجتمع بالحرب العراقية - الإيرانية، إلا أن ظهور هذه الإشكالية وتجذرها وخطورتها جاء عقب العدوان الأمريكى فى عام ١٩٩١ وما ترافق معه وبعده من حصار اقتصادى.

إن هذا التراجع فى الأوضاع البيئية فى العراق، والذى ظل يتغذى من معين الحصار الاقتصادى وقبله عسكرة الاقتصاد والمجتمع، يمكن أن يتجاوزه المجتمع عندما يبدأ السير فى البناء والتنمية من جديد. ولكن الذى لا يمكن أن يتم تجاوزه لمدة طويلة هو موضوع التلوث الإشعاعى المتأتى من الاستخدام المنفلت للأسلحة والمقذوفات العاملة باليورانيوم المنضب (المستنفد)، والتى تعد أشد فتكا ودمارا من الأسلحة التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية، أو هى فى جوهرها (قنابل قذرة) بحسب تعبير تشارلز جونسن مؤلف كتاب (الضربة المرتجعة.. تكاليف وعواقب الإمبراطورية الأمريكية).

ولم تحظ مشكلة آثار استخدام الأسلحة العاملة باليورانيوم المنضب وكذلك الأسلحة الكيماوية (كما اعترفت أمريكا بذلك فى الفلوجة)، بالاهتمام الكافى من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية وحتى الحكومات، سواء فى العراق بعد الاحتلال، أو الحكومات فى الخليج العربى وبخاصة السعودية والكويت. والاهتمام بها مجرد جهود متناثرة، سواء من قبل الباحثين أو المؤسسات ومراكز البحث وذلك للأسباب الآتية:

١- عدم وجود إحصاءات دقيقة حول المساحات الملوثة وتحديدها.

٢- عدم رغبة أمريكا فى تقديم كشوف عن المناطق والمواقع التى استخدمت فيها هذه الأسلحة.

٣- لا توجد متابعة حقيقية من قبل المؤسسات العراقية لهذا الموضوع تحت مسبب الخجل من الأصدقاء الأمريكان.

٤- عدم سماح الولايات المتحدة الأمريكية لأية جهة بالكشف عن مستويات التلوث الإشعاعى فى العراق.

(*) عن بحث مقدم إلى مؤتمر البيئة فى جامعة جنوب الوادى، جمهورية مصر العربية، فبراير ٢٠٠٦ .

(**) استاذ الاقتصاد السياسى، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين .

Scanned by CamScanner

لقد استخدم بوش (الأب) فى حربه على العراق عام ١٩٩١ ٣٢٠ طنا من اليورانيوم المنضب(٢)، بينما تقدرها مصادر أخرى مابين ٣٠٠ و ٧٠٠ طن (٣). ففى الأسبوعين الأولين من حرب ١٩٩١، تم قصف العراق بـ ٧٠٠ صاروخ توما هوك، حولت هذه الصواريخ أهدافها الى سحب على شكل فطر دلالة على النشاط الإشعاعى لها، وأطلقت دباباتهم ٩ ملايين قذيفة معالجة باليورانيوم المنضب(٤). وتشير التقديرات التى أجراها الخبراء فى مراكز الأبحاث العسكرية إلى أن حجم القنابل التى اسقطت على العراق يعادل ٧ قنابل نووية عام ١٩٩١ فقط(٥). وحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتقييم أبعاد القصف الجوى على العراق (٢٠ مارس ١٩٩١)، فإن "ما شوهد أو تمت قراءته عن أشكال التدمير الذى لحق بالعراق لم يكن معدا أو محضرا لأغراض زيارتنا، فالنزاع الأخير أحدث نتائج قريبة من الأساطير". وقد أعلن المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دوكلاس توبفر فى بيان أصدره فى ٦ أبريل ٢٠٠٣ أن البرنامج يرى ضرورة إجراء أبحاث ميدانية مبكرة، نظرا" الى القلق على البيئة الناجم عن الأعمال العسكرية فى عام ٢٠٠٣، وكون البيئة فى العراق كانت فى الأساس مصدر قلق قبل هذه الحرب". بعد أسبوع من هذا البيان (ويبدو انه رد)، أعلنت الإدارة الأمريكية (ديفيد لابان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية) أنها لا تعتزم إزالة مخلفات اليورانيوم المنضب الذى استخدمته فى أسلحتها لضرب العراق، بحجة أن الدراسات، التى أجرتها مؤسسة راند وكذلك منظمة الصحة الدولية والجمعية العلمية الملكية البريطانية، أكدت أنه لا توجد آثار طويلة المدى لليورانيوم المنضب(٦).

وقد أعلن د. أساف دوراكوفيتش أمام علماء نوويين فى باريس أن عشرات الآلاف من الجنود الامريكيين والبريطانيين المرضى يموتون الآن، بسبب الإشعاع الذى تعرضوا له خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، وأن (٦٢٪) من الذين تم فحصهم من هولاء قد عثر فى أوصالهم وعظامهم وبولهم على أشكال تفاعلات كيماوية سببها اليورانيوم، وهو ما أكدته مختبرات سويسرا وفنلندا(٧). وبينت رابطة المحاربين القدامى لحرب الخليج أن هناك ما لا يقل عن (٣٠٠) الاف جندى من جنود الحرب مصابين بأمراض، وقد تقدم نحو (٢٠٩) آلاف جندى من هولاء بطلب تعويضات عن العجز الذى أصابهم جراء إصابات وإمراض لحقت بهم أثناء غزوهم الأول للعراق عام ١٩٩١(٨).

وقد تفاقم تلوث البيئة بالاشعاع اثناء حرب ٢٠٠٣، إذ جرى تحت أنظار قوات الاحتلال نهب للمنشآت النووية العراقية، وكانت تتفرج ولم تحرك ساكنا، وهو ما اعترف به ضباط أمريكان ، فى الوقت الذى حافظت فيه هذه القوات على اليورانيوم فى موقع التويثة لحين نقله (دون علم الحكومة الانتقالية) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعترف سبنسر ابراهام وزير الطاقة الأمريكى بأن الولايات المتحدة الأمريكية صادرت المواد النووية العراقية بموجب سلطاتها وقرارات مجلس الأمن الدولى، وتمت عملية النقل يوم ٢٣ يونيو ٢٠٠٣، وأعلن عنها فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٣. لقد كان موقع التويثة (قبل الاحتلال) يحتوى على ١,٧٧ طن من اليورانيوم الواطىء التخصيب ونحو ٩٤ طنا من اليورانيوم الطبيعى، وكميات أقل من مادة السيزيوم العالية الإشعاع والكوبالت والستروتيوم المخزنة تحت الرقابة الشديدة(٩). وقد أجرى خبراء هيئة الطاقة الذرية العراقية - قبل حلها- والمتخصصون منهم فى مجال السلامة النووية فحوصات على سكان المناطق المجاورة للموقع، ووُجد على مستوى الدقة أن الإشعاع الذى تم قياسه فى ملابس وأفرشة مواطنى هذه المناطق يعد خطيرا "جدا " و هو مابين (٥٠٠ و٦٠٠) مرة أكثر من الجرعة الاعتيادية.

وحذر خبراء البيئة العراقية من أن الإصابة ستتسبب فى إصابة سكان المنطقة بسرطان الدم (اللوكيميا)، والإسهال الشديد، والطفح الجلدى، والنزف، والتقيؤ الحاد، بينما أكد الأطباء فى المراكز والمؤسسات الصحية القريبة من المنطقة أن الوفيات من جراء الإشعاع هى بمعدل ١٠ أشخاص شهريا. يشير بوب نيكولز إلى أن "حجم الإشعاع الذى أطلق على العراق عام ٢٠٠٣ يعادل ٢٥٠ ألف قنبلة نووية بحجم قنبلة ناجازاكى"(١٠). أما وزارة البيئة، التى هى المعنية بهذا الأمر، فقد أكدت، عبر وزيرها السابق عبد الله صديق كريم، وجود تلوث إشعاعى فى المنطقة المعنية (إلا أنه أشار إلى أن الموضوع تحت السيطرة !!). وما يتناقض مع هذا أن ميزانية وزارة البيئة العراقية لعام ٢٠٠٤، وفى ظل تراكم التلوث الهائل من عام ١٩٩١ الى ٢٠٠٣، هى مليون دولار فقط، بما فى ذلك رواتب وأجور العاملين الذين يبلغ عددهم ٦٥٠ شخصا.

آثار التلوث الإشعاعى على الواقع الصحى فى العراق :

انعكست عوامل التدهور فى أداء القطاع الصحى بسبب الامكانات الضعيفة والناتجة عن الحصار الاقتصادى بصورة تراكمية طيلة السنوات ما بعد ١٩٩٠، وما زاد من تعقيدات الأوضاع الصحية لاحقا الآثار التى تركها تأثير الاستخدام المفرط وغير المسئول لليورانيوم المنضب.

لقد دخلت إلى هذا القطاع المنظمات الإنسانية واليونيسيف فى وقت مبكر من عقد التسعينيات على خلفية تفاقم الأوضاع الصحية للسكان بفعل الحصار الاقتصادى الجائر، وأكثر جوانب الإسناد قبل الاحتلال وبعده كانت من هذه المنظمات، بينما ظلت مساهمة الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية مترددة وعلى استحياء شديد.

لقد أفرز الواقع الصحى والبيئى بعد عام ١٩٩١ وضعا لم يكن مألوفا تمثل فى عجز المؤسسات الصحية العراقية عن بيان مسببات هذه الظواهر، والتعامل معها، ومنها :

١- ارتفاع نسبة الإصابات بالأمراض السرطانية وبشكل لافت للنظر وبخاصة سرطانات الثدى، وسرطانات القولون، وسرطانات الرحم، وسرطانات الرئتين، وحتى الدماغ بينما تختص بعض المحافظات بأنواع محددة من أمراض السرطان (مثل محافظة بابل فى سرطانات الثدى ، ومحافظة الناصرية فى سرطانات المثانة ... الخ) **دون أى جهد منظم من الوزارة فى دراسة هذه الحالات.**

٢- **ازدياد الولادات المشوهة وبأرقام مخيفة مثل (الأطفال المنغوليين). ففى قضاء واحد يتكون من حوالى (٣٠٠) ألف**

Scanned by CamScanner

شخص، سجل أكثر من (٤٠) حالة(١١).

٣ – أفصحت مصادر فى وزارة الصحة العراقية عن وجود ما بين ١٢٠ و١٤٠ ألف عراقى مصابين بالسرطان عام ٢٠٠٤، يضاف إليهم (٧٥٠٠) مصاب سنويا(١٢)، ويستقبل معهد الطب والإشعاع الذرى فى بغداد يوميا، وهو المعهد الوحيد فى حدود (١٥٠) مصابا "يوميا" من جميع المحافظات العراقية، كما توجد مراكز للعلاج الكيماوى فى محافظتى بابل والبصرة.

وتنفرد محافظة البصرة عن باقى محافظات ومدن العراق بأنها الأكثر تأثرا بالإشعاعات، إذ تشير تقديرات الباحثين الأجانب إلى أن الإصابة بالسرطان الناجم عن اليورانيوم المنضب بين إجمالى السكان فى البصرة بحدود ١٢٪ أى ما يساوى ٣٠ ألف مواطن، وللأطفال بحدود ٥٪، أى ١٢ ألف طفل (١٣)، بينما تقدر مصادر أخرى أن انتشار سرطان الدم فى العراق قد تزايد منذ عام ١٩٩١بنسبة ٦٠٠٪ .

وتبدو المعلومات التى توصل إليها بعض الباحثين العراقيين فى منطقة البصرة – على الرغم من ضعف الامكانات– على قدر كبير من الأهمية وهى كالآتى(١٥) :

١– ارتفعت نسبة الإصابة بالسرطان من ١١ إصابة لكل ١٠٠ ألف شخص عام ١٩٨٨ الى ١٢٣ شخصا عام ٢٠٠٢.

٢– ارتفاع حالة الوفيات الناجمة عن السرطان من ٣٤ عام ١٩٨٨ الى ٦٤٤ وفاة عام ٢٠٠٢.

٣– ارتفعت نسبة التشوهات الولادية من ٣ لكل ١٠٠٠ ولادة الى ٢٢ حالة عام ٢٠٠٢.

٤– ارتفاع عدد الأطفال المصابين بسرطان الدم من ٨٠ حالة عام ١٩٩٠ الى ٣٨٠ حالة عام ١٩٩٧.

٥– ارتفعت حالات الإصابة بسرطان الرحم والمبيض من حالة واحدة عام ١٩٩٠ الى ١٠ و١٦ حالة على التوالى فى عام ١٩٩٧.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على العراق فقط، بل شملت السعودية والكويت وربما تمتد الى قطر، فقد أشارت الدكتورة عالية الرويلى، من مستشفى الرياض السعودية، إلى أن عدد الإصابات بالسرطان يزداد باستمرار، إذ بلغت الإصابات المسجلة من عام ١٩٩١ – ٢٠٠٤، أكثر من ٢٠ ألف إصابة وبمعدل ١٥٠٠ إصابة سنويا، ومن المتوقع أن تزداد بمعدل ٣١٠٠ حالة سنويا (١٦)، بينما اعترفت الكويت – بعد صمت طويل – بتسجيل (١١٠٠) إصابة فى مركز الجراحات التخصصية.

وكان أطباء الأطفال فى البصرة قد عرضوا على البروفيسور (جونتر) عام ١٩٩٢ العشرات من الأطفال الذين أدخلوا الى المستشفى بسبب تساقط الشعر ونزيف متكرر من الأنف وانتفاخ فى البطن بسبب أمراض غير معروفة فى الكبد والكلى، وقد أدى ذلك لفتح مجال البحث فى آثار التعرض لليورانيوم المنضب.(انظر جدول رقم ١).

وفى مركز تم انشاؤه بامكانات متواضعة فى محافظة بابل إثر تفشى أمراض السرطان ولتقليل الزخم الحاصل على معهد الإشعاع والطب الذرى، تم تسجيل الإصابات التى تم تشخيصها من السرطانات لعام ٢٠٠٤. (انظر جدول رقم ٢ + جدول ٣).

آثار التلوث الإشعاعى الاقتصادية والاجتماعية :

بناء على كل التقويمات والتقارير التى أشارت إليها المنظمات الدولية غير الحكومية، فإن تنظيف العراق من التلوث الذى تحاول أمريكا إخفاءه وغض طرف العالم عنه، يحتاج الى جهد عالمى كبير ومنظم ولأموال و تخصيصات تتعدى إمكانات العراق لمدة أكثر من (٢٠ إلى٣٠) عاما، وأعتقد أنها تتجاوز مليارات عدة.

إن تكلفة الحفاظ على القدرات البشرية ستكون هى التحديد الأهم مستقبلا، وهى تكلفة إذا ما تم احتسابها بموضوعية، فإنها ربما تقترب من تكلفة إعادة الإعمار أو تتجاوزه الى أضعاف لأن آثار التلوث البيئى بالاشعاع تمتد الى آلاف السنين.

فمن المؤكد علميا أن آثار اليورانيوم المنضب ستطال الشفرة الوراثة للعراقيين، وسنكون مستقبلا أمام مواطنين معاقين أو مشوهين خلقيا، وهو ما يضع تكلفة على الدولة لرعايتهم، لذلك ستزداد نسبة الإعالة فى المجتمع، مما يعنى تزايد عدد السكان ضمن سن العمل، ولكنهم خارج دورة الإنتاج والفعالية الاقتصادية.

وأكد هارى شوما (عالم كندى فى مجال الكيمياء) أن (١٠٠) ألف مواطن فى البصرة وحدها أصيبوا بالسرطان بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٨، وأن (٧٥٪) منهم أطفال، وسجلت حالات من الإسقاط والاعتلال العصبى والتشوهات الجنينية أكثر بكثير مما كان معتادا(١٧).

ومات زهاء (٥٠ ألف) طفل بأمراض السرطان وعجز الكلية وأمراض أخرى غير معروفة بعد ٨ أشهر من انتهاء العمليات العسكرية فى العراق عام ١٩٩١(١٨). (انظرجدول رقم ٤)

وقد أشار د (جون دانكر) أبرز الباحثين فى برنامج الأمم المتحدة لمكافحة التلوث "إلى أن متوسط الإعمار فى العراق سيكون الأكثر تأثرا بفعل التلوث من الناحية الديموجرافية" (١٩).

إن تنظيف المنطقة من اليورانيوم المنضب سيكون مكلفا "وصعبا"، لأنه يتطلب تغليف العربات وبقايا الأسلحة وأخذها الى أماكن محددة لتخليصها من التلوث، بالإضافة إلى إزالة الطبقة السطحية من التربة وبعمق قدم، وتوضع التربة فى حاويات ليتم التخلص منها، بالإضافة الى البحث عن القنابل غير المنفلقة. إن وجود مخلفات اليورانيوم المنضب فى التربة سيترتب عليه حرمان العراق من استثمارها اقتصاديا، وبخاصة للزراعة، علما بأنه لم يتم التوقف عن زراعة أكثر المواقع تلوثا بالإشعاع فى البصرة، وهى مزارع الطماطم فى الزبير، المصدر الأساسى لتجهيز محافظات الوسط والجنوب بهذا المحصول، بسبب جهل المزارعين وعدم وجود جهات معنية بالأمر، علما بأن

Scanned by CamScanner

جدول (١) عدد الإصابات لسكان محافظة البصرة بالسرطان لعام ٢٠٠٣

المدينة	مركز البصرة	القرتة - المدينة	الزبير	أبو الخصيب - شط العرب	المجموع
عدد الاصابات	٥٧	١٧	٦	٣	٨٣
عدد الأسر	٢١	٧	٣	٢	٣٣

Sourse: Jawd Al-ali, Leukemia and congenital malformations in the Basra area following the Gulf War, seminer on Health Effects of Uranium Exposure, Karolinska Institute 22 April 2004.

جدول (٢) الوفيات بالسرطان حسب نوع الجنس لعام ٢٠٠٤

الجنس	عدد الوفيات	النسبة المئوية
الذكور	٢٥٩	٥٦,٦
الإناث	٢٠٣	٤٣,٩٤
المجموع	٤٦٢	٪١٠٠

المصدر : شريف فاضل العلوجى وسماح أحمد كاظم، وفيات الأورام فى محافظة بابل خلال عام ٢٠٠٤، مركز بحوث البيئة، جامعة بابل، جدول (١)، ٢٠٠٥.

جدول (٣) عدد الإصابات بمرض السرطان فى محافظة بابل للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

السنة	عدد الحالات
١٩٩٠	٨٢
١٩٩١	١١٣
١٩٩٢	١٣٣
١٩٩٣	١٤٧
١٩٩٤	١٧٥
١٩٩٥	١٦٠
١٩٩٦	٢٢٢
١٩٩٧	٢٦٢
١٩٩٨	٢٧٣
١٩٩٩	٢٨٠
٢٠٠٠	٣٢١
المجموع	٢١٦٨

المصدر : مديرية صحة محافظة بابل، مستشفى مرجان التعليمى، وحدة الاحصاء، ٢٠٠١.

جدول (٤) عدد المواقع الأكثر تلوثا فى العراق حسب المحافظات

المحافظة	عدد المواقع	أبرز المواقع الملوثة بالإشعاع
البصرة	٨	قاعدة الشعيبة - أم قصر
ذى قار (الناصرية)	٣ فأكثر	قاعدة الإمام على -تل اللحم- غرب الناصرية
بغداد	١٠	المطار - موقع التوثية - أبى غريب - موقع جمع الأسلحة - اليوسفية
بابل	٤	مصانع الاسكندرية - السيب
نينوى	٣	العدلية - الرماح - قاعدة فرناس
السماوة	٣٠	المجزرة
كربلاء	٣	الجمالية - العثيشى - عون
صلاح الدين	٤	القاعدة - مخازن الأسلحة
مجموع المواقع الملوثة عام ١٩٩١	٣٠٠(*)	أما المواقع الملوثة فى ٢٠٠٣، فهى أكثر بكثير

(*) عدد المواقع أوردها د. عباس ناجى بلاسم فى تصريح إلى جريدة الزمان بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٥، مؤكدا أنها تهدد مليونا ونصف مليون مواطن عراقى الآن.

Scanned by CamScanner

تقدير كمية اليورانيوم المنضب المستخدم فى العراق عام ٢٠٠٣ كمية = طن

تقديرات كمية اليورانيوم عام ١٩٩١	تقدير عام ٢٠٠٣ بواقع (٤) أضعاف	تقدير عام ٢٠٠٣ بواقع (٦) أضعاف
٣٢٠	١٢٨٠	١٩٢٠
٨٠٠	٣٢٠٠	٤٨٠٠
١٧٠٠	٦٨٠٠	١٠٢٠٠
	٤٩٣٣	٥٦٤٠

المصدر : إسلام أونلاين. نت، ٢٧ يوليو ٢٠٠٤.

الباحثين العراقيين سجلوا مستويات إشعاع مرتفعة فى المحاصيل الزراعية. كما ترجح معظم الدراسات أن تكون مصادر المياه الجوفية فى العراق قد تلوثت بسبب امتداد فترة تعرضها للإشعاع (١٩٩١ - ٢٠٠٦) ، مما سيمنع العراق من الاستفادة منها. ومن المتوقع أن يتسبب تزايد مستويات التشوه الخلقى والاعاقة التى يتركها الإشعاع فى رفع معدل الإعالة فى المجتمع العراقى مستقبلا إلى أكثر من ١ : ٤، مما يعنى أن ٢٥٪ من السكان معاقون وخارج دورة العمل. وفى ظل مستويات فقر وبطالة عالية وبنسبة ٥٠ و ٦٠و٧٠٪ على التوالى ولأقل التقديرات، فإنه من الصعب على العوائل العراقية تخصيص جزء من رواتبها لعلاج أبنائها، ناهيك عن ضعف - وربما عجز - المؤسسات الصحية المحلية، مما يجعل الملجأ الوحيد لها هو العلاج فى الخارج وهذا خارج حدود إمكانية (٨٠٪) من العوائل العراقية.

الآثار الاجتماعية :

١- حدوث تشوه فى هيكل التركيب السكانى مستقبلا فى ضوء المعطيات الحالية، إذ إن ٧٠٪ من الإصابات تطول الأطفال.

٢- انخفاض متوسط العمر فى العراق (العمر المتوقع للحياة) الى ما دون ٥٠ سنة، مما يؤدى الى تراجع كبير فى مستويات التنمية البشرية.

٣- حدوث تشوه فى توزيع السكان حسب المناطق، فأغلب المواقع الملوثة تتركز فى محافظات الفرات الأوسط والجنوب.

٤- من الممكن أن يدفع تزايد النشاط الإشعاعى مستقبلا الى حدوث حراك سكانى باتجاه هجرة سكان المدن الملوثة الى خارجها.

٥- إن الوقع الأكبر فى الإشعاع سينعكس على تدمير الشفرة الو راثية للعراقيين.

٦- مثلما هو محسوس، فإن تزايد وتيرة وجود معاقين أو مشوهين خلقيا فى الأسر العراقية من شأنه أن يضفى ملامح اجتماعية قاتمة على هذه الأسر.

خاتمة :

تتحمل الولايات المتحدة مع حليفاتها (بريطانيا واستراليا وايطاليا وفرنسا والكيان الصهيونى) مسئولية تامة ومباشرة عما حدث بالعراق من أضرار اقتصادية وبيئية، سواء على خلفية حرب ١٩٩١ أو احتلال العراق ٢٠٠٣، تبعا للآتى:

١- عدم شرعية حربها واحتلالها للعراق، فى ضوء زيف المسوغات التى دفعتها.

٢- تجاوزها لاتفاقية لاهاى الأولى عام ١٨٩٩والثانية عام ١٩٠٧، واتفاقيتى جنيف الأولى والثانية عامى ١٩٢٥ و١٩٤٩، وكذلك بروتوكولاتها الإضافية عام ١٩٩٧ بالإضافة الى مبادىء القانون الدولى الإنسانى وميثاق الأمم المتحدة وأبرزها المادة (٥٤) من معاهدة جنيف (يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو إتلاف الأشياء التى لاغنى عنها للسكان المدنيين) هذا التوصيف ينطبق بمجمله على أفعال الولايات المتحدة فى العراق.

وعليه، فإن المطلوب من العالم تخفيف أو الحد من المجزرة التى ترتكب بيئيا فى العراق من خلال الآتى:

١- تقديم الولايات المتحدة لكشف تفصيلى للمناطق التى استخدمت فيها هذه الأسلحة المحظورة.

٢- رفع المقذوفات غير المنفلقة وبخاصة فى المناطق الصحراوية.

٣- تنظيف المناطق الملوثة.

٤- تقديم الرعاية الطبية لكل الذين تعرضوا للإشعاع.

٥- دفع تعويضات عن المتوفين بأمراض السرطان المتأتى من الإشعاع.

٦- تحديد مناطق طمر النفايات على أن تكون موسومة ومعلومة للسكان.

٧- المساهمة فى إقامة مراكز لمراقبة النشاط الإشعاعى فى العراق.

Scanned by CamScanner

الهوامش :

١- عزام مكي، معدن الخسة.. استعمال اليورانيوم المستنفد في حرب الخليج، الثقافة الجديدة، العدد (٢٨٨)، أيار/ حزيران، ١٩٩٩.

2- www.counter.punch.org, 31 December 2001.

٣- معلومات مستقاة من وكالة معلومات الطاقة الأمريكية وسلطة الطاقة البريطانية.

4- http:www.news: telegraph .co .uk, David Rennie "Navy seek cash for more toma hawks" Washington Telegraph, 4-January -2003 .

٥ - جيف سيمونز، استهداف العراق.. العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، الفصل الثاني.

6- PPC NEWS, 16-April-2003.

7- Sunday Times, 3 September 2002. New York Times, 29 January 2001.

8- www.world net daily. com. 28 january 2003.

٩- كاظم المقدادي، نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الإشعاعي، المستقبل العربي، العدد (٩)، ٢٠٠٤، ص١٣٧.

* وردت في دراسة أعدتها باحثة عراقية (رغد محمد سلمان) نقلا عن: كاظم المقدادي، ص١٤٤.

١٠- بوب نيكولز، الإشعاع (النووي) الأمريكي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥)، ٢٠٠٥، ص ١٤٣.

١١- مستشفى المحاويل العام، وحدة الإحصاء، قضاء المحاويل، محافظة بابل.

١٢- وزارة البيئة والصحة والعلوم والتكنولوجيا، ندوة التلوث الإشعاعي في العراق، بغداد، تموز ٢٠٠٤.

13- Cohen nick, Radioactive wast left in Gulf by allies ,opcit.

١٤- بحسب ما نشرته مجلة (غالوي) الاسكتلندية في ٨ يوليو ١٩٩٨.

15- Jawad Al- ali, Leukemia and congenital malformations in the Basra area following the Gulf War, seminer on Health Effects of Uranium Exposure, Karolinska Institut 22 April 2004.

١٦- زيد بن كمي الرياض، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩ مارس ٢٠٠٤.

17- PPC. Online. 18-12-1998.

١٨- داليا شريف، تقرير مروع للأمم المتحدة: انخفاض مروع لمتوسط الأعمار بين العراقيين، بغداد ، العدد (٣٦٣)، ١٣ يناير ١٩٩٨.

١٩- جيف سيمونز، استهداف العراق.. العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مصدر سابق.

Scanned by CamScanner

فلسطين

حكومة "الوحدة" الفلسطينية .. الفرص والتحديات

محمد جمعة*

ثمة ارتباك واضح فرض نفسه على طرفى المعادلة الفلسطينية: الرئاسة بقيادة محمود عباس من جهة، وحكومة حماس بقيادة إسماعيل هنية من جهة أخرى، فيما يخص تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية. وما التأخر فى الإعلان عن إمكانية تشكيل هذه الحكومة سوى دليل على هذا الارتباك، والتردد الذى ميز مواقف الطرفين طيلة الشهور القليلة الماضية. وقد كانت المخاطر المستقبلية للوضع الاقتصادى المتردى، واستمرار اختطاف الوزراء والنواب فى سجون الاحتلال، فضلا عن توتر العلاقات بين أنصار الطرفين، وتطورها بشكل درامى، حتى وصلت إلى حد استخدام السلاح، كل ذلك شكل بيئة ضاغطة على كلا الطرفين، بحيث بدت حكومة الوحدة كما لو كانت المخرج الوحيد من الأزمة الداخلية التى استمرت لأكثر من ثمانية أشهر.

وقد تضاعفت الحاجة إلى حكومة وحدة وطنية، تتشكل على قاعدة الحد الأدنى من التفاهمات بين الفصائل الفلسطينية، ليس لأنها يمكن أن تكون الحل السحرى للأزمة الفلسطينية، ولا لأزمة التسوية، أو انعتاق الشعب الفلسطينى من الاحتلال، ولا لكونها تمثل قاعدة لإحداث اختراق حقيقى فى المعادلة الدولية التى وضعت شروطا معروفة للجميع للتعامل مع أية حكومة فلسطينية قادمة، ولكن لكونها -أى حكومة الوحدة- الخيار الوحيد الممكن لتجاوز مأزق الوضع الراهن للحكومة والسلطة.

حكومة الوحدة وكيفية إدارة الأزمة :

تشى الأجواء المصاحبة لتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية بأن طرفيها الأساسيين -ممثلين فى حركتى فتح وحماس- لم يتجها إلى حكومة الوحدة كخيار استراتيجى، تم تبنيه عن وعى وقناعة، لفك الحصار والانطلاق نحو خطاب سياسى موحد، وإنما ارتضيا هذا الخيار، باعتباره حلا سريعا، لحل المشاكل الآنية، مثل معالجة أزمة إضراب الموظفين، أو تجاوز صعوبات الوضع الاقتصادى والمالى الذى يعانيه الفلسطينيون.

وهو ما يعنى أن التشكيل الوزارى الجديد لن يتعدى كونه مجرد صفقة فصائلية، يتم من خلالها توزيع الكعكة الحكومية بالطريقة التى قد ترضى فى النهاية الأطراف الداخلة فى هذه الصفقة، سواء على مستوى الفصائل، أو على المستوى الشخصى داخل كل فصيل على حدة، بل هو تجسيد واضح لمصالح قطبى النظام السياسى الفلسطينى، حماس وفتح، فالأولى تؤكد أنها مع الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بيد أنها ترغب فى الوقت نفسه، فى أن تختبئ وراء مؤسسة الرئاسة وفتح، وشركائها بالحكومة، أملا فى التهرب من الاستحقاق السياسى التفاوضى.

أما فتح، فتحاول الظهور بمظهر المعارضة القادرة على الوقوف فى وجه حكومة عاجزة، وفى الوقت نفسه تخشى من حدوث تقدم على مسار المفاوضات بشأن الجندى الإسرائيلى، جلعاد شليط، الذى أسرته حماس فى الخامس والعشرين من يونيو ٢٠٠٦، قد تحقق من خلاله حماس إنجازا على صعيد قضية الأسرى، ترفع به من أسهمها فى الشارع الفلسطينى، وتريد فتح استباق هذا الاستحقاق لتشارك فى صنعه من خلال اشتراكها فى الحكومة.

وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أن حكومة الوحدة الوطنية، بالشكل الذى تجرى عليه الآن، قد تكون حكومة هروب للفصائل على حساب المصلحة العليا الفلسطينية، بحيث يستمر الشعب الفلسطينى يعانى الخلل المؤسسى، وافتقاد البرنامج الموحد، وتستمر حماس فى التهرب من تبنى مواقف واضحة، وتتهرب أوساط متنفذة فى فتح من استحقاقات إصلاح الحركة: عقد مؤتمرها العام، ومحاربة الفساد فيها.

حكومة الوحدة .. تحديات وعقبات :

يصعب القول إن حركتى فتح وحماس تمتلكان فهما واحدا لبنود ونقاط البرنامج السياسى لحكومة الوحدة، أو أنهما ابتعدتا عن الصيغ الفضفاضة، والعبارات المطاطية ذات المعانى المتعددة. فعلى سبيل المثال، فقد أشار المتحدثون باسمها عقب الإعلان عن التوافق على حكومة الوحدة، إلى أن الحركة لن تتنازل عن ثوابتها السياسية، أى عدم الاعتراف بإسرائيل، أو التخلى عن المقاومة، بينما ألمح المقربون من الرئيس "أبو مازن" إلى أن البرنامج السياسى يستند إلى قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية، ووثيقة الأسرى، مما يعنى حدوث هذا الاعتراف عمليا. وأمام هذا التعارض والاختلاف، يصبح لزاما على كافة الأطراف الفلسطينية إنجاز الكثير من التفاصيل، والاتفاق على "تفاصيل" التفاصيل، حتى تمتلك الوضوح الذى يؤهلها للنجاح، أو الاستمرار، لا سيما وأن الطريق أمام الحكومة الجديدة - فى حال تشكيلها - ليست ممهدة، وإنما تمتلئ بالكثير من العراقيل والعقبات،

(*) باحث متخصص فى الشأن الفلسطينى.

Scanned by CamScanner

وعلى رأسها ما يلى:

١- تحدى البرنامج السياسى :

إن تشكيل حكومة وحدة وطنية، على قاعدة الحد الأدنى من التفاهمات بين الفصائل، لا يشكل بحد ذاته مخرجا للمأزق الفلسطينى الراهن، لأن هذا الحد الأدنى من التفاهمات يصلح فقط لإدارة العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية. وفى أفضل أحواله، يمنع خطر الانزلاق نحو حروب داخلية، لكنه لا يمثل قاعدة لإحداث اختراق حقيقى فى المعادلة الدولية، التى وضعت شروطا معروفة للجميع، للتعامل مع أية حكومة فلسطينية، بغض النظر عن الطريقة التى ستتشكل بها. ومن ثم، فإن الحكومة القادمة مضطرة للإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو موقفها من الاتفاقيات السابقة؟ وما هو موقفها من المقاومة العنيفة؟ وما هو موقفها من الاعتراف بإسرائيل؟

لو كانت إجابات حكومة حماس على هذه الأسئلة، كما يريدها المجتمع الدولى، لما كانت هناك مشكلة معها، ولما كان هناك حصار سياسى واقتصادى، ولجرى استقبال خالد مشعل وإسماعيل هنية، ربما، فى معظم العواصم الأوروبية، قبل أن يشقا طريقهما للبيت الأبيض. لكن موقف حماس الرسمى معروف ومعلن، حتى بعد الإعلان عن التوافق على تشكيل حكومة الوحدة، وإن أقصى ما يمكن أن تذهب إليه فى أية تسوية سياسية، حتى لو كانت نهائية، هو الهدنة طويلة الأمد، وهذا ما يشكل جوهر المشكلة فى برنامجها السياسى.

وعليه، فإن البرنامج السياسى القادر على إخراج الحالة الفلسطينية من عنق الزجاجة قد يبدو -بحسب الكثيرين- غير ممكن فى ظل التوازنات الفلسطينية القائمة، والمؤثرات الخارجية التى تلقى بظلالها السلبية على أى قرار فلسطينى.

وتبدو نتائج المحادثات الداخلية بشأن البرنامج السياسى هزيلة. وفى هذا السياق، لا يعنى الإعلان عن الاتفاق على وثيقة الوفاق الوطنى، المستندة إلى وثيقة الأسرى كأساس للبرنامج السياسى، أن الخلافات قد حسمت بالفعل، لأن المشكلة تكمن بالأساس فى تفسير بنودها، التى ربما تحتاج كل نقطة فيها إلى شهور من المحادثات الثنائية، أو الثلاثية، أو الجماعية، من أجل إيجاد حد أدنى من الاتفاق عليها.

بل إن الحدود الدنيا "تلك" لكل نقطة من نقاط الوثيقة قد تجر القوى الفلسطينية، فى النهاية، إلى وضع لن تكون قادرة فيه على التحرك نحو أى إنجاز سياسى. وبدلا من أن تكون الوثيقة هى قارب النجاة الذى يوحد الجميع، ويخرجهم من المأزق، فإن الجدل القائم والمتوقع حول هذه النقاط وأبعادها، وكيفية التنفيذ، سيجعل منها سلاسل مقيدة للحركة.

ويعرف المراقبون جيدا أن ما جرى -ولا يزال- فى جلسات الحوار الوطنى، السابقة والحالية، أن وثيقة الأسرى لا يمكن أن تشكل أساسا كافيا لتحقيق إنجاز البرنامج السياسى الوطنى، إذ من المؤكد أن ما بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية من فروق فى طروحاتها الفكرية والسياسية، وفى آليات تعاملها مع مختلف القضايا العملية، ما يكفى لشل هذه الحكومة عند أول اختبار ستتعرض له، لتعود الساحة الفلسطينية عندها إلى نقطة الصفر من جديد، ولكن بعد مزيد من المعاناة الحياتية والإخفاقات السياسية.

٢- تحدى الرفض من أوساط داخل فتح وحماس :

وهى الأوساط التى لا تريد تشكيل حكومة وحدة وطنية، بأى حال من الأحوال. فهناك أوساط داخل فتح لا تريد حكومة وحدة وطنية، إلا إذا هيمنت عليها فتح، وهى أوساط لا تزال تراهن على عملية تسوية ما، أو على بعث لعملية جديدة.

كما تراهن على فشل، أو إفشال حكومة حماس، ولا تحاول أن تثبت جدارة فتح. وهذه الأوساط ستراهن -عاجلا أو آجلا- على إسرائيل والولايات المتحدة لإعادتها إلى الحكم، وتدرك هذه الأوساط أن حكومة وحدة وطنية، على أساس برنامج وطنى وواقعى، تحتفظ بحق الفلسطينيين بمقاومة الاحتلال، وتتمسك بانطلاق عملية سلام حقيقية، سيقلل من دورها، وسيحد من مصالحها ونفوذها، الذى بنته اعتمادا على العلاقات مع إسرائيل، التى نسجتها خلال السنوات الطويلة الماضية، ومنذ تأسيس السلطة الوطنية وحتى الآن.

كذلك حركة حماس، هناك فى صفوفها من لا يؤمن بالمشاركة، والتعددية والديمقراطية، ويريد الإقصاء والهيمنة، ويعتقد أن صمود حماس والحكومة طوال الفترة الماضية يدل على التفاف شعبى حولها، والمزيد من الصمود سيؤدى (خصوصا أن فتح ليست فى أحسن أحوالها، إن لم تصل إلى أسوئها، وبعد انتصارات حزب الله فى لبنان، وفى كل التفاعلات الجارية فى المنطقة والمفتوحة على احتمالات عديدة)، إلى الاعتراف بحكومة حماس، وفك الحصار عنها، أو الموافقة على حكومة وحدة وطنية تهيمن عليها حماس.

وبين هذا الفريق وذاك، هناك فريق ثالث منى نفسه بحقيبة وزارية، وهذا الفريق سوف يتكالب على الحكومة الجديدة - فى حال تشكيلها - وسيتهمها بالتفريط، ونزع حصانة الوزراء المختطفين، وقد يلجأ إلى التأثير على الأجنحة العسكرية ليدفعها إلى التغريد خارج السرب لحسابات ضيقة.

وفى كل الأحوال، سيتعرض على الأرجح كل من الرئيس عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية لضغوط من الأطراف التى يمثلها عند الحديث عن توزيع الحقائب الوزارية.

٣- تحدى السياسة الإسرائيلية :

بالطبع، لا توجد مصلحة لإسرائيل فى قيام ائتلاف وطنى فلسطينى، يسقط نظرية غياب الشريك، ويؤسس لمرحلة تفكيك الحصار. ولهذا، فمن المتوقع أن تلجأ إسرائيل إلى التشويش على مجريات الأمور بعد تشكيل الحكومة. وفى هذا الإطار، قد تلجأ إلى إغلاق المعابر حتى تعيد قضية الجندى الأسير إلى الواجهة، وستلعب على التناقضات الداخلية، فهذا وزير يتم الاتصال معه، وذاك مرفوض، وهذه وزارة يتم التنسيق معها، وتلك مرفوضة.

٤- تحدى سياسة الإدارة الأمريكية :

لا تفضل الإدارة الأمريكية حكومة وحدة وطنية، وإنما حكومة "تسمع وتنفذ"، قابلة للشروط المعروفة، من خلال خفض سقف المطالب الوطنية الفلسطينية، ونبذ المقاومة كليا، والانخراط فى مظلة العمل على إقامة شرق أوسط جديد، تحت الرعاية الأمريكية، والهيمنة الإسرائيلية.

كذلك، من المؤكد أن واشنطن وتل أبيب لا ترغبان فى أن تضم الحكومة الجديدة وجوها فلسطينية، تمتد بارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية إلى دمشق وطهران، وحزب الله فى لبنان. ومع ذلك، فإن الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لا يمكنهما أن ترفضا أو تستطيعا أن ترفضا لفترة طويلة قيام حكومة وحدة تطرح برنامجا وطنيا واقعيا، خصوصا بعد حرب لبنان.

وفى هذا السياق، يمكن القول إن حكومة الوحدة الوطنية -إذا قدر لها أن تتشكل- قد تكون مخرجا للولايات المتحدة، وحلفائها من العرب، مثلما قد تكون مخرجا لإسرائيل نفسها، لأن الحصار التجويعى بدأ يصب فى خانة التطرف، ويدفع بالأوضاع الفلسطينية نحو الفوضى.

وفى هذا الإطار، كان لافتا أن تونى بلير -رئيس وزراء بريطانيا والحليف الأوثق لواشنطن- أعرب عن استعداده للتعاون مع هذه الحكومة بعد تشكيلها. كذلك، يلاحظ أن كوندوليزا رايس بعد أن كانت قد دعت الرئيس "أبو مازن" فى البداية لتشكيل حكومة طوارئ، وبعد أن حذرت فتح وغيرها من الفصائل عقب الانتخابات التشريعية من المشاركة فى حكومة مع حماس، أبدت مرونة من خلال الدعوة إلى تشكيل حكومة موسعة توافق على **الشروط الدولية الثلاثة.**

وخلاصة القول إن **المشكلة الفلسطينية ليست فى الحكومة، ولكن** فى غياب وضوح الاهداف، وغياب **آليات للعمل لتحقيق هذه الأهداف.** وحيث لا توجد حلول وسط فيما **يتعلق بالرؤية السياسية للصراع،** وطريقة إدارته، وحيث لا يمكن **الاستمرار بالقبول بتعدد الأجندات** والوسائل، فإن الحاجة للطرق المستمر **على قضايا الخلاف، إلى أن** تحسم، **تظل ملحة.**

Scanned by CamScanner

دور المقاومة الفلسطينية فى الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة

■ عدنان أبو عامر*

شكلت المقاومة المسلحة عنصرا مهما وأساسيا من عناصر اتخاذ القرار الاستراتيجى الإسرائيلى بالانسحاب من قطاع غزة فى عام ٢٠٠٥. وتتناول هذه الدراسة الدور الذى لعبته المقاومة المسلحة الفلسطينية فى التعجيل بالقرار الإسرائيلى بالخروج من قطاع غزة، عن طريق استعراض بعض أهم الأنشطة العسكرية المسلحة لفصائل المقاومة، التى أبرزت تفوقا عسكريا وأمنيا شكل معضلة لقوات الاحتلال الإسرائيلى بمؤسستيه العسكرية، ممثلة بالجيش، والأمنية ممثلة بـ"الشاباك".

لقد بدأت انتفاضة الأقصى بأنشطة شعبية مدنية، ومظاهرات واعتصامات جماهيرية، إلا أنها أخذت تتحول إلى العمل العسكرى المسلح. ولهذا التحول مبررات عديدة، يقف على رأسها عاملان محليان وثالث دولى:

العامل الأول: القوة المفرطة التى استخدمها الاحتلال ضد المنتفضين، مما أسفر عن خسائر غير محتملة بينهم.

العامل الثانى: اليأس من خيار المفاوضات، خاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد.

العامل الثالث: الموقف الأمريكى اللامبالى بالحقوق الفلسطينية والرافض للضغط على إسرائيل(١).

ومع ذلك، لم يكن سهلا على قوى المقاومة العودة لخيار العمل المسلح، خاصة بعد أن شهدت مسيرة المقاومة انتكاسة واضحة إثر توقيع اتفاق أوسلو، وتبنى السلطة الفلسطينية لمواقف متشددة إزاء المقاومة، مما أضعف الأجنحة العسكرية لقوى المقاومة، وحطم كثيرا من بنيتها العسكرية التحتية، وأجبرها على الانكفاء ولملمة الجراح، والاكتفاء بما تيسر من عمل عسكرى بين فترة وأخرى ضد الاحتلال.

وظل العمل العسكرى لقوى المقاومة يراوح بين المد والجزر، حتى تفجرت الشرارة الأولى لانتفاضة الأقصى، واندلاع أوسع المواجهات الجماهيرية بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال التى سقط فيها مئات الشهداء والجرحى فى غضون أيام قليلة، واستبان من خلالها مدى عنف الجرائم الإسرائيلية، وعمق الوحشية المزروعة داخل نفوس جنود الاحتلال.

آنذاك، تداعى الفلسطينيون للدفاع عن أنفسهم بكل السبل والوسائل المتاحة، فمنهم من استخدم الحجر، ومنهم من امتشق السكين، ومنهم من رفع البندقية، إلا أن مستوى الفعل الفلسطينى ظل قاصرا عن مبارزة الفعل العسكرى الإسرائيلى فى الأسابيع الأولى للمواجهة، لأن البنى التنظيمية العسكرية لقوى المقاومة لم تكن قائمة أصلا، أو كانت متداعية مبعثرة على أفضل تقدير بحكم الضربات الأمنية التى واجهتها فى سنوات ما قبل انتفاضة الأقصى. وقد استلزم الأمر جهودا كبيرة وفترة زمنية كافية لإعادة

(*) أستاذ التاريخ الحديث فى جامعات غزة، باحث فى الشئون الإسرائيلية.

Scanned by CamScanner

بناء وترميم وهيكلة وترتيب بنى وخلايا المقاومة، وتأهيلها للمواجهة الساخنة المحتدمة مع الاحتلال.

وفى الوقت الذى شاركت فيه جميع الفصائل الفلسطينية فى العمليات العسكرية، إلا أن كتائب الشهيد عز الدين القسام (الجناح العسكرى لحركة حماس) تميزت بدورها البارز من خلال عملياتها المسلحة، خاصة الاستشهادية التى أحدثت دويا هائلا، وزعزعت الأمن الإسرائيلى داخل فلسطين المحتلة. كما قدمت كتائب شهداء الأقصى (الجناح المسلح لحركة فتح) أداء عسكريا تركز على عمليات إطلاق الرصاص ضد المستوطنين وقوات الاحتلال فى الضفة والقطاع. وكان لسرايا القدس (الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامى) دورها المتميز من خلال مجموعة من العمليات القوية المؤثرة. كما نفذت الجبهتان الشعبية والديمقراطية عددا من العمليات، منها عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلى "رحبعام زئيفى". وسوف نخص بالذكر فيما يلى بعض أشكال المقاومة المسلحة، التى كان لها الأثر البارز فى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة.

حرب الأنفاق :

تعتبر حرب الأنفاق إحدى أهم وأخطر الوسائل العسكرية التى استخدمتها المقاومة فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى. فعلاوة على كونها أسلوبا جديدا شق طريقه إلى قلب المعادلة الكفاحية، وحفر لنفسه موقعا متميزا فى سلك العمل العسكرى المقاوم، فإن البعد النوعى والاستراتيجى الذى يمثله، وما يحققه من آثار بشرية ومعنوية، يشكل تهديدا بالغا وتحديا للآلة العسكرية الإسرائيلية، والنظريات الأمنية التى يضرب بها المثل فى اختزان كافة وسائل وإجراءات الحماية والوقاية واستباق ضربات الخصم.

وقد اكتشفت قوات الاحتلال، خلال سنوات الانتفاضة، عشرات الأنفاق. وعلى ضوء ذلك، هدمت عشرات المنازل القريبة من الشريط الحدودى، وقد وصفت القيادات العسكرية لجيش الاحتلال ظاهرة الأنفاق بأنها "أنبوب الأكسجين للنشاطات المسلحة".

وقد اعتمد الفلسطينيون فى قطاع غزة على الأنفاق بشكل كبير لجلب السلاح من الخارج منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية، ومنعها من وصول المواد الأولية والوسائل القتالية. اتخذت قوى المقاومة احتياطات بتخزين كميات كبيرة من هذه الوسائل، بحيث لو حدث اجتياح شامل لقطاع غزة، فيكون للمقاومة قدرة على الصمود عدة أشهر والقتال اعتمادا على الوسائل والمعدات المتوافرة، خصوصا أنها نجحت فى إعداد وتخزين كميات كبيرة من القنابل اليدوية المصنعة محليا، و"الأكواع"(٢) كوسيلة مقاومة ضد الأفراد، فى حين تبقى العبوات الناسفة الوسيلة الأنجع ضد الدبابات والمدرعات.

وتكمن خطورة الأنفاق فى ابتعادها عن ظروف وإجراءات المواجهة التقليدية، واعتمادها على مفاجأة "العدو" بضربة عنيفة قاتلة.

ويعتمد هذا الأسلوب على العمل الهادئ الذى يتم بموجبه حفر أنفاق تحت الأرض، بوسائل ومعدات بسيطة، والمثابرة على العمل الهادئ دون ضجيج، وفق إحداثيات جغرافية معدة سلفا، دون أى ظهور مباشر على سطح الأرض، مما يحرم الاحتلال إمكانية إحباط المخطط الفلسطينى أو التصدى له حال التنفيذ(٣). ويلاحظ المراقبون أن قوى المقاومة كثفت فى انتفاضة الأقصى من عمليات حفر الأنفاق، فى ظل صعوبة الوصول إلى المواقع العسكرية الإسرائيلية، بسبب التحصينات الكبيرة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة فى حمايتها.

ومن أهم العمليات التى نُفذت فى هذا الصدد عملية ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، حين نفذت كتائب القسام عملية موقع محفوظة أو ما يطلق عليه الجيش الإسرائيلى اسم موقع "أورحان"، والتى أطلقت عليها اسم "انفجارات بلا حدود"، حيث أكدت الكتائب فى حينه أنها "نفذت باستخدام ٢٠٠٠كجم من المتفجرات، بعد أن قامت بحفر نفق يبلغ طوله ٤٩٥ مترا من منطقة آمنة، إلى أن تم الوصول إلى نقطة تقع أسفل الموقع العسكرى تماما، وقد بدأ الحفر فى الخندق على عمق سبعة أمتار تحت الأرض، وانتهى بعمق ٨٠ سم تحت مستوى الموقع العسكرى".

وقد قامت الوحدة المقاتلة بتفريع النفق إلى ثلاثة أفرع (شرق – وسط –غرب) وتوزيع العبوات الناسفة على هذه الأفرع الثلاثة، حيث تم وضع عبوة شديدة الانفجار، تزن ٦٥٠كجم شرقا، وعبوة أخرى تزن ٧٠٠كجم غربا، وعبوة ثالثة فى الوسط تزن ٦٥٠كجم، ليصل مجموع المادة المتفجرة فى هذه العملية إلى ٢٠٠٠كجم، وقد تم تفجير العبوات على مرحلتين، حيث انفجرت العبوتان الشرقية والغربية معا، ومن ثم انفجرت العبوة الثالثة بفارق ١٥ ثانية بين المرحلتين.

وقد بدت حرب الأنفاق فى لحظة ما المشكلة الأولى للجيش الإسرائيلى فى القطاع، فهى تحفر فى الجانب الفلسطينى من الحدود، ولا حاجة إلى فتحة من الجانب المصرى، وبالتالى تعتبر مشكلة إسرائيلية محضة. ورغم أن الجيش الإسرائيلى يكشف فى كل لحظة معينة عن عدد من الأنفاق يجرى حفرها، إلا أنهم يعثرون على بعضها فقط. وبينما توجد قوات الاحتلال فى مواقع محصنة نسبيا فى وجه قذائف الراجمات ونار القناصة، إلا أنه لم يعثر بعد على حل يوفر حماية للجنود فى وجه طن ونصف طن من المواد المتفجرة تنفجر على مقربة منهم(٤).

ومن جهة أخرى، تشكل الانفاق مشكلة للاستخبارات الإسرائيلية، ذلك أنها وضعت على نحو متأخر فى مكان عال فى سلم أولويات المخابرات، بحيث تجد الأجهزة الأمنية صعوبة فى أن توفر للجيش معلومات نوعية، رغم أنه يوجد لعمليات مركبة –مثل تلك التى وقعت داخل الأنفاق– شركاء سر كثيرون. وحقيقة أن الدائرة لم تحطم، وانفجارات الأنفاق عادة ما فاجأت الجيش الإسرائيلى(٥).

وقد دفعت أعمال التطوير المفاجئة فى تقنيات المقاومة التى تجلت فى حرب الأنفاق، المراسل العسكرى "رونى دانيئيل" فى القناة الثانية للتليفزيون الإسرائيلى إلى القول: "يبدو أننا خسرنا فى صراع الأدمغة فى مواجهة حماس"، ونقل على لسان قائد كبير فى المخابرات العامة الإسرائيلية قوله: "إن أخطر ما فى عمليات التفجير تحت الأرض أنها تتم دون أن تكون هناك حاجة إلى انتحاريين"(٦).

Scanned by CamScanner

وقد أخذ محللون عسكريون إسرائيليون أن الأنفاق هى حكاية مستمرة منذ عدة سنوات، ومع ذلك يؤخذ على الجيش الإسرائيلى البطء والتأخر فى البحث عن الحلول التكنولوجية والميدانية الملائمة للمشكلة وتطبيقها، رغم أن قادة الجيش أخذوا يتحدثون عن الأنفاق منذ مدة من الزمن، باعتبارها سلاحا "يخرق التوازن"، وقد يخرج الجيش فى غزة عن أطواره واتزانه(٧).

وقد كان التعقيب الإسرائيلى بعد كل عملية بسيل من التحليلات العسكرية والأمنية، أشارت فى مجملها إلى أن هذه العمليات شكلت حوادث مربكة ومحرجة فى هذه الجولة من الحرب الدائرة بدرجة لا تحتمل(٨)، حيث إن المقاومة -فى مرحلة ما قبل الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة- كثفت من عملياتها العسكرية من خلال أنفاق حفرتها، مما دعا قيادة الجيش الإسرائيلى -فى خطوة دفاعية- إلى إرسال خبراء عسكريين إلى فيتنام من أجل التدريب على مكافحة إحباط عمليات الأنفاق، فى ضوء امتلاك الفيتناميين لخبرات كبيرة فى حفر هذه الأنفاق خلال حربهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية(٩).

وتكمن خطورة هذا الأسلوب، من وجهة النظر الإسرائيلية، فى مميزاته الإبداعية التى تجعل منه أسلوبا فعالا فى مواجهة كافة الإجراءات الإسرائيلية، ومن بينها بناء جدار الفصل العنصرى، إذ من الممكن أن تتكرر التجربة نفسها فى الضفة الغربية، وتمكن بالتالى من استهداف المواقع العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية دون كثير عناء، فى الوقت نفسه الذى تمكن فيه من الالتفاف على جدار الفصل العنصرى، وتسهيل الانتقال إلى ما وراءه، حيث فلسطين المحتلة عام ٤٨، بغية تنفيذ عمليات عسكرية موجعة هناك.

ولا شك، فإن هذا التطور كفيل بإشعال جبهة المواجهة فى الضفة الغربية، وإضافة أوراق قوة جديدة إلى سجل المقاومة، وتعميق الأزمة الأمنية الإسرائيلية، وإيجاد مشكلات أمنية لا حصر لها أمامها، مما يفرض تعديلا فى أسس وقواعد المعادلة التى بنيت عليها المواجهة مع الاحتلال، لصالح المقاومة وجمهورها العريض.

ومن هنا، فإن حرب الأنفاق ستكون عنوان المرحلة المقبلة وسط رهان واسع على إمكانية تفعيل جبهة العمل المقاوم فى الضفة الغربية فى ظل الانسحاب من قطاع غزة، وما يحمله من تحييد دور المقاومة فيه، وهو ما يرى فيه المراقبون تقدما ملموسا فى إنجازات ومكاسب المقاومة، ومحاولة جادة لتعديل موازين القوى المختلة لصالح الاحتلال وآلته العسكرية التدميرية. وربما كانت عملية "الوهم المتبدد"، التى نفذتها المقاومة فى يونيو الماضى وأسر الجندى الإسرائيلى، الدلالة الأكثر أهمية على مسار المقاومة المستقبلى.

الصواريخ والقذائف :

باستخدامها وتطويرها لقذائف الهاون وصواريخ القسام وقذائف الدروع، دخلت المقاومة مرحلة جديدة من المواجهة، حيث استطاعت، وقتما تريد، تهديد أمن الإسرائيليين من جنود ومستوطنين، ووقوع عدد من القتلى، ناهيك عن عدد أكبر من الإصابات، جراء سقوط قذائف وصواريخ المقاومة على المستوطنات اليهودية والمواقع العسكرية، وفشل كل محاولات جيش الاحتلال من منعها.

وتنقسم القذائف والصواريخ إلى عدد من الأنواع، أهمها صواريخ القسام، وقذائف الهاون، وقذائف "آر بى جى"، وقذائف "الياسين"، وصواريخ "البتار" المضادة للدروع. وجاء هذا التنوع فى إنتاج المزيد من الصواريخ والقذائف فى ظل ما نقل عن رئيس قسم الأبحاث فى هيئة الاستخبارات العسكرية "يوسى كوبرفاسر" بأن الفلسطينيين ما زالوا يواصلون إنتاج الوسائل القتالية، بما فيها القذائف الصاروخية(١٠).

ونستعرض الآن سريعا أهم أبرز الأنواع الصاروخية المستخدمة من قبل قوى المقاومة:

١- صواريخ القسام :

تشكل صواريخ القسام، من حيث إعدادها وتصنيعها، نقلة نوعية استراتيجية فى أداء وتكتيكات المقاومة، فرضت نفسها على الساحتين العسكرية والميدانية، رغم البساطة التى تميز هذا التكتيك، ورغم ما تعانى منه القضية الفلسطينية من تأزم لم تشهده منذ عشرات السنين. وقد خاضت قوى المقاومة خلال انتفاضة الأقصى غمار أول تجربة لإنتاج صواريخ محلية تهدد المستوطنات فى قطاع غزة، وقام أكثر من فصيل بتصنيع الصواريخ والقذائف بشكل محلى من مواد أولية، بحيث يحرص مهندسو هذه الصواريخ على تطويرها باستمرار، وإنتاج أكثر من جيل من هذه الصواريخ.

وبدت صواريخ القسام، التى ظهرت فى شريط فيديو وزعته حركة حماس، تطورا طبيعيا لقذائف الهاون التى نجحت قوى المقاومة فى إدخالها إلى قطاع غزة فى بداية الانتفاضة، ونشطت فى إطلاقها على المستوطنات داخل القطاع. وقد بدأت المراحل الأولى لإنتاج الصاروخ بالبحث عن الوسائل والمواد المتفجرة، حيث تمت مواجهة الكثير من العقبات والصعوبات، التى تمثلت فى عدم توافر المواد اللازمة فى غزة، مما حدا بوحدات الهندسة والتطوير إلى الاعتماد على الذات فى صناعة كافة المواد اللازمة لمتطلبات الصاروخ.

وبلغ طول أول صاروخ أنتجته المقاومة ٧٠ سم، وقطره ٨ سم، ويتراوح مداه بين ٢و٣ كم، ويحمل فى مقدمته رأسا متفجرا يحوى حوالى ٦٠٠جم من مادة الـ (TNT) شديدة الانفجار، ويتم إطلاقه بواسطة قاذف.

وشكل نجاح التجربة الأولى لإطلاق صاروخ "قسام ١" حافزا للاستمرار فى تطوير الصواريخ والتخلص من العيوب التى ظهرت فيه، فلم يمض وقت طويل حتى أعلن عن إنتاج "قسام ٢"، بعد تعديلات جذرية أجريت عليه كان أهمها مداه الذى يمكنه من الوصول لمناطق سكنية داخل التجمعات الإسرائيلية، بحيث بلغ طوله ١٨٠سم، وبلغ قطره ١٢سم، وزاد مداه ليبلغ ما بين ٩ و١٢كم، وازدادت حمولة رأسه من المتفجرات لتصل إلى ٦ كجم(١١).

ورغم بدائية صواريخ القسام وتصنيعها اليدوى، فإن أثرها على الإسرائيليين واضح وجلى، وكان صدى هذه الصواريخ

Scanned by CamScanner

كبيرا لم يخفه الإسرائيليون فى تصريحاتهم المتلاحقة، ووصل الأمر ببعض وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية لأن تعطيه أبعادا استراتيجية لها علاقة بموازين القوى السائدة فى منطقة الشرق الأوسط، علما بأن جميع الآراء الإسرائيلية السياسية والعسكرية، على حد سواء، تتفق على اعتبار صواريخ القسام خطرا متصاعدا على قوات الاحتلال والمستوطنات فى آن واحد.

فهذه الصواريخ التى اشتهرت باستهدافها لمستوطنة "سديروت"، المحاذية لقطاع غزة داخل حدود فلسطين المحتلة عام ٤٨، تملك نقاط قوتها وتفوقها فى ضعفها وبدائيتها، إذ يصعب رصدها بالأجهزة التقنية العالية التى يمتلكها جيش الاحتلال، الأمر الذى أجبر الإسرائيليين على الاعتراف بالعجز عن منع إطلاق هذه الصواريخ.

وفى هذا السياق، يقول آفى ديختر، رئيس جهاز الأمن الداخلى الإسرائيلى "الشاباك" السابق، إن نظام إطلاق صواريخ القسام هو نظام مرتب على نحو يثير الإعجاب، فثمة تدرج منظم، يبدأ بالبحث والتطوير، يتلوه إنتاج الأجزاء، فالتركيب، ثم توزيع الأدوار ميدانيا والمسئولية عن عملية الإطلاق، معتبرا أن وجود الجيش الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية لا يساعد بالضرورة على منع إطلاق صواريخ القسام(١٢).

ويبدى الإسرائيليون تشاؤما كبيرا حيال مستقبل التعامل مع هذه الصواريخ، خاصة بعد أن تمكنت من النجاح فى إسقاط نظرية الحماية من خلال جدار. وأشارت تقارير صحفية إلى أنه كما هو متوقع، فإن الجدار الذى يحبس قطاع غزة داخله لم يعد قادرا على ضمان أمن دولة إسرائيل، فـ "القسام" يحول هذا الجدار إلى وسيلة أقل ملاءمة للوضع. ولو كان الأمر عكس ذلك، لما اضطر الجيش لدخول خان يونس ورفح أو إغلاق الحدود مع مصر فى رفح(١٣).

٢- قذائف الهاون :

تشكل قذائف الهاون الأرضية الصلبة التى قادت إلى إنتاج صواريخ القسام. وتعود بداية العمل فى هذا المجال حين تمكن مهندسو المقاومة من تصنيع القذائف والاستمرار فى تطويرها، دقة ومدى وحجما، حتى غدت المستوطنات فريسة سهلة لها. وقد أشارت مصادر المقاومة إلى أن قدرة قذائف "الهاون" على الإصابة زادت بشكل كبير بعد إجراء تحسينات عليها، لاسيما فى مادة "الكروداين" الدافعة، وثقل الجسم الخارجى للقذيفة، وتحسين قدرة القاذف من خلال المقاييس والزوايا التى تزيد من دقة الإصابة.

وتكمن أهمية هذا الأسلوب فى اختراقه لكافة الجدر والأسلاك ونظم الأمن والحماية، وتجنبه لتبعات المواجهة العسكرية المباشرة، مما يسبب أرقا كبيرا لقوات الاحتلال التى تعتمد على المواجهة المباشرة والمكشوفة لإحراز نتائج ميدانية فى مواجهة المقاومة.

وقد قطعت قذائف الهاون شوطا بعيدا فى تحقيق قدر لا بأس به من الدقة والتأثير، وباتت مختلف فصائل المقاومة تملك أعدادا كبيرة منها، وتطلق منها بين الحين والآخر على المستوطنات التى كانت منتشرة على طول وعرض القطاع.

٣- صاروخ البتار :

يأتى التطور النوعى الجديد، المتمثل فى صاروخ "البتار"، محاولة للتعامل مع الواقع الجديد فى قطاع غزة بصفة خاصة، فى ظل تحصين المستوطنات والمواقع العسكرية، إذ يعتبر "البتار" صاروخا ذكيا، فهو لا يحتاج لوجود العنصر البشرى فى المكان الذى يطلق منه.

وقالت مصادر المقاومة إن هذا الصاروخ ينصب على الأرض ولا يحمل على الكتف، رغم أنه مضاد للدروع، ويتم تشغيله بواسطة جهاز للتحكم عن بعد لحظة اقتراب الهدف منه، وينطلق على هيئة صواريخ "أرض-أرض" على ارتفاع يوازى الآليات والقوافل العسكرية، كما أنه يتمتع بالعديد من المزايا التى تجعله سلاحا فعالا فى مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية، حيث يمكنه حمل ٤كجم من المواد المتفجرة من نوع " R. D. S " شديدة الانفجار، وهو مزود بقناص، ومداه يصل لمسافة ١كم، مما يساعد على ضرب الأهداف بسهولة، ويوفر للمقاومين فرصة الانسحاب إلى قواعدهم، والصاروخ عبارة عن أنبوبة (ماسورة) طولها متر واحد وقطرها ٦ بوصات، بداخلها مقذوف صاروخى يشبه قذيفة "آر بى جى"، وهو أكثر قوة فى اختراق الهدف(١٤).

وبالفعل، فقد أثبت صاروخ البتار فعاليته، من خلال تمكنه من إعطاب العشرات من الدبابات والجرافات الإسرائيلية خلال اقتحام واجتياح مدن ومخيمات غزة، عبر إصابته للأهداف بدقة، وإلحاق الأضرار التى تؤدى إلى إعطاب الآليات العسكرية.

٤- القذائف المضادة للدبابات :

وتتمثل فى قذائف: " R. B. J " البتار، البنا، الياسين، قدس، أقصى، ناصر، وأثبتت هذه القذائف حضورا فاعلا وجدوى بالغة فى مقاومة الاحتلال، وصد الاجتياحات المتعاقبة التى استهدفت مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة. وقد اعتقد مراقبون أن حيازة قوى المقاومة لهذه القذائف أحدثت تطورا فى عملها، لاسيما وأنها تعمل جنبا إلى جنب مع الألغام الأرضية شديدة الانفجار، ونجحت فى تدمير عدد من دبابات الميركافا خلال عمليات الاجتياح المختلفة فى قطاع غزة(١٥).

وبعد أن بدأت قوات الاحتلال تأخذ احتياطاتها الأمنية، من خلال ابتعادها عن الطرق العامة خلال عمليات الاجتياح وأخذت تشق طرقا فرعية، فقد قامت المقاومة بزرع الألغام فى كل مكان، حتى فى بيوت الاستشهاديين التى تستهدفها قوات الاحتلال خلال عمليات التوغل من خلال هدمها، وهذا ما حصل فى حى الشجاعية عندما تم تدمير أربع دبابات إسرائيلية بهذه الطريقة.

٥- العبوات الناسفة :

لا شك فى أن هذا الأسلوب قد يندرج تحت بند إطلاق النار والاشتباكات المسلحة، بحكم أن العديد منها يشهد فى طياته تفجيرا لعبوات ناسفة، إلا أن الرأى استقر على إفرادها ببند مستقل، كون العديد من العمليات تشهد تفجيرا لعبوات ناسفة فحسب، ومن بينها العمليات الخاصة بتفجير وتدمير عدد من دبابات الاحتلال خلال فترات زمنية متفاوتة، علما بأن هذا الأسلوب لا غنى عنه فى سياق أى مقاومة فاعلة تستهدف تحقيق

Scanned by CamScanner

أثر واضح فى صفوف الاحتلال، فآثارها وفاعليتها القوية تجعل منها لازمة أساسية من لوازم المقاومة، لا تستطيع تجاوزها بأى حال من الأحوال.

وقد برعت المقاومة فى استخدام العبوات الناسفة فى تنفيذ عملياتها العسكرية. ويقول قائد ميدانى عسكرى "هناك تعاون ميدانى يتم بين كافة أجنحة المقاومة أثناء زرع الألغام، بحيث تتم تغطية أكبر مساحة ممكنة من ميدان المواجهة، تحاشيا لإهدار أعداد من العبوات، إذا زرعت كل الفصائل عبواتها فى مكان واحد دون تنظيم، حيث إن تفجير العبوات يتم بطريقة محسوبة، كما يجرى إعداد هياكل وأحجام لعبوات لا تستهلك مواد متفجرة بشكل كبير، وفى الوقت نفسه تحافظ على شدة انفجارها، علما بأن "أوقية = ٢٥٠جم" بعض المواد الأولية التى تستخدم فى المتفجرات وصل سعرها إلى ١٥ دولارا، كما أن تكاليف إعداد العبوة يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ دولار".

وقد أدخلت قوى المقاومة عمليات تطويرية على تصنيع العبوات شديدة الانفجار، واستخدام مواد جديدة فى تركيبها، بالإضافة إلى ابتكار وتصنيع أنواع جديدة، مما مكن المقاومة من تدمير الآليات والجيبات المحصنة، بما فيها دبابة "الميركافا".

تأثير الصواريخ على الداخل الإسرائيلى:

لقد وضعت صواريخ القسام الحكومة الإسرائيلية فى مأزق كبير بعدما هدد سكان مدينة "سديروت" بهجر مدينتهم ما لم يتوقف انهمار أمطار هذه الصواريخ على رءوسهم، كما خشى الجيش الإسرائيلى نجاح حركة حماس فى جر قدميه للدخول فى حرب عصابات لن تكون أبدا فى مصلحته وسط هذا التكدس الهائل من السكان والشوارع الضيقة داخل غزة. ويرجع نجاح هذه الوسيلة إلى سهولة نشر الصواريخ وإطلاقها فى ثوان معدودة، قبل أن تصل المعلومات للقوات الإسرائيلية لاستهداف مواقع إطلاقها، علما بأن آثار صواريخ القسام أخذت أبعادها الميدانية فى مستوطنة "سديروت" من خلال:

- الدخول الدورى للملاجئ تحت الأرض.
- تعطل الدراسة فى جميع المدارس والمؤسسات التعليمية.
- خلو المارة من الشوارع وكأن المستوطنة تخضع لنظام حظر التجوال.
- إعلان الجيش الإسرائيلى حالة التأهب القصوى فى الدولة خشية رد فعل فلسطينى على الهجمات المستمرة فى قطاع غزة، من خلال مضاعفة الحراسة فى الأماكن المكتظة بالإسرائيليين.
- إرسال الأطباء النفسيين لمعالجة سكان المستوطنة من حالات الهلع والصدمة التى يعانونها، جراء سقوط الصواريخ، وتحذيرهم من أن استمرار قصف الصواريخ من شأنه أن يسفر عن إصابة عدد من المستوطنين بحالة من الجنون، حيث يعيشون حالة من الانهيار العصبى والخوف الشديد على حياتهم، فى ظل استمرار قصفهم، ووقوع قتلى وجرحى فى صفوفهم، بصواريخ "القسام"(١٦).
- التهديد بالقيام بهجرة جماعية حال استمرار تساقط الصواريخ، حيث خصصت حافلات لنقل من يرغب من المستوطنة فى مغادرتها، وتوقعت المصادر أن يرحل عن المدينة ما يقارب من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ عائلة إلى بلدات مختلفة، حيث يسكن أقرباء لهم.

وفى سابقة هى الأولى من نوعها منذ إنتاج الصواريخ، سقط صاروخ "قسام ٢" على مدينة عسقلان الساحلية داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، وإن لم تنجم عنه أية إصابات تذكر، إلا أنه شكل إنذارا ساخنا للدوائر الأمنية الإسرائيلية التى تصف عسقلان بالمدينة الاستراتيجية لاحتوائها على أكبر محطة توليد طاقة تابعة لشركة الكهرباء، ومحطة "كتسا" التى يخزن بها الوقود والغاز. ويعد استهدافها دليلا جديدا على تمكن المقاومين من تطوير الصواريخ فى محاولة لإيجاد وسائل قتالية تتغلب على ندرة الأسلحة، نتيجة الحصار المشدد على الفلسطينيين، وإيجاد نوع من توازن الرعب مع الاحتلال الإسرائيلى.

وقد استخدم الجيش الإسرائيلى عدة وسائل لمنع إطلاق صواريخ القسام، منها إطلاق الحملات العسكرية المتكررة على شمال قطاع غزة، وقصف الورش الصناعية ومخارط الحدادة، وإقامة منظومات الإنذار الأمنية داخل المستوطنات، وأخيرا الطلب من السلطة الفلسطينية نشر قواتها شمال القطاع لمنع المقاومة من إطلاق الصواريخ(١٧).

وقد أقرت العديد من التحليلات السياسية والعسكرية بعدم القدرة على التغلب على صواريخ القسام، وأبرز ما قيل فى ذلك ما جاء على لسان بن كاسبيت، الذى قال: "يجب الوقوف بشجاعة أمام الحقيقة .. لا يوجد للجيش الإسرائيلى فى هذه اللحظة حل سحرى حيال صواريخ القسام والراجمات، يمكن احتلال قطاع غزة، والنتيجة: عشرات القتلى الإسرائيليين، وفقدان الزخم السياسى، ونسيان فك الارتباط، والعودة إلى الركود، وفقدان الأمل، وبعد ذلك الزحف مجددا إلى الخارج حيال ضغط دولى وخسائر متوالية"(١٨).

وهذا ما أكده الخبير الأمنى والاستراتيجى "زئيف شيف" حين أقر بإخفاق أجهزة الأمن الإسرائيلية فى إيجاد رد على الصواريخ المحلية الصنع من طراز "قسام"، على مدى الأعوام الأربعة الماضية، معتبرا أن ذلك يشكل خطرا استراتيجيا على الدولة الإسرائيلية. وأشار إلى أنه "مع أن الحديث يدور عن صاروخ بدائى، ورغم أن عدد الإصابات التى يوقعها غير عال نسبيا، لكن تأثيره النفسى على القرى اليهودية كبير، فقد أغلقت بلدة "سديروت" المخيمات الصيفية والملاعب الرياضية، بينما ينقل الآباء والأمهات أطفالهم بعيدا عن البلدة"(١٩).

وبحسب "شيف"، فإن استنتاجات عسكرية مهمة تنبع من واقع عدم القدرة على إيجاد رد على الصواريخ، فإذا وقعت فى المستقبل هجمات مشابهة لسلاح صاروخى من أراضى الضفة على مدن إسرائيلية، فلن يكون لإسرائيل مفر من العودة إلى إعادة احتلال المنطقة، موضحا أن هذه هى التعليمات الجديدة التى صدرت للجيش الإسرائيلى. بالاضافة إلى ذلك، لا يوجد أى احتمال فى أن تنجح خريطة الطريق إذا ما بقيت حماس مسلحة، وتملك جيشا خاصا بها يهدد إسرائيل .. هذه صيغة حرب، وليست تسوية سياسية(٢٠).

وقد أشارت مصادر عسكرية إسرائيلية، عشية تطبيق خطة

الانفصال من قطاع غزة، إلى أن فصائل المقاومة أطلقت على التجمعات الاستيطانية في قطاع غزة أكثر من ٥٦٢٦ صاروخا وقذيفة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وفي نظرة سريعة على معدل عمليات الإطلاق، نجد أن هناك تصاعدا مستمرا في عدد القذائف والصواريخ بنسبة تعادل أكثر من ٢٠٠٪ سنويا(٢١).

ورغم أن عمليات قصف الصواريخ تتم في ظروف غاية في التعقيد والخطورة في ظل التحليق المتواصل لطائرات الاستطلاع والمروحيات الحربية الإسرائيلية، إلا أنها أسفرت عن إصابة عشرات المستوطنين والجنود، بينما تضررت وتدمرت عشرات المنازل في المستعمرات والمجمعات التجارية والمصانع، بالإضافة إلى المواقع العسكرية الإسرائيلية(٢٢).

خاتمة :

لقد غدت تجربة المقاومة الفلسطينية ودورها في معادلة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والإنجازات التي حققتها، ظاهرة لافتة ومميزة جديرة بالتحليل والقراءة. وهنا، يمكن أن نشير إلى تميز أداء المقاومة في قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى بعدة عوامل أساسية، عجلت من قرار الانسحاب الإسرائيلي، أهمها:

أولا: قدرة المقاومة الذاتية وثباتها في مواجهة العدوان ونجاحها في مقارعة المحتل بمختلف الوسائل الأمنية والعسكرية والإعلامية والسياسية واكتساب الثقة الشعبية، واحتضان المجتمع لدورها، واستعداده للتحمل والتضحية.

ثانيا: مبدأية المقاومة وتمسكها بالحق، ورفض منطق المساومة على الحقوق، والبراعة في التعامل مع المتغيرات، وترتيب الأولويات، وتحديد الضرورات، وعدم التزاحم في المصالح، وعدم الانجرار إلى النزاعات الداخلية.

ثالثا: تقوية العلاقات السياسية مع القوى المؤثرة الشريكة في الصراع محليا وإقليميا، وشرح وجهة نظر المقاومة وموقفها من المتغيرات، وفهم وجهة نظر هذه القوى، وترسيخ دور المقاومة خيارا لاستعادة الحقوق لا يتعارض مع دور الدبلوماسية، إنما يدعم الموقف السياسي ويحصنه أمام الضغوطات.

لقد شكل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الذي تحتفل غزة بمرور عام عليه في مثل هذه الأيام، فضلا عن كونه توجها إسرائيليا أحادي الجانب، نتيجة طبيعية للمقاومة المسلحة والشعبية معا، بعد أن فشل خيار المفاوضات على مدى عشر سنوات في تفكيك أي من المستوطنات القائمة في قطاع غزة.

الهوامش :

١- رزقة، يوسف، تجربة المقاومة والانتفاضة وأفاقها حتى عام ٢٠١٥، غزة، ط١، ٢٠٠٥، ص٤٧.

٢- وسيلة قتالية ابتكرها المقاومون، وهي عبارة عن قذيفة يدوية مصنعة محليا تستخدم لصد القوات الإسرائيلية الراجلة التي تجتاح بعض المناطق.

٣- موقع كتائب القسام: www.alqassam.ps

٤- هآرتس، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤.

٥- الإذاعة الإسرائيلية، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

٦- القناة الثانية للتليفزيون الإسرائيلي، ٢ يناير ٢٠٠٥.

٧- اليكس فيشمان المراسل العسكري لـ"يديعوت أحرونوت"، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤.

٨- معاريف، ٣٠ يونيو ٢٠٠٤.

٩- هآتس، ٣ يناير ٢٠٠٥.

١٠- الموقع الأمني الإسرائيلي: www.debka.co

١١- تفاصيل عديدة أوردها موقع كتائب القسام على الانترنت.

١٢- يديعوت أحرونوت، ١٠ أغسطس ٢٠٠٤.

13- Haaretz 2004/8/9

١٤- معلومات تم استقاؤها من نشرات تصدرها الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية بين الحين والآخر.

١٥- موقع القسام على شبكة الانترنت.

١٦- التليفزيون الإسرائيلي، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

17- Haaretz 2004/10/22

18- Maariv2003/5/17

19- www.arabic.iba.org.il

٢٠- موقع كتائب شهداء الأقصى: www.kataebaqsa.1com

٢١- التليفزيون الإسرائيلي، القناة الثانية، ٦ يوليو ٢٠٠٥.

٢٢- حصاد المقاومة، نشرة أصدرتها كتائب القسام عقب الانسحاب الإسرائيلي.

Scanned by CamScanner

الملف النووى الإيرانى .. مرحلة تقريب المسافات

■ محمد عباس ناجى *

بإعلان إيران ردها، فى ٢٢ أغسطس الماضى، على "صفقة الحوافز"، التى قدمتها دول مجموعة (٥+١)، وهى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، تكون أزمة الملف النووى الإيرانى قد دخلت مرحلة جديدة أتاحت، مبدئيا، فرصة أخرى للخيار الدبلوماسى لتسوية الأزمة، خصوصا بعد المباحثات "البناءة" التى أجراها سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، على لاريجانى، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى، خافيير سولانا، فى فيينا يومى ٩ و١٠ سبتمبر الفائت، لكن هذه المرحلة ربما لا تخلو هذه المرة من احتمال فرض عقوبات على إيران.

الرد الإيرانى على "رزمة الحوافز" التى عرضها خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى، خلال زيارته لطهران فى ٦ يونيو الماضى، بدا ملتبسا وغامضا، إذ تضمن مائة سؤال حول بعض النقاط التى تضمنها عرض القوى الكبرى، وطلبت إيران من خلاله جدولا زمنيا لتطبيق الحوافز الاقتصادية والأمنية، وتفاصيل عن دور إيرانى محتمل فى ترتيبات إقليمية أمنية، فى حال موافقتها على العرض. وفى الوقت نفسه، رفضت إيران الطلب الرئيسى لمجلس الأمن بوقف مسبق لعمليات تخصيب اليورانيوم، لكنها ألمحت إلى إمكانية الحد منها، مرجئة ذلك لمفاوضات "جادة" أبدت الاستعداد لها منذ يوم ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦.

غموض الموقف الإيرانى من "رزمة الحوافز" بدا جليا فى أكثر من مناسبة، أولاها: إعلان الرئيس محمود أحمدى نجاد عن "خبر سار" إلى الشعب الإيرانى فى ٢٦ أغسطس - أى قبل خمسة أيام من انتهاء مهلة مجلس الأمن التى حددها لإيران لتوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وإلا واجهت عقوبات- بافتتاح مرحلة جديدة فى مفاعل "آراك"، معلنا أن المفاعل أصبح جاهزا لإنتاج الماء الثقيل والمضى فى استكمال المنشآت النووية، مؤكدا فى الوقت نفسه أن البرنامج النووى الإيرانى لا يوجه تهديدا إلى أى دولة، حتى إسرائيل.

ثانيتها: استباق إيران الزيارة التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفى أنان، لطهران فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٦، والتى تزامنت مع إجراء مناورة "ضربة ذى الفقار" الجوية، بالتشديد على أنها ستدافع بحزم عن أهدافها النووية، والتهديد بـ"إعادة النظر" فى سياسة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فى حالة فرض عقوبات عليها.

ثالثتها: تأكيد إيران، على لسان المتحدث بلسان وزارة الخارجية حميد رضا آصفى، أن مسألة تعليق تخصيب

(*) باحث متخصص فى الشئون الإيرانية.

Scanned by CamScanner

اليورانيوم أصبحت من الماضي، بالتزامن مع المباحثات التي عقدها سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي، على لاريجاني، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، فى فيينا يومى ٩ و١٠ سبتمبر، وأكدا خلالها "تحقيق تقدم فى إزالة بعض نقاط سوء الفهم التى كانت قائمة"، والتى وردت فى "رزمة الحوافز" والرد الإيرانى عليها، مع توارد تقارير، نفتها إيران، تفيد تقدم لاريجانى باقتراح تعليق إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم لفترة مؤقتة قد تمتد شهرا أو شهرين، مقابل بدء تقديم حوافز اقتصادية وتكنولوجية لإيران، منعا لفرض عقوبات عليها. ومن اللافت أنه ورغم النفى الإيرانى، ثبتت صحة هذه التقارير، كما كشفت لاحقا مباحثات لاريجانى - سولانا.

رابعتها: الزيارة التى قام بها رئيس الجمهورية السابق، محمد خاتمى، إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى الأسبوع الأول من سبتمبر، والتى حرص خلالها على طرح رؤية معتدلة إزاء الملفات الشائكة فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية، خاصة تأكيده أن البرنامج النووى الإيرانى برنامج سلمى، وأن محرقة اليهود "حقيقة تاريخية وواقعية"، وإبداءه للأسف من احتلال السفارة الأمريكية فى عام ١٩٧٩، مؤكدا فى الوقت نفسه أنها كانت رد فعل على عقود من الاستغلال الأمريكى لإيران. ورغم أن خاتمى خارج السلطة فى الوقت الحالى، لكنه يحظى بمكانة خاصة لدى المرشد الأعلى على خامنئى، صاحب السلطة الأقوى فى إيران، الذى طلب منه الانضمام إلى أية مؤسسة من مؤسسات النظام بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية فى أغسطس ٢٠٠٥، بما يعنى أن رؤية الجناح الإصلاحى المعتدل، الذى يقوده خاتمى، تؤخذ فى الاعتبار لدى دوائر صنع القرار الإيرانى.

هذا الغموض فى الموقف الإيرانى كان متعمدا لتحقيق هدف أساسى هو كسب مرحلة جديدة من المفاوضات مع دول مجموعة (٥+١)، والحيلولة دون نجاح مسعى واشنطن لفرض عقوبات على طهران. فدعوة إيران مجموعة (٥+١) إلى جولة تفاوضية جديدة، هدفها إقناع القوى الكبرى بجدية تحرك إيران نحو إيجاد تسوية لأزمة ملفها النووى، وهى تخص فى هذا السياق كلا من روسيا والصين، خصوصا أن الأولى تربط مسألة فرض عقوبات دولية على طهران بحدود استجابة طهران لمطالب مجلس الأمن، حسبما جاء على لسان وزير الخارجية الروسى، إيجور لافروف، الذى قال: "سنقرر كيفية استخدام هذه الإجراءات، ولكن هناك هدفا واحدا لنا، هو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل"، وأضاف: "يجب أن تكون الضغوط الاقتصادية متناسبة مع تهديد حقيقى للأمن والسلام"، أى أن شرط القبول بعقوبات يجب أن يرتبط بوجود اقتناع دولى بأن إيران تهدد الأمن والسلام، وأن مستوى العقوبات يجب أن يتناسب مع مستوى التهديد. أضف إلى ذلك أن إيران تعول على التمايز النسبى فى الموقف الأوروبى المؤيد لإجراء مفاوضات مع إيران لاستيضاح بعض النقاط الغامضة فى ردها على "رزمة الحوافز"، والموقف الأمريكى الساعى بجدية إلى فرض عقوبات على طهران. هذا التمايز انعكس فى تأكيد خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى، أن الأمم المتحدة لن تفرض عقوبات على طهران، مادامت هناك مفاوضات، وهو ما قوبل برفض من جانب واشنطن، التى اعتبرت أن الرد الإيرانى على "رزمة الحوافز" يمثل محاولة إيرانية جديدة للالتفاف على مطلب مجلس الأمن بخصوص وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وطالبت بسرعة انعقاد مجلس الأمن، فى منتصف سبتمبر، لبحث عدم التزام إيران بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وفرض عقوبات عليها.

وإدراكا منها لاحتمال تعثر مجلس الأمن فى فرض عقوبات على طهران، على ضوء رفض محتمل من جانب روسيا والصين وبعض الدول الأخرى المستاءة من الموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل فى حربها على لبنان، ألمحت واشنطن إلى احتمال اتجاهها إلى تشكيل تكتل دولى من خارج مجلس الأمن لفرض عقوبات على طهران. وفى هذا السياق، قال المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة جون بولتون: "إن الولايات المتحدة تنوى تقديم قرار بفرض عقوبات، مثل قيود على السفر، وعلى أرصدة زعماء إيرانيين بمجرد انتهاء المهلة يوم ٣١ أغسطس. وفى حالة عدم قبول روسيا والصين للقرار، فإن واشنطن ستعمل على مسار دبلوماسى مواز خارج الأمم المتحدة"، مضيفا: "لا نحتاج إلى تفويض من مجلس الأمن لفرض عقوبات".

فرز إيرانى داخلى :

إلى جانب محاولة كسب مرحلة جديدة من المفاوضات والحيلولة دون فرض عقوبات من جانب مجلس الأمن، يمكن القول إن الرد الإيرانى على "رزمة الحوافز" كان، فى قسم منه، محصلة للتفاعلات الداخلية بين القوى السياسية الإيرانية التى تباينت مواقفها إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى. ففى داخل القوى الإصلاحية، ثمة اتجاهان أساسيان إزاء التعاطى مع أزمة الملف النووى، الاتجاه الأول: يمثله مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين)، الذى يرأسه الرئيس السابق محمد خاتمى، وحزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) الذى يتزعمه مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى فى دورته السادسة (٢٠٠٠-٢٠٠٤). وهذا الاتجاه، الذى يمكن تسميته بـ "الاتجاه المعتدل" من بين القوى الإصلاحية، يؤكد أحقية إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، طبقا لما تقضى به معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التى وقعتها إيران، كما يؤكد أن البرنامج النووى الإيرانى سلمى ليس له أغراض عسكرية. ويدعو هذا الفريق إلى انتهاج استراتيجية توافق مع الدول الأوروبية، وتقليص حدة العداء مع الغرب، ومحاولة إخراج التعامل مع أوروبا من دائرة الوصاية الأمريكية.

أما الاتجاه الثانى من القوى الإصلاحية، فتمثله جبهة

المشاركة الإسلامية، وهى أحد أكبر الأحزاب الإصلاحية الموجودة على الساحة حاليا، والتى تنتهج مواقف متباينة، فى كثير من الأحيان، مع مواقف فريق "روحانيون مبارز" و"اعتماد ملى"، بل إنها تقترب فى هذه الأحيان من مواقف بعض حركات المعارضة الإيرانية فى الخارج. فقد دعت جبهة المشاركة إلى العودة إلى المفاوضات مع الدول الغربية، والتعليق الفورى لعمليات تخصيب اليورانيوم من أجل الخروج من الأزمة، واستعادة ثقة المجتمع الدولى وكسر التوافق الدولى، ضد إيران.

ويبدو الفرز الناشئ داخل معسكر المحافظين جليا بين الجناح الأصولى المسيطر على مؤسسة الرئاسة (تكتل إيثار كران) ومجلس الشورى (تكتل آباد كران)، والجناح التقليدى المتحالف مع طبقة "البازار" وتمثله جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين). فبينما ينتهج الجناح التقليدى، الذى شارك فى إدارة الملف النووى الإيرانى والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية خلال فترة رئاسة خاتمى، موقفا متقاربا مع موقف الجناح المعتدل من التيار الإصلاحى، حيث يؤيد إجراء مفاوضات مع الدول الغربية، تحاشيا لفرض عقوبات أو عزلة دولية على إيران، وهو موقف يمكن تفسيره باعتماد المحافظين التقليديين على التجار الكبار فى "البازار"، الذين يبذلون جهودا حثيثة للحيلولة دون فرض عقوبات دولية على إيران، والتى ستؤدى إلى حدوث أضرار سلبية تطول مصالحهم الاقتصادية -يتبنى الجناح الأصولى سياسة تصعيد الملف النووى الإيرانى لأقصى درجة، حتى لو وصل الأمر إلى حد فرض عقوبات دولية على إيران، لأن ذلك يمثل الآلية الوحيدة لمواصلة البرنامج النووى، خصوصا أن العقوبات المحتملة، التى ربما تشمل فرض حظر دولى على مسئولين إيرانيين، وتجميد أصول إيرانية فى الخارج، تستطيع إيران تحملها فى رؤية هذا الجناح، وهو ما دفع لجنة الشئون الخارجية والأمن القومى فى مجلس الشورى (البرلمان) إلى اقتراح مشروع قانون ينص على وقف عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المنشآت النووية، فى حال قرر مجلس الأمن الدولى فرض عقوبات على إيران. بيد أن هذا المشروع مشروط، مما يعنى أنه حتى فى حال التصديق النهائى عليه، فإن تطبيقه يظل رهن فرض عقوبات دولية على إيران، أى أن الجناح الأصولى يرى فى هذا القرار ردا على قيام المجتمع الدولى بفرض عقوبات على إيران.

وبين هذا وذاك، يتخذ رئيس الجمهورية الأسبق، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيس جبهة الاعتدال أكبر هاشمى رفسنجانى، موقفا وسطا، وإن كان أميل إلى موقف الإصلاحيين المعتدلين والمحافظين التقليديين، خصوصا فيما يتعلق بعدم التصعيد مع الغرب والتشديد على حق إيران فى امتلاك نووى سلمى. وقد حذر رفسنجانى الولايات المتحدة من مهاجمة إيران، ودعاها إلى اتخاذ عبر من الحرب الإسرائيلية على لبنان.

هذا الفرز حسمه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى، حينما استشعر أن ثمة خطورة من الانقسام الداخلى الحاد بين القوى السياسية الإيرانية، ومن ثم دعا إلى اجتماع لمسئولى النظام، طالبهم فيه بضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية والابتعاد عن أسباب التفرقة.

وتلخص موقفه من الفرز الداخلى فى إصداره أمرا بتشكيل مجلس استراتيجى جديد للمساعدة فى وضع السياسة الخارجية. والملاحظ فى تركيبة هذا المجلس أنه يضم كوادر وأقطابا محسوبة على المرشد وعلى التيار الإصلاحى، فقد تم تعيين كمال خرازى، وزير الخارجية السابق فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمعروف بسياسته الانفتاحية على الغرب، رئيسا للمجلس الاستراتيجى. كما ضم المجلس على ولايتى، وزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد حاليا، وضم أيضا على شمخانى، وزير الدفاع فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمقرب من المرشد، بالإضافة إلى محمد شريعتمدارى، وهو وزير اقتصاد سابق محسوب على الإصلاحيين.

تتمثل مهمة المجلس الأساسية فى طرح ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، إلا أن تشكيله يكشف عن سعى المرشد إلى إضفاء نوع من المرونة على السياسة المتشددة التى ينتهجها الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الغرب، كما تبدو رغبته فى تضمين الإصلاحيين داخل جهاز صنع القرار الإيرانى من أجل تقليص حدة الصراع بين القوى السياسية الإيرانية، والذى يفتح باب الثغرات أمام الغرب، وهو ما ساهم فى النهاية فى صياغة الرد الإيرانى على "رزمة الحوافز".

سيناريوهات متعددة :

الأجواء الإيجابية، التى أعقبت المباحثات التى أجراها سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى على لاريجانى، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى خافيير سولانا فى فيينا يومى ٩ و١٠ سبتمبر ٢٠٠٦، والسعى الإيرانى - الأوروبى من أجل تقريب وجهات النظر بخصوص النقاط الغامضة، سواء فى "رزمة الحوافز" أو الرد الإيرانى عليها - يكشفان عن أن ثمة إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة الملف النووى الإيرانى، يتم بمقتضاها إما السماح لطهران بتنفيذ عمليات محدودة لتخصيب اليورانيوم، بحيث لا يكون الإيقاف شاملا، كما طلب مجلس الأمن، وإما تعليق طهران عمليات التخصيب بصفة مؤقتة، قد تمتد شهرا أو شهرين، مقابل تقديم حوافز تكنولوجية واقتصادية متميزة، ودور إقليمى أكبر لطهران فى المنطقة، وربما يكون ذلك أحد أهداف إيران من دعوتها إلى إجراء مفاوضات "جادة" مع مجموعة (٥+١) فى ردها على "رزمة الحوافز"، خصوصا أنها أرجأت البت فى مسألة تعليق

Scanned by CamScanner

عمليات تخصيب اليورانيوم لحين إجراء هذه المفاوضات.

فقد أكد الجانبان التوصل إلى اتفاق حول بعض نقاط سوء التفاهم، مثل التعليق المؤقت لعمليات تخصيب اليورانيوم، مقابل بدء عملية تنفيذ مجموعة من الحوافز التى عرضتها دول مجموعة (٥+١)، بما يؤدى إلى معادلة جديدة تساعد كلا الطرفين على تحقيق الأهداف التى يسعيان إليها، بحيث تتمكن إيران من الحفاظ على موقعها، من خلال تأكيد حقها فى تخصيب اليورانيوم، ويضمن الغرب الأهداف التى يريدها، خصوصا التأكد من أن البرنامج النووى الإيرانى للأغراض السلمية، كما طالب الأمين العالم للأمم المتحدة كوفى أنان خلال زيارته لطهران فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٦، فضلا عن التوصل إلى توافق حول التدرج الزمنى والمسائل الأخرى المعلقة، من خلال المفاوضات.

هذا السيناريو يحظى بتأييد واسع من جانب كل من روسيا والصين، فالأولى تؤيد منح فرصة أخرى للحل الدبلوماسى، ودعت إلى تجديد الحوار مع طهران للتوصل إلى تسوية يجرى التفاوض حولها، كما وضعت حدودا لتجاوبها مع الضغوط الأمريكية على إيران، مؤكدة أن الحديث عن عقوبات غير مناسب حاليا، بينما أكدت الثانية أن الحوار الدبلوماسى خير سبيل لتسوية الأزمة النووية.

أما الدول الأوروبية، فقد بدا موقفها متمايزا نسبيا عن الموقف الأمريكى من الرد الإيرانى على "رزمة الحوافز"، حيث اعتبرته كل من ألمانيا وفرنسا "غير كاف وملتبسا بعض الشئ"، لكنهما أكدتا أن "الباب مازال مفتوحا لتسوية سياسية للأزمة". وأعلن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى، خافيير سولانا، أن الأمم المتحدة لن تفرض عقوبات على طهران مادامت هناك مفاوضات.

لكن هذا السيناريو يحتمل أن يصطدم برفض واشنطن السماح لطهران بمواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، ولو بشكل محدود، وإصرارها على فرض عقوبات على طهران. وقد تعمد الرئيس الأمريكى التصعيد مع إيران، خلال خطابه بمناسبة الحرب على الإرهاب فى ٥ سبتمبر، عندما شبه النظام الإيرانى بـ"الإرهابى"، ووصف القادة الإيرانيين بـ"الطغاة"، واتهم إيران بالسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، من أجل إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، وتدمير إسرائيل وفرض الهيمنة على المنطقة، مؤكدا تصميم بلاده على الحيلولة دون امتلاك إيران السلاح النووى. ويبدو فرض العقوبات هو الآلية المتاحة، حاليا، أمام واشنطن لتحقيق هذا الهدف.

إلا أن سيناريو العقوبات يواجه بدوره عقبات عدة، أولاها: هشاشة الإجماع الدولى الذى شكلته واشنطن ضد إيران داخل مجلس الأمن، وهو ما أكدته كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، للرئيس بوش، خلال مناقشة الاقتراح الذى طرح فى ٣١ مايو ٢٠٠٦، والخاص بإشراك الولايات المتحدة فى المفاوضات التى تجريها دول الترويكا الأوروبية مع إيران بشأن الأزمة النووية، شريطة وقف إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم فى شكل يمكن التحقق منه. وهذا الوضع يدعم احتمال رفض روسيا والصين، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى، فرض عقوبات على طهران من جانب مجلس الأمن.

وحتى إذا نجحت واشنطن فى فرض عقوبات على طهران من داخل مجلس الأمن، فإن ثمة معركة أخرى يتوقع أن تنشب على ضوء الخلاف الناشئ بين الولايات المتحدة من جهة، وكل من روسيا والصين من جهة أخرى حول طبيعة ومدى هذه العقوبات. فإذا كانت روسيا قد أبدت مرونة نسبية إزاء مسألة فرض العقوبات على طهران، بعد صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ٣١ أغسطس، الذى أكد مواصلة إيران عمليات التخصيب ورفضها مطلب مجلس الأمن فى هذا الإطار، فإن موافقتها المحتملة على فرض عقوبات على طهران تأتى مشروطة بوجود اقتناع دولى بأن إيران تهدد السلم والأمن الدوليين، وبتناسب العقوبات مع حجم التهديد، بما يعنى أن روسيا فى حالة قبولها فرض عقوبات على إيران، فإنها تصر على أن تكون هذه العقوبات تدريجية، بحيث تقنع إيران فى النهاية بالاستجابة لمطلب مجلس الأمن بوقف عمليات التخصيب.

حساسية الموقفين الروسى والصينى، تجاه نوعية العقوبات المحتمل فرضها على إيران، دفعت واشنطن إلى حصر هذه العقوبات، مبدئيا، فى فرض حظر على سفر المسئولين الإيرانيين إلى خارج البلاد أو تجميد أرصدة إيرانية، وذلك حسب قول المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن، جون بولتون، الذى قال: "إن الولايات المتحدة تنوى تقديم قرار بفرض عقوبات مثل قيود على السفر وعلى أرصدة زعماء إيرانيين بمجرد انتهاء المهلة يوم ٣١ أغسطس"، معتبرا أن "هذا النوع من العقوبات لن يكون له تأثير كبير على عامة الشعب".

لكن تأثير هذا النوع من العقوبات سوف يكون محدودا أيضا على الحكومة الإيرانية، لأنه من الصعب أن يتم تنفيذ مثل هذا النوع من العقوبات خارج الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، أضف إلى ذلك أن نجاح قيود السفر فى تغيير تصميم إيران على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم محل شك.

أما فرض عقوبات اقتصادية على طهران، فهو بديل لا يخلو بدوره من عقبات عدة، أهمها الرفض الروسى والصينى الحاسم لها، فروسيا لها علاقات شراكة اقتصادية كبرى مع طهران، أهمها صفقة إنشاء مفاعل بوشهر، المتوقع الانتهاء منه فى عام ٢٠٠٧، وفقدان هذه الصفقة يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الروسى. أما الصين، فتستورد ثلث احتياجاتها النفطية يوميا من إيران، ومن المتوقع أن تنمو حاجة الصين من الطاقة بمعدل ١٤٪، لتصل إلى ٧,٩ مليون برميل يوميا فى عام ٢٠٠٧. ومن أجل تأمين احتياطياتها من الطاقة، بدأت بكين فى البحث عن

صفقات جديدة لاستيراد النفط والغاز، خصوصا من إيران.

وبخلاف روسيا والصين، فإن كثرة عدد شركاء إيران التجاريين يمثل مشكلة أخرى فى مواجهة النجاح فى فرض عقوبات اقتصادية عليها، لأنه إذا كان الهدف من العقوبات هو منع إيران من استيراد البضائع والخدمات، فهذا يعنى، فى الوقت نفسه، التخلص من الأسواق الرئيسية للعديد من دول العالم.

ويبقى سيناريو المواجهة العسكرية مطروحا فى كل المراحل، لكنه يرتبط بتطورين، الأول: رفض إيران لأية تسوية سياسية يمكن أن تمنعها من مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، والثانى: فشل العقوبات المحتمل فرضها على إيران، فى إثناء الأخيرة عن مواصلة عمليات التخصيب.

لكن ثمة عقبات عدة تواجه هذا السيناريو أيضا، أولاها: الرفض الدولى لمسألة الضربة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. فبالإضافة إلى الرفض الروسى والصينى لهذه المسألة، فإن ثمة رفضا واضحا من جانب الدول المؤيدة لفرض عقوبات على إيران، وعلى رأسها ألمانيا. ففى لقائها مع الرئيس الفرنسى جاك شيراك، قالت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل إن "المجتمع الدولى لا يمكن أن يقف موقف المتفرج على إيران وهى تلحق الضرر بالأمم المتحدة برفضها الاستجابة لدعوة وقف عمليات تخصيب اليورانيوم"، لكنها أضافت أن "لا حديث الآن عن الخيار العسكرى". كما رفضت فرنسا توسيع الصراع الدائر مع إيران ليشمل مواجهة حضارية بين الإسلام والغرب، وذلك تعقيبا على حديث الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ٥ سبتمبر، والذى ربط فيه بين إيران وتنظيم القاعدة، ووصف النظام الإيرانى بالإرهاب.

ثانيتها: إن إيران تمتلك أوراق ضغط متعددة، تستطيع من خلالها رفع تكلفة أية ضربة عسكرية ضدها إلى درجة الردع، فهى تستطيع استخدام سلاح النفط، ليس فقط باعتبار أن طهران ثانى منتج عالمى للنفط، ولكن بالنظر لقدرتها على منع تصدير النفط أيضا من الخليج عبر غلق مضيق هرمز، الذى يمر عبره ١٨ مليون برميل نفط يوميا إلى الغرب، إلى جانب تهديدها، على لسان المرشد الأعلى على خامنئى، بضرب المصالح الأمريكية فى الخليج ومناطق العالم المختلفة، وإثارة الشيعة ضد القوات الأمريكية فى العراق، خصوصا فى الجنوب، إلى جانب ضرب إسرائيل بالصواريخ الباليستية، وهذا كله بخلاف تمتع النظام الإيرانى بقاعدة شعبية واسعة، يستعصى على الولايات المتحدة اختراقها كما حدث فى حالتى أفغانستان والعراق.

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب الإسرائيلية على لبنان فى رؤية كل من واشنطن وطهران بمثابة اختبار حقيقى للمواجهة القادمة بينهما. فإيران تعتقد أنها كانت الطرف المقصود من الحرب، لأن القضاء على حزب الله، وإنهاء تهديده لإسرائيل معناه تمهيد الساحة لتوجيه الضربة القادمة إليها، لكنها اعتبرت أن التداعيات، التى تمخضت عن الحرب الإسرائيلية على لبنان، ربما لا تخلو من مكاسب عدة، أهمها -على الإطلاق- انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية، وفشل إسرائيل فى تحقيق نصر عسكرى ملحوظ على حزب الله، بما يعنى عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل حال دخولها فى مواجهة مع قوات نظامية، وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض، ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة. أضف إلى ذلك أن الأصوات والأنظار، التى اتجهت خلال الحرب إلى إيران تدعوها إلى التدخل لتسوية الأزمة، أكدت نفوذ إيران على الصعيد الإقليمى، وقدرتها على التدخل لتسوية الملفات الإقليمية المعلقة.

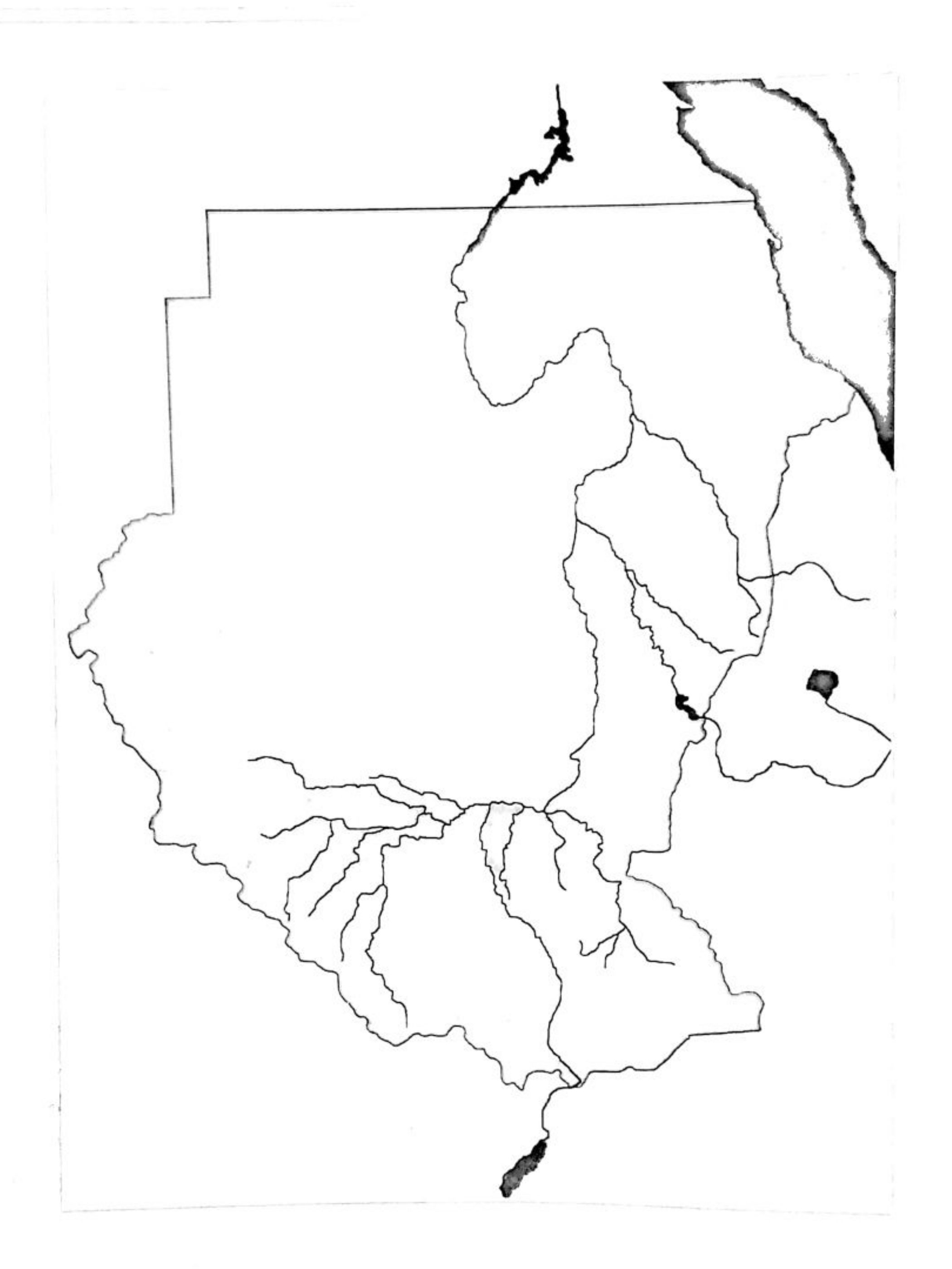
لكن فى المقابل، لا تخلو الأزمة بدورها من تحديات عدة يمكن أن تواجه إيران خلال المرحلة القادمة، خصوصا أنها مقبلة على مرحلة حاسمة فى أزمة ملفها النووى، أهمها حالة الاستنفار التى بدت عليها الدول العربية "المعتدلة"، خصوصا السعودية ومصر، ضد النفوذ الإيرانى المتنامى فى المنطقة، الأمر الذى دفعها إلى انتقاد حزب الله، ووصف العملية التى قام بها بأنها "مغامرة لا تتحملها المنطقة". وثمة مؤشرات عدة تؤكد أن السعودية تنظر إلى حزب الله، باعتباره امتدادا لإيران، وأنه لا يمكنها تصديق أن حزب الله اتخذ قرار العملية التى قام بها بدون مجرد علم الإيرانيين.

كما أن زيادة عدد القوات الدولية المؤقتة فى جنوب لبنان (اليونيفيل) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، إلى جانب فرض إسرائيل حظرا شاملا على لبنان، ومراقبة الحدود السورية - اللبنانية، منعا لدخول أسلحة جديدة إلى حزب الله، كلها تطورات تعنى تقليص قدرة حزب الله على تهديد إسرائيل مرة أخرى، وفقدان إيران ورقة إقليمية مؤثرة فى مواجهة الولايات المتحدة، ومن خلفها إسرائيل.

إدراك إيران لحجم التداعيات، بل والتحديات التى تفرضها هذه السيناريوهات فى مجملها، سوف يحدد بدرجة كبيرة مسار التحول فى السياسة الإيرانية من أزمة الملف النووى، خلال المرحلة الجديدة التى دخلتها، بإعلان إيران ردها على "رزمة الحوافز" التى قدمتها دول مجموعة (٥+١).

Scanned by CamScanner

فى الشأن السودانى



١ أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦ .. الأبعاد والتداعيات

٢ الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية فى دارفور

إشراف : هانئ رسلان

Scanned by CamScanner

أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦ .. الأبعاد والتداعيات



مرة أخرى، تطل أزمة دارفور من جديد لتشكل تهديدا جسيما لوحدة السودان ومستقبله، ليس بسبب التنازع الداخلى هذه المرة، ولكن بسبب التدخل الخارجى المتمثل فى إصدار مجلس الأمن فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ قراره رقم ١٧٠٦، القاضى بإرسال قوات دولية، إلى الإقليم. وقد كثرالجدل والحديث حول هذا القرار وماهية الأبعاد الحقيقية له، وهل سيؤدى هذا القرار -فى حال تطبيقه- إلى إنهاء أزمة دارفور بالفعل أم لا؟ ولماذا ترفضه الحكومة السودانية بإصرار؟ وما هى أبعاد الانقسامات الداخلية حول الموقف من القوات الدولية؟

كل هذه الأسئلة بدت الاجابات عليها غائمة، رغم الضجة الهائلة المثارة حول القرار، والتى يسعى فيها كل طرف إلى عرض موقفه دون النظر إلى الجوانب الأخرى المتعلقة بالأزمة، خاصة أنه إذا لم يتم التوصل إلى حلول توافقية، فان هذا قد ينذر بصدام ستكون نتائجه وبالا ليس على دارفور وحدها، بل على كل السودان، إذ إن ارسال القوات الدولية دون موافقة حكومة السودان، أو اتخاذ اجراءات عقابية ضدها لاجبارها على الموافقة، قد يؤدى ليس إلى انهيار اتفاق ابوجا وحده، بل قد يؤدى ايضا إلى التأثير سلبا على اتفاق نيفاشا، فى الوقت الذى لن تسلم فيه مصالح الولايات المتحدة من الأذى، مع نشأة بؤرة عنف واستقطاب جديدة ضد سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة، تتداعى لها كل الاتجاهات الايديولوجية والسياسية، حيث ان الاضطراب الذى يوجده هذا الموقف قد لا يقف عند حدود هذا الاقليم، بل قد يمتد عبر الحدود المفتوحة الى تشاد ومالى وجنوب الجزائر، وصولا الى موريتانيا والسنغال، خصوصا مع التقارير التى تشير الى وجود نقاط تمركز لتنظيم القاعدة فى هذه الانحاء.

البيئة المحيطة بإصدارالقرار :

من المعروف أنه فى الخامس من مايو ٢٠٠٦، وبعد أكثر من ثلاثة اعوام من اندلاع الصراع فى دارفور، تم التوصل إلى اتفاق ابوجا للسلام فى دارفور، وكانت هذه المفاوضات التى رعاها الاتحاد الإفريقى قد اتسمت بطبيعة خاصة وواجهتها صعاب شتى، لانها جاءت انعكاسا للطبيعة الخاصة لازمة دارفور نفسها، فالحركتان الرئيسيتان وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، شهدتا انقسامات وانشقاقات عدة اثناء التفاوض، كما ان القاعدة الاجتماعية لهاتين الحركتين، التى يهيمن عليها الانتماء القبلى والرغبة فى إرضاء هذا الفرع القبلى او ذاك، أدت إلى زيادة عدد أعضاء الوفود المرسلة للتفاوض بدرجة أعاقت العملية التفاوضية نفسها،

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ورئيس تحرير الملف الاستراتيجى الصادر عن المركز .

وجعلت من الصعب الاتفاق على رؤية تفاوضية منسجمة للحركات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، أدى تعدد الاجندات الاقليمية والدولية التى تداخلت مع ازمة دارفور إلى تعقد مساعى الحل، وانتقالها بين محطات عدة من نجامينا إلى أديس ابابا ولقاءات طرابلس، إلى ان استقرت فى ابوجا.

نتج عن هذه العوامل كلها ارتفاع سقف المطالب من جولة إلى أخرى، مع تعثر وارتباك السياق الناظم للمفاوضات، إلى ان جاءت لحظة التوقيع، فلم يوقع الا فصيل واحد، هو جناح حركة التحرير الذى يقوده منى اركوى، بينما رفضت حركة العدل والمساواة مسودة الاتفاق من ناحية المبدأ بحجة انها لاتلبى الحد الادنى من مطالب أهل دارفور، ولا تتناسب مع التضحيات الهائلة التى قدمت. وفى الوقت نفسه، طالب جناح عبد الواحد نور ببعض التعديلات التى تتعلق بالتعويضات وتوسيع بعض الصلاحيات التى تم تفويضها للاقليم، وقامت بعض المظاهرات فى معسكرات النزوح لرفع هذه المطالب. وقد ظلت هذه المعارضة لفترة قصيرة فى الإطار السياسى، الأمر الذى كان يعطى الأمل فى إمكانية جذب هؤلاء المعارضين إلى صف الاتفاق بعد أن أهلكت الحرب الحرث والنسل.

وبالرغم من المعارضة، فقد بدا للكثيرين ان هذه الأزمة، التى راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى وما يقرب من مليونى نازح، قد حققت نقلة أساسية وجوهرية نحو الاستقرار ولملمة الجراح واستعادة الأمن، كخطوة اولى نحو إعادة صياغة العلاقة بين مختلف الفرقاء فى دارفور من ناحية، وبين اقليم دارفور والدولة السودانية من ناحية أخرى، باعتبار ان دارفور جزء حى وفاعل من هذا الوطن المترامى الأطراف، إلا أن الرياح أصبحت تأتى فى السودان دائما بما لا تشتهى السفن. فبدلا من اتجاه الاحوال إلى الاستقرار وتكاتف الجهود من اجل تطبيق الاتفاق، وتحويله إلى انجازات على الارض، والعمل على استيعاب المعارضين وإدخالهم إلى العملية السياسية، نجد ان الانقسامات قد تزايدت، وأن هناك جبهات جديدة وتحالفات جديدة تظهر على الارض، وصدامات عسكرية متزايدة هنا وهناك بين مختلف الأطراف، ثم تطورت الأمور فى وقت لاحق بنشأة جبهة الخلاص الوطنى التى شنت بعض الهجمات المسلحة بهدف إرباك الأوضاع فى دارفور وإعادة خلط الأوراق من جديد.

وكانت جبهة الخلاص الوطنى قد أصدرت بيانها التأسيسى من العاصمة الإريترية اسمرا فى يونيو ٢٠٠٦، وضمت تحالفا واسعا لرافضى اتفاق ابوجا، يشمل كلا من حركة العدل والمساواة بقيادة خليل ابراهيم، والتحالف الفيدرالى بقيادة أحمد إبراهيم دريج، وأحد اجنحة حركة تحرير السودان بقيادة خميس ابكر، ومجموعة التسعة عشر بقيادة شريف حرير. وقد اعلنت الجبهة، مطلع شهر يوليو ٢٠٠٦، مسئوليتها عن هجوم واسع النطاق على بلدة "حمرة الشيخ، الواقعة فى ولاية كردفان واحتلتها لعدة ساعات بعد ان قتلت ٢٥ مدنيا، فى محاولة لإثبات الوجود ولفت الانظارمن خلال ايصال رسالة للحكومة السودانية بأنهم قوة لا يمكن تجاوزها، مطالبين باتفاق سلام جديد على اسس شاملة، وان الاوضاع لن تستقر، مالم يتم الالتفات إلى مطالب هذه الحركات التى رفضت الاستجابة لنداءات الاتحاد الإفريقى المتكررة بعد ان منحها اكثر من فرصة للانضمام إلى الاتفاق.

وقد انخرطت هذه الجبهة بعد ذلك فى اعمال عنف متفرقة ضد جناح منى اركوى، واعلنت انها انتزعت السيطرة على العديد من المواقع التى كانت فى حوزة اركوى، كما وقعت فى هذه الاثناء هجمات متفرقة على قوات الاتحاد الإفريقى والمنظمات الاغاثية، وازدادت معدلات العنف فى الاقليم بدرجة لافتة للنظر، مما اعطى الانطباع فى النهاية بأن اتفاق ابوجا يتعثر، وان الاضطرابات قد بدأت تتسع فى الاقليم، وان الامور لن تستقر إلا بمجئ قوات دولية ذات تفويض جديد إلى الاقليم.

ورغم ان وصول منى اركوى إلى الخرطوم فى منتصف اغسطس ٢٠٠٦ وأداءه القسم كمساعد اول لرئيس الجمهورية ومسئول عن السلطة الاقليمية لدارفور، كان قد اعطى دفعة لجهود تطبيق الاتفاق، الا ان ذلك لم يسفر عن تهدئة الاوضاع على الارض، كما لم يهدئ من الشكوك القائمة بين الاطراف. وقد أدت هذه الخلافات والخروقات الامنية المتكررة إلى إعطاء شعور بعدم الاستقرار، وان اتفاق ابوجا لم يوفر البيئة المناسبة حتى الان لإنهاء الازمة، خاصة ان القوات الإفريقية التى تعانى من الكثير من اوجه القصور فى الوقت الحالى قد ألقيت عليها أعباء إضافية متزايدة فيما يتعلق بتطبيق الشق المتعلق بالترتيبات الامنية، ومن ثم اصبحت هناك شكوك قوية فى قدرتها على انجازها لمهامها، مالم تحصل على دعم كبير فى التمويل والافراد والمعدات.

الأهداف المعلنة للقرار :

حرصت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين قدمتا مشروع القرار ووقفتا خلف إجازته فى مجلس الأمن باغلبية ١٢ صوتا مع امتناع كل من الصين وروسيا وقطر عن التصويت، على التأكيد بشكل مستمر على أن كل الأهداف المتوخاة من إرسال القوات الدولية هى المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام وحماية المدنيين النازحين فى الإقليم وتأمين توصيل الإغاثة لهم. وأضاف المسئولون الأمريكيون سببا آخر يتمثل فى القول إن هناك إبادة جماعية فى الإقليم وإنه قد حان الوقت لإيقافها بدون إبطاء.

والمتأمل فى هذه الحجج يجد أن مضامين القرار، والطريقة والظروف التى أبرم فيها والعجلة الشديدة فى إصداره، تتنافى بشكل واضح مع الأهداف المعلنة، فالمساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا يمكن الوصول إليها بالعديد من الطرق، وأيسر هذه

الطرق وأكثرها وضوحا هى توفير الدعم المالى والفنى لقوات الاتحاد الإفريقى الموجودة بالفعل فى الإقليم، حتى تتمكن هذه القوات من أداء المهام الموكلة إليها، وزيادة عدد أفرادها لكى تستطيع أن تنهض بدورها المنصوص عليه فى صلب اتفاق أبوجا للسلام، الذى اشرف عليه الاتحاد الإفريقى نفسه، وساعدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى التوصل إليه.

هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإنه -بقليل من الجهد- كان يمكن استيعاب الفصائل الصغيرة المعارضة لاتفاق أبوجا من خلال الاستمرار فى تأكيد أنه لا يمكن التسامح مع الأعمال المسلحة التى تقوم بها هذه الفصائل فى الإقليم ضد كل من قوات الاتحاد الإفريقى وقوات جناح منى أركوى، والمدنيين الآمنين فى قراهم البعيدة، مع العمل فى الوقت نفسه على إيقاف الدعم الإقليمى الذى تحظى به هذه الفصائل بالمال والسلاح والوقود من دول بعينها معروفة للجميع (تشير العديد من التقارير الى الدعم التشادى والليبى)، على أن يكون ذلك فى إطار الاستمرار فى العمل على اجتذاب هذه الفصائل للمسار السياسى وتلبية المطالب الخاصة بها التى لا تمس الهيكل الأساسى لاتفاق أبوجا، حيث إن فتح هذا الاتفاق للتفاوض من جديد سوف يفتح جدلا لا نهاية له، وسوف يؤدى إلى أضرار هائلة دون تحقيق مكاسب تذكر.

ومن ثم، فلو كانت الأهداف المعلنة من قبل واشنطن هى الأهداف الحقيقية، لكان من الممكن اتخاذ هذا المسار دون اختلاق أزمة مع الحكومة السودانية وبتكلفة أقل بكثير، حيث اعلن ان تكلفة القوات الدولية المزمع ارسالها سوف تصل الى ١,٧ مليار دولار، فى حين ان المشكلة الاساسية للاتحاد الإفريقى هى انه لا يستطيع توفير النفقات المطلوبة لقواته، والتى تبلغ ٤٠ مليون دولار شهريا، اى حوالى نصف مليار دولار سنويا، وانه بدلا من السعى إلى تغيير تبعية القوات الموجودة فى دارفور، فانه من الممكن توجيه التمويل الذى سوف يخصص للقوات الدولية لدعم قوات الاتحاد الإفريقى وزيادة عددها، لاسيما وان واشنطن اعلنت ان القوات الدولية المزمع إرسالها سوف تتكون أصلا من قوات إفريقية وآسيوية، فلماذا الاصرار على تغيير القبعات وطبيعة التفويض والصلاحيات الممنوحة، لاسيما ان اتفاق ابوجا لا ينص على اى دور للامم المتحدة فى الوقت الذى يعطى فيه دورا أساسيا للاتحاد الإفريقى؟

ولا يصح فى هذا المجال التحجج بالقول إن الاتحاد الإفريقى هو الذى طلب إنهاء مهمته وتحويل قيادة القوات إلى الأمم المتحدة. فكل متابع للشأن السودانى يعرف أن أزمة الاتحاد الإفريقى هى فى الأساس أزمة تمويل ترتبت عليها الأزمة الخاصة بنقص وسائل الدعم اللوجيستى من وسائل اتصال حديثة ومعدات فنية. ويعرف الجميع أيضا أن قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقى فى هذا الخصوص (والتى صدرت فى مارس ٢٠٠٦ ثم اكدها فى يونيو من العام نفسه) تم أخذها تحت ضغوط أمريكية واضحة، فالدول الإفريقية كلها تعانى من أزمات داخلية ونقص فى الموارد واحتياج هائل للمساعدة فى محاربة الفقر ومعالجة الأمراض، ومن ثم فهذه الدول لا تستطيع أن تتجاهل أى ضغوط من واشنطن فى قضية دارفور أو غيرها.

ومن الواضح لأى متابع للشأن السودانى ان الادارة الامريكية قد بدأت فى اعداد وتهيئة مسرح الاحداث لاستصدار هذا القرار منذ بداية عام ٢٠٠٦، حيث بدأت الحديث عن الحاجة الى ارسال قوات دولية الى دارفور منذ نهاية عام ٢٠٠٥، اى قبل توقيع اتفاق ابوجا، وقبل نشأة اى من المستجدات الحالية على الارض بوقت طويل، بما يعنى أن التوجه الحالى للإدارة الأمريكية موجود منذ فترة ليست بالقصيرة، وأنه مخطط جرى إعداده سلفا، لاسيما اذا عرفنا ان واشنطن كان قد سبق لها ان بذلت ضغوطا هائلة على العديد من الدول الإفريقية لكى تحول بين السودان وترؤس الدورة الحالية للاتحاد الإفريقى ابان انعقاد القمة الإفريقية الاخيرة فى الخرطوم فى مطلع هذا العام، ونتج عن ذلك منح رئاسة هذه الدورة للكونغو، الامر الذى كان يهدف إلى جعل التأثير فى قرارات الاتحاد الإفريقى بخصوص ازمة دارفور اكثر سهولة ويسرا.

أهم مضامين القرار :

رغم أن القرار ١٧٠٦ يشير فى ديباجته إلى الالتزام بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، إلا أن البنود الواردة فى القرار، والصلاحيات الممنوحة للقوات المزمع إرسالها، تشير بكل وضوح إلى أن مهمة هذه القوات ستكون أوسع بكثير من المساعدة على تطبيق اتفاق سلام أو حماية المدنيين، حيث نص على تعزيز بعثة الأمم المتحدة بعدد ١٧٣٠٠ جندى، و٣٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بالإضافة إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة. وليس العد الكبير للقوات مهما فى حد ذاته، بل الصلاحيات الهائلة الممنوحة لبعثة الامم المتحدة فى الاقليم، والتى سوف تخضع هذه القوات لقيادتها، والتى تشمل مهمات واسعة النطاق على النحو التالى:

١- إعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، وتدريب وتقييم أفراد الشرطة.

٢- المساعدة فى إقامة جهاز قضائى مستقل وحماية حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

٣ - رصد الأنشطة العابرة للحدود بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى من خلال عمليات منتظمة للاستطلاع البرى والجوى، والمساعدة فى معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى، مع انشاء نقاط ومراكز تابعة للامم المتحدة فى هاتين الدولتين، والاستعانة

Scanned by CamScanner

بموظفين دوليين فى الشئون السياسية والإنسانية والعسكرية وشئون الشرطة للتنسيق فى هذا الأمر.

٤- وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج.

٥- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، والقيام -حسب الحاجة- بمصادرة وجمع الأسلحة والعتاد.

وهذا النص يثير الكثير من المخاوف لدى العديد من الاطراف فى السودان. فطبقا لمجريات الحملات الإعلامية الواسعة فى الغرب، وما تصر عليه واشنطن حول وجود إبادة جماعية فى دارفور (وهذا مخالف لما أثبته تقرير لجنة التحقيق الدولية التى أرسلها مجلس الامن) وأن من يقوم بذلك هو ميليشيات الجنجويد التى تنتمى فى أغلبها إلى قبائل ذات أصول عربية بدعم من الحكومة السودانية -فإنه من المحتمل ان يكون هناك نوع من التحيز المسبق، وان تتعرض هذه القبائل لضغط عسكرى ما حق. وبالنظر إلى أنها تمثل فى معظم التقديرات اكثر من نصف السكان، فإن هذا سوف يحدث خللا فى التوازن السكانى والديموجرافى الدقيق والحرج فى حال بقاء الأسلحة فى يد الميليشيات التابعة للحركات المسلحة فى الإقليم، وان هذا الأمر قد يؤسس لحرب أهلية واسعة، وسوف يحدث بؤرة اضطراب هائلة تتداعى لها جماعات عنف من مختلف الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية، بدءا من إقليم دارفور عبر الحدود المفتوحة، مرورا بمالى والنيجر، وصولا إلى السنغال وموريتانيا وجنوب الجزائر.

٦- تنظيم حملة إعلامية فعالة لزيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة فى السودان.

٧- أنه وطبقا للفصل السابع من الميثاق، فإن المجلس يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة فى مناطق انتشارها وحسبما تراه فى حدود قدراتها، لحماية الحق فى أفرادها ومنشآتها وحماية المدنيين.

وهذا البند يعنى بكل وضوح أن هذه القوات سيكون لها حق استخدام القوة المميتة حسب التفسير الذى تراه، وفى الحالات التى تقررها بشكل منفرد دون الرجوع إلى الحكومة السودانية، اى انها سوف تتمتع بسلطة تقديرية مطلقة فى اتخاذ ما تراه من اجراءات، وفى تحديد الحالات التى يجب ان تستخدم فيها القوة وصد أى من الاطراف .

إذن، يتضح من هذه الصلاحيات، التى أوردنا أهمها بإيجاز، والتى تشمل موضوعات أخرى مثل حقوق المرأة والطفل .. الخ، أن بعثة الأمم المتحدة فى الإقليم ستمثل سلطة انتداب وإدارة كاملة، مع ملاحظة أن لها سلطة تقديرية غير محدودة فى استخدام ما تراه مناسبا من أدوات ووسائل، بما فى ذلك استخدام القوة، وأن هذه الصلاحيات تشمل الشرطة المدنية، والقضاء، والإعلام، وحقوق الإنسان، والأمن الإقليمى على الحدود، وجمع السلاح.

وإذا كان الأمر كذلك، فأين هى سيادة السودان على أراضيه؟ خاصة أن التفويض الذى يمنحه هذا القرار لبعثة الامم التحدة ليس مقيدا بمدة زمنية محددة، بل ينص على إبقاء المسألة قيد نظر مجلس الأمن طبقا لتطورات الاوضاع، أى ان المجلس قد يصدر فى اى وقت لاحق قرارات اخرى من المحتمل للغاية ان تأخذ الاوضاع فى دارفور الى أشواط ابعد من ذلك كما أن السؤال الذى يطرأ على الذهن هو: من سوف يخرج هذه القوات من المنطقة؟ وكيف؟ ومن الذى سوف يتحكم فى طريقة واسلوب استخدامها لصلاحياتها أثناء بقائها فى الإقليم؟ الإجابة تقول إنه من الناحية القانونية فان مجلس الأمن هو صاحب هذا الحق، ولكن على المستوى العملى، فانه من المعلوم أن ذلك سيكون فى يد الولايات المتحدة التى تسيطر فى الوقت الحالى على المنظمة الدولية ومجلس الأمن. وعلى ذلك، فوصول هذه القوات يعنى بالفعل أن ما يحدث فى الإقليم، ومسار الصراع فيه وكل مستقبل دارفور، لن يتم التقرير فيه بواسطة اى طرف سودانى، سواء كان هذا الطرف هو الحكومة السودانية، او الحركات المسلحة فى الاقليم او النازحين،بل سوف سوف يتم تقريره خارج السودان وبأيدٍ غير سودانية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك بعض المخاوف أيضا من أن يتم استخدام القوات الدولية بعد ذلك فى التحقيقات، التى تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية، حول الاتهامات بوجود إبادة جماعية فى الإقليم فى المراحل الأولى من الأزمة. فمن الممكن أن تستخدم قوات الأمم المتحدة فى هذه الحالة فى ضبط بعض الشهود أو جلب المتهمين بالقوة. وإذا صدرت أحكام بالإدانة ضد بعض القيادات العسكرية والسياسية لنظام الرئيس البشير، فقد تستخدم هذه القوات فى القبض عليهم أيضا، بما يعنى انهيار شرعية النظام السياسى وربما سقوطه بشكل كامل. وتنبع المخاوف فى هذه الحالة من أن الولايات المتحدة هى الطرف الوحيد الذى يتمسك بتوجيه اتهامات الإبادة، رغم أن تقرير لجنة التحقيق الدولية، التى أرسلها مجلس الأمن، نفى ذلك، وأكد أن هناك انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وللقانون الإنسانى الدولى تم ارتكابها من طرفى القتال. غير أن واشنطن أصرت حينها على إجراء تحقيق مستقل بواسطة هيئة تابعة للجيش الأمريكى، أجرت مقابلات فى معسكرات النازحين بتشاد، وجمعت شهادات مطعون فى صدقيتها لكى تصل إلى توجيه هذا الاتهام تحت تأثير جماعات ضغط داخلية ومتطلبات انتخابية، ومن ثم فالخشية هى من التأثير الأمريكى على مجريات مثل هذا التحقيق، الذى قد تستخدم نتائجه كأداة لتحقيق أهداف معينة.

Scanned by CamScanner

الانقسام الداخلي :

اتخذ الرئيس البشير موقفا حازما برفض القوات الدولية، وأكد هذا الموقف حتى بعد إرسال بوش لمساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية "جينداى فريزر" إلى السودان فى محاولة أخيرة للتلويح للخرطوم بالعصا والجزرة معا، حيث حذرت فريزر السودان من مغبة رفضه لأى قرار يصدر من مجلس الأمن، كما لوحت فى الوقت نفسه بأنه فى حالة الموافقة سوف ترفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على السودان، كما سوف يرفع اسمه من لائحة الدول الداعمة للإرهاب. إلا أن الرئيس البشير أعلن أن الولايات المتحدة سوف تسمع كلمة "لا" بعد أن تعودت على سماع "نعم"، وأن السودان سوف يقاتل ضد أى قوات دولية تصل إلى أراضيه دون موافقته. غير أن هذا الموقف من جانب الرئيس البشير لا يسنده إجماع واضح فى الداخل، فالحركة الشعبية لتحرير السودان -وهى الشريك الأساسى فى حكومة الوحدة الوطنية القائمة حاليا- أعلنت على لسان "سلفا كير" أنها لا تجد معنى لرفض القوات الدولية فى دارفور، بالرغم من وجودها فى جنوب السودان، طبقا لاتفاق نيفاشا.

وعلى مستوى أطراف الأزمة فى دارفور، فهناك ترحيب بالقوات الدولية من معظم الرافضين لاتفاق ابوجا، وكذلك من جانب منى أركوى الذى وقع اتفاق أبوجا، والذى أعلن أن مواقف الرئيس البشير تعبر عن حزب المؤتمر الوطنى الحاكم، بما يعنى أنها لا تعبر عن كل السودان، الأمر الذى أضعف الموقف الرسمى، وصب فى صالح الولايات المتحدة.

ومن الواضح أن الحركة لا ترغب فى مخالفة إرادة الولايات المتحدة التى تمثل السند الرئيسى لها الآن وفى المستقبل المنظور، وإن كان هذا الموقف يعبر عن نوع من الخلط بين وجود قوات دولية فى جنوب السودان لمراقبة تنفيذ اتفاق نيفاشا، وقوات تأتى طبقا للقرار ١٧٠٦، فالبعثة الموجودة الآن فى الجنوب تعمل طبقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ومهمتها هى مراقبة تنفيذ الاتفاق الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية، وليس لها الحق فى استخدام القوة، ولا هذه الصلاحيات التى أوردنا أهم ملامحها فى الفقرة السابقة، وهذه القوات الموجودة فى الجنوب تمثل حالة مختلفة ومستقلة، ولا يجوز القياس عليها، لأنها تمت برضا الطرفين الموقعين على الاتفاق وبتفويض محدود فى الصلاحيات والمدة الزمنية الأمنية. أما موقف الحركة الشعبية، فقد أعلنه سلفا كير فى واشنطن ومعروف بالطبع.

أما منى أركوى، فهو يؤيد القوات لأنه يريد وضعا أفضل على الأرض، وهو يدرك أن وجود مثل هذه القوات سوف يكون فى مصلحة حركته، لأنه الطرف الذى يتعرض للعدوان فى المفهوم الغربى.

وتجدر ملاحظة أن الادارة الامريكية قد قامت بعرض مسودة القرار على كل من سلفا كير، و منى اركوى اثناء زيارة كل منهما منفردا الى واشنطن فى وقت سابق لتقديم مشروع القرار الى مجلس الامن، الامر الذى قد يلقى بعض الضوء على خلفية مواقفهما فى هذا الشأن، وأن واشنطن سعت الى تهيئة المسرح داخل السودان بعد أن فعلت ذلك على مستوى الاتحاد الإفريقى، وإن كانت الحكومة السودانية تتحمل جزءا من تبعات الموقف الذى اعلنه منى اركوى، لأنه كان بإمكانها أن تتعامل مع جناحه الذى وقع اتفاق ابوجا بقدر أكبر من المصداقية وحسن النيـة منذ أن تم توقيع الاتفاق، وهو الأمر الذى لم تفعله الحكومة، بل انهمك بعض قادتها من المستشارين والتنفيذيين فى مناورات صغيرة لمحاولة تحقيق مكاسب شكلية، دون النظر إلى المستوى الاستراتيجى الأعلى، وجعلوا منى أركوى يشعر بأنه لو تُرك وحده فى مرحلة التطبيق، فإنه لن ينال شيئا وفى أحس الأحوال سوف يتم إعطاؤه صلاحيات شكلية.

وبالاضافة الى ذلك، فان هناك قوى سياسية شمالية عدة اعلنت تأييدها للقرار، هى الحزب الشيوعى السودانى، وحزب الامة الذى يقوده الصادق المهدى، وحزب المؤتمر الشعبى الذى يقوده حسن الترابى، وإن كان الموقف الأكثر تأثيرا من الناحية الإعلامية هو موقف الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة، الذى أعلن تأييده للقوات الدولية، وبرر ذلك بأن الأولوية هى لإنقاذ وحماية إنسان دارفور، غير أنه تحفظ بأن القوات التى سوف تأتى يجب أن تكون من دول ليس لها أجندات ومصالح خاصة فى السودان، وهو بهذا القول يناقض نفسه، لأنه يعترف ضمنا بأن هناك أجندات دولية تعبث فى الإقليم، ومثل هذا الاشتراط أو التحفظ الذى ذكره لا قيمة له من الناحية العملية، لأن من يتحكمون فى هذا المسار لن يستشيروا السيد الصادق ولا أى طرف آخر فى السودان، سواء فى الحكومة أو فى الحركات المسلحة، بل يتحركون وفق أجندتهم، وهذه القوات ستكون أداة أساسية لتحقيق هذه الأجندة.

أما موقف حزب المؤتمر الشعبى الذى ايد القوات الدولية، فقد حدث بشأنه نوع من الانقسام الداخلى، وحصل فى الهيئة القيادية للحزب على تأييد ٣٧ صوتا مقابل اعتراض ٢٢ وامتناع ١٢ عن التصويت، واعقب ذلك اعلان رئيس مجلس شورى الحزب عن تقديم استقالته من المؤتمر الشعبى، باعتبار ان الخصومة والخلاف مع حزب المؤتمر الوطنى لا يعنيان التفريط فى سيادة السودان على اراضيه .

وبالرغم من ذلك، فإن هناك قطاعات واسعة على المستوى الشعبى اعلنت تأييدها لموقف الرئيس البشير، وترى هذه القطاعات أن الحكومة السودانية قد قدمت الكثير من التنازلات فى اتفاق نيفاشا تحت الضغوط الأمريكية، وأنه قد حان الوقت لوقف تكرار هذا السيناريو فى دارفور، وان الرضوخ لهذا القرار لن يعنى نهاية المطاف. كما اعلن التيار الاتحادى، بزعامة

Scanned by CamScanner

محمد عثمان الميرغني، عن رفضه للقوات الدولية، وكذلك الاحزاب الشمالية المتحالفة مع حزب المؤتمر الوطني في اطار حكومة الوحدة الوطنية .

تداعيات الأزمة :

بادرت الخرطوم، عقب صدور القرار الدولي، الى الطلب من الاتحاد الإفريقي سحب قواته من الإقليم، إذا لم يكن راغبا في الاستمرار في أداء مهمته، وذلك لكي تقطع الطريق على إمكانية اعتبار قوات الاتحاد الإفريقي نواة للقوات الدولية المزمع إرسالها، يتم توسيعها واستكمالها فيما بعد. ونلاحظ هنا أن قرار الخرطوم -في حالة إنفاذه- سوف يحدث تداعيات خطيرة على الأرض وعلى رأسها إلحاق الضرر باتفاق أبوجا نفسه. ففي هذه الحالة، لن يكون هناك طرف محايد يشرف على تنفيذ الاتفاق بين الحكومة وحركة تحرير السودان، وسوف يكون الطرفان في مواجهة بعضهما بعضا في إطار من الشكوك وعدم الثقة، الأمر الذي دفع جناح مني أركوي إلى إعلان أنه في حالة انسحاب الاتحاد الإفريقي، فإن حركته سوف تنسحب من الاتفاق.

ومن الواضح أن هدف الحكومة السودانية هو خلط الأوراق كلها من جديد والتلويح بالعودة بالازمة إلى المربع الاول. وحسب رؤية حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، فإن الرضوخ للقرار هو أسوأ الخيارات، لأنه يعني احتلالا كاملا للإقليم، إن القول بالرغبة في حماية المدنيين هو قول باطل تكذبه الوقائع، وهل لم يكن المدنيون في لبنان الذين تركوا -عمدا- تحت القصف بالأسلحة المحرمة الدولية لمدة ٣٣ يوما بحاجة الى الحماية؟ وهذا السيناريو هو نفسه الذي حدث في العراق من قبل والنتائج واضحة للجميع، والعراقيون يقتلون يوميا بالعشرات والمئات وتلقى جثثهم في الشوارع والطرقات، مع فرز طائفي وتوجه واضح نحو حرب أهلية طاحنة وتقسيم محتمل الحدوث.

غير أن الموقف المفاجئ في الأزمة المتعلقة بهذا القرار هو موقف حركة العدل والمساواة، إذ أعلن خليل إبراهيم، زعيم هذه الحركة، أنه يرفض القوات الدولية، لأنها خطر على دارفور وعلى استقلال السودان، وأنه مستعد للتعاون مع الحكومة السودانية والوصول إلى اتفاق خلال ٢٤ ساعة، والمساعدة على إنهاء الأزمة في الإقليم لإنهاء المبرر الذي يحتج به القائمون على هذا القرار. وأهمية هذا الموقف هي أنه يوضح بما لا يدع مجالا للشك أن أزمة دارفور يمكن إنهاؤها داخليا إذا توقفت التدخلات الإقليمية والدولية، والمسئولية الآن تقع على عاتق الحكومة السودانية التي يجب عليها استيعاب المعارضين والتعاون معهم، بدلا من الرضوخ للضغوط الدولية.

ومن المعروف أن موقف حركة العدل والمساواة لن ينهي الأزمة، حتى لو تم توقيع اتفاق معها، لأن هناك آخرين، مثل أحمد إبراهيم دريج وشريف حرير وبعض قادة المجموعات المنشقة من قبائل المساليت والطور، قد يستمرون في المعارضة وإحداث البلبلة وعدم الاستقرار. إلا أن انضمام العدل والمساواة إلى عملية السلام سوف يوجه ضربه قوية إلى جبهة الخلاص، وسوف يوجه رسالة أيضا لمؤيدي القوات الدولية في الداخل بالتوقف عن أسلوب دويلات الطوائف والاستعانة بالخارج على خصوم الداخل، لأن الأجنبي القادم لن يلتفت لأحد ولن يعمل لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، بل سوف يسير في اتجاه تجزئة السودان من الداخل من أجل المزيد من التحكم في مقدراته واستغلال موارده وضمه استراتيجيا إلى شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، وعزل مصر عن الجنوب، وتحويل هوية السودان إلى الأفرقه الكاملة، لكي تكون حاجزا ضد التواصل العربي مع إفريقيا، بدلا من أن يكون السودان جسرا للتواصل وبوتقة لتفاعل عربي - إفريقي بديع في مصلحة العرب والأفارقة.

Scanned by CamScanner

الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية فى دارفور

د.أحمد إبراهيم محمود *

تعتبر مسألة نشر القوات الدولية واحدة من المسائل الأكثر تعقيدا فى أزمة دارفور، ثم ازداد تعقيد هذه المسألة عقب صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ فى أواخر أغسطس ٢٠٠٦، ولكن ذلك لا ينفى أن هذه المسالة كانت مثارة بقوة منذ بداية الصراع فى دارفور، حيث كانت فكرة تدخل القوات الدولية مطروحة منذ ذلك الحين، ولكنها تراجعت فى سياق إعطاء الأسبقية لنشر قوات المراقبة والحماية الإفريقية. إلا أن مسألة التدخل الدولى ثارت مجددا مع فشل القوات الإفريقية فى تحقيق أهدافها فى دارفور، لاسيما على الصعيدين الإنسانى والأمنى.

وتسبب هذه المسألة تصعيدا شديدا، فى ظل تمسك العديد من الأطراف الدولية بنشر قوات دولية موسعة فى دارفور، بحجة إنهاء المأساة الإنسانية فى الإقليم من ناحية، مع رفض حكومة الخرطوم القاطع لذلك من ناحية أخرى، مستفيدة فى ذلك من أنه سوف يكون من شبه المستحيل نشر قوات دولية من دون موافقتها. ويهدد التباعد الشديد فيما بين هذه المواقف، بشأن هذه المسألة، بحدوث تصعيد عسكرى شديد فيما بين الجانبين، ناهيك عن إمكانية أن يتسبب ذلك فى حدوث المزيد من التدهور للوضع الإنسانى فى إقليم دارفور ذاته.

ويناقش هذا التقرير جذور مسألة نشر القوات الدولية فى إقليم دارفور منذ بداية الصراع، والتطورات التى مرت بها، ودوافع مختلف الأطراف بشأن هذه المسألة، كما يحلل التطورات النوعية التى طرأت على هذه المسألة مع صدور القرار ١٧٠٦، ثم يستعرض السيناريوهات المستقبلية المختلفة لتطور هذه المسألة فى ضوء التباعد الشديد فى المواقف بشأنها فيما بين الأطراف المعنية.

١- أزمة دارفور ومسألة نشر القوات الدولية:

لم تكن مسألة نشر قوات دولية فى إقليم دارفور غائبة عن التفاعلات الدولية والإقليمية بشأن هذه الأزمة منذ بدايتها فى أواخر عام ٢٠٠٣، وإنما كانت مطروحة بقوة منذ ذلك الحين، إلا أن الأسبقية أعطيت للتدخل الإفريقى من خلال قوات المراقبة التابعة للاتحاد الإفريقى، تطبيقا لمبدأ "حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية"، باعتبار أن تطبيق هذا المبدأ يجعل التدخل الإفريقى فى الصراعات الداخلية للدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى أكثر قبولا من جانب الأطراف المعنية، بالمقارنة بالتدخل الدولى.

وارتبطت أفكار التدخل الخارجى فى أزمة دارفور منذ البداية بالأوضاع الإنسانية - الأمنية فى الإقليم، والتى شهدت تفاقما بالغ الخطورة من جانب أطراف الصراع، لاسيما من جانب ما يعرف بميليشيات الجنجويد، التى قامت بتنفيذ عمليات قمع دموية فى الإقليم. وكانت هذه الهجمات تتم فى الكثير من الحالات عقب غارات جوية مكثفة تقوم بها الطائرات القتالية التابعة للقوات الحكومية، مما كان يحمل مؤشرات قوية للغاية على وجود تنسيق بين الجانبين.

ونتيجة لهذه التطورات، فقد باتت دارفور تشهد، على حد وصف الأمم المتحدة، أسوأ أزمة إنسانية فى العالم، حيث اضطر أكثر من مليون شخص للفرار من منازلهم، ومقتل أكثر من ٥٠ ألفا آخرين، بالإضافة إلى فرار مئات الآلاف من سكان دارفور إلى الدول المجاورة، وهو ما أثار اهتماما دوليا وإقليميا مكثفا بهذا الصراع. ووجهت فى هذا الإطار اتهامات لحكومة الخرطوم وميليشيات الجنجويد بتنفيذ عمليات إبادة جماعية، من جانب منظمات حقوق الإنسان الدولية، كما كان مجلس النواب الأمريكى قد وافق فى ٢٢ يوليو ٢٠٠٤ بالإجماع على قرار يعتبر الفظائع الجارية فى دارفور بمثابة إبادة جماعية، ويطالب إدارة بوش بالسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتشكيل قوة متعددة الجنسيات لحماية المشردين وعمال الإغاثة.

ومع أن إدارة جورج بوش ذاتها كانت تمتنع فى بادئ الأمر عن توجيه اتهامات مباشرة لحكومة الخرطوم بتنفيذ جرائم إبادة فى دارفور، فإنها تحولت عن هذا الموقف منذ أوائل سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك مع إعلان وزير الخارجية الأمريكى السابق، كولن باول، أن أعمال القتل الجارية من جانب الحكومة وميليشيات الجنجويد فى إقليم دارفور تعتبر "إبادة جماعية"، مستندا فى ذلك إلى خلاصة لقاءات أجريت مع لاجئين فروا من الإقليم، وهو ما رفضته الحكومة السودانية.

وكانت تلك الجرائم سببا فى ازدياد المطالب بالتدخل الدولى فى منتصف عام ٢٠٠٤، وطرحت بقوة أفكار متعددة فى وسائل الأعلام الأمريكية والأوروبية -وقتذاك- بشأن ضرورة تنفيذ عملية واسعة للتدخل الدولى فى دارفور، لاسيما أن تلك الفترة ذاتها

(*) خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، رئيس تحرير دورية "كراسات استراتيجية".

Scanned by CamScanner

كانت تشهد جمودا فى مفاوضات التسوية فى دارفور، التى كانت فى بدايتها، كما أن اتفاق انجامينا لوقف إطلاق النار فى دارفور، الذى كان قد تم توقيعه فى أبريل ٢٠٠٤، كان يتعرض بدوره لانتهاكات واسعة.

وقد أدت تلك المتغيرات إلى تكثيف الجهود الدولية المعنية بأزمة دارفور، وأبرزت بريطانيا اهتماما خاصا باعتبار أنها "تتحمل مسئولية أخلاقية لمعالجة هذه الأزمة" بحكم دورها الاستعمارى السابق فى السودان. وتبنت الحكومة البريطانية وقتذاك موقفا يقوم على أن كافة الخيارات مطروحة للتعامل مع الأزمة، بما فيها خيار التدخل العسكرى، كما نشأ اهتمام مماثل فى الولايات المتحدة بأزمة دارفور، وازدادت الضغوط من جانب الكونجرس ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث ومنظمات حقوق الإنسان بشأن ضرورة تنفيذ عملية تدخل دولى واسعة لوقف الانتهاكات الإنسانية فى دارفور.

ولكن ما حدث بعد ذلك هو أن الاتحاد الإفريقى والكثير من القادة الأفارقة أكدوا أن الاتحاد الإفريقى يظل هو الأقرب للتعامل مع هذه المشكلة، بينما يتمثل دور المجتمع الدولى فى دعم قرارات الاتحاد الإفريقى والحلول السلمية وتقديم المعونات الإنسانية، إلا أن ذلك لا ينفى أن الاتحاد الإفريقى والقادة الأفارقة وظفوا الضغوط الدولية لإقناع حكومة الخرطوم بقبول زيادة قوات المراقبة وقوات الحماية التابعة للاتحاد الإفريقى فى دارفور، من أجل تنفيذ الأهداف التى كانت قمة أديس أبابا الإفريقية ضد قراراتها فى يوليو ٢٠٠٤، ناهيك عن المطالبة بتحويل القوة الإفريقية فى دارفور من "قوة حماية" إلى "قوة لحفظ السلام"، وهى مطالب كانت حكومة الخرطوم ترفض معظمها فى ذلك الوقت، مما دفع الكثير من القادة الأفارقة وقتذاك، لاسيما نيجيريا التى كانت تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الإفريقى، إلى التلويح بأن السودان سوف يواجه ضغوطا دولية أكثر صرامة، إذا لم يسمح لقوة الاتحاد الإفريقى ودبلوماسيين بالمساهمة فى تسوية أزمة دارفور، وهى ضغوط لن تكون ودية على الإطلاق.

وقد ساهمت هذه الضغوط فى إقناع حكومة الخرطوم بالفعل فى القبول بزيادة قوات المراقبة والحماية الإفريقية فى دارفور، ثم البدء بالفعل فى عملية نشر هذه القوات فى دارفور، وهى العملية التى شاركت فيها أطراف دولية أخرى، مثل حلف شمال الأطلنطى (الناتو) من خلال توفير عمليات الدعم اللوجيستى للقوة الإفريقية، لاسيما فى مجال توفير وسائل النقل الجوى لتلك القوة من بلدانها الأصلية، لاسيما من رواندا، إلى دارفور، بالإضافة إلى مساهمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى الكثيفة فى بناء الثكنات العسكرية الخاصة بإقامة القوة الإفريقية فى دارفور.

وقد أدت هذه التطورات فى ذلك الحين إلى إعطاء الأسبقية لدعم ومساندة قوة الحماية والمراقبة التابعة للاتحاد الإفريقى، باعتبارها الأداة الرئيسية للتعامل مع الوضع الإنسانى والأمنى فى إقليم دارفور، بينما جرى فى المقابل التراجع عن أفكار التدخل الدولى فى الإقليم. وعلى الرغم من الشكوك التى أحاطت منذ البداية حول مدى قدرة الاتحاد الإفريقى على النهوض بمثل هذه المهمة، فإن معظم القوى الدولية اكتفت طيلة عامى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بدعم وتعزيز قوة الاتحاد الإفريقى فى دارفور، لاسيما أن موقفها كان يقوم منذ البداية على أنه حتى لو بدت هناك حاجة لتدخل دولى واسع فى دارفور، فإن ذلك يجب أن يتم من خلال التعاون الوثيق مع الاتحاد الإفريقى.

٢- ازدياد الضغوط من أجل نشر القوات الدولية :

على الرغم من التأييد الدولى لنشر القوات الإفريقية فى دارفور، والتى وصل عددها إلى حوالى ٧ آلاف فرد، ومنحها المساندة السياسية والمساعدة الفنية من جانب العديد من القوى الكبرى، إلا أن العديد من القوى الدولية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، ظلت تتبنى موقفا متشككا إزاء مدى إمكانية أن يفلح الاتحاد الإفريقى فى أداء مهماته فى إقليم دارفور. وكانت تلك المواقف نابعة فى واقع الأمر من متغيرات متعددة، بعضها يرتبط بتطورات عملية التدخل الإفريقى فى إقليم دارفور، بينما يرتبط البعض الآخر منها بدوافع خاصة بالدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، التى كانت مؤيدة بقوة لخيار التدخل الدولى الموسع فى دارفور.

ففيما يتعلق بتطورات عمل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور، عانت هذه البعثة من صعوبات عديدة، كان من شأنها استمرار المأساة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية فى دارفور، بل ووقوع هجمات مسلحة ضد أفراد بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور بسبب حالة الإحباط التى يشعر بها العديد من أبناء دارفور تجاه هذه البعثة، وعجزها عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية لهم، كما قام آلاف الدارفوريين المتكدسين بالمخيمات بمهاجمة مواقع تابعة للاتحاد الإفريقى، وأضرموا النار بها لغضبهم من عدم قدرته على حمايتهم من أعمال العنف اليومية ضدهم.

وكان فشل بعثة الاتحاد الإفريقى فى تحقيق مهماتها فى دارفور عائدا إلى اعتبارات متعددة، تتعلق بنقص الإمكانات والافتقار إلى الخبرة الكافية لإدارة عمليات التدخل من جانب الاتحاد الإفريقى، حيث كانت هذه البعثة تعانى من نقص التمويل وقلة العدد، حيث كان عدد أفرادها يقتصر على ٧ آلاف فرد، وهو عدد غير كاف لضمان الأمن وكفالة الترتيبات الإنسانية بالنسبة لإقليم دارفور، الذى تصل مساحته إلى قرابة مساحة فرنسا بكاملها.

أما من الناحية المالية، فقد كانت بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور تتكلف حوالى ٤٠ مليون دولار شهريا، وكانت المخصصات المالية للبعثة تتأخر فى الوصول فى الكثير من الأحيان، لأن الاتحاد كان يعتمد على مساهمات من الدول المانحة لتوفير هذه الأموال، وكانت الدول الغربية تتأخر فى الكثير من الأحيان فى توفير هذه الأموال بسبب تحفظها على أداء البعثة فى دارفور، لاسيما فيما يتعلق بالعجز عن تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية، إلا أن تأخر الدول الغربية فى تقديم مساهماتها للبعثة كان يتسبب فى حد ذاته فى تعقيد الموقف بصورة متزايدة، من حيث تأخير صرف رواتب أفراد القوة والمخصصات المالية اللازمة للإعاشة، علاوة على أن القوات الإفريقية عانت بشدة من الظروف المناخية الصعبة التى يشهدها هذا الإقليم.

وقد بدا واضحا أن افتقار الاتحاد الإفريقى لخبرات كافية فى مجال إدارة عمليات التدخل فى الصراعات الداخلية كان له دور كبير فى فشل القوات الإفريقية فى دارفور فى تحقيق مهماتها، حيث برز العديد من حالات الفساد والهدر فى التعامل مع الموارد المالية المحدودة المخصصة للبعثة، علاوة على الافتقار إلى كوادر مؤهلة وذات خبرة لإدارة عملية التدخل فى دارفور، وإنما أسند العديد من المناصب العليا فى بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور إلى شخصيات تفتقر إلى الخبرة اللازمة لأداء مثل هذا العمل.

وقد أدت المشكلات التى تعانى منها بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور إلى عجزها بالتالى عن تنفيذها المهام الموكلة إليها، لاسيما على صعيد تحسين الوضع الإنسانى والأمنى، وهو ما انعكس دوما فى التقارير الدورية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بشأن الوضع فى السودان، والتى أشارت إلى

Scanned by CamScanner

أن الوضع الإنسانى فى دارفور ما زال سيئا حتى فى الآونة الأخيرة، مثلما كان عليه الحال فى بداية الصراع، وهناك تدهور مستمر فى الأوضاع بسبب سوء الحالة الأمنية.

على الجانب الآخر، فإن هناك دوافع أخرى لإثارة مسألة استبدال التدخل الإفريقى بتدخل دولى موسع، تتعلق بالدوافع الخاصة بالقوى الكبرى التى كانت تلح بقوة على هذه المسألة، لاسيما الولايات المتحدة. وهناك العديد من الدوافع التى تثار لتبرير هذا الاهتمام الأمريكى المكثف باستبدال التدخل الإفريقى بتدخل دولى موسع فى دارفور. ويطرح فى هذا الصدد العديد من الاحتمالات التى يتعلق بعضها برغبة إدارة جورج بوش فى تحقيق نجاح فى التعامل مع أزمة دارفور للتعويض عن فشلها فى المسألة العراقية، أو لاستغلال هذه الأزمة للتغطية على ما يجرى فى العراق، كما تثار دوافع تتعلق برغبة هذه الإدارة فى استغلال الثروات الطبيعية فى دارفور، أو رغبتها فى إعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية فى منطقة القرن الإفريقى الموسع بما يخدم متطلبات حربها على الإرهاب.. وما إلى ذلك.

ولكن الدافع الأهم للموقف الأمريكى -فى تقديرنا- يتمثل فى الضغوط الداخلية الكثيفة فى الولايات المتحدة، من جانب العديد من أعضاء الكونجرس ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام، والتى ينطلق موقفها بالأساس من أن هناك انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان تجرى فى دارفور، بما يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية، برغم أن لجنة التحقيق الدولية -التى تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤، الصادر فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤- قد نفت حدوث مثل هذه الجرائم. وقد جرى تأطير هذه الجهود من خلال إنشاء ما يعرف بـ "تحالف إنقاذ دارفور" فى الولايات المتحدة فى فبراير ٢٠٠٦، ويضم أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية تعمل فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والأمور الدينية، ومارس هذا التحالف ضغوطا عنيفة على إدارة جورج بوش للتحرك من أجل وقف المأساة الإنسانية فى دارفور، واستغل التحالف اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى، فى نوفمبر ٢٠٠٦، من أجل تكثيف الضغوط على إدارة بوش.

وفى ظل المتغيرات سالفة الذكر، مارست الإدارة الأمريكية والقوى الغربية منذ بداية عام ٢٠٠٦ ضغوطا على العديد من الدول الإفريقية للموافقة على استبدال قوات الاتحاد الإفريقى فى دارفور بقوات دولية، وهو ما انعكس على اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى فى ١٢ يناير ٢٠٠٦، الذى وافق -من حيث المبدأ- على استبدال قوات دولية فى دارفور بالقوات الإفريقية، ولم يكترث مجلس السلم والأمن للرفض السودانى لمبدأ الاستبدال، اعتمادا على أن حكومة الخرطوم كانت قد فوضت الاتحاد الإفريقى لتسوية النزاع فى إقليم دارفور بالصورة التى يراها، إلا أن الاجتماع المذكور للمجلس أرجأ القرار النهائى بشأن هذه المسألة إلى اجتماع لاحق للمجلس على مستوى وزراء الخارجية، كان مقررا انعقاده فى وقت لاحق.

وفى اجتماع مجلس السلم والأمن على مستوى وزراء الخارجية فى ١٠ مارس ٢٠٠٦، تبنى المجلس قرارا يقوم على إمهال حكومة الخرطوم ٧ أشهر قبل تحويل مهمة حفظ السلام فى إقليم دارفور من الاتحاد الإفريقى إلى الأمم المتحدة، بحيث يجرى تمديد التفويض الممنوح لبعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور الذى ينتهى فى أبريل ٢٠٠٦ إلى سبتمبر من العام نفسه. وكان هذا القرار بمثابة حل وسط ما بين الموقف السودانى الرافض لاستبدال البعثة المذكورة ببعثة موسعة تابعة للأمم المتحدة، وبين المواقف الدولية الداعية إلى ذلك.

وكان قرار مجلس السلم والأمن يعنى فى جوهره أن التمديد لفترة الأشهر الستة المنصوص عليها فى القرار إنما يهدف لإعطاء الفرصة لتنفيذ الترتيبات الخاصة بتشكيل القوات الدولية، التى سوف يتم نشرها فى دارفور. وبدأت الإدارة الأمريكية بالفعل عقب ذلك فى التحضير لتسريع عملية نشر قوات دولية فى دارفور، حيث تقدمت فى أوائل مايو ٢٠٠٦ بمسودة قرار يدعو إلى الإسراع بنشر قوات حفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة محل قوات الاتحاد الإفريقى فى إقليم دارفور، كما يطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير لمجلس الأمن، خلال ٣٠ يوما من تبنى القرار، يضم توصياته بخصوص القوات الإضافية المطلوبة والتعديلات على هيكل القوات الدولية، والبدء بنشر فريق استطلاعى فى دارفور خلال أسبوعين من تبنى القرار، يتولى التحضير لنقل مهمة حفظ الأمن ومراقبة تطبيق اتفاق السلام من القوات الإفريقية إلى قوات الأمم المتحدة.

وقد أصدر مجلس الأمن بالفعل القرار ١٦٧٩ فى ١٦ مايو ٢٠٠٦، ويدعو إلى الشروع فى التحضير لإرسال قوات حفظ سلام دولية إلى دارفور، لتحل محل قوات الاتحاد الإفريقى، وأمهل هذا القرار الحكومة السودانية أسبوعا واحدا لكى تسمح لطلائع القوة الدولية بدخول دارفور للتخطيط لنشر قوة حفظ سلام دولية فى الإقليم فى وقت لاحق من العام ذاته، وإن كان قد شدد على أهمية التشاور بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة السودانية بشأن هذه المسألة، كما طلب القرار مواصلة تقديم الموارد لتعزيز قدرات قوة حفظ السلام الإفريقية إلى أن تبدأ عمليات الأمم المتحدة، بينما أعلن الاتحاد الإفريقى -من جانبه- رغبته بأسرع ما يمكن فى نقل مهمة حفظ السلام إلى قوات الأمم المتحدة.

وفور صدور هذا القرار، طلبت الإدارة الأمريكية رسميا من حلف شمال الأطلنطى (الناتو) تقديم الدعم اللوجيستى لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى دارفور المزمع تشكيلها، من أجل تسريع عملية نشر هذه القوة، ولكى "تكون قوية بالقدر الذى يمكنها من توفير الحماية لشعب دارفور من الإرهاب الذى يعانون منه"، كما كرر كبار المسئولين الأمريكيين أن الولايات المتحدة ستواصل الإلحاح على نقل مهمة حفظ السلام فى دارفور من قوات الاتحاد الإفريقى إلى قوات الأمم المتحدة قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

ولكن على الرغم من الجهود الأمريكية والغربية المحمومة لتنفيذ عملية نقل ولاية التدخل فى دارفور من الاتحاد الإفريقى إلى الأمم المتحدة، فإن هناك أفكارا أخرى كانت مطروحة كبديل عن تلك الأفكار، لعل أبرزها اقتراح مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، جان مارى جيهينو، فى تقريره أمام مجلس الأمن بشأن نتائج زيارة التقييم الفنى التى أجراها للوضع فى دارفور فى يونيو ٢٠٠٦، والتى اقترح فيها -ضمن اقتراحات أخرى- إمكانية اكتفاء الأمم المتحدة بالمساعدة فى زيادة عدد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى فى دارفور، وهى مسألة لن تلقى معارضة من جانب حكومة الخرطوم. وكان يرى عموما أنه من الضرورى أن تتألف قوة حفظ السلام فى دارفور، سواء كانت دولية أو إفريقية، من ثلاثة ألوية، يضم كل لواء منها ما بين ثلاث وخمس كتائب، باعتبار ذلك الحجم اللازم لتنفيذ المهات الإنسانية والأمنية فى الإقليم. وهناك أيضا قرار القمة العربية بالخرطوم فى مارس ٢٠٠٦ بتقديم ١٥٠ مليون دولار لتمويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور، فى حالة صدور قرار بتمديد مهمة هذه البعثة فى دارفور فى مرحلة ما بعد شهر سبتمبر ٢٠٠٦، إلا أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به من جانب العديد من الأطراف.

Scanned by CamScanner

وعقب انتهاء عملية التقييم الفنى التى قامت بها الأمم المتحدة، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا منذ منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٦ فى إعداد مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى نشر قوة حفظ سلام دولية فى إقليم دارفور، كما يحدد موعدا لنشر هذه القوات، انطلاقا من أنه قد حان الوقت الذى يتعين فيه العمل، لاسيما أن الوضع فى الإقليم يزداد تدهورا، بما يهدد اتفاق السلام الهش بالانهيار، وهو ما قد يؤدى إلى انفلات الوضع ووصوله إلى مستوى تتعذر السيطرة عليه، حيث كان تقرير مساعد الأمين العام للشئون الإنسانية، يان إيجلاند، لمجلس الأمن فى نهاية أغسطس ٢٠٠٦ قد أشار إلى أن الوضع فى دارفور أصبح الأسوأ من نوعه منذ ربيع عام ٢٠٠٤، وشدد على أن الجهود الإنسانية أصبحت على وشك الانهيار تماما فى الإقليم.

وكانت هذه الجهود الأمريكية – البريطانية داخل مجلس الأمن مصحوبة بمحاولة من جانب إدارة جورج بوش لإقناع الحكومة السودانية بقبول نشر قوات دولية فى دارفور، وذلك من خلال قيام الرئيس بوش بإرسال رسالة للرئيس السودانى عمر البشير، سلمتها مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية، جنداى فريزر فى ٢٩ أغسطس، تحث السودان على الموافقة على تلك الخطوة، باعتبار ذلك خطوة جوهرية لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام، وحاول المسئولون الأمريكيون إقناع الجانب السودانى بأن تعزيز القوات الدولية فى دارفور يعتبر جزءا من اتفاق دارفور للسلام، حتى تصبح قادرة على مساعدة السودان فى تطبيقه، إلا أن الحكومة السودانية ظلت مصرة على رفض هذه الخطوة بكل قوة.

وقد شهدت المداولات التى جرت بشأن مشروع القرار الأمريكى – البريطانى انقسامات داخل مجلس الأمن، حيث عارضت الصين وروسيا ودول أخرى اعتماد هذا المشروع، وشددت على أهمية التريث من أجل الحصول على موافقة الحكومة السودانية، لأن اعتماد القرار دون موافقة الخرطوم لن يساهم فى حل النزاع فى دارفور، كما أن ذلك يعنى نشر القوات الدولية فى بيئة معادية. وقد أدت هذه الانقسامات إلى اتجاه مجلس الأمن نحو عقد جلسة مشاورات مغلقة، بدلا من الاجتماع الرسمى الذى كان مقررا فى بادئ الأمر، ومارس خلاله الوفد الأمريكى ضغوطا شديدة على الدول الأعضاء، لاسيما على الصين التى اتهمتها الإدارة الأمريكية بأنها عطلت الاتفاق من أجل التصويت على مشروع القرار، ثم جرى بالفعل إصدار هذا القرار، الذى يحمل رقم ١٧٠٦ فى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦.

ومن أبرز ما اشتمل عليه هذا القرار استناده إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما فى ذلك إعطاء البعثة الحق فى استعمال جميع الوسائل اللازمة فى مناطق انتشارها وحسبما تراه فى حدود قدراتها، لحماية أفرادها ومنشآتها وحماية المدنيين. وينص القرار على تعزيز بعثة الأمم المتحدة فى السودان بعدد ١٧٣٠٠ جندى، و٣٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بالإضافة إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة. ويحدد القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة فى دارفور فى عدد من المهمات، أبرزها: مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، ورصد الأنشطة العابرة للحدود بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى من خلال عمليات منتظمة للاستطلاع البرى والجوى، ووضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج، وإعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، وتدريب وتقييم أفراد الشرطة، والمساعدة فى إقامة جهاز قضائى مستقل، وحماية حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب، والقيام –حسب الحاجة– بمصادرة وجمع الأسلحة والعتاد، والمساعدة فى معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى، والاستعانة بموظفين دوليين فى الشئون السياسية والإنسانية والعسكرية وشئون الشرطة للتنسيق فى هذا الأمر.

٣– الرفض السودانى والسيناريوهات المحتملة :

ظل السودان يرفض من جانبه فكرة نشر قوات دولية فى دارفور منذ بداية الأزمة، وكان من الطبيعى بالتالى أن يزيد السودان من حدة هذا الرفض عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦. وكان هذا الرفض قائما على عاملين رئيسيين، هما:

الأول: إن نشر قوات دولية فى إقليم دارفور من شأنه الإضرار بعملية التسوية فى دارفور، وتقويض النجاح السياسى الذى تحقق بتوقيع اتفاق دارفور للسلام، حيث تؤكد حكومة الخرطوم أنها نجحت فى استعادة الهدوء والاستقرار تدريجيا إلى دارفور، بعد توقيع اتفاق السلام، كما نجحت فى إنهاء بؤرة توتر أخرى من خلال المصالحة التاريخية بين السودان وتشاد، وهى كلها تطورات إيجابية وبالغة الأهمية على صعيد تحقيق الأمن والاستقرار. وترى حكومة الخرطوم أن قرار مجلس الأمن، الذى وقفت وراءه الولايات المتحدة وبريطانيا، من شأنه إفشال هذه التطورات الإيجابية وإعادة التوتر وعدم الاستقرار إلى الإقليم.

الثانى: إن قرار مجلس الأمن المذكور يعطى القوات الدولية صلاحيات واختصاصات باستعمال كافة أشكال القوة العسكرية، مما يجعلها قوات احتلال بالمعنى الحرفى للكلمة، كما يمنحها سلطة مراجعة أداء الأجهزة الحكومية من حيث مراقبة ومراجعة أداء الشرطة وتدريب القضاة.. وغير ذلك، مما يعنى أن القرار يتجاهل حكومة الخرطوم تماما، بل ويلغيها بالكامل، ويجعل من مسألة نشر هذه القوات الدولية بمثابة احتلال لدارفور، وخطوة على طريق تقسيم السودان.

وقد صعدت الحكومة السودانية بشدة من رفضها لنشر القوات الدولية فى دارفور عقب صدور القرار ١٧٠٦، بل وتعهدت بأنها سوف تتصدى بالقوة العسكرية لأى محاولة لنشر قوات دولية فى دارفور من دون موافقتها. الأكثر من ذلك، أن حكومة الخرطوم قررت فى السياق ذاته إنهاء عمل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور قبل حلول الموعد الأصلى لذلك فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٦، واستند هذا القرار إلى أن الاتحاد الإفريقى وضع حدا لدوره فى دارفور، بموافقته على نقل مهمته للقوات الدولية. وكانت هذه الخطوة تهدف من ناحية للتعبير عن استياء الحكومة السودانية الشديد من استجابة الاتحاد الإفريقى الكاملة للضغوط الأمريكية والغربية بشأن أزمة دارفور، كما كانت تمثل محاولة من ناحية أخرى لتعقيد عملية نشر قوات دولية موسعة فى دارفور، استنادا إلى أن القوة الإفريقية الموجودة بالإقليم سوف تكون نواة للقوة الدولية الموسعة، كما أنها سوف تتولى مواصلة تسيير الأوضاع فى دارفور لحين استكمال تلك القوة الدولية، وهى مسألة سوف تستغرق عدة شهور، مما يعنى أن إبعاد القوة الإفريقية سوف يتسبب فى إرباك عملية نشر القوات الدولية بالكامل.

ويبدو من المؤكد هنا فى جميع الأحوال أن مسار هذه المسألة سوف يتوقف إلى حد كبير على أمرين رئيسيين، أولهما يتعلق بطبيعة الخطوات التى يمكن أن تقدم عليها الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى بشأن مسألة نشر القوات الدولية فى دارفور، وما إذا كانت هذه الأطراف سوف تلجأ إلى الترغيب أو الترهيب فى تفاعلاتها مع الحكومة السودانية بشأن الترتيب

Scanned by CamScanner

لمسألة نشر القوات الدولية أم لا، وثانيهما يتمثل فى مضمون الاستجابة السودانية لهذه المحاولات، وهل ترضخ للضغوط الدولية فى هذا الصدد أم لا.

وفى ضوء التفاعل فيما بين هذين المحددين، فإن هناك عددا من السيناريوهات المحتملة لتطور مسألة نشر القوات الدولية فى إقليم دارفور، وهى ليست بالضرورة سيناريوهات بديلة، وإنما يمكن أن تكون مكملة لبعضها بعضا، وذلك على النحو التالى:

- السيناريو الأول: سيناريو العصا والجزرة، وهو سيناريو يقوم على أن الولايات المتحدة والأطراف الغربية الأخرى سوف تلجأ إلى محاولة إقناع حكومة الخرطوم بالموافقة على نشر القوات الدولية فى دارفور، عبر التلويح بحزمة متكاملة من الإغراءات والضغوط، والتى تشتمل من ناحية على الالتزام الكامل باحترام سيادة السودان واستقلاله عبر تهدئة المخاوف التى ثارت بقوة فى هذا الصدد لدى القادة السودانيين عقب صدور القرار ١٧٠٦، ولكن مع التلويح من ناحية أخرى للسودان بإمكانية تعرضه لعقوبات دولية فى حالة إصراره على رفض استقبال القوات الدولية فى دارفور.

والمنطق الكامن وراء هذا السيناريو هو أن لكل من السودان والأطراف الدولية المعنية مصلحة فى الوصول إلى حل توافقى بشأن هذه المسألة، لأنه من غير الممكن نشر قوات دولية فى دارفور بدون موافقة حكومة الخرطوم، إذ إن نشر القوات فى تلك الحالة سوف يبدو أشبه بغزو مسلح لأراضى السودان، وهو ما سوف يدفع كثيرا من الدول للامتناع عن المشاركة بجنودها فى القوات الدولية المزمعة، علاوة على أن هذه القوات سوف تجد نفسها فى تلك الحالة مشغولة بأجندة وأهداف مختلفة تماما عن تلك المنصوص عليها فى القرار ١٧٠٦. أما على جانب حكومة الخرطوم، فإنها يمكن أن تجد أن الأصلح لها أن تتفادى تصعيد الموقف مع المجتمع الدولى، إذا وجدت أن إصرارها على رفض نشر القوات الدولية سوف يعرضها لعقوبات دولية عنيفة تزيد من وطأة الضغوط الواقعة عليها.

ويقوم هذا السيناريو على أنه من الممكن لحكومة الخرطوم أن تقبل فى ظل ضمانات محددة بتعديل موقفها من مسألة نشر القوات الدولية فى دارفور. ويستند هذا التوقع إلى أن حكومة الخرطوم كانت قد عدلت فى العديد من القضايا عن مواقف سابقة لها، وأبرزها عدولها عن موقفها الذى كان رافضا لنشر قوات دولية فى جنوب السودان، وقبولها بذلك، بالإضافة إلى عدولها عن موقفها الذى كان رافضا فى البداية لنشر قوات حماية إفريقية فى دارفور، ثم قبولها نشر هذه القوة، ثم الموافقة على زيادة عدد أفرادها بصورة تدريجية.

وعلى الرغم من الفروق الشاسعة فيما بين هذه النماذج ومسألة نشر قوات دولية بموجب القرار ١٧٠٦، لاسيما من حيث استناد هذا القرار للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن حيث اتساع نطاق التفويض الممنوح للقوات المزمع نشرها فى دارفور بموجب هذا القرار -فإنه من الممكن لحكومة الخرطوم أن تقبل بتعديل موقفها إذا حصلت على ما يطمئنها، على الأقل فيما يتعلق بالترتيبات العملية لنشر القوات، وهى ترتيبات تحددها إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لاسيما تلك المتعلقة بصلاحيات القوات الدولية وقواعد الاشتباك الخاصة بها، بالإضافة إلى الضمانات السياسية التى يمكن أن تقدمها الدول الكبرى المعنية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، إلى حكومة الخرطوم بشأن آفاق نشر القوات الدولية فى دارفور، لاسيما ما يتعلق منها بتحديد إطار زمنى واضح لبقاء القوات الدولية فى دارفور.

- السيناريو الثانى: سيناريو الضربات العسكرية المحدودة، وهو سيناريو أقرب إلى السيناريو الكوسوفى. ويقوم هذا السيناريو على أن حكومة الخرطوم يمكن أن تستمر فى رفضها نشر القوات الدولية فى دارفور، كما تفشل محاولات إقناعها بتعديل موقفها من هذه المسألة، وتواصل تهديدها بالتصدى بالقوة المسلحة للقوات الدولية التى يمكن أن تأتى إلى إقليم دارفور. ويتزامن ذلك مع استمرار التدهور فى الوضع الإنسانى والأمنى فى إقليم دارفور، لاسيما عقب انتهاء فترة عمل بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور، مع ما قد يصاحب ذلك من حدوث تصعيد عسكرى عنيف فى الإقليم أو حركة نزوح كثيفة للسكان من دارفور إلى الدول المجاورة، لاسيما تشاد، مع ارتفاع فى أعداد ضحايا الصراع، إما بسبب العمليات العسكرية أو بسبب نقص إمدادات الإغاثة الإنسانية.

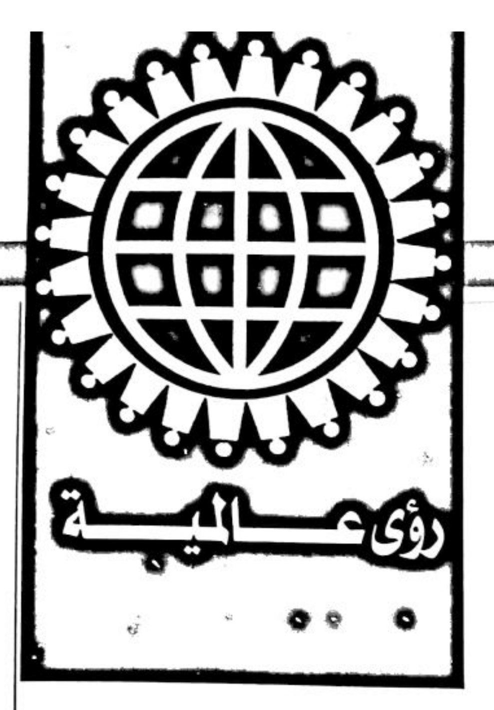
وربما تدفع هذه المتغيرات بالمجتمع الدولى، لاسيما الولايات المتحدة والدول الغربية، إلى التفكير والتخطيط عمليا لتوجيه ضربة عسكرية محدودة ضد السودان، يكون الغرض منها مقصورا على تهيئة ظروف مناسبة لنشر قوات دولية فى دارفور، من خلال ضرب المواقع الخاصة بالقوات الحكومية فى الإقليم والميليشيات الموالية لها، مع إمكانية استهداف مقار القيادة العسكرية المركزية السودانية وأية أهداف أخرى خاصة بدعم القوات الحكومية العاملة فى دارفور.

ومع أن سيناريو الضربات العسكرية المحدودة يمكن أن يبدأ على نطاق ضيق، إلا أنه من غير الممكن توقع الكيفية التى سوف تتخذها هذه الضربات والنتائج التى سوف تفرزها على الأرض أو ردود الفعل المحتملة من جانب حكومة الخرطوم أو السكان المحليين فى إقليم دارفور، لاسيما القبائل العربية فيه. وينطوى هذا السيناريو بالتالى على مخاطر جمة بأن تتحول الضربات العسكرية المحدودة إلى مواجهة واسعة النطاق بين الخرطوم والأطراف الدولية الأخرى، بصورة يبدو من الصعب استشراف مختلف آفاقها المحتملة، علاوة على أنها سوف تنحرف بعملية التدخل الدولية عن أهدافها الأصلية.

- السيناريو الثالث: سيناريو الاستعمار والاحتلال الكامل، وهو سيناريو أقرب إلى السيناريو العراقى. ومع أن هذا السيناريو يبدو مستبعدا إلى حد كبير، إلا أن كثيرا من المسئولين السودانيين والمحللين فى وسائل الإعلام العربية يطرحونه بقلق شديد. وتختلف التصورات المطروحة بشأن هذا السيناريو، فالبعض يطرحه باعتباره نتيجة حتمية للقرار ١٧٠٦، حيث إن نشر القوات الدولية فى دارفور يعنى فى جوهره فرض الوصاية الدولية على السودان، والتعدى على استقلاله وسيادته، فى حين يرى البعض الآخر أن نشر القوات الدولية فى دارفور يمكن أن يكون مقدمة لاحتلال كامل للسودان والإطاحة بنظام الحكم فيه، بهدف إعادة صياغة الأوضاع الاستراتيجية فى تلك المنطقة بالكامل.

والسيناريو الأكثر احتمالا، من بين هذه السيناريوهات، هو السيناريو الأول القائم على إمكانية قبول حكومة الخرطوم بنشر قوات دولية فى دارفور، ولكن عقب حصولها على ضمانات كافية بشأن حدود هذا التدخل وآفاقه ومداه الزمنى. إلا أن الوصول إلى تحقيق هذا القبول من جانب حكومة الخرطوم يحتاج إلى جهود دبلوماسية مكثفة من جانب الأطراف الدولية المعنية لتهدئة مخاوف الخرطوم، وهى مسألة يتعين أن تشارك فيها أطراف وسيطة أخرى لتقريب المواقف فيما بين السودان والولايات المتحدة، بما يضمن ألا تنحرف عملية التدخل الدولى فى دارفور عن الأهداف التقليدية المعروفة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

Scanned by CamScanner



فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد

داليا عبد القادر عبد الوهاب *

فى الوقت الذى وقع فيه جورج بوش استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية، فى مارس ٢٠٠٦، ليعلن انتصار امريكا فى حربها على الإرهاب ونجاح سياستها فى كل من أفغانستان والعراق، واستمرار الاعتماد على القوة العسكرية لنشر قيم الديمقراطية، جاء كتاب فرانسيس فوكوياما الجديد "أمريكا فى مفترق الطرق.. الديمقراطية والقوة وميراث المحافظين الجدد" ليكشف عن ضعف السياسة الأمريكية بشقيها النظرى والعملى. فوكوياما يعيد تقييم السياسة الخارجية الأمريكية فى وقت تصاعدت فيه الأصوات المعارضة للسياسة الأمريكية الحالية فى الشرق الأوسط . وبخلاف المفكرين والمحللين السياسيين والناقدين لسياسة الإدارة الأمريكية من أمثال برنت سكوكروفت وهوارد دين، فإن فوكوياما أحد أقطاب فريق المحافظين الجدد. وكما يشير فى مقدمة كتابه، فقد اشترك فى الكثير من أعمالهم البحثية والفكرية، بل إن فوكوياما هو صاحب المقالة الشهيرة "نهاية التاريخ" فى عام ١٩٨٩، والتى تم تطويرها فيما بعد إلى كتابه الشهير "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الذى صدر فى عام ١٩٩٢، والذى تضمن رؤيته أن تاريخ القرن العشرين ما هو إلا تاريخ الصراع الأيديولوجى بين الليبرالية والديمقراطية من ناحية، والنظم الفاشية والشيوعية من ناحية أخرى، وقد انتهى هذا الصراع بالانتصار الحاسم للفكر الغربى الديمقراطى بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية.

اعتبر هذا الكتاب أحد أسس فكر المحافظين الجدد، وبرز فوكوياما كأحد أعلام هذا التيار الفكرى الذى كان بدوره مؤثرا فى رسم السياسة الخارجية الأمريكية. فى ضوء هذه الخلفية، جاء كتاب فوكوياما الجديد، فى ٢٠٠٦ ، ليوجه لطمة قوية لفريق المحافظين الجدد والإدارة الأمريكية التى تدين بمبادئه، فقد أعلن فيه تحوله وانشقاقه عن الفريق بمقولته الشهيرة "إن حركة المحافظين الجدد كرمز سياسى وكيان فكرى تطورت الى شىء لا أستطيع بعد الآن تأييده".

فى بداية كتابه، يوضح فوكوياما الأصول الفكرية للمحافظين الجدد، والتى تعود الى مجموعة من المفكرين اليهود الذين ظهروا فى حقبتى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى، وعرفوا بمجموعة سيتى كوليدج أوف نيويورك من أمثال ارفينج كريستول، ودانيال بل، وارفينج هوى، وسيمون مارتن ليبست، وفيليب سلزنيك، وناثان جليزر، ودانيال باتريك موينيهان، الذى انضم إليهم فيما بعد. ومن المفارقة أن بدايتهم الفكرية جاءت بالانتماء إلى الفكر اليسارى التحررى، متمثلا فى القيم الاجتماعية والاقتصادية التى تنادى بالمساواة. ولكن مع مرور الوقت، والتحفظ على الحكم الحديدى الشيوعي، متمثلا فى سياسات ستالين، تحولوا إلى معاداة الشيوعية. ويعترف فوكوياما بأن المحافظين الجدد لايشكلون حزبا سياسيا بقدر ما هم تيار أيديولوجى فضفاض يتسع لميراث فكرى متعدد، ولكن يتفق على أربعة مبادىء عامة تؤثر فى السياسة الخارجية، هى:

* أهمية شكل ونظام الحكم الداخلى والقيم المصاحبة له والتى تحدد السياسة الخارجية. وعليه، فان السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية تعكس قيم المجتمعات الليبرالية، فنظام الحكم هو محور السياسة.

* القوة الأمريكية تستخدم للوصول إلى أهداف أخلاقية، وتقع على الولايات المتحدة مسئولية حماية أمن المجتمع الدولى، وقد

(*) دكتوراه فى العلوم السياسية.

Scanned by CamScanner

اتضح هذا خلال الحرب العالمية الثانية وحرب البلقان.

* الاعتقاد بأن محاولات تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تدخل الدولة تفتت العلاقات الاجتماعية وتدمر الكيان الاجتماعي، وتأتي بنتائج عكسية، ويشير هنا الى حكم ستالين في الأربعينيات من القرن الماضي.

* عدم الثقة في فاعلية القانون الدولي ومؤسساته للوصول الى الأمن والعدل.

تمت ترجمة هذه الأسس النظرية إلى سياسة خارجية مناهضة للمدرسة الواقعية للسياسة الخارجية - كما رسمها هنري كيسنجر، والتي اشتهرت بمفهوم الردع المتبادل والوفاق - على يد بعض رموز هذا التيار مثل ألبرت هولستتر، وولفويتز وآخرين. وقد اعترض المحافظون الجدد على مبدأ مهادنة الاتحاد السوفيتي خلال فترة حكم نيكسون وكيسنجر. ومع بزوغ الثمانينيات، حدث بعض التلاقي الفكري بين المحافظين الجدد وإدارة الرئيس رونالد ريجان، الذي اتسمت سياسته الخارجية بالتشدد تجاه الاتحاد السوفيتي، والذي أطلق عليه "إمبراطورية الشر". التلاحم الفكري بين المحافظين واليمينيين أخذ في النمو خلال حقبة الثمانينيات، فقد اتحدوا في مواجهة الفكر الواقعي والسياسة الخارجية المترتبة عليه، والتي تميزت بمهادنة الاتحاد السوفيتي. يرى فوكوياما ان نمو شكيمة تيار المحافظين الجدد في حقبة التسعينيات جاء نتيجة حدثين تاريخيين، الأول: سقوط الشيوعية، والثاني: الثورة التكنولوجية.

كان انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي المفاجئ في ١٩٨٩ بمثابة إعلان واعتراف بانتصار الفكر الرأسمالي والليبرالي، وكان لهما أكبر الأثر في تعزيز تيار المحافظين الجدد و إحياء الثقة في أفكاره. غياب العدو خلق لدى المحافظين الجدد وهم التفوق الساحق للفكر الليبرالي في مواجهة نظيره الشيوعي، وصاحب هذا تولد الاعتقاد بأن الحكومات المستبدة قابلة للسقوط بسهولة وبدون آثار سلبية، وأنه بمجرد انهيار النظام، فان الديمقراطية ستكون تحصيل حاصل. ترتب على هذا الاعتقاد اعتماد سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة لإسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق.

التطور الثاني، الذي عزز موقف المحافظين الجدد، هو الثورة التكنولوجية وظهور الأسلحة الذكية وتفوق أسلحة التحكم عن بعد والتصويب الدقيق، والتي كان لها أكبر الأثر في دحر عقدة فيتنام والخوف من التورط في حروب إقليمية تعرض الجيش الأمريكي لخسائر في الأرواح، وتستنزف معنويات المجتمع الأمريكي ككل. ومما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي الهائل في الصناعة العسكرية أثر في توجهات السياسة الخارجية، التي أصبحت أكثر جرأة في اعتماد الحل العسكري، حيث إن النجاح في كوسوفو وحرب الخليج الأولى أعطى ثقة ومصداقية لفكر المحافظين الجدد، ولم يبق إلا أن تترجم الأفكار إلى سياسة.

انتقل فوكوياما لتقييم السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة جورج دبليو بوش، التي اعتمدت مبادىء المحافظين الجدد، مما أدى إلى تحول ملحوظ في السياسة الأمريكية منذ توليه السلطة في ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، ظهر في قاموس السياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مصطلحات جديدة أثرت على الفكر والممارسة السياسية، مثل: الهيمنة الأمريكية الحميدة، التغيير الجبري لنظم الحكم، شرعية استخدام القوة العسكرية في حرب "مانعة" بالمقارنة بـ "الحرب الوقائية"، و"الاستثنائية الأمريكية".

تلك المعادلة الفكرية نتج عنها أجندة سياسية تبيح للولايات المتحدة بالتحديد، وليس أي قوة أخرى، حق التدخل العسكري للإطاحة بأي حكم ترى أنه يهدر قيم الديمقراطية ويهدد الاستقرار العالمي، تحت إطار القيام بمسئوليتها كقوة عظمى، منوط بها الأمن والسلام الدولي.

انتقد فوكوياما غزو العراق، الذي استند الى استخبارات مضللة، واعتمد على معلومات غير مؤكدة عن وجود أسلحة الدمار الشامل بالعراق ووجود علاقة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، مما يجعل هناك فرصة لأن توضع أسلحة الدمار الشامل تحت سيطرة قوى التطرف الاسلامي. ومن وجهة نظر فوكوياما، فإن أخطاء السياسة الأمريكية تنحصر في المبالغة في تجسيد خطر التطرف الاسلامي، وعدم توقع رد الفعل والآثار السلبية الناجمة عن الهيمنة الأمريكية. كما أنه ينتقد قصور الرؤية لدى الإدارة الأمريكية في توقعاتها بأن يؤدي التدخل العسكري إلى إحلال السلام. ويمكن تلخيص جوهر الخلاف بين فوكوياما والإدارة الأمريكية في النقاط الآتية :

* خطر الإسلام المتطرف: يرى فوكوياما أن التطرف الاسلامي ليس بعودة للسلفية بقدر ما هو رد فعل للعولمة والحداثة في القرن الحادي والعشرين، والتي أدت الى خلخلة هويتهم تحت وطأة طغيان المادة. وفي ضوء ذلك، يرى ان المسلمين بصفة عامة لا يشكلون خطرا أمنيا على الولايات المتحدة، ولا يشككون في جدوى قيم الديمقراطية، ولكنهم يعترضون على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ويعتبر فوكوياما أن مصدر التهديد الحقيقي لأمريكا يكمن في المجتمعات الإسلامية في الغرب، والتي تعاني الاغتراب وفقدان الهوية.

Scanned by CamScanner

* إرساء الديمقراطية فى الشرق الأوسط لا يعنى بالضرورة أمن الولايات المتحدة: لا يرى فوكوياما علاقة مباشرة بين ديمقراطية النظم فى الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة، فالتطرف الاسلامى ليس بالضرورة نتيجة لغياب الديمقراطية، بل بالأساس نتيجة لفقدان الهوية والذاتية فى مواجهة الحداثة. ولذلك، فإن انتشار الديمقراطية قد يؤدى إلى مزيد من الاغتراب والتطرف. وقد أدت السياسة الأمريكية إلى الدفع بالتيار الإسلامى إلى الصدارة، كما اتضح فى فوز حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وصعود الإخوان المسلمين فى انتخابات مجلس الشعب المصرى، وتأجج التيارات الدينية الطائفية فى العراق.

* شرعية استخدام القوة العسكرية: يشير فوكوياما الى حدود فاعلية القوة العسكرية بالذات فى محاربة المد الاسلامى المتطرف، فمقاومة المجاهدين فى أفغانستان والعراق لا تحتاج إلى تدخل عسكري بل إلى احتواء سياسي، يستهدف عقل وضمير الشعوب الإسلامية فى أنحاء العالم.

يوضح فوكوياما ان كشف حساب السياسة الخارجية الأمريكية سلبى فى محصلته، فالقوات الأمريكية متورطة فى حرب ممتدة فى العراق تعيد للأذهان حرب فيتنام، وتواجه انعدام مصداقية وعداء متناميا فى المجتمعات الإسلامية التى تضم حوالى مليار نسمة، كما أنها تتعرض لفتور حلفائها التقليديين فى أوروبا وآسيا. والأهم من ذلك، أنها فى خضم حربها على التطرف الإسلامى، حولت انتباهها بعيدا عن التحدى الحقيقى المتمثل فى القوى الصاعدة فى آسيا، التى تتطلع الى منافسة الولايات المتحدة على مركز القوة العظمى.

بعد هذا النقد الشامل لفكر المحافظين الجدد والسياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة جورج دبليو بوش، يكشف فوكوياما عن مخاوفه من أن تؤدى هذه التجاوزات الى رد فعل عكسى متمثل فى موجة جديدة من انعزال الولايات المتحدة كما حدث عقب حرب فيتنام، مما سيكون بمثابة إهدار تاريخى لثقل ومكانة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية.

يحاول فوكوياما فى كتابه طرح اطار فكرى جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو مزيج من الواقعية والويلسونية، ويطلق عليه "الويلسونية الواقعية". تتفق هذه الرؤية الفكرية مع المحافظين الجدد فى الاعتقاد بأهمية طبيعة نظم الحكم، وتفوق الفكر الديمقراطى والقيم المصاحبة له، ومسئولية الولايات المتحدة تجاه ترويج مبادىء الديمقراطية والاستقرار العالمى، ولكنها تختلف جذريا معهم فى الاعتماد المطلق على القوة العسكرية للوصول الى تلك الأهداف. يرتكز هذا البديل الفكرى على الحد من استخدام القوة العسكرية، ووضع معايير واضحة لاستخدام القوة فى حالة الحرب المانعة Preventive War. يرى فوكوياما اعتماد أساليب أخرى للسياسة الخارجية، اعتمادا على "القوة الناعمة"، التى تركز على الدفع الذاتى للمجتمعات نحو الديمقراطية عن طريق إيجاد مؤسسات قوية وقنوات للمشاركة والحكم السليم. يركز فوكوياما على أن قوة الولايات المتحدة تكون أكثر فاعلية عندما تكون مستترة Latent Power بحيث لا تستفز حلفاءها لتكوين تكتلات مضادة، ويسترشد فى هذا بنموذج بسمارك المستشار الألمانى الذى قام بغزو النمسا وفرنسا وتوحيد المانيا عام ١٨٧١، ولكن سرعان ما تدارك أهمية استيعاب أعدائه وتهدئتهم بدفعهم للاعتقاد بأنه لا يريد سوى المحافظة على "الوضع الراهن"، وأن ألمانيا لاترمى الى طموحات جديدة بأكثر مما كسبت. وقد أثبت التاريخ ان حنكة بسمارك فى عدم المغالاة فى استخدام القوة عززت مكانة ألمانيا. ولم يستوعب خليفة بسمارك مغزى القوة المستترة، وانجرف فى سياسة استعراض القوة التى أدت إلى تحالف بين انجلترا وفرنسا وروسيا، مما شكل مقدمة للحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا.

وبالرغم من ان مضمون الكتاب من حيث نقد السياسة الأمريكية ليس بجديد، فهناك عدة أعمال تطرقت لقصور وفشل السياسة الأمريكية بالذات فى الشرق الأوسط، ومنها كتاب "العسكرة الأمريكية الجديدة" The New American Militarism الصادر فى ٢٠٠٥ لـ اندرو باشفيتش Andrew J. Bacevich والمقال الشهير "حرب غير ضرورية" لـ ستيفن والت وجون ميرشهايمر Stephen Walt and John Mearshimer والذى نشر فى مجلة فورين بوليسى، عدد يناير/فبراير ٢٠٠٣، إلا أن قيمة كتاب "أمريكا فى مفترق الطرق .. الديمقراطية والقوة وميراث المحافظين الجدد" تكمن بدرجة كبيرة فى التحول الفكرى والصراع الذى خاضه فوكوياما شخصيا، ليلمس وهن مبادئ المحافظين الجدد. كما يحسب للكتاب انه جمع بين العنصرين النظرى والعملى، فهو يمزج بين عرض للتيارات الأيديولوجية والسياسة الخارجية، والعلاقات البينية التى تحكمهم.

أهم ما يميز الإطار التحليلى لفوكوياما هو اعتماده العنصر غير المادى كعامل مؤثر فى تفسير السياسة وادراكه لحدود العنصر المادى المتمثل فى القوة العسكرية. فهو يرى ان التهديدات الأمنية التى يمثلها التطرف الإسلامى إنما نشأت نتيجة لضعف وتآكل هوية المجتمعات الإسلامية، ويؤكد حدود القوة العسكرية فى مواجهتها. وباستناده إلى العنصر المعنوى غير المادى، يتلاقى فوكوياما مع أدبيات مدرسة ما بعد الحداثة التى ظهرت خلال التسعينيات من القرن الماضى، وكان لها أثر

Scanned by CamScanner

ملحوظ فى أدبيات الأمن القومى. هذه المدرسة، رغم تسليمها بأهمية المفهوم المادى التقليدى للأمن القومى ببعديه العسكرى والاقتصادى، إلا أنها أوجدت منهجا جديدا يركز على البعد المعنوى غير المادى لمفهوم الأمن. وقد نتج عن هذه المدرسة ظهور الاقتراب البنائى Constructivist Approach للتحليل السياسى، والذى يعرف الأمن القومى بوصفه عملية إدراك التهديد، والذى يتحدد بعاملين : الثقافة السياسية، والهوية السياسية.

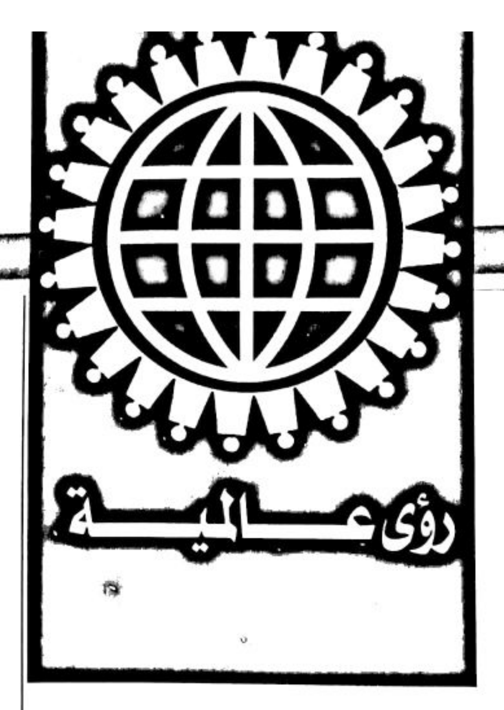
ولايمكن إغفال أن عنصر الاقتصاد والمصلحة المادية سقط من المكون التحليلى للكتاب، فهو يعطى الانطباع بأن السياسة الخارجية - إلى حد كبير - تحركها المبادئ الأيديولوجية والتيارات الفكرية، ولم يتطرق للدوافع الاقتصادية التى أدت الى تلك السياسة. فهو فى كثير من الأحيان يئول الأخطاء السياسية الى سوء فهم للمبادئ، وقصور فى تطبيقها، مما يعطى الإحساس بأن المادة التحليلية فى الكتاب تفتقد الواقعية.

فمن الصعب تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال إدارة جورج دبليو بوش بدون التطرق لدور المصالح الاقتصادية للمؤسسات الاحتكارية، خاصة شركات الطاقة والصناعات الحربية كمحرك أساسى، ووجود ترابط عضوى بين القوة الاقتصادية والفئة الحاكمة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، شغل ديك تشينى، النائب الحالى لجورج دبليو بوش، منصب رئيس شركة هاليبرتون، كبرى الشركات الأمريكية فى مجال الخدمات والمقاولات البترولية، وليس معروفا عنه أنه أحد أقطاب فكر المحافظين الجدد. ولكن المبادئ العامة لهذا التيار أتاحت أفضل غطاء ايديولوجى يبرر ويجمل النزعة للسيطرة على منابع النفط، وأيضا على طرق ومعابر مروره تحت شعار ترويج الديمقراطية ونشر المبادئ الليبرالية. إن الوجود الأمريكى فى أفغانستان والعراق يرمى إلى بسط النفوذ للهيمنة على منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، بالإضافة الى منطقة الخليج العربى، وهما بمثابة رأسى الحربة لإحكام سيطرة الولايات المتحدة على مقدرات العالم الاقتصادية والاستراتيجية.

كتاب فوكوياما فى جوهره يتخطى كونه تقييما لفكر المحافظين الجدد أو السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة جورج دبليو بوش، فهو يقترب الى كونه سردا لمأزق النظام الديمقراطى الرأسمالى، الذى وقع فريسة لوهم الانتصار على الشيوعية، واستشعر نشوة الإحساس بالقوة. يحذر فوكوياما من الاستخدام المفرط للقوة بالانغماس فى العسكرة. أهم الدروس التى لم تدركها الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتى سقط وهو فى أوج قوته العسكرية، وأنه لم ينهر نتيجة لهزيمته عسكريا. يبرز فوكوياما البعد غير المادى المفقود فى المعادلة الاستراتيجية الأمريكية. إن الكتاب يذكرنا بفكر بول كنيدى فى كتابه "انهيار وسقوط القوى العظمى"، الذى تناول فيه أهم أسباب سقوط الإمبراطوريات، وهو الامتداد الامبريالى "Imperial Overstretch" ونوه فيه إلى أن الولايات المتحدة مقبلة على نهايتها، وسوف تواجه مصير إمبراطوريات سبقتها إلى الزوال، مثل امبراطورية الهابسبورج، والإمبراطوريتين الإسبانية، والبريطانية.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على صدور كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الذى أعلن فيه إن الصراع الايديولوجى قد حسم نهائيا لصالح الليبرالية، وصولا إلى نهاية التاريخ، يأتى كتابه الجديد "أمريكا فى مفترق الطرق .. الديمقراطية والقوة وميراث المحافظين الجدد" ليوحى ببداية فصل جديد من التاريخ، يبدأ من تناقضات الفكر الليبرالى الديمقراطى والحاجة الى بديل.

Scanned by CamScanner



الحرب على لبنان.. كيف يراها الغرب؟

د. هدى عوض *

أثارت الحرب الإسرائيلية على لبنان العديد من التعليقات والتحليلات داخل مراكز الأبحاث الأكاديمية، وقد ركز معظمها على مواقف الأطراف المختلفة فى الحرب، سواء إسرائيل أو حزب الله، كما تناول بعضها الجوانب العسكرية والتكتيكية التى مارسها الطرفان فى هذه الحرب، فضلا عن تداعيات الحرب على الموازين السياسية والاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى هذا الصدد، كتب أنتونى كوردسمان، كبير الباحثين بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن، تقريرا حول :

"الطريق إلى أين؟ فشل جميع الاستراتيجيات على أرض لبنان" :

لا أحد يمكن أن يغفل دور الحظ فى حدوث معجزات مهما تكن الأمل الأخير فى الحروب، لكن لا يستطيع أحد أن يعول على هذه الاحتمالات أو التمنيات، وربما يكون الحظ فى جانب أحد الأطراف المتصارعة فى الحرب على لبنان، ويكون النصر حليفه. وإذا لم يتم تجريد حزب الله من السلاح وتدفق المساعدات إلى لبنان وتقارب وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية، فإن النتائج المتوسطة والطويلة الأمد سوف تكون سيئة، والنصر الظاهر سوف يكون هزيمة، وبالتالى تصبح جميع الأطراف خاسرة: حزب الله وإسرائيل. وأيضا من الناحية الاستراتيجية، يسير كل طرف فى الطريق الخطأ.

بالنسبة للمشاكل الاستراتيجية لإسرائيل، فإنها تتعدى الحرب فى لبنان إلى المواجهات المسلحة المباشرة مع الفلسطينيين، فقد شنت إسرائيل حربها على لبنان، وفى الوقت نفسه استمرت فى هجماتها المسلحة على الفلسطينيين، لذلك تثار عدة تساؤلات حول الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية. حتى الآن، يتمحور الأمن الإسرائيلى حول بناء جدار عازل ورسم حدود أحادية الجانب، وهذا المفهوم الأمنى يعطى إسرائيل الأمل فى حماية مواطنيها من الفلسطينيين المتطرفين والعرب المسلمين. وعن طريق بناء الجدار العازل، لا يستطيع أحد من هؤلاء أن يتسلل إلى دولة إسرائيل، إلا أن هذا الانفصال الأحادى الجانب يوجد جوا من الغضب والعنف والكراهية.

إن انسحاب إسرائيل من غزة لم يجعل الفلسطينيين يشعرون بالامتنان، ولن يشعروا. ومازالت الحركات الفلسطينية المتطرفة - حسب رأى الكاتب- تزعم الانتصار، بينما فشلت إسرائيل فى أن تقيم أى علاقات اقتصادية وسياسية، وبالتالى، أصبحت غزة معزولة دون أن تتاح لها أية إمكانيات اقتصادية تمكنها من التغلب على الأحوال المعيشية السيئة التى أصبحت تعانى منها.

إن تزايد الأحوال المعيشية السيئة بين الفلسطينيين، والتعصب بسبب عدم التوصل إلى حل جذرى نحو السلام، كلها عوامل تؤدى إلى حرب غير متكافئة. وحتى عندما يستنزف الشعب الفلسطينى ويصل به الحال إلى أقصى درجات اليأس، ويعبر عن رأيه، فإنه لا يستجاب له أو يعمل له أى حساب. إن مشكلة إسرائيل دائما هى وجود أقلية غاضبة من الرجال والنساء، بسبب التعنت الإسرائيلى، تجند نفسها فى العمليات الانتحارية. منذ سبتمبر ٢٠٠٠، ظلت حرب الاستنزاف بعد الانسحاب الإسرائيلى من غزة. سوف تواجه إسرائيل هذه المشاكل فى الضفة الغربية والقدس. ويمكن للفلسطينيين أن

(*) استاذ علوم سياسية، جامعة مصر الدولية .

Scanned by CamScanner

يهاجموا أماكن كثيرة داخل إسرائيل، متجنبين الجدار أو الحاجز، وحتى يوقفوا استكمال بناء الجدار العازل. ويمكن للفلسطينيين أن يستوردوا الصواريخ والأسلحة بطرق كثيرة. كما أن وجود عرب إسرائيل داخل القدس المحتلة سوف يؤدى إلى مواجهة عنيفة بين هؤلاء والإسرائيليين. إن الاستراتيجية الأمنية التى تنتهجها إسرائيل من خلال الانسحاب الأحادى، وبناء الجدار العازل، إنما تصعد الغضب أكثر بالفلسطينيين والإسرائيليين.

الهجوم الذى شنته إسرائيل على حزب الله فى لبنان يعكس مشكلتها نفسها مع الفلسطينيين. إن إسرائيل تعلم تمام العلم أن حزب الله فى لبنان يعمل على تسليح نفسه بترسانة من الصواريخ الحديثة C-802 وأسلحة مضادة للدبابات وأسلحة أخرى متطورة، بينما كانت إسرائيل تعتمد على بناء الجدار العازل فى غزة والضفة الغربية، كانت تراقب حزب الله يسلح نفسه لكى يشن هجوما عنيفا فى العمق داخل إسرائيل. لذلك، لجأت إسرائيل إلى المبالغة فى المبادرة بالهجوم على جنوب لبنان، متخذة ذريعة خطف حزب الله للجنديين الإسرائيليين، والذى تزامن مع خطف الجندى الإسرائيلى فى غزة. لا أحد ينكر أهمية هؤلاء الذين اختطفوا. لكن عندما تتصرف إسرائيل بطريقة مبالغة، فإن هذا يعكس مدى تأثير رد الفعل العنيف على أرواح الجنود والمدنيين، وبذلك تعطى إسرائيل ذريعة إلى الأطراف الأخرى لاستخدام نفس الاستراتيجية إذا ما حدث معها ما يثير الغضب ويخلق أعداء أكثر، ليس فقط من الفلسطينيين، واللبنانيين الشيعة، بل من كل العرب والمسلمين.

أما التقرير الثانى، فقد كتبه "روبرت بليشرن فى دورية" Middle East Report online وقد جاءت تحت عنوان "التحولات الاستراتيجية لإسرائيل فى الحرب على لبنان وفلسطين" يرى الكثيرون فى إسرائيل أن الحرب على جبهتين فى آن واحد- فلسطين ولبنان- هى حرب على محور الإرهاب مجتمعا فى إيران وسوريا وحزب الله وحماس. وقد أكدت تسيبى ليفنى نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية هذا الزعم، وبذلك ليس هناك أى أمل للسلام.

وكتب بن كسبيت فى عموده الشهير فى جريدة "معاريف" أن إسرائيل تتعامل مع الإسلام الذى يمد أذرعه مثل الأخطبوط، ممتدا من طهران إلى غزة من خلال دمشق وبيروت، وبالتالى لا يمكن أن يكون هناك أى حوار مع هؤلاء، والرد الوحيد على هؤلاء هو الحرب ونيران الحرب.

وعلق صحفى إسرائيلى آخر قائلا: إن هذه الحرب يمكن أن توجد توازنا استراتيجيا بيننا وبين الإسلام المتطرف، وهذا بالفعل اعتقاد سائد بين الكثيرين فى إسرائيل.

لكن الحرب على الإسلام ليست العامل الوحيد الذى يربط بين الجنوب والشمال، فكل من حماس وحزب الله لهما هدف من إسرائيل. حماس تحارب ضد الاحتلال وتحاول الوصول إلى وقف العداء المتبادل حتى تستطيع أن تمارس مهام سلطتها وحكمها فى الأراضى الفلسطينية. أما حزب الله، فلديه أهداف محدودة، وهى الإفراج عن اللبنانيين والفلسطينيين المحجوزين فى السجون الإسرائيلية، ومحاولة التخفيف من الضغوط على الحزب للتخلى عن الأسلحة، بربط عمليات الجهاد بسوريا أو طهران. لاشك فى أن حزب الله قد انتهز توقيتا لشن هجومه وتحريض إسرائيل، هذا التوقيت تزامن مع ضرب قطاع غزة بالصواريخ الإسرائيلية. وقد أعلن السيد حسن نصر الله أنه قد تم التخطيط مسبقا والاستعداد للهجوم الإسرائيلى على لبنان.

يرى الرئيس السابق للإدارة الإسرائيلية المدنية أنه إذا انهارت السلطة الفلسطينية، فلن يكون ذلك فى مصلحة الدولة الإسرائيلية، فلن تصبح فلسطين مثل السودان، ولن يسمح المجتمع الدولى بأن تكون فلسطين مثل السودان، لأن ذلك يعنى أن إسرائيل سوف تأخذ مسئولية توفير جميع الخدمات للفلسطينيين من مأكل ومسكن وكهرباء وتعليم وإعادة بناء البنية التحتية، ويمكن للدولة اليهودية أن تساعد على استرجاع حماس إلى الحكم.

فى هذه الحال، يمكنها استئناف المفاوضات معها. بالنسبة للوضع الحالى فى فلسطين، فهو مأساوى بكل الأبعاد، مما يجعل السلطة الفلسطينية فى حالة انهيار حقيقية، حيث يوجد ما يقرب من ستين عضوا من البرلمان الفلسطينى فى السجون الإسرائيلية، وكذلك بعض وزراء فى حكومة حماس المنتخبة، وقد أصبحت الحكومة الفلسطينية عاجزة عن دفع رواتب العاملين، والحل الذى يطالب به بعض الفلسطينيين فى الضفة الغربية هو حل السلطة الفلسطينية لكى تتحمل الدولة الإسرائيلية مسئولية تردى الأوضاع فى فلسطين.

استراتيجية الردع الإسرائيلى :

إن حجم الزيادة فى الهجمات الصاروخية الإسرائيلية المدمرة على لبنان تعكس مدى تشتت مراكز القوى داخل الحكومة الإسرائيلية، حتى إنه لم تعد هناك رؤية واضحة لقوات الدفاع الإسرائيلية، كما أصبحت القرارات السياسية تعتم على قوة الردع للجيش الإسرائيلى. وبالنسبة للقوة المزعومة لحزب الله، فقد استطاع حسن نصر الله أن يربط بين الأسرى الفلسطينيين والأسرى اللبنانيين على اعتبار أنهما صفقة واحدة لا تنفصل

Scanned by CamScanner

وبالرغم من مساهمة الرئيس المصرى حسنى مبارك مع حماس للإفراج عن الجندى الإسرائيلى جلعاد شليط، إلا أن حزب الله أصر على مبدأ تبادل الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين مقابل الأسرى الإسرائيليين. وقد أعلن هذا المبدأ إجبار إسرائيل على قبول المفاوضات بهذا الشأن.

لكن إسرائيل تحاول جاهدة أن تغلق الباب أمام أى مفاوضات مع كل من حزب الله وحماس. فقد صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفنى بأن الحل الدبلوماسى ليس بديلا عن الحل العسكرى، وسياسة الردع، وأن كليهما سوف يعمل بشكل متواز، وهذا التصريح من جانب تسيبى ليفنى يعنى أن الهجوم على لبنان سيظل مستمرا وأيضا على غزة، حتى يتم تسليم الجنود الإسرائيليين الأسرى. وتعى إسرائيل بسياسة الردع التى تنتهجها لتحقيق هدفين، أولهما: تجريد حزب الله من السلاح، والثانى: اقتلاع البنية التحتية، أو جنود الإرهاب فى غزة طبقا لقرار الأمم المتحدة ١٥٥٩.

ويعكس هذا التصريح أيضا من جانب ليفنى لفريق الأمم المتحدة استراتيجية إسرائيل فى توجيه ضرباتها العسكرية على جبهتين فى وقت واحد، لبنان وغزة، وذلك من أجل تأمين المباحثات الدبلوماسية.

أما التقرير الثالث، فعبارة عن مقابلة مع جيرالد شتينبرج، الخبير الإسرائيلى فى الشئون العسكرية والدبلوماسية بشأن الحرب على لبنان، تم إجراؤها فى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى أول أغسطس ٢٠٠٦.

وكان السؤال الأول الموجه إلى "البروفيسور شتينبرج" بشأن الطريقة العنيفة، التى ردت بها إسرائيل على مختطفى الجنديين الإسرائيليين، هو: هل كانت الضربة العسكرية الإسرائيلية خطة مدبرة منذ وقت بعيد؟

بالطبع، لم يكن السبب الأساسى للضربة العسكرية الإسرائيلية هو اختطاف الجنديين الإسرائيليين. إن الوضع ككل يعتبر تهديدا مباشرا لدولة إسرائيل، كما ذكر من قبل، هذا الاستفزاز من قبل حزب الله يعتبر المرة الرابعة أو الخامسة، هذا إلى جانب أن العديد من جنود الجيش الإسرائيلى قد قتلوا، والإدارة الإسرائيلية على علم بوجود مخزون كبير من الصواريخ محفوظة تحت الأرض لدى حزب الله. وقد تمت تهيئة المجتمع الإسرائيلى لمثل هذه المواجهة التى قد تطول لمواجهة التهديدات المستمرة من قبل حزب الله، فالشعب الإسرائيلى يعرف المخاطر المحيطة به، لذلك فهو مهيأ نفسيا وعقليا لمثل هذه المواجهة العسكرية.

السؤال: هل كان الهجوم العسكرى الإسرائيلى يعتمد أساسا على الضربات الجوية؟

الإجابة: نعم، لأن المتوقع أن تستمر الضربات من أسبوع إلى أسبوعين لإضعاف المقاومة فى جنوب لبنان، ثم تبدأ القوات البرية فى الاقتحام.

السؤال: هل تأثر الرأى العام الإسرائيلى بالقنبلة التى فجرت المبنى السكنى فى قانا يوم السبت وأسفرت عن عدد كبير من القتلى المدنيين من اللبنانيين، خاصة من الأطفال والنساء؟

الإجابة: بالطبع، ما حدث كان موضع جدل كبير داخل المجتمع الإسرائيلى، لكن هناك ما يعرف بجرائم الحرب أو التى تحدث فى الحروب، حزب الله نفسه كان يستخدم الدروع البشرية من المدنيين الأبرياء، وقد عانت إسرائيل من هذه الجرائم وظل العالم صامتا.

السؤال: هل كان قرار وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس له أسباب؟

الإجابة: كانت هناك عدة أسباب، منها أولا: الضغط الأمريكى، ثانيا: لتغير أو تحويل عناوين الميديا أو الإعلام عن مجزرة قانا إلى قبول الطرف الإسرائيلى للهدنة، إلا أن الحرب ما زالت مستمرة. وقد أثار هذا الإعلان انتقادات كثيرة داخل إسرائيل من رجال الرأى والجنرالات السابقين، خاصة أن هذا الإعلان جاء على لسان المصادر الأمريكية، وليس الإسرائيلية، ولقد كان الأمر برمته فى غاية الغرابة.

السؤال: ماهو الشعور السائد فى إسرائيل الآن حول مساندة الولايات المتحدة، خاصة أن المجتمع الدولى يوجه النقد الشديد للولايات المتحدة على هذا الدعم لدولة إسرائيل؟

إن إسرائيل تدرك حقيقة الأمر، وإنه من الضرورى الاستمرار فى مواجهة الإرهاب، بالرغم من كل المخاطر. ولاشك فى أن هذه السياسة تتسق مع السياسة الأمريكية، لكنها تختلف مع السياسة الأوروبية، لكن المجتمع الدولى يربط السياسة الإسرائيلية بالسياسة الأمريكية، فأى شئ يحدث أو ينتج عن الطرف الإسرائيلى تلام عليه الولايات المتحدة، وأية عمليات تقوم بها الولايات المتحدة، خاصة فى العراق تنعكس على إسرائيل. لذلك، فنحن نواجه حالة عدائية من العرب ومن أوروبا أيضا لتطابق السياستين الإسرائيلية والأمريكية بنظرية المؤامرة الصهيونية - الأمريكية للمحافظين الجدد.

Scanned by CamScanner

السؤال: لا شك فى أنه توجد قناعة كاملة فى إسرائيل بأن إيران تسعى إلى إنتاج أسلحة نووية؟ والإجابة: لا شك.

السؤال: هل تستطيع الأمم المتحدة أن توقف إيران عن السعى إلى تطوير برنامجها النووى؟

الإجابة: هناك قناعة كاملة فى إسرائيل بأنه لا الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولى يستطيعان أن يوقفا إيران، يبقى الأمل فيما يمكن أن تفعله الإدارة الأمريكية، لذلك نرى -كمجتمع إسرائيلى- أن أحد أهداف الحرب على لبنان هو أن ترى طهران حالة لبنان بعد التدمير الذى حدث لها.

السؤال: عندما تقول إنه يتعين على الإدارة الأمريكية أن تفعل ما يجب فعله .. فهل تعنى إعلان الحرب على إيران، وهذا ما تحب أن تراه إسرائيل؟

الإجابة: المسألة هنا تتعلق بإمكانية الولايات المتحدة لشن هجوم على المواقع النووية لدى طهران، وإن لم يكن، فما هو البديل، لذلك يتعين على إسرائيل أن تدرس جيدا ما يجب فعله.

السؤال: لماذا تعتقد إسرائيل أن إيران هدفها الأساسى هو تدمير إسرائيل؟

الإجابة: إسرائيل متأكدة تماما من أن إيران دولة تهدف إلى التوسع ولديها قادة نوويون، ولا يفهمون طبيعة الدولة الإسرائيلية، ولا توجد لديهم خطوط حمراء. إن الوضع بين إسرائيل وإيران مثل الوضع الذى كان عليه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية.

السؤال: ماذا عن التوقيت؟ هل تعتقد أن حزب الله شن هجومه على إسرائيل بسبب مشاكلها الكثيرة مع حماس فى فلسطين أم أن التوقيت جاء مصادفة؟

الإجابة: لقد دأب حزب الله على محاولاته خطف جنود إسرائيليين منذ ٩ أكتوبر ٢٠٠٠، أى بعد خمسة أشهر بعد الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان، وهو التكتيك نفسه الذى تستخدمه حماس، وقد يكون السبب أيضا تغطية على موضوع الطاقة النووية لدى إيران.

السؤال: هل الرأى العام الإسرائيلى يساند رد الفعل للجيش الإسرائيلى؟

الإجابة: تماما ما يقرب من ٨٠٪ من الرأى العام يساند الجيش، إلا أن هناك بعض النقد الموجه له، فالبعض يرى أنه "يجب على الجيش الإسرائيلى أن يبقى فى الجنوب، لكن هذا رأى رجل الشارع الذى لا يعرف مدى التكلفة العالية التى يتكلفها الجيش".

السؤال: هل ترفض الشعور بأن إسرائيل تمر بمرحلة ضعف فى الوقت الحالى، حيث يبدو لمن هم خارج إسرائيل أن حزب الله هو المتقدم؟

الإجابة: إن الحرب لم تنته بعد، هذا الموقف يشبه ما حدث فى حرب العراق عندما علق الكثيرون من المحللين السياسيين على أن الولايات المتحدة لم تقم بعمل جيد، حتى دخلت بالفعل الولايات المتحدة بغداد. بالنسبة للحرب الحالية فى لبنان، فإن الموقف أكثر تعقيدا، فقد ساهمت إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا فى جعل حزب الله قادرا على بناء مخازن مسلحة بما يقرب من ١٥ ألف صاروخ ومستعدا لمواجهة الحرب مع إسرائيل.

السؤال: وردت أخبار أو تقارير عن أن سوريا فى حالة تأهب .. هل يمكن أن تدخل طرفا فى هذه الحرب؟

الجواب: من الناحية المنطقية، لا يمكنها، لكن لديها رئيس جمهورية، ليس لديه خبرة، ويمكن التأثير عليه، ويورط سوريا فى هذه الحرب، بالرغم من التحذير الإسرائيلى من ألا يتورط، ناهيك عن أن سوريا لديها جيش نظامى متهالك. إن إسرائيل تحارب حرب عصابات فى جنوب لبنان، لذلك لم يجند كل الجيش الإسرائيلى فى هذه الحرب، فقد استخدمت إسرائيل ٢٠٪ من قواتها المسلحة، ولديها إمكانيات عسكرية كثيرة، إذا دعا الأمر لإظهارها، وسوف يكون من الحمق أن تتورط سوريا فى الحرب مع لبنان، خاصة أن النظام الحاكم فى سوريا يتجنب التورط فى أى مواجهات عسكرية، بعد اغتيال رفيق الحريرى.

Scanned by CamScanner

مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام

د. محمد سعدى

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦

منذ نهاية الحرب الباردة، عرف الحقل التنظيرى للعلاقات الدولية اضطرابا كبيرا بفعل غياب مجموعة من الأسس التى كانت تتحكم فى تحليل الشئون الدولية، مما أدى الى نوع من الاضطراب على مستوى التفكير الاستراتيجى. ولذا، فقد كان لأطروحة "صدام الحضارات" صدى قوى، حيث فتحت، منذ نشرها صيف ١٩٩٣ سجالات ثقافية وسياسية واستراتيجية حادة فى أنحاء كثيرة من العالم ، وأثارت ردودا متباينة تراوحت بين التأييد والتحفظ والرفض.

وقد قام هذا البحث بقراءة ومقاربة نقدية لأطروحة "صدام الحضارات" وذلك من خلال ثمانية فصول، مقسمة الى ثلاثة أقسام. وقد جاء القسم الاول: "أطروحة صدام الحضارات.. الظرفية والمضمون" فى فصلين، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان "تأطير عام لأطروحة "صدام الحضارات".

فلقد انبثقت أطروحة "صدام الحضارات" وهى تحاول بناء رؤية مستقبلية للسياسات العالمية لما بعد الحرب الباردة، تعكس بوضوح بعض الاتجاهات داخل دوائر التفكير الاستراتيجى فى الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة فى المرحلة الآنية.

والواقع أن هنتنجتون يسعى فى أطروحته الى تشخيص واقع الصراع العالمى الراهن وآفاقه المحتملة على المدين المتوسط والبعيد، فهو يقدم نظرة جديدة حول الصراع فى العلاقات الدولية.

وقد ناقش هذا الفصل أيضا الظروف العامة لانبثاق الأطروحة ، فللظروف التاريخية أهمية كبيرة فى التحليل النقدى لمضمونها والإدراك العميق لمحركاتها وخلفياتها ، وهذه الظروف هى:

١ - نهاية الحرب الباردة .

٢ - تحول وطبيعة ومصادر الصراع فى العلاقات الدولية، فالبؤرة المحورية للأطروحة هى تأكيدها بحماسة وثقة كبيرتين تغير أنماط وجذور الصراع مستقبلا.

٣ - عودة الأديان، فقد أوضح هنتنجتون أن الديانات ستكون ضمن أشكال المقاومة الفعالة لفكرة الحضارة العالمية الشاملة الموحدة، فهو يؤكد أن الدين أصبح فى العالم الحديث قوة مركزية أساسية تحفز وتعبئ الطاقات.

٤ - تصاعد الإسلامو فوبيا فى الغرب، فالبؤرة المحورية لأطروحة "صدام الحضارات" تتعلق بالإسلام.

أما الفصل الثانى، وعنوانه "مضمون أطروحة "صدام الحضارات" فنرى من خلاله أن أطروحة "صدام الحضارات" تعتبر الحضارات أرقى أشكال التعبير عن الهوية، وسيكون لها دور فعال فى المستقبل القريب، وذلك على أساس أن الصراع الحضارى هو الذى سيطبع السياسة الدولية مستقبلا، وسيكون أحد العوامل الفاعلة فى تحديد طبيعة النزاعات القادمة .

كما يكمن جوهر فرضية هنتنجتون فى الفكرة القائمة على أننا فى طور جديد من السياسة العالمية ستكون فيه الثقافة هى ا لباعث الرئيسى للانقسامات الكبرى بين الشعوب والمصدر المسيطر والسائد للصراع الدولى، وبالتالى فإن ظاهرة التصادم بين الحضارات ستحل محل الحرب الباردة، باعتبارها الظاهرة المركزية للتفاعل التصارعى للعالم .

ويرى هنتنجتون أن بواعث التصادم الحضارى تكمن فى :

التفاعل بين الحضارات، والتمايز الحضارى، وترسيخ الخصوصية الثقافية، وإرادة الاستقلال الثقافى عن الغرب والانبعاث الدينى، واللاتوازن الديموجرافى، وتصاعد الاقليمية الاقتصادية.

* وقد جاء القسم الثانى : "خلفيات الأطروحة وحدودها" من خلال الفصلين الثالث والرابع، حمل الأول منهما عنوان "الخلفيات المحركة للأطروحة".

ونرى من خلال هذا الفصل أن أطروحة "صدام الحضارات" عبرت عن ازدياد دور العوامل الثقافية فى تشكيل وبلورة الاستراتيجيات والتفاعلات التصارعية والتعاونية على المستوى العالمى .

فهنتنجتون يقرأ التاريخ الإنسانى والعلاقات الدولية من زاوية الصراع والنزاع بين الثقافة والأمم ، فهو يعتبر أن الصراع ظاهرة طبيعية وضرورية فى العلاقات الدولية ، وذلك بهدف ضمان تماسك الغرب واستمرار الهيمنة الأمريكية وحفاظها على مصالحها الحيوية فى العالم .

ويعتقد الكثير من المحللين أن أطروحة "صدام الحضارات" هى رؤية تاريخية فلسفية مأساوية تعيد إحياء الاتجاه الكارثى والنزعة التشاؤمية بمصير الإنسانية عند نهاية الألفية الثانية، فهى تبشر بمواجهة ضخمة بين الحضارات وتسوق توقعات شديدة التشاؤم حول المستقبل، وتضفى طابعا تهويليا على الصراعات وطبيعتها ونتائجها

كما يستعرض هذا الفصل حاجة الغرب للعدو. فبمجرد نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعى، كثر الحديث عن الفراغ الأيديولوجى والاستراتيجى العميق الذى ينتاب الغرب بفعل تأثير الحرمان من العدو السوفيتى .

وحسب الكثيرمن المحللين، فإن الغرب دخل عملية بحث عن عدو وأعداء جدد حقيقيين أو وهميين وذلك بقصد ملء الفراغ الاستراتيجى .

وحدد الفصل الرابع حدود أطروحة صدام الحضارات، حيث تم استعراض ما أثارته هذه الأطروحة على مستوى توجهاتها المنهجية والمفاهيمية الكثير من الاضطراب والغموض ، مما ساهم فى عدم وضوح الرؤية التحليلية لهنتنجتون، وأثار الكثيرمن اللبس حول المنهجية المتبعة والمرتكزات النظرية والمفاهيمية الموجهة للأطروحة .

فأطروحة "صدام الحضارات" بصفة عامة تمت معارضتها بحدة، نظرا لاختزالها التبسيطى وتقسيمها السيئ للحدود الثقافية، ومفهوم "صدام" هو بطبيعته مفهوم جامد لايستجيب لاحتياجات التنظير الدولى على المستوى المفاهيمى، فهو يقدم قراءة مبسطة لا تحتوى أى

Scanned by CamScanner

مجهود حقيقى لفهم العالم المعاصر .

كما يعاب عليه سعيه، وبثقة زائدة عن اللازم، الى تأكيد وتدعيم فرضيته عوض اختبار صدقيتها وصحتها فى الواقع. ولذلك، نجده قد قام بمجهود مكثف لحشد وانتقاء مجموعة من الحجج والدلائل والوقائع التى تؤيد فرضيته.

والواقع أن هذه الأطروحة تعانى من قصور وضعف نظرى كبير أثر بشكل واضح فى البناء التحليلى للأطروحة ، مما أدى الى نتائج معاكسة. ولعل أكبر خلل فى هذه الأطروحة تصنيف هنتنجتون للحضارات، حيث يتميز تصنيفه بالخلط الشديد بين مفاهيم متميزة .

ولم تقف الانتقادات لهذه الأطروحة عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى إثارة مسألة الوجود الفعلى لمفهوم الحضارات غير الغربية وتفاعلها فى الساحة الدولية. فهنتنجتون يبالغ كثيرا فى تقديره للإمكانيات الفعلية للحضارات غير الغربية .

وتعانى هذه الأطروحة من عجز على مستوى إمكانياتها الفعلية فى التعبير عن واقع التطورات الدولية. ولعل إغفال وتقليل هنتنجتون من دور الدولة فى الصراعات والتفاعلات الدولية المستقبلية ، هما نقطة الضعف الأساسية التى تجعل تحليله تحليلا غير واقعى، واعتبار أن الحضارات ستكون هى القوى الفاعلة المحركة للصراعات. والواقع أن مجموعة من الأحداث والوقائع الدولية جاءت لتفند أطروحات هنتنجتون، ولتوضح عدم واقعيتها وصلاحيتها لتحليل وتشخيص الواقع الدولى الراهن، كما أن هذه الأطروحة تسعى وتهدف الى الترهيب والتخويف من الإسلام والمسلمين الذين اعتبرهم هنتنجتون دمويين ينشرون العنف والرعب والحروب فى كل مكان .

وعلى الرغم من كل الانتقادات التى وجهت لهذه الأطروحة ، فهذا لا يمنع من الإقرار بكونها نبهت الى العديد من المتغيرات، وبينت بعض الحقائق حول الاتجاهات العامة للتفاعلات الدولية المستقبلية .

وقد جاء القسم الثالث : "مستقبل العلاقات الدولية"، من خلال ثلاثة فصول، حيث يظهر الفصل الخامس وعنوانه "العولمة والديناميات الدولية الجديدة" أن الظاهرة الأساسية على الصعيد العالمى هى التفاعل الجدلى بين العولمة وسيادة الطابع الأحادى على الاقتصاد الدولى، والتفتت والتفكك على المستوى الجيوثقافى. فنتيجة التقدم السريع والمذهل فى المجال الإعلامى والاقتصادى والتقنى، تجد الشعوب نفسها منزوعة من جذورها وروابطها العائلية والقومية والدينية، وخاضعة من دون أية ضوابط لمنطق السوق الكونية العالمية .

ولهذا، فإن التوترات العالمية تتمحور بشكل متزايد حول الصراعات بين التيارات المدافعة عن الخصوصية الثقافية والقيم المحلية، والتيارات المدافعة عن العولمة وتوحيد العالم وفق ثقافة استهلاكية كونية .

أما الفصل السادس وعنوانه من "أجل بيداغوجية جديدة لتدريس العلاقات الدولية" فقد أوضح أنه أصبح من الضرورى البحث عن منظورات وتصورات جديدة لتدريس مادة العلاقات الدولية بشكل يتجاوز تلك التقسيمات التقليدية والتعاريف الجامدة المستمرة منذ الحرب الباردة.

فالأمر أصبح إرساء "براديغم" جديد للتراضى والتوافق بين مختلف الهويات الحضارية، وإنشاء سوسيولوجيا لتفعيل التواصل الإنسانى عبر مختلف الفضاءات: الإعلامية والسياسية، والاقتصادية وذلك انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات، هى :

إن العولمة غالبا ما تؤدى الى تعميق الوحدة والفردانية.

كما أن العولمة فرضت ضرورة التعايش المستمر لمختلف الشعوب والحضارات، مما يشكل مصدرا للتفاهم والصراع فى آن واحد .

كما أن هناك حتمية للاتصال والتبادل بين مختلف الحضارات والثقافات.

وأخيرا، فإن الصراعات تندلع عادة نتيجة سوء الفهم والخوف وانعدام الثقة بين مختلف الثقافات.

ثم تناول الفصل السابع وعنوانه "الغرب بعد ١١ أيلول/ سبتمبر" ما بعد أحداث ١١ سبتمبر وأطروحة "صدام الحضارات". فمنذ تلك الأحداث، أصبح خطاب هذه الأطروحة حاضرا بقوة على مختلف المستويات، والبعد الكارثى المذهل لانفجارات نيويورك جعل البعض يعتقد بأن نبوءة "صدام الحضارات" قد تحققت بالفعل.

وتحول هنتنجتون الى نجم إعلامى وفكرى بعد هذه الأحداث ، كما أسالت أطروحته مدادا كثيرا، وأصبحت إحدى الأطروحات التنظيرية الأكثر تداولا فى العالم .

وبعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر مباشرة، ارتفعت عدة أصوات إعلامية وسياسية فكرية، سواء فى الغرب أو العالم الإسلامى أو مناطق أخرى للإعلان عن تحقق التصادم الحضارى ، حيث اعتبر أصحاب هذه الأصوات الانفجارات وما ترتب عليها بمثابة هجوم على الحضارة الغربية، وتهديد لنمط الحياة الأمريكية، وتحد للعالم الحر، وهجوم البرابرة الجدد، وصراع بين الغرب والإسلام وبين العقلانية والقرون الوسطى.

ومن خلال هذا الفصل، نرى أن أحداث ١١ سبتمبر تدفعنا الى إعادة النظر فى مجموعة من المبادئ والمفاهيم، وإلى تغيير رؤانا فى مجموعة من الوقائع والظواهر المرتبطة بالسياسة والثقافة ، والدين، وحقوق الإنسان، والعدالة، والعقلانية، والتطرف، ودور الدولة فى الحياة العامة ودور المؤسسات الدولية فى التنظيم الدولى.

وأخيرا، تناول الفصل الثامن حوار الثقافات وثقافة السلام، حيث أوضح الكاتب أن الحوار بين الثقافات مطلب حيوى لدى كل الشعوب لتحقيق التعايش السلمى وتحويل الثقافات الى أدوات لتحقيق التنمية . وثمة مجموعة مبادرات وتصريحات تسير باتجاه إيجاد أجواء الحوار والتعاون بين العالمين الإسلامى والغربى. ويبدو أن إرساء حوار حقيقى بين الأفراد والشعوب، وبين الشمال والجنوب، يفترض الإيمان بمجموعة مبادئ أساسية، هى: التواضع، والرأفة، والحب، والتعايش والتسامح، والحوار الداخلى، والإيمان بقوة بقدرة الانسان على إدارة الصراعات وتحقيق السلم، والبحث عن الحقيقة، والمسئولية، والتضامن، والقيم المشتركة.

رشا شحاتة يوسف

مواجهة التحدى النووى الإيرانى .. المتاح والمستحيل

د. جارى سامور

الإمارات، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦

لماذا وافق الأوروبيون على الوقوف أمام التحركات الأمريكية التى تستهدف تحويل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن؟

إيران تؤكد ان برنامجها بغرض إنتاج وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامه فى مراكز الطاقة النووية التى تعتزم بناءها ولاعلاقة لها بالشأن العسكرى.

لن تتراجع إيران عن تنفيذ برنامجها لاستخدام الطاقة النووية مهما تكن نتائج جولات المفاوضات مع "الترويكا" الأوروبية أو غيرها، هكذا يقطع المؤلف. د. جارى سامور، مدير قسم الدراسات بالمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن، مؤكدا أن إيران ستمضى فى إكمال ما بدأته عام ١٩٨٥، وبالتالى فإنها سوف تتصدى للجهود الأوروبية، لأنها لاتريد ولن تسمح لأحد بأن يثنيها عن هدفها الذى بدأته منذ ٢١ عاما بهدف استخدام الوقود النووى فى

Scanned by CamScanner

الاغراض السلمية.

تحدث الكتاب عن بدايات الملف النووى الايرانى الذى كان يتم فى سرية تامة، حتى كشفته جهود المعارضة الايرانية قرب مدينة "نتانز"، الى ان اعلنت عنه ايران بعد ١٧ عاما من العمل المتواصل حتى كشفت عن عزمها لانتاج الوقود النووى، ثم نشر معهد العلوم والأمن الدولى المزيد من التفاصيل وصورا للمنشآت النووية بواسطة الاقمار الصناعية.

لقد أسفرت الجهود الدبلوماسية الرامية لوضع حد لطموحات إيران لتطوير أسلحة نووية عن نتائج متباينة منذ أن تم الكشف علنا عن البرامج الإيرانية السرية لتدوير الوقود فى أغسطس ٢٠٠٢، كما يشير الدكتور سامور، مضيفا أنه عقب الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ أحست إيران بضعف موقعها أمام الضغوط الأمريكية، فاتصلت سرا بواشنطن من أجل الدخول فى مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق حول القضية النووية، ولكن واشنطن رفضت عروض طهران إثر التفجيرات التى نفذتها "القاعدة" فى مايو ٢٠٠٣ فى الرياض، والتى عزيت إلى مسئولين يقيمون فى إيران. وقادت الولايات المتحدة حملة لإقناع مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتبنى قرار يهدد ضمنا بتحويل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، جراء انتهاكات إيران السابقة لاتفاقية الضمانات التى عقدتها مع الوكالة.

ولكى تتفادى إيران إحالة ملفها إلى مجلس الأمن، توصلت فى أكتوبر ٢٠٠٣ إلى اتفاقية مع "الترويكا" الأوروبية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) يتم بموجبها حسم انتهاكاتها السابقة للضمانات، وقبولها بمزيد من عمليات التفتيش الفجائية التى تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافى، وبتعليق العمل ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم ومعالجة الوقود. وفى مقابل ذلك، يستطرد سامور: فقد وافق الأوروبيون على الوقوف بوجه التحركات الأمريكية التى تستهدف تحويل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، والذى تخشى إيران أن يؤدى إلى فرض عقوبات اقتصادية ضدها، أو إلى هجوم عسكرى على منشآتها النووية.

إن فرص نجاح أية مفاوضات تجريها دول "الترويكا" مستقبلا مع إيران لا تبدو مضمونة، فمن الواضح أن إيران ستفضل إكمال بناء برنامجها لتخصيب اليورانيوم، والذى سيمنحها القدرة على صنع أسلحة نووية خلال سنوات قليلة. ونتيجة لذلك، سوف تتصدى طهران للجهود التى تبذلها أوروبا لضمان وقف دائم لبرنامج دورة الوقود، مقابل حصولها على مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن إيران ما كانت لتجازف بالدخول فى مواجهة مع القوى العظمى التى تفضل كلها الحيلولة دون اقتناء إيران أسلحة نووية، بل إنها تبدى استعدادا واضحا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعليق برنامجها النووى "مؤقتا" لتضمن عدم تحويل ملفها إلى مجلس الأمن. ولكن ليس من الواضح إن كانت إيران ستواصل التعامل مع هذه المسألة بمثل هذا الحذر أم لا، وقد تكتفى طهران فى هذه الأثناء بالتفاوض مع دول "الترويكا" الأوروبية تحينا لفرصة ملائمة، بينما هى تنتظر نتيجة كل من التطورات الجارية فى العراق. وفى نهاية الأمر، فإن العامل الرئيسى الذى سيقرر نجاح أو فشل محادثات دول "الترويكا" الأوروبية مع إيران يكمن فى استعداد الولايات المتحدة لإقرار الاتفاق الذى سيتم التوصل إليه ودعمه.

وعلى الرغم من أن بدايات البرنامج الإيرانى السرى لإنتاج دورة وقود نووى ترجع إلى عام ١٩٨٥، فإن الإطار الكامل للبرنامج لم يتم الكشف عنه علنا حتى أغسطس ٢٠٠٢، عندما نشرت مجموعة إيرانية معارضة معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين غير معلنتين، وعن شركات"واجهية"ضالعة فى شراء مواد ومعدات لبرنامج إيران النووى. وقد تم تشخيص إحدى هاتين المنشأتين، والتى تقع على مقربة من مدينة أراك، كمصنع لإنتاج الماء الثقيل، وهو المادة الرئيسية التى تستخدم فى أنواع معينة من مفاعلات البحوث المناسبة تماما لإنتاج البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية. أما الأخرى، التى كانت لا تزال قيد الإنشاء قرب مدينة نتانز، فقد حددت كمنشأة تقام تحت الأرض لغرض إنتاج الوقود النووى. وفى ديسمبر ٢٠٠٢، نشر معهد العلوم والأمن الدولى المزيد من التفاصيل وصورا إضافية للمنشأتين مأخوذة من الأقمار الاصطناعية التجارية.

وفى أوائل عام ٢٠٠٣، وفى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى تحشد قواتها لغزو العراق، سعت إيران إلى تقديم تطمينات لتخفيف حدة الشكوك التى تساور العالم بشأن برنامجها النووى. وفى ٩ فبراير ٢٠٠٣، أعلن الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى أن منشأة نتانز إنما أقيمت لغرض إنتاج وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستخدامه فى مراكز الطاقة النووية التى تعتزم إيران بناءها، نافيا أن يكون للمنشأة أى غرض عسكرى. ومن ثم، دعت إيران المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعى، لزيارة منشأة نتانز فى أواخر فبراير، ووعدت بإخضاع المنشأة للعمليات التفتيشية التى تجريها وكالته، وبأن تدرس تبنى البروتوكول الإضافى بهدف السماح بالمزيد من عمليات التفتيش المباغتة التى تنفذها الوكالة.

وفى الوقت الذى كانت فيه طهران تبعث بإشارات للشروع بإجراء المفاوضات، ظلت واشنطن منقسمة فيما يتعلق بسياستها حيال إيران. فقد وقف بعض المسئولين الأمريكيين إلى جانب المفاوضات، بينما دعا آخرون إلى تبنى سياسة تغيير النظام. وقد تعززت إلى حد كبير الدعوات المعارضة للتفاوض عقب هجوم شنته القاعدة فى ١٢ مايو ٢٠٠٣ على أهداف أمريكية فى المملكة العربية السعودية. وبدا أن واشنطن آثرت التركيز على تقوية ضغوطها على إيران. وتأسيسا على ذلك، فقد استغلت الولايات المتحدة انتهاكات إيران السابقة لتعهداتها، التى تفرض عليها الالتزام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية -مثل عجزها عن الإبلاغ عن استيراد اليورانيوم الطبيعى- للتذرع بأن مجلس محافظى الوكالة مطالب بأن يقضى بعدم امتثال إيران لالتزاماتها تلك، وأن يحيل الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن لاتخاذ المزيد من الإجراءات بحقها.

وعلى عكس رغبات واشنطن، عارض عدد من الدول الأعضاء فى مجلس المحافظين، بما فى ذلك معظم الدول الأوروبية، إحالة القضية إلى مجلس الأمن، خشية ألا يكون المجلس قادرا على التوصل إلى اتفاق على مسار عمل فعال، واقترحت هذه الدول، بدلا من ذلك، منح إيران مزيدا من الوقت لإظهار تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحسم المسائل المتعلقة بأنشطتها النووية السابقة. وتنفيذا لحل وسط توصلت إليه واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون، تبنى مجلس محافظى الوكالة الدولية فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ بالإجماع قرارا يطالب إيران بتوسيع نطاق تعاونها مع الوكالة، والعمل بشفافية تامة على حسم المسائل المتعلقة بأنشطتها النووية السابقة.

وعلى الرغم من اعتراض إيران على قرار مجلس المحافظين، الذى اتخذه فى سبتمبر ٢٠٠٣، فقد وجدت نفسها أمام تهديد صريح بأن المجلس سيخلص إلى أنها غير ملتزمة باتفاقية الضمانات، وسوف يحيل القضية إلى مجلس الأمن أثناء اجتماعه اللاحق فى أواخر نوفمبر ٢٠٠٣. وردا على ذلك، وقع حسن روحانى، مع وزراء خارجية دول "الترويكا" الأوروبية الثلاث، اتفاقية جرى الإعلان عنها فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣. وتطبيقا لأحكام الاتفاقية، وعدت إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة كل قضايا الضمانات المؤجلة ذات العلاقة بأنشطة طهران النووية السابقة وحسمها، وبتوقيع البروتوكول الإضافى، والتصديق على أنظمته والالتزام بمتطلباته. وفى آخر الأمر، أعلنت طهران قرارها الطوعى بتعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود، وفقا لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الأنشطة. غير أن قرارها المعلن هذا لم يحدد أمد التعليق ونطاقه، فى حالة من الغموض التى ستؤدى لاحقا إلى نشوب خلافات بين إيران ودول "الترويكا" الأوروبية.

Scanned by CamScanner

وفى مقابل تعهد إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، توافق الحكومات الأوروبية الثلاث على معارضة إحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن، مادامت إيران تفى بالتزاماتها وفاء تاما. ولسوف تقر دول "الترويكا" الأوروبية، إضافة إلى ذلك، بأن تسوية القضية النووية الإيرانية لابد أن تمهد الطريق أمام قيام تعاون على المدى الطويل، والذى قد يشمل تقديم تطمينات ذات صلة ببرنامج الطاقة النووية فى إيران، وحصول هذه الأخيرة على منفذ يتيح لها امتلاك التقنيات الحديثة فى مجالات مختلفة. بل إن حكومات "ترويكا" الاتحاد الأوروبى كانت تعرب فى جلسات خاصة عن استعدادها لتقديم الدعم لبرنامج إيران النووى، بما فى ذلك ضمانات بالحصول على الوقود النووى ومعالجة الوقود المستنفد، شريطة موافقة إيران على وقف بناء أى قدرات محلية جديدة فى مجال تدوير الوقود. أخيرا، تضمن بيان ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣ التزاما من جانب دول "الترويكا" الأوروبية بالتعاون مع إيران على: توطيد الأمن والاستقرار فى المنطقة، بما فى ذلك إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل فى الشرق الأوسط وفقا لأهداف الأمم المتحدة.

وفى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣، وقعت إيران البروتوكول الإضافى، ووعدت بتطبيقه اعتمادا على تصديق البرلمان الإيرانى عليه. ومرة أخرى، منح مجلس المحافظين فى اجتماعه لشهر ديسمبر ٢٠٠٣ إيران مزيدا من الوقت لتسوية انتهاكاتها السابقة لاتفاقية الضمانات ولتنفيذ أحكام البروتوكول الإضافى.

ومع حلول عام ٢٠٠٤، اعتقدت إيران أن لديها من الثقة قدرا يكفى للبدء بالتراجع عن بعض جوانب اتفاقية أكتوبر ٢٠٠٣، بسبب تقديرها أن نتيجة انتخابات البرلمان قد عززت هيمنة المحافظين داخل البلاد، وأن تفاقم المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة فى العراق قد أضعف نفوذها وتهديداتها المحتملة لإيران. ومن هنا، فقد ذكر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية - صادر فى الشهر نفسه - أن إعلان إيران عن أنشطتها السابقة قد أخفق فى توفير المعلومات المطلوبة، سواء عن الأبحاث الأولية التى أجرتها، أو عن التجارب التى قامت بها على البلوتونيوم-٢١٠ الذى يمكن استخدامه لإطلاق تفجيرات نووية.

وفى سياق الإعداد لاجتماع مجلس محافظى الوكالة لشهر يونيو ٢٠٠٤، سلمت طهران إعلانها الخاص بتوقيع البروتوكول الإضافى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنها هددت فى الوقت نفسه بإنهاء تعليقها "الطوعى" لأنشطة التخصيب إذا لم يعترف المجلس بتعاون إيران، ويسحب القضية من جدول أعمال اجتماعه المقبل فى سبتمبر ٢٠٠٤. على الرغم من هذه التهديدات، فقد تبنى المجلس فى ١٨ يونيو ٢٠٠٤، قرارا شديد اللهجة يشجب إخفاق إيران فى التعاون مع الوكالة بالشكل التام والمناسب والفعال. وطالب القرار إيران بأن تقوم بتعليق العمل ببرنامج التخصيب بصورة تامة، وقرر وضع هذه القضية على أجندة اجتماع المجلس فى سبتمبر. وجاء الرد الإيرانى فى مذكرة موجهة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٤، تقول فيها طهران إنها تعتزم استئناف تصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزى وتجميع وتجريب هذه الأجهزة، وبذلك تكون قد نقضت واحدا من العناصر الأساسية لاتفاقية أكتوبر ٢٠٠٣ التى أبرمتها مع دول "الترويكا" الأوروبية.

وفى محاولة للعودة بإيران إلى تعليق أنشطتها النووية، التقى ممثلو دول "الترويكا" الأوروبية بمسئولين إيرانيين فى باريس نهاية يوليو ٢٠٠٤، حيث حذروا إيران من أنهم قد يجبرون على دعم قرار للمجلس يهدد برفع تقرير عن عدم امتثالها لاتفاقية الضمانات إلى مجلس الأمن، ما لم تعد إيران إلى وقف العمل ببرنامجها النووى. وردا على ذلك، رفض المسئولون الإيرانيون أى تعليق غير محدد الأجل، وشكوا من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت لا تزال تؤخر إصدار تقرير نهائى عن تعاون إيران فى حل قضايا الضمانات السابقة. وأشارت إيران إلى استعدادها للنظر فى تعليق "مؤقت" لبرنامجها الخاص بدورة الوقود، إلى حين صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية النهائى، على أن تتم فى هذه الأثناء معالجة "مشاغلها الأمنية"، بما فى ذلك اقتناء الأسلحة التقليدية، والاعتراف بمصالح إيران الأمنية فى الخليج العربى، وإزالة القيود المفروضة على مشترياتها من التقنيات المزدوجة الاستخدام، وإحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط. وإثر فشل محادثات باريس، أوحت إيران بعزمها معارضة تعليق غير مشروط، وذكرت للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى منتصف أغسطس أنها تجرى "تجارب ساخنة" فى منشأة أصفهان لتحويل اليورانيوم.

وبينما كانت الأجواء مهيأة لنشوب مواجهة فى اجتماع المجلس فى ٢٥ نوفمبر، اجتمع مفاوضو دول "الترويكا" الأوروبية مع مسئولين إيرانيين فى فيينا وباريس خلال أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٤ فى محاولة للعمل بصورة مشتركة من أجل التوصل إلى اتفاق لإعادة تعليق أنشطة إيران النووية وتفادى إحالتها إلى مجلس الأمن. ومن حيث الجوهر، طالب المفاوضون الأوروبيون إيران بوقف جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب. وفى حال لم توافق إيران على الالتزام بهذا التعليق إلى أجل غير مسمى وحتى بدء المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية دائمة، فقد حذرت دول "الترويكا" الأوروبية الثلاث إيران من أنها ستساند قرارا قد يطرح على اجتماع مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى نوفمبر، يثبت عدم امتثال إيران لالتزاماتها حيال الضمانات التى نصت عليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفشلها فى الاستجابة للقرارات المتعاقبة التى اتخذها مجلس محافظى الوكالة، والداعية إلى تعليق أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة.

ومع أن إيران رفضت فى بادئ الأمر المطالب الأوروبية، فقد تم التوصل فى نهاية الأمر إلى اتفاقية جديدة فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤ فى باريس، وهى وإن كانت فى جوهرها تستحضر بنود اتفاقية أكتوبر ٢٠٠٣، ولكنها تسهب فى تناول العديد من النقاط الرئيسية.

وحاولت إيران جنى بعض الفوائد مقابل إعادة تعليق برنامج التخصيب، ولكن الدول الأوروبية الثلاث رفضت منح إيران أية فوائد مقابل التزامها باتفاقية كانت هى التى نقضتها أصلا. وعلى الرغم من ذلك، فقد وافقت دول "الترويكا" الأوروبية على بعض الإجراءات الرمزية التى قال الإيرانيون إنها سوف تساعدهم على تسويق الاتفاق فى بلادهم. فقد وافقت دول "الترويكا" تحديدا على مساندة دعوة يقدمها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران للانضمام إلى مجموعة الخبراء للمقاربات المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووى التى تعقد اجتماعاتها فى فيينا تحت رعاية الوكالة، ولاستئناف المفاوضات معها حول اتفاقية التجارة والتعاون. وإلى جانب ما تقدم، وافقت دول "الترويكا" الأوروبية على بدء المفاوضات مع إيران حول الترتيبات الطويلة الأجل فى مطلع ديسمبر تمهيدا لحسم القضية النووية.

وفى اليوم نفسه الذى أعلنت فيه اتفاقية باريس، رفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمجلس المحافظين تقريرا أوجزت فيه المرحلة التى بلغتها عمليات التفتيش التى نفذتها حتى ذلك الوقت. وقد سلط التقرير الضوء على الانتهاكات الإيرانية وسياسة الإخفاء التى مارستها إيران فى مجالات تخصيب اليورانيوم وتحويله، وفصل البلوتونيوم، والتى استمرت حتى أكتوبر ٢٠٠٣. ومع ذلك، ذكر التقرير أيضا أن إيران حققت منذ ذلك الوقت تقدما جيدا على طريق تصحيح هذه المخالفات.

بيد أن الجهود الأوروبية الهادفة إلى الفوز بقرار من مجلس محافظى الوكالة تعثرت بفعل ما يسمى عادة بمصاعب اللحظة الأخيرة، وذلك عندما طلبت طهران استثناء التجارب والبحوث التى كانت تعتزم إجراءها على عدد قليل من أجهزة الطرد المركزى من التعليق. وعلى أى حال، فقد تخلت إيران عن مطلبها هذا مقابل موافقة الأوروبيين على تخفيف لهجة القرار على النحو الذى يغدو واضحا أن قرار إيران تعليق أنشطتها النووية إنما هو إجراء طوعى لبناء الثقة وليس التزاما قانونيا. وعلى الرغم من تفضيلها إحالة هذا الموضوع إلى مجلس الأمن، لم يكن أمام واشنطن من خيار غير التسليم بالمشروع الأوروبى للقرار.

وقد جاء القرار النهائى الذى تبناه مجلس

Scanned by CamScanner

المحافظين فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤ ليرحب بقرار إيران العودة إلى تعليق نشاطاتها النووية، وليطلب من المدير العام للوكالة مراقبة التزام إيران بقرارها هذا، وإخطار المجلس إن هى لم تنفذه كاملا. وفى تنازل مقدم لإيران، لم يقض القرار بتحويل هذه المسألة تلقائيا إلى مجلس الأمن فى حال تراجعت إيران عن قرار التعليق.

ووفقا لما نصت عليه اتفاقية باريس، فإن تعليق إيران لأنشطتها النووية يرسى الأساس الذى يمكن أن تستند إليه دول "الترويكا" الأوروبية وإيران للبدء بمفاوضات "الترتيبات الطويلة الأجل"، والتى ستوفر ضمانات موضوعية تكفل اقتصار برنامج إيران النووى على الأغراض السلمية حصرا. وتقضى الاتفاقية أيضا بأن تجتمع لجنة تحضيرية لإطلاق هذه المفاوضات فى النصف الأول من ديسمبر ٢٠٠٤، وتشكيل مجموعات عمل لمعالجة القضايا السياسية والأمنية، والتقنية والتعاون، والمسائل النووية.

وفى مقابل ذلك، اقترحت دول "الترويكا" الأوروبية الثلاث وضع حزمة من الحوافز فى متناول إيران فى ميادين الطاقة النووية، والتعاون التقنى، والقضايا السياسية والأمنية. ففى مجال الطاقة النووية، تأخذ دول "الترويكا" الأوروبية على عاتقها:

إعادة تأكيد حق إيران فى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والاعتراف بحق إيران فى بناء برنامج للطاقة النووية، وتوفير التطمينات السياسية التى تكفل حصول إيران على منفذ إلى أسواق الوقود الدولية، والتعاون مع إيران فى مجال السلامة النووية، ودعم الجهود الإيرانية لامتلاك مفاعل لأبحاث الماء الخفيف.

وعلى الصعيدين السياسى والأمنى، اقترحت الورقة أن تنص أى اتفاقية نهائية يتم التوصل إليها على تأكيد الضمانات الأمنية، بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ ، والموافقة على التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب، والالتزام بعقد حوار أمنى وسياسى شامل مع إيران يغطى القضايا الإقليمية، والسعى لتحقيق إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بصورة يمكن التحقق منها بفاعلية، والتعاون مع إيران لمساعدتها فى صياغة نظام وطنى فعال للتحكم بصادرات السلع والتقنيات ذات العلاقة بأسلحة التدمير الشامل، ودعم مشاركة إيران فى مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبادرة شمال إفريقيا، وتقوية وشائج التعاون فى مجال مكافحة إنتاج وتجارة المخدرات.

ولعل ما يشغل بال إيران على المدى البعيد هو مشروع بناء مفاعل أبحاث للماء الثقيل بطاقة ٤٠ ميجاوات، والذى قد يكون قادرا -من الناحية النظرية- على إنتاج ما يكفى من البلوتونيوم لإنتاج عدد قليل من الأسلحة النووية كل عام. وعلى أى حال، وخلافا لمصنع التخصيب، فإن اكتمال العمل فى مفاعل الماء الثقيل هذا يحتاج إلى سنوات كثيرة قادمة، وهو لا يمثل هاجسا فوريا من هواجس انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، فقد يسعى الأوروبيون إلى إقناع إيران بالتخلى عن خطط بناء مفاعل كهذا، مقابل اقتناء مفاعل أبحاث حديث للمياه الخفيفة من مورد أجنبى.

ويجاهر قادة إيران علنا بأن التعليق الدائم لبرنامج التخصيب غير مقبول لديهم، محذرين من أن قرار التعليق قد يلغى فى غضون أشهر فى حال لم تثمر مفاوضات دول "الترويكا" الأوروبية مع إيران عن شىء. وفى داخل إيران، عمد النظام الحاكم إلى استثارة المشاعر الوطنية لدى المواطنين لغرض الوقوف بوجه المطالب الخارجية الرامية إلى حرمان إيران من حقها فى تطوير تقنيات نووية متقدمة، بينما انتقد بعض السياسيين الإيرانيين الاتفاقية التى تفرض على إيران التضحية بقدراتها النووية مقابل "وعود جوفاء" من جانب أوروبا. أما على الصعيد الدولى، فقد ناشدت إيران دول حركة عدم الانحياز الوقوف إلى جانبها، متهمة الدول الغربية بالسعى إلى حرمان إيران، وعلى نحو تمييزى، من "حق" امتلاك تقنية نووية سلمية وفقا لأحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

وما لم يتم الكشف عن أدلة جديدة على انتهاكات إيران لاتفاقية الضمانات، فلسوف تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل حتى اكتمال تحقيقاتها فى أنشطة إيران النووية السابقة، والوقوف على مصير المواد النووية الداخلة فى تلك الأنشطة. وحالما تغلق الوكالة الملف النووى الإيرانى، فإن طهران ربما ستتذرع بأنها لم تعد فى حاجة للإبقاء على التعليق كإجراء لبناء الثقة، فـ "الثقة" ستكون - فى تقديرها- قد استعيدت فى برنامجها النووى السلمى! وقد تخلص إيران، فى هذه المرحلة، إلى تضاؤل احتمالات قيام مجلس الأمن بفرض تدابير عقابية ضدها، لأنها ستكون عند ذاك قد صححت انتهاكاتها السابقة للضمانات.

وفى الوقت الذى تنهمك فيه دول "الترويكا" الأوروبية الثلاث وإيران فى المفاوضات الجارية بينهما، تتخذ الولايات المتحدة لنفسها موضعا مريحا على الخطوط الجانبية كمشاهد تساوره الشكوك حيال ما يحدث أمامه. فقد رفضت واشنطن، ولا تزال، ترفض إقامة صلات مباشرة مع إيران أو حتى الإقرار صراحة بالنهج التفاوضى الذى تتبعه دول "الترويكا" الأوروبية، وفضلت إطلاق تحذيرات علنية من مساعى إيران لامتلاك الأسلحة النووية، والمضى فى توجيه ضغوطها باتجاه إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن. أما من الناحية العملية، فلم يكن لدى واشنطن من خيار غير مسايرة الجهود الأوروبية، لأن واشنطن -وبدون دعم أوروبى- لن تجد داخل مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الأصوات ما يكفى لتمرير القرار الذى تريده. وبأى حال من الأحوال، لا يخفى بعض المسئولين الأمريكيين ابتهاجهم بنجاح جهود دول "الترويكا" الأوروبية فى إجبار إيران على تعليق نشاطاتها النووية، ولو مؤقتا، وفى تأجيل إحالة هذه المسألة إلى مجلس الأمن. ومع اتساع دائرة انشغالها بمسألة العراق، لا تبدو الولايات المتحدة متحمسة على نحو خاص للدخول فى مواجهة مع إيران، حتى تستقر الأوضاع فى العراق.

وبالتطلع إلى أمام، وفى حال فشلت جهود دول "الترويكا" الأوروبية فى التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل عن طريق المفاوضات، فإن واشنطن تأمل فى أن تصبح فى موقف أقوى يمكنها من دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء ما ضد إيران، وبخاصة إذا فشلت المحادثات بسبب رفض إيران وقف برنامجها الخاص بتدوير الوقود، أو بسبب مطالب غير مقبولة لها كشرط للموافقة على وقف العمل بهذا البرنامج. أما إذا كانت المفاوضات الأوروبية - الإيرانية سيحالفها النجاح فى وضع نهاية دائمة للبرنامج الإيرانى، فمن المرجح عند ذاك أن تبارك واشنطن الاتفاقية التى سيتوصل إليها الطرفان، أو أن تعلن، على أقل تقدير، أنها لن تقف فى طريق تطبيق أحكامها، وإلا فسيجرى تحميلها مسئولية انهيار الاتفاقية، وسيصعب عليها كثيرا بالتالى حشد الدعم الدولى الذى تحتاج إليه لممارسة ضغوط إضافية على إيران.

ولعل السيناريو الأصعب بالنسبة لواشنطن هو ذاك الذى سيبرز فى حال اقتضت الصفقة التى ستبرم بين دول "الترويكا" الأوروبية وإيران قيام الولايات المتحدة بتقديم حصتها من التطمينات والحوافز التى من شأنها ضمان عقد الاتفاقية موضوع البحث. وعلى سبيل المثال، فإن مخاوف طهران من تعرضها لضغوط سياسية خارجية، ومن محاولات تقويض نظامها، يمكن أن تجعل من أية تطمينات تقدمها الولايات المتحدة بعدم التدخل فى سياسات إيران الداخلية عنصرا جوهريا فى أى اتفاقية يتم التوصل إليها.

ومن وجهة نظر طهران، فإن الوجود الأمريكى فى أفغانستان والعراق، والروابط الأمنية التى تقيمها واشنطن مع دول مجلس التعاون، والدور العسكرى الذى تؤديه فى منطقة الخليج العربى، كلها عوامل يمكن أن تشجع إيران على التكيف مع مواقف واشنطن حيال قضايا الأمن الإقليمى. ونتيجة لذلك، فقد تشترط إيران على الولايات المتحدة أن تدخل طرفا فى الاتفاقية المرتقبة ليتسنى لها تبرير القرار الذى ستتخذه بوقف برنامجها النووى، أو أن تضمن سلفا تحميل واشنطن مسئولية الفشل فى التوصل إلى اتفاقية مثل هذه. وفى حالة كهذه، ستجد الولايات المتحدة نفسها تحت وطأة ضغوط هائلة للتخلى عن دورها كمشاهد، والدخول طرفا فى الاتفاقية برغم ما يساورها من شكوك عميقة حيال النظام الإيرانى.

ثابت أمين عواد

Scanned by CamScanner

السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

ولاء علي البحيري
رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦

شهد النظام الدولى تغيرات مهمة منذ السبعينيات، واستمر هذا النظام سائدا حتى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، والذى تزامن مع حدوث تغيرات جذرية داخل النظام الاقليمى العربى، مما كان له بالغ الأثر على السلوك التصويتى الايرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتميز هذا الموضوع بالحداثة، وذلك لأن المكتبة العربية تكاد تخلو من دراسات متخصصة لتحليل العلاقات الايرانية- العربية من منظور السلوك التصويتى فى فترات متباينة، تمثل كل فترة منها مجالا لتحولات داخلية، سواء فى ايران أو الدول العربية، وكذلك تحولات اقليمية ودولية. وتسعى هذه الدراسة إلى عرض وتحليل وقائع التصويت الايرانى على القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة فى الدورات العادية- فى مختلف القضايا التى عرضت عليها فى الفترة من(٧٥- ١٩٧٨) (١٩٨٥-١٩٨٨) (١٩٩٠-٢٠٠١)- وذلك بهدف اختبار مدى تأثير التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى - مثل حرب الخليج الثانية- فى اواخر الثمانينيات وحتى أحداث الحادى عشر من سبتمبر على نمط السلوك التصويتى الايرانى تجاه القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتم تقسيم الدراسة إلىّ أربعة فصول،الفصل الأول بعنوان "محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية"، وينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث متتالية، تعرضت الباحثة فى المبحث الأول منها للتعريف بالسلوك التصويتى.

وتناولت الباحثة فى المبحث الثانى محددات السلوك التصويتى فى المنظمات الدولية من حيث المحددات الداخلية كالعامل الجغرافى، أو المحدد السكانى، أو الوضع الاقتصادى، أو الايديولوجية، أو طبيعة النظام السياسى. وفى المبحث الثالث، تم تناول المحددات الاقليمية للسلوك التصويتى، ومنها الجوار الجغرافى، والتكتلات الإقليمية فى المنطقة، وطبيعة النظام الاقليمى ومدى تاثره بالنظام الدولى. وفى المبحث الرابع، تناولت الباحثة المحددات الدولية للسلوك التصويتى، ومنها طبيعة النظام العالمى السائد. وتعرضت الباحثة فى المبحث الخامس للكتل التصويتية الجديدة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. فبعد أن كانت هذه التكتلات مقصورة على التكتلات الأيديولوجية، تنوعت هذه التكتلات باختلاف النظام العالمى السائد، فمنها التكتلات الاقليمية والتجمعات الفرعية والمنظمات الاقليمية.

وتناول الفصل الثانى وهو بعنوان "السلوك التصويتى الايرانى تجاه القضايا العربية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٧٨" مبحثين، تناول المبحث الأول قضية الصراع العربى الاسرائيلى، وفى الثانى، تناول قضية حقوق الانسان، ووجدت الباحثة أن الموقف الايرانى من قضية الصراع العربى - الاسرائيلى يكاد يكون ثابتا وواحدا ومؤيدا للشعب الفلسطينى ومناهضا لسياسة اسرائيل فى المنطقة، وذلك بعد حدوث الثورة الايرانية، ورجوع الخمينى وصعوده ليكون الاب الروحى للثورة، ومن ثم كان المرجع الدينى لهم، وأصبح موقفهم واحدا من الصراع العربى - الاسرائيلى، وقد طالبت ايران بضرورة انضمام اسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى، لأنها الوحيدة التى تمثل خطرا على دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول غير المواجهة.

أما المبحث الثانى من الدراسة، فتناول السلوك التصويتى الايرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٨، فى مبحثين متتاليين، الأول يتناول قضية الصراع العربى - الاسرائيلى. وتناولت الباحثة فى المبحث الثانى قضايا حقوق الانسان التى ظهرت فى الثمانينيات. وفى الفصل الرابع وهو بعنوان "السلوك التصويتى الايرانى تجاه القضايا العربية فى الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠١"، ركزت الدراسة ايضا على قضية الصراع العربى - الاسرائيلى، وقضايا حقوق الانسان والارهاب الدولى.

وتوصلت الباحثة الى أن الموقف الايرانى ثابت دائما تجاه هذه القضية، سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى، فقد كان الموقف الايرانى ثابتا عند التصويت على هذه القضية على مدى السنوات المختارة فى هذه الدراسة، وإن كان هناك بعض التعارض والتذبذب فى الموقف الايرانى فى بعض السنوات بما يتلاءم مع مصالحها على المستويين الدولى والاقليمى، والذى يرجع إلى وجود بعض المعوقات التى شهدتها العلاقات بين الجانبين العربى والإيرانى. فضلا عن ذلك، تبين من وقائع التصويت الايرانى أن اللهجة الايرانية فى التعامل مع قضايا المنطقة العربية اختلفت باختلاف الفترات الزمنية للدراسة.

فقد لاحظت الباحثة أن التصويت الايرانى خلال الفترة من عام ١٩٧٥- ١٩٧٨، أو فى الفترة من عام ١٩٨٥ - ١٩٨٨، أو فى الفترة من عام ١٩٩٠- ٢٠٠١ ، كان لصالح القضية الفلسطينية، وظهر هذا من تتبع نمط التصويت الايرانى على الرغم من الخلافات والمشاكل التى شابت العلاقات الايرانية - العربية خلال الثمانينيات. إلا أنه مع بداية التسعينيات ومع أزمة الخليج الثانية، حاولت ايران من جانبها كسر حاجز العلاقات مع الدول العربية، وتحديدا دول الخليج، وحدث نوع من التقارب الايرانى - العربى شوهد أحد معالمه عند التصويت على القضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها القضية الفلسطينية.

من ناحية أخرى، وجد أنه عند التصويت الايرانى على قضايا حقوق الانسان أن ايران تساند أوضاع حقوق الانسان الفلسطينى واللاجئين، دون التطرق إلى حقوق الانسان داخل الدول العربية، استنادا إلى دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمراعاة أوضاع حقوق الانسان فى ايران، حيث كانت تعتبر أن قضية حقوق الانسان من القضايا الشائكة، ولا تستحق التدخل الدولى لحمايتها بدعوى التحول الديمقراطى أو الوقوف إلى جانب الجماعات التى تعانى من التمييز وخلافه، ويرجع هذا إلى طبيعة النظام السياسى الايرانى المحافظ الذى رأى فى مناقشة هذه القضية تدخلا فى الشأن الداخلى، وهو ما أيدته الرؤى العربية عند التصويت على هذه المسألة. أما خلال التسعينيات، فقد ركزت الدراسة على توضيح الموقف الايرانى فيما يخص قضية حقوق الانسان فى فلسطين والعراق، وكان طبيعيا أن يتلاقى الموقف الايرانى مع الموقف العربى عند التصويت على هذه القضية، ويتلاقى مع كثير من الدول الأعضاء فى الجمعية العامة، فايران تقف دائما إلى جانب القضية الفلسطينية، وتستنكر دوما الممارسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة، وتقف ضد سياسة الولايات المتحدة التى تكيل بمكيالين عند مناقشة أوضاع حقوق الانسان فى فلسطين، باعتبار أن موضوع حقوق الانسان من أول الحقوق المصونة فى الاسلام للفرد، وقد ورد النص عليها فى القرآن الكريم والسنة المطهرة بصر النظر عن الديانة أو الجنس أو اللون، حيث سوى الاسلام بين البشر، فلا فضل لعربى على أعجمى، أو لأبيض على أسود إلا بالتقوى، فهذا هو ما جعل ايران، كدولة مسلمة، تتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى حياة كريمة، وتطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم دون توطينهم فى بلاد أخرى، وطرد المحتل الصهيونى الغاصب من أرضهم العربية المحتلة، وجعل القدس عاصمة لفلسطين وليس لدولة سواها، فموقفها من حقوق

Scanned by CamScanner

الشعب الفلسطيني كان موجدا ودائما في صالح الشعب الفلسطيني.

أما قضية حقوق الانسان في العراق، فقد لوحظ أنه خلال التسعينيات وبعد الحظر الذى فرض على العراق، وما عاناه الشعب العراقى من الامراض ونقص الغذاء واستمرار الانتهاكات لحقوق الشعب العراقى من قبل المنظمة الدولية، خاصة برنامج النفط مقابل الغذاء الذى أدارته الولايات المتحدة – كل ذلك كان خير دليل على سيطرة الولايات المتحدة على المنظمة الدولية الأمر الذى أفقدها مصداقيتها لدى كثير من الدول، فضلا عن تدهور اوضاع حقوق الانسان فى ظل رئاسة صدام حسين لها. وفى هذه الفترة، كانت ايران تخشى على الشعب العراقى من تسلط النظام الحاكم والانتهاكات الشديدة للمدنيين العراقيين، وكان هذا الموقف ليس فقط على الجانب الايرانى، وإنما ايضا على المستويين العربى والدولى. وعلى الرغم من فترة الصراع على الحدود بين كل من العراق وايران فى حرب الثمانى سنوات بينهما، إلا أنها لم تتخل عن موقفها كدولة مسلمة تجاه الشعب العراقى المسلم فى ظل محنة الحروب الأمريكية على العراق. فبالرغم من ذلك، وقفت إيران بجانب الشعب العراقى فى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان فى العراق بعد الحرب الأمريكية على العراق، والقبض على صدام حسين ديكتاتور العراق.

كما تبين الدراسة أن المتغيرات الاقليمية كانت هى العامل الحاسم والأهم فى بيان السلوك التصويتى الايرانى تجاه القضايا العربية، أكثر من المتغيرات الداخلية أو الدولية فى توجهات تصويتها على تلك القضايا، حيث إن التغيرات التى شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة ساهمت -إلى حد كبير- فى حدوث تقارب عربى- ايرانى. فالحرب العراقية – الايرانية تركت شرخا كبيرا فى العلاقات العربية – الايرانية، وهو ما حاولت ايران من جانبها أن تعيد بناءه، ومن ثم كانت هناك رغبة قوية فى عودة العلاقات، وعملت على الوقوف إلى جانب الصف العربى فى المنظمات الدولية.

أما خلال فترة التسعينيات، فقد ساهمت حرب الخليج الثانية فى حدوث تقارب كبير بين الجانبين، تمثل فى المحاولات الايرانية لعودة العلاقات، وفى عقد اتفاقيات أمنية بين ايران وبعض دول الخليج، محاولة عودة العلاقات مع مصر، وذلك من خلال المقابلات المشتركة بين القيادتين المصرية والايرانية فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى، والامم المتحدة. كما رأت إيران أنه يمكن أن تلعب دورا قويا فى المنطقة، يساهم فى أن تكون الحليف الأول والأقوى للدول العربية، وبالتالى يمكنها أن تلعب دورا رائدا فى منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم، جاءت وقائع التصويت الايرانى فى الغالب بالتأييد للقضايا العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقريب وجهات النظر بصددها، ومنها:

تعميق التقارب بين المذاهب الاسلامية، وإعادة تنظيم علاقاتها بعضها ببعض، والتنسيق المتبادل فى مواجهة الأزمات فى منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة ايجاد حل سلمى لمشكلة الجزر الثلاث المختلف على ملكيتها بين ايران والامارات العربية المتحدة: طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى، بحيث لا تكون هذه المشكلة فرصة لتدخل أجنبى. وتأمين حرية الملاحة الايرانية فى مضيق هرمز من خلال معاهدة دولية ملزمة لكافة الأطراف، التى لها مصالح على هذا المضيق، ومراعاة الرغبة الإيرانية بإطلالة أوسع على العالم، سواء عبر الأوبك أو منظمة المؤتمر الاسلامى أو غيرهما من المنابر المشتركة بينها وبين الدول العربية، ومعاملة الدولة الإيرانية كدولة مسلمة، لها ما للدول المسلمة والعربية من حقوق، وعليها ما على الدول الاسلامية والعربية من واجبات، ووضع نهاية لسياسة الردع التسليحى المتبادل، وهى مصدر الحذر المتبادل بين الطرفين، وصولا لطموح إرساء نظام أمنى للمنطقة يقيها خطورة التدخل العسكرى والأجنبى فيها، ووضع حد للتسلح النووى الاسرائيلى بما يهدد المنطقة بأسرها تحت حماية الولايات المتحدة الامريكية، والعودة للاشتراك فى سياسة الحفاظ على الوضع القائم الذى يمنع تفتيت المنطقة وفق الرغبة الأمريكية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتوافر فرص التعاون على حل المشاكل الحدودية ومشاكل الاقليات فى المنطقة، نظرا لكون هذه المشاكل هى التى تفتح الأبواب أمام التدخل الأجنبى فى شئون المنطقة.

شيرين الديداموني

أثر النظام الدولى على فاعلية مجلس الأمن (دراسة فى الحالة العراقية) ٢٠٠١-٢٠٠٥

محمود مشهور متعب الزعبى

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦

شكلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أحد العوامل التى أثرت فى هيكل النظام الدولى، وموازين القوى الكبرى الفاعلة فى النسق الدولى – دولا كانت أو منظمات – حيث أفرزت هذه الأحداث مجموعة جديدة من المفاهيم التى شكلت أساسا لطبيعة النظام الدولى وخصائصه فى المرحلة الراهنة، كان فى مقدمتها مفاهيم الحرب الاستباقية، والتدخل لاعتبارات إنسانية، وحماية حقوق الانسان، ونشر الديمقراطية، وتصنيف دول العالم إلى معسكرين هما: محور الخير ومحور الشر، وتبنى العديد من السياسات التى غلب عليها الطابع التصادمى مع دول محور الشر. وقد انعكست هذه التحولات وتلك المفاهيم على فاعلية المنظمات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بالتطبيق على الحالة العراقية (٢٠٠١– ٢٠٠٥) وبيان القضايا التى شكلت محورا لتعامل مجلس الأمن مع هذه الحالة، ثم تقييم لكيفية تعامل المجلس مع هذه القضايا.

وقد حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها الأربعة ومباحثها الإجابة على سؤال رئيسى يدور حول مدى تأثير خصائص النظام الدولى أحادى القطبية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة على فاعلية مجلس الأمن وذلك بالتطبيق على الحالة العراقية.

وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان "خصائص النظام الدولى وفاعلية مجلس الأمن"، حيث تناول فى مباحثه الثلاثة سلطات وصلاحيات مجلس الأمن، والنظام الدولى ثنائى القطبية وفاعلية مجلس الأمن، وأخيرا وليس آخرا، التغييرات فى النظام الدولى ودور مجلس الأمن.

وهنا، خلص الباحث من خلال تناوله للفصل الأول إلى مجموعة من النتائج، هى:

إن الأوضاع التى سادت فى فترة النظام الدولى ثنائى القطبية، والعلاقة التى كانت قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى على هيئة حرب باردة، شكلت أهم العوامل التى حكمت دور مجلس الأمن فى تلك الفترة، وما نتج عن ذلك من انعكاسات على فاعلية دور المجلس، ليظهر مجلس الأمن فى حالة شلل أظهرتها العديد من المؤشرات، منها:

عدم استكمال بناء أدوات نظام الأمن الجماعى، والإسراف فى استخدام حق النقض (الفيتو)، وقيام التحالفات وإحلال مناطق النفوذ بدلا من نظام الأمن الجماعى، إضافة إلى تعاظم دور الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن.

كما أدت مجموعة من التغيرات التى طرأت على هيكل النظام الدولى إلى بروز نظام دولى جديد، تمتلك فيه دولة واحدة نسبة مؤثرة لقدرات النظام الدولى، وتنفرد بسلم القوى الدولى، وهى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى أتاح لها فرصة هذا التفرد بامتلاك عناصر القوة مجتمعة، لجعلها أدوات تغيير لأى عمل صادر عن أعضاء النظام الدولى، وذلك حسب مصلحتها القاضية بالمحافظة على هذا الوضع لأطول فترة ممكنة، والحيلولة دون ظهور فاعل دولى آخر كقطب منافس لها.

كما أدت التغيرات التى طرأت على النظام

Scanned by CamScanner

الدولى، وإفرازها نظاما دوليا أحادى القطبية، إلى حدوث تحول جوهرى فى سلوكيات الأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن بشكل خاص، أثناء قيامه بدوره فى معالجة القضايا المطروحة عليه وتمثلت سمات هذا الدور الجديد فى اتسام سياسة الأمم المتحدة بعدم التوازن، والانتقائية فى تطبيق الشرعية الدولية على القضايا التى تعرض للمناقشة فى المجلس، وإساءة استخدام مبدأ التدخل الانسانى، واتساع مفهوم السلم والأمن الدوليين، وكذلك التوسع فى استخدام تدابير الفصل السابع، وتعاظم دور مجلس الأمن فى النظام الدولى وبروز حالات جديدة.

أما الفصل الثانى، الذى تناول "العوامل التى تحكمت فى دور مجلس الأمن فى الحالة العراقية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر"، فقد جاء فى مبحثين، أحدهما عن العوامل النابعة من السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والآخر عن العوامل النابعة من طبيعة الحالة العراقية.

وهنا، توصل الباحث إلى نتيجتين هما:

١- إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر شكلت فرصة جوهرية لفريق المحافظين الجدد، وذلك باستغلالها كمبرر قوى أثناء تطبيق الرؤى التى يؤمنون بها. وحتى تكتمل هذه الرؤى، فإنه تمت ترجمتها على شكل وثيقة استراتيجية للأمن القومى الأمريكى، لتكون بمثابة برنامج للإدارة الأمريكية تسعى إلى تحقيقه، اعتمادا على مفاهيم جديدة، كالحرب الدولية ضد الارهاب، ونشر الديمقراطية، والحرب الاستباقية، الأمر الذى أدى إلى تغيير نمط التعادل مع مجلس الأمن ليتراوح بين النمطين التوظيفى والاستبعادى، وعدم الالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، إذا رأت الإدارة الأمريكية أن مجلس الأمن سيحول دون تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- كما شكلت الحالة العراقية، بحد ذاتها ومختلف مراحلها، الفرصة المواتية لترجمة رؤى وأهداف الإدارة الأمريكية على أرض الواقع، وذلك باستغلال مواقف العراق من عمليات التفتيش، وفى صورة أخرى رفضه تنفيذ بعض قرارات مجلس الأمن، الأمر الذى ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال هذا الموقف، وتوجيه الاتهامات للعراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب، واستمرار النظام الديكتاتورى فى الحكم، مما يتطلب الاستخدام المباشر للقوة، وانتهى إلى تصرف الولايات المتحدة الأمريكية بتفرد والاعتداء على العراق بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والجيواستراتيجية، دون سند شرعى صادر عن مجلس الأمن يقضى بذلك، الأمر الذى أوضح تهميش دور المجلس.

أما الفصل الثالث، فإنه يقع تحت عنوان "تقييم فاعلية مجلس الأمن فى الحالة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٥"، وقد تناول فى مبحثيه التدخل المبرر بنزع أسلحة الدمار الشامل، ولاعتبارات إنسانية.

وقد توصل الباحث إلى نتيجتين هما:

أولا- إنه رغم التأكيدات التى أظهرت خلو العراق من أى نوع من الأسلحة المحظورة، والتى جاءت من خلال التقارير التى رفعتها لجنة التفتيش الأخيرة، لم يستطع المجلس كبح جماح الإصرار الأمريكى وتمسكه بهذا المبرر لدفع المجلس لاتخاذ قرارات ضد العراق، والتى وصلت إلى مطالبة المجلس بمنح الولايات المتحدة الأمريكية سندا شرعيا لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق. وبعد فشلها فى الحصول على هذا السند الشرعى، قامت بحربها العدائية ضد العراق، وما أثبت زيف هذا المبرر التقرير الذى قدمه "ديفيد كاى" رئيس فرق المسح المرافقة للقوات المعتدية، التى ضمت ١٤٠٠ خبير عملوا لفترة تجاوزت ثمانية أشهر منذ احتلال العراق، والذى أوضح فيه عدم تمكن الفرق من وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، مما يؤكد صحة التقارير المرفوعة من قبل لجنة التفتيش (الإنموفيك)، وفشل مجلس الأمن فى البت بمصداقية هذه التقارير، وإنهاء الأزمة بقرار صريح يتبنى هذه التقارير.

ثانيا- وفيما يخص قضية التدخل تحت مبرر الاعتبارات الإنسانية، فإن اعتماد المجلس على قرارات سابقة كأساس قانونى، وإصداره قرارات أخرى حسب المنظور الأمريكى، بادعائها نشر الديمقراطية فى العراق، فإنه، وفى الوقت نفسه، لم يصدر المجلس قرارا يقضى بإيقاف الانتهاكات الإنسانية الجسيمة التى أحدثتها قوات الاحتلال، وإنما اكتفى بإصداره قرارات بتصرف منه فى الحالة العراقية لدعم وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقى، والاضطلاع بهذا الدور دون محاسبة المسبب.

أما الفصل الرابع، فيتناول "تقييم دور مجلس الأمن فى الحالة العراقية". من خلال مبحثين، أحدهما عن مؤشرات ضعف دور مجلس الأمن فى الحالة العراقية، والآخرعن مؤشرات قوة دور مجلس الأمن فى الحالة العراقية. وهنا، توصل الباحث إلى عدة نتائج، هى:

١- إن مجلس الأمن غير مطلق اليد فى إصدار ما يشاء من قرارات، وإنما يتوجب عليه، أثناء قيامه بدوره، مراعاة القيود الواردة على سلطاته، والمنصوص عليها فى الميثاق، والتى تشكل الأساس القانونى للشرعية الدولية، والمتمثلة فى احترام مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وسائر نصوص الميثاق، ووجوب مراعاته لسلطاته المنصوص عليها عند إصدار قراراته، وكذلك التزامه بالاختصاصات الأساسية لمجلس الأمن والقواعد الإجرائية التى تتعلق بممارسته لهذه الاختصاصات.

٢- بعد التسليم بأن مباشرة المجلس لاختصاصاته تعد التزاما فى كل الحالات، وليس حقا يمتنع عنه متى يشاء، وأن المجلس لا يجوز له أن يتنازل عن بعض اختصاصاته، ولا يجوز أن يتعدى هذه الاختصاصات، نرى أنه لم يدرك طبيعة الحالة منذ نشوبها، وذلك بإقراره عدم مشروعية الحرب، وأنها حالة عدوان وقعت ضد دولة العراق، وتعدى الأمر ذلك ليتجاوز المجلس فى بعض القرارات لحدود سلطاته، وخرقه القيود الواردة على هذه السلطات، واتسام بعض بنود القرارات بالغموض، وتسييس المصطلحات القانونية، الأمر الذى شكل سوابق قانونية خطيرة.

٣- إن الحالة العراقية (٢٠٠١-٢٠٠٥) قد أظهرت أن طبيعة النظام الدولى تمثل عاملا فاعلا فى التأثير على دور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين، من حيث طبيعته، ودوره، ووسائله، وفاعلية هذا الدور. ومع ما أبرزته هذه الحالة من جوانب ضعف، فاقت جوانب القوة التى اتسم بها دور المجلس فى إدارته لها، فقد كان ذلك أحد أهم الدوافع وراء تصاعد المطالب الدولية والإقليمية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الهيكل التكوينى لمجلس الأمن.

وأخيرا، تأتى خاتمة هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات يوصى بها الباحث لتوضيح كيفية التعامل مع مجلس الأمن فى ظل النظام الدولى أحادى القطبية، وهى :

١- توسيع عضوية مجلس الأمن لتصبح أكثر توازنا، وأكثر تعبيرا عن التغير الحاصل والمتمثل فى تزايد عدد أعضاء الأمم المتحدة، والذى تعدى عددهم فى فترة الإنشاء أكثر من أربعة أضعاف.

٢- تعديل نظام التصويت فى المجلس وذلك عن طريق إلغاء حق الاعتراض، أوعلى أقل تقدير ألا يكتسب الفاعلية إلا إذا مارسه عدد من الأعضاء وليس عضوا واحدا، وأن يتم تقليصه من خلال وضع حدود للموضوعات التى يجوز استخدامه فيها.

٣- تشكيل قوات مسلحة حاضرة تابعة للمجلس تأتمر بأمره مباشرة.

٤- تفعيل نص المادة (٤٧) من الميثاق والقاضية بإنشاء لجنة أركان حرب، والتى من مهامها إسداء المشورة والمعونة لمجلس الأمن فى جميع المسائل الحربية، والتى تعتبر مسئولة عن التوجيه الاستراتيجى لأى قوة مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس.

٥- الحرص على تحقيق التوازن فيما يتعلق بميزانية الأمم المتحدة، وذلك من خلال تحديد نسبة ثابتة لها فى الدخل القومى لكل دولة، خاصة بعد أن اتضح للجميع كيف أن الدول التى تمول بنسبة كبيرة تهيمن على عمليات صنع القرار فى منظمة الأمم المتحدة.

مى عبدالرحمن غيث

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

Scanned by CamScanner

نحو نظرية للقومية العربية.. محاولة في تجديد الفكر القومي

د. محمد عبدالشفيع عيسى

بيروت، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥

ينطلق المؤلف فى بداية كتابه من الإشارة إلى إرهاصات بعض المفكرين والكتاب العرب بشأن تجديد الفكر القومي، انطلاقا من محاولة البعض لتحميل أيديولوجية القومية العربية نفسها مسئولية الوضع العربى المتردي، والادعاء بأن طريق الخلاص هو مجرد انتهاج (الديمقراطية الليبرالية). ويؤكد المؤلف أن طريق الخلاص هو فى استعادة قوة الدفع القومية العربية (الشعبية)، وربطها بأيديولوجية أوسع للتقدم العربى تقوم على استئناف التطور الحضارى العربى - الاسلامى، وبناء القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى أفق ديمقراطى شعبى اشتراكى من خلال السعى للتحرر الوطنى والاجتماعى والعدالة الاجتماعية.

ويتكون هذا الكتاب من أربعة فصول أساسية مع فصل تمهيدي.

فى التمهيد، يتساءل المؤلف: لماذا القومية العربية؟ ففى ظل عملية الغزو والاحتلال الامريكى للعراق عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام الحكم، حاول البعض أن ينسب ذلك الى فشل القومية العربية نفسها، ويجيب المؤلف بأن العكس هو الصحيح وأن طريق العرب نحو التقدم رهن بعدم التخلى عن القومية العربية وأنه مشروط أساسا باستعادة التمسك بالهوية القومية، القومية الشعبية، وليس مجرد إصلاح النظام العربى الرسمى. ويدعو المؤلف الى عملية سياسية واجتماعية كبرى تمارس النخبة العربية الواعية والجماهير من خلالها استكمال مهمة بناء وطنها القومى من خلال الكفاح الديمقراطى، حتى ترفع الولاء العربى القومى الحقيقى فوق الولاءات الفرعية الطائفية والإثنية وتبنى سلطتها الحقيقية، سلطة الشعب المنتج.

إن الديمقراطية هنا تبنى باعتبارها (عملية) أو ممارسة تاريخية حقيقية وطويله الأجل، وليست مجرد (حالة) مفاجئة، وإن الكفاح الديمقراطى وعملية بناء الوطن يتحققان عبر الممارسة الهادفة الى تحقيق التطور العربى الارتقائى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى. وأما مضمون هذا التطور، فهو تحقيق الكفاية والكفاءة والعدالة الاجتماعية، وإقامة سلطة الشعب المنتج، وتثبيت متوازن للهوية القومية - الدينية.

فى الفصل الأول، التكون الاجتماعى التاريخى للأمة العربية، يتناول المؤلف موضوع (الأصل السلالى) للجماعة العربية عبر تناول مصطلح سامية - حامية، ويتساءل: أسامية حامية أم إفريقاسية؟

عموما، يرى المؤلف أن البحث الأنثروبولوجى والألسنى الحديث أدى إلى تجاوز الرؤية الاستشراقية القديمة والقائمة على مزدوجة "سامية - حامية" ضمن المنطقة العربية الحالية، والتى كانت تضع خطا فاصلا بين (الساميين) ساكنى منطقة المشرق العربى الحالى وشبه الجزيرة العربية، و(الحاميين) فى منطقتى شمال وشرق إفريقيا. وفى المقابل، فقد أصبح التوجه العلمى الغالب، فى أبحاث السلالات والشعوب واللغات العالمية، ينحو إلى بناء مداخل بديلة وخاصة لفهم التمازج البشرى واللغوى التاريخى فى المنطقة العربية الحالية. من أهم هذه المداخل: السعى إلى دمج شعوب ولغات العرب الحاليين فى قطاعى جنوب وغرب آسيا، من جهة أولى، وشمال وشرق إفريقيا، من جهة ثانية، ضمن مجموعة متميزة يطلق عليها "المجموعة الإفريقية - الآسيوية" أو (أفرو-آسيا). ويحبذ المؤلف رؤية تتجاوز كلا من الثنائية القديمة للسامية - الحامية، والوحدة المركبة المستحدثة لأفرو-آسيا. وتقوم هذه الرؤية على بناء (وحدة مندمجة) تشمل قطاعى أو منطقتى التفاعل العميق المشار إليهما، ويطلق المؤلف عليها مصطلح "إفريقاسيا" أو المجموعة "الإفريقاسية".

وينتهى المؤلف إلى طرح تساؤل: إلى أى حد وجدت (الأمة العربية)؟ ويجيب بأن الأمة العربية وجدت وتكونت من خلال عملية تاريخية دائمة ومستمرة، لكنها معرضة لإمكان الهدم والبناء كالكائن الحى، وأن تطورها يتوقف على استئناف وتفعيل النموذج الحضارى العربى الإسلامى.

فى الفصل الثانى (الأمة العربية والقومية العربية فى السياق التاريخى المقارن .. الخبرة الأوروبية والخبرة العربية - دراسة حالة المغرب العربى)، يتناول المؤلف الأمة والقومية فى الخبرة الاوروبية، ثم الأمة والقومية فى الخبرة العربية المقارنة، وكذا الوضعية المقارنة للقومية العربية بين المناطق المتعددة للوطن العربى. ويؤكد المؤلف فى هذا السياق أن المغرب العربى أدى دورا تاريخيا حاسما لحفظ معالم الكيان الحضارى العربى - الإسلامى فى الاندلس بعد اكتمال سقوطها فى قبضة الصليبية القوطية، وأن المغرب كله حفظ هذه المعالم ثقافة وبشرا، عربا وغير عرب، وحال دون زوالها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المغرب العربى (ربما باستثناء ليبيا كهمزة للوصل بين المشرق والمغرب العربيين ولخصوصية تاريخها إلى حد ما فى القرن العشرين) تكمن به ظاهرة "الاغتراب" النسبى عن القومية العربية. ومن أهم أسباب هذه الظاهرة "الثقافة السياسية" التى حاول نشرها الاستعمار الفرنسى، وسياسة (إدماج النخب) التى اتبعها، وهو ما تبدى عبر محاولة تبنى شرائح من النخب التى اصطلح على تسميتها مؤخرا (النخب الفرانكوفونية).

ويرى المؤلف أنه يجب البحث عن طريقة أكثر فاعلية لدمج المغرب والمشرق معا فى كتلة الحركة القومية العربية الواحدة فى إطار من إعادة هيكلة الفكر القومى العربى، علما بأن بعض الكتاب والمفكرين من أبناء المنطقة المغاربية حاول مقاربة ذلك (محمد عابد الجابرى - عبدالله العروى - هشام جعيط - عبدالسلام المسدى والطاهر لبيب وآخرون)، وأنهم (انتزعوا حقهم بأيديهم) على طريق "إعادة كتابة التاريخ العربى بالطريقة المغربية"، على حد تعبير المؤلف.

الفصل الثالث (التطور الفكرى للقومية العربية) يتناول الأساس الاجتماعى السياسى لنشوء وتطور الفكرة العربية ومراحل تطور الفكرة القومية. ويستعرض المؤلف نماذج من التفكير القومى "خارج الاطار المؤسسى"، من خلال أعمال عبدالله الريماوى، وعصمت سيف الدولة، ونديم البيطار، ثم التفكير القومى "فى الاطار المؤسسى"، من خلال مساهمة عبد الناصر فى المجال الأيديولوجى والحركى، ومساهمات التيارات القومية الأخرى. ثم يتناول المؤلف ما يسميه (تبديد الاوهام) لتصحيح بعض الاخطاءالشائعة حول التاريخ الفكرى للقومية العربية.

ويصل المؤلف أخيرا إلى طرح تساؤل ينبثق بعد تركيزه على الناصرية خاصة، هو: ماذا يبقى من الفكرة القومية؟

الفصل الرابع (التجديد النظرى الأيديولوجى للقومية العربية) يحلل فيه المؤلف معالم الضعف فى بنية الأيديولوجيا للقومية العربية، والخلل

Scanned by CamScanner

التنظيرى للفكر القومى الكلاسيكى، كما يتضح من البحث فى مقومات الامة والقومية. ويشتمل الفصل أيضا على عرض للأبعاد النظرية البديلة للتجديد الأيديولوجى، والخيارات المطروحة أمام تحقيق التجديد الأيديولوجى للقومية العربية. ويضع المؤلف فى ختام الفصل مبحثين حول (قضايا إضافية فى مواجهة الفكر القومى التجديدى مع مطلع القرن الحادى والعشرين)، و(كيف يمكن تطوير التكامل الاقتصادى العربى). ويتوصل المؤلف أخيرا إلى تأكيد مبدأ نظرى أساسى هو: المبدأ القومى الثورى، مبدأ إقامة الكيان السياسى المترجم لوجود الأمة العربية القومى، ومن ثم انتهاج طريق التطور الارتقائى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بالاشتراكية والديمقراطية، ارتكازا إلى القاعدة التاريخية والحضارية ذات العمق العربى - الإسلامى، من خلال حركة قومية وتقدمية فاعلة.

وهناك عدة ملاحظات منهجية وعلمية توصلنا إليها بعد قراءة دقيقة لهذا الكتاب المهم فى إطار الكتابات الجادة لإعادة القراءة التاريخية للفكر القومى العربى، وهى :

١- إن الكتاب محاولة جادة استوعب المؤلف فيها نماذج تاريخية قلما نجدها فى الكتب والدراسات التى تناولت أيديولوجية القومية العربية، حيث أسهم المؤلف فى قراءة الفكر التجديدى للقومية العربية على أساس علمى وأكاديمى مع رؤى تنظيرية واجتهادات عبرت عن تجربة فكرية وميدانية نضالية فى ساحات الفكر القومى فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى بشكل خاص.

٢- استوعب المؤلف (التكوين التاريخى للأمة العربية) بالاعتماد على الكتاب الرائع لرائد تاريخية القومية العربية عبد العزيز الدورى، وبالاستناد إلى بعدين اجتماعى وسياسى للتعرف المتكامل على الفكر القومى.

٣- تبدو رؤى للمؤلف فى كتاباته السابقة منذ سنوات عدة، حيث يأتى هذا العمل فى إطار مشروعه الفكرى لدراسة الأيديولوجيات السياسية العربية المعاصرة.

٤- يدعو المؤلف إجمالا لحل أزمة الفكر العربى المعاصر، خاصة القومى، عن طريق فتح باب الحوار الموسع والعميق حول العقائد السياسية العربية المعاصرة عموما، والقومية العربية خصوصا، على أساس الفهم الموضوعى للواقع العربى، وبناء رؤية ملائمة للمستقبل.

د. مفيد الزيدى

معركة الإصلاح فى سوريا

رضوان زيادة

القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦

تشغل سوريا اليوم حيزا مهما من الدراسات والأبحاث فى المعاهد ومراكز البحوث الغربية، فالصراع على سوريا اليوم يدور بين كافة الأطراف الدولية الأمريكية والأوروبية، بعد أن أصبحت مذبحا لتسوية الخلاف الأمريكى - الأوروبى الذى نشأ بعد الحرب على العراق. فالتنسيق الفرنسى - الأمريكى اليوم فيما يتعلق بالموقف من سوريا يحمل طابعا من الصراع الخفى على استحواذ النفوذ فى المشرق العربى، بعد أن جرى تحييد العراق وتم إغراقه فى صراعاته الداخلية المؤلمة.

لكن، وفى الوقت نفسه، تبدو سوريا اليوم وكأنها الدولة المانعة الوحيدة ضد إجراء إصلاحات جذرية وحقيقية تزيل عقودا من الألم والتخلف والعيش خارج التأثيرات الدولية، كما أنها وفى الوقت نفسه تعيش مرحلة انقضاء الأجل فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية التدخلية التى درجت عليها سوريا، وبنت لها دورا عربيا لا يستهان به. نحن إذن أمام إشكالية حقيقية: صراع دولى على الاستحواذ، واستعصاء داخلى على الإصلاح، وكلا المسارين لا يساعد على توقع أو استشراف جيد للمستقبل.

ويتمحور الكتاب حول ثلاثة محاور، المحور الأول يركز على السياسة الإقليمية السورية، حيث يقدم الدكتور برهان غليون قراءة معمقة للدور الوظيفى للسياسة الإقليمية التى طلب منها أن تؤديه فى عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، ويسلط الضوء على نموذج الحكم الذى بلوره الرئيس السورى خلال عقود ثلاثة من السلطة المتواصلة، وأن النظام السورى كان له قدرة كبيرة على الجمع بين التناقضات، والانتقال من تحالف الى آخر، من دون ان تختل توازناته الداخلية أو تتأثر صورته الخارجية، واعتمد الأسد فى اقامة بنيان نظامه وترسيخ أقدامه فى الداخل والخارج على المزاوجة بين مبدأى القوة والحيلة والحنكة فى الوقت نفسه. فمن دون القوة، ما كان بامكانه الحفاظ على النظام فى الداخل ولا توسيع قاعدة النفوذ الاقليمى التى ستمكنه فى مرحلة لاحقة من تحقيق الفائض الذى سيمكنه من كسب ولاء الرأى العام وخضوعه. لكن ما كان من الممكن تأمين هذه القوة ايضا من دون السياسة البراجماتية الجديدة التى اتبعها، والتى جعلته، بعكس ما هو شائع عند أغلب المحللين، يتحرر مبكرا من استقطابية الحرب الباردة ويضمن لنفسه ولسوريا هامش مبادرة مستقلة يمكنها من العمل خارج إطار التبعية التقليدية التى ميزت الأقطار التى كانت تلتحق بالمعسكرين الشرقى والغربى. وهذه الاستقلالية النسبية بالطبع هى التى شكلت خصوصية حقيقية للنظام بالمقارنة مع أغلب نظم المنطقة التابعة. لقد كان لوفاة حافظ الأسد، الذى كان يمسك وحده بأسرار عمل النظام الذى بناه أثر كبير على اضاعة السياسة السورية بوصلتها وتهورها فى خيارات سياسية غير قادرة على السيطرة على نتائجها، فلم يكن ورثته على القدر نفسه من معرفة الحقيقة الاستراتيجية لسوريا. وبدل أن يتابعوا ما بدأه عندما شارك فى الحرب ضد العراق ووقع مع أنقرة اتفاقية أضنة، فاتحا باب التخلى التدريجى عما يسمى بالدور الاقليمى، أى عن سياسة القوة، للتأقلم مع الواقع الجيوسياسى الجديد، سعوا، بالعكس، إلى الانطلاق من هذا الدور المتهاوى لتكوين امبراطورية سوريا فى لبنان وفى فترة عابرة فى العراق أيضا. ولعل حاجة الرئيس الشاب الى تأكيد قوته ونفوذه فى عالم السياسة السورية، الذى جاء من خارجه، جعلت الانسحاب من السياسة التوسعية القديمة يبدو فى نظره وكأنه تصفية للمكاسب الاستراتيجية السورية وبالتالى علامة ضعف. كما أن الأجهزة الأمنية والعسكرية، التى حررتها وفاة الأسد الأب من عقدة الخضوع والارتهان للسياسة العليا وعززت لديها الشعور بأنها المؤتمنة الوحيدة على النظام وتراثه، قد وجدت فى الدفاع عن السياسة التوسعية مصدر شرعية وحيدة لاستمرارها فى فرض وصايتها التقليدية على المجتمع، وفى ما وراء ذلك فى الحفاظ على امتيازاتها ومكاسبها الاستثنائية فى سوريا ولبنان معا.

كان الحفاظ على إرث حافظ الأسد وضمان الأمن والاستقرار لنظامه وتجنب المواجهات الداخلية والخارجية الحبلى بالمخاطر يستدعى العمل، بالعكس مما حصل تماما، على خطين متوازيين، الأول: تحقيق الانسحاب السريع لسوريا من المعارك الخارجية التى ارتبطت باستراتيجية مواجهة دولية واقليمية انتهى عصرها، ووصلت الى طريق مسدود، وفى مقدمة ذلك الانسحاب الطوعى من لبنان، والكف عن

Scanned by CamScanner

الضغط على السلطة الفلسطينية ببعض القوى المتطرفة الاسلامية وغير الاسلامية لأغراض السياسة الخارجية والتركيز، بالعكس من ذلك كله، على إعادة بناء العلاقات السورية الإقليمية على أسس جديدة ايجابية قائمة على قاعدة توازن المصالح والندية والاحترام المتبادل. وكان اتفاق أضنة الذى وقعته دمشق مع تركيا فى نهاية التسعينيات يشكل برهانا قاطعا على ما يمكن لسوريا أن تقطفه من عوائد كبيرة، نتيجة تغيير أسلوبها السياسى، مع العلم بأنها لم تقبل بتغيير سياستها فى هذه الحالة الا تحت الضغط والتهديد العلنى بالحرب والاجتياح. الثانى: خط التفكيك المنظم والطوعى لنظام الحزب الواحد والحكم المطلق الذى تحول فى سوريا الى قدر لا راد له، بينما صار استمراره مصدر مهانة يومية لشعب كامل، وفتح الحقل السياسى فى سبيل اعادة بناء علاقات السلطة مع الشعب، وملء الفراغ السياسى والفكرى والأخلاقى الهائل الذى تركته عقودا طويلة من السيطرة الآلية، إن لم نقل الوحشية على المجتمع، وحلت فية جميع العرى المادية والمعنوية.

وفى تركيز أكبر على السياسة الاقليمية، جرى بحث العلاقة السورية – اللبنانية، فيوضح الكاتب "ميشيل كيلوانه" أنه من الصعب تحديد نمط المستقبل، الذى ستكون عليه علاقات البلدين، بسبب تداخل هذه العلاقات مع أوضاع داخلية واقليمية ودولية متغيرة، خاصة إذا ما انضوى كلا البلدين فيها، وصار مستقبله الذاتى ومستقبل علاقاته مع البلد الآخر متوقفا ليس على ارادتيهما بالذات، بل على السياسات، التى ستنتهجها الأطراف التى انحاز كل منهما اليها. غير أنه يبقى مؤكدا أن نمطها سيتوقف على جملة معقدة من عوامل تباعد خاصة بكل منهما وتقارب مشتركة بينهما، ستتوقف علاقاتهما على ما إذا كانت علاقات التقارب بإرادة خصومهما، أم أن علاقات التباعد، بارادتيهما الطيبة، هى التى ستنتصر. وهناك حقيقة يصعب الهرب منها، هى أن لبنان أخذ يحظى بحماية دولية بعد انسحاب الجيش السورى منه، وأن أى تدخل سورى لن يكون سهلا لأنه سيصطدم بارادة دولية تستند الى إجماع القوى الكبرى على استقلال لبنان وسيادته، بما يجعل أية أزمة بين سوريا ولبنان أزمة دولية، كما تأكد خلال الأزمة، التى نشبت عقب جريمة قتل الحريرى وتحولت الى ازمة بين ما يسمونه المجتمع الدولى وسوريا، لا يعرف أحد كيف ستنتهى، وإن كان هناك انطباع عام بأنها ستنزل ضررا فادحا بالنظام السورى يفوق كل ما عرفه الى اللحظة. وهذه الحقيقة هى التى تضع العالم وراء لبنان وفى مواجهة سوريا، وستلعب دورا مقررا بالنسبة لسلوك البلدين. وإذا كان صحيحا أن لبنان يعانى من صعوبات تكتيكية فى علاقاته مع النظام السورى، فمما لاشك فيه أيضا أن هذا النظام يواجه مشكلات استراتيجية معقدة فى علاقاته مع نفسه ومع لبنان والعالم، وهى التى ستحدد فى نهاية الأمر مصيره، وتاليا مصير علاقاته بجواره، وفى المقدمة منه لبنان.

أما المحور الثانى، فيركز على تصورات أو سيناريوهات التغيير، انطلاقا من فهم الواقع الحالى، وينقسم هذا المحور إلى جزءين، حيث يُقدم أولا الباحث السورى "ياسين الحاج صالح" على قراءة البنى الاجتماعية التى تعرضت للتغيير خلال فترة طويلة من معايشة الاستبداد، وما خلفه ذلك من اعادة تنضيد للطبقات الاجتماعية فى شكل جديد أفرز تجليات سياسية. فيوضح أن المجتمع السورى يعيش منذ عام ١٩٦٣ أزمة سياسية عميقة تتمثل فى أن "الدولة" هى التنظيم الأشد تعصبا، موضحا أن غرض هذا البحث هو التفكير فى سياسات التغيير فى سوريا. وقد بدا لنا أنه لا مجال للنظر فى هذه السياسات، وقد عرفت الدول العربية أربع طرق للتغيير فى العصر الحديث نلخصها بأربع كلمات: الانقلاب، الانتخاب، الموت، الاحتلال.

وقد شهدت سوريا الانقلابات العسكرية قبل غيرها من الدول العربية. ففى عام ١٩٤٩ وبعد ثلاثة أعوام من استقلالها، وقع أول انقلاب عسكرى، ولم يعمر غير أربعة أشهر ونصف شهر قبل أن يتلوه انقلاب آخر، ثم ثالث قبل نهاية العام نفسه، وآخرها "الحركة التصحيحية" خريف ١٩٧٠ الذى أنهى كل انقلاب. ويمكن القول إذن إن سوريا لم تكن تشكو من قلة التغيير السياسى فى ربع القرن الذى تلا استقلالها. ولم يكن الرئيس بشار الأسد أول من يرث السلطة عن أبيه فى أول جمهورية عربية فحسب، لكنه كان كذلك أول رئيس يصل إلى السلطة فى سوريا بأسلوب سلمى ودون انتخابات حرة. والرئيس السورى الوحيد الذى توفى على كرسى حكمه هو الرئيس حافظ الأسد، وهو أيضا أول رئيس يحكم سوريا طوال ثلاثة عقود تقريبا. وكان توريث نجله وسيلة للالتفاف على المفعول التغييرى المحتمل للموت الطبيعى، حيث يشبه الى حد بعيد وراثة الحكم فى الأنظمة الملكية.

وفى عام ٢٠٠٣، أدخل الأمريكيون إلى المشرق العربى طريقة للتغيير سموها بكل بساطة "تغيير الأنظمة"، أى اسقاطها عبر الغزو، حيث أطيح بنظام صدام البعثى الذى حكم العراق ٢٥ عاما بقسوة على يد الأمريكيين، لكن البلاد لم تلبث أن أخذت تنقسم على نفسها، وتقع أسر الفوضى التى توشك أن تتفجر فى حرب أهلية. ويوضح المؤلف أن المنطقة قد وضعت على مرمى اعادة الهيكلة الأمريكية، وأن استبعاد الغزو لا يعنى أن الأمريكيين قد أقلعوا عن ترتيب أوضاع "الشرق الأوسط" بما يناسبهم. إن أشكالا مختلفة من الضغوط السياسية والتحركات الخفية والعقوبات الاقتصادية قد تكون بديلا أبطأ من وجهة نظر الأمريكيين. ثمة ثلاث قوى تتحكم فى أوضاع سوريا الحالية، وربما بمستقبلها: النظام، والأمريكيون، والمجتمع الأهلى السورى. وأغلب هذه القوى الثلاث يعنى أن الخيارات المطروحة أمام السوريين هى الاحتلال أو النزاع الأهلى. إن ما تفتقر إليه سوريا هو قوى وآليات مبتكرة للحلول، وصناعة للإصلاح، وهذا أهم وجوه ما سماه الباحث أزمة الهيمنة. وفى غياب حلول للمشكلات الاجتماعية والوطنية المتراكمة، يخشى الباحث أن يكون الانحلال هوالحل الوحيد.

أما الجزء الثانى من المحور الثانى، فتناوله الباحث السورى "عبد الرحمن الحاج" عارضا قراءة لواقع الإسلام السياسى وظواهره وتياراته فى سوريا، خاصة فى ظل الاهتمام الدولى بمعرفة "الحجم الأصولى" فى سوريا، كى لا تعاد تجربة العراق، إنه يحاول أن يقرأ الأشكال المختلفة للتدين وتجلياتها السياسية والاجتماعية، وحدود تأثيرها فى المشهد السياسى المعاصر اليوم. ويوضح أن الخطر الاسلامى المسلح غير وارد فى سوريا بالمرة، وبشار الأسد كان يمتلك فرصة نادرة، وربما أخيرة، للمصالحة الوطنية مع مختلف أطياف المعارضة فى الفترة ما بين "ربيع دمشق" ٢٠٠١ و"اعلان دمشق ٢٠٠٥"، وعلى رأسهم الإسلاميون، إلا أنه فوت هذة الفرصة. وإذا قدر لبشار الأسد الخروج من أزمة "اغتيال الحريرى" وتحقيقاتها، فإن "الطوق الاسلامى" من حوله الذى اكتمل اخيرا بفوز حماس بالسلطة لن يترك له المجال طويلا دون أن يحدث تغييرا جذريا وايجابيا فى علاقته بالإسلاميين.

أما المحور الأخير، فيركز على حالتى المجتمع المدنى وحقوق الإنسان فى سوريا، حيث يوضح أن طبيعة النظام السياسى لها الدور الأكبر فى الحد من الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان فى سوريا، فهنالك مداخل أساسية لا يمكن التقدم فى هذا المضمار دون تحقيقها، وتتمثل فى المطالب التقليدية للطيف الديمقراطى السورى ككل، من إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، والإفراج عن معتقلى الرأى والضمير، وتحقيق استقلال ونزاهة القضاء العادل وفصل السلطات. لكن من دون شك، فان ذلك يشكل البداية فقط فى طريق بناء دولة ومجتمع تحترم فيهما حقوق الإنسان كقيمة إنسانية وأخلاقية، حيث لابد أن يتبع ما سبق جملة من الأمور هى الضامن الحقيقى للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان فى المستقبل، هذا على صعيد. أما على صعيد الحركة الحقوقية السورية، فلابد من إعادة قراءتها لدورها ووسائل عملها، بما يتجاوز سلبيتها الحالية من جهة، ويؤسس لدور أكثر شمولا وعمقا من جهة أخرى، وبما ينقل "حقوق الإنسان"، كثقافة وممارسة، من اهتمام نخبة إلى إيمان وفكر مجتمع.

أمنية السيد حجاج

Scanned by CamScanner

الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين

إيمان محمود إبراهيم

القاهرة ، دار الأحمدي للنشر،٢٠٠٦

يتناول موضوع الكتاب أهمية موارد البترول والغاز الطبيعي وتكويناتهما بالتطبيق على مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين، باعتبارهما من أهم موارد الطاقة في المنطقة لنمو وتنمية اقتصاداتها. ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق الذي أدى بدوره إلى تغيير الخريطة السياسية في منطقة بحر قزوين، ظهرت مجموعة من الدول حديثة الاستقلال أطلت بشواطئها عليه ليصبح عددها خمس دول بدلا من اثنتين، وتتوزع بين كل من روسيا في الشمال الغربي، وإيران في الجنوب الغربي، وكازاخستان من الشمال الشرقي، وتركمانستان في الشرق، وأذربيجان من الغرب، مما جعل هذه الدول جميعها تواجه العديد من العقبات والتحديات أمام محاولات النهوض باقتصاداتها.

ويمكننا أن نستعرض ما تتضمنه فصول الكتاب فيما يلي:

تناول الفصل الأول الموقع الجغرافي لبحر قزوين ومجموعة الدول المطلة عليه، بالاضافة إلى نبذة عن اكتشاف الغاز الطبيعي والبترول في المنطقة، مع عرض الأهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للمنطقة التي تعتبر من أغنى مناطق العالم في ثرواتها من البترول والغاز الطبيعي، كما تتميز بتعدد العرقيات واللغات والاجناس المختلفة، كما تتميز أيضا بتنوع الملامح والظواهر الجغرافية مما يجعل من موقعها استراتيجيا مهما يجذب إليه أنظار الشركات العالمية التي تعمل في مجال الطاقة.

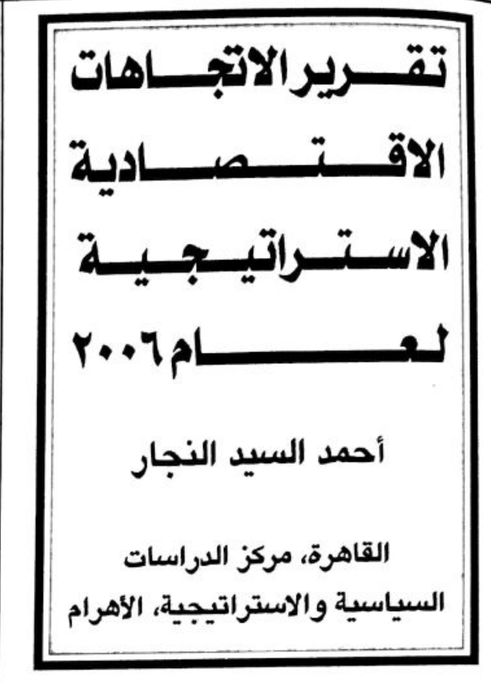
ويقدم الفصلان الثاني والثالث تعريفا للغاز الطبيعي والبترول مع دراسة لأهم التكوينات الجيولوجية الحاملة للطاقة، مع عرض لاحتياطيات الغاز الطبيعي والبترول في بحر قزوين. ووفقا لاحصائية قامت بها وكالة معلومات الطاقة الدولية عام ٢٠٠٢، فإن احتياطي مجموع الدول المطلة في المنطقة (ما عدا روسيا) يقدر بحوالي ٤٧٥ تريليون متر مكعب. وبالرغم من امتلاك المنطقة لاحتياطيات ضخمة، إلا أن استغلالها معرقل بعديد من العمليات السياسية التي تشهدها المنطقة من عدم استقرار سياسي وخلافات حدودية، بالاضافة إلى غياب نظام قانوني واضح يحكم تقسيم بحر قزوين وموارده بين الدول الخمس المطلة عليه، ولكنه على الجانب الآخر يمثل فرصة جيدة للاستثمار الأجنبي وإقامة المشروعات الضخمة لاستغلال تلك الثروة في المنطقة.

ويتناول الفصل الرابع تطور حركة تجارة الغاز الطبيعي والبترول في المنطقة، كما تناول عرضا لأهم المشكلات التي تعوق استغلالها على الوجه الأمثل. ويضع الفصل الخامس تصورا مبدئيا لموقف القوى الإقليمية والعالمية تجاه استغلال الغاز الطبيعي والبترول كأحد موارد الطاقة في المنطقة. وهنا، توضح الكاتبة حالة الصراع القائم في المنطقة بين عدة أطراف، منها القوى العالمية، التي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تريد الحصول على موطيء قدم في المنطقة رغبة منها في السيطرة على موارد الطاقة بها، إضافة إلى أطراف القوى الإقليمية والمتمثلة في كل من روسيا وإيران وتركيا، التي تحاول كل منها احتواء دول المنطقة وتسعى إلى تدعيم علاقات التعاون معها. هذا الصراع القائم في المنطقة لم يكن صراعا سياسيا فحسب، بل هو صراع اقتصادي وقانوني في الوقت نفسه يعكس واقع الأمر هناك ويبرز أهمية المنطقة استراتيجيا. فمن ناحية الولايات المتحدة، فقد استغلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها من أجل تحقيق أحد أهدافها الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى حيث تصر على دعم الوجود العسكري الدائم في المنطقة بدعوى القضاء على الارهاب والمتطرفين وتمثل في إرسال قواتها العسكرية للقضاء على حركة طالبان في أفغانستان، وهنا تظهر أهمية دولة أفغانستان، التي تحتل محورا رئيسيا ونقطة انطلاق استراتيجية لعبور نفط وغاز بحر قزوين عبر الأراضي الأفغانية إلى الأسواق العالمية. ويمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة بحر قزوين كانت تسعى إلى احتواء القوى ذات النفوذ الاقليمي في المنطقة، فنجدها قامت بعدة محاولات تهدف إلى إيجاد علاقات تعاون ومصالح مشتركة مع روسيا لتحجيم دورها في المنطقة والحد من دعم علاقاتها مع باقي الدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تأتي فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من المنطقة عبر تركيا بنتائج عديدة، أهمها محاولة إضعاف هيمنة وسيطرة روسيا على هذه المنطقة التي كانت جزءا منها لمدة طويلة. وعلى الجانب الآخر من الصراع، نجد روسيا التي تسعى إلى احتواء دول المنطقة لتحقيق ذات الأهداف الأمريكية، وتضيف عليها في السيطرة على خطوط تصدير البترول واحتكار مرورها عبر أراضيها، مع العمل على تحقيق رغبتها في إيجاد حل للوضع القانوني لبحر قزوين يمكنها من الاستفادة بثروات قاع البحر. وأخيرا، جاءت التطلعات الإيرانية لتعبر عن مدى رغبتها في جذب دول المنطقة إليها لتدعيم مشروعات التنمية بها، حيث تمتلك إيران خبرات سابقة في مجال استخراج الطاقة وتصديرها، وتعتبر أقرب طريق إلى أسواق آسيا وباقي الأسواق العالمية، كما تتشابه رؤية إيران مع آراء روسيا تجاه الرغبة في حل للوضع القانوني بما يسمح لها بالاستغلال المشترك لقاع البحر.

أما بالنسبة لتركيا، فقد نجحت في جذب اهتمام دول المنطقة للتعامل معها عن طريق عديد من الجهود، من أهمها تقديم ١٠ آلاف منحة دراسية لشباب الجمهوريات المستقلة للدراسة في الجامعات التركية رغبة منها في تطبيع هؤلاء الشباب بالنموذج التركي العلماني. ومن الجانب الاقتصادي، سعت تركيا إلى إقامة سوق تركية مشتركة مع دول المنطقة، هذا بالاضافة إلى العمل على إقامة بنك مشترك أيضا. كما تسعى إلى جذب مسار خطوط أنابيب نقل الطاقة عبر أراضيها للاستفادة من رسوم الترانزيت، مع العمل على تدعيم مركزها في المنطقة وتحجيم النفوذ الروسي، حتى لا تمكنها من استعادة نفوذها السابق هناك. وترى الكاتبة ضرورة إيجاد إطار للتعاون يجمع بين مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين من خلال تكوين تكتلات سياسية واقتصادية تجمع بينها وتهدف إلى حماية مصالحها المشتركة وتحافظ على حريتها واستقلالها كذلك يجب العمل على تحقيق حالة من الأمن والاستقرار في المنطقة وبذل الجهود للقضاء على بؤر النزاع العرقية هناك، وحل المشكلات الداخلية التي قد تنشأ بين الدول، وضرورة اتباع سياسات جديدة تساعد على تهيئة السوق المحلية لاستخدام الغاز الطبيعي في كل المجالات الحياتية، كذلك العمل على تنمية الموارد البشرية من خلال الارتفاع بمستوى التعليم وفتح مراكز لتدريب القوى البشرية للعمل في قطاع تنمية الطاقة في المنطقة، كذلك العمل على ابتكار صناعات جديدة يعتمد إنتاجها على استخدام الغاز الطبيعي، كذلك ضرورة مد جسور التعاون بين دول المنطقة والدول العربية التي لها خبرة في مجال استخراج الطاقة وتصنيعها مثل دول (الكويت والسعودية ومصر)، ودعم أواصر التعاون وتنشيط العلاقات فيما بينهما للاستفادة من خبراتها وتدعيم جذور الثقافة الدينية والعربية المشتركة فيما بينهما، مما يحقق بدوره إيجاد نهضة مشتركة في كافة المجالات لدى هذه الدول ويساعدها على الجانب الآخر في تدعيم موقف العالم الإسلامي تجاه القوى الغربية.

عاطف راتب

Scanned by CamScanner



تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٦

أحمد السيد النجار

القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام

يتضمن التقرير عددا من الدراسات التى تتناول بالعرض والتحليل العلمى القضايا التى تؤثر على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى، ويولى اهتماما خاصا بالأبعاد التكنولوجية للتطور الاقتصادى. ويتضمن عددا من الدراسات التى تعالج أهم التطورات فى الاقتصاد الدولى كمدخل ضرورى لتحديد أفضل الآليات للتعامل مع هذه التطورات من منظور المصلحة العربية، وفى القلب منها مصلحة مصر.

ويتناول التقرير، في القسم الخاص بالاقتصاد المصري، تحليلا لتطورات الأداء الاقتصادي في سياق قراءة علمية تحليلية لبيان الحكومة وللبرامج الاقتصادية للأحزاب والحركات السياسية في انتخابات الرئاسة وانتخابات مجلس الشعب، اللتين أجريتا عام ٢٠٠٥ . كما يتضمن هذا القسم تحليلا نقديا لبرنامج الخصخصة وللصفقات التي أثارت الجدل فيه، ويتناول العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر من خلال دراستين حول علاقة مصر بالفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد الدولي، وعلاقتها الاقتصادية بالقارة الإفريقية. كما يتناول التقرير بعض القضايا الساخنة ذات الطابع الاستراتيجي في الوقت نفسه، مثل قضية أموال التأمينات بين الاستحواذ الحكومي ومصالح المؤمن عليهم، وقضية الإفقار والتهميش وإمكانيات معالجتها على أسس عادلة بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي-السياسي، وتحسين فرص المشاركة للجميع في صنع مصير بلادهم وتطوير اقتصادها، بما يفتح أمامه آفاقا عريضة للنمو ويتيح الفرصة لتحسين مستويات المعيشة. كما يتضمن القسم نفسه دراسة حول اقتصادات قطاع الاتصالات فى مصر، بالإضافة لدراسة حول التحديات الدولية والمحلية وآثارها على تمويل البنوك المصرية للتنمية. وأخيرا، يتضمن استطلاعا لرأي رجال الأعمال تجاه الأوضاع والسياسات الاقتصادية.

ويضم القسم العربي خمس دراسات، تتناول الأولى أداء الاقتصادات العربية في ظل الطفرة النفطية، وتتناول الثانية الفقر والبطالة في ظل وفرة الموارد في الوطن العربي. أما الثالثة، فتتناول اقتصادات القطاع العام ومعضلة تحقيق الكفاءة أو التحول لاقتصاد السوق في أربع دول عربية، هي مصر وسوريا وليبيا والجزائر. أما الدراسة الرابعة، فإنها تتناول النفط السوداني وآثاره الهيكلية. ويختتم هذا القسم بدراسة حول الخيارات الاقتصادية أمام حكومة حماس.

أما القسم الدولي، فيتضمن ست دراسات، الأولى تتناول بالعرض والتحليل أداء الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٥ في ظل الكوارث الطبيعية الضخمة وانتشار أنفلونزا الطيور خلاله، والثانية تعالج قضية التحول للاقتصاد الرأسمالي في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، والثالثة تتعرض للنفط العربى فى ظل جات ومنظمة التجارة العالمية، والرابعة تتناول الوضع الراهن في سوق النفط وإمكانية صياغة علاقة عادلة بين المصدرين والمستوردين، والخامسة تتناول اقتصادات الدفاع في العالم والشرق الأوسط، بينما تتناول السادسة الأبعاد الاقتصادية لتداعيات الأزمة النووية بين إيران والغرب وتوازن المخاطر الاقتصادية الذي قد يستبعد فرض عقوبات اقتصادية دولية على إيران أو الاعتداء عليها عسكريا.

زيادة الثروات النفطية:

ويتضمن التقرير تحذيرا من أن زيادة الثروات العامة والشخصية في الدول العربية المصدرة للنفط، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وإيراداتها من تصديره، سوف تؤدي إلى تفاقم حالة الاقتصادات البالونية أو اقتصادات الفقاعة القابلة للانفجار، إذا تم توظيف هذه الأموال في البورصة وفي شراء الأراضي والعقارات والمعادن النفيسة، بدلا من استثمارها في تمويل بناء مشروعات حقيقية ومنتجة في الاقتصاد العيني.

الكوارث والمساعدات:

وكما أنه لا يتم استثمار الإيرادات النفطية بالصورة المثلى التي تحقق مصالح الشعوب العربية، فإن نظرة الدول العربية إلى الكوارث الطبيعية المتعددة التي ضربت العديد من بلدان العالم، وضمنها بلدان عربية وإسلامية، كانت بعيدة عن المنطق وتستحق بدورها التأمل. ولو قارنا تعامل الدول العربية الغنية مع كارثة إعصار كاترينا في الولايات المتحدة وزلزال باكستان وكارثة أنفلونزا الطيور التي دمرت مصدر الحياة والعمل للملايين في مصر على سبيل المثال ، فسنجد أنه في مواجهة إعصار كاترينا، كانت الدول العربية الغنية كريمة للغاية، وقدمت نحو ١,٥ مليار دولار لمساعدة الولايات المتحدة على مواجهة آثار إعصار كاترينا، الذي خلف أكثر من ألف قتيل وخسائر مادية قدرتها الإدارة الأمريكية بنحو ١٠٠ مليار دولار. أما بالنسبة لباكستان التي ضربها زلزال رهيب أودى بحياة أكثر من ٧٠ ألف مواطن، ودمر جيلا كاملا ومئات القرى، فإن كل ما قدم لها من مساعدات من الدول العربية الغنية يبلغ ثلث ما قدم للولايات المتحدة، في حين أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في باكستان لم يتجاوز ٦٠٠ دولار عام ٢٠٠٤ . وبالنسبة لمصر، التي ضربتها أزمة أنفلونزا الطيور، فإنها لم تتلق أي مساعدات عربية لمواجهة هذه الأزمة، رغم أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في مصر لم يتجاوز نحو ١٣١٠ دولارات فقط، أي أقل من ٣,٢٪ من نظيره في الولايات المتحدة التي تلقت مليون دولار على الأقل مقابل كل ضحية من ضحايا إعصار كاترينا.

الفساد:

وكان حادث العبارة السلام ٩٨، التي غرقت وأودت بحياة أكثر من ألف ضحية، علامة فارقة في تاريخ الدولة في مصر بسبب انهيار مستوى كفاءة أجهزة الدولة والحكومة في معالجة الأزمة. وقد أدان تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق، بشأن غرق العبارة، شركة السلام وهيئة موانئ البحر الأحمر. وأشار التقرير إلى وجود تواطؤ وفساد تزكم رائحته الأنوف بين شركة السلام والهيئة المصرية للسلامة البحرية.

والحقيقة أن كل ما جرى في حادث العبارة يشير إلى سيادة حالة من العشوائية وضعف الكفاءة وتدني قيمة الإنسان، وانتشار الفساد على نحو مروع في ظل منطق تجاوز القانون لتحقيق المصالح الخاصة بصورة غير مشروعة، وهو أمر تكرر في قروض البنوك التي بلغت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها نحو ٥٠ مليار جنيه، بما يوازي ١٦,٢٪ من إجمالي أرصدة القروض في نوفمبر ٢٠٠٥، وتكرر في الكثير من صفقات الخصخصة، خاصة تلك التي شارك فيها وزراء، وأثارت الكثير من الجدل العام مثل صفقة بيع البنك المصري الأمريكي.

وفي مواجهة هذا الوضع، فإن مصر بحاجة إلى وقفة تاريخية في مواجهة الفساد المدمر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، سواء لأنه شر في حد ذاته، أو لأنه عنصر رئيسي معوق لتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة إلى مصر، خاصة أن هذا الفساد يتجسد، ضمن تجلياته، في التمييز حتى داخل مجتمع الأعمال تبعا لحظ رجل الأعمال هذا أو ذاك من النفوذ السياسي.

وحتى تتم مكافحة الفساد واجتثاثه بصورة فعالة، لابد من فعل كل ما يتطلبه القضاء على الفساد من بناء نظام ديمقراطي كامل وشفاف يتسم بوجود توازن حقيقي بين السلطات وفصل كامل بينها وآلية صارمة لتداول السلطة، ومن

Scanned by CamScanner

خلال بناء جهاز مستقل لمكافحة الفساد يضم الخبراء من كل التيارات السياسية بلا تمييز، ويقدم قضايا الفساد إلى الرأي العام مباشرة وإلى قضاء مستقل بصورة حقيقية، ومن خلال تغيير نظام الرواتب وما في حكمها لبناء نظام جديد قادر على حفز العمل وتشجيع الابتكار بدلا من النظام الحالي الذي يشجع على التكاسل والفساد أكثر من أي شيء آخر.

الفقر:

وفقا لتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الصادر عام ٢٠٠٦، أكد أن الفقر ما هو إلا أحد المنتجات الثانوية للنظم الاقتصادية فى مصر، لأن الفقر فى مصر ليس فقط فقرا فى دخل الفرد الذى وصل إلى أقل من دولار فى اليوم (بالنسبة للفقر المدقع). أما الفقر العادى، فهو أن يعيش الفرد بأقل من دولارين فى اليوم. كما ينطوى الفقر على مضمون اقتصادى - اجتماعى - سياسى، وأنه لم يعد مقتصرا على الطبقات الكلاسيكية المعروف عنها الفقر، مثل العمال والفلاحين والصناع، بل إنه امتد كذلك لشرائح عديدة من الطبقة الوسطى من خريجى النظام التعليمى والمثقفين وأصحاب المشروعات الصغيرة والعائلية.

وأشار التقرير إلى أن ٤٣,٩٪ من إجمالى عدد السكان يعيشون بأقل من دولارين يوميا، أى أنهم تحت خط الفقر، وفقا لتعريفات المؤسسات الدولية، فى حين تصل هذه النسبة إلى ١٫١٥٪ فى الجزائر، و ٤٫٧٪ فى الأردن، و ٦٫٦٪ فى تونس.

الأرقام التى أعلنها وزير التخطيط حول وصول معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ما يقارب ٧٪ أمر غير قابل للتحقيق فى ظل تباطؤ الأداء الحكومي، وعدم القدرة على جذب استثمارات أجنبية مباشرة للاقتصاد المصرى، وتآكل مدخرات المصريين نتيجة لارتفاع الأسعار والتضخم، وكارثة تراجع أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية.

البطالة:

أكد التقرير أن الحكومة ترجع السبب الرئيسى لقضية البطالة إلى زيادة السكان وضعف الأداء الاقتصادى، وهما السبب فى وجود نسبة كبيرة من العاطلين. وبدلا من أن تتعامل مصر مع هذه الزيادة كعنصر إنتاجى مهم، فإن الحكومة تعتبره حملا عليها، وهو الأمر الذى يجعل المشكلة تتفاقم وتزداد معدلات البطالة فى مصر. والكارثة الأكثر خطورة أن المتعلمين يمثلون ٩٣٪ من عدد العاطلين، ويمثل العاطلون من الشباب من سن ١٥ إلى ٤٠ سنة ٩٩٪. وعمدت الحكومة فى مواجهتها لمشكلة البطالة إلى تقديم بيانات تخفف من حجم المشكلة بصورة وهمية، واعتمدت على تهجير العمال للخارج، وعلى برامج للتدريب، وعلى تكديس المزيد من البطالة المقنعة المعطلة للأعمال والمخفضة للإنتاجية فى الجهاز الحكومى، وعلى تقديم بعض القروض الصغيرة بلا رعاية للمقترضين ومشروعاتهم.

الخصخصة:

أكد التقرير أن انتشار عملية الخصخصة لا يعنى صحتها على الإطلاق، كما أن عملية فرضها اتسمت بطابع تعسفى لم يراع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، كما أنه تم بيع أصول الشركات الرابحة. وبالتالى، فإن الشركات متردية الأداء لم تكن هى المقصودة بالخصخصة التى تعاملت مع القطاع العام. كما أن عملية الخصخصة تؤدى إلى قطع الطريق على العديد من الاستثمارات، لأن أموال القطاع الخاص، التى توجه إلى شراء الأصول التى تقوم الحكومة بطرحها، كان يمكن أن تستخدم فى عمل استثمارات جديدة تقوم بتشغيل شباب، وتعمل خطوط إنتاج جديدة موازية لخطوط إنتاج القطاع العام.

أموال التأمينات :

تتعامل مصر مع أموال التأمينات، وهي ملك خاص للمؤمن عليهم، على أنها تحت سيطرتها المطلقة تتصرف فيها كيفما شاءت، فتحولها لبنك الاستثمار القومي بفائدة محدودة أو هزيله للغاية، ولا يتم تحويل هذه الفوائد للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، بل تتراكم لدى بنك الاستثمار بمعرفته، أي أن الدوله هي التي تقترض بالشروط التي تحددها هي، وهي الرقيب علي هذه الأموال. وهذا النمط من إداره أموال التأمينات الخاصة من قبل الدولة هو نمط يتناقض مع أبسط حقوق المؤمن عليهم ومع أبسط قواعد العدالة والشفافية.

كذلك فإن ضعف الأداء الاقتصادي يجعل الإيرادات العامة الناجمة عن النشاط الاقتصادي غير كافية لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، لذا تحتاج الدولة إلي اللجوء لأموال التأمينات الاجتماعية لتقترضها بشروط بالغة الإجحاف بأصحاب هذه الأموال من المؤمن عليهم.

كذلك، فإن ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى ٩٫٥٪ وفقا للبيانات الرسمية - وإلى قرابة ثلاثة أضعاف هذا المعدل- وفقا لتقديرات مبنية على البيانات الرسمية عن عدد المشتغلين وبيانات البنك الدولي عن حجم قوة العمل المصرية (عاملين وعاطلين) - يعني ضعف تيار تدفق الاشتراكات الجديدة للتأمينات بما يساعد علي اختلال التوازن بين الاشتراكات والمصروفات.

كذلك، فإن حصيلة اشتراكات التأمينات الاجتماعية تتأثر سلبيا من انتشار التهرب التأميني لدى أصحاب الأعمال الذين يستغلون ارتفاع معدل البطالة ووفرة عنصر العمل ويقومون باستخدام العمالة دون تأمين عليها. كما أن الانخفاض الشديد لرواتب موظفي الحكومة العاملين في مجال مراقبة تأمين القطاع الخاص الصغير والكبير على العاملين لديه، يخلق شرطا موضوعيا يسهل نظريا إمكانية رشوة الموظفين لشراء سكوتهم عن التهرب التأميني.

وقد حدثت تجربة مرة بالفعل في هذا الصدد، حيث تم توظيف نحو ٩٠٠ مليون جنيه من أموال التأمينات في البورصة، لكنها تعرضت لخسائر فادحة وفقدت نحو ٥٠٠ مليون جنيه بدلا من أن تحقق عائدا لصالح المؤمن عليهم.

ويتمثل المخرج من الأزمة الراهنة للتأمينات الاجتماعية في العديد من الإجراءات التي تبدأ بالإنهاء الفوري لضمها لوزارة المالية، لأن هذا الضم ينطوي علي شبهات إساءة تعامل المقترض، وهو الدولة، مع أموال خاصة هي أموال التأمينات العائدة للمؤمن عليهم. وإذا كانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هي الجهاز البيروقراطي الذي يتولى تنفيذ السياسات التأمينية، فإن صياغة هذه السياسات التي تدار علي أساسها أموال صناديق التأمينات لابد أن تكون من خلال مجلس من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والذين يتم تغييرهم كل ٥ سنوات، ويكون دوره هو تحديد التوظيف الأمثل لأموال التأمينات في أوعية تحقق عائدا جيدا وبعيدة عن المخاطر.

كذلك، من الضروري تشكيل لجنة مراقبة لكل ما يخص التأمينات الاجتماعية ويتم تمثيل كل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية فيها، وتتاح لهذه اللجنه كل البيانات والمعلومات المتعلقه بالتأمينات الاجتماعية وتوظيف أموالها في مصر.

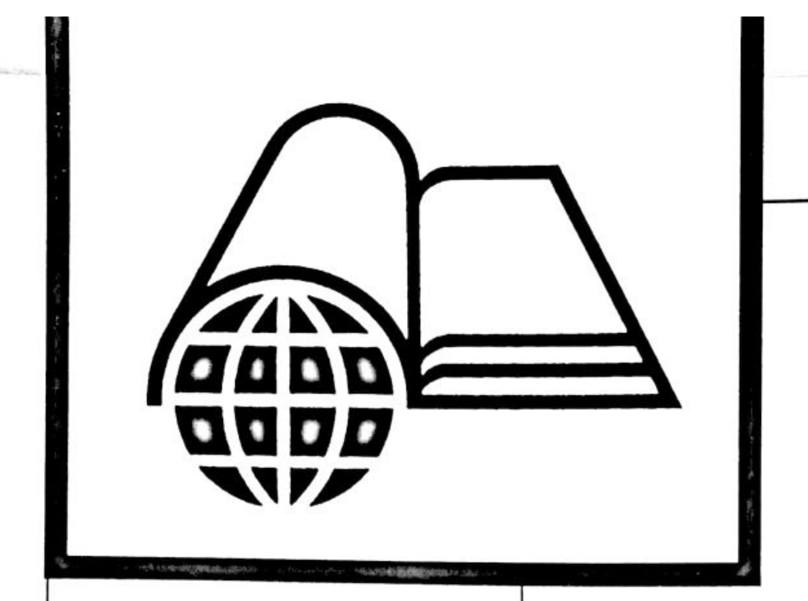
كذلك، فإن هناك ضرورة لتطوير آليات مكافحة التهرب التأميني لزيادة حصيلة الاشتراكات التي تورد لصندوقي التأمينات الاجتماعية ولحماية العاملين الذين لا يتم التأمين عليهم من قبل أصحاب الأعمال الذين يستغلون إرتفاع معدل البطالة في إجبار العاملين لديهم على قبول العمل بدون تأمين، وإلا تم الإستغناء عنهم.

وأخيرا، فإن تحسين أداء الاقتصاد المصري وزيادة حجم الاستثمارات الجديدة ورفع معدل الاستثمار، سوف يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب قوة العمل في وظائف حقيقية في سن مبكرة بما يسهم في تطوير حصيلة الإشتراكات وتحقيق توازن في الهيكل العمري للمؤمن عليهم بما يساعد على استعادة التوازن بين حصيلة الاشتراكات والمصروفات في مجال التأمينات الاجتماعية.

سمير محمد شحاتة

Scanned by CamScanner

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



International Relations of the Middle East,
Louise Fawcett,
Oxford University Press, 2005.

العلاقات الدولية للشرق الأوسط

يهدف هذا الكتاب إلى إمداد القارئ بدليل شامل لفهم العلاقات الدولية للشرق الأوسط خلال القرن الماضى وفهم ما يحدث فى هذه المنطقة. وتتداخل سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، فلا يمكن تجاهل الدور الذى لعبته القوى الخارجية فى تشكيل التطور فى سياسات واقتصاد المنطقة، كما لا يمكن تجاهل إسهام المنطقة فى تشكيل العلاقات الدولية. ويشير الكتاب إلى أن مصطلح "الشرق الأوسط" بدأ استخدامه منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان أحيانا يقصد به المنطقة العربية باستثناء غرب مصر، وأحيانا كان يتسع ليشمل الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا، بالإضافة إلى بعض الدول العربية.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، ويقدم عرضا تاريخيا وتحليلا للأحداث المعاصرة فى منطقة الشرق الأوسط، كما يقدم تقييما شاملا ومتوازنا للسياسات الدولية فى المنطقة من خلال الجمع بين كتابات نخبة من الباحثين فى هذا المجال.

يأتى الجزء الأول من الكتاب تحت عنوان "نظرة تاريخية شاملة"، وينقسم إلى ثلاثة فصول.

يتناول الفصل الأول وهو بعنوان "بزوغ الشرق الأوسط لنظام الدولة الحديث" نشأة نظم الدول الشرق أوسطية ودخولها للنظام العالمى الأوسع، فيقدم خلفية عن بزوغ المنطقة على ساحة الأنظمة العالمية. ويظهر تأثر الباحث بالمدرسة الإنجليزية فى العلاقات الدولية التى ترى أن فهم العلاقات الدولية يقتضى وضعها جنبا إلى جنب مع مفاهيم المجتمع الدولى الذى تتطور فيه بعض القيم والمبادئ والممارسات المشتركة، والذى تحاول الدول الحفاظ عليه وتطويره. وعلى النقيض من هذه الخلفية، شهدت المنطقة عناصر المقاومة والثورة، حيث فشل نظام الدولة فى تلبية حاجات مختلف الناس، وظهر القمع والتفرقة وعدم المساواة، والتى لا يزال صداها يدوى حتى الآن ليس فقط فى الشرق الأوسط، بل فى أجزاء مختلفة من دول العالم المتقدم أيضا.

ويبحث الفصل الثانى بعنوان "الحرب الباردة فى الشرق الأوسط" تأثير الحرب الباردة على دول الشرق الأوسط، ويرجع نقص الديمقراطية وتردى التطور السياسى فى المنطقة لتورطها فى الصراع بين السياسات الخارجية الأمريكية من ناحية، والاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى.

أما الفصل الثالث والأخير، فهو بعنوان "الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة" ويتعامل مع القضايا المعاصرة التى تسود الساحة الدولية وتأثيرها على المنطقة، فيشير الكاتب إلى ظاهرة العولمة ويعطى نماذج من الحرب والسلام، وهى قضايا يتم تناولها فى أجزاء أخرى من الكتاب. يعد هذا الفصل تحليليا إلى حد بعيد، حيث يركز على المعالم التاريخية فى تطور المنطقة خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. ويرى الكاتب أنه لا يمكن تفسير العلاقات الدولية للمنطقة من خلال مفاهيم مثل "صدام الحضارات" أو "نهاية التاريخ". فهناك ثلاث قضايا أساسية ارتبطت بالشرق الأوسط، هى النفط والصراعات التقليدية والجديدة والسياسات الدينية. وفى هذا الصدد، يحاول الكاتب ملء الفجوات التى خلفتها الكتابات الأخرى فى هذه الموضوعات مثل الإرهاب وتهديد الأمن.

ينقسم الجزء الثانى من الكتاب المعنون "موضوعات من العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى العالمى" إلى ستة فصول، حيث يناقش هذا الجزء بعض العناصر الأساسية للعلاقات الدولية والاقتصاد السياسى ويطبقها على منطقة الشرق الأوسط، فيتناول موضوعات كالنفط، العولمة، دور الأفكار والهوية، الديمقراطية، إدارة العلاقات الخارجية والإقليمية، ونماذج من الحرب والسلام. كما يناقش طرق فهم العلاقات الدولية وتقييمها من خلال قدرتها على تفسير تعاملات المنطقة مع بقية العالم.

فيأتى الفصل الأول من الجزء بعنوان "النفط والاقتصاد السياسى فى العلاقات الدولية للشرق الأوسط" ويتناول الكاتب فيه الأزمات الاقتصادية الرئيسية فى المنطقة والعلاقة بين تلك الأزمات والاقتصاد السياسى العالمى. ويلقى كاتب الفصل الضوء على قضية النفط ومصالح الدول الكبرى، ويشير إلى التأثير الكبير للنفط على السياسة فى منطقة الشرق الأوسط. ويعارض فكرة أن كل ما يحدث فى المنطقة مرتبط بالنفط بطريقة ما أو بأخرى، على أساس أن الذهب الأسود هو القيمة المهمة الوحيدة التى توضع فى الاعتبار. فيحاول تقديم نظرة متوازنة عن تأثيرات النفط من خلال تقديم صور مختلفة شكل فيها النفط الأحداث التاريخية فى المنطقة، مع تأكيد أن النفط لم يكن المبرر الوحيد الذى يمكن تفسير كل الأحداث من خلاله. ويعقد الكاتب مقارنة بين الدول الغنية بالبترول والدول الأخرى الفقيرة، ويشير إلى أن الدول الغنية لا تتعرض لضغوط سياسة للقيام بالإصلاح الاقتصادى وإقامة حياة ديمقراطية، ويرى أن دول الخليج تتجه بخطى واسعة نحو الإصلاح الاقتصادى والمشاركة السياسية على نطاق واسع.

أما الفصل الثانى بعنوان "صدام العولمة فى الشرق الأوسط"، فيلقى الضوء على الاقتصاد السياسى للمنطقة من منظور مختلف عن الفصل السابق، حيث يعتبر أن النفط له دور أساسى فيما يدعى "صدام العولمة" الذى يحدث الآن فى

Scanned by CamScanner

الشرق الأوسط. ويعارض الكاتب ما يراه صمويل هنتنجتون من صراع للحضارات بين الغرب والإسلام، ولكنه يُرجع ما يحدث فى الشرق الأوسط إلى الرؤية الأمريكية للعالم، التى تدعمها تحالفات عديدة لنشر مبادئ العولمة، والتى يجب أن تتقبلها الدول الشرق أوسطية. ويتعرض الفصل لجهود قامت بها دول المنطقة للاندماج فى نظام العولمة الجديد.

ينتقل الفصل الثالث بعنوان "لغز الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط" إلى أسئلة متعلقة بالإصلاح السياسى، فيتناول تحليل المشاكل التى ظهرت لتطبيق الديمقراطية بالمنطقة، ويعتبر الشرق الأوسط محصورا بطريقة ما أو بأخرى خارج النظام العالمى السائد.

أما الفصل الرابع بعنوان "سياسات الهوية فى العلاقات الدولية للشرق الأوسط"، فيتناول دور الهوية فى العلاقات الدولية للمنطقة، ويشير إلى أهمية الهوية العربية والإسلامية. ولكن الكاتب يؤكد أنه على الرغم من هذه الأهمية، إلا أن هناك عوامل أخرى إقليمية تؤثر على الشرق الأوسط، من بينها مصالح الدول وتوجهات قادتها.

وتلعب الهوية دورا مهما فى الفصل الخامس المعنون "التحالف، التعاون والإقليمية فى الشرق الأوسط"، حيث تقدم الكاتبة نظرة شاملة للقوى المحركة للتعاون والتحالف فى المنطقة، فترى أن التعاون بين دول المنطقة تسوده حالة من الضعف والندرة وأن التحالف مرهون بموازين قوى خارجية وداخلية. فيستعرض الفصل خبرة الشرق الأوسط فى ضوء الكتابات السابقة عن العلاقات الدولية، ويرى أنها أكثر تعقيدا واختلافا عما هو متعارف عليه. وتضيف الكاتبة أن هناك قوة تدعم التعاون على الأخص فى العالم العربى أكثر منها فى مناطق أخرى، ولكن المنافسة والشكوك والتدخلات الخارجية وعدم استقرار الأنظمة تفشل محاولات إيجاد مجتمع إقليمى. فالاتجاه العالمى يدفع المنطقة لساحات تعاون جديدة، ولكن هناك حاجة لتوضيح ذلك على مستوى الواقع. وقد ناقشت الكاتبة الوقائع التاريخية والحالية للتعاون. فأنواع التعاون والتحالف التى ظهرت بالمنطقة كانت محدودة، فليست هناك منطقة تجارة حرة ناجحة فى الشرق الأوسط أو حتى مجتمع رئيسى ذى مفاهيم مشتركة. فعلى الرغم من ظهور بعض التحسن فى التسعينيات، إلا أن المجموعات الإقليمية المختلفة لا تزال قليلة الاهتمام بالتعاون الأمنى والسياسى والاقتصادى. ففى القرن الحادى والعشرين، وترى السياسة الأمريكية الشرق الأوسط كرمز للركود الإقليمى.

أما الفصل السادس والأخير، فيأتى تحت عنوان "الحرب والأمن فى الشرق الأوسط"، ويقدم تحليلا للمأزق الأمنى للمنطقة. فيشرح العوائق التى تواجه أى منطقة عليها نزاع إقليمى، وهى عوائق يجب وضعها فى الاعتبار وحلها. ويظهر الحديث للشرق الأوسط أن إدارة الأزمات لا تزال تحديا عسكريا وسياسيا كبيرا. بينما استطاعت دول أخرى مواجهة المشكلات الأمنية والعسكرية، ولا تزال الدول الشرق أوسطية تواجه تلك المعضلة. ويناقش الفصل كيف تفسر نظريات العلاقات الدولية استمرار الحرب والعنف والتدخلات بالمنطقة من خلال اتخاذ الحروب العربية - الإسرائيلية كحالة دراسة. هذا، وتخلص الكاتبة إلى أن السبيل الوحيد للتحول من الحرب والعنف إلى إدارة الصراع هو مواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية التى يمكن أن تكون لها علاقة بالقضايا الأمنية، بالإضافة إلى التأكيد على أن استخدام القوة مكلف، وأن التفاوض على النقيض يؤتى ثماره دون تكلفة، وأنه إذا تدخل طرف ثالث كضامن وميسر ومراقب فى عملية المفاوضات، فإن ذلك سيساعد فى تسهيل إدارة الأزمة. هذا، وقد أكدت الكاتبة أن التفوق العسكرى لا يفسر إلا جزءا محدودا من الصراع، فلم يكن له دور كبير طوال التاريخ الحديث للصراع العربى - الإسرائيلى، كما أنه لا يمكنه تفسير انحراف مسار المنافسات الإسرائيلية - الفلسطينية أو تفسير حرب الخليج على مر ثلاثة عقود. فالتفوق العسكرى لا يقى ضد حدوث هجوم، كما أن نظريات إدارة الأزمة والحرب يجب أن تضم البناء الاجتماعى. فالولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - قد استخدمت القوة لمحو حكومة صدام حسين، ولكن عليها تطوير استراتيجيات سياسية الآن لإعادة بناء مجتمع عراقى جديد، فتفوقها العسكرى ليس ضامنا ضد العنف الناتج عن القمع.

ويتكون الجزء الثالث والأخير بالكتاب من خمسة فصول، ويأتى تحت عنوان "القضايا الرئيسية وعواملها". يبحث هذا الجزء الصراعات الخاصة بالمنطقة ودور القوى الخارجية فى تشكيل العلاقات الدولية للمنطقة، فيناقش الصراع العربى - الإسرائيلى ومحاولات حله وحروب الخليج المختلفة، بالإضافة إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فى تشكيل المنطقة.

ويهتم الفصل الأول بعنوان "الصراع العربى - الإسرائيلى" بهذا الصراع، ويؤرخ لأول حرب عربية - إسرائيلية فور إعلان قيام دولة إسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨. أما الحروب التالية فى الصراع، فكانت العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ على يد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، وحروب ١٩٦٧ و١٩٧٣ والغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، والعدوان الإسرائيلى الحالى على لبنان. كما أن الاضطرابات الحديثة والمناوشات المسلحة كثرت بين إسرائيل وجيرانها العرب فى منتصف الستينيات. فعلى الرغم من توقيع دولتين عربيتين - هما مصر (١٩٧٩) والأردن (١٩٩٤) - معاهدات سلام مع إسرائيل، إلا أن الاضطرابات لا تزال مستمرة بسبب القضية الفلسطينية، واستمرار العدوان الإسرائيلى على الدول العربية. لقد كان لاتفاقية أوسلو أهمية تعدت العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. ولكن الصراع العربى - الإسرائيلى لا يزال قضية بلا حل، وتزداد سوءا بعد انتهاء الحرب الباردة وفشل المحادثات السلمية الإسرائيلية - الفلسطينية عام ٢٠٠٠، وتأثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على تفسير الولايات المتحدة لما يجرى من أحداث، مما دعاها لاتخاذ قرار غزو العراق وعزل صدام حسين. لقد تميز أول عقدين من زمن الصراع بالعداء المسلح والرفض العربى للاعتراف بالوجود الإسرائيلى، ولكن ذلك تغير بعد حرب ١٩٦٧ فأبدت الغالبية العظمى من الدول العربية الرغبة فى الاعتراف بها، وعلى الأخص سوريا والسعودية، وأبرمت مصر والأردن اتفاقيات سلام معها، كما اعترفت فلسطين بحق الوجود الإسرائيلى عام ١٩٩٣ فى اتفاقية أوسلو. التطورات الحالية توضح أن حل الصراع يتأثر إلى حد كبير بالحالة العسكرية الإسرائيلية أكثر منها الحالة العربية. ويخلص الفصل إلى الموقف الإسرائيلى الذى تدعمه الولايات المتحدة من شأنه أن يمد فى عمر الصراع العربى - الإسرائيلى، وعلى الأخص بعد أحداث ١١ سبتمبر والغزو الأمريكى للعراق.

ويتناول الفصل الثانى من هذا الجزء بعنوان "ظهور وفشل عملية سلام أوسلو" سلسلة المفاوضات التى جرت فى بدايات التسعينيات ووصلت إلى ذروتها فى اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، التى اعتبرت من أول الجهود التى بذلت لإيجاد حلول سلمية للصراع. ويتناول الفصل الأحداث التى سادت على الساحة الإقليمية وحازت اهتمام العالم لتساعد على استيعاب اتجاهات السياسات الشرق أوسطية. ويشير الكاتب إلى الجهود الدولية التى بذلت لتحقيق السلام فى المنطقة ولمواجهة سيادة إسرائيل فى ميزان القوى الإقليمى. ويؤكد أنه عندما توقفت هذه الجهود، انهار السلام فى المنطقة. فلقد كان أحد الجوانب الملحوظة فى العلاقات الدولية للشرق الأوسط بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ هو عملية السلام التى ترعاها الولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل. وكان المشاركون الرئيسيون من الجانب العربى: سوريا، والأردن، والفلسطينيين. ويركز الفصل على الجانبين الأساسيين فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وهما الفلسطينيون وإسرائيل، فيستعرض ظهور وانهيار مفاوضات السلام بين الطرفين منذ ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، بداية مما خلصت إليه اتفاقية أوسلو ومصيرها، مرورا بأوسلو ٢ وقمة كامب ديفيد وانتهاء بالعودة للعنف. ويرى كاتب الفصل أن الاتفاقية لم يكن مقدرا لها الفشل منذ البداية، ولكن قيادة الليكود وتنكيثها بالعهد هو

Scanned by CamScanner

السبب. ويخلص إلى أن هناك العديد من الأسباب التى أدت إلى فشل عملية سلام أوسلو، منها أنها لم تتناول أيا من القضايا الرئيسية فى الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، بالإضافة إلى سياسة الليكود ولجوء الفلسطينيين للعنف، مما هدم الثقة بين الطرفين وجعل من غير الممكن إحراز أى تقدم بينهما. ولكن السبب الأكثر أهمية وراء فقدان الثقة هو سياسة إسرائيل فى توسيع مستعمراتها فى الضفة الغربية. إن فشل عملية السلام دليل على أهمية التدخل الخارجى لحل الصراعات الإقليمية كما يرى كاتب الفصل. لقد كان فى مقدور إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التفاوض والتوصل إلى اتفاقية دون الاستعانة بطرف ثالث، ولكن اختلال ميزان القوى بين الطرفين جعل من الصعب تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع. ويؤكد الكاتب أن الاتفاقية كانت فى حاجة إلى التدخل الأمريكى، حيث إن الولايات المتحدة يمكنها دفع إسرائيل للتوصل إلى تسوية، ولكن فشل أمريكا فى الضغط على إسرائيل بالقدر الكافى لتنسحب من الأراضى المحتلة كان أحد العوامل التى ساهمت فى فشل عملية سلام أوسلو.

الفصل الثالث بعنوان "السياسات الدولية للخليج" يتناول سياسات الخليج من منظور اتسامها بالتفاعل مع بعضها بعضا، وبتزايد الدور الأمريكى بها. فتهتم دول الخليج فى علاقاتها الخارجية بالأمن والاستقرار وتوازن القوى لما تحويه من هويات وعرقيات مختلفة كالعربية والإسلامية. كما أن الدور الاستراتيجى للخليج كمصدر لتلقى احتياطى البترول العالمى أعطى دول الخليج أهمية فى الاستراتيجية الأمريكية العالمية، هذا بالإضافة إلى أن الدور الخليجى فى العالم الإسلامى خلال العقود الماضية قد زاد من اهتمام واشنطن بالمنطقة. والدليل على ذلك أن أمريكا لعبت دورا سياسيا وعسكريا مباشرا ومتزايدا منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، هذا الدور الذى وصل لذروته فى الغزو الأمريكى واحتلالها للعراق عام ٢٠٠٣. فخلال السبعينيات والثمانينيات وحتى بدء أول حرب فى الخليج، كانت القوى المحركة للأحداث السياسية العالمية فى الخليج هى الإقليمية ذاتها من خلال قطع البترول عن الدول الغربية فى ١٩٧٣ – ١٩٧٤ والثورة الإيرانية. لعبت الولايات المتحدة دورا مهما فى تلك الحقبة، ولكنها كانت مقيدة بسياساتها الداخلية، بالإضافة إلى تاريخها فى فيتنام الذى منعها من لعب دور عسكرى مباشر فى الخليج، كما كانت مقيدة بتنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة حين كان من الممكن أن تقابل أفعالها بردود أفعال سوفيتية. ويلقى الفصل الضوء على الدوافع وراء التصرفات الإقليمية كقرارات حرب العراق، حيث إن الدول الإقليمية هى التى وضعت الأجندة التى تأثرت إلى حد بعيد بالهويات الإسلامية والعربية والقومية والعرقية كالأكراد. أما البقية الباقية من الفصل، فتتناول ما جاء بعد ذلك من أحداث. فالمبادرة فى السياسات العالمية للخليج انتقلت من حيز الدول الإقليمية إلى الولايات المتحدة خلال حرب الخليج (١٩٩٠–١٩٩١). وأزيلت القيود على الرأى العام الداخلى والقيود على منافسة الحرب الباردة على حرية الأفعال الأمريكية. أما أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد زادت من التورط والتدخل الأمريكى بالمنطقة، حيث إن "الحرب على الإرهاب" أصبحت الدافع والمبرر لتصرفاتها فى الخليج تحت ادعاء الحاجة لتشريع دولى من قبل الأمم المتحدة. فلقد أصبحت واشنطن القوة الدافعة للأحداث السياسية العالمية فى الخليج مع الاحتلال الأمريكى للعراق، وحالة الوصاية التى تفرضها الولايات المتحدة على دول الخليج الصغيرة.

ويبحث الفصل الرابع بعنوان "الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط" سياسات أمريكا بالمنطقة، ويبدأ باستعراض لبداياتها وتطوراتها خلال القرن الماضى. ويشير الفصل إلى العلاقة بين الانتخابات الأمريكية ومسار سياساتها الخارجية، وهى علاقة نتج عنها ما يدعى بـ "المحافظون الجدد". وعلى الرغم من القيود السياسية الجغرافية التى صبغت مواقف وسياسات العديد من الدول خلال الحرب الباردة، إلا أن أمريكا أثبتت أنها أكثر قدرة على التصدى للعديد من الصراعات التى ظهرت، وهو ما تم تأكيده فى نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة لتدخل السياسة الخارجية الأمريكية فى التحالفات الجديدة، فيبدو مختلفا، فهو يفرض مسبقا القابلية لإنشاء نظام أمنى جديد فى دولة العراق بعد تطبيق الإصلاح عليها. فنجاح أو فشل مشروع كهذا سيعتمد على البيئة الإقليمية والعالمية. الفصل يناقش كذلك المصالح التقليدية الأمريكية بالمنطقة، بالإضافة إلى رد فعل واشنطن على الاضطرابات الإقليمية منذ أواخر السبعينيات. وينتهى الفصل بتحليل دور "المحافظون الجدد" فى السياسة الأمريكية وانعكاساته على العلاقات الأمريكية – الشرق أوسطية. ويطرح الفصل عدة تساؤلات، منها : ما هى التحديات التى تفرضها الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة على صناع القرار الأمريكيين ؟ كيف أثرت أحداث ١١ سبتمبر على المواقف والسياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط ؟ هل تقوم الولايات المتحدة بمشروع إمبراطورى فى الشرق الأوسط متأثرة بـ "المحافظون الجدد"؟ وما هى العلاقة بين السياسات الداخلية الأمريكية والسياسات الشرق أوسطية؟

أما الفصل الخامس والأخير فى الجزء والكتاب، فهو بعنوان "أوروبا فى الشرق الأوسط" ويتناول تطور الأفكار الأوروبية تجاه الشرق الأوسط. وتتساءل الكاتبة إلى أى مدى يمكن لأوروبا أن تكون نموذجا سياسيا مؤثرا على الشرق الأوسط؟ فلماذا لا تزال أوروبا القوية اقتصاديا ضعيفة سياسيا فى منطقة لها مصالح تاريخية معها؟ فإن كانت أوروبا لها هذه القوة الاقتصادية فبالتالى لها تأثيرات على العلاقات الدولية لدول المنطقة التى تنظر إليها كمن سيعادل ميزان القوى. ظهر هذا بوضوح فى برنامج الشراكة الأورو–متوسطية التى بدأت عام ١٩٩٥ والتى يمكن أن تكون حجر الزاوية فى تطوير التعاون الإقليمى. مشكلة أوروبا – كما ترى كاتبة الفصل – تتلخص ليس فقط فى اختلافاتها مع الولايات المتحدة، بل أيضا فى الاضطرابات داخل الاتحاد الأوروبى من حيث التوصل إلى موقف وسياسة موحدة بين دول الاتحاد. وتشير الكاتبة إلى أن أوروبا قامت باحتلال الشرق الأوسط فى بدايات القرن العشرين وتحويل العالم العربى إلى بلاد متفرقة. كما قامت بتيسير إنشاء وطن قومى لليهود الذى أصبح دولة إسرائيل فيما بعد، قبل أن تتراجع فى وجه حركات الاستقلال مع نهاية القرن، حين أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى فى المنطقة بلا منازع، بينما حولت أوروبا علاقاتها الإمبراطورية القديمة إلى علاقات تجارية.

إن كانت هناك منطقة تم التغلب فيها على المنافسات والخلافات والتوصل إلى تعاون ذى قيمة ومعنى، فهى أوروبا. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار أوروبا نموذجا للتعاون الذى يمكن تطبيقه فى أماكن أخرى، بالإضافة إلى كونها مصدرا لمجموعة من السياسات والبرامج التى يمكن أن تساعد فى التغلب على الصراعات.

ضم الكتاب الكثير من التحليلات والآراء المختلفة بهدف سد الفجوة بين الأحداث والأفكار العالمية من ناحية وتحليل الشرق الأوسط من ناحية أخرى. يتضح من آراء الباحثين أنه إذا كانت لغة الشرق الأوسط غريبة وغير معتادة على دارسى العلاقات الدولية، فإن لغة العلاقات الدولية غالبا ما كانت مبهمة لدارسى المنطقة. ويؤكد الباحثون – كل بطريقته – صعوبة الجمع بين دراسة العلاقات الدولية وتطبيقاتها على المنطقة. من الجدير بالذكر أن الكتاب لا يقدم تحليلا بعينه أو أسلوبا واحدا لفهم العلاقات الدولية للمنطقة، ولكنه يكشف عن رؤى مختلفة ليساعد على توضيح تفاعلات المنطقة مع النظام العالمى.

أمنية صلاح الدين

Scanned by CamScanner

The Middle East: Politics, History and New Nationalism
Sherifa Zuhair
Institute of Middle Eastern, Islamic, and Diasporic Studies, 2005

الشرق الأوسط : السياسة، التاريخ، القومية الجديدة

يقع هذا الكتاب فى تسعة فصول، تناول كل منها تطور السياسة والتاريخ والقومية فى بعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا ولبنان، وكذلك إيران، بالإضافة إلى وضع المرأة فى هذه البلدان.

ويعرض الفصل الأول والمعنون بـ "المقدمة" للقصص الوطنية فى مصر وسوريا ولبنان والعراق وإسرائيل وإيران وفلسطين فى فترات متقاربة من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين الهوية الوطنية والإنتاج الثقافى وعملية التغيير فى دور الجندر Gender، كما حاول المؤلف التطرق إلى تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول، حيث سعت الولايات المتحدة لحل الصراع القائم بين إسرائيل وفلسطين، وذلك من خلال حل يخلو من النقاش حول مسألة الهوية والقومية وذلك بإيجاد دولة جديدة للطرفين. إلا أن الدول التى تعانى من مسألة القومية والهوية الوطنية سوف تستمر فى مواجهة العديد من التحديات الداخلية والإقليمية التى تؤثر على القومية، فمثلا الصراع القائم بين القوميات الجديدة مع بعضها بعضا ينبع من الإحساس بالمصالح القومية، مثلما حدث فى إيران والعراق، وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين، فجميعها بؤرة لصراع لا ينتهى. والنقاش المستمر حول القوميات فى المنطقة أصبح أمرا مهما، ويمكن أن تلمسه فى هذه الآونة أكثر من أى وقت مضى، حيث كانت القومية فى نشأتها عبارة عن مثل عليا، مثل الصراع الدائر فى الشرق الأوسط حول القومية العربية، أو الإسلام، هو فى النهاية له اليد الطولى.

أما الفصل الثانى من الكتاب، فهو بعنوان "مصر من قلب العالم إلى مستقبل مجهول" ويتناول القومية فى مصر فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ثم فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم وضع مصر فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ثم فترة الرئيس عبد الناصر، والرئيس السادات وأخيرا مصر فى عهد مبارك، حيث لعبت الأيديولوجية السياسية دورا مهما فى السياستين الداخلية والخارجية لكل من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والرئيس الراحل أنور السادات، والرئيس الحالى مبارك قد تنوعت التوجهات الأيديولوجية فى مصر وذلك لتقديم شكل مختلف تمثل فى القوميين الأوائل الذين يعتبرون أنفسهم المؤيدين للناصرية، ثم اختلطت هذه الأفكار ببعض أفكار الأيديولوجية الاشتراكية والقومية العربية، والتى قبلها عامة الشعب. أما الطبقة الوسطى، فقد قبلت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأها الرئيس الراحل أنور السادات بدلا من تبنى سياسة القومية العربية. وفى عهد الرئيس مبارك، استمرت سياسة الانفتاح الاقتصادى وصاحبها تحرر سياسى محدود، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى عدم وجود بدائل لفكرة القومية.

وفى الفصل الثالث، وهو بعنوان "سوريا من دولة القومية العربية إلى دولة الخدمات الأمنية"، يشير المؤلف إلى عدم تحديد الهوية السورية فى العقد الأول من القرن العشرين، فقد كان يعرف السوريون أنفسهم من خلال مدنهم بدلا من وطنهم، أما اليوم، فقد أصبحت الهوية الوطنية مسألة مهمة جدا. ولكن على الرغم من ذلك، فإن الهوية الجغرافية والدينية استمرت مهمة بالنسبة للكثيرين، ويرجع ذلك إلى إعادة تشكيل الهوية الوطنية التى ساهم التعليم فى تأكيدها وكذلك الأحزاب التى ساهمت فى إيجاد اتجاه عام يدعو إلى القومية. أما القومية الجديدة فى سوريا، فقد ظهرت -على حد قول صمويل هنتنجتون- من خلال الدور الدائم الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى رسم السياسة السورية، وهذا النموذج موجود فى كل من مصر والعراق والجزائر إسرائيل والأردن وتركيا. فسوريا دولة مركزية تتمتع بوجود حزب واحد هو الحزب البعثى، حيث ظل الرئيس الراحل حافظ الأسد فى الحكم لمدة طويلة، وتمتع بالعديد من السلطات التى مكنته من السيطرة على الجيش والحزب، مستعينا بجهاز المخابرات الذى مكنه من السيطرة الأمنية، ومن ثم سميت الدولة باسم "دولة الخدمات الأمنية".

وفى الفصل الرابع من الكتاب، وهو بعنوان "لبنان .. هل فقدت القومية أم فى اتجاه إعادة اكتسابها"، يشير المؤلف إلى تمتع لبنان بوضع مختلف فى منطقة الشرق الأوسط عن مختلف الدول الموجودة فيه من حيث حرية الرأى والتعبير، والتعددية السياسية. ويرجع البعض ظهور القومية الجديدة فى لبنان إلى الصراع الذى تراوح بين المسيحية ليثار تساؤل عما إذا كانت قومية أقلية أم صراعا بين الأحزاب اللبنانية والقوى الخارجية. فالكثير يرى أن السياسة اللبنانية سياسة نخبوية، حيث تنوع النظام وتنوع دور الدولة. فضلا عن ذلك، تواجه لبنان الكثير من المشاكل الخاصة بالتنمية الاقتصادية، والتى تنوعت بين الوسط والأطراف، دون الأخذ فى الاعتبار مسألة التوازن بين الأرض والعمالة ورأس المال، والتى اعتبرت بمثابة القوة الأساسية لتحديد النظام السياسى. وفى الحالة اللبنانية، يتضح أن توازن القوى الداخلية والهويات الخارجية يلعب دورا مهما فى الدولة أكثر من أى دولة أخرى، ويرجع ذلك إلى التقسيم الطائفى الداخلى بها، وإلى ضعف الحكومة.

وفى الفصل الخامس من الكتاب، وهو بعنوان "إيران .. القومية الدينية" يرى الكاتب أن القومية الإيرانية ارتبطت بعملية التحديث، التى تحولت من الفوضى إلى الاستقرار ومن السلطة الضعيفة والمنقسمة على نفسها إلى دولة ديكتاتورية مركزية. وتقوم فلسفة القومية الإيرانية الجديدة ليس فقط على الدين أو الفلسفة الدينية، ولكن من خلال العلاقات التاريخية والثقافية واللغوية مع الآخرين.

أما الفصل السادس من الكتاب، فكان بعنوان "القومية وإعادة البناء فى العراق"، وقد جاء فيه أن نجاح القومية فى العراق اعتمد على جهاز المخابرات أو كما يطلق عليه "دولة الأمن"، حيث بدأت تظهر القومية فى العراق ببطء كما فى العديد من دول الشرق الأوسط، وارتبطت بوجود شخصية كاريزمية تعتمد على الأيديولوجية لتحقيق الأهداف المتوخاة كما هو الحال لصدام حسين. ولكن بعدما قام به الرئيس العراقى السابق من مذابح وانتهاكات لحقوق الإنسان فى العراق، لم يعد لفكرة القومية وجود واستبدلت تلك الفكرة بعوامل ثقافية وإقليمية وداخلية. ومن هنا، جاءت الدعوة لوجود قوى أخرى يمكنها وضع الديمقراطية كبديل للقومية التى استمرت فى العراق لفترة طويلة، وهو ما ظهر فى فترة ما بعد الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عام ٢٠٠٣ عليها، حيث ظهرت العديد من القوى المعارضة فى الشارع العراقى، والتى كان محرما عليها الظهور فى العهد السابق، كما حاولت هذه القوى أن تأخذ بزمام المبادرة للإصلاح داخل العراق، وهو ما اتضح عند النقاش فى مسألة الحكومة الانتقالية ووضع الدستور الدائم لها.

أما الفصل السابع من الكتاب، فهو بعنوان "الاعتداء على أرض اللبن والعسل"، ويدور هذا الفصل حول الصراع الصهيونى للاستيلاء على الأراضى الفلسطينية بدعوى أنها أرض الميعاد،

Scanned by CamScanner

فقد انطلقت إسرائيل من فكرة أرض الميعاد وأعتبرتها القومية التى تدعو إليها فى المنطقة، ومن ثم المطالبة بالحق فى هذه الأرض، تمهيدا للاستيلاء عليها. وقد صاغت الصهيونية منطلقاتها الفكرية -وكذلك سبل ووسائل تجسيد مشروعها العملي- مستغلة الأزمات الناجمة عن المسألتين اليهودية والإمبريالية. فالمسألة اليهودية وظفت الفكر الاسترجاعى بطابعه اليهودى الغيبى لتطرح نفسها الوسيلة لإخراج اليهود من أزمتهم المتفاقمة داخل المجتمعات الأوروبية. أما فى المسألة الإمبريالية، فقد طرحت نفسها سبيلا إلى تذليل العقبات الناجمة عن الهدف الإمبريالى فى تطويع شعوب المنطقة العربية لإملاءاته عبر إقامة مشروع استيطانى يشكل المركز الإقليمى المناهض لحركة شعوب المنطقة فى مواجهة الغزو الإمبريالى. وهكذا، نشأت ظاهرة الاستيطان الصهيونى فى فلسطين وتميزت عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والاستيلاء على أراض مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتهم والقضاء على وجودهم.

ولذلك، سعت الحركة الصهيونية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضى، باعتبار ذلك إحدى الركائز الضرورية لإقامة دولة يهودية على أنقاض فلسطين العربية. ولقد ساعد نظام ملكية الأراضى الذى كان سائدا فى فلسطين ومناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية آنذاك على تحقيق بعض مخططاتهم فى امتلاك الأراضى الفلسطينية وتهويدها. كانت البداية فى عام ١٨٧٠ عندما تم تأسيس مستوطنة "مكفا إسرائيل" والتى تعنى أمل إسرائيل.

وقد انتعشت حركة الاستيطان اليهودى فى فلسطين بعد الاحتلال البريطانى لفلسطين، الذى تلاه مباشرة صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وأخذت الهجرات اليهودية تتوالى على فلسطين بتشجيع ودعم من حكومة الانتداب البريطانى التى أخذت على عاتقها تنفيذ مخطط التهويد.

وقد كانت الهجرات اليهودية الى فلسطين على شكل موجات،كل موجة منها تتم عقب حدث من الأحداث الدولية والمحلية، أونتيجة خطة صهيونية موضوعة .

فالموجة الأولى حدثت بين عامى (١٨٨٢و١٩٠٤) وكان معظمها من روسيا القيصرية وذلك بسبب اضطهاد اليهود لاشتراكهم فى اغتيال قيصر روسيا، وبسبب قضية دريفوس التى أدت لموجة من العداء لليهود فى فرنسا عام ١٨٩٤، حيث قدرت بما يتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ ألف مهاجر يهودى.

وفى الفترة من (١٩٠٥ الى ١٩١٤)، جاءت الموجة الثانية وكانت معظم أفرادها من روسيا أيضا، وقد قدر عددهم بما يتراوح ما بين ٣٥ و٤٠ ألف يهودى. واستمر النشاط الاستيطانى مع قدوم الهجرة الثانية بوتيرة كبيرة وأقيم بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٤ (١٥ مستعمرة جديدة) فبلغ مجموع المستعمرات الصهيونية أربعين مستعمرة يسكنها حوالى ١٢٠٠٠ لاجىء يهودى. وبالرغم من الظروف الملائمة للاستيطان التى وفرها لهم وعد بلفور والانتداب البريطانى، الا أن معدل قدوم المهاجرين بقى فى البداية ضئيلا. وهكذا، لم يهاجر من(١٩١٩ حتى ١٩٢٣) إلا حوالى ٣٥ ألف يهودى، ومن (١٩٢٤ حتى ١٩٣١) إلا ٨٢ ألفا. غير أنه ابتداء من عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٣٦، أخذت تتدفق الى البلاد أفواج عديدة من المهاجرين بشكل لم يسبق له مثيل، مما أثار شعور الاستياء والغضب لدى عرب فلسطين، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية التى فجرت ثورة ١٩٣٦ الشهيرة. وعلى مدى السنوات الأربع، دخل إلى البلاد ما لا يقل عن ١٧٤ ألف مهاجر يهودى.

وفى يوم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨، كان يوم رفع الستار عن هيكل متكامل لدولة شاملة، فقد استطاعت الحركة الصهيونية فى الفترة الممتدة بعد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧ وحتى عام ١٩٤٨ بناء أجهزة متعددة فى جميع المجالات: الزراعية، والثقافية، والاقتصادية، والعسكرية.

وقد شهد الكيان الإسرائيلى عقب إنشائه موجات هجرة واسعة، وذلك نتيجة زوال قيود الانتداب البريطانى وتولى الحكومة مسئولية الإشراف المباشر على تنظيم موجات الهجرة واستيطانها، مما ساهم فى تزايد أعداد المهاجرين، كما رافق عمليات الهجرة توسيع الاستيطان المدنى والقروى، لاستيعاب هذه الهجرة. وقد بلغ مجموع الهجرة اليهودية بين (١٩٤٨-١٩٦٧) حوالى مليون و٣٠٠ ألف يهودى شكلوا الأساس البشرى للكيان الإسرائيلى المنشأ فى فلسطين.

وفى الفصل الثامن من الكتاب، وهو بعنوان "المرأة فى الدول العربية" أشار المؤلف إلى دور المرأة فى المنطقة العربية وكيف خرجت إلى النور منذ أيام هدى شعراوى وصفية زغلول، مرورا بالحركات النسائية المتعددة، ولذلك يذكر المؤلف أن معظم السياسات العامة فى الدول العربية هى سياسات غير واعية أو معنية بالنوع الاجتماعى.

ويضيف أن مساهمة النساء فى الحياة السياسية فى العالم العربى محدودة إلى درجة كبيرة. فمن جهة، يتصل ذلك بضعف المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام. ومن جهة أخرى، فإن معدل الأمية المرتفع بين النساء، وضعف مؤثرات التنمية البشرية لديهن، والمسئوليات الجسام التى يتحملنها فى غياب الخدمات المساعدة، وتقبلهن للتقسيم التقليدى للادوار على أساس النوع بين المجالين الخاص والعام، مع اعتبار أن دورهن الأساسى يقع فى المجال الخاص حيث العناية بالأسرة وإدارة المنزل -كل ذلك يؤثر بشكل سلبى على مستوى الوعى بحقوقهن وأدوارهن الاجتماعية، مما أدى بالتالى إلى ضعف اهتمامهن بشكل عام بممارسة حقوقهن السياسية، هذا بالإضافة إلى ما ذكر عن ذكورية صنع القرار فى العالم العربى التى تسهم آلياتها فى استبعاد النساء من هذه العملية.

وتشير الممارسات الحزبية للمرأة (فى الدول العربية التى تتبنى التعددية السياسية) إلى ضعف حجم عضوية المرأة مقارنة بالرجل وعدم وصولها فى معظم الأحزاب إلى عضوية الهيئات القيادية فى الحزب. كما أن غياب الوعى بالنوع فى هذه الأحزاب يجعل عضوية المرأة فيها أقرب إلى استكمال الشكل الديمقراطى دون تأثير حقيقى، لا فى صنع القرارات أو السياسات الحزبية.

على أنه يجب الانتباه هنا إلى أن وصول النساء إلى مراكز صنع القرار شرط ضرورى ولكنه ليس كافيا، حيث إن المعيار الحاسم هنا ليس العدد المطلق للنساء المشاركات فى عملية صنع القرار، بل بنوعية هؤلاء النساء، ووعيهن والتزامهن بالعلاقات المتكافئة للنوع فى المجتمع. ومن الملاحظ أنه فى حالة الدول العربية، حيث لا توجد ديمقراطية بالمعنى الحقيقى، بمعنى تداول السلطة والمشاركة فى عملية صنع القرار، فإن معظم النساء اللاتى يصلن إلى هذه المراكز يتمتعن بدعم الحكومة، وبالتالى فهن أكثر ميلا للمحافظة على الوضع القائم، وتحاشى المطالبة بما يخرج عن توجه السلطات الحاكمة.

وفى النهاية، يمكن القول إن مؤلف هذا الكتاب حاول التطرق إلى القوميات الجديدة فى بعض دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالتركيز على التطور التاريخى فى الدول التى ركز عليها. إلا أنه لم يوضح النتائج التى ترتبت على ظهور هذه القوميات، خاصة فى ظل التطورات التى يمر بها العالم أجمع، وتحديدا منطقة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من الدور الحيوى الذى قامت به المرأة على مر العصور فى الدول العربية والدعوات المستمرة لمشاركتها فى عملية صنع القرار، إلا أن الاستجابة لهذه المطالب كانت ضعيفة، ومن ثم لا يمكن اعتبار الحركات النسائية بمثابة قوميات جديدة فى الدول العربية.

ولاء على البحيرى

Scanned by CamScanner

African Politics in Comparative Perspective.
Goran Hyden.
Cambridge University Press, New York, USA.
First Published, 2006.

السياسة الإفريقية من منظور مقارن

يحاول هذا الكتاب أن يقدم مراجعة لخمسين عاما من البحث حول السياسة فى إفريقيا، عارضا لمختلف المناهج والاقترابات الدارسية، ومناقشا الكيفية التى ارتبط بها البحث فى السياسة الإفريقية والدراسة السياسية فى المناطق الاخرى. كما يركز الكتاب على الموضوعات السياسية الإفريقية، مثل إرث اقتراب دور الحركات فى التغير السياسى، وطبيعة الدولة بعد الاستقلال، والقصور فى السياسات العامة، والمسألة الزراعية وموقعها فى الاقتصاد الإفريقى، وقضية النوع وحقوق المرأة الإفريقية، والسياسة الإثنية ودورها فى الصراعات، والاقتصاد القائم على العاطفة بدلا من الحسابات العقلانية.

فى الفصل الأول الذى يعتبر بمثابة مقدمة عامة للكتاب، يقوم الكاتب بتعريف كلمة "إفريقيا" باعتبارها اقليم جنوب الصحراء المتنوع جغرفيا وثقافيا، وهو الذى تتقاسم بلدانه مصيرا عاما لكونها أفقر دول العالم، ومهمشة فى الاقتصاد العالمى. ويستثنى الكاتب من الدخول تحت مسمى إفريقيا الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا، وهى المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر، والتى يدخلها علماء السياسة الدولية فى منطقة الشرق الاوسط، ثم يشير إلى أن تعميم الظروف فى إفريقيا يعتبر أمرا صعبا لجميع العلوم الاجتماعية، منوها الى ان الاهتمام بدراسة السياسة فى إفريقيا تصاعد وتراجع عبر الفترات الزمنية المختلفة. ففى الستينيات، كانت إفريقيا فى قلب اهتمام حقل السياسة المقارنة، وذلك مع ظهور الدول الجديدة فى إفريقيا، ثم تراجع الاهتمام مع مظاهر فشل هذه الدولة فى السبعينيات، ووصل التراجع إلى مداه فى اواخر التسعينيات عندما أصبح اهتمام العلوم السياسية الأمريكية بدراسة إفريقيا فى أدنى مستوى له.

ولكن استفادت دراسة السياسة فى إفريقيا بدراسة دور المؤسسات غير الرسمية فى العملية السياسية، خاصة فى ظل العولمة وما تضعه من تحديات للدولة ومؤسساتها الرسمية، وفى ظل مرحلة ما بعد الحداثة، وتنامى الارهاب العالمى، باعتبار ان الجماعات الارهابية تدخل تحت اطار المؤسسات غير الرسمية، التى تهدد الدولة، والمواطنين الابرياء معا، وتزامن ذلك مع ظهور اعتراف متنام منذ التسعينيات بأن السياسة والتنمية لم تعدا أنشطة منفصلة ومستقلة عن بعضها بعضا، وتضاءل مفهوم السيادة، واصبح منح الحقوق السياسية شرطا أساسيا وضعته الوكالات الدولية المانحة.

يعطى المؤلف فى الفصل الاول نبذات مختصرة عن جغرافية إفريقيا وتاريخها واقتصادها وبعض الحقائق السياسية عنها. فإفريقيا بها حوالى ٧٠٠ مليون نسمة، ويوجد بها أكثر من الف لغة والعديد من الديانات الوثنية المحلية، فضلا عن المسيحية والاسلام. ويعتبر الاثر الجغرافى المهم هو وجود الصحراء الكبرى التى لعبت دورا فى فصلها، خاصة عن التجارة مع أوروبا مما صعب من انتشار الانظمة البنكية والمؤسسات التى لعبت دورا مهما فى تنمية اقليم البحر المتوسط. والاثرالجغرافى الثانى هو المناخ الذى لم يشجع على حركة الناس والحيوانات بين المسافات البعيدة فى معظم إفريقيا، كل ذلك ادى الى انغلاق إفريقيا أمام حركة الابداعات والاختراعات فى أوروبا والشرق الاوسط.

أما عن تاريخ إفريقيا، الذى افترض انه ارتبط بالاستعمار الأوروبى، فيرجع المؤلف الى بداية الاهتمام الأوروبى بإفريقيا كمصدر من مصادر المواد الخام وكسوق للمنتجات الأوروبية التى ظهرت نتيجة للتصنيع وحركة العمران فى أوروبا، مشيرا الى بداية الفترة الاستعمارية فى إفريقيا، والتى بدأت رسميا بعد مؤتمر برلين عامى ١٨٨٤ و١٨٨٥، والذى تم فيه تقسيم القارة بين القوى الأوروبية الرئيسية فى ذلك الوقت وهى بريطانيا، وفرنسا، والمانيا، وبلجيكا، وايطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، ثم بدأت المقاومة الإفريقية للاستعمار، والتى ركزت فى البداية على تحسين الظروف المعيشية للشعوب الإفريقية من خلال انشاء العديد من المنظمات الاجتماعية واتحادات العمال والاندية الرياضية، واستمر ذلك حتى بزغ الطموح نحو الاستقلال السياسى والحكم الذاتى، خاصة فى المستعمرات الفرنسية، حيث تم فى عام ١٩٤٦ اعطاء الافارقة الحق فى انتخاب ممثليهم فى الجمعية الوطنية الفرنسية ثم حدثت عملية الاستقلال الكبرى فى اواخر الخمسينيات وبداية الستينيات.

من أهم الحقائق السياسية عن إفريقيا جنوب الصحراء، والتى تتكون من ٤٨ دولة، أنها كلها كانت خاضعة للاستعمار، ما عدا إثيوبيا الدولة الاقدم فى الاقليم التى لم تحتل ابدا، وليبيريا التى انشئت كجمهورية مستقلة بمساعدة الولايات المتحدة فى عام ١٨٤٧. وأما عن جنوب إفريقيا، فقد حصلت على استقلالها السياسى تحت حكم الاقلية البيضاء فى عام ١٩١٠، ثم تحولت رسميا الى حكم الاغلبية فى عام ١٩٩٤. أما بقية الدول، فقد حصلت على استقلالها فى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وكانت السودان هى الدولة الاولى التى حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦، تلتها غانا عام ١٩٥٧، وتأخر نسبيا استقلال المستعمرات الخمس التى كانت تابعة للبرتغال وهى: انجولا، والرأس الاخضر، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وساوتومى وبرنسيب، الى السبعينيات عقب سقوط النظام الفاشى فى لشبونة، وكانت إريتريا هى الدولة الاخيرة التى استقلت فى هذا الاقليم عقب انفصالها عن إثيوبيا.

وبحلول عام ١٩٩٩، كان خمس الأفارقة يعانون من الحروب التى أصبحت سمة عامة منذ السبعيينات، حيث وقع أكثر من ٢٨ حربا فى الفترة ما بين ١٩٧٠ و٢٠٠٤، أسفرت عن حوالى اكثر من ٧ ملايين لاجيء، وكان أكثرها تدميرا الحرب الاهلية فى السودان التى استمرت ٣٠ عاما، واسفرت عن مقتل حوالى مليونى شخص ما بين عامى ١٩٧٢ و٢٠٠٢. ومن ضمن الملامح المهمة للسياسة الإفريقية تحول معظم الدول الإفريقية من مبادئ النظام البرلمانى الذى ورثته عن المستعمرين الى النظام الرئاسى، وذلك على أمل أن يعطى الدول الجديدة القوة التنفيذية التى تحتاج إليها لحفظ الاستقرار وإحداث التنمية الاقتصادية، وهى تلك النظم التى تحولت بصورة سريعة لتصبح نظما سلطوية وغير فعالة، وكانت النتيجة أنه بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٩، تم اغتيال او الانقلاب على حوالى ٥٩ من رؤساءالدول الإفريقية، فى حين تم تنحى ثلاثة رؤساء فقط بصورة سلمية. ومنذ التسعينيات، جنحت بعض الحكومات الإفريقية نحو لعب دور نشيط فى خلق مبادرات لقيام أطر ادارية وسياسية تحدث تنمية اقتصادية واجتماعية للإقليم. ويأتى على رأس هذه المبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة باسم "النيباد"، وهى المبادرة الهادفة الى التعامل مع العديد من العقبات امام التنمية فى إفريقيا، وتضع فى اولوياتها حفظ السلم والاستقرار والامن والاستثمار البشرى ودعم التصنيع، وزيادة استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتطوير البنية الاساسية.

يقدم المؤلف فى الفصل الثانى من الكتاب الخيط العام للسياسة الإفريقية منذ أيام الصراع من أجل الاستقلال وجهود القادة السياسيين لتشكيل مستقبل إفريقيا، اعتمادا على مصطلاحاتها السياسية الخاصة بها، وكان هدفهم الاساسى هو ابعاد انفسهم بقدر الامكان عن قيم وعادات الدولة الاستعمارية، وتأكيد

Scanned by CamScanner

التقاليد الداخلية الخاصة بها. ومن هنا، يناقش المؤلف الدور الذى لعبته الحركات الوطنية التى كان لها وجود جذرى بعيدا عن منظومة الأحزاب السياسية فى تشكيل السياسة فى فترة ما بعد الاستقلال، إلا أنها قامت بالهيمنة على الحياة السياسية، واحتفظت بمقاليد السلطة فى أيدى مجموعة قليلة من الناس، حتى مثلت تراثا سياسيا ساعد على أن يكون نموذجا للتجديد السياسى فى البلدان التى عانت من الفوضى.

ويشير الكاتب الى تفضيل الفاعليين السياسيين فى إفريقيا العمل فى اطار غير رسمى للحركة الذى يتم فيه تجاهل الحركة الرسمية فى سبيل إدراك أهداف خاصة، ومثل هذه الحركات تكون فعالة عندما تواجه تهديدا أو عدوا مشتركا كما الحال فى فترة الاستعمار، وهو الارث الذى استمر بعد ذلك، واعتبره الكاتب بمثابة المعضلة فى السياسة الإفريقية، نظرا لانه عندما تريد دولة أن تقوم بتنفيذ مشروع مستقل، فيجب عليها اولا ان تقوم بتعبئة التأييد السياسى ضد عدو ما.

يراجع المؤلف فى الفصل الثالث الادبيات التى كتبت عن اشكالية الدولة فى إفريقيا من منظور مقارن، باعتبار أنها افتقدت الاساس الاجتماعى، ومن هنا فشلت فى أن تصبح أداة فى أيدى الطبقة الحاكمة وكيف ان المسئولين تجاهلوا كلا من الأدوار والقواعد، الامر الذى جعلها دولة ضعيفة ورخوة، حيث جنح السياسيون الوطنيون فى فترة اقامة الدولة عقب خروج الاستعمار الى التركيز على السيطرة على الشعب والافراد أكثر من التركيز على السيطرة على الاقاليم. فبالنسبة لغالبية الافارقة، حظيت المؤسسات المجتمعية المحلية بشرعية أكثر من المؤسسات التى أقامتها القوى الاستعمارية، وهو الامر الذى يميز دراسة الدولة فى إفريقيا عن غيرها من مناطق العالم الاخرى، حيث تصبح الأولوية معطاة لعملية تكوين الدولة بدلا من الانشغال بعملية إحداث التضامن داخل الدولة الموجودة بالفعل، الامر الذى يقود الى تساؤل اساسى هو: هل الظروف الهيكلية التى تؤدى الى التضامن داخل الدولة الحديثة موجودة داخل إفريقيا؟.

يرى المؤلف أن دراسة الدولة فى إفريقيا توضح ان فحص الظروف الهيكلية يساعد فى تحديث الدولة وإحداث التضامن بها، ومن مؤشرات ذلك ظهور طبقة متضامنة من الافراد الاغنياء المستقلين الذين لا يعتمدون على الموارد العامة فى غناهم. فبوجود مثل هذه المجموعة فى السلطة، تصبح الدولة اداة تدمج التنمية فى صورة عقلانية اقتصادية، وبالتالى يظهر اقتراب محاسبى فى تحليل السياسات العامة وصنعها، ويقدم مثالا على نموذج لامكانية نجاح ذلك كما هو حادث فى "بتسوانا" التى تحركت على درب التحديث دون ان تمس استقرارها السياسى بفضل قيام قادتها باتباع ذلك النهج الذى جعلها أكثر البلدان استقرارا وديمقراطية، وهو الامر الذى ارجعه الدارسون الى وجود طبقة غنية من مربى الأبقار والى التناغم الإثنى، حيث يتكون أكثر من ٩٠٪ من سكانها من عنصر "تسوانا".

أما عن الاقتصاد الإفريقى، الذى يفرد له الكاتب الفصل الرابع من الكتاب بعنوان "اقتصاد العاطفة" باعتباره مختلفا عن كل من الرأسمالية والاشتراكية، فإن النقود ليست غاية فى حد ذاتها ولا تمثل الآلية التوزيعية الاولى فى الدولة التى تعتمد على الاتفاقيات الودية أكثر من التعاقدات، وعلى الثقة الشخصية أكثر من السياسة الرسمية فى تخصيص الموارد. كما ان عملية التبادل فى هذا الاقتصاد غير مسجلة بصورة رسمية، فهو اقتصاد غير مرئى لا يستطيع صانعو السياسة ولا الاقتصاديون ان يجدوا الطريق الحقيقى والفعال لدراسته وتحليله، حيث أنشأ الافارقة مؤسسات متوازية لكى يتجنبوا تأثيرات السوق وبطش الدولة. ويعتمد هذا الاقتصاد على المشاعية، بدلا من الحركة الجماعية، التى يتحد فيها الاشخاص، ليس كأفراد مستقلين محاولين ادراك هدف عام، ولكن كمجموعة من البشر، معتمدا كل منهم على الاخر، ومهتمين بارضاء احساس الاخرين بالعدالة.

على مستوى الارقام، يوضح المؤلف ان معظم الاقتصادات الإفريقية تمتاز بالضعف والهشاشة، وانها متخلفة عن ركب الاقتصاد العالمى، وأن الفقر يعتبر ملازما لإفريقيا، حيث يعيش ٤٠٪ من سكانها على اقل من دولار واحد فى اليوم، بينما يعيش ٧٥٪ منهم على اقل من دولارين فى اليوم، كما تزايد نصيب إفريقيا من الاشخاص الاكثر فقرا فى العالم من ٢٥٪ الى ٣٠٪ خلال التسعينيات، كما انخفض الناتج القومى الاجمالى لكل فرد فى العديد من الدول الإفريقية منذ السبعينيات. فبينما كان متوسطه فى عام ١٩٨٠حوالى ٦٦٠ دولارا لكل فرد، اصبح ٥٦٧ دولارا فى عام ٢٠٠١، لذا ليس من المستغرب انه من بين ٤٩ دولة الأقل نموا فى العالم -طبقا لتصنيف الأمم المتحدة- يكون نصيب إفريقيا جنوب الصحراء الرابع والثلاثين. وبالرغم من غناء الدول الإفريقية بالموارد الطبيعية، فانها لم تنجح فى اغراء المستثمرين فى الدخول اليها. وبالرغم من قيام الدول المتقدمة بزيادة حجم الاستثمار المباشرمن ٢١٪ فى عام ١٩٨٨ الى ٤٢٪ فى عام ١٩٩٨، فان معظم هذ الاموال ذهب الى الدول الاسيوية، وبلغ نصيب إفريقيا من الاستثمار الاجنبى المباشر فى عام ١٩٨٨ فقط ٥٪، وهو الامر الذى يفسره البعض بافتقار هذه الدول للبنية الاساسية المطلوبة من سكك حديدية وطرق وكبارى، خاصة فى المناطق الريفية.

ثم يناقش الكاتب ظاهرة الأبوية السياسية الجديدة، وكيف ان قادة إفريقيا قاموا بوضع انفسهم فى مستوى اعلى من حكم القانون فيما سماه المؤلف "حكم الرجل الكبير". وبدلا من الاعتماد على المؤسسات الرسمية، اعتمدوا على نظام شخصى فى الحكم سادت فيه المؤسسات غير الرسمية، الامر الذى جعل السياسة فى إفريقيا أقل انضباطا وأكثر شخصنة عن بقية النظم الرسمية فى العالم، الامر الذى نتج عنه المزيد من المخاطر لهؤلاء الذى ينشغلون باللعبة السياسية والمزيد من حالة عدم اليقين بالنسبة للعامة. كما يركزالمؤلف على التطورات الحديثة فى العديد من الدول الإفريقية فى مجال إرساء دعائم الحكم الدستورى والاشكال الديمقراطية، ويبين كيف ان المؤسسات غيرالرسمية وآلياتها تجنح الى إيجاد صور من عدم اليقين فيما يتعلق بالقواعد المطبقة، وعلى من تطبق.

تقريبا، أدخلت معظم الدول الإفريقية مجموعة اصلاحات دستورية خلال الأعوام الخمسة عشر الاخيرة، حيث حدثت تغيرات فى الممارسة السياسية وخاصة فيما يتعلق بالتمثيل السياسى واختيار القادة، واصبحت الآن الانتخابات التنافسية معيارا عاما وإن سقطت الممارسة الفعلية فى بعض القصور. كما يوجد هناك دليل ايضا على ان النظم القضائية فى معظم الدول اصبحت اكثر استقلالية وحيادية، وهذه الخطوات التراكمية المهمة يجب عدم إغفالها فى هذه المرحلة، وان كان هناك العديد من العقبات الجادة، واهمها انتشار صيغ التبادلية الاولى واستمرار قادة إفريقيا فى ربط مصالحهم بالمجتمعات المحلية المحدودة، بدلا من ربطها بنظم الحكم المجرد، حيث يعتمدون فى استثماراتهم على نظام التبادلية الشخصية الذى يقوى أوضاعهم، بغض النظرعن أى طرف آخر، وهو الامر المضاد لمبادئ الشفافية والمحاسبية.

عندما تهيمن السياسة، يأخذ الاقتصاد وضع المقعد الخلفى، وهذه حقيقة صنع السياسات العامة فى الدول الإفريقية، حيث يجنح صانعو السياسة الى اتخاذ قرارتهم بناء على قيم ذاتية، بدلا من الاعتماد على الحسابات الواقعية والدقيقة للتكلفة والعائد والشفافية والاستدامة، وهو الامر الذى يفسر كيف أن السياسة فى معظم الدول الإفريقية غالبا ما تترك اثرا لا يمكن للمجتمع ان يبنى عليه ويراكمه. وهناك ثلاثة عوامل فى البيئة الدولية يطرحها المؤلف للمساعدة فى فهم صنع السياسات فى إفريقيا، بعيدا عن التفكير الاقتصادى السليم، الاول هو ان الدول الإفريقية وجدت نفسها فى عملية ملاحقة مع الدول المتقدمة، وهذا هو الظرف الذى جعل التفكير الاقتصادى ابطأ مما هو مرغوب فيه. أما السبب الثانى، فهو ان الدول الإفريقية رأت ان بقية دول العالم، خاصة الدول الاستعمارية السابقة، يجب ان تتحمل مسئولية التنمية فى إفريقيا بسبب ما عانته فى عهد الاستعمار. السبب الثالث هو أن مساعدات التنمية التى تعطى من قبل الوكالات المانحة

Scanned by CamScanner

والدول الغربية وغير الغربية جعلت صانعى السياسة أقل وعيا بالتكلفة.

يوجد دليل ضعيف على أن الفاعلين السياسيين الاساسيين فى إفريقيا يرون السياسة كوسيلة أو اداة تتوسط العلاقة بين المصالح الخاصة والمنافع العامة. ففى فترة الستينيات والسبعينيات، عوملت السياسة -فى أحسن حالاتها- كجهاز دعائى هادف الى تبرير تدخل معين بغض النظر عن حسابات التكلفة والعائد المحتملة أو الشفافية أو الاستدامة. ببساطة، لم يرد القادة الافارقة ان يتدخل الاقتصاديون فى اختيار البدائل، وذلك بالرغم من ضغوط المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين عليهم من اجل الاهتمام بالحسابات الاقتصادية فى اختياراتهم، وظل التقدم فى هذا الاتجاه بطيئا بصفة عامة فى ظل إرث الحركة وتفضيل القادة السياسيين كسب الشرعية من خلال الوقوف ضد القوى الخارجية، بالاضافة الى كسب الشعبية من خلال السيطرة على المواراد بصورة شخصية وتوزيعها بصورة أبوية. الغريب أن نظام التعددية الحزبية ساهم فى تقوية ذلك، بدلا من تقليله فى العديد من الدول، وهكذا ظلت الحكومات الإفريقية أكثر أبوية منها حكومة سياسات.

يتطرق الكاتب بعد ذلك الى قضية النوع وحقوق المرأة وعلاقتها بالسياسة، ووضعها فى سياقها الثقافى والاجتماعى والاقتصادى، موضحا انه نظرا للعبء الاقتصادى الكبير الذى تتحمله المرأة الإفريقية، فإن دورها فى الانشطة السياسية والاجتماعية خارج المنزل يظل ضعيفا فى ظل مجتمعات تعتبر السيطرة على المرأة أحد المظاهر الاجتماعية لها، وذلك بالرغم من ارتفاع قضية النوع الى المستوى العام لكى تصبح قضية عامة فى إفريقيا منذ الثمانينيات، نتيجة لانعكاس أصداء ما يحدث فى العالم على إفريقيا، حيث لقى الدور الذى تقوم به المرأة فى السياسة والتنمية دفعة من المؤتمرات الدولية التى عقدتها الامم المتحدة فى كل من كوبنهاجن ١٩٨٠، ونيروبى ١٩٨٥. ومع هذا، ظل وضع المرأة بصفة عامة ذا اهتمام ثانوى، ووجدت صعوبة فى اكتساب اعتراف تستحقه ويقابل اسهامها فى التنمية، وظل التعامل معها باعتبارها مجرد أداة للانتاج الاقتصادى والاجتماعى.

ويتتبع الكاتب مفهوم "الإثنية" الذى ميز دراسة السياسة فى إفريقيا، خاصة فى ظل الاعداد المتزايدة من الصراعات داخل الدول وفيما بينها، موضحا انه لا الإثنية ولا الصراع على الموارد الاقتصادية كافيان فى تفسير استمرار الصراع، داعيا الى أن يعاد التفكير فى أسباب الصراع من قبل علماء السياسة ، موضحا كذلك ان الإثنية مازالت مفهوما عليه تنازع بين الدارسين، الذين تطورت نظرتهم اليه من تأكيد الطبيعة البدائية له الى التركيز عليه، باعتباره مركبا اجتماعيا وسياسيا كاستجابة لظروف محددة، وان الامر الذى يهمه هنا السيطرة على البشر أكثر من السيطرة على الارض. لذا، أصبحت هناك حاجة أكثر خلال العقدين الاخيرين الى بناء شبكات اجتماعية وتحالفات سياسية تتعدى حدود التصنيفات التقليدية.

ولا يغفل الكاتب تناول الدور الخارجى فى السياسة الإفريقية التى يشار اليها احيانا بـ "الحركة الاستعمارية الجديدة"، داعيا الى عدم اغفال دور العوامل الخارجية، لانها تحدد الظروف التى فى ظلها تتخذ إفريقيا قراراتها، خاصة القرارات الاقتصادية، حيث يقارن المؤلف بين الادب الذى كتب حول اعتماد الاقتصاد الإفريقى على الاقتصاد العالمى فى السبعينيات، والادب الحديث الذى كتب فى عهد العولمة، والذى يوضح ان إفريقيا اليوم اصبحت اكثر تهميشا عما كانت عليه فى السبعينيات، منتقدا استجابة الحكومات الإفريقية لظاهرة العولمة فى شكل مصطلحات سياسية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية الخاصة بها فى المنظمات الدولية، مثل البنك الدولى ومنظمة الإنكتاد، ولكن لم يكن هذا الدفاع ناجحا، ليس بسبب انها دول فقيرة، ولكن بسبب انه نادرا ما كانوا يأتون الى المفاوضات مجهزين بصورة جيدة بأسلحة المصطلحات الاقتصادية المطلوبة.

أما عن الفصل الذى يمثل الموضوع الاقرب الى عنوان الكتاب وهو الفصل قبل الاخير من الكتاب، والذى جاء تحت عنوان "ماذا نعرف عن إفريقيا؟"، فذكر المؤلف أن الدارسين يتفقون على عشر حقائق مهمة عند دراسة السياسة فى إفريقيا، وهى: أولوية المجتمع على الدولة، الحكم على الشعب وليس على الارض، أولوية العالم الخاص بدلا من العام، اولوية الابوية بدلا من السياسات، هيمنة السياسة على الاقتصاد، أولوية المؤسسات غير الرسمية، تركيز القوة بدلا من انتشارها، السيطرة والتحكم بدلا من التيسير والتسامح، الطاعة والإذعان بدلا من المداولة والمناقشة، واخيرا تنامى الاعتماد على العالم الخارجى، خوفا من الانحدار والانهيار.

ويخلص المؤلف الى ان القارة الإفريقية تضع تحديا امام دراسة السياسة، ويجب على حقل السياسة المقارنة بافتراضاته المنهجية أن يتكيف معها وليس بصورة هامشية.

ويتساءل المؤلف فى الفصل الاخير من الكتاب عن الجهة التى تسير فيها القارة، والتى يرى انها مازالت فى مرحلة البداية لماراثون طويل وشاق، مشيدا بالاصلاحات التى بدأت فى العقد الماضى، والتى يجب ألا تتقولب فى نماذج جامدة، وإنما يجب ان تراعى الخبرات العملية لكل بلد إفريقى على حدة، كما يجب على المانحين ان يلطفوا تفضيلاتهم للعقلانية الاقتصادية بجرعة من التحليل السياسى المرن للموقف المحلى، وهو الأمر الذى بدأت بعض الوكالات المانحة التنبه اليه، مثل ادارة التنمية الدولية فى بريطانيا (DFID)، والوكالة السويدية الدولية للتنمية والتعاون (SIDA)، حيث بدأت تدرك أن مساعداتها ستصبح قليلة الاثر ما لم تستطع أن تربطها بصورة فعالة بواقع وحقائق السياسة المحلية.

ويختتم المؤلف بذكر أن السيناريو القادم لإفريقيا خلال العقدين القادمين سوف يتسم بالاختلاف، فبعض البلدان سوف تتجه نحو الحداثة، والاخرى سوف تظل تصارع أوضاعها. ولكن الاهم هو النجاح فى التغلب على العقبة الرئيسية، والاصعب فى هذا الصدد، وهى الحد من إرث الحركة، الذى يعيق عملية التجديد، وهذه العقبة بدورها تتطلب التغلب على عقبة اخرى، هى غياب وجود القوى المتعاونة والرأى العام الواعى الذى يمكن أن يحسم هذه القضايا.

على محجوب

The Shia of Lebanon: Clans, Parties and Clerics.

Shanahan, Rodger.

London: I.B. Tauris, .2005

الشيعة فى لبنان .. العشائر والأحزاب ورجال الدين

بدأ الشيعة فى لبنان فى الظهور كقوة سياسية مؤثرة منذ نحو عشرين عاما. هذا، ولقد ركزت معظم المصادر التى تناولت أوضاع الشيعة فى تلك الدولة على تاريخ وتكوين كل من حزب الله وأمل. وعلى العكس من ذلك، فهناك عدد قليل من الكتب التى تحدثت عن المساهمات السياسية لكل من هذين الحزبين، دون مناقشة أدوار الأطياف الشيعية الأخرى. وإن دل ذلك على شئ، فإنما يدل على بروز أهمية دورهما. وقد كان وراء عدم التركيز على دراسة التطور السياسى للشيعة سببان، هما: تهميش دور الشيعة على مدى تاريخ لبنان، واعتبار معظم

Scanned by CamScanner

الباحثين، خاصة الغربيين منهم، أن لبنان هى دولة مسيحية.

ومن بين أحـــدث الكتب التى تناولت دور الشيعة فى لبنان، وبالأخص دورهم فى الحياة السياسية، كتاب نشر عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "الشيعة فى لبنان .. العشائر والأحزاب ورجال الدين" للمؤلف رودجر شاناهن، الأستاذ بقسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة سيدنى، والباحث بمعهد بحوث آسيا والباسيفيك فى الجامعة نفسها.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

فى المقدمة، يحدد المؤلف هدفه من هذا الكتاب، وهو تقديم صورة حديثة عن الشيعة فى لبنان، وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية:

- الدور السياسى للأضلاع الثلاثة للشيعة: الزعماء والأحزاب السياسية - خاصة أمل وحزب الله - والعلماء أو رجال الدين.

- التطور السياسى للشيعة فى لبنان، فقد كافح هذا المجتمع الدينى ذو العدد الكبير من أجل التحول إلى حزب سياسى له قوة ونفوذ.

أما الفصل الأول، فيأتى بعنوان "الشيعة ولبنان"، وفيه يتناول الكاتب تاريخ وأنشطة الشيعة قبل وبعد عام ١٩٢٠، فبعض المؤرخين يرجحون قدوم الشيعة إلى تلك المنطقة من بلاد الفرس، والبعض الآخر يؤكد هجرتهم من اليمن. ويتناول هذا الفصل نشأة نشاطهم السياسى الذى تأثر بشكل واضح بمعتقداتهم الدينية. وأخيرا، يناقش الفصل حدثين مهمين ما زال لهما أثر مهم فى تطور الحياة السياسية للشيعة فى لبنان وهما: تعداد عام ١٩٣٢، والنزوح السكانى فى الستينيات والسبعينيات.

وترجع أهمية تعداد ١٩٣٢ إلى أنه:

أ- التعداد الأخير الذى تم إجراؤه فى لبنان فى القرن العشرين، وقدر فيه عدد الشيعة فى البلاد بنحو ١٥٥ ألف شخص من أصل ٧٩٣ ألفا وهو العدد الإجمالى للسكان.

ب- يعتبر الأساس فى البناء السياسى للدولة اللبنانية بشكل عام والشيعة بشكل خاص، وكذلك فى إعداد الميثاق الوطنى.

أما عن النزوح السكانى، فقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين هجرة عدد كبير من الشيعة من منطقة البقاع داخليا إلى بيروت، أو خارجيا إلى عدة جهات مثل غرب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب وجود عدة عوامل مثل الحرب الأهلية اللبنانية والصراع اللبنانى - الإسرائيلى. هذا، ويعد نبيه برى - الرئيس الحالى لمجلس النواب اللبنانى وأحد زعماء حركة أمل الشيعية- أحد أبرز الوجوه التى كانت مهاجرة ثم عادت لوطنها الأم.

أما الفصل الثانى، الذى يحمل عنوان "صعود وهبوط الزعماء التقليديين"، فيتحدث فيه الكاتب عن الزعماء التقليديين (هذا ويعتبر ذلك الفصل هو ثانى عمل يتناول موضوع الزعماء اللبنانيين بعد مقال الكاتب أرنولد هوتينجر، الذى تحدث فيه عن الزعماء من مختلف المجتمعات). وهذه المجموعة، التى بدأت فى الظهور مع حصول لبنان على استقلالها، كان لها الدور الأكثر تأثيرا فى المجتمع الشيعى اللبنانى بشكل عام وفى الحياة السياسية والثقافة السياسية للشيعة بوجه خاص. فهناك عدد من الزعماء الذين استطاعوا أن يحافظوا على قوتهم ونفوذهم، وهناك آخرون تم انتخابهم فى البرلمان، وكانت لهم كلمتهم فى التطور السياسى للشيعة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يحافظوا على مقاعدهم البرلمانية. وهنا، نستطيع القول إن المقعد البرلمانى وحده لا يعد العامل الأساسى وراء استمرار الزعامة من عدمها، ولكن الزعامة توجد نتيجة للعلاقات التى يكونها الشخص ومدى نجاحه فى الاحتفاظ بها. ولكن بدأ دور ونفوذ الزعماء فى التلاشى والهبوط بسبب عدة عوامل، من أهمها تدخل الحكومة للتقليل من أهمية دورهم والتنافس الشديد بين العائلات الشيعية الكبيرة.

إن الفصلين التاليين فى الكتاب يتناولان دور كل من الأحزاب السياسية ورجال الدين فى تشكيل الوعى السياسى للشيعة فى لبنان.

الفصل الثالث بعنوان "الطريق البديل .. مشاركة الشيعة فى الأحزاب السياسية" يتحدث فيه الكاتب عن أحد أهم أضلاع الحياة السياسية للشيعة فى لبنان، ألا وهو الأحزاب السياسية، ولكن يجب أولا الحديث عن الأحزاب السياسية فى لبنان بشكل عام.

إن كثرة الأحزاب فى البلاد ودورها الأساسى كمحرك سياسى للعائلات الكبيرة فى لبنان، مع وجود نظام انتخابى يشجع مفهوم التيارات والطوائف، يجعلان مفهوم الحزب السياسى فى هذه الدولة مختلفا عن غيره فى باقى دول العالم. فقد قيل فى سبعينيات القرن الماضى إن البرلمان اللبنانى لا يتكون من أحزاب سياسية متنافسة لديها أيديولوجيات وبرامج مختلفة تستهدف خدمة المجتمع، ولكن تتكون من كتل يرأسها زعماء تقليديون ويتمحور عملها حول مصالح شخصية وعشائرية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قلة المعلومات الموثقة عن أعداد المنضمين لتلك الأحزاب، مع السرعة فى تغيير الولاء للمجموعات السياسية إبان الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)، يعدان من أهم المعوقات التى واجهت عملية التطور السياسى فى لبنان. ولكن بالرغم من تلك الصعوبات، فقد انضم العديد من الشيعة للحياة السياسية، وظهر أهم وأقوى حزبين سياسيين على الساحة الشيعية، وهما أمل وحزب الله، واللذان ظهرا فى بادئ الأمر فى صورة ميليشيات عسكرية، ثم بعد ذلك كأحزاب سياسية.

أما الفصل الرابع والأخير من الكتاب، فيحمل عنوان "القيادة الظاهرة .. المشاركة السياسية لرجال الدين" ويتحدث عن ضلع آخر من أهم أضلاع الحياة السياسية فى لبنان، ألا وهو رجال الدين. إن المكانة الكبيرة والمهمة التى يتمتع بها العلماء ورجال الدين فى كل من حزب الله وأمل لا تختلف كثيرا عن مثيلتها فى دول مجاورة مثل العراق وإيران وسوريا. فالعلاقة الخاصة بين العلماء ومجتمع المؤمنين (الأمة) تعنى قيام الطرف الأول بدور رئيسى فى عملية القيادة السياسية، وذلك من خلال كونهم إما أصحاب مذاهب وزعماء سياسيين، أو نشطاء فى جماعات سياسية.

أما عن أهم النقاط الواردة فى خاتمة الكتاب، فهى:

- إن صور حزب الله تسيطر على الوعى الشعبى للتمثيل السياسى للشيعة فى لبنان، وهذا ما أثبتته المناقشات حول التطور السياسى لمجتمع الشيعة.

- أما عن مستقبلهم السياسى، فهو يعتمد بصفة أساسية على عاملين أساسيين، هما:

أ- العلاقة القائمة بين أكبر حزبين سياسيين رئيسيين وهما أمل وحزب الله، والتى كانت تتسم فى الماضى بالتوتر. أما الآن، فهى يجب أن تستمر على ما هى عليه من استقرار، وذلك لمصلحة الشيعة بشكل خاص ومصلحة الشعب اللبنانى بشكل عام.

ب- التأثيرات التى يتعرضون لها، سواء من داخل لبنان أو من خارجها.

- إن دراسة أوضاع الشيعة فى لبنان تعد وستظل ذات أهمية قصوى لكافة الأطراف المهتمين بالشرق الأوسط، سواء كانوا صناع قرار أو أكاديميين أو باحثين، نظرا لتشابه وضع الشيعة فى دول أخرى كسوريا والعراق وإيران مع وضعهم فى لبنان.

لقد تحدث هذا الكتاب عن الدور الفعال، خاصة فى المجال السياسى، الذى يلعبه الشيعة فى لبنان. كذلك، تأتى أهمية عرض الكتاب، لأنه يتزامن مع تعرض الجنوب اللبنانى لعدوان صهيونى جديد ومذابح صهيونية جديدة. وكان للدور الذى قام به حزب الله، بقيادة الشيخ حسن نصر الله فى مواجهة العدوان، وضرب قلب إسرائيل، وسقوط عدد كبير من الإسرائيليين ما بين قتيل وجريح ، أكبر الأثر فى دعم قوة الحزب، وتوحيد كافة طوائف الشعب اللبنانى، والشعوب العربية والإسلامية خلف المقاومة.

د. ماهيتاب مكاوى

Scanned by CamScanner



صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (١-٩٦١) ـ برقياً: مرعربي
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
إنترنت: http://www.caus.org.lb

نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي
د. محمد عابد الجابري
(٤١٦ ص – ١٤$)

مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟
د. سعدون حمادي
(١٧١ ص – ٦$)

مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام
د. محمد سعدي
(٤١٤ ص – ١٤$)

أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية
د. ظافر محمد العجمي
(٦٦٨ ص – ٢٠$)

الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة
د. صباح ياسين
(١٧٢ ص – ٥$)

الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية
د. دريد محمود السامرائي
(٣٨٤ ص – ١٢$)

حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير
مجموعة من الباحثين
(١٤٣ ص – ٥$)

التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية
د. عبد الوهاب حميد رشيد
(٤٨٨ ص – ١٦$)

استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)
مجموعة من الباحثين
(١٦٦ ص – ٦$)

أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة (ستة مجلدات)
أحمد الشقيري
(٤٦٢٣ ص – ٨٠$)

الشباب العربي ورؤى المستقبل
مجموعة من الباحثين
(١٦٨ ص – ٥$)

العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٥١ – ١٩٦٧
د. سهيلا سليمان الشلبي
(٤٤٦ ص – ١٤$)

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

Scanned by CamScanner

مجلة الدراسات الفلسطينية

صدر العدد 66 من



الانتخابات الفلسطينية

آراء وتحليلات (علي الجرباوي، فيصل حوراني، ماجد كيالي، إبراهيم أبراش، ناصر القدوة، عزيز الدويك، محمود الرمحي)

النتائج النهائية والبرامج الانتخابية

الحكومة الفلسطينية الجديدة

المبادئ العامة والبرنامج الحكومي

سيَر شخصية مختصرة

انتخابات الكنيست ١٧

آراء وتحليلات كتاب عرب وإسرائيليين

(أمل جمال، عزيز حيدر، أحمد سعد، جمال زحالقة، برهوم جرايسي)

النتائج وبرامج الأحزاب

وثيقة خاصة

اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية

جون ميرشايمر، ستيفن والت

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية	دول أخرى
أفراد ٢٥ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً
مؤسسات ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص.ب. ٧١٦٤ ـ ١١، الرمز البريدي: ٢٢٣٠ ١١٠٧
بيروت ـ لبنان
هاتف/فاكس ٨٦٨٣٨٧ ـ ٨١٤١٩٣
e-mail: sales@palestine-studies.org

عرض خاص: إحصل على المجموعة الكاملة من مجلة الدراسات الفلسطينية (الأعداد من ١ – ٦٦)

السعر (بما فيه أجور البريد): دول عربية: ٢٧٥ دولاراً؛ دول أجنبية: ٣٥٠ دولاراً؛ لبنان: ١٤٠ دولاراً.

Scanned by CamScanner



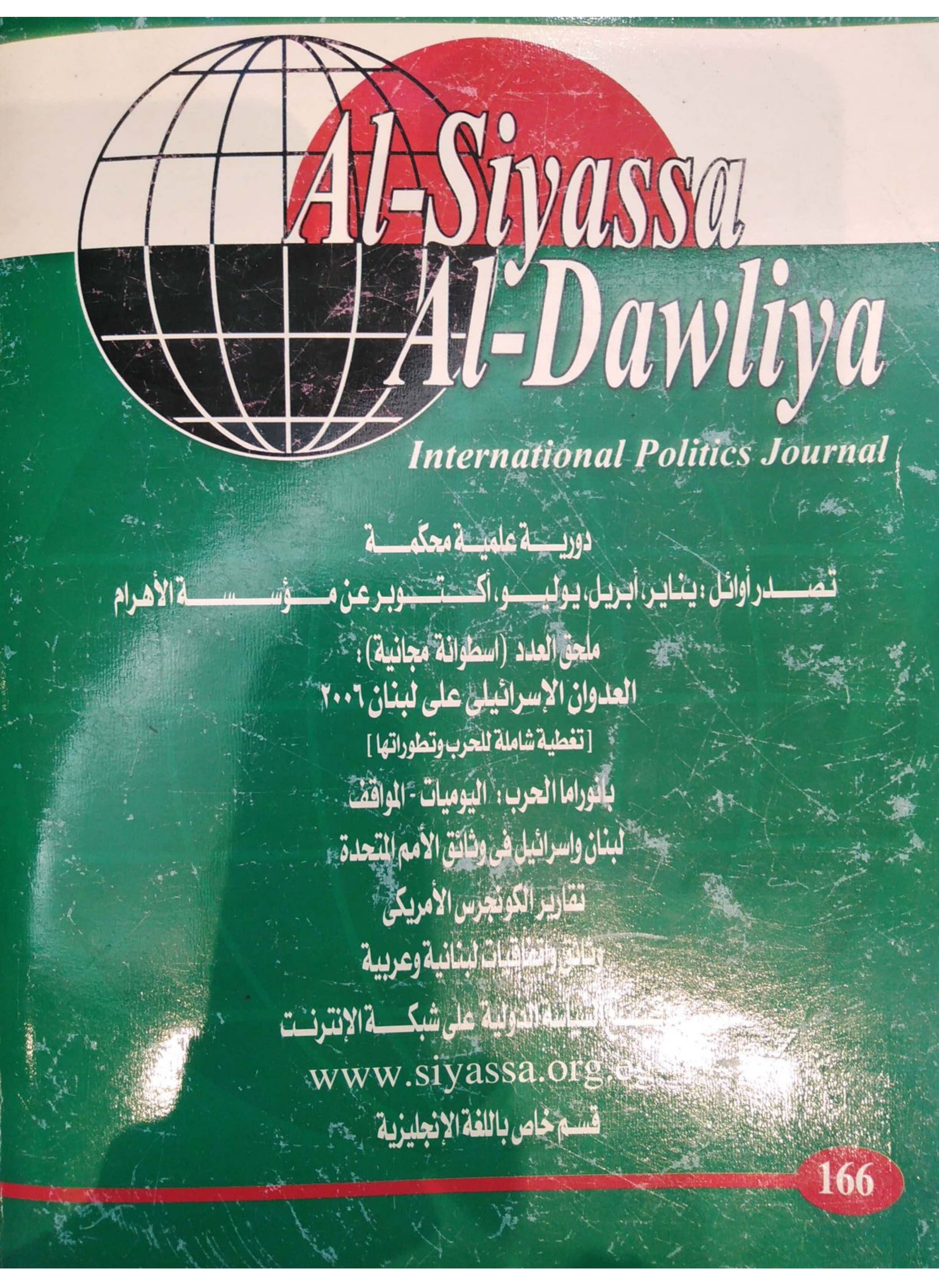


42nd Year
October 2006





Scanned by CamScanner



Scanned by CamScanner